



دینار
۱۵

میرزا جاک



حاشیه میرزبان علی المظفر

1

لی
۲۰۷



۴۸۶

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	AMCA ZADE
Yeni	MUSEYİN PASA
Eski Kayıt No	386

قال قد سمي التبريد وانهما جفت وهو ان كما ذكره الشافعي في الكشاف
 بهذه العبارة فان قلت ما معنى التوليف فيه قلت هو نحو التوليف
 في ارسها الواك وهو لو جفت جفت ومعناه الاشتراك الى ما هو
 بموقف كل احد من ان كذا ما هو الواك ما هو من بين اجناس الافعال
 والاستفراق الذي ينوهم كثير من الناس وهم منهم انتهى اعلم انه قد
 حمل قوله والاستفراق الذي ينوهم كثير من الناس وهم منهم على كثير من
 الناس ينوهم ان الاستفراق هو معنى التوليف كما قيل قوله فان قلت
 ما معنى التوليف فيه وقوله ومعناه الاشتراك وحمل كلام الشافعي على انه
 فهم من الكشاف ان الاستفراق هو كذا كذا على الاستفراق في هذا
 في معنى العموم حتى كان الاستفراق جمع الى ما سوا كان وكذا سبب
 اللام والمعمونة المقام ما هو من قوله ان هذا من الكشاف
 ان كان من قوله والاستفراق الذي ينوهم كثير من الناس وهم منهم
 كما هو الظاهر في وجه ان معناه ان الاستفراق ليس معنى اللام ولا ينافي
 ذلك ان يكون محمدا الذي هو مدلوله بالاستفراق في معنى الاستفراق
 بقرينة المقام واجاب عنه بعض الفضلاء جملة ان مراد الشافعي
 ايضا ليس ان صاحب الكشاف منع كون محمدا محمدا على الاستفراق
 بل منع ان الاستفراق ليس مدلول اللام بل مدلولها هو الاشتراك
 الى معلومته وهو ودية على ما هو من شأنه اذ كانت التوليف جفت
 ما حفظ قد سمي تفرقا من بعض الافاضل على ما سبقني واقول في نظره لانه
 لو كان مراد الشافعي بهذا المعنى الوجه الذي ذكره في منع الاستفراق
 مطبقا على الدعوى اذ لا يخفى على من له تأمل فيها ان مقاديرها ليس محمدا

بمعنى

بمعنى الاستفراق لان اللام ليس بمعنى الاستفراق مثلا في الوجه الاول
 قوله محمدا المصادرات دقة من الافعال اوصلة النصب الى اخره لا يدل
 الا على ان الاستفراق ليس معنى لفظه وليس عليه الوجه الاضرب
 وانما يمكن ان يكون من قبل الشافعي ان مراد صاحب الكشاف من قوله
 والاستفراق الذي ينوهم كثير من الناس وهم منهم معناه ان الاستفراق
 ليس معنى لفظه لانه ليس مدلول اللام اما ولا فلان اقوله وهو ان
 الجنس في صدر الكتاب يدل على ان السنو الامن مدلول التوليف لا الجنس
 والاشارة ان يفسر على قوله معناه الاشتراك الى اخره وانما ثابا القول بان
 الاستفراق مفاد اللام وانما موضوعه للاستفراق ليس شافعي ولا يبين
 الشافعي فيه نزاعا معناه ان به جملته ما هو حمل على ما حمل على كلام الكشاف
 على ما حمل قد سمي كذا كذا لفظه لانه وانما ثابا فلان سوي كلامه
 يدل على ان جعل الاستفراق في مكانه جفت لاني مقابلة التوليف ومعلوم
 ان جفت ليس مدلول اللام بل ما دخلت عليه اللام فكذا الاستفراق
 وما ذكره من الفرقين على ما حمل ففوق السؤال عن التوليف والاستفراق
 عن ليس المقى بالذات من الاستفراق معنى اللام وانما موضوعه
 لا يمتنع معنى بل ان التوليف جفت او تولى استفراق بمعنى بل هو تولى جفت
 كذا كذا على الاستفراق وهذه عبارة سائفة او كذا ما ياتي بهذه الامم جفت
 او تولى جفت او لام الهمد وبضد منها ان مدلولها جفت او العوم
 او الموهود والتوضيح للتوليف لان التوليف مدخل في حمل قوله على تلك
 المعاني بل علمنا ذكرنا ما ذكره في جواب جفت فاله هو تولى جفت ومعناه
 الاشتراك الى اخره على وجه من ان كذا ما هو يتوضى لبيان المراد من مدلول
 اللام واما الوجه الذي ذكره بانصره لفت في قوله على الاول ان يوصفه
 بجنس وعدم ضم الاستفراق معه لان الجنس يناول الاستفراق على ما صرح
 ايضا في صورة الاستفراق كان المراد الجنس ايضا لكن لا يمتنع جميع الافراد
 الى الصم وعلى الوجه الثاني الذي ذكره ثابا للوجه الاول ان ترك صفة
 الجمع لانه انما كان معونه للجنس مع لفظه المفرد شيئا ولا الاستفراق على ما صرح
 ايضا في صورة الاستفراق كان المراد بجنس ايضا لكن لا يمتنع جميع الافراد

فلا حاجة الى الضم على الوجه الثاني الذي ذكره فان سبب لوجه الاول ان
مقتضى الجمع لانه ان كان سبب معونة للميت مع ان لفظ الموت متناول بل نقول
لعله اختار لفظ الموت على لفظ الجمع مع قطع النظر عن الاختصار ليكون الكلام
محملا للموجدين اوله ذكره صفة الجمع كان صيرها في الاستفان فما مل
قال قد سببه في غير ذلك ان المتبادر الى الفهم ان يمكن ان يكون المراد
الشرح ان المتبادر الى الفهم من استحسن النظر الى لفظ نفس اللفظ
هو الجنس من حيث يرجع الى ما ذكره قد سببه بطلوه والسبب في اختيار
الجنس في قول الشرع وضد غفاه الفوائد لا بد منه **قال** قد سببه
اول دليل واحد استدل به على الاستفان اقول في بحث لان تلك
المبالغة يحصل بالجمع على الجنس ايضا لما عرفت من التكاليف من اختصاص
الجنس واختصاص جميع المسمى في العالي فان قلت اذا حمل على الاستفان
صار افراد محمد مصر حابة قلت قد عرفت قد سببه انما ان سلوكه
طريق البرهان فمن من البلاغة **قال** قد سببه وهو اصطلاح جديد
لا نفل عليه في كلامهم اعلم ان السيد قد سببه الشريف اور على
الشرع في هذه المسئلة واجوبها من النظر الاول ان مقتضى اصطلاح
جديد لا نفل عليه في كلامهم صيرها ولا هو غرض من استعملها فلم يمكن
توجيه كلامهم بهذه افان اقلت ليس في كلامك ما يدل على انه
اصطلاح جديد احذر من ان لفظ المقدمة يطلق على هذا المعنى ولبعض
فعلته من قبيل تشبيهه الى الاسم المدلول في مقتضى ان لا يتجاوز
اطلاق المقدمة الفاظ المقدمة وليس كذلك لا يقال هذا التجاوز
ضروري لانهم كثيرا ما يذكره في مقدمة ما لا يتوقف الشرع في
العلم عليه كما وقع في هذا الكتاب من هذا الاعتراض واراد عليه
قد سببه حيث اختار ان اطلاق المقدمة على مقدمة الكتاب
من قبيل تشبيهه الى الاسم المدلول فما جوبه به هو جواب
من قبل الشرع لانا نقول المراد ما يتوقف عليه الشرع على وجه
البصيرة والظاهر ان الشرع على هذا الوجه يتوقف على ما ذكره في
المقدمة وذلك امر مختلف باختلاف اراء المصنفين مقدمة

كل كتاب ما يتوقف الشرع بالبحر في علمه نظر الى رأي
صاحب الكتاب يعني يتوقف على البحر التي اعتبرها فلا بد وان البحيرة
غير مضبوطة او يكون هذا الضبط ثم يرد ان اطلاقه على البحر لا يجب
مقتضى ما في جميع افرا والمعنى المجازي كما قالوا في اطلاق لفظ الخلق
او الشرطية ان يحقق العلاقة بين المعنى الحقيقي وبعض افراد المعنى
المجازي وهذا الوجه يمكن للفظ فمنا بعض هذه العلاقة يجوز الثاني
ان ما جعله ههنا مقدمة العلم وهو كونه والغاية والموضوع والمراد
موقعها في التوفيق قد سببه في حله في شرح الرسالة مقدمة
الكتاب واجاب عنه بعض الاجلة من المتأخرين من ان ما جعله
مقدمة العلم ههنا جعل الفاظ في شرح الرسالة مقدمة الكتاب بقرينة
لفظ البيان وانما ذكره فكانه اعتراض على الشرع ان لا ينبغي حمل المقدمة
على مقدمة العلم وهي المعاني حتى اشكل وجه توقف الشرع في
العلم عليه بل سعى حملها على مقدمة الكتاب وكان المراد الفاظها
فان وقع الاشكال الثالث انه ان ثبت ههنا توقف الشرع في العلم
على هذه المسئلة وكان المراد معاينتها ونفي في شرح الرسالة لوصف
الشرع في العلم عليها اي على معاينتها ايضا او ظان ان الشرع في العلم
الشرع متوقفا على الفاظها بل مراد بهم انه متوقف على معاينتها
فيقوم التامض والبيان بقوله ونفي توقف الشرع في العلم عليها
والمقدمة الاضري ظاهرة معلومة وهي ان ثبت توقف الشرع
في العلم عليها ههنا حيث قال يقال مقدمة العلم ما يتوقف عليه مسائله
كموقفه هذه وغايتة وموضوعه ويمكن الجواب عنه بان ما ذكره في
شرح الرسالة كان نظرا الى ما هو الحقيقي به اياه وما ذكره ههنا على
ارغهم حيث ادعوا ان الشرع في العلم متوقف على هذه الامور
الرابع وهو المنعزع على الثالث حيث استدلوا بقوله في الاثبات
عنه الامقدمة الكتاب يعني لو كان هي مقدمة كان بهذه
الامور المسئلة فاذا نفي توقف الشرع عليها فلم يثبت عنده الامقدمة
الكتاب فقط ومن يحتاج هو ايضا في توجيه قولهم المقدمة في حد العلم

و هو متوجه الى الكفاية كانه نوجه غيره فلا فائدة في اثبات
 مقدمة الكتاب ومقدمة العلم وهو جواب عن ان حديث الظرفية
 يكفي في تخصيص مقدمة الكتاب بلفظ ولا يفتح فيه عدم اطلاق
 المقدر على ما سماه مقدمة العلم وذلك لان الطرف هو المقدر
 والثانية والموضوع بل بينهما ولا يمكن في هذا القول اطلاق لفظ
 المقدمة عليها والمطروحة هي مقدمة الكتاب الذي هو اللفظ
 فلا اتحاد بينهما ولا اشكال في ذلك المبني من ان ومع الاشكال
 مراده على ان المقدمة ولا يكفي فيه اطلاق واحد فلت
 مراده ان مدار اصل الاشكال على تحقيق معنيين كان احدهما مظهروفا
 والآخر ظرفا واما انه لا بد ان يكونا مدلولي لفظ المقدمة فلا واليه
 يمكن ان ياتي المراد ان اطلاق المقدمة على مقدمة العلم امر شاذ
 لا خلاف ولا خفاء اصلا فيه لكن ما لم ينسب اطلاق لفظ المقدمة
 على ما هو مقدمة الكتاب لم يندفع اشكال الظرفية فان ثابت
 مقدمة العلم لا يبرح كلامهم لا يرفع الاشكال فاما من ادعى
 ان لفظ البنية لا يبرح من نفي كون هذه المقدمة ما يتوقف عليه شروع
 ان لا يتحقق شيئا لموقوف على شروع وذلك مثل التصور بوجه ما
 والنصديق بقائه ما على ما اخبره قدس سره في حاشيته على شرح الراسخين
 وغيره ما وجه بحثه لانه ان لم سلم ان لفظه موقوف على
 ان للمقدمة معنيين بل يكفي فيه اطلاق المقدمة على مقدمة الكتاب
 كان هو جواب الاول بعينه وان سلم ذلك وظان المراد بلفظ
 المقدمة الواضحة مظهروفا في قولهم المقدمة في حد العلم وموضوعه
 وغايته هو مقدمة الكتاب فيجب ان يكون له والثالثة والموضوع
 مقدمة العلم وهذا وان امكن تخصيصه بوجه والثانية بناء على ان
 الكل الذي هو الموضوع عليه حقيقة حاصل في صفة واحدة معهما لكن
 لا يمكن ذلك الثاني بل في جانب الموضوع وهو مظهر نعم يمكن دفع
 الاشكال ان يحمل لفظ المقدمة الواضحة مظهروفا على ما هو مقدمة العلم
 فكانه قال التصور بوجه ما والنصديق بقائه ما يتحقق في هذه الامور

الثانية ولكن لا يخفى ما فيه من الكفاية فاما **قال** قدس سره اما
 ان يكون عبارة عن الالفاظ اعلم انه اذا كان الكتاب عبارة
 عن الالفاظ فلا بد من تخصيص احداهما باعتبار نفس اللفظ واليه
 اشار بقوله المعينة وثانيتها باعتبار الدلالة على المعاني الخاصة
 واليه اشار بقوله الدلالة على تلك المعاني وان كان عبارة
 عن المعاني فلا بد فيه من تخصيص البنية في نفسه وباعتبار اللفظ
 الدال عليه واليه اشار بقوله المعاني الخاصة من حيث انها
 مدلولات لتلك الالفاظ واما المدلولات بالقياس الى النقوش فالظن
 انها ليست معتبرة سواء جعلت النقوش مخصوصة او مطلقة اذ لو
 لم يكن الكافي في مثالا اصلا فالظن الكافي على الالفاظ الخاصة
 الدالة على المعاني المعينة من حيث انها مدلولات لتلك الالفاظ
 صحيح وان كان عبارة عن النقوش وكانت النقوش معتبرة
 لكن مختلفة لا معينة لكن يعتبر من حيث انها دالة على تلك الالفاظ
 الدالة على المعاني ولهذا لم يقل قدس سره تلك النقوش او النقوش
 المعينة وبما قررنا ظهر ان قوله والنقوش عطف على تلك الالفاظ
 لا على الالفاظ ولا يخفى انه لو لم يكتب الكافي اصلا فالظن لفظ
 الكافي على تلك الالفاظ الخاصة او على المعاني المعينة بوجه ما
 على حاله فاعلم ان الكافي ليس اسما للنقوش فالامر وانما بين
 اللفظ وبين المعنى لعدم اشتراط تخصيص الالفاظ ان الكافي لفظ
 على تلك المعاني ما لم يدر على المعاني المعينة **قال** قدس سره فاجوب
 هو الثاني في ما اراد بالاول ما اشار اليه بقوله فقد توجه قولهم
 وبالثاني ما اشار اليه بقوله وقد توجه البنية وبالاخر المخصص
 بما عدا المقدمة ما ذكره بقوله وقد توجه بلفظ قوله وان انقص
 الوجه الاخر بما عدا المقدمة ولم يتنازلنا لان المقدمة ليست
 جزءا بالقياس الى المذكور فيها بل قصد ما كل مصطلق المقدمة
 يتصور فيها ذكره فيها ليس جزءا بل بقية ما ولو لم يقيد بما قصد كل
 مصطلح كان الامر بالعكس وانما الا اذا ذكر جميع ماله مدخل في البنية

في المعنى **قال** فليس هو بل صنف التأليف والتعريف ايضا شراهما الى
 ان استثنى هذا المركب عنهما محلا بل وليس في الظهور كما استثنىهما على شافر
 الكلمات وذلك لان صنف التأليف والتعريف ليس يكون الكلام على خلاف
 فان كان النسخة ويكون الكلام غير ظاهرا لانه على المراد وكما هو محلا على النزاع
 واول البحث لكن لما كان خصوصية الموضوعات لا تدخل بها في الاطلاق
 بالمضاهة ومعلوم انهما مختلفان في المركبات النامة سواء استسمى ذلك
 المتحقق في الاصطلاح صنف التأليف او التعريف او لم يستم ما لم يكن موضوعهما
 المركب التام قال بل صنف التأليف والتعريف ايضا فمن كان وجهه على تعريف
 مضاهة المفرد بل حمل المركبات على ما بيننا وان كانت المركبات النامة
 انه اذا استسمى احد بمركب شتم على شافر الكلمات مثل احداهما قد منع
 كونه محلا لمضاهة هذا العلم كما به في بحث تعريف مضاهة المفرد فنعلم
 انهم اطلقوا في ذكر بعض القواعد في تعريف مضاهة المفرد على اي حال ولا
 ينفع في ذلك وضع تسمية الكلام ويمكن ان يجاب بان المراد بالمفرد ما هو
 المراد بالكلية المفردة باللفظ مثل هذا العلم كتحجج عن المفرد واذا اراد بالمفرد
 هذا المعنى كان المراد بالكلام هو ما هو المقابلة ما عداه فمثل هذا يرفع الكلام
 محجج عن مضاهة الكلام لغير تناظر الكلمات اقول وبما قررنا من جواب
 بنفع ما اوردوه بعض الفضلاء ان احد المصطلحات خارج عن المفرد ولا ينفع
 ضرورة عن المفرد وخوله في الكلام نعم اطلاق الكلام على لاجل من سأل
 والاسر فيه سره بل واجاب عن البعض بالاعلام المركبة المتصلة على تناظر
 الكلمات بعض الفضلاء بان تناظر الكلمات لا ينفك عن تناظر
 حروف اقول وفي بحث لانهم جعلوا تناظر حروف مما بل تناظر الكلمات
 حتى ان الشافعي قال في العرف بين المتكلمين الذين ذكرهما المصنف
 لتناظر الكلمات ان من الشافعي احد هما نفس اجزاء الكلمات وفي ذلك
 حروف فيها كيف ولو تفرقت تناظر حروف بما يتناول تناظر الكلمات
 بان يراد بحروف ما يتناول المفردة والمركبة مع استثناءه على التكميل
 او البناء وهو الاو في كافي للاحتراز عن تعريف مضاهة المفرد والكلام
 فيه تناظر حروف ولا حاجة الى العودة الى تناظر الكلمات على ان متنا

النقل

النقل كذا قد يكون مرادها او سكنها وهي غير معبرة في حروف كذا
 معبرة في خصوصية الكلمة فتناظر حروف قد ينفك عن تناظر الكلمات
 ثم قال لكنه يراد على تعريف مضاهة المفرد ويراد به لا يتم بحيث يتجمل
 الاطلاق واقول يمكن الجواب عن انهم قالوا ان التعريف الاصيل في وضع
 المفردات افادة المعاني التركيبية فمثل هذا المفرد اذا وقع في التركيب
 كحجج الكلام شتم على تعريف مضاهة الكلام فنعني للمفرد عن التعريف
 وما هو مضاهة المفرد فليس ضروريا ولو التزم احد ان ما هو فطرية
 المفرد اصطلاحا صحيح فيه فلا بد فيه **قوله** ولم يسمع كلمة يئنة قال
 في تحصيل الشرح والتعليق بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال
 وهي لا يتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمنظوم
 واورد على التعليق الواقع في ان نفي كلمة يئنة لا يستلزم حصر وصف
 البلاغة في الكلام والمنظوم لاحتمال ان يوصف بهما مركب ناقص ودفع ثبوتهما
 احد بهما انما اخرج على كسبيل التمثيل كما قال لم يسمع كلمة يئنة ولا مركب
 ناقص بل في ايضا وتاينه ان المركب الناقص على راي الشافعي داخل
 في المفرد واراد بالكلية اللفظ المفرد بهذه المعنى وفيه ان اطلاق الكلمة على
 ما بيننا والمركبات الناقصة بعيد عن اللفظ واقول يراد على تعليق
 الشافعي على وجه كان ان عدم التسماع لا يدل على عدم الصحة وان اراد
 بقوله لم يسمع كلمة يئنة انه لم يسمع وصف الكلمة بهما في عرفهم فالجواب
 عين الدعوى ويمكن الجواب بان المراد هو الاول ونظا انه لا يوصف
 الكلمة بالبلاغة لئلا ينفك عن الشافعي ان يسمع احياها ووصف الكلمة
 بهما في عرفهم فالجواب عن الدعوى ويمكن الجواب بان المراد هو الاول
 ونظا انه لا يوصف الكلمة بالبلاغة مع انه لم يسمع اصلا فعدم التسماع بهما
 الوجه ليس على عدم الصحة وينتج على ما اوردوه على تعليق غيره بان سراده
 بان البلاغة لا يطبقون البلاغة الا باعتبار المطابقة المذكورة فوجهه لا يقال
 الشافعي انه لم يسمع كلمة طعة واجيب بان البناء من كلامه ان بناءه على
 تعبير العرفم البلاغة لا على شاعرية البلاغة اقول ببناء هذه المعنى من كلامه

ليس اريد من بنا واما اوله في التعليل الشا في التعليل من ايمان في ان ظا
غير صحيح وانه يمكن تاولها بما يكون صحيحا في حكمه صحيحا احدهما على الاخر
حكم صحيح احدهما واما في الاخر غير صحيح فاما في الاخر حكم كلام الممثل على ما يول
الى كلام الش ليس فيه بحث مست كلام القائل لا اله الا الله بل التلخيص
ان يقول هذا التعليل بعد فاما في بعض النسخة التي هي من الشئ وهو
لوس عتيلة انه لا يستحق مطابقة مقتضيات الاحوال المركبات
ان قصته والمفردات بلاغة لكن لا ينكر مضاهيا كاللغة في وجه لا اله الا
وعدم مضاهيا ومن البين انه يجري في المركبات النافضة بل المفردات
ايضا فان في تعدد اجزاء لغة تنظيم المضاف اليه وبعيد ان سلطان
تنظيم المضاف وباني لهيب الاشعار بالجملة الى غير ذلك انما يمكن
ان يبي القى بالذات من وضع المفردات ان يحمل جزاء المركبات
التي هي التي يصح السكوت عليها من المعلوم انه لا يصح التلخيص بالمفرد
الصرف بان لم يكن مفردا من ذكره او مقدر او له انما هو في لفظ
الاسناد ضمن كلمة الى كلمة اخرى بحيث يصح السكوت عليها واذا كان
كذلك فاذ وقع المفرد بالمعنى الاخر في الكلام وانصت بمطابقة مقتضى
كان وصفه به باعتبار وقوعه في كلام ويرجع الى ان الكلام المشتمل
عليه مطابق لمقتضى الحال سيما وقد كان المقام وهو الامر الذي
الى الحكم على وجه مخصوص انما الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به
اصل المعنى خصوصية ما واما في مقتضى السكوت او في قوله لا اله الا الله
او لا يصح الكلام بالفاظ المفردة بلا اسناد في غيره ولما كان نعم القواعد
بحيث يندرج في التواضع في كثير من الاوقات او مقدر الم
يلتفتوا الى تميزها وادراجها تحت الضبط ونظيره في كلامهم كذا فيهم
لم يلتفتوا الى الخط في تعريف التام في الاور في المفردات وكذا لم يلتفتوا
في باب السب لا اور في بعض الامور التي هي لا غير ذلك واما في كلام
الا وبيته فمثل اني باي وعور واستغفر ونظيره لا غير ذلك واما في
التي هي صفة الله او كان المفرد لا مقدر في الكلام كانه في الجملة زيد وعور
بكون وعور عدم الاعراب في انما شاع في المفردات بلا تركيب وكان

في اللفظ كقصة التعليل طول كان الاختصار مطلوباً فنصاره حكم ما لم يركب
الغير فاما في **قال** قد سهره وفيه بحث اما اوله اجيب عنه في بعض النسخ
ان التعليل بالمباين ساه في عرف اهل العربية كما وقع في تعريف صاحب
المفاتيح على المعاني والبيان حيث عرف المعاني بالتلخيص على ما سيجي في الش
على ان ارباب النظم ايضا جوزوا التعليل بالمباين وذكر الشيخ الميريس
في الكلمة المشهورة انه كثر التعليل بالاجزاء الخارجية وجعله من ان م
التعليل حتى اقول في نظر اما اوله فعلان اهل العربية حيث عرفوا الشئ
بالمباين ظاهرا مرادهم تعريف الشئ بما يوجب من المباين كما صرحوا بذلك
في التعليل بالمثل لا ريب ان المراد التعليل بالمخوض منها واما صاحب
المفاتيح حيث عرف علم المعاني بالتلخيص انه يلزم عرف بالعلم حاصل من التلخيص
لكن في يتوجه ان فيمكن فيه ايضا كان المراد تعريف النفاضة لا نفس
التفصيص للمفرد بالمخوض منه ووجه الصحيح وجه التلخيص لكن في غير ما ذكره
فانما صفة قد سهره على وجه السكوت لم يشرع بهذا واما في بيان التعليل
بجميع الاجزاء الخارجية لاسيما ونظ ان الجميع لما كان عين الله وود كان
محمولا على وجهه ونحن لم نشترط ان لا يرد من حمل اجزاء على الله ووجهه يرد
بهذا انقضا علينا **قال** قد سهره واما في بيان كون النفاضة وجودية
هو اقول فيه بحث لان المعنى الشان كالمثال المذكور قد سهره واما في بيانها
ان يشتمل على معنى ليس كالمعنى اذ هو في بين الوجود وبين عدم ضرورة
ان الاول محمول على المباين كحل الموحدة دون الثاني اذا عرف
بهذا فنقول ان المعنى الش من المعنى هو المعنى الثاني وهو الذي ضرورة ان
مفهوم كالمعنى مني نسبي ووجهه حيث عدم حمل كالحج عدم حمل عدم
على الانسان ووجه حمل الله وجوده على وكان مراد الش من قوله بغيره ليس
ان يكون حيث معلوم لكن لما كان هذه مفهومات اعتبارية وليس
بشأن در اطلاقه في الماهيات فمفهومه في كل على طريق مفهوم الجاهل
لا يقال كلمة لا بمعنى لفظ غير ولا يكون عدما لاننا نقول اجاب عنه قد سهره
في حواشيه على شرح المطالع من انما اذا افقنا زيدا لا قائم مفهوما اعتباريا بسبب
القيام لزيد لا مقارنته له وهو ضروري **قوله** نظر الى ان العلم ان معنى

يحصل معنى مشترك بين مضاة المتكلم وكل من المود والكلام نفسه
 وكذا يحصل معنى مشترك بين بلاغة المتكلم وبلاغة الكلام والحاصل
 معنى مشتركة بين مضاة المود ومضاة الكلام فهي غايه السهولة
 لكن كون لفظ المضاة في مودهم موصوفاً له لكانت القدر المشترك
 غير ظ فلهذا قال كانهما حقيقان كحلمان اولاً وقال ثانياً نظراً
 الى الظ وادراكاً مختلف ان لا يكون مندرجة تحت مفهوم
 كلي متساو لهما غير متساو لغيرهما كالنوع الحيوان اذ يمكن جمعها
 في تعريف واحد وهو تعريف الحيوان وهذه التخللات مثل
 معاني لفظ المعين اذ لا يتحقق بينهما معنى مشترك بينهما كانت
 لتوضيه بهما جامعاً لها والمراد بالمعنى المشترك الحاصل للذات لشيء حقيقة
 من جهة اللفظ والوضع والاشتمال لفظ المعين او الموصووع له
 لفظ المعين معنى مشترك بين الكل متساو لغيرها وعلى ما ذكرنا
 كان في لفظ كان ولفظ نظراً الى الظ لا بد من اركان عناية
 وملاحظة اذ فانه متساو لا يطرده المثل ويمكن ان يعم المعنى المشترك
 بحيث يتناول مثل المسمى وح لا يمتد في الغيبين والناطقين به
 الدليل على الدعوى ولا يكون حاصراً عنها فاقبل **قوله** وهذا غلط
 فاحش لان مضاة الكلام ماخوذة في تعريف مضاة الكلام قد
 بني بعض الناظرين في الكتاب كلامه على قياس وايد به بعض
 اخر فالتحقق عارضة اولاً واستدل على خروج الماعز من سائر
 صر وج السورة عنها بان مضاة الكلمة ماخوذة في تعريف مضاة
 الكلام ودفع ثانياً بعض الاثر بان مضاة الكلمات جزء من
 مفهوم مضاة الكلام وفي قوله لا وصف لجزءها سائحة والمعنى لا
 وصف لجزء موصوفها اي مضاة الكلام يعني ان علاقة مضاة
 الكلمة لمضاة ليس محجراً ان مضاة الكلمة او وصف لجزء موصوف
 مضاة الكلام بل انما مضمرة في مفهومها ماخوذة في تعريفها واثار
 ثانياً الى ترتيب العيش الذي اورد به بان اصله هو وقوع مفرد
 غير عربي في الكلام ثم هو يرجع الى منع مضاة ما تـ ولبه وهو ان

ان النون عربي لقوله تعالى انا انزلناه فمرنا عربياً وقد وجد من
 النون غير عربية كالمسكوة فانها منه بـ والسجدة فيها فارسية
 سرب سكت كل على ما قاله افشيت ان الكلام الطويل شتم على
 كلمات غير عربية والمنع بوجه اولاً باننا لا نعلم ان الصبر راجع الى
 النون بل الى السورة واطلاق النون على بعضه شائع ومثل هذه
 الالفاظ لم يوجد في السورة والبعض يجوز ان يكون هذه من قبيل اشتراك
 بين اللغتين مثل الصابون والسور على ما قاله اولو سلم فالمراد انه
 في الاسلوب والنظم وله سل ان المراد ليس انه عربي الاسلوب
 والنظم بل انه عربي بعبارة لا كمر ان يكون باعتبار الاعم الاغلب ثم
 اشار الى ان العيش لو سلم صحة من حيث اصله لكن قياساً
 مع الفارق اذ لم يشترط في مضاة الكلام النون في عربية الكلمات
 لكن يشترط في مضاة الكلام مضاة الكلمات فابن هذه امر ان
 واقول فيه نظراً لان المقام مقام الطهور والظن لا العلم والقطع وظان
 ارجاع الصبر الى السورة وحمل النون على بعض خلاف لفظ والمشتراك
 بين اللغات قبلنا في المظنون في الشئ بالاعم الاغلب
 دون النون وكونه حمل النون في على انه عربي النظم وكذا على انه عربي عبارة
 الاعم الاغلب في اختلاف النظم واما الوق فيمكن ان يكون مضاة الكلمة
 ماخوذة في تعريف مضاة الكلام والكلام مضمرة بالمركب من كلمتين
 على ما ذكره صاحب المفضل فلما اصد في على مجموع السورة او النون والعمل
 مرادهم من الكلام هنا على ما تفسر هذه التفسير او ما يتناول ويتناول
 المركب من كلمتين اضعف احد هما الى الآخر او وصف احد هما بالآخر
 مثلاً ايضاً لا ما تفسر بما تضمنت كلمتين صحيحاً بناءً على مجموع النون ولو سلم
 فاقبلنا ومن الكلام هو الكلام الواحد بعد تسليم العيش وعدم الفارق
 يقول مما سلمه النقص والسنه وهو اشتغال النون على كلام غير بطيخ لغير
 اذا اعتبر معه الصبر بل كلمة غير مضمرة اذ لم يعتبر الصبر معه فاسد وان
 جيز بان اشتغال النون على كلام غير بطيخ لا يزم لاشغاله لان العامل لا يـ
 كون الكلام الغير المشترك على كلمة غير بطيخ فلا يحسن الرد به وتوجيهه ان قوله

بما كان غير فصيحة وقع على سبيل التنزيل والاستظهار فترى هذه اواخر
بعض الافاضل على قول الثالث مع فصاحة الكلام ما حوذة في تعريف
فصاحة الكلام بان هذا القائل يحالف الثالث في اشتراط فصاحة
الكلام او يؤول بان المراد فصاحته بما حكى بان يكون بحيث لا يحسن
غير العطف فيها اقول اشتراط فصاحة الكلمات حقيقة لا تأويل ولا
يجمع عليه بين الجمهور وهو هذا القائل لا يحالف الاجماع ولعل من شأنه
توهم هذا الفاضل لا يحالف الاجماع ما سيجي في تعريف فصاحة الكلام
ان هذا القائل جعل قول المصنف مع فصاحته حالاً عن الكلمات
في تناقض الكلمات وبسبب تقييد هذا اخطأ صده عن التمسك به
به يلزم منه عدم الاشتراط لان مذهبه وراية ان فصاحة الكلمات
لا يشترط في فصاحة الكلام وهو **موظف** والقولان شتما القولان
كلام غير فصيح اعترض عليه بعض الفضلاء بان لا يلزم شي من الجهل
والجور او يجوز ان يكون ذلك لغيره في طلب عن فهم معنى لفظ اخر
بمعناه اوليان ان غير فصيح واحد في كلام طويل لا يضر بالفصاحة
اقول لا ينظر اما اولاً فلان وجود لفظ بمعناه كان ظاهراً للبيان
عليه لا يقبل النزاع والمفرد كيف والعهد بهما بمعنى الوصف فلو قيل
هل لم اعهد الم او هل كان ظاهراً للبيان على المعنى اذ العهد بهما لو كان
بالمعنى المستعمل وهو الظاهر من اللفظ لم يحسن نسبة الى اذ انه لا يحسن
ان يبين انما عمدت اليك كذا وانت تقصده بل المراد معنى الوضعية
على ما قال المفسرون وانما ثانياً فلان بالنسبة يظهر المعنى مع كل موضع من
التأثير وظان ابرادة مع التورية اولى مما استحق على التفسير على ان
الخطيب بالذات هو النبي صلى الله عليه وسلم على السلام ونسبة
الخطيب من سواد الادب واما التوجيه الثاني فغاية ان جعل المراد ان
استدرة الى امر بطا من ان هذا اشتراط فصاحة الكلمة في فصاحة
الكلام امر مجمع عليه بينهم خرج عن الطرفة الاسلامية **ف** في كتب
الخطيب لم يسلطه كذا كما اعترض عليه بعض الفضلاء بان الكلام كما تم
واخره فغواش معناه في كتب اللغة المستعملة كالمصنف على قوله الثالث

اقول يمكن نقله بعنوان انه غريب غير ما توسس الاستعمال فلما باس **ف**
وانما لم يجعل اسم مقبول فيه حاصل الكلام هو السؤال من على صده
حكم بالثواب من الكلام في الواقع لا عن دليل الحكم ومحتج والالم يتوجه
الاول كما يظهر بان على او خلاصة ان مع وجود المعنى الصحيح لم يصحوا بالوجه
الفساد وحكموا بغيره فان هذا الحكم مع وجوده في هذا الحكم عيب
فاجاب بوجهه لكنه كمن يلزم في الاول ان تقصر العقوم من وجهين
احدهما على التبع وثانيهما انه كان من قبيل القسم الاول من الكلام كما تم
وفي الثاني في وجوب القولين مع المعنى المستحدث شرح وفيه حفظ للقولين
معاً وفي الثالث يقول ما قال العقوم في شرحه يقولون من شرحه وفيه
المراد به وبين الثاني في مع اشتراطهما في ان شرحه ما حوذة من التراجع
من وجهين احدهما ان في الثاني في يلزم ان شرحه بعد الاصل من السراج بناء
على ان الحس لا يتم شرحه صار سراجاً في هذا المعنى اما على انه حقيقته
عزيمه كما هو الظاهر من حمل اللفظ او على انه بخارج على ما صرح به في الاساس
وفي الثالث لا يلزم ذلك وثانيهما ان بناء الثالث انه حصصه عزيمه كما هو
الظاهر من حمل اللفظ او على انه بخارج على ما صرح به في الاساس
في الحكم باحده منه وفي الثالث كان هناك الام ان شرحه بهما المعنى صحت
بعد استعمال شرحه واما حمل السؤال على انه سؤال عن دليل الحكم على ان يكون
الكلام في قوة منع كونه غريباً على ما قيل منه وعليه بعد ما مر ان المعنى لا يندفع
بالاحتمال بل هو ارجح ان الدليل اجماع العقوم على ذلك لاننا نقول
هذا البطلان مطلقاً مذكور حيث قالوا اخذوا في جواب الشق الثاني ولما كان
في قول المفسر وهو الثالث في الحكم على كما يلزم من كلامهم لا يخفى ان ما نقله
عنهم بل على تصديق التوب والوحشي لا التوبة وكون الكلمة وحشية
وهو المعنى بهما لكن بناء على ما قال في نسخة في حاشيته شرحه الجزير ان توب
المشتق بالمشق يرجع الى توب المبتدأ بالمبتدأ يلزم تصديق المبتدئين
ايضاً ثم وقع المعنى قوله و قول غير ظاهرة المعنى ولم يتوض قول المفسر
بل الوحشية فبذلك ان فصاحة الموقر سواء كان معناه ان هذا المبتدأ ان
غير محتاج اليه في تعريف فصاحة الموقر لا غناء لظهور عن التوبة او عن التمام

يعني يحسنه انما على التام في لا يبرر عليه شي او كان معناه ان هذا
 القيد ضروري في تعريف مضاعفة المفرد ومغاير للقبول والآخر خلافا من
 ذكره فخرج الى ما نقله المصنفون ومن الكراهية في التسع مخرج يرد عليه
 ان فيه خصوص عن الزاوية او عن الثاني في معنى اما على الاول فظاهر
 واما على الثاني فلما بين من الوجه الصحيح لنظر المصنفين او من جهة اجاب
 عنه بعد جملة على الوجه الثاني وهو ان يكون اعتراضا على تعريف النقص
 ان الزاوية اعلم من في والخصوص من المصنفين بل هو من الاخص
 فلا حاجة الى اعتباره وهذا انما يصح اذا كان في بيانه عموم مطلق وهو غير
 سلم او كما يمكن ان يكون اللفظ ما توس الاستعمال وكان عندنا ذلك
 يجوز ان يكون اللفظ مستقلا على تركيب يتفق الطبع عنه ويكون
 غير ما توس الاستعمال كلفظ جبرشي مثلا في هذا شي وهو ان الوجب
 المفسر به هنا قسم الى حسن والبيح وجعل في باب الزاوية وحديث
 من الاول في يدرم ان يكون الزاوية الواقعة في الزاوية محلة بالمضادة
 بحسب الاخر اذ عرفت ان يمكن الجواب عنه بان المعنى في مضاعفة المفرد
 خلاصه عن كونه غير ما توس الاستعمال بالنسبة الى من قصد السماع
 فالجواب من حيث انه عريبي لا يصح لا مطلقا ووصفه بالحسن من جهة
 الاخرى فاللفظ الزاوية الواقعة في الزاوية ليست عريبية بالنسبة
 الى من قصد السماع اوله وبالذات وبهم الرسول وصحي عليه
 وعلام السلام فلا يخرج الزاوية من حيثها لعلها على المضادة نعم كقولها
 احد قصد انهم من لم يفهم معناها كانت غير صحيحة فالزاوية امر اضافي
 بخلاف ما خلاص الاقلام من اجاب بان للمعنى في القضية
 كون اللفظ ما توس الاستعمال على البقاء وهذه الالفاظ هي مخرجة
 وقد يجاب بالسلام ان تلك الالفاظ غير صحيحة عند المولدين لكن
 لا يابس به اذ المعنى هو المضادة التي كانت عند البقاء. واجب
 ايضا ان المراد بالوجب هنا هو المفرد الكامل وهو ان يكون به
 مع كونه غير ظاهر المعنى مستقلا على تركيب يتفق الطبع وح يدرم ان يكون
 عدم ظهور الالة لا يخرج اللفظ من المضادة ولا يجني انه على هذا كان

والاولى لقب الوجب بالوجوب الغليظ وهم مفسره بالعدم من
 ولا يجني على المتأمل ان الاولى هو الجواب الاول واما الثاني فمخرج عن
 كما يظهر بان كل من فاعل الجنتين ان يكون الكلمة غير ظاهرة الالة على المعنى المكني
 وكونه على تركيب يتفق الطبع عنه امر ان متغير ان يجب للخصوص عند النقص
 يعني الكلام في استعمال المشتك بلا مرتبة وكذا الجازم بكون المضادة وكان
 من قبل الجواب الاول عدم ظهور الالة فيهما لما كان من جهة اعتبار
 الامر خارج كقوله والوضع مثلا لم يكن خلا بالمضادة لانهما من صفات ذات
 الالفاظ فاعلم **ف** اعني موزونات الفاظهم الموصوفة على ما تفرز ان المراد
 بالمفرد ما يغاير الكلام فيشمل المركبات الغير الكلامية بنماها سواء كان حكم
 الكلمة ام لا ولا لم يصف بالخالفة الالة الكلمة وما في حكمها من مزايا المعز
 بالمعنى الذي فسره الله به فلهذا فاعلم بالمراد من الكلمات وما في
 حكمها مثل ثمة وبصري واما مثال ذلك والمقن من افعال مثل تحت
 قوله ام اذ اجمع الواو والباء في كلمة والاولى سكتة قلبت الواو يا
 وكما عرفت اذ المراد اجماعها في كلمة او ما في حكم كلمة **ف** بل الخالف
 مالا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع هذا جوابك عن الاعتراض
 الذي اشير اليه بعد الجواب الاول فنزاع الاعتراض ان مثل اني باني
 يدرم من الاشتراط المذكور ان لا يكون فقهي لا يشتمل على الفاعل
 وكل شتمل عليها فهو غير صحيح للاشتراط المذكور فاجاب اول ما يجز ان فيه
 مخالفة القياس لان القيس الذي يخص بما عداه وهو لا يجز لفت
 القاعدة للمحصنة ولما استشر انه يمكن اثبات مخالفة في النقل
 من ائمة الصوف حيث حكموا بان اني با في شاذ في لفت للقيس
 اجاب عن اصل الاعتراض وعن هذه السئلة بان هذه الاوسط
 لم يكره في الدليل على واحد الى مخالفة الى اشتراط في المضادة المخصوص عليها
 ما يكون على خلاف ما ثبت عن الواضع وهذا ليس كذلك بل اني
 هنا بمعنى انه يجز لفت ظاهر القيس الذي وضعه ارباب الصوف
 قبل المحصن والاستثناء **ف** لا منها واحدة تحت الزاوية المفسرة
 ليس المراد منها واحدة تحت مفهوم الزاوية وحيثها وهو بل ان كل كبر

في السمع فهو غريب لان الظاهر ان كل ما كان لم يستعمله او قد استعمله
 في كراهية الغواصة يعني عن ذكر الكراهية او المراد بالتعريب ما لم يكن ظاهرا بالدلالة
 ومعنى ان اللفظ العليل الاستعمال غير ظاهرا بالدلالة على المراد وقد مر ان هذا
 المعنى قد جمع بينه وبين اللفظ عن الاعم لا يستعمل بخصوص عن اللفظ بهذا
 لوجه به وفيه ان الكراهية في السمع اذا كان قبله اعتبار في حصة الضمان
 فمعنى ذكرها في التوقيف التلاخيص ذاتي عن التلاخيص التوقيفية راسمي
 لان القول لصاحب القبول ان يقول بل من زاد هذا الاعتبار وان يجعل
 مشتملا على جميع الذنابات ومع قطع النظر عن ذلك يقول لاشك
 ان المشتمل على الزيادة اولى بما لم يشتمل عليها فلا بد والنقص على من اعتبر
 بل لا يخص عنه الا يمنع ان هذا القيد معتبر في حقيقة المضادة لكن التوفيق
 بين الكراهية في السمع والنقل على ذلك في ان احدهما معتبر في حقيقة
 المضادة دون الاخر لا يخرج من حكم فاعلم واورد عليه ايضا انما كونه
 ان الكراهية في السمع قبل استعماله في حصة التوقيف فقط ان البناء في
 في الظروف وكذا الخ لانه ليس بمسلك الاستعمال في حصة التوقيف
 اجاب عنه بعض الفضلاء بان اعتناء القيد ان في من الاول لاني
 فيه كما في الفصل بعد حسن وهذا الجمل لا يشاء الاول عن الثاني
 وهذا مع عدم جريان في مخالفة القيد لانه من الغواصة اقول
 بتوجه عليه ان الظاهر ان القول على هذا يعني ان لعدم الغواصة على
 الكل ويكتفي بها بل يقول كما يكون اعتناء الغواصة عن الكراهية كما يقول
 لذلك يمكن اعتناء الكراهية عن الغواصة فذكر الكراهية بل الغواصة وذلك
 بان يبين المراد بالكراهية اعم من ان يكون ذاتيا كلفظ او عرضيا كـ
 الالفاظ التي لم يونس استعمالها **فهو** وفيه ايضا يجب لانه قد
 تعرض لاسباب الاخلال او رد عليه في بعض محو شئ ان هذه التاثير
 يرد على الشرح حيث قال ان ضرب الخارج ليس سببا للتاثير لو فوج
 في التنبه بل هو الماعنه وكذا الحجر والجمع بين كذا والماء لو فوج
 في التاثير محو شئ وكذا كثرة التكرار وتاثير الاضافات
 لو فوج بها في شئ ان وفوجها في السر لا ينافي كونه من اسباب الاخلال

بالمضادة اقول من نظر اذ فرق ظاهر بين كراهية السمع وتاثيره
 مثلا وذلك لان التاثير وصف راجع الى نفس الكراهية ولا ينفك
 فيه خصوصية المضام ولا ينفك فيه كراهية اخرى اليها الا ترى ان مشتملا
 في احدى مقام وقع وابعد كل كراهية او قبله ينفك به كان اللفظ غير
 واما الكراهية فمقتضى حصول لعل الاستعمال فقط وقد يزيل بعض الجاهل
 لانه يظهر ذلك بالناسا على الصادق قال بعض الفضلاء يجب ان
 فيه انه يلزم ان لا يكون توقيف المضادة جامعا لوجع فيه غير خالص
 عن اثبات الاخلال بالمضادة مع وجود ما يمنعها عن السبب الا ان يباين
 في التكليف وبنى المراد باطنه اعم من الخصوص حصة او حكم في المشتمل
 على سبب الظاهر مانع السبب في حكمه اقول من زاد هذه الشبهة
 وقد حقق عنده انه قد يكون سببا لمؤثر في الظاهر قد لا يكون فاذا
 عده من الاسباب كان معناه ان الكراهية بشبهة بخصوص عنها ما دام
 سببا محتملا مطلقا فاذا اكتفت مع المضادة لوجودها مانع عن السببية
 صدق ان خالص عن الاسباب المحل بالمضادة ولا يخرج الا جواب
 المشتمل على الكلف البالغ فاعلم ان المقصود لا يستدرك
 التوقيف كان موقفا لا ليقول بصدق التوقيف باقتصر على المقصود
 لبيان الاستدراك في الدليل انه يمكن الاستدراك بان يما ذكر
 فانه مستلزم اذا وجهوا نظر المصنف في صورة المنع **فقد** حال من الضمير
 خلوصه قال بعض الفضلاء نظر من لفظه خلوصه اي المضادة في الكلام
 خلوصه مما ذكر زمان مضادة كلاما اقول اذا قيل جاء في زيد مع عمرو
 واربعة انها جاء معا كان كلمة معا ظرف مستوفى بالنسب او
 والتفان مثلا او معنى جاء زيد مع عمرو انه جاء مقارنا له مجتمعا
 اشارة اليه قد سببه الشريف في حاشية المطالع فاعلم من هذا معنى
 التوقيف اذا حصل مع مضادة حال لان اللفظ ما يخص من الامور
 المذكورة وكان هذا المخصوص مقارنا لوصف مضادة الكلمات لا
 خالص عنها اذا مضى كلامه حتى يرجع الى قضية شبيهة اذ فرق بين
 قولن زيد جاء وجب كونه ناهيا وزيد جاء اذا كان ناهيا كيف والظاهر

كاذب والثاني صادق فلا يتوجه انه يصدق في علي زيدا اجل انه خالص
 عن مخالفة القبح وقت مضاهة كماله وهو وجب قولنا زيدا اجل
 وعلى توجيه من جهة خلاف الكلمات كان فيه التناقض العام في
 صاحب حال من حيث النفي المتفاد من لفظ مخصوص ويحقق مفهوم
 متناول ثلاث وجوه لا يصح الكلام الا بوجه واحد وهو ان يكون
 النفي متوجها الى المعنى وتعي القيد على حاله مشتبا وعلى الاحتمالين للماضي
 يلزم الف ويل على احتمال ان يكون متوجها الى خصوص القيد وهو
 الاظهر على ما عرفت نقلا عن الشيخ يلزم خلف اكثر من وضاحه
 كلامه من على تناقض الكلمات وقد مضاهها معا والقول بان
 باللفظ هو اخراج التناقض المتعارف بوصف مضاهة الكلمات
 ويلزم اخراج احوال غير باطرين الاولى او معناه ان تناقض الكلمات
 اذا كان مع مضاهتها كان محلا بالمضاهة فاذا وجد وحده او
 مع عدم مضاهة كلماتها كان بطريق الاولى متنا لا ينفك البتة والتمس
 في قوله فان مثله واقع في البتة على ما قلنا بقول مثل هذا البتة واقع
 في الترتيب مثل قوله تعالى وعلى ارض من معك والوفى بين ارض
 خلق وغيرهما لا يسع فاعمل تناقض كل التناقضات كان مشافرا
 كاملا في نفسه لا انه بلغ نهايته التناقض فلا بنا في ما عرفت قال والثاني
 ووجه مثل سب ابي تمام **قوله** ايجي كون الكلام مقصدا مقصدا بالمصدر
 البتة للمفعول لان ما هو المتنازع في ابي المعنى للفاعل لا يصح هنا او هو هذا
 المعنى كان صفة للتعلم والمصدر وجه وبيان مضاهة الكلام فلا محل
قوله واما في النظر بان لا يكون ترتيب الالفاظ ارا بالظن مطلقا
 والنائب ولم يرد ان المحل هو سب الترتيب البتة بل قد يكون ذلك
 لنفس كنه مثلا فاما ان يقي ذكر الترتيب اما على سبيل التمثيل
 او براد ان في هذه الحال يتحقق الخلل سواء كان السبب حقيقة نفس الترتيب
 او الالفاظ المتعارف له ويمكن ان يبين ان جميع صور القضية تحقق بترتيب
 لا يلحق كما يظهر با و في تامل **قوله** قد كثر صف النائب لا يكون مقبلا
 عن ذكر القضية المعطى لا يخفى ان هذه الالفاظ معترضة لبعض وهو

الخلفي لي بنائه على ما بينه في محاسبة المقولة في هذه المقام او مع قوله
 ان ذكر احد هما كان مقبلا عن ذكر الاخر ليس المراد الا احد المعينين
 بل الاضافة للكون في وجه سعي بيان عدم الاستدلال من الجانبين ليدفع
 ما ذكره الا ان يقي عدم توجه له لان اغناء المتأخر عن المتقدم لا يفسد
 فيه على ما عرفت قلت على ما صفة ان كان القضية غير مستند للضعف
 النائب فلا يكون مخصوص عن ضعف النائب مقبلا عن الخصوص
 عن القضية بناء على ان الخصوص عن اللزوم ملزم للخصوص من ملزومه
 فكل ضعف النائب مستند للقضية ام لا قلت قد افكاروا الثاني
 سواء ان ذلك المتعلق في احد بالشؤون فانه ظاهر الدلالة على المراد
 وجه يظهر جواب اخر عن اعتراض الخلفي على النفي الا ان كان بعض الضعفاء
 قال المثال لا يدل على المراد وهو مجبى خصوص زيدا بل على مجبى احمد
 اقول فيه نظر لان ذلك غير مسلم فانه الامر انه يحتمل ان يراد
 منه مجبى احمد ما على ان يكون الترتيب في الترتيب احتمالا لا مر جوا حاكمين
 بهذا بعينه جاز في مثل ما في زيدا فانه يحمل الترتيب ايضا ومع هذه الالفاظ
 في ظهور المراد وهو مجبى خصوص زيدا وقال بعض الضعفاء ويمكن
 دفع استدراك ذكر القضية لاغناء ضعف النائب عن ايضا بالضعف
 النائب لا يقي عن القضية المعنوية وذكر القضية له لا المعطى الا ان
 المصداق بيان استبعاد القضية فذكر المعطى لذلك لا لانه بشرط
 خصوص من اقول ضعف الخلفي لي ايضا ليس سوى ان ذكر القضية المعطى له
 ذكر ضعف النائب مما لا يحتاج اليه صحة الترتيب ولا معنى ان يسطر
 لخصوص عنه في كبح القضية على ما قلنا المصداق حيث اور المجموع
 تحت استطراد مخصوص عنه فاذا سلم سب الفاعل ذلك من
 وقال لعل ذكره لوضع الترتيب الاستبعاد وهذا عين الاعراض
 لصحة كلامه وبل لم يرد به **قوله** وجب فلما في المعنى وذلك
 لان النفي في قوله وما مثله سر وعلى الكلام المعنى وهو قول حتى ينفذ
 وبناء على القاعدة المنقولة من السج كان يتوجه حقيقة الا خصوص القيد
 وسعي المقصد بحال مشتبا معناه انه محقق في بمانه لكن لا بغيره ولا يخفى

ما فيه قول لا يرد العوارض البعيدة لا يخفى ان اللازم لا يدل على ملزوم
 معي ان يرد باللازم معنى اللزوم فان هذا الاطلاق وان كان
 نادرا لكنه جائز واقع في كلامهم بهذا قول الشيخ ابن الحاجب حيث
 قال وام المنصلة لا زوم لهما في الاستفهام اي لا يحق بدون البهمة
 وقد وقع منه في عبارة الخطبة الكثيرة ووجه قدس سره الشريف
 في جوابه عليه بما قلنا وذكر البعيد لان اللازم التوابع هو ما لا
 واسطوية بينه وبين ملزومه الثبوت في الاطلاق حتى قصد
 بعضهم لاثبات ان كل لازم قريب بين وذكر كثره الواسطية
 مع ان اذكر خفاء التوابع يعني عنه لان الحقيقة بما يكون
 والمراد بالثابتين التام **قال** قدس سره والاسباب ما لا يخلو
 قال بعض الفضلاء الشافعية الى ان يحصل المطالب بان يكون
 في الاستفهام كالمبارك وترى نفسك عنه موصفا ثم اكد
 موصفا ومن اكد على شيئين فهو عنه مررب ومن اعرض فهو
 يوجب ومن هذا الحكم بان لو فرض قوم ووجه قوم ومنه قوم
 هذا اقرب الاخذ من المنكسر بل هو وجوبه ونحوه بما كثر من
 لا زينة **الخصوص** استعمال الموصوفين من الوجود مع جازا
 فان بعض الفضلاء جوبوا البين بوجوب جميع ازمته لكونه سوا كان
 من التمسورا ولا فلا ينقل منه الى الكسور بل الى المعلوم ان
 وجه في الخلق الاستفهام الى الان وبه ينفذ ما ذكره الف في وجوب
 التبع الخروج من الظن قول هذا جازا في جميع اطلاق المطلق في المقيد وحله
 ان اللزوم المقيد هو لا وهو مطلق اللزوم لا اللزوم العقلي خصوص
 ولهذا جعلوا استعمال المطلق في المقيد واستعمال اللازم في المعلوم من
 فينبغي ان المراد ذلك لان اللازم والمطلق له حجة استعماله بالبيان
 الى المقيد والمعلوم ايضا او ينقل اليه بعد التام في الحقيقة وبه ينفذ
 في بحث الجازا المرسل ولهذا اقال الشافعية انما يخلو العيان لا زمالها
 اي للمسة وانما في العلم انما في محبة البكاه من الفرج **قوله**
 والمعنى ان اليوم اطلب نفسي ان اصل هذا المعنى بجامع رواه النجاشي

وان كان تعزير الشيخ بلازم قراءة الرفع ولعل اختيار الشيخ ذلك الرواية
 منه **قوله** والربطيات باعتبار حصوله يعني ان الوضوح في ان يكون
 ويقوم بالموضوع كالكسب يصدق عليه انه حاصل فيه بالنسبة لمطلق
 الوضوح باعتبار حجب الوضوح ولم يلفظ الربطية باعتبار حجب كونه حاصل
 فيه واعتبار الثاني في اعراض الاول لخصه في الطب بالنسبة الى مكانه
 بخلاف الوضوح **قوله** والفعل والانفعال واعلم ان القوم اعتبروا
 في مفهوم الفعل والانفعال فيه التدرج ولهذا اعتبروا اعتبارا بصيغة
 ان معقول ان معقول ليدل على التدرج وما ورد عليه ان التدرج والتأخر
 قد يكونان ونفسا فان لم يكونا وان كان في الفعل والانفعال بناء على ان
 فيه التدرج فيه خلاف في انه مقوله اخرى واجيب بانها اعتبارا بان
 واست جبر بان التفرقة بينهما وبين ما كان تدرجيا بان الاولين
 اعتبارا بان بخلاف التدرج في حكمه اذا عرفت هذا فان علم
 ان بناء كلام الشافعية على هذا او لهما اخرج الفعل والانفعال مطلقا من
 التعريف بقية الفارة اي الثابتة في المحل من غير ان ينفذ جازا
 ومخدوعا ثم لا يخفى ان الزمان الممتد والحركة بمعنى القطع حيزا وجها
 عن التعريف بقية الفارة ظاهرا لا نهما غير مجتمع الاجزاء واما الزمان
 بمعنى الان السبيل والحركة والتوسط بينهما فان من حيث الذات
 فلم يحرم بقية الفارة اللهم الا ان يرد المراد بالفارة الثابتة في المحل واما
 والذات والان السبيل مثلا وان كان مقصرا من حيث ذاته لكنه
 مستند ومبتدل باعتبار نسبة الى ما وقع فيه من الزمانيات وكذا
 الكلام في الحركة التوسطية **قوله** لا يمتنع تصور صورة على تصور غيره واور
 على هذا التعريف النقص بالكيفيات المركبة كالحلقة المركبة من الشكل
 واللون ضرورية توقف تصور الكل على تصور جزئه ويمكن دفعه
 بان المراد الغير الخارج على ما هو المتبادر من لفظ الغير وكذا اورد عليه
 النقص بالكيفية النظرية البسيطة المركبة من الرسم ويمكن دفعه ايضا
 بمنع توقف تصور على تصور رسمه وانما يرد الكسب يمكن تصور به
 ملاحظة رسمه على انما نقول يمكن تصور به انه بدون رسمه غايه الامر

ان تصور بالوجه الحاصل من الرسم الخاص لا يمكن بدون تصور رسمه
 لا مطلقا بل القول يمكن تصوره بوجه العرضي بدون تصور رسمه خاص
 فاما على هذا القول فيكون التوضيح ان المراد عدم توقف
 تصور العرض المركب بخصوصه على تصور اجزائه وكذا لا يمكن ان يتصور
 الكيف يكون نظرية اقول مع توقف تصور العرض المركب بخصوصه
 اي على الوجه الظرفي على تصور اجزائه كحاشية وفي اثنى على
 جمهور العلماء وكيف يمكن تصور الكيفية بخصوصها اي بالوجه الظرفي وكيف
 بالاحسن بهما بدون احسن فيهما من الشك في اللون وكذا كيف
 يمكن ادراك المربع بدون سطحه وللطوط الاربعه القائمة به المربع
 ذلك وامنع ان الكيف الظرفي يكون نظريا قد منه من وجوه
 احدها ان النوع الكلي من الكيف قد يكون نظريا ونظريه النوع
 معصى الى نظرية الشخص ضرورية ان نظرية الجزء ملزم نظرية كله
 لان افتقار النظر الى النظر هو افتقار الكل اليه وناسية لها انما يحصل مادة
 النقص النوع الكيف اولاد من صدق تعريف الكيف على التوابع
 لا محالة اللهم الا ان يبين معنى التعريف ان الكيف ما يكون
 تصور شانه او شخاصه متوقفا على تصور غير ما وجع بدفع بما ذكرنا
 اولاد فاعلم ان تعريف الكيف بالملكة لا يشاؤل العضاضة النظرية
 فان رسوخا خلفي وليس للتكرير الا ان يبين التعريف للعضاضة الملكة
 اقول المعبر عن تعريف الملكة هو كون الكيف التبعي راسخة سواء كان
 رسوخا لتكرار او بغيره ثم قد قال في شرحه الشريف في حاشية المطالع
 في بحث مراتب النفس ان الملكة يحصل بالتكرير واعتراض على بعض
 اجلة المناظرين بان التكرير ليس شرط حصول الملكة بل قد يكون
 ملكة في اول الامر والتحقق ان الرسوخ في غالب الامر لا يكون الا
 بالتكرير لكن اذا حصل الرسوخ حصلت الملكة بالتوافق فالنزاع
 في انه هل يحصل الرسوخ بدون التكرير لان ان بعد الرسوخ هل يستحي
 ملكة ام لا فهذا الفصل خاطئ بين المقامين وقال شانه ثم قال
 كما يجب انقضاء الفسنة واللائحة الى التقييد بالاول بجنب عدم توقف

النسور

انقضاء على تصور الغير بالتقييد بالاول لانه قد توقف الكيف نسبة فوقف
 باعتبار ما على الغير اقول ان هذا او ما من الانقضاء بالتوقف على ما عليه على
 الوقت وطا انه يبين الوقت ان البياض القاسم بالشمس
 بالتوقف لم يكن الا في الوقت ان البياض نسبة نحو دانه في
 له انه مضاد للفساد والمضادة لفسده وهو موقوف ومع كون العرض في
 واللائحة في محله ليس ان يقضي كون محله موقوف على المراد منه لفسده
 وكذا اللائحة لفسده بل في نداء لفظ المحل المتعار بان عرض الفسدة و
 اللائحة حال كونه في المحل المحل كان مما يتوقف عليه وجود العرض
 يتوقف على انقضاء شانه من اللائحة ايضا اقول فلا بد ما اورد به بعض
 الفضلاء ان بعد توقف المحل لا حاجة الى قوله اول بيان المحل انما يقضي
 فستة لفسده لائحة محله وكذا ان اللائحة فاعلم **بذلك** ان
 ينقسم الى ان ما نقل من الايضاح وهو قوله دون لغير اشعار
 بانه يسمى بغيري عالمي الظن وعدمه معناه ما ذكرنا وهو ان المراد بجالي
 الظن انه انما ينطبق في محله في زمان من الازمنة وحال عدمه اي
 لم ينطبق فقط وحاصل ان المراد بالوجه المطلقة العامة وليس للائحة
 وليس المراد انه كج من لم ينطبق وان ينطبق في وقت العرضي توقف
 بين المطلقة لا يقضي ان يصدق وانما اورد علم ان فيه الملكة لا يقضي عن
 هذا الاستغناء انما يجوز ان يحصل لاجل ملكة فن من العضاضة دون فن
 اخر واما في الاستغناء فالظن ان يقضي عن فيه الملكة او لا يمكن ان يكون
 لاحد الا في ارضي الغير من كل ما بدخل تحت قصده بلفظ مفتح بدون
 ان يعبر ملكة فاعلم الاول فمفهوم عن الثاني بل الامر بالعكس ولا يشاؤ
 من اقول يمكن ان يبين بالقصد اخص ما يمكن ان يقصد ولعل احدا
 لم يقصد الانقضاء فليلا ويقصد على التقييد بلفظ مفتح من غير ان يحصل
 له ملكة اصلا فاعلم **بذلك** انما يحقق عن تحقيق ابر من هذا التعريف با
 بالسكاني اوله بغير هذه التقييد في تعريف البلاغة فليلا لا يشترط
 شيئا من مضاهة الكلام في البلاغة وقبل ان لا يشترط في البلاغة
 من العضاضة سوى الظن من العمدة المتعدي قوله فان مقامات الكلام

مقاومة فيبحث لان هذه الاسناد لان اختلاف العلة على اختلاف
المعقول وليس ينبغي اذ قد يصح ان يكون شيا واحدا او هو ان
المراد بالاختلاف من حيث المقضي او من حيث الافتضا بحيث الكلام
من قيل نسبة المصادرة بل الوجه ان لى اختلاف المقضي لوجوب افتضا
اختلاف المقضي نظرا الى الفا وان لم يكن هذا امر اخر ولما فصل ان هذه
مقدمة خطا بينه وبين استحقاق افتضا المقسم وان لم يكن بهما نسبة وهذه
يكنى في مقصودنا وغرضنا او يقال المسمى ضروري والمذكور بينهما طلب
فان من قولهم ثم شرع عطف على مقدمه كما قال الشارح المص الا بيان تفاوت
المعاني ما انت اجمالا ثم شرع قولهم مقضي الى انما ينبغي اعتبارا مناسب
انما اورولفظ الاشارة الى انه احد بها التبيين على ما حكيه المقصود حتى لو
اورول الكلام مطابعا لمقضي الحال لما قصد الى ذلك لم يكن ملجعا ومنها
انه قد يعرض الخطاب مع المعنى ان لا يزاو مع الكلام الذي يؤدى الى
اصل المراد خصوصية اصلا ووجه الى لانه من اعتبار عدم ذكر مخصوص لا غير
ذلك من العوائد فيكون راجعا اما الى الخلف الاسناد وما اشار الى
ان يكون الاسناد الذي ليس من قبيل اللفظ خبرا من الجمل لا يخرجها
عن كونها لفظا اذ المركب من اللفظ وغيره يمكن ان يكون لفظا كما كتب
من القيمة وحادث فانه حادث الا بمرى ان السبب في كلامه
من الجوهر والوضع بل من الجسم وغيره ومع هذا كان جوهر او جسم
لفظ ضرب مثلا مركب من اعداد التي هي حروف ومن الهمزة
العارضة لها والمجمل لفظ لانه فعل ما مضى الى غير ذلك **قول**
او غير مخصوص الظان بانه على نحو كون المسند اليه مذكور غير مخصوص اذ كان
الكلام معناه اى اخاره بعضهم **قول** او بشرطه او بغيره هذا انظر الى اللفظ
والا فاشترطه راجعة الى الجملتين وايضا اسما او فعلا والظرف راجعة
الى الفعل على الراجح **قول** اى اختلاف كل منهما ليس المراد انهما ليسا
ان بلا خط هذا على سبيل التوزيع وهذا ايضا افتضا وموضوع كان قبل
مقام التكميل بيان مقام التوليف ومقام التقييد بيان مقام التام
فلفظ الافتضا قبل هذا الا لان ظاهره هو المراد لانه ظاهر اللفظ

منه **قول** بيان مقام الوصل انما لم يقل خلافا لانه اخصر وأوضح
ولاجل الاختصار قال ومقام الابعاد بيان مقام خلافا ولم يقل لانه
والمساوات وانما فصل قوله وكذا خطاب الزكي عاقل لانه
بالنظر الى حال المخاطب وما سبق من الاحوال انظر الى لفظ اللفظ
قول وكان المناسب ان يذكر مع المعنى النظم انما قال انفس
مع ان ما ذكره بعد اقوى منه لان ما ذكره الشارح اصطلاح ارباب
المعقول والافعال اللفظ ليس بملوك كلامها موضوع الامر ولا جملتها
جميعها المصنوع وغيره مع فيه رعاية مناسبة اللفظ ايضا ليس في لفظ
النظم فانه قال في الفا مؤسس الزكاه سرعة اللفظة والبناء وعدم
اللفظة **قول** اى مع كلمة اخرى صوحبت الفعل مسند الى الظرف فلا
صير في صوحب وايضا العذر واللفظ المجهول ليس فيه فائدة بل
ينبغي ان يقول اى مع كلمة اخرى صاحتها وغاية تصحيحه ان يجعل
صوحبت مسند الى الضمير ويجعل معها ظرفا لغوا مضافا بقوله صوحبت
ولا يخفى ما فيه من الكلف **قول** اذ المراد بالصاحبة الكلمة المحففة
وما في حكمها وكذا معنى ان يراو بالكلمة ما هو الاظم فان بعض الفضلاء
يعد التوجب لا يقع له في الجمل التي لا تلحقها من الاعراب فلا بد ان
يكون تركب للمقابلة اقول لفظ الصاحبة مشروبا منها مصاحبة لها في
التركيب الواقعة فيه فانه يقع في التركيب من الجمل التي لا تلحقها
من الاعراب اصلا ليس واخلط في هذا الحكم بل لا يرضى عنه
يتعلق بالبحث عنها فنقول في طرقي الاولى لانه اذا كان مع
تخفيف الاربطة بينهما في قوله ما في تركيب واحد مقام بيان مقام
اخر فغنيا لا يكون واقعا في تركيب واحد كان اختلاف المقام
اظهر على ان حاله يعلم بالمقابلة **قول** مع ما يشارك في الصاحبة
فيه بهذا مع ان عبارة المص لا ينبغي فيها ليحصل معونة حال ما لم
يشركها في اصل المعنى بطريق الاولى وقوله هكذا ينبغي
ان يتصور هذا المقام رد للمخالف الى حيث قال بهما معنى لو
الظن ان المراد بالمكان الذب لانه سبب فاما سبب ان

ب

يق

ذهب المراد من هذا ان التلويح للتلويح ينبغي ان يقول التلويح
 للتلويح فان التلويح في كلامه بان هذه امن البدع وكان خارجا
 من البلاغة **قال** لان اضافة المصدر بعد المصدر توجب ان يتبعه ان
 يحل اليه على السببية وكان معناه ان ارتفاع شأن الكلام حصول
 هو وقوعه بالفعل سبب مطابقة للاعتبار المناسب والمراد السبب
 الترتيب النام وظ ان توارد العلتين وان كان جائزا على
 سبيل البدل لكن لا يجوز ان يكون وقوع معلول سبب سندا
 الى كل واحد منهما كيف وهو يحصل في كل واحد من الارتفاع ان يعلم انه
 كما اراد العموم من المصدر المضاف في قوله ارتفاع شأن الكلام
 فكذلك اراد العموم في قوله مطابقة للاعتبار المناسب وكان مقابلة
 للرفع بالجمع وكان معناه ان جميع الارتفاعات للكلام الفصح يحصل
 بسبب جميع المطابقات وكيفية ولا يتقضي ذلك تحقق اصل حسن
 بدون المطابقة للاعتبار المناسب فيحصل كل حسن بمطابقة وفي الطرف
 الاخر نفاس عليه فيحصل معاملة فلا اشكال وبما فرغنا من دفع ما اورد
 بعض الفضلاء ان ذلك منقوض لصحة الظاهر في قولنا لا صلوة الا
 بفاتحة الكتاب وقولنا لا صلوة الا بالنية اقول ذلك لما قلنا ان
 المراد السبب النام **قال** قد سكره الترتيب بطلانها على تقدير البناء
 في بحث احوال اطلاق بطلانها مع الارتفاع على تقدير العموم من وجه
 او البناءين اي الحكمي لحوال ان يرفع حصرة في جميع افراد احد هاتين
 متحققا في جميع افرادها ولم يتحقق في الاخر كذلك فان وجه ما لم يتحقق
 المتأخره بان حصرتين يلزم من صحة الظاهر في هذا اطلاق الظاهر في الاخر
 وبالعكس فيلزم من صحة ما على ما هو المفروض لبطلانها مع الظاهر ما يقال
 في المتشهور ان اجتماع النقيضين مستلزم لارتفاعهما وبالعكس قلنا
 في يلزم بطلانها معا على تقدير العموم المطلق مستلزم ما ذكرنا في القول
 بطلانها على تقديرين الاولين والاطلاق احدهما على تقدير الثالث
 تحكم محض واما ثانيا فلان اللازم من ثباتي للضرورة الاغم والاعم في
 الاخص بطلان احدهما لا على التبيين او كليهما وعلى تقدير كونه محض

الاخص بطلان محض من حيث ان يرفع لحوال ان يتحقق في جميع افراد الاخص
 ولم يتحقق في جميع افراد الاغم في بطلان محض في الاغم وضح في الاخص هذا
 هذا واعلم انه قد نقل من بعض الكتب حاشية في بيان وجه النظر وهي هذه
 حصرتي في سببتي لا يوجب ثبوت لكل من افرادها حتى يبطل حصرة
 نفسا هو اخص من ذلك مطلقا او من وجه كقولنا ليس
 الضحك للسان ان وليس الضحك الا لحيه ان لكن ان كان
 المقدمات بجعل مسجدة في الخطا بيات واعترض على بعض الفضلاء
 بقوله في بحث لان مقصودنا باب الترتيب من مثل قولهم لا ارتفاع
 الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ان الارتفاع يكون بهما لا بجانه
 ولا يكون لغيره او العوض ان يتعلم المتعلم بان ترفيع الكلام
 الارتفاع ثم في ان ما سبب له فانه ان امثال هذه المقدمات مستترة
 في الخطا بيات لا يعرف له محصلا اقول ان اوردته بنبوة من حيث
 يرجع الى ما نقل عن ان ان امثال هذه المقدمات مسجدة في الخطا
 وذلك لان حاصل بحثه ان مثل قولهم لا ارتفاع الا بالمطابقة
 وان كان مدلوله ليس الا حصرا واحدا لكن بالنظر الى مقصودنا
 الترتيب والنصيف حيث كان كل واحد من هذه الكلام نصيب
 مدالة يعرف بها التعلل الترتيب بين الارتفاع وغيره فيقضي ان يكون
 المطابقة المذكورة امر لا يتحقق الارتفاع به وانه كما ان الارتفاع
 لا يتحقق بدون المطابقة على ما هو مقتضى منطوقه وظ ان هذه
 المقدمات انما يعرف في المقدمات بطلانها التي يقع فيها بالظن و
 الظاهر دون البرهان بيات التي لا بد ان يحصل فيها اليقين نظيره
 ما قال السكاكي ان المعروف كلام حسن بغير المقام الخطابي على
 الاستدراك لان حمله على المعص كانه سرفح ملازم حكومات المقام
 البرهاني وهذا الخط في ضبط **قال** قد سكره الترتيب بطلانها مع الظاهر
 عليه بعض الفضلاء بانه على تقدير صحة المقدمات كما لا يلزم الاستدراك
 في الموقوف لا يلزم المساواة بل اللازم احدهما من القولين جواب
 عنه اما اول فلان موقوف المعصى لو كان عين موقوف الاعتناء المناسب

ت

لم يبق التباين بين المقدمتين بل لم يكن في الامثلة واحدة لم يبق
شيئا فلهذا قال على تقدير صحة المقدمتين لا بد من المساواة في الصدق
واما ثانيا فلان مساواة من المساواة هي عندكم عبارة عن عدم
الانفكاك بين مجانبين سواء كانا متحدين مع بعضهما او متباينين
مع بعضهما متحدين فيما صدق عليه **قال** قد يسميه وان مثل هذا التركيب
ليس صيرحا في الاتحاد ومعنوما اعترض عليه بعض الفضلاء بانه ان كان
الحكم على معنوم مقتضى في القلب لا دعوى الاتحاد وان كان على
كل فرد من ملازم المساواة ولو سلم ملازمه ليقع لاحتمال الاتحاد
وحمل العبارة على المنسوبة بين الاتحاد والمساواة ووجه خطبه
القياد اقول بخلاف الثاني قوله فلما يلزم المساواة لا يضره قدس سره
او مقصوده قدس سره من كون هذه العبارة صريحة في الاتحاد وتوهمها
واما انها بديل عن المساواة فكيف يربطها بهما نعم على القائل ايضا
ان دعوى الاتحاد بين معنوم مقتضى والاعتبار لا يوجب عن الانصاف
فكيف يدعى ان المدعى هو الاتحاد ومعنوما **قال** مثل ان نظير خبر
مثلا اريدوا بكم المسمى وان كان في صورة الفصل يصح في صورة تطلق
زيد في عدة الاقلية **قال** فوجه التوفيق بين الكلامين لا يخفى ان
في عبارة الشيخ على ما نقلته اذ فيهما احد هما في جانب اللفظ
وقد دفع بما نقله الشرح عن الاصلح وتمايزها في جانب المعنى
ولم يندفع بغيره ووجه انه حيث جعل وصف المعنى ارادته وصف
لفظ من جهة المعنى وحيث لقي عنه ارادته ليس لفظ المعنى وفي قوله
ارادوا له السبب من صفات الالفاظ المفردة ان الاظهر ان لفظ
ارادوا له السبب من صفات لفظ الالفاظ من حيث هي من غير اعتبار
ولا انها على المعاني التركيبية **قال** فهناك الفاظ ومعان اول معنى
ثوان اعلم ان المعاني الاول على ما نقلته هو مذكور لا التركيب
والهيات وبالمعاني الشواحي الاغراض التي يصلح لها الكلام
مثلا اذ قلنا هو اسد في صورة ان في المعنى الاول هو معنوم
هذا الكلام والمعنى الثاني انه يجمع فالمعنى الثاني هو الذي يراوده

في الطول

في الطرق المحمودة والمعنوم من تلك الطرق هو المعنى الثاني انتهى ولا يخفى
على الناظر في كلام الشيخ ان المعنى الاول هو مثل النكبة في قولنا ان زيدا
فانتم والمعنى الثاني هو قيام زيد والمعنوم من كلامه قدس سره الشريف
ان المعنى الاول منه هو قيام زيد مع النكبة لانه المعنوم لغيره من قولنا
ان زيدا فانتم لكن المستفاد من كلام الشيخ هو ما نقلناه عن الشرح
جبر بانه على الاول كان دلالة المعنى الاول على الثاني من قبيل التسام
وعلى الثاني كان من قبيل دلالة النقصان وعلى الوجهين فلفظي الاول
جهتان واليه ومدلوله معان من جهة الاولى كان مستويا للفظ ومن
الجهة الثانية كانت معاني ولا يخفى الثاني في توجيه الشرح بين
الذات فان معان كلام الشيخ يختلف بتوجيه المعنى كما لو
من البعد واحاط به لم لا يجوز ان يربطها حق الربانية اعلم ان قول
لم لا يجوز وان كان ظاهرا مغاير لما كان لو حمل عليه كان قوله في جواب
ولو سلم الى قول ممنوع متعارف متباينة المنع فسيقى ان يحمل على ان الكار
والسبب عدم امکان الانبثاق بمثل قصور بل انما هو ان
لصرفه الجاهل انما في القدرة عن العبد حين ارادة المعاصرة
وهي في هذه المسئلة ان القوة لمن اخذ رخصت المنع من اي
طرف كان واما الانبثاق فتشكل في قبلة الكلام بهذا واعلم
ان التفات في المطابقة الكلام البعق المقتضى في ان يفسر على وجهين
احدهما ان بعض المقدمات يقتضي اعتبارات كثيرة وبعضها لا
واش راها الشرح المحقق بقوله على كونه الاحوال كغيرها واما ان في مقام
واحد يراعى جميع الاعتبارات المتباينة بغير تركيب وفي بعضها
لا يراعى الا بعض منها على ما يشهد به قول الشرح ووجه الاعتبارات
فكل نظر وتامل اذ على هذا التقدير لا يكون البداية امر مضبوطا واليه
ظاهرا التعريف لا بلا مجبه لانه بعض ان يكون الكلام البعق ما يشتمل
على جميع الاعتبارات التي يقتضها المقام ولا يكفي استماله على بعضها
اللام الا ان يضبط وبوجه التعريف بان الكلام البعق ما يشتمل على جميع
ما وجدته المتكلم بعد بديل لجهته هذا ولا يخفى ايضا ان كون المقام الغلظ

انقضى الامر الفلاني لو كان من مسمى المعاني ضرورة صدق تعريفه عليه
 ولعل الشك في ذلك قد يقال لو سلم في مكان الاحاطة وقت المفهوم في
 اوله ومنه مقرر اخر في جواب واعترض بعض الفضلاء على قول
 ان لم يحصل هذا العلم الا بعد ما يتوهم بان لو كان كذلك لم يكن
 ذلك الشخص بل لكان العلم ملكة الا انه اراد على ما ينبغي كلام بلوغ
 خطر بالبال معناه فاذا خطر باله معنى لم يخط ما يتعلق به من علم الملكة
 لم يقدر على ما يجب كلام بلوغ له اقول لو اشترط ان يحيط علم الشخص
 بجميع ما علم حتى بعد من علمه لم يصح قوله من علم العلوم المذكورة سرانه
 صلاح الافكار بوجوهها ولم يكن واحدا من العلماء اطلق به في القرون
 عالما بتلك القرون ولم يصح ان يكون سببه علم من الاقضية في الامور
 اذ لو ان كثير من المسائل يحصل بفتح بعد ما علم بالبعد ان يكون المسا
 لما كانت من ان يتلوه الافكار فكانت غير متناهية بمعنى انه لا يقف
 الا على واحد وط ان الاحاطة بمنزلة هذه الامور من غيره تعالى والحق ان
 الملكة ملكة الاقضية اذ لا يتاخر ما ذكرنا لان العلم من كونها ملكة الاقضية
 ان كل ما به دخل تحت القصد فله ان يكون انه يبلغ به هذه الملكة وقد وثق
 ان البلاغة لا تعصى برأي جميع الاعتبارات الممكنة في هذا المقام
 بل جميع الاعتبارات التي تطلع على نوع البشر واما ان دخل تحت
 طاقته وفدته اذ جميع الاعتبارات التي وجدها ذلك الحكم على ما مر
 او جميع اعتبارات التي بعد رطافة اوس ط الكس الى غير ذلك وليس
 هذا امر مخصوصا بقتلها بل بغيره من العلوم وله اذ لا يورث تعريف
 لكنه هو العلم جوال اعتبار الموجودات بحسب الطاقته ثم اعترض على
 على قول الشك وكثير من مبدء الفن سراه لا يقدر على تاليف كلام
 بلوغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى بانه اذا احاط بالعلم البلاغة ولم يقدر على
 تاليف كلام بلوغ لم يكن بلوغا اقول ولا قد عرفت حال الاحاطة وانه لم يكن
 بغير علم الغيوب ولو سلم بقول الشك منع قول المعترض ان يكون معرفة
 العلمين يقدر على الايمان بخبر السور الغائبة واسنده بما نقله كلام
 على السند على ان العلم بشي والنقل بشي الا انما نرى كثيرا من العلم المتخوة

غلط في الاعراب والبناء ويعرف المنطق ولا يقدر على استدلال من عند
 نفسه **قوله** فان قيل المردان الطرف الاعلى فان بعض الفضلاء في
 توجيه العبارة قوله وما يتوهم منه اي من جهة الارجح زاي الطرف
 الاعلى تحته صعان كلام غير البشر عن الايمان بملكه وغيره في المتن بقوله
 جهة الارجح وقريب من جهة الارجح زيان لا يخرج البشر عن الايمان بكلامه
 لكن بغيره عن الايمان باقتصر سورة ملكه وكلاهما من جهة الارجح زيان
 لان جهة الارجح هو جهة الارجح عن الايمان باقتصر سورة ملكه اقول في التوجيه
 مردود مثل ما روي في المتن الوجه الاول فان هذا التفصيل لا يفهم
 من الغلط مع ان المجتهد في بيان الكلام من حيث هو مع قطع النظر عن كونها
 منها في ارجح زيان ومنها فاعلم ولا يحيط **قوله** وما للمعنى بين النوم واليقظة
 فان بعض الفضلاء بهذا الوجه مع كونه خلاف الظاهر لان الظاهر ان ما يتوهم
 منه على جهة الارجح وكون المقصود بغير الطرفين الاعلى كما ان ما ذكره
 بعد الطرف الاسفل لغير الطرفين الطرف الاسفل بيان جهة الارجح بما توفقت
 على معرفته لان ما يتوهم منه بين ما لا يمكن معارضة ولا معنى في الارجح
 الا بما لا يمكن معارضة وقد اعترضه مؤلفه بان هذا الهام بين النوم
 واليقظة اقول كونه خلاف ظاهر الغلط مستمرا ولما ابطه به الحق بسببه
 امعان النظر واما ان بيان جهة الارجح بما يتوهم على معرفته فغير مسلم
 لان هذا ليس ببيان جهة الارجح بل بيان للطرف الاعلى وكما علب
 بانه مع ما يتوهم منه كلاهما واخلف جهة الارجح في جهة الارجح كما انه امر معلوم
 بجمله على امر اخر على انه لو كان ببيان جهة الارجح كان بيانها صفة عليه
 جهة الارجح وان جهة الارجح زيان المردان الاعلى وما يبرز من الاعلى واما
 مفهوم ما يتوهم من جهة الارجح على مفهوم جهة الارجح لا ينافي في توقف معرفة
 مفرده على ما يصدق عليه مفهوم الغريب من جهة الارجح ولا يخفى على من
 له ادنى النفاذ ان في امثال هذه المقام الذي يبلغ امر التوجيه الى غاية
 اللطف والدقة وكان ينبغي ان يدعى لكس الخلق والسمن وسنخى عليه
 ابرار التوحيص والنسج بل المجد والثناء كان غايته في النصيحة وسود
 الانصاف لمؤد بالعدم من شرور النفس ومن سببنا اعمالنا ونحمد على ما

اصول الحق والقواب **قول** **ف** اما الثاني فلا يدفع الفاد وولادته
 ان الطرف لا يقبل التمدد والاضافات كما في الوجه الاول
 وقد ينوهم صحة الثاني بناء على انه مناهة لثوبته وهو وجه الثاني ولكن غير
 عنه بغيره وهو مودود بان يحكم على الطبيعة اذ كان من خواص الطبيعة
 من حيث هي كما فيمكن فيه لم يغير من الطبيعة انما يقطر والعلما
 من حيث هي الامن حيث انها متكررة فاما **قول** **ف** بغيره قول
 صاحب الكشاف وجه الثاني بعبارة لو اردت نهائية الثاني زلم يلزم في الثاني
 عن المكان المعارض لثوبته ان يكون في اواسط الثاني زلم يلزم في الثاني
 كذا ذكره الشافعي في حاشية الكشاف ولا يخفى ان جعل الكثرة صفة للثوبته
 كما جعل صاحب الكشاف طرف نظم الانية بل الاظهر ما تشره البصيرة
 حيث قال من تناقض المعنى ونفاوت النظم وكان بعضه فصحا وبعضه
 ركبا وبعضه نصب معارضة وبعضه سببا ومطابقة بعض اخبار الملائكة
 المستقبلة للواقع دون بعض وهو مطابقة العمل بعض احكامه دون
 بعض على ما دل على الاستفراغ الفصان القوة البشرية **ف** ولا يخفى
 ان بعض الابان التي قوله شتركة في امتناع معارضة اراد بعض
 الابان مقدار اقص سورة او غير ابان اذ قد تفرق في موضع
 ان تلحق احدي بانين وامانه واحدة مثلا فيمكن معارضةها وبغيره
 ما نقل ان امراء النفس انه وجه في اشعاره ابان متفردة
 قبل التناول لكن لا على ترتيب القوان **قول** **ف** اي طرف للثوبته
 نقل عن صرح بذلك تبينها على ان الطرف الاستغناء من البقاء
 اقرا زاعما وقع في نهائية الثاني زلم ليس من البلاغة ولا يخفى ان يرد ما
 التقى لا يحصل التنبؤ المذكور بل قول المص اما اذا عجز الاما دونه اذ عليه ذلك
 لان طرف الثاني خارج عنه في الشرح هو الا ان يبين بغيره بالطرف الاظهر
 بغيره الطرف الا على بل علة داخل في البلاغة **ف** والعلم من اسباب
 الاضلال بالمضاحية انما يظهره لا يلزم ما من الكلام المقول عن الشيخ
 حيث دل على في المضاحية بالمعنى المذكور في المقدمة لا تعارض ولا نقاد
 فاما **قول** **ف** موصوفه فبصفة كما مضاه لا يخفى ان التخصيص مثلا ما يكون

غير
 بي

سبلا لجل المتكلم موصوفه بكونه شرف واندر من ذلك على ما نقلت
 ان المراد صفة بهم بها ولم يمد وبعده وصفه بهما مثلا لا يبعد تمثله وانضاف
 بهما المطبقين والجنس **قول** **ف** على ما لفت كلام بلوغ معنى كل النكرة في الاشياء
 على الاستغناء مثل قولهم شجرة خضراء جرداء وبغيره وصف بصفة
 جنس كقولهم فعلى ومما من دابة في الارض ولا يطير بحاجب الا انهم
 ويمكن ان يبنى الملكة لا يحصل الا اذا كان في ادرا على ما لفت كل كلام
 بلوغ وصفه فاما في كمال ملكة في بعض الفنون دون بعض واما
 القول بان المقدر المقصود وهو ما لفت بعد العموم كما مر فانه ان هذا
 في صورة الاضافة الى الموصوف **قول** **ف** وهو مرجهما قد عرفت ان هذا
 من اشارة الى زيادة ملاحظة العينين في البلاغة ولهذه اسبابا يعلم
 البلاغة دون غيرهما **قول** **ف** كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم
 للموافقة هو عين حقيقة الصدق كما ان لا طباق حقيقة الكذب والعذر
 بان الصدق والكذب صفة بحركة الطبايق واللاطباق صفات للحكم
 فكيف يجاز ان مردود بان الصدق مثلا صفة للحكم حقيقة وبالله
 جعل صفة للخبر بالعرض فاما **قول** **ف** والالتزام اذ هي المعنى المراد بها
 الوجوب في حقيقة لفظ المرجع ونقص الضرورة هو الامكان قال
 بلفظ اجماعها على ذلك لكن الاولى ان يعمد الى ان يعمد الى ان يعمد
 الحقيقة المعنوية اللام ان يبق الخطا في تارة وفي نفس ان وية
 غير الخطا في كيفية التاء وية والاولى كحتمت عن نص المعاني والثاني
 بغير البيان على ما مر اليه الاشارة فتذكر ولا يبعد ان يبق لفظ رها
 يشوبانه رها يكون شئني ان لكن ج اذ حال الحقيقة المعنوية في القيد
 المن في كما فعل المص والش لا يلزم وفي لفظ الاحتراز والنزاع
 باعتبار الصدق كما مر **قول** **ف** بعد ان يبين الامر من او يتوقف عليها
 الاول بناء على اعتبار البقاء والثاني على اعتبار الخدوب ولهذه اثار
 غاية ما علمه اولان الملكة لا يغيره يبين الامر من حقيقة بل يصير سببا
 لها **قول** **ف** ولان من متبع الكذب المتداوله واحاطة بهما اذ لما
 يتوهم ان ليس في علم من اللغة ان الكلام كما تم ومسر جاعل عيب على

طاهر

اجتمعت وكالاتها **قوله** كصفت الناليف والتعقيد المنطقي لا يعال
المنطقي قد يكون مع موافقة قواعد الحق فكيف تبين ذلك في الحق
لانا نقول هو لا يتفكك عن الامور التي يتوحد معها في علم الحق بانه خلاف
الاولى **قوله** وهو ما يتبين لفظ هو ما ناله الى ما ومن زعم انه عائد
الى ما يدر كنه بالحق فقط فمذموم كذا فعل عنه **قوله** ويجوز عطف
على قوله يتبين والحق في عموم كنه ما في يجب عن صير سرج في جانب
المعطوف الى ما يرجع اليه الجمله الذي في جانب المعطوف عليه
وكما في من باب وضع المظهر موضع المظهر **قوله** فالمراد بالاول اول
الامر من الباقين ليس مراده ان اللفظ الاول الواقع في المتن است
الى اول الامر من المذكورين في الشئ على ما يتوهم بل انه اشاره
الى ما ذكر في المتن الاول لكن لا نفس الاضراء عن اللفظ بل اللفظ
المذكور اوله لانه بعينه كان هو اول الامر من المذكورين في الشئ انما
والنوبت عليه تصديره بلفظ الاضراء ومقابلته لتعقيد الذي يجب
الاحترار عنه وبعضهم يؤولون المراد من الاول هو الاحترار عن اللفظ فضا
المعنى وما يحذر عن الاحترار عن اللفظ وذلك كما ترمي **قوله** ويعلم
بالتام في هذه المقام بوجه ذكره في الموضع الثاني ونحن قد اشرنا اليه بالتفصيل
ووجوده في التام في الاسامي قد بيناه في الحاشية التي كتبناها في هذا الموضع
والله اعلم **قوله** الفن الاول علم المعاني لا يتجني ان الفن من اجزاء الكتاب
على ما تراه في الاستدراك في الشرح فيكون عبارة عن الالفاظ على ما حقق
في الحاشية والمعاني اما عبارة عن الادراكات او متعلقاتها والممكن
على ما نحن فكيف صح العمل في جواب **قوله** ان المراد ان الفن الاول في علم
المعاني في بيانها على ما تراه في الادعاء والابحار وانما هذه المبالغة في هذه
العبارة تاتي من قول الفن الاول فالمراد بذكره في المتن بهذا العنوان
وانما ذكره بعنوان الفن في علم المعاني على ما بيناه في الموضع الثاني
الاول في كسب اللفظ هو المراد بلفظ المعاني وان اول كان المراد به
ما كان في بيان المعاني فيجوز كلامه هكذا اما كان في المعاني كان في المعاني
ويجوز به باننا نحن ان يجعل الفن الاول استدراكها هو كونه هو بينهم

الفن الاول علم المعاني

بسم الله تعالى الى علم المعاني ووجه تبينه في قوله هو ان المعاني كان الحق
بان يجعل منه الاله المذكور بهذا العنوان سببا فيكون من قبيل ان يكون
زبد اخوك في مقابل من عرف زيدا او لم يعلم انه الحق اذ الله لا يسمي نفسه
زيد وجعله من هذا هو ذلك لان ما جعله اطلقه اليه هو المعاني الذي
كان امرت من الفن الاول بل هو متعلق بالحق والخبر قول في المعاني ايج
في بيانه **قوله** والمفرد مقدم على المركب طبعا ما جعله الشئ وجها لكون
المعاني متممة للمفرد والبيان متمم للمركب حاصله يرجع الى ان اللفظ لفظ
من البيان انما اعتبر بعد الفرض المقصود من المعاني ولا يخفى ان ذلك
كان في اصل المطلوب وهو وجه تقديم المعاني على البيان وقد
بين في وجه التقديم ان الفن المعاني متعلق بالمراد الاله على المعاني المراد
والبيان متعلق بكيفيةها وظان كونه الشئ بعد الشئ طبعا فالبيان
تقديم ما يتعلق بالاول على ما يتعلق بالثاني في هذه **قوله** باعتبارها لغة
علما واحدا يزد بالثاني فان بعض الفضلاء يهمل خلاف ما حقق
ان جملة واحدة افرد العلم بهما بالثاني وصار المسائل الكثيرة لاجلها
على واحد هو الموضوع فالاول الى اسقاط قوله بعد على واحد يزد بالثاني
والاقتصار على ما بين قول هذه الوجة التي يعتبر لفظ الكثرة من التوحيات
المستنبطة اما من الموضوع وبهي التي يصير سببا لامتيار العلوم
وافراد بعضها عن بعض واما من الغاية وزعم هذا الفاضل ان
ما نحن فيه كان من قبيل الثاني نظر الى اللفظ لكن كنهه ان يكون
يظهر انه ما هو من الموضوع مستنبط منه وذلك لان حاصل
التوليف يرجع الى ان المعاني علم يعرف به احوال اللفظ الوهمي
اجبا للاعراض الذاتية فكانه قبل هو علم تحت فيه عن الاعراض
الذاتية للفظ الوهمي من حيث انه يطابق بها الالفاظ متضمني لثبات
وظائف موضوع علم المعاني هو اللفظ الوهمي من الحسنة المذكورة والائدية
عليك ان ما جعله اولى به وعليه ايضا ان كل كثره تضبطها جملة
وحدة لا يلزم ان نؤمنها بملك جملة المعينة او قد يفهم وجهه الوحدة
وعلى تقدير ان نؤمنها بغير ملك لانه لا يلزم فونت ما يفهم ولا

فيما لا يعنيه ما عرفت من لغة وجهه الوحدة وبيان انه بقوت
ما يعنيه وبعينه العلم بما لا يعنيه انه لو لم يعرف بجهة الوحدة قبل
تخصيصها فلا يمكن تفصيلها من قبل لانه لا يمكن ذلك في المقدمه من ان
بجهة اعم من تلك الجهة التي كانت مساوية لها لم يترك حرف العلم
فيما لا يعنيه او للعام فزاد البس المطلوب وان عرفت ان احص منها
والخاص لا يتناول جميع افراد العام فان عرفت ما يعنيه وبهر حاصل الكلام
انه لا بد ان نعرفها بالجهة المساوية وهي المراد بجهة الوحدة سواء كانت
ما حوزة من الموضوع او غيره اذ لو لم نعرفها بالجهة المساوية لم نعرف احد
الاشياء والمشرور في توجيه هذا الكلام انه لو لم نعرفها بخصوصها فاذا
توجه الى مسئلة فيمكن ان يكون منها وكان مطلوبه ولم يعلم انه مطلوب
فيقوت عنه ما يعنيه ويمكن ان لا يكون منها وهو لم يعرف
انه ليس منها فبصرف عمره فيما لا يعنيه ولا يخفى ان ما وجهناه
ادق واولى منه **قال** قد سهره وكلامه يدل على حال البسطة
حاصل ان المتبادر من قوله حال البسطة الاجمالية ان المراد منها
هو العلم الاجمالي ولكن الظاهر لفظ الملكة هو الفعل لفضل محل لفظ
في قوله حال البسطة الاجمالية على غير ما هو المتبادر للتبليغ اجزاء كلام
الاشياء وليس الامر في ذلك بل من ان سببه في مثلها حين غفلت عن الخوض
بالكلية وتوجه الى علم اخر لم يكن عالما بالخوض اذ لم يكن الخوض معلوما له بالعلم
الاجمالي اذ العلم الاجمالي المبني على الخوض ان يدركها توجه كلي متناول لها
وكان صورته حاصلة في القوة المدركة وح كان صورة علم الخوض خروجا
له ولعله قد سهره له هذه الملعبة الام فنه **قال** قد سهره لكن انما يريد
به الادراك فلا بد من تقديره اعترض عليه بعض الفضلاء بان
في طلب المصدر المقدم في تقدير المسؤول كنه الالان اذ اتزل المتغير
منزلة اللازم استغنى عن تقدير المسؤول اقوال ليس مراده قد سهره من جهة
لا بد من تقدير المتكلمين الوجوب القطعي بل المراد منه انه معنى وبه حسن
ان تقديره متعلق كما شهد به وجهه ان من له دراية في اسلوب الكلام
وسبق في سوق المرام **قال** قد سهره والتفصيل ان المعنى الحقيقي للفظ العلم

هو الادراك فان بعض الفضلاء في كونه حقيقة في الادراك من ولسا عما
صحح به في شرح المتكلم انه لو ادركت تلك المسائل لمن ولسا بل كان
تفصيلها كان حاكما ولا يقال له انه عالم لا الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة
اقول ما ذكره قد سهره في شرحه للمتكلم ان اسما العلوم المدونة في
المعاني يطلق على ادراك التواعد من ولسا حتى لو ادركها احد نظرية الاين
له عالم بل حاك ولم يقل ذلك في لفظ العلم لفظ العلم لانه اطلاق
الادراك ومفهومه الملكة اذ حمل المعاني على ان معنى من المعاني المدونة
التي تحت محل لفظ العلم على ما يناسبها فوط ان هذه الخصص اعني كونه
عن ولسا غير معتبرة في مفهوم لفظ العلم والادراك والنصور والمثال
ذلك بل انما يغير ذلك في مثل لفظ المعاني والبيان والخبر وغير ذلك
فاذا حمل لفظ المعاني على الادراك عن ولسا معنى حمل لفظ العلم على الادراك
اي مطلقا فهو معناه ولا يكمل على احد المعنيين الاخرين فتقول المقصود هو انما
المعاني علم اذ كان العلم من المعاني هو الادراك عن ولسا كان معناه ان
العلم تلك التواعد اذ كان عن ولسا علم عرفت به هو لانه علم من الواسع
فهذا القائل خلط بين لفظ العلم واسما العلوم المدونة على انه لو كان المراد
من قوله حمل لفظ العلم على الادراك عن ولسا كان حقيقة ان حمله على الادراك
عن ولسا كان حقيقة فتقول مراده ان اطلاقه على ان حقيقة يعني من حيث
انه قد سهره وبسبب ان اطلاق لفظ العلم على ان حقيقة اذا اردت ان
لا من حيث مخصوص **قال** ولذا قال له وجه الشبهة بين العلم وجوه هذا
مشر به انه لو لم يكن العلم بمعنى الملكة في قوله لم يلبس المعنيين الاخرين لم يصح
وليس كذلك اما اذا حمل على الادراك بان ان يكون ان يكون به
ادراك سببا لا ادراك اخر كما ادراك الحروف واما اذا حمل على الفا عدة
فلانه صح ان يلبس هذه الفاعلة صار سببا لا ادراك فزعموا اني من جهة
ادراكها وجودها الذي كما يقال اني رافع للسر برامى من جهة وجوده
اطرحي **قال** الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم الخ فان بعض
الفضلاء تمسك بالث في توجيه كون العلم بمعنى الملكة بقوله هم اطلاق لفظ العلم
الخ اذ لا يراد منه ان جميع مسائله حاضرة في ذمته هو ولا يخفى ان المراد
بالخو ليس الملكة اذ لم يقصد به لفظ الملكة اذ لا يمكن استغنى من العلم عن الملكة

بل المراد بالعلم لا ادراكه لانه اراد بالادراك التوحيدي من
 الفصل قول من ان العلم لا يشهدا وتوحيده كون لفظ العلم مستعمل
 في هذه القول بمعنى الملكة لا بالاحاطة بالمعنيين الاخيرين لان لفظ الحق بمعنى الملكة
 وما ذكره بل على ان المراد بالحق هو القواعد على ما ذكره هذه الفاضل
 لكن المراد لفظ العلم ليس نفس القواعد وهو موقوف ولا ادراكها لما ذكره الحق
 انه يقال فلان يعلم الحق اي بالفعل على ما هو المتبادر من هذه القول ليس
 له ادراك القواعد بالفعل فلا بد ان يكون بمعنى الملكة بمعنى انه يحصل
 له بالفعل ملكة الادراك لا احاطة الادراك وهي اصل انهم يقولون هذه
 القول ونقصه وان من جهة المضارع في حال الاستقبال ليس المراد ان يعلم
 الحق وكذا ليس في لفظ العلم يجوز على ما هو الاصل فمعين ما هو المطلوب
 وما ذكره من ان المراد من لفظ العلم الادراك التوحيدي من الفصل كان
 مجازا في لفظ العلم لان كمال معنى الملكة وهو المطلوب **ف** هو في
 احوال لفظ الحق في ان بعض الفضلاء ما ذكره ان المراد بالعلم الملكة
 بخلاف قصد المصنف فانه قال لا يوضح قبل يعرف دون يعلم عناية لما ذكره
 بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالملكيات والمعرفة بالجزئيات كسر بمخصص
 العلم بمصور الكلي والحق كماله او يخص المعرفة بمصور الجزئيات والنقص في
 كمالها فانه ظاهرا انه اراد بالعلم ادراك الكليات بالمعرفة ادراك الجزئيات
 بهذه اثنين وجه اختيار يعرف به اعني من احوال لفظ الحق في الاحوال
 الجزئية وهي لا يحيل على لفظ الحق ولكن ان يعرف بين المعرفة والعلم
 ويريد بالعلم الملكة فيكون المعنى ملكة يعلم بها احوال لفظ الحق في احوال ما ذكره
 هذه الفاضل بهذا خطه وخط بيانه ان المراد من العلم ان المراد لفظ
 العلم في قوله علم يعرف هو الملكة ولا ينافي ذلك ان يكون المراد يعلم
 لو وقع بدان يعرف هو الادراك دون الملكة فيكون المعنى ملكة يعلم بها
 احوال لفظ الحق في هذه الخط بين لفظ العلم الواقع في الكلام وبين لفظ يعلم
 المقدر انه وقع موقع يعرف واما قوله من هذه اثنين وجه اختيار يعرف به
 على حيث وجه ظاهر الفاضل وما فسك به ان المراد بالاحوال الجزئية
 وهي لا يحيل على لفظ الحق في لفظ العلم وذاك لان المعرفة اذا اراد
 بها ادراك جزئيات واراد بها الادراك التوحيدي كان جزئيات

من جهة ادراك الموضوع وان المحمول وهو مخرج به في كنههم وهو ايضا
 معترف به حيث قال في احوال جزئية وكذا قوله والنقص في احوالها
 اي جزئيات وايضا اذا كان جزئيات من جهة ادراك المحمول كان المراد
 بمعرفة احوال جزئية ان ينصور تلك الاحوال الى اوجه الجزئية في كيف يحيل
 على موضوعها وكيف يحصل النقص في معرفة ان لفظ يعرف بان الاحوال
 الجزئية لا يحيل بل يحقق انه اذا اراد بالمعرفة الادراك كانت النقص في جزئيات
 كان محمولها ليس الا ما هو المحمول على الكلي وهذا وذلك لانهم قالوا ان
 في استخراج النقص الجزئية عن النقص في الكلي بضم صغرى سلمة
 لموصول اليه وبالضرورة محمول السجدة كان محمول الكبر والوجه على ما ذكره لزم
 ان يكون المراد بقول المصنف يعرف بها احوال لفظ الحق في المطالع
 ان المعاني علم يعرف به تصورات المحمولات الجزئية لكل لفظ لفظ
 وذلك كما تسمى في غابة الفاضل في تعريف لفظ في المطالع حيث
 قال قانون بعينه معرفة طريق الانتقال اذا كان المراد من المعرفة الادراك
 الجزئية كان المراد الادراك النقص بعينه وجزئيات باعتبار ادراك الموضوع
 الذي هو من جزئيات موضوع الحق لانه ينصور احوال لطرف جزئية
 واذا اراد بالعلم الملكة لم يكن بينه وبين المعرفة عدم الحق في المعرفة بمعنى
 العلم بمعنى الادراك دون الملكة واما حمل النقص على لم يعلم الجميع فلان المراد
 بطبع الذي سمع ووجه الملكة والاول الواضع للحق على ما مر اليه الاثارة
 في الشرح **ف** او البعض الغير المعين فهو يعرف بالمحمول الكلي ان
 هذه انما يلزم اذا اراد البعض المعين في الواقع وعند الحكم غير معين عند
 التمعن اما اذا اراد البعض من احوال بعض كان لا يلزم ذلك بل يلزم
 ان من علم مسئلة ما في مسئلة كانت كان عالما بالحق وليس
 كذلك فلي هذه الاعتراض لم يستوف جميع الاقسام وكذا في الاثر
 الاخر لم يتعرض لاحتمال ان يرد المعين او الغير المعين بالمعنى الذي اراده
 البعض الغير المعين في الاعتراض الاول ويمكن ان يرد البعض من احوالها
 الثالث وقوله فيكون حاصل لكل من عرف مسئلة ما في مسئلة ما غير
 معينة اصلا او عند التمعن فقط او بعينه وفيه تكلف ثم لا يخفى ان المراد

من
 و

يجمع في الامراض الاول جميع الاحوال واما المراد بالكل في الثاني فالظن
 نظر اليه بقية ان يراد لكل المثل في قوله كل من يرضى مسئلة حيث لم يقل
 كل من يرضى حاله لكن لا يكتفي بتوجيه على من لا يرضى فترى هذا اوجزا
 بعض الفضلاء عن الابرار بان المراد جميع الاحوال استحال لجميع لا ينافي
 كون العلم باله بالكلية استحال لعدم صفات الواجب لا ينافي في سببه
 عدم الواجب له تعالى شانه عن ذلك وعدم حصول العلم المعلوم لا
 وهو انه انما يكون ما ليس بممتنع ولا مستبعد وسببه البعض ايقظها مثلا
 كناية عن علمه في العلم بانه كان حصوله لكل اقول فرق بين قولنا
 الغد ام وانه تعالى عن ذلك بسبب الغد ام صفاته تعالى وبين بقدم
 صفاته بسبب الغد ام وانه الاول لا يقتضي وقوع الغد ام الذات
 ولا الصفات بل لا يقتضي امكن الالغد ام البض واما العبارة الثانية
 فيقتضي الغد ام صفاته بالفضل ان حصل الغد ام على الاطلاق العام كما هو الظن
 والا فيقتضي امكن الالغد ام امكننا انما اذا بنا ان عدم حقيقة في صورة فعل
 المضارع والامكان العام علم جميع طبقات فاذا امتنع الغد ام صفاته تعالى
 على ما اعترضت بل يصح في كونه عامة فلم يصح في الغد ام اصلا فليكن فيه
 ما امتنع معرفة جميع لم يصح في قولنا بكونه احوال اللفظ وان صدق
 ان العلم بسبب المعرفة فان قلت معرفة جميع والغد ام صفاته تعالى
 ليس ممثلا في انما يقصد في الامكان العام قلت المتبادر في الوقت
 من امثال هذه العبارة الامكان والضرورة والامتناع بحسب القدر
 ولا يقيد كحق الامكان نظر الى ذاته فقط وايضا قد عرفت ان المراد
 المتبادر من السمة ما كان قريبا مستغلا بالعبارة كما ربه الاشارة في تعريف
 وضاحه الحكم لا يخرج حجية وقد مر ايضا في بيان قول المصنف وارتفع
 الكلام في محسن والقبول برعاية اعتبار المناسب الى غير ذلك واما
 نسبة من عرفت بعض مسائل الفقه فبقية ما فوجوه الحكم في اولان جميع
 المسائل التي و منها جميع المعنى لعدمها ولا ير والنقض بصدق التوفيق على
 ملكة من التوفيق الشك في اورد بعض الفضلاء او لا مدخل لملكه الفناء
 والبديع للمعرفة المذكورة فلا يصح في على مجموع اي مجموع الملكات ان صار

معرفة

لها

سبب تلك المعرفة بل عجزته وهو القاني وبناء على ما في الملكة التي
 جعلت لقب العلم ان المراد بها مرتبة العقل بالفضل على ما هو موضح به في كتابه
 لا يراد بها اورد بعض الفضلاء من انه يصح في التوفيق على ملكة الاختصاص
 قبل حصول مسئلة من العلم ان هذه مرتبة العمل بالملكة وقد عرفت ان
 المراد العقل بالفضل **قول** وهو كونه حقيقة وذلك لان هذه حقيقة انما كانت
 معبرة في توفيق الامور الاضافية كما في توفيق الدلالات الثلاث
 وتوفيق الحكمة شمس على ما سبق في انصار ذلك مصطلح بينهم انهم
 صدقوه وكان مراد الال في كل موضع وانما تعلم ان فيه حجية كما اخرج علم
 البيان اخرج البديع او المقام قد يقتضي التخصيص والتميز لكن التخصيص
 عنهما من حيث بطلان بينهما اللفظ يقتضي حال وطيفه علم المعاني ذلك
 البديع منه وبره على قوله لزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة
 هذه الاحوال ان ينصو رعية التوفيق هو ان اللازم من ان يكون
 معرفة التوفيق والشكر اي تصورهما والقصد في يتصورهما الملافاط بان
 بين هذه المعرفة وهذه انكرة من فوائده علم المعاني لا ان لفظة التوفيق
 ان هذه التسمية من الشك في الحق والمراد ما ذكرنا من ان اللازم ان
 فائدة علم المعاني ليس بقصد معنى التوفيق مثلا ولا معرفة كون ربه
 معرفة ايضا بل يكون المقام الفلاني اقصى التوفيق وانه من
 ذلك **قول** وهي بينهما الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى في انما جيز
 بان ما نقل عن المفتاح يدل على ان الاحوال التي هي مقتضى حال مطالحة الا ان
 اي تلك الاحوال مع الاعتبار المناسب وانما ان الاعتبار
 المناسب هو مقتضى حال العقل المذكور **قول** قلت قد عرفت في
 القول ان مقتضى حال هو التاكيد اما اوله فلفظ صاحب المفتاح على
 ما يقتضي حال ذكره فان المذكور هو الكلام المشتمل على التاكيد لا التاكيد
 لانه امر معنوي وما بين ان المذكور حقيقة هو الكلام المشتمل على التاكيد الذي
 هو مقتضى الحال فجزا ان الاحكام الثابتة بجزئيات كل كلي
 فهو ثابت لا يتغير لا يتغير طائفة بني بناء على انما واما بعض حجة
 في حجة من بعيد عن الاضمار واما ثانيا فلفظ الاحوال بها بطلان

بمقتضى

اللفظ مقتضى الحال ولو كان مقتضى الحال نفس الاحوال لم يصح جعلها سببا
 او اللفظ بلفظ الكلام اي ما دام ان كان اللفظ المطابقة بمعنى الصدق و
 الاحوال لا يصدق على الكلام والكل صنف اما احكاما فلا ان كلاما لم يصدق
 في مواضع عديدة لانه ان مقتضى الحال نفس تلك الاحوال فتكون على
 ما يقتضى الحال ذكره لانه يمكن انصافي ان المراد هو الكلام يجب تناوبه
 ويطرحه على ما هو مقتضى كونه نفس الاحوال وذلك بان يقر المراد
 ما هو المذكور جمع او صلا وايضا في انما يقتضى حقيقة نفس تلك
 الاحوال واما اصل الكلام فهو مقتضى افاقه الفوض وبيان ما في
 الضمير واما تفصيلا فمقتضى نوجيه عبارة المعنى واما كلام المص
 فمقتضى وجه بان الدائم فيه ان يصير حال خاص سببا للعلم والافعال
 فيه واما المطابقة فتعني بمعنى الموافقة والاشكال عليه بل بهذا
 هو الاظهر مما ذهب اليه في الاصل في المطابقة على ما احساره
 كان على عكس ما قال على ما صرح به في محضر الشرح **وقد** يحتمل اللفظ
 بالعربي محرم اصطلاحا يعني هذه العين بل الغنون الكسنة فائدة ليست
 مخصوصة بلفظ العرب بل بغير معرفة البلاغة في جميع اللغات
 اذ احكامها عامة تتناول غير لغة العرب لكن لما كان المعنى بالذات
 من تدوين معرفة البلاغة في لغة العرب احقق بعض احكامها المذكورة
 في بلفظ العرب وللهذا الغرض واعتدوا في قولهم في قولهم قال بعض
 الفضلاء انما ان الاحوال التي ملته بلفظ اللفظ العربي يكون من الاحوال
 التي ملته بلفظ اللفظ العربي فكيف يكون من الاحوال التي تجتنب في العلم
 ولا تجتنب فيه الا عن الاعراض الذاتية ولا يندفع الا بما ذكره في المتن
 في بعض تضائيفه من ان اشتراط البحث عن الاعراض الذاتية انما هو
 عند العسقي اقول يعني ان المذكور في العلم ليس الاعراض الذاتية للفظ
 العربي ولم يكن مما يورث اللفظ المطلق وكان عرضا ذاتيا لا يفسده
 باللفظ العربي وقد عرفت ان بعض احكامه كذلك انما كانت
 مخصوصة بلفظ العرب مثل البحث عن كلمات الاستفهام والشرط
 وغير ذلك واما مثل ان الخطيب ان كان منكر الحكم وجب

نوكيه

نوكيه فظا انه لا يقتضي بغيره دون لغة ولا يبعد ان يكون ما كان من قبل
 الاول لم يكن من المسائل ما ذكره العلامة الشاذلي وبعضهم
 اختاروا ان موضوع المسئلة قد يقع نوع موضوع العلم لكن وجب
 ان يثبت له ما كان عرضا ذاتيا لموضوع العلم لا ما كان عرضا ذاتيا
 للنوع وظان ان ما يثبت لتلك الالفاظ العربية كان سوابا
 لتلك الالفاظ العربية فلم يكن عرضا ذاتيا لموضوع العلم فقال
 العلم هو الموضوع الذي لموضوع العلم هو القدر المشترك بين موضوعات
 المسائل مخرجا بين مجموع العلم ومجموع المسئلة والقدر المشترك
 بين تلك المجموعات هو الموضوع الذي لموضوع العلم لكن يتوجه
 ان مجموعات المسائل لا يلزم مع مجموعات موضوعات المسائل من سواب
 البقيل فمقتضى التفرع بحث المشترك بين المجموعات المذكورة المجموعات
 عرضا وما لم يكن مذكورا مثقالا يقال كلمة ان كانت وكذا ما سار او غيرها
 في سائر اللغات ان وجدت وعليه بحث وظان ان ما ذكرناه
 وهو مختار الشاذلي في شرحه للرسالة السابعة اولى مما نقله عنه
 بهذه الفاضل وما نقله عن الشاذلي فمقتضى بعض المحققين في جواب
 الاشكال ووجه قولهم موضوع العلم ما بحث فيه عن الاعراض الذاتية
 ان معناه ان موضوع العلم ما بحث فيه عن اعراض الذاتية او نوع اعراض
 الذاتية او الموضوع الذي لموضوع الذي الى غير ذلك ولم يصدقوا
 اولا اعتمادا على انهم فصلوا في المقام اللابقي به حين بيئوا سائل
 العلم ومجموعاتها وموضوعاتها هذا ولم يذهب الى الوقي بين بعض
 العلوم والموضوعات الا ان ذلك كان وهو ان يجتنب في الظن في اللغات
 المختلفة بانواع موضوعات العين لا يحصر بعض بل يحقق في جميع العلوم المذكورة
 بمقدار معنى كحق المقام **وقد** وقد عرفت انما به بقوله البلاغة بلوغ
 الحكم حراست جبر بان ما ذكره في الوجه الثاني لم يلزم انما يجب العلم
 عن توكيف علم المعاني بل لو عرفت المعاني فمقتضى العلم بها لم يتوجه الدور
 بغير البلاغة انما سار وان شئت فقل الشرايط عنه لم يتوجه الدور
 بل ما ذكره كان وجهه للعلم واعني توكيف البلاغة كيف والدور انما يلزم

في توفيق البلاغة دون المعاني وكذا يمكن بذلك وجه الدول عن مجموع
 التوفيقين متماثل ويمكن ان يكون مثل هذا يمكن على توفيق المصطلح لبلغة
 بان لى البلاغة المزدوجة باللفظ الكلام البليغ ان كان تاليف البلاغة
 كان دورا وان كان عبارة فلا جرم في اوله منه في كنهه فلا بد ان لى
 المراد تاليف ذلك الكلام وهو جواب الشك بعينه **قوله** واجب عن المواد
 ما اعترض عليه بعض الفضلاء بوجهين احدهما انه لو كان المراد من التوفيق الموقفة
 المسببة عنه ليقضى ان يقول السكاكي بجزء لا يخرجه بالوقوف عليها
 اقول قد اجاب عنه قدس سره في شرحه بفتح و ذلك لانه لما قال
 بمكة وذكر الوقوف بعد الموقفة استدل الى حصول تلك الموقوفات
 مستهدفة اذ يمكن مع العناية اللازمة للثبوت عارضة فيمكن من
 الاحتمار وتما بينهما ان علم المعاني ليس عبارة عن موقفة نحو احوال المذكورة
 بالشيء لانه قصد لى بالوقوف على الموقفة نحو احوال لانه المتبادر من
 لفظه ان التوفيق ليس سوى حصول موقفة بقرينات وتجهيلا
 تفصيلا ولا بد من موقفة بقرينات فائدة التوفيق والتوفيق لاجل حصول
 تلك الموقفة بل فائدة التوفيق حصول العلم بالوقوف على المذكورة المستنبطة
 من استقراء بقرينات متماثلة فان فائدة التوفيق الموقفة في كلام العرب
 ان حصل لها قاعدة كلية هي ان كل فاعل من مفعول ولا بد فان فائدة ان
 توفيق ان زيدا في جاني زيدا مفعول بل هو بمنزلة خبر التوفيق وكو سلم
 فاذا اراد بالشيء الموقفة وتفسير الموقفة بالملكة او بالادراك التوفيق لم يتو
 بهذا كيف وقد استدل ان اسما العلوم المدونة لم يطبق الا على
 موقفة القواعد الكلية او نفسها او الملكة المذكورة **قوله** وعن الثاني
 بعد تاليف اشار الى اجواب **قوله** بطريق المنع وهو ان لا يمكن ان السكاكي
 تفسر التركيب بتركيب البلاغة بل حصل مصداقها بتركيب البلاغة
 وقوله وهو تركيب البلاغة خارجة عن الحد بل تفسر التركيب بالتركيب
 الصادرة عن من له فضل وموقفة التركيب التي تسمى بالسكاكي لا تقوم
 على موقفة ماصدة فانها التي هي تركيب البلاغة بل على موقفة ماصدة التي
 هي التركيب الصادرة عنها اما تعلق عنه في كنهه ويمكن ان لى البنية

موقفة

لو سلم توفيق الموقفة المذكورة على موقفة الماصدة فاستلزامه ان لا يكون له
 اذ يحوز ان يقصور بها بعنوان انما يجازيها وانما متماثل لا بعينه ان تركيب
 البلاغة فاعلم **قوله** قدس سره وان لم يكن التركيب انما هو من المعنوية
 وان كانا متماثلين فالاعتراف هو بهذا وان ما اوردوه لا يخفى ان
 بعد الكلام من قدس سره يدل على ان الاعتراف بتركيب البلاغة لا يمكن الا ما
 اوردوه المذكور بل هو ذكره من عدم تركيب التركيب للمعنوية ومنه تاملنا اولاً
 فلان التركيب المذكور ليس بتركيب من غير انما يقصور كلام صاحب المصباح بل
 يكفي تلامه على ما عليه يقوله وان كانا متماثلين وانما تاليف تلك
 الشئ لما كان موجبا عن التوفيق كان مائلا ولا يصح عدم التوفيق
 بل لا بد على من اورد عليه الاستدلال على عدم التركيب وانى له ذلك **قوله**
 قدس سره اعترض عليه بانه لا فائدة في هذا المعنى هو مبني ان ما ذكره الشئ
 كان سدا او ما اوردوه عليه كان وفيما ليس له فائدة على ان حمل
 اللفظ عليه لا يحسن من حاجته على ما لا يخفى على الناظر وباطنه فيما ذكره
 دفع للسند بحمل لفظ المصباح على خلاف الفاعل لا يخفى ما فيه **قوله**
 ويخبر الحق من علم المعاني في الايضاح ويخبر الحق في علم المعاني في الشرع
 على ان خبره مخبر راجع الى علم المعاني على ما هو الظاهر من لفظ التوفيق وجعل علم
 المعاني بياناً وتفسيراً للكتابة من البيان لا للتبصير على ما هو المتعارف
 صحيح قول الشئ موافقاً لما في الايضاح انه لو كان تفسيرا للكتابة لكانت
 لصدق علم المعاني على كل باب واراد بالباب ما هو من اجزاء المعاني
 لا ما يكون جزء الكتاب الذي كان من قبيل الالفاظ او لو كان كلمة
 من التفسير ليقضى ان يقوله الزم ان يصدق المقصود من علم المعاني على كل باب
 ومن وجه كان غير مستلزم فاعلم ان بعض الفضلاء اعترضوا بشرح بان
 فائدة الكلام في شرح بان العلم عبارة عن كنه المعنوية لان تلك
 الابواب التاليفية السانوية ليست اجزاء للكتابة بل هي كنهها وان توفيق
 العلم وبيان الاختصار والتبصير الذي خارجة عن المقصود ولا يخفى ان
 كون العلم عبارة عن التاليف لا يلزم جرح مصادره الامور من العلم
 لا عن الحق من العلم لانه ليس من اجل الحاجة لا لاجلها المأمور

المنع بهذا الكلام مع تنقيح وتوضيح قول قزويني مقصود الثالث من درج لفظ
المتنوع وقوله خارجة من المنع حيث لم يخل خارجة عن المعاني بناء على ما
مررت الاشارة اليها ان المنع هو المعاني على ما يشير اليه في الايضاح
وليس كلامه غير اضاف الى الايضاح ولا على التعريف ولا حاجة الكلام الى التوضيح
بل ليس بوضوح الاضاح كلام المتنوع والتوضيح بينه وبين ما في الايضاح
وقد حصل **قوله** لانه لا حالة يشتمل على سبعة تامة بين الطرفين فائمة
بنفس المتكلم فان معناها في بعض المعاني انها موجودة فيها وجودا مطلقا
كالعلم والارادة او كقولنا لا بمعنى انها مفقودة حاصلة صورته فائمة
للمنتظم بان الموجود في نفس المتكلم اذا قالوا اصلوا هو طلب الصلوة او
بجانبها لا صورة ذلك كصورة السجدة فائمة لانه اصح الصفات
النفسية بانها طالبة لغيره من طلب بعض الفضل بان النسبة باعتبار
مختلفتها الاصل في فائمة بالطرفين لانها نفس لانها كما صرح به هنا فائمة
احد جزئي في الكلام باللام بحيث يقع السكون عليه وكأنه اراد بانسبة
ما يتعلق بالنسبة من الطلب وحكم قول قزويني في قولنا من سببتا اجابتهما
نسبة الصلوة الى المنع طلب وليس الكلام فيها فائمة فائمة طلب
الصلوة من المنع طلب ومن المعلوم ضرورة انها فائمة بنفس الطلب
ولم يرد الاضاح به او الاضاح انما يكون كالموجود بنفسه في الموضوع
لا تصويرية ولا حقيقة ان وجود الشيء في الذهن ان كان بنفسه كان
سببا لاضاح الذهن به وان كان تصويرية فانه كان مشاهدا
لادراك النفس له لا لاضاحه به على ما توضح في موضعه وكذا في مثل زيد
فانما يتبين نسبة هي وموقع ثبوت العيان لزيد وهو فائمة بالطرفين
فانما يلاحظها البعده وهي ايضا نسبة لزيد وكذا في قوله الصلوة في
مطابقة النسبة السببية للنسبة الخارجية فائمة فائمة النسبة
النسبة انه مائة هنا على الاضاح هذا اوضح من الكلام في استعمال
الكلام عليها والتوضيح ان المراد الكلام المنطقي لانه موضوع اعلم البيان
على ما مر في الاشارة في التوضيح وشمسها على ان اللفظ
والعليها او التوضيح ان اللفظ موضوعه بآراء الصور الذميمة وقوله

نقل

نقل احد جزئي في الكلام بالاضاح وهي النسبة الذميمة القائمة بالنفس
وهي النسبة الخارجية في الاخبار ونفس عليه **قوله**
ان كان النسبة خارجة فائمة اعلم ان النسبة الاشارة الى تحقيق
ما هو خارج عنها ضرورة تحقيق الاشياء الكثيرة في رتبة من اللفظ على ما
بها فائمة الى ما يتبين به النسبة الخارجية عن النسبة الاشارة الى تحقيق
بقوله فائمة او لا فائمة وذلك على ان المراد ليس كل ما هو خارج
عنها وله فائمة بها اية فائمة كانت بل ان كان خارجا فائمة فائمة بها
بهم الوجه وعلى ما قررنا انهم ما اوروه لبعض الفضلاء ان النسبة
التي لها خارج ليس يمكن ان يخرج عن المطابقة واللامطابقة وتحقيق
ذلك ان المطابقة واللامطابقة فائمة فائمة بها حقيقة وبالمرة
ما كان حكايته عن الشيء وظان النسبة الخارجية لما كانت حكايته عن الواقع
سبب في ان يوصف بهما دون الاشارة لانهما ليست حكايته عن
الواقع كما لا يخفى على من له ادنى وجه ان الصحيح ولهذا لم يوصف بهما
بالذات بل بالانصاف بهما من جهة اسمهما بالنسبة لغيره فائمة
هذا وما وقع من الشرح في المحرر حيث قال بقصد المطابقة واللام
مطابقة بمعنى على انه حمل النسبة على النسبة البجائية التي بين بين
لشتمل فيها الموضوع والبالغة في الموضوع بقصد مطابقة المعاني
وذلك ان النسبة بقصد لا مطابقة فائمة فائمة من الاول الوقوع ومن الثاني
الوقوع وهما على مثل جهة الوقوع واللامطابقة والوقوع والوقوع من
الاشارة الى انه يمكن حمل النسبة التي في خبر على كل واحدة منهما او
على بعض الفضلاء انه لا يمكن حمل النسبة على ما هو احاسه لانه اظهر
جعل اللامطابقة اجزاء الاكذب وهو لا يتم قولنا كذب النسبة
الاكذاب صدق النسبة السببية نظيره ما وقع في كلام الشيخ الراسخ
في تعريف التعريف ثم العلم الى الصور والى التصديق والى التكذيب وقار
فدسسه الشريعة في حاشية المطالع تكذيب النسبة الاكساب هو صدق
النسبة السببية فليس التكذيب منها من العلم فائمة باللفظ المطلق
قوله في احد الاثر من الفاتحة ليدخل النسبة الاستنباطية او المشاهدة وان يكون

نقل

هي الى نسبة ذلك ولم يتحقق في حجر الاستقبال وانت جدير بان لا يلزم
 تحقق الخارج بالتفصيل بل يكفي ان يكون له خارج بالامكان فلا بد من ان يراه
 ان يكون له نسبة بالامكان وتبعه هذا التعميم لا حاجة الى التعميم في الاثر
 اللهم الا لاجل التفصيل فاقبل **قوله** والسند قد يكون له معناه شك لا يخفى
 ان السند الباطني اذا كان شتقا كان له مقتضات وجواب
 الاعراض عن ندرة مثله ان السند الباطني وقع شتقا مثل الضارب
 فالسند الباطني في حقيقة ليس هو شتق من حيث هو شتق او السند الباطني
 هو الذات وول المعنوم الذي هو شتق من حيث هو شتق
 حقيقة هذا وما وقع من الخبرين في شرح المصباح حيث قالوا وادرج المص
 احوال متلفات السند والسند الذي في جنتها تكونها بمنزلة الاضراء
 لها نظر الى الظاهر **قوله** والا فقول كل من السند الباطني والسند الباطني
 انظر الصحيح في عدد الابواب احدا لا يرين احدا ملاحظة جانب الموضوع
 وهو اربعة الاسناد والظرفان والجملة مسمى ان يجعل اربعة ابواب
 او لم يجعل متلفا للثبوت بابا اخر والاشارة وانما عناية جانب الاحوال
 فكل حال من احوال السند الباطني لا بد من وضع باب فبشر به كغيره فاقبل
 ان عدد الابواب اقل من ذكره او اكثر فاقبل وجه المحصر في عدد الثمانية
قوله ولا حاجة اليه بعد تعيين الكلام بالبيع لان ما لا فائدة فيه لا يكون
 مقتضى محال فالنقص المفضل او لا ان بالفيه المذكور كما اضرب عن القبول
 كنه كنه بغير زبر من كنهوا ايضا هذا او لا بعد ان يقال الشئ ذكر النظم بل
 على سبيل التمثيل لظهور الامر واعترض في ثمانية بان بلاغة الكلام مطابقة
 مقتضى محال في الجملة او كل ما يقتضيه محال ولا يلزم من ان لا يكون في الكلام
 ما لا يقتضيه محال في قول البلاغة مطابقة الكلام مقتضى محال لا مطابقة خبر الكلام
 فاذا استعمل الكلام على ما لا يقتضيه محال لم يكن الكلام من حيث الذات
 مقتضى محال بل انصاف الكلام يكون مقتضى محال خارج باعتبار انصاف
 جنة به واما ان المبدأ من مطابقة الكلام مقتضى محال مطابقة لفظ
 لا باعتبار جنة **قوله** وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام
 والتكلم من الجيب ان بعض الفضلاء في جواب الاول من الش

ونسب هذا الجواب الى نفسه واما ما ذكرنا من جواب جواب من
 توهم الدور نظر الى تعريف المص للصدق والكذب وما ذكره الش جواب
 من توهم الدور بالنظر الى تعريف الصدق بالخبر عن الشيء على ما هو به على ما
 في المصباح في ما ذكرنا او في المقام ولم يثبت الى ان مقصود الش في الدور الذي
 اوردوه صاحب المصباح على تعريف الش هو الخبر في شرح جواب الثاني
 على الاول انما وافق المقام لانه بالنظر الى ما في المتن بخلاف جواب الاول
 ان النظر الى ما في المصباح ليس على ما ينبغي به مع ان في جواب الثاني نوع
 ضارفة وذلك لان تعريف الصدق بالخبر عن الشيء على ما هو به يقتضي السنا
 انه صاحب تعريف الخبر بما يقتضيه الصدق والظالمات ومنه انهم عرفوا الصدق
 الواقع في توهم الدور بما ذكره لا الصدق في الاثر الذي لم يكن له اثر في كلامهم
 في صحة الصدق انما بعد في جواب الثاني مع انه يرد عليه ايضا انه لو كان
 الموقوف هو الصدق لما حوز في تعريف الخبر في ذلك ان هو الصدق
 الذي كان صفة للمكلم صارا للمعنى ان الخبر هو الذي يقتضيه الصدق والكذب
 وذلك كما شري شتم على التسامح لان الشيء لا يقتضيه غيره فلا بد
 ان يبين الصدق في الشئ بالخبر في الصدق المذكور في كلامهم وهو خلاف
 الظالمات واما **قوله** قد سهره فبشر به ان ما هو صفة المكلم راجع
 الى صفة الكلام اعترض عليه بعض الفضلاء ان الظاهر ان توقف موقوفة
 خبر وصدق المكلم على صدق الكلام ولا يتوهم فيه دور ولا فائدة
 وهي اصل ان الكلام ان لم ينحرف في الاثر ان توقف موقوفة على معنى على العام
 ولا فائدة **قوله** اتول عرفة قد سهره ان الصدق الذي هو صفة المكلم
 بعينه هو الصدق الذي كان صفة للخبر او كان موقوفة على خبره في الدور
 اما على الاول فلانها والصدقين ومدار الجواب الثاني على كونها متلفا
 واما على الثاني فلان موقوفة الصدق الذي في خبره الخبر اذا كان موقوفة
 على موقوفة الصدق الذي كان صفة للكلام الخبري وقد سهر به بدم الدار
 او يلزم توقف موقوفة خبر على موقوفة الصدق الذي هو صفة الموقوفة على موقوفة
 الصدق الذي هو صفة المكلم الموقوفة على موقوفة الخبر لانه معشر بالخبر
 والاصل ان ذكر الكلام ليس لانه بعينه في حقيقة الصدق بل بعينه ما هو صفة

المكالم على هو صفة الكلام لكن الحق نفس حقيقة لا مغل فيه لا اعتبار
الكلام أو خبر على ان المراد من الكلام هو خبر فاما **قال** قد سهر
جوابه اما على الاول فانه ان معضود ذلك ان المتوهم دفع جواب
الثاني الذي مداره على بيان ان الصفة في ذاته لا اعتبار بها فاما
فالتسك بالاجاب الاول لا يمنع ذلك عن الجواب الثاني على
ان هذه التوهم لا اختصاص له بالاول الا ان لم يرض ان التوهم الذي
يكبره له منه على الثاني لا يجري في الاول وكذا الثاني بعد الاول مع
صريح الاول في الثاني لزيادة الرد والدفع **قوله** اي مطابقة
حكمه هذا الدفع الدور وهو لا يعلم ان الشك في ان المطابقة
في خبر صفة للموقع او لا موقع للشبهة التي في نفس الامر كان كانت
النسبة التي دل عليها خبر هو الموقع وكان المتحقق في الواقع هو الموقع
ايضا كان صدقا والا كان كذا فاما المطابق هو الموقع مثلا من حيث
انه معقول في الذهن والمطابق هو الموقع من حيث انه متحقق
في نفس الامر فالخبر بينهما بالاعتبار ويجب ان يقع الواقع
هو هذه النسبة من حيث انه متحقق في الصورة او السرمان وذهب
المحقق الشريفي قدس سره الى ان المطابق هو الابعاد والمطابق هو
الموقع والمرتبة بينهما كالمرتبة بين العلم والمعلوم وافول هذه الافاء
بلازم راجي ارباب المعقول حيث استعملوا في تحقيق الخبر والقبضه
الا فان لم يرض على ما صرح به الشيخ الرشتي في النفاذ وسجي ان عند اهل التوهم
كان صورة الشك داخلية في خبر مع انه لم يتحقق بهما ادعاء والواقع
ونظرة في الشك او في الكلام ارباب هذه المتن والعهدة اعلم **قوله**
قد سهر فيكون القيام امر موجودا في الخارج منه بحيث لان هذه الالباب
جارية في العلم فليكن كون العلم موجودا في الخارج فله وجوده في الخبر
ومنع وجوده في نفس معناه انه فرع وجود ذلك الخبر في نفس
لا وجود ذلك الشيء وان اراد ذلك فلا ترتب عليه قول
فيكون القيام امر موجودا في الخارج اي في نفس علمه اعلاب سوي
كلامه ويحقق ذلك على افاده بعض اجلة المتأخرين ان الانصاف

له ميثاق احد بها ضم شي الى شي وبهذا التبعيض وجود الطرفين في نظر
الانصاف خارجا عن ارجاء واما فذينا واما فيكون الشيء بحيث يقع
انتماء الصفة عنه بحسب نحو الوجود في ص مثلاً زيدا في الخارج اي في
وجوده في الخارج بحيث يقع انتماء وصف النعم عنه وكذا وصف
العلمي مع كون العلم مباحا وبهذا المعنى يتبعيض وجود الموصوف في ظرف
الانصاف وكون الصفة وبطريقه من ملاحظة معناه فليكن قد سهر
لم يعرف بين معني الانصافين فاما **قوله** فالقول ان الخارج في
القول الاول هو قال بعض الفضلاء ان الخارج اسم للموجود في الخارج
كالذي ياتي هو اسم للموجود في الذهن بمعنى كون الشيء موجودا
في الخارج انه واحد مضافا في عدة اربابا فلهذا في راجع موجودا في ذاته وجودا
ليس بغيره والاعيان ليس بالخارج الا في ظرف النفس الشيء كذا اذا جعل
ظرفه في حقيقة النفس وجوده واذا جعل ظرفه في راجع لم يتبع وجوده
اقول فيفيد الوجود ويكونه خارجا لسمي عن الوجود والذاتي اذ الوجود وان
متغيران ومعنى كونه خارجا انه يترتب عليه الآثار الخارجية اي
الموجود في الخارج ولهذا امر الوجود والخارج بما هو هذه الآثار راجي
الخارجية واما ذات الشيء وهي في الخارج وفي الذهن واحد متصرف
الذات يكونها خارجا لافانته في نفسه فلهذا ذهب المتوهم الى ان
الخارج والذاتين ظرف الوجودين لا نفس الذات والآفة في الحقيقة
كان طرفه في الخارج للموجود ايضا على سبيل التوزيد وهذا الظاهر على اهل التوهم
حيث قالوا الظروف لا بد ان يتعلق بالمعاني المصدرة ولما ان
الذات ليست معنى مصدر بامكانه اسمى ان يفهم هذا **قوله** قد سهر
وربما يجاب عن اصل السؤال بحجاب الاول لا يجري في انصافا
الذاتية بل بحقيقة فاش راجع الجواب راجي في الكل فاجاب
الثاني اولى واولى من الاول فاما **قوله** وهو حكم خارج لا يقبل
التشكيك فان قلت لا بد من اعتبار فيه انه وهو مطابقة تلك الواقع
على ما هو المشهور لمرح الطهال المركب قلت الطهال لما كان غايه على شبيهه
يمكن زوالها بامر او البسائر في الواقع فيمكن زوالها ايضا فلا يصدق

عليه انه لا يتقبل الشك في هذا المعنى الظاهر المطلق في حقيقته لا اعتقاد
الصدق ولم يتصور له وايضا لم يتصور في الجمع كون الاعتقاد المذکور في ههنا
وهو مورد التصديق هنا ولا يمكن الامر فيه بسبل **قول** ورد في هذا الكلام
قد اجيب عنه في المشهور ايضا بان المعنى ان المتكلمين في قولهم صادقين
الكذب ولا يفتقد عليهم باحد وان صدقهم كلام صادق واقل وجوب
الاجابة ان التكذيب هنا راجع الى لادام فائدة الخبر اذ معلوم ان الظاهر
ان التكذيب يرجع الى ما هو المقبول بالافادة من الكلام ونظ ان رتبة
عند الصدوق والسلام مما علمه الخاطب بل هو اعلم من غيره بهما
وامر ابي المتكلمين قد علموا انه اعتقد ان التكذيب مفسد وهم من محضر
الانسان انهم عالمين بذلك معتقدين له ونظ ان هذا الذي هو من عالمين
مستغنيين له **وقال** ليس بمطابق للمواقع فالتكذيب راجع الى خبر
غير مطابق للمواقع **قول** لا نالنا من خبر بل انشاء جواب المص
على ما مر في الثالث واعتبرت به منع كنهه بسند فيقول ان لا نالنا من خبر
منع على السند وهو غير جائز والظاهر ان الثالث اراد من كلامه عند
سند الشرح في بعض الشرح بقوله لظهور ان ليس بخبر وذلك كما ترى
انما يتم بان كان مراده من قوله لا يتم معناه الصدوق وفيه تكلف
والجواب انه رحمه الله قال بعد ذلك اشتراط المطابقة في مطلق
الشهادة في موضوع وقال في مصلابه وحاصل جواب منع كون التكذيب
راجعا الى قولهم سند ابو جعفر والمحققين الى انه اذا كان سند التكليف
يمنع العمل المراد من المنع المنع الصدوق ابي الاكثار واجاب عن الاستدلال
ببعض الفضلاء حيث قال ويخرج في الصدوق وبه جوا ان يكون من
نسخ الشرح ان التكذيب بوصف به خبره بوصف به الشهادة وهو
عدم كون الشهادة عن مشهورة وعيان فالصدق والكذب الذي
كلامنا فيها عننا خبره واستعمال النظر بمعنى هو وصفه للشهادة ففقه خلط
الفاعل بمعنى بمعنى اقول نفس الشهادة ليست جزءا بل هي خبره وسجن في الثالث
ان الصدوق والكذب من جواهر خبره فلا يوصف بهما عاين خبره واما
قولهم في وصف الشهادة بانها كاذبة وزور فوصف بهما باعتبار

مقتضاها

مقتضاها ابي المشهور به ورجوع الصدوق الى عين مدعي الصدوق
قول وظهر بما ذكرنا من ان ما قيل ان جواب حقيقي هو ان
الفضل حاصل الاستدلال ان الله تعالى حكم على المتكلمين بكذبهم
في الواقع في قولهم انك لرسول الله فالكذب عدم مطابقة الاعتقاد
ليتم به الحكم وحاصل جواب منع حكمهم بالكذب في الواقع في هذا
القول لاحتمال الحكم بالكذب في الشهادة والتسمية وفي قولهم انك
لرسول الله بمنع حكمهم بحقيقة جواب منع والوجه ان ثبت في الخبر
ولا يظهر وجه دعوى الثالث فظهر ان ما قيل في قول وجه دعوى الثالث
ان الظاهر من قوله وليعلم انهم ادعوا ان التكذيب راجع الى قولهم
انك لرسول الله وادعوا ان كان كذا كان كذا كان الكذب مطابقة
الاعتقاد ولا الواقع فاجاب اول المنع الصدوق واستدل بوجهين
وثانيا بالمنع الكبير واستدل بالوجه الثالث والقياس الكذب في الصدوق
يكون في الواقع خلاف الظاهر فمما على التكلف فلهذا لم يذهب اليه
الثاني ثم التزم به في جواب كان حسن بانه ان اراد الحكم بكذبهم
في الواقع فلا ريب ان كان الفاعل ان اراد المطلق ولم يقيد بكونه في الواقع
كما قاله الثاني وحيث يقع الكلام في ان ايها الظاهر من قوله والظاهر ونظ
ان الاظهر ما ذهب اليه الله من القيد فاصح **قول** واعلم ان ههنا
جوابا اخر لم يذكره الصدوق قال بعض الفضلاء يمكن ان يكون التكذيب
راجع الى قولهم بالخبر من هنا الاول ويحتمل ان يكون المراد ان قول المتكلمين
انك لرسول الله معني محضور وان يكون راجعا الى مقتضا
من التاكيد اقول هذه الاجابة الثالثة يظهر من تامل ههنا انها عن
التحيز والتبعية يرجع الى ما في الثالث او بسبب علة زيادة التكلف فاصح
ههنا واما قوله ومن شواهد ضعف ممتلك النظام ما يجز عليه ان
الاية لا يوجب جعل صدق الخبر خلاف ما علم للجمهور بل جعل صدق الحكم
بمكانه بما لا يطابقه في غاية السخافة لان وصف الحكم بالصدق
والكذب ووصف خبره بهما فلهذا زمان بل وصف واحدا بوصف
احد بهما بالذات والآخر بالوصف فانه اذا كان وصف الحكم الذي

محلل اصول الاشياء الخ

يمكن ان يجعل قولهم ان لا شيء على ما لا شيء او كلاما للجنون فيكون الحق
من الالهة يعني الالهة او الكلام كونه كذا او كلاما للجنون فيكون الحق
قريب المتأخر مما نقله الشافعي في قوله والاولى نعم اقول يمكن ان يكون
لا مانع من ارادة ام صدق قولك لانهم لم يبقوا ههنا فقلت قد غدا
الحق بطلب بني في الارادة اذا كان الاستفهام على حقيقة اما اذا كان
الاستفهام المقصور ويختص ان لا يقتضيه فلا يكون بناء الاستفهام على حقيقة
الاستفهام على حقيقة ولو لم يعلم بحجج التوفيق المذكورة في صورته حمل
الكلام على انه لا يقتضيه لانه اذا كان الحق في قوله لا يقتضيه فلا وجه
لذكر الصدق وجعله احد شئ شي التوفيق لانه لا يقتضيه شي وكيفية شئ
ان يكون ذلك الشئ وكيفية شئ على سبيل البيت والقطع لان اولاد
الكلام على صورة من يتردد في ذلك في كلامه **قوله** بحيث يبين الحكم
بان مفهوم احد بهما ثابت لمفهوم الاخرى اراوا بالمفهوم المرد من المفهوم
سواء كان مفهوما استعمل في اللفظ او في بناء ما تقرر في هو
ان المراد من الموضوع الذات ومن المحل المفهوم على ما ذهب اليه الشافعي
والنظير على ما ذهب اليه القضاة ايضا حيث ذهبوا الى ان المراد بالمفهوم
يسمى ان عند اهل العربية يرفع الشرطيات بالمدحيات فيقولون
ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا كان الجو اظلمة نهار موجود
وقت طلوع الشمس فلا يبرر النقص بالفضا بالشرطية لكن لا يجزئ
من الارادة جبريانه في المفصلات محل نظر وتأمل **قوله** قد سهره
بجربان في كل منهما احيى في كل من الجواز اللغوي وحذف وهو انظر
او في كل من اعتبار القصد في مفهوم الاقتراف جمعها وعينه والنظر في
ان ينقل من انتم اللغة ان هذا اللفظ بازاء الكذب عن عدم النوني
ان ينقل الائمة نوع ونظايره بازاء الحمد وكذا استعمل في نظايره بازاء
وظاير ان يبين بجران في بيان حقيقة اللغة في الجواز اللغوي وحذف
فما قيل **قوله** قد سهره وكذا يكون معلوم تلك السبب مشفاهة في
اللفظ لا يجزئ ان هذا لم يذكره الشافعي فكان هذا بناء على فرض انه
لو ذكر احد هذه اللفظ كان منه فاقول حمل قول الشافعي من حيث

هو على ان هذا مقتضى نفس التركيب او حمل حقيقة على انه مقتضى المذهب
كما هو الظاهر في هذه الاشياء والامثلة على ما لا يوصف به المركب البقيد
لان علم الحق بطلب مانع من احتمال الكذب انظر ان علم الحق بطلب
ام خارج عن المذهب فلم يجزئ حقيقة علمه بل قلنا على انه مقتضى نفس التركيب
قوله لا مانع ان يكون انه لم يبق في السبب قال بعض الفضلاء بهذا
ممنوع لوزان يكون الكلام على خلاف الاقتراف اقول نعم الشافعي
ليس هو الامتناع العقلي بل كراؤه على ان عليه سوف كلامه انه يبين
التامع ان يقول للجنون انك لم توقع السبب لانه امر حفي وكل احد اعرف
بجانه من غيره **قوله** اذ لا معنى للدلالة الا ان افادته العلم به كذا الشئ
وكسر وجوه بانته على ان مدلول الخبر ليس هو مفهوم المعنى او انتفاؤه
اي الوقوع والقد وقع على ما افادته الشافعي بعد نقل جماعهم عليه بناء
الاول منها على انهم ان العلم المعبر في تعريف الدلالة وهو كون الشئ
بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ اخر بالمعنى المعبر بالثبوت والظن
اي البقيد كما لا يجزئ على النظر في بناء الاخيرين على انهم ان في الدلالة
اللفظية لا يتجلف المدلول عن الدال كالمقيد وما ذكره الشافعي في جواب
عاصلة الوقوف بين الدلالة اللفظية وبين الدلالة العقلية بان في الاولى
ما كانت وصفيته كحرف المدلول عن الدال بخلاف الثاني بغيره وخطا
ان هذا لا يرفع الوجه الاول المبني على عدم الوقوف بين العلم المعنى الاول
المطلق المعبر في تعريف الدلالة وبين العلم المعنى البقيد بل الثاني يرفع
بالوقوف المذكور بهذا اقل بعض الفضلاء بحجة على الاستدلال لهم بهذا بانهم انه
يجزئ في كون مدلول حكم الخبر ان يكون لا يدل على حكم الخبر بل وجود
المعنى وعدمه والامثلة وقع كذا من سماع في خبر سمع بل علم حكم
الخبر بالثبوت او بعدمه وتماثل ضرب زيد الا وقد وجد من الغافل
العلم بضره زيد فلا يلزم حلا اللفظ من معناه الذي وضع له وج لا يتحقق
الكذب ولزم اجماع المتأخرين عند الاجابة بامر من متنا قضين
لانه يلزم حكم بالوجود وبعدمه وكل حكم يستلزم انشاء الاخر فيلزم وجود
كل من الحكمين او عدمه اقول اما الاول فممكن ان يكون مراد السند من

من عدم وقوع الشك من التامع في خبر سمعنا ان يلزم ان لا يشك
التامع في صدق الصدق وهو مطابق حكم الواقع وظاهره ان اذا كان
مدلول الخبر هو حكم الخبر فهو مستلزم للمعنى لا يلزم الا ان التامع علم ان الخبر
حكم ذلك وان اوقع النسبة ولا يشك في اوقع النسبة
ولكن ان شك في صدق اوله لا يلزم ان يكون حكمه مطابقا للواقع نعم عدم
وقوع الشك في الواقع المحمدي ليس امرا لازما ضروريا ولا يلزم من جيل مدلول
الخبر هو حكم الخبر انه يلزم عدم الشك في ذلك فمن هذا الفاء وغير
ما ادعاه المستدل من الفاء او الوهم ان يخرج به هناك كذا في غير
غير ما ذكره المستدل اما الاخر ان يفتقر في الاول فذلك اللازم انه
لا يصح ضرب زيد الا وقد وجد من الخليل حكم خبر زيد ولا يلزم من
ذلك ان لا يتحقق الكذب او يجوز ان يكون حكمه غير مطابق للواقع
واما الثاني فذلك قول كل حكم يستلزم انشاء الاخر غير نعم احد الحكمين
يستلزم انشاء الاول اذا كان من شخص واحد في زمان واحد **قوله**
ولو كان مفهوم القضية هو حكمه فله نقل الحكم الاتفاق على ان مدلول الخبر هو
حكم الخبر وان مدلوله ليس هو الواقع والواقع ثالث في جواب اول
اول المقول الثاني على وجه وافق ما ادعاه واما المقول الاول فجميع صحة وسند
على إطلاقه ويمكن تأويله ايضا بان مرادهم ليس ان حكم الخبر هو نفس
مدلول الخبر بل ان حكمه مستلزم ان يكون مدلول الخبر هو الواقع مثلا
لكن من حيث كونه متعلقا بحكم الخبر اي الاتباع فيكون بهذا الكلام مطابقا
لما ذهب اليه المحققون ان الالفاظ موضوعية بازا الصور الذاتية الخفية
ان مرادهم من الصور الذاتية للمعرفة من حيث هي اذ الصور
قد يطلق على المعرفة على ما صرح به العلامة الرازي في رسالته في
الكليات ونقل عنه في حاشية المطالع في المحققين وقد صرح به الشيخ
الرئيس في الشفاء وليس مرادهم انها موضوعية للصور العلمية من حيث
انها صورة علمية وهذه الخشوع من بعض اجلة المناظرين وعرضهم انها
ليست موضوعية للواقع من حيث انه واقع في الواقع صحت بمقتضى كونه
منه في الخارج ولا يبعد ان يكون مراد الشك في الخبر هو هذا ايضا وقوله

ولو كان

ولو كان مفهوم القضية ليس لغا للمفهوم لكنه بل هو منع لما بينهم من ظاهر
للضم وانما المراد منه فعدم بينة بقوله فكان خبرهم ارادوا ان الظاهر بيان مرادهم
من القولين جميعا لانهما متعاربان هكذا ينبغي تحقيق المقام واورد بعض
الفضل في منع انه يلزم تحقق جميع منتهى ما انت القضايا مستد ابا ان يجوز ان لا يكون
المحكم باللفظ عالما بالمعنى اقول الجواب عنه ان مفهوم القضية ليس
سوى حكم الخبر وظاهر ان المراد بالخبر من كان بصدقه الاخبار والاعلام
على ما مر في الشرح في الاحكام ان لا يكون عالما اي حاكما بالمعنى وهذه
من الشبهة مبنى على اصطلاح ارباب المعقول ان كل قضية لانه لها
من حاكم ومنه عن وان المشكوك ليس قضية **قوله** كما هو حكم اللازم
المجهول المساواة ان يخرج من ما يكون اعم من المذموم بحسب الواقع وما
هو اعم بحسب الاتفاق وكذا ما يشك في مساوئه وعمومه والامتناع
والامتناع في الاول بحسب الواقع وفي الاخير بحسب المتعلقين
قوله وزعم العلامة في شرح هذا الكلام يمكن ان يوجه شرح
العلامة بحسب ما في ما صرح به صاحب المتعلق في بحث توفيق المستدله
وهو المذكور في المتن وذلك بان المراد من الاستفادة حكم الحكمين
والغير بهذه العبارة للاستفاد بحسب المذموم او المذموم بينهما باعتبار
ميرجع الى ما ذكره المصنف لان الاستفادة والافادة متضامتان متساويتان
وشبه هذا الشاغل غير ملحوظ في هذا المقام وله هذا حال لكنه يوافي ما اورده المصنف
اي في الاصل في تفسير هذا الكلام من المتعلق **قوله** اذ التقديران حصولهما
من نفس خبر حصولهما من نفس الخبر لا يقتضي ان يكون سماع خبره
ناتجا لهما حتى يلزم انه اذا سمع خبر حصل العلم بالحكم وحصل العلم بكون
الخبر عالما به لا يختلف عنه نعم لو كان سماع خبره على نية له اما او لللازم
فقط يلزم من العلم الاول العلم بالثاني **قوله** ومنه نظر وجهه ان بين
السماع والسماع على نية حصول صورة حكم في ذهن الخبر بل لا بد من
النفس ونوجه الفعل للاحال الخبر بالنسبة الى خبر اقول هذا مرادهم بان
المجيب لم يقل ان سماع خبره على حصول صورة حكم في ذهن الخبر حتى يمنع كونه
يمكن ان يدعي ان سماع الخبر حصول الحكم في ذهن المجرب نعم الثاني

على الاول في الوجود بل ادعى ان السماع على العلم مع بان صورة
 حكم حاصله في ذهن الخلق فالعلم لو اردو ينفى ابراهه على سنده المقدمة واستند
 بان الالتفات من النفس وتوجه العقل اليها يتوقف على
 علم السامع يكون الخلق عالما وحيث يمكن ان يجاب عن المنع بان المراد
 انه اذا حصل العلم الاول من الخلق بعينه حصل العلم الثاني بعد شرائط
 الادراك من الالتفات وبغيره منتهى مفروض غيرنا في هذه الاعتبار
 وظان انه اذا حصل العلم بوقوع النسبة من نفس الخلق لم يكن ذلك
 الا اذا علم ان الخلق معتقد له مصدق به فبعد شرائط الادراك من الالتفات
 النفس وتوجه العقل حصل للسامع العلم بان صورة الحكم حاصله في ذهن
 مجزئه بل ان عالم به مصدق له على ما يستحقه من سنده **فقال** ويجوز ان
 هو قد نقل عن الاصل ان جعل الفائدة ولازمها نفس العبدان و
 الذنوم باعتبار الخلق وهدانا اضطر في دفع الاعتراض الى قبول
 الدعوى حيث جعل الذنوم نفس العلم وجعل للذنوم نفس المعلوم وجعل
 الذنوم باعتبار الخلق وهدانا اضطر في دفع الاعتراض الى قبول
 له وتعيين الدعوى وكان جارا في دفع الاعتراض الثاني في الجواب
 على المسائل فسمى ان جعله جوا بغير ابراهيم معا ولا يخلج اما ذكره
 من الجواب من وجهين فان الوجه الاول مردود ومما ذكره والوجه
 الثاني ايضا مردود بان مضمون الخبر ابي حكمه لانه المنع من الخبر اذا كان
 المتعلق مع شخص المشاهدة اياه فاذا سمع خبره النفس اليه زال الالتفات
 الذي كان متعلقا بمضمون الخبر وحصل الالتفات اخر اليه كما يظهر
 المرجوع اليه الى الوجه ان هذا اما الوجه الاول فيمكن ان يكون اذا
 حصل صورة شئ في القوة المدركة لم يثبت اليه فبذلك الالتفات
 اليه لا ينفى انه صار معلوما واما اذا كان صورته في حوائه وكان متعلقا
 عنه ثم حصل في القوة المدركة فالظان ان يوصف ما بعد ما لم يكن او
 انه يوصف له العلم ومقابل له ولعله لهذا قال **فقال** ولو سلم
 في سنده وظان ذلك لا يحصل من خبره الا اذا اعتقد ان الحكم
 بما ذكره في سنده ينفى في بعض الاعتراض الاول الذي ذكره في قوله

فان قيل

بقوله فان قيل خبر ما يسمع خبره او ذلك لانه اذا لم يحصل الالتفات بالحكم من
 خبره لثقة الا اذا اعتقد السامع ان الخبر معتقد وان لا ينفى ظاهر الحكم
 لم يظن بان الواقع فان دفع المنع بان يجوز عنه سماع الخبر ان لا يحصل في ذهن
 السامع كون الخبر عالما بالحكم ادع لم يحصل العلم بالحكم من خبره لثقة وانما
 في سنده التي في دفع هذا الاعتراض بما ذكره في دفع الاعتراض الاخر
 لا سيما في ان بل جبرها اليه من مقتضى واحدة في سنده **فقال** واخره
 بعد عنهم حيث لم يعلموا بغيرهم فان قلت ردا على السامع كانه لثقة
 في معنى تعليلهم بغيرهم بها قلت خبره الشرط في وقت ابي لا يردوا
 واستنوا ولو سلم فالمراد اسند ما فهمه السامع وقدمه آياه من مومنا و اعلم
 ان معنى قوله لو كانوا يعلمون لو كانوا يعلمون مضمون جملة من سنده
 الخرج يظهر فعلق العلم ونفسه بشئ واحد هذا المكن لعلنا ان يقول
 مفعول تعلمون ما تقدمه ابي قوله ليس ما شره ابي الفهم وحي لا يتعلق
 العلم وعدمه بشئ واحد بل لا يتعلقان بامر من ملازمين اليه افعلى
 العلم هو عدم الثقة في الاخره في ذلك الاشتراء وهو مضمون
 الآية الاولى ومتعلق الخبر هو ترب المضرة من المتناهي من ينس
 الدال على الذم العام ويمكن التفكاكه كما في المباح لكن يمكن ان يجاب
 بان قوله ماله في الاخره من خلاف يدل على الوعيد ويذكر المضرة
 فيعلم فعلق العلم ونفسه بشئ واحد وللاية في قوله وهو ان يكون معنى
 لو كانوا يعلمون لو كانوا من اهل العلم والمعرفة وكان مما نحن فيه ان
 مفادهم في العلم بالثقة وهو تافه انما كانت علمهم برواية الشراء
فقال لان هذا الكلام يلوح على انه لا يبال ما اوله فلان هذا الخبر
 ليس معنى العلم ولو فرض تعلقا معنى لاثبات علمهم بالجهل به واليه
 مع انه انشأ في اول الآية واما ما بنا فلان ان فرض علمهم بالجهل به ردا
 الشراء فلما وجه لتعلم علمهم هذا فتمت له لعلنا ان جهته الشراء في
 في حصرهم فاما في غير العلم بجهل علمهم حيث اركبوا الشراء **وقال**
 ان ارتكاب الشراء بسبب جهلهم برواية الشراء ولا شك ان علمهم
 بهما اوجب من نسبة الشراء اظهر من ما سببه جهلهم بالجهل للشراء او بما

علم

بالجمل لا بد ان يتقوى الظهور بحكم الظاهر سبب يناسب الشراء بهذا
تفصيل ما نقلت من امره في الكتب فتقوله لان هذا على المعنى
وقوله او على ان عطف على قوله على ان وجهه المعنى واخترت قوله
بناء وقوله لان هذا الخطاب هو على الغيبة **قوله** على ان شفاء
من الوجهين لا يوافق ما في المنعاج وذلك لان ما في المنعاج صحيح
في العلم المنقول منزلة الظاهر هو العلم المتعلق بغيره تعالى لمن اشتراه
الاية والقائل الاول اخذ الحكم من امر الاية او جعل العلم المنقول منزلة الظاهر علمهم
بعد علمهم بمراد الشراء والقائل الثاني اخذ الحكم من صدور الاية
وجعل العلم المنقول علمهم بالعلم بمراد الشراء والمفهوم من المنعاج ان العلم
المنقول هو العلم بمراد الشراء لا العلم بالعلم بمراد العلم بالعلم بمراد
فما **قوله** فاعلم ان ما سبق الى البعض الا وهما ما علم ان هذا القائل
حل الحكم على معنى الوقوع واللا وقوع وتخلل قوله على صلوته من مطلق
كما هو المثل وراي تصديقا ونصورا معا وظان المتردد لاحذ منه عن
نصوره الوقوع واللا وقوع فظهر وجه قوله فلاحا جازي في قوله المتردد
فيه واما الشك في وجوب كلامه باحد من احد هما ان يبرر بالحكم
الضد بل على قوله بل الحكم الذي المتردد فيه متباينان وظان
ان المراد من العلم بالمصداق ابر وجه يتجلى في نصه قول المص والمتردد
فيه الى الكاتب استخراجه من المتردد ليس في النص بل فيما يصلح ان
يكون متعلقا وهو الوقوع واللا وقوع وكذا في وجوب قوله وان
كان الخطاب مترددا فيه وتباينهما ان يبرر بالحكم الوقوع واللا وقوع
والمراد باطلوه من الحكم الضد بل من ادراك مطلقا فيحتاج الى تفصيل في
في الكلام بل على الترتيب اما اول فلان المتبادر من الحكمين الوقوع
عدم تحقق الادراك التصديقي به لانه متعلق النص واما ثانيا فتقوله والمتردد
فيه اذ يترد في الحقيقة بمعنى ذلك فيجب ان لا يوجب الشك في اولى
واظهر لكن النظم من كلام الشافعي على ما علمت انه حمل على الاول واذا
حمل الحكم على الضد كان المراد باطلوه من صلوته من مطلقه وان
حمل على المصداق في كان المراد باطلوه من تصور به ابي صلوته من مطلقه

قوله قد سحره وبالمتردد من تصور النسبة للحكمة هو قد بقي رها لم يكن
الخطاب مصدقا فاما ان كان مقصورا للنسبة للنسبة ولم يكن انفسه مترددا
بين طرفي الحكم طابا له ولا شك في النسبة بان لا يتوقف على تصور
الطرفين والنسبة بينهما الا ان الحكم واحد طرفيهما وهذه هي اولى ما ذكره
قد سحره واخذت بظاهره في المتردد حتى يكون مما يحسن منه ان يكون
كذلك محققا ان الظاهر ان استحسان النسبة لم يصح كون الخطاب مترددا
في الحكم طابا له **قوله** قد سحره والا فلو ان بقى في الضابط اقول
في تحقيق المقام وتوضيحه قد سحره انهم حكموا بان ابن وكيف وانما احاط
بما بال بهما عن التصور وهي اطراف التصديقات مع انهما
في حقيقة تلك سوال عن البصر والمخصوص اذ ليس المقصود من قولنا ابن زيد مثلا
ان يتصور نفس الذات مثلا والامكان يعني ان لسانهما بل المقصود
عما يستوفى زيد من حيث انه يستوفى من يرجع الى الضد مع انه
حكموا بانها الخطب التصور دون المضيق من انهم لم ينفقوا الا بالية اذ
الذي ينفى بل من الامر على الظاهر اذ حكموا بان ان تلك الضد علم ان
المراد منها الخطب انفس التصديقات ثم اعلم ان النسبة من الضد بطريقين
من وجهين فاما اذا كان النسبة من الضد انفس الضد طابا له
الا انه يجب التاكيد على طريقة قد سحره وبسحق على ما اخبره الشيخ
وان كان النظم لا يستلزم بل على الوجوب لكن حكمة قد سحره على معنى
الاولوية حيث قال لا يحسن التاكيد بهما تحقيق مناط قد سحره
بدون ضابط الشيخ فاما اذا كان النسبة من الضد انفس الضد في
شك كما فيه وبالكس فاما اذا كان طابا له فاما ان كان طابا له
من بعض التبادر **قوله** قد سحره وكلام الشيخ بل هو جواز ان يقال
صالح في جواب كيف زيد هو اور وعلب بعض الضد بان كلام
الشيخ انما يدل على انه كان معنى قوله وهذا اما لا فاما لو جوب انه
صالح بل المعنى جواز وهو غير معين جواز ان يكون معناه ولا فاما ان
صالح في جواب كيف زيد اقول سوى كلام الشيخ بل انه جعل في الشبهة
المذكورة عدم استفادته صالح دون ان ووجوب انه صالح فاما استثنى

ان في بقوله ولا فالتن في كونه كقوله لا يقتضي رجوعه الى ما قبله بل هو
يقتضي ان لا يصلح في جواب واستقامته وعدم استقامته صلاحه دون
ان لا عدم استقامته ان لا يصلح في جواب كيف زيد في استقامته كما امرت
قوله في كونه بكلمة لا بد من بطلان حملها على جواب
اصلا في النكبة بان اعتبارها على ان تكون كقوله في كونه او رغبته
بانه لم يبين التقييد على عدم استقامته اطلاق الاصل بل على الاستقراء
ومن نظر لان كلام الشيخ يخرج في بناءه على عدم استقامته الاصل الاول كما
بناءه على الاستقراء التبع ان يقول لا بد من رجوعه الى ان لا يستقيم
في جواب عن اطلاق النكبة وهذا اما لا فالتن به ولم يقل بكلمة اخرى
واخرى على هذا بطله قد سره بعض الفضلاء من انه يؤدى ما ذكره
ان لا يكون جواب من يقول ان لا يصلح وهو صلات ظاهر
كلامه اقول في كونه نظرا لكلامه كقوله لان ظاهر كلامه لا يستقيم
النكبة في مقابل المتروك والى هذا التفسير وسائر اقسامه
او علم من علم ان السؤال عن اطراف النص لا يستعمل في السؤال
عن النص عند التحقيق على ما علمت من مفضل ومن المعلوم ان النكبة
نكبة للنص على ما صرح جوابه علم من مجموع الكلام ان مرادهم ان لا يستقيم
النكبة في مقابل من كان سكا ناعا عن الغرض فلا يخفى عليه وبين
كلامهم بعد التامل فاما **قوله** وجب نكبة بحسب الاكثار
وقال بعض الفضلاء فان علمت كيف اشتراط كون النكبة على قدر
الاكثار وكيف يزول به الاكثار لو لم يكن زائدا على قدره فقلت
او انما نحن النكبة والاكثار في كونه على اصله من غير معنى القول
بوجه ان لبي مرادهم من انه وجب النكبة بحسب الاكثار ليس الا
النكبة على قدره في القوة والصفة بل ان وجب ان يكون قويا
على ان لا يكون من مرتبة من مراتب الاكثار وهذا اما ما ذكره في
جواب فلا يخفى ما فيه فانه اذا انفارضا وان قاطع بغير المنكر في
حكم التل لا في حكم كماله الى النكبة لرفع شدة قوته فاما **قوله**
والا فالكلمة في المرة الاولى هما اثنتان اوجب عن السؤال بوجه

آخر وهو ان توضع في المرة الاولى وفي المرة الثانية متعلق اما بفعال
او بالمكان لا بقوله كذا بل هو وان كان الحكم على ج لا يكون رسلا
عيسى عليه السلام بل سولين واجاب عن الروايتين المتضادتين بان
السؤال ليس بعد كذب الاثنين فلهذا لم يمتنع عليه ان الحكم
عندهم ليس قولهم وقت نكبة السند بعد كذب الاثنين ويجوز
الا اعتبار وقت نكبة السند ممتد من وقت نكبة الاثنين
اي وقت نكبة السند اقول اذا جعل في المرة الاولى طرفا للحكاية يصير
المعنى حكى عن الرسول في المرة الاولى ووجه بوجه ان في المرة الاولى لم يقتض
الحكاية عن الرسول السند بل عن الاثنين وكون السؤال ليس بعد
نكبة الاثنين لا يمنع فيه كما لا يخفى على الناظر وكلام المصنف في
وهو ان هذه الكلام من قبيل قولهم قبل فلانا من بني عيسى مع ان التام
واحد منهم وهذا وان كان مجازا على ما صرح به كونه مجازا
وج بوجه متعلق في المرة الاولى بكل واحد من الكذب والقول والحكاية
قوله لان معناه يقتضي ظاهرها ان قلت على هذا كان كون
مقتضى الظاهر مطلقا من مقتضى كماله صوره ولا يتوجه السؤال
المذكور اصلا ضرورة ان المقيد مطلقا من المطلق قلت قد يكون
بين المقيد والمطلق مساواة بحسب الصدق فيتم بحسب المعلوم كان المقيد
احض مطلقا بهذا المعنى ما اوجاهه المفسرون وهو المعلوم من وجه كان با
بالسبيل الذي ذكره على ان المقيد والمطلق هما ظاهر الحال والحال لا يقتضي
ظاهرا الحال مقتضى الحال بل يجوز ان لا يقتضي العام الا ما اقتضاه
هذا الخاص هذا اذا علم ان السؤال معارضة في مقابل دليله على
العموم والخصوص على ما هو الظاهر من الكلام فلا بد ان ما ذكره كونه
في جواب السؤال كان كلاما على السند بطريق المنع **قوله** على انه
لا معنى لحيل الاكثار كلاما الحار خلاصة هذا الجواب ان حقيقة
الشتر من المذكور ليس الا نكبة النكبة فالجميع بين السند المذكور وبين
شرك النكبة كجميع بين الشبني وما بناه وقول السند ولا ينفك
اعتبار الاكثار وعدمه الا بالنكبة من قبيل قولهم لا تعرف لانا

طلا

حقيقة الاله حيوان ناطق والا يكون معرفة الحق والافكار وعدمه
 انما يحصل بالنكبة لا ينبغي في دفع الاعتراض المذكور وهو خط ويمكن ان يقال
 ما ذكرنا من العموم المطلق بالنظر الى المواد الصحيحة وهذه المادة هي حقيقة
 ولم يكن متخفا في محاوراتهم او نقول ما ذكرنا بالنظر الى كلام السلفاء على
 تغيير نسبتهم صحة هذه الاعتراض في كلامهم فليس متحقق في كلامهم بل في
 الكلام فيه على انه برهان فاما بعض الفضلاء ان النكبة هي ليس مقتضى
 الحال بل السر على المذكور ارجح من كونه مقتضى الحال كيف ولو كان مقتضى
 الحال كان ينبغي مع انه اصل عنه اقول ان سر البديهة بمطابقة الكلام
 البديهي في مقتضيات الاحوال لم يكن ذلك الكلام بديها بل لم يكن
 شبيها مما اخرج على خلاف مقتضى الظاهر بديها ومعلوم انه ليس كذلك واذا
 سر بمطابقة الكلام لمقتضى الحال فحينئذ كان بديها فليكن ان اذا قيل
 ان السلام الاسلام الحي بلاكيد فان اعتبر انه كان معه ما ان ناطق
 اذ نفع من الكارة كان بديها وان لم يعتبر ذلك لم يكن بديها ما لم نؤكد
 والسر في ذلك انه يعتبر في كون الشيء حالاً ان يعتبره المتكلم ويجعله
 مقتضيا لاعتبار خصوصية مع الكلام الذي يؤول الى اصل المراد فاذا
 لم يعتبر الكارة بل اعتبر ما يترتب عليه لم يكن الا الكارة خلافاً لمن النكبة مقتضى
 الحال ومن عيب نظائره **قوله** يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه
 فان بعض الفضلاء انما مقتضى الظاهر لا يعتبر في ذات خلاف مقتضى
 الظاهر على ما حقه فذلك هو الشرع وكثير في انما الشيء بديهي في نفسه
 اقول انما نحن وانواعه لا ينبغي كونه في ذاته واما ان الظاهر المتبادر
 من قولهم كثير اما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ان ازاوه وانما
 كثير لاما اعتبره ارباب الفن وانما سببا وقد كانت تلك الانواع
 مما اعتبره ارباب الفن وكانت انما اعتباراً به ولا ينتظر الذين
 من كثرته الى هذه الكثرة فاما **قوله** فذلك الكلام يبيح خبر مع ما
 سبق من قول تعالى انت خير بان هذا الكلام مع ما سبق يبيح
 خبره ويجعل الخاطب مستدوا في انهم موقوفون لان صريح النكبة
 مع عدم قبول دعاء استدفاع الغائب عنهم بل الاله ناطق بغيره على انهم

معدون

معدون بالوحي يظهر ما كسرنا من ناطق والصف من انت **قوله**
 انت رنة ما من حسن خبر لا يخفى الاشارة الى حسن الخبر الغائب كان
 ظاهراً غائبة الظهور ثم الاشارة الى حقيقة خبر ليس كذلك فكل ما لم
 يقع موقفاً وما ذكره قد سكره في محاسبته ان المراد ان من شأن
 المتكلم ان يجعله مستدوا طال له لم يرد به ان من شأن المتكلم ان يجعل
 مستدوا في نفس خبره على ما هو المراد من عبارة الشرح بل اراد ان من
 شأنه ان يجعله مستدوا في حقيقة خبره هذه الكثرة المتبادر من كلام الشرح
 ان يجعل المتكلم بحيث يجعله مستدوا في حسن خبره لا حاجة الى ما قلناه
 ان المراد ان من شأنه ذلك لانه بالعلم يجعله مستدوا **قوله**
 ويعني غناء الفاء قال قد سكره الشرع في شدة المنع وارتقت
 بان هذه تجعل ان بمنزلة ان للعلم من ان لا ينبغي السببية
 بنفسها بل كخلف الكلام **قوله** ويجعل المتكلم غير المتكلم اذا كان معه
 لغز ان يقول ليس معنى جعل المتكلم غير المتكلم اذا كان معه ما يترتب عليه
 انه بمنزلة المستدوا او الحالى وذلك لان مرادهم من قولهم ان ناطق
 عن الكارة بعد ان مل في الدلائل ان يصير عالماً بل خبر سبب ان مل بديها على انه
 يجعله مستدوا فيها وهو خط بل جعل المتكلم بمنزلة من يترتب الكارة وصار عالماً
 بالحكم وجه تنوجه انه لا معنى للقاء خبر السبح والحوار انه لا جعل المتكلم
 كغير المتكلم فليحقق في الواقع هو الاظهار وخط ان الاظهار في كمال البعد
 عن النص بالخبر والظواهر حاله متوسط بينهما فاذا جعل الاظهار كمال عدم
 اعتبر ما هو اقرب منه وهو المتوسط رعاية لغوب واعتبارها
 للواقع بقدر الامكان هذا او سلم انما يجعل المتكلم بمنزلة غيره يمكن ان
 يجعل المتكلم الكارة انما بمنزلة المتكلم الكارة حقيقة ولو كان ناطقاً دون ما تم
 القوي اذا كان معه ما ان ناطق صفت الكارة وقد يعكس فاما
 واستخرج ما يناسب كل مقام فان بعض الفضلاء يهنا بحث شريف
 هو ان الكلام بل هو من بين من ينزل المتكلم بمنزلة غيره او من بين من
 ينزل المتكلم في ازالة الاظهار لئلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام
 مع المتكلم لا بد له من منزلة الاظهار ناطقاً كان او غيره اقول ويمكن ان

ان يثبت ان ما يميز بين القوة من فعل فالاعمال التي كان هو شئ
 الازالة بالقوة منزلة الازالة بالفعل ويرد على ما قاله انه اذا كان
 اللازم وجود ما يميز بين الاعمال سواء كان تاكيدا او غيره فلا حاجة الى
 اعتبار جعل ما يميز بين الاعمال منزلة التاكيد فالاولى ان يميز بين الاعمال
 والشواهد مما يميز بين الاعمال فيكون احصوا حفت **ول** كذا والتاويل
 احدهما وهما تارة بغير ثالث وهو ان يميز بين الازالة بغير التاكيد
 على المترابطين مع محليهم بالقياس اليهم بناء على وجود ما يميز بين الرب
 والحق بينه وبين التوجيه الاول ان في التوجيه الاول يعتبر ان
 وجود الرب كالمعروف ويعدى الى الارب واما لا يخرج الى هذا
 الاعتبار والادعاء بل يكفي ادعاء ان غير المترابطين كمنه المذكورة **ول**
 قدس سره فاشارة الى جعلها وهو في التفسير ان يميز بين الاعمال
 معذرة فيقبل كمنه ان على ما هو القياس ومعنى النفي الا ثبات باكثر
 متبنا وكان المعنى ما في باكثر المتبني لاجل اذ ان لا ريب في اصل
 في الواقع بل لا يخلو اذ ان ليس خلافا لرباب ولا يخفى لطف
 هذه التوجيه **ول** وفي بحث لان الكفاية في متعارف ارباب
 البيان اجاب عنه بعض الناظرين ان الكفاية قد يطلق على النقط
 المخصوص وان رجمه انه شرح قول السكاكي على مقتضى قوله الكفاية
 فقال ايراد الكلام كفاية الى ذكر هذه الكلام كفاية بالمعنى المذكورة
 السكاكي وعلى مقتضى كون النقط كفاية يكون الكفاية مسانعة
 هذه الكلام ثم وجه الكفاية ان الكلام مجرد عن التاكيد في مقام الكلام
 التي طلب لفظ استعمال في استعماله فان معنى هذه الكلام في
 عرف البعنا فخلو من التي طلب فاذا استعمال في هذه المعنى فليست
 به هذه المعنى بل استعماله وهو شئ من المنكر منزلة الخالي فان كان
 المعنى استعماله فخلو من استعماله او من استعماله على الخلق بما يميز
 الا انكاره هذه اوتانا قول في كلام هذا الناظر فليست كوجه احدها
 ان عبارة الشرح لا يصلح ان يطلق على ما وجهه بل لا يصح في ان الكلام
 هو ايراد الكلام مجردا عن التاكيد حيث قال لان هذه المعنى احيى التفسير

المذكور مما يميز ايراد الكلام على الوجه المذكور لا ما جعله لازم للمعنى
 ايراد الكلام مجردا عما يميز لا ما جعله لازم للمعنى ايراد الكلام على
 الكلام المذكور وان لم يكن فيه نصف لكن جعله على معنى الكلام المذكور
 سيما المعنى الذي هو كمنه في غاية النقص على انه لو كان محذورا
 ما ذكره لوجب على ان يميز حقيقة اللازم غايه البين بانه
 الخلو وبيان انه معنى الكلام المذكور في عرف البعنا وبيان الدور
 انه ادعائي لاصح لان هذه كلها حجة الى البيان وكان مقصودا
 بالافادة مع انه ليس شئ منها عين ولا اشر في كلام الشرح بل
 هذه الناظر فهم هذه الوجه من كلامه قدس سره الشرح لم يفسد
 في تطبيق كلام الشرح عليه وبما ذكره في اماننا فلا ينشأ من
 المنكر منزلة الخالي لا يستلزم خلوه من لا حقيقة ولا ادعاء وبما اختلف
 فخلو وعدم الاعمال كمنه في توجيه قدس سره اذ هي حقيقة الدور ادعاء
 اذ التكميل تصيد بايراد الكلام مجردا في مقابل التكميل ان تلك الالام
 والشواهد يميز بين الاعمال ويجعل في منه خاليا منه او لا يخفى ان توجيهه
 قدس سره صحيح سواء جعل الدور المعتبر في حقيقة الكفاية على المعنى المتعارف
 وهو الدور الذي هو بالمعنى الاغم او بمعنى ان يميز كما حقيقة الشرح وهو الكلام
 المتعارف عليه واما المتعارف بان الدور هو الدلائل والشواهد لان مع
 السمع والدلائل وشواهد في غاية السخافة لان المزيل هو كمنه معها
 لا نفس وجودها في الواقع **قدس سره** قدس سره بسبب بنا وادعاء
 التخصيص بحسب المعنوم لادعائه ليقين مطلقا فان قلت هذه الدور يميز
 لان الثالث ان اذ اقيمت بالحيوان لم يكن المعنى اخضع من المطلق لا بحسب
 المانع ولا بحسب المعنوم اما الاول فلفظ واما الثاني فان السمع لم يميز
 الكفاية وان جزمه في باوحي النظر ايضا قلت هذه لا يقيد حقيقة اذ معناه
 قريب من معنى التخصيص او قول الثالث المقيد بالحيوان مفسر في الحيوان
 مرين والثالث ان يميز في حيوان مرة واحدة على ما يميز في الحيوان
 مرين فليكون المطلق اعم من المعنوم من المعنوم فامل ومن عليه نظيره **قال**
 قدس سره بسبب بنا وادعاء كمنه اطلاقه على العدم المتشرك فان قلت

ح يتوجه الاشكال بان اماره الحقيقة وهو البناء او عدم تبادله الغير على اختلاف
 الدارين يتحقق في الجازم بالاكس فسفت اماره الحقيقة ابناء والمعنى او
 عدم تبادله لولا التوحيه وههنا تبادله خصوص في المعبين بسبب
 التوحيه وهي شدة استعماله في المطلق في ذهنه فلم يتحقق علاه حقيقة
 في الجازم **قوله** ولذا ذكره بلفظ الجازم دون الضمير لئلا يؤول الى الاستناد بخبر في
 وحكم الاشكال في بعبارة قوله في بعده وهو غير محقق في خبري والعدول
 من الضمير لطول الفصل هذه او يتحقق ان المقام مقام الضمير فاذ عدل عنه
 الى الظ فلا بد من نكته وما هو اللابن بالمقام الاضرائين في التوحيه فيجب
 حمل الكلام عليه ونماذج في بحث التوحيه حيث قال المصنف في التوحيه
 ثم ذكر التوحيه بلفظ الظ دون الضمير وقوله ان ما ذكره بالضمير
 ان المراد هو المعنى الاول بعينه مبني على ما صنفنا في **قوله** وانما
 اخرناه لان نسبة الشيء الى شيء حقيقي او مجازي يمكن تسمية الجاهل
 بان موضوع المعنى لما كان هو اللفظ فيجب حقيقة وفي رصفه للفظ
 اقرب يكون مستند المعنى من جعلها صفة للاستناد ولا يخرج الى
 الاضاح كما يحتاج اليه في اصطلاح المصنف على ما قلناه وانما رالب
 في اوائل من المعاني في **قوله** وحكم ذلك الفعل دون الوضع
 فيوضح ما ذكره رحمه الله انا اذا قلنا صام زيد في النهار وصام نهار
 فيكون الاستناد في الاول الى ما هو له فيكون تابيا في محله وكان
 حقيقة وفي الثاني الى غير ما هو له فكان جازعا عن محله ومجازا امر
 متعلق بنفس العقل ليس بوضع له من قبل ولا اللفظ فكان حكمه ظاهرا
 هو العقل ليس الا واما اذا قلنا رابت رجلا شيئا وفلما رابت
 اسد فانما حكم بان الرجل حقيقة ومعناه والاسد مجاز وهو الوضع
 واللفظ لا بمعنى ان العقل من قبل صبه اصلا بل بمعنى ان العقل في هذا
 حكم لا بد ان يكون تابيا كوضع اللفظ وليس ذلك امر من عند
 لفظ ويمكن ان يبي التسمية بالعقل بناء على ان الموضوع
 بالحقيقة والمجاز العقلين فهو الاستناد حصص وهو امر عقلي ثابت
 في العقل اما الموضوع باللفظي لما كان هو اللفظ الموضوع في اللفظ

ولما قلنا ان يقول مثل هذا التوحيه في صورة
 العدول الى الظن قالوا ان الاستناد
 المقرب باللفظ او غير هو الاول لانه
 المقرب في اللفظ الى ان يجعل ذلك استنادا
 المحرر

هم
 زيد

يسمى باللفظي وبما قررنا ظهور وجه عدول المعنى من راي الشيخين في
 جعل الموضوع بهما هو الاستناد دون اللفظ فنهى
 قد زعم انه قد خل في توفيق علم المعاني يمكن ان يبي لنا جعل المعنى والمجاز
 العقلين في الاستناد وناسب ذكرهما في بحث احوال الاستناد
 وان لم يكن البحث عنهما من حيث انه يطالب بهما اللفظ مقتضى الحال
 وهذه الجملات اللفظية فانها من احوال اللفظ فلكون ذكرهما
 ليس من جهة انه من مسائل المعاني على سبيل التبيين والاستظهار وعند
 غيره لما لم يكن من ان اسم الاستناد لم يذكر في بحثه ولما كانا من جهة
 الاحوال التي تحذف بهما اللفظ وضوحا وخفا ذكرهما في موضع
 البيان ومعنى كونه ان معناه قائم به وصف له الى قوله
 والاخرج ما كان المستند فيه مصدرا او اما مثل زيد فانه اقبال يخرج
 لان البناء رايه يكون استنادا الى ما هو له بذلك الاستناد ومن
 انظر ان زيد ليس ما هو له بالنسبة الى العدول استنادا وهو هو
 خرج زيد عدل ودخل عدل زيد بناء على ما ينبغي ان المراد بالاستناد
 ما يتناول النسبة الاضافية وليس في فائدة هذه التوجيه في احوال العقليات
 على ما ينبغي بل ان كانت محذرات ونقطة من الشبه هناك قال بعض اللفظ
 معنى كونه لان حصة ان يستند اليه في مقام الاستناد هو ان كان النسبة
 للفظ او للامتنان لا ان يكون فانما به كما في الشرح حتى لا يترك
 بمثل ما قام زيد لان التمام حقه ان يستند الى زيد في مقام نسبة
 عنه بكمالات ما صام نهار في فان الصوم حقه ان يستند الى العلم
 في مقام نسبة عنه لا الى نهاره ثم حقه ان يستند الى النهار في مقام
 قصد النفي عنه مع ذلك الاستناد حقيقة اقول هذه التوجيه قد ان
 اليه حيث قال حقه ان يستند اليه وسبب تسمية الاستناد هو
 من مع قطع النظر عن ذلك معول سبب عدم التماس القوم اليه ان
 قولهم ما هو له بمعنى ما ثبت له ضرورة ان مطابقا رايه ليس
 الا النبوت او ما يراه وجه بناء على الموجبات دون الروايات
 ولهذا امر في تسميته الشريفة في شرحه ليعلم ان ما صام نهارا فانه

به انما صحت في النهار كان مجازا ولم يكن اخلالا في تعريف حقيقة الانوار
 من عدم الصوم عدم الصوم عما من شدة الصوم فوطا لئلا يس من شأن
 النهار الصوم بل من شأن الشخص الصوم في النهار وان قصد به ان
 النهار ليس بصائم في الواقع بل الشخص صائم فيه كان عدم النهار بمعنى
 السب المجزئ عن معنى الغلبة ووطا ان الاول صفة ثابتة للشخص النهار
 لا للنهار فثابتة للنهار انما كانت الصفة لغير ما هو له وان الثاني صفة
 ثابتة للنهار حقيقة وفي نفس الامر فاختار الشيء الثاني من السور الذي يحكي
 في المتقيات وصرق بينهما وجعل كلا منهما في ناول المعنى وله حتى يطابق
 عبارة التوفيق والتحقق جعل عدم الصوم في الاول بمعنى الاضطرار وفي
 الثاني بمعنى سلب الصوم حقيقة قبل الكلام راجعا الى الموجبة لصفة حفظ لفظ
 التوفيق وهذا الفضل اذ لم من سبب عدم الثابتة الى التوفيق المذكور
 والاحتجاج ان ما قلناه من شرح المصباح وعن الشرح في جواب مختار بان
 واخوان يتوجه عليهما ان النسبة السببية كالايجابية السببية حقيقة وبالله
 كانت سخرية للاختصاص باحد الوصفين من كونه حقيقة ومجازا فلا يحسن
 اخراجهما عن التوفيق وبيان صدق التوفيق على ما يلزمهما
 كما فعلنا في الخبر ان وسجتي عنه انما هو تعريف حقيقة بالصفات لهذا
 الكلام ما كان حقيقة ونحو الكلام فانظره لوجوه الوتيرة الصارفة
 فيه بحيث لا وهو ان علم الخاطب بانه لم يكن له كيف وثبت على انه اسناد
 الى غير ما هو له عالم بغير علم اليه ان الحكم علم ان الخاطب عالم بذلك
 وعلم ان ذلك بغير ذلك وهو ان صورة علم الخاطب بغيره كونه وان
 كان بالضماد علم الحكم عليه فاعلم
 من الحكم اذ الكلام مطلق المركب وبالحكم مطلق النسبة على ما صرح به في شرح
 في شرح المصباح مثلا والاسماء المركبات وكذا المراد بالحكمة نحو عبارة تعريف
 الشيخ عبد الغفار مطلق المركب ايضا وجوابه من كتابي حقيقة
 او مجازا وثناك قول الشيخ عبد الغفار يمكن ان يقر لما رجع عن المصباح
 المسند بكونه مفعلا او معناه لانه لا يلزم له مثل ان كلام صاحب الكليات
 مبني على التخصيص بالفضل فالحق به معنى المعنى في نظر الاملاحة لم ينفى ان يعمل

تعريف صاحب المصباح وما ذهب اليه من ان التوفيق هو العلم بطا
 بيان تخرج التخصيص على التوفيق فان قال لك كذا فنته لراي صاحب الكليات
 وهو من انما الفن التخصيص او هو صاحب المصباح ان يقول قول صاحب الكليات
 معارض بقول الشيخ عبد الغفار حيث يدل على التوفيق فمعارضات فطاهر
 مثالا ان التوفيق النبوة عند الفن واستعمل فهو بارعا في اولى من التخصيص بالعلم
 اخرى بل جوابه انما لا يتم عدم صدق على ما ذكره فان قلت سريه ان
 انه على هذه الاحاجته الى قبحه عند الحكم في تعريف المصباح بل في تعريف المصباح ايضا
 لان الحكم في الكلام لم من ان يكون مطلقا للمواقع ام لا واعلم من ان يكون
 مطلقا لا اعتقاد الحكم ام لا قلت انما تعريف المصباح هو بحيث لا ينقطع فيه عند
 الحكم به خلل من جميع الجهات واما تعريف المصباح فليس هذا على صاحب المصباح
 وهو موطا ولا على الشئ لان ما ذكره او لا ما شدة منه مع المصباح واصلاح كلامه
 بقدر الامكان فقلت ان يقول للاجابة الى فيه الحكم ايضا فالتوفيق او التوفيق
 بصفة النبوة وفيه في الطا او التوفيق لا للتصحيح فذكره في موضع وشركه في
 وكلها بما جازت فليست مل وان اراد ان اسناد اليه والقرينين
 الى ما هو له فيه بحث اما اولا فلاتان هذا الكلام بسند عن ان جعل ما قاله
 زيد على معنى المعنى وله وهذا مع قطع النظر عن انه يجوز ان ما يخرج به بغيره
 في ذيل اصل الاشكال حيث قال ثانيا معنى لفي التوفيق ما هو له لانه يدل على ان المراد
 الالبته دون المعنى وله يتوجه عليه ان النسبة السببية في لفظها مستخرجة
 للاختصاص باحد الوصفين ويحتج في توفيق الاشكال ان يرد في الاسماء
 انه ان اراد به الاجابة في اي الاثبات لم يصدر في على السلب مع كونه حقيقة
 مثل ما قام زيد وان اراد به انهم من ذلك فبذلك خلل من جميع الجهات الثانية
 مثل ما صام عنما رجي بمعنى ما يثبت فيه ويجواب بان ذلك من ان
 لان ما هو له في الاجابة لانه بمعنى ما ثبت له على ما ذكرنا في
 هذا واما ثانيا لان الاشكال غير ما فرزه هو لزوم احد الامر من اما عدم الاشكال
 او عدم الاطرا او على يظهر من التروية الدنمى او رده في بيان الاشكال
 لا خصوص عدم الاشكال ويمكن توجيهه بان الظاهر بان التوفيق هو الشئ
 الاول واما الثاني فاما ذكره استيفاء للاختصاص في الاشكال

واظهر ما انه لو حمل الترتيب على غير ما هو المتبادر لم يدفع الاستحالة بل كانت
 وقد اوى اليه حيث اورد كروم عدم الاستحالة او لا ثم استشعر
 بانه محذور ان حول الموقف المراد استناد الترتيب الى معنى فقال في بديع
 الاطراف **قوله** وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجزعا عن الترتيب
 حاصل جواب على ما هو الظاهر ان المراد هو الترتيب الاول فلو كانت
 الترتيب الى زيد ولم يكن زيد ما هو له بذلك الاستناد بل لقول بل انك
 اليه القيام في توجبه تلك البنية وصره في على استنادها انه استند
 الفعل الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا شك انه اذا قيل فيم زيد كان
 به استناد القيام الى زيد او هو ما هو له للمعنى بحسب نظائر النظم
 اذ لم ينصب ترتيبه على ان الواقع في اعتقاده غيره وهو السلب واورد
 على هذا الجواب انه يستلزم ان يكون نحو ما صام النهار بل الاستناد
 منه في زامع انه صام قطعا على ان الاستناد اليه في صورة الفعل لا
 انه استناد حقيقي ولا يصح في طلب الترتيب ان كان اللفظ المراد
 الاستناد وهو الالفاظ ولهذا استعملت في ذلك تسمية الالفاظ
 وما هو له معنى ما ثبت له على ما هو الظاهر من الاستناد واللفظ
 على ما تر صيرورة ويكون هذا الترتيب للمعاني واما ما هو له
 مفهوم بالمعاني في حده ان كل سائبة تابعة للمعاني في التسمية
 لكونها حقايق او مجازات وحيث انما افلح ما صام نهاري واري
 ما انما صمت في النهار كان مجازا لان موضوعها مجازا واذ افلح ما صام
 نهاري وقصد ان النهار ما صام بل انما صام فيه كان حقيقيا
 لان موضوعها كانت حقيقيا ولا يبعد ان يقال ويجوز قول في جواب
 على هذا افلح من **قوله** قد سحره من الصف من حيث اعترف بالمتبادر
 من قولنا حكم عند المتكلم كذا انه كذا لست بحسب اعتقاده الى ان اورد عليه
 بعض الفضلاء ان عدم الاطلاق على الترتيب لوجوب استعمال اللفظ فيما هو
 اعتقاده بحسب الظاهر ويتوجه فيه منبسط فيكون المتبادر ولو سلم
 من وجوب تخطو مقصده اذ لا يقصد مالا اطلاق عليه اقول عدم الاطلاق
 على السراير ليس له تأثير في بناء المعاني من الالفاظ اذ كانت

لها

ملكو

ملكة الا انها متبادرة في ثبوت تلك المعاني بحسب الواقع وليس الامر
 ولهذا اقول الا انها متبادرة للصدق واما الكذب في احتمال على وليس
 منه لولا لفظ فاذا قيل زيد كاذب في اعتقاده وكان معناه ان عروا
 اعتقده كذا به زيد ويخرج الذي يدل على ذلك اللفظ هو اعتقاده وكان
 في الواقع لافي الظرف ولو كان عروا معتقدا كذا به زيد في الواقع وان كان
 مطابقا لظاهر حاله لست بهذا الكلام في الوقت الى الكذب وما ذلك لان
 مدلول خبره انه معتقد في نفس الامر وهذا لا يقصد الحكم على المتبادر
 من اللفظ اذ كان عارفا بطريق البيان في فهم **قوله** والى غيرهما اي
 غير الفاعل والمفعول في الجملتين عليك ان الظاهر بهذا الكلام ان مثل قول
 ضرب يوم محبة بالرفع مجاز عطف وكذا ضرب يوم محبة بالضرب على ان يكون
 الفعل مستندا الى المفعول فيه والاول ان كان حقا كان في غير جواب
 اما الاول فلفظ واما الثاني في قلنا يصح في على استناده ان الاستناد الحقيقي
 للمفعول الى غير المفعول وطان حقيقته كيف وهو استناد الفعل الى ما كان الفعل
 به الاستناد واذ حق ضرب عند حذف المفعول وذكر المفعول فيه ان سببه
 اليه وكذا ينقض قولنا ضرب في يوم محبة فاعمل **قوله** واستناد المفعول
 بواسطة قبل من نظر لانه لو جعل المفعول في الزمان المص في الملامات
 ش ملا للمفعول بواسطة لا يخرج منه الزمان والمكان والسبب لان كل ما
 كلها مفعول بواسطة وملا بسبب الفعل بواسطة تحرف فلا يثبت عليها
 عد بلا وتبين للمفعول اذ اريد به المعنى العام اقول الشئ المحقق جعل الملامات
 اعلم من ان يكون بلا واسطة او بواسطة تحرف ثم ان المعنى المتكلم بلا واسطة
 على تلك الامثلة وتبين من ان على ان مراد المص بالمفعول المذكور في الملامات
 هو المعنى العام المتبادر والتمسك بالامثلة اما الاول فلفظ لانه يثبت في الملامات
 لافي المفعول واما الثاني في قلنا لا بد من اطلاق المفعول بواسطة على تلك
 الامثلة ان يكون مراد المص ايضا من لفظ المفعول المذكور ذلك وحيث ان
 كلها داخل في المكان او الزمان يجوز ان كان كلامه يرجع الى غير المكان و
 هو الزمان الواقع في المتن واوى اليه بقوله في معنا فلا تغفل **قوله**
 والمعتبر صاحب الكفاية يعني صاحب الكفاية لما كان المعبر يكون

الشئ في زعمنا من ان يكون اسنادا الى ما هو ملاس من مشابه
 لما هو له بخلاف المصنف حيث صرح بان يجب ان يكون ما اسند اليه
 الفعل او معناه ملاس للفعل لم يرد هذه الامثلة نقضا على قولنا بل يجب ان
 يه امس في كلام الشئ بحسب الظاهر وفي نظر لان صاحب الكشاف
 صرح بان مشابهة المسند اليه لما هو له من جهة البدس بالفعل
 ان جعل البدس بمعنى التلبس بلا واسطة كما هو الظاهر وحمل عليه المعنى
 فالاعراض واراد على الكشاف وان جعل المعنى الاعم المشا والمما هو
 له بواسطة اندفع عن المصنف به او يمكن ان يتكلم ويجعل التلبس عم
 من ان يكون بالاشارة او بالواسطة فوج به خل لا مثله المذكورة فلا
 فلبس به هذا الفعل الف لكن بواسطة فاعله لانه ولفعل الشئ حيث قال
 وكلامه ظ في ان المعنى الذي يكون اسنادا اليه حيث لا يكون مما
 يلابس ذلك المسند اشارة اليه وقوله وكذا ان يجعل مثال هذا
 اشارة الى قوله تعالى فما ركبنا نجا منهم وجعله اشارة الى الامثلة
 المذكورة اجماعا الكتاب بحكمه واثباته في ان يكره هذا في ذيل
 قوله وجواب عن الثاني ان الملاس اعم من ان يكون بواسطة
 حرم او به ومنها يكون جوابا عن الثاني انك لا مثله على
 ان اعتبار النسبة في تلك الامثلة لايجب عن كلف فاما **قوله**
 باب رقي البلية به امس على ان الاضافة بقية برقي لما كانت
 قبيلة تاء وانما هو بقية برقي لا محال ليس مسروفا على ما اشار اليه
 فيمنع الطرف من مولا به واما اذا رقي وجعل البيل طريقا لمرقة فيكون
 الاضافة حقيقة متعلية لا يقع لما جعل معنى الفعل متنا ولا المصدر فيه خل
 مثل اضافة المصدر الى فاعله في التوحيف فاعله الى ثا و باو ايضا لايجب
 اما ان اراد بالاسناد النسبة التامة التي يجرى السكون عليها او مطلق
 النسبة الى الفاعل اعم من ان يكون تاما او غير تام فعلى الاول يخرج
 اسناد اسم الفاعل الى فاعله مثلا وكذا على الثاني كان نسبة المصدر
 الى فاعله داخل في التوحيف فالوحي في بين المصدر واسم الفاعل كان
 متكاملا لا يتوان صل معنى الفعل متنا ولا المصدر لا يكفي في جعل اضافة

الى فاعله خلا في التوحيف لان المصدر وان كان معنى الفعل لكن ما
 بصفات اليه لم فاعله حقيقة ولم يكن داخل في الملاس الذي رده
 في تحقيق حقيقة او لا لان فاعله ما كان مرفوعا وهذا هو وجه انهم
 جعلوا النسبة للاضافة نسبة بالاسناد وانه فكيف يكون داخل
 فيها من جهة تحتها ومن هذا علم جواب عن الثاني وقد جعل بعض الفضلاء
 تعريف الجار مضافا بان اسند الفعل الى الملاس لا يكون ملاس اقول
 ان اسند الفعل الى الملاس لا يكون ملاس بحسب نية ان اول معنى الاول
 وهو طلب موصفه ومكانه من الفعل بل على ان ما اسند اليه الفعل ليس
 ما هو له بل له علاقة لما هو له وانما ينقل الاسناد الى ما هو له اليه لتلك
 العلاقة على ما بينا ومنه ولو سلم لقول هذا من باب يفتقن فكم كيف
 الصالح للعلية فكان معنى التوحيف انه اسناد الى الملاس من حيث انه ملاس
 فلا يراد النقص **قوله** فالذكر في الكتاب اما تعريف للمعنى او الاسناد
 خاصة اقول بل للاسناد والايضا في خاصة فلا يراد النقص بالقياسات ولا
 بجملته في وجه الى المحلات التي وقعت منهم في هذا المقام وقد مر
 تفصيل فانه من هذا ومن الجواب ان بعض الفضلاء فهم من هذا الكلام
 ان الشئ جعل الاسناد بمعنى مطلق النسبة المتساوية للاضافة والتعليق وهي
 النسبة الى المفعول حيث قال الشئ تلاف تارة بجعل الاسناد ملا لافاضة
 والتعلق وتارة باول الاضافة والتعلق بالاسناد وتضمنها اسنادا انتهى
 بل فهم الاسناد بحيث يتناول مطلق النسبة كان جوابا عن النقص بتلك
 الامثلة او سر على جواب الثاني في ذلك المقتضى ان هذا التوحيف كان اللازم
 او خالوا ازم تلك النسبة للاضافة والتعليق في التوحيف او الاعراض
 المذكور كان استفاض التوحيف نفس تلك النسبة ونظا انه لم يندفع بذلك
 بل نفس تلك النسبة تحت خارجة كما كانت خارجة على انج كيف
 صح قوله او مطلقا اذ لم يصدر في التوحيف بعد التوجيه المذكور على تلك النسبة
 الاضافة والتعليق بل على ازمها مع انها مضافان بالجازية الا ان في
 مراد الشئ ليس صدق التوحيف على نفس تلك النسبة بل ان اطلاق
 الجار عليها كان يجوز من جهة انها والى على ما هو جار حقيقة وهو الاسناد

واذا اراد به قوله ثبت الله الفعل متبوعه وذكر متعقوله فاعلم ان هذه التكتة
 في قوله فلا تفعل **ق** قد سجد فلا يطلعه وما ذكره في زعمه بين قد سجد
 منافية لتوجيه الشك في قول السكاكي في جانب عدم الاطراد على فصله واقول
 انه منافي لكلامه في باب عدم الانكاس ايضا وذلك لانه اذا اراد به
 ما ثبت عند الفعل فنقول لا محالة ان براد ما ثبت عند الفعل ما يتناول الادراك
 التصوري من الفعل وخصوص الادراك التصديقي لا سبيل الى الاول والمعتبر
 ان ينصير جميع المعهودات صرفة انه لا يحضر في التصور متعلق بكاشفي
 متى بالتصديق في لا يتغير ما ثبت عند العقل عما كان خلافا وايضا ثبت
 بل على خصوص العلم التصديقي فلا بد ان يراد به العلم التصديقي وج
 بقول نحو كالكسبة خلافا لما علمه الحكماء بالعلم التصديقي لان الكلام
 على تقدير ان يكون هذا في رادوا قد اسند المتكلم الفعل الى خلفه من جهة
 انه سبب امر وخليفة ان المراد ما الفعل لا يكون هو الفعل الكامل او
 الفعل المستقيم وامثال ذلك والالزام الى معنى نفس الامر وقد زينة
 الشك فلا بد ان يكون انما معنى عقل المتكلم على ان يكون الكلام للمعنى
 لانه المعهود او الفعل في الجملة وعلى التقديرين كان المثال مخالفا للفعل
 فلا يطل الانكاس بهذا ويمكن الجواب عن جانب الشك المحقق بان
 ليس مراده ان بناء جوابه على تفسير ما في الفعل بما في نفس الامر بل معناه
 ما ثبت عند العقل على ما بينه آي من عبارة الشرح بل كسر هذه الهمزة وكلام
 المصنف في هذا التفسير بان تفسيره مخالفا لغيره ارباب اللغة
 لان ما عند العقل بمعنى ما ثبت عنده واما ان مصداقه والمراد منه
 اني شئني فهو فالتحقيق بما هو مخرج في عبارة المنعاج على ما بينه قد سجد
 وظهوره من عبارة المنعاج الثاني في الشرح وهذا وان كان مخالفا
 على نوع كلف لكن كلامه في شرحه بالمنعاج بل على وجه قار والجواب
 ان المفهوم الظاهر من قول ما عند العقل ما حصل عنده وهو اعم مما
 في نفس الامر لا مكان تفعل الكواذب ولا يمنع عند العقل ان تخلف
 تلك الكسبة فلا يكون هذا بخلاف ما عند العقل بعبارة
 ولا يخفى ولله تعالى على ان ملك الامر في جواب هو ان مخالفة العقل

بمعنى ان يمنع عنه وهذا البنية ما ذكره قد سجد من جواب وقيل فانية
 ما يمكن ان يقر من جهة الشك ان حاصل كلام السكاكي ان لنوعه خلافت
 ما عند العقل في حين اخرج قول محامل او خال نحو كالكسبة الكسبة دون
 قوله ما عند العقل في ليس فيه الفانية فان معا ولا يخرج في ذلك حصول
 احدهما في وجه قول محامل بقوله خلافت ما عند العقل لا ينافي كلام
 السكاكي وانما ينافي له لو دخل فيه نحو كالكسبة الكسبة انتهى اقول
 منه نظر لان هذا هو المقام كان توجيهه ان الكلام السكاكي يندفع لغيره
 المصنف وهو من كلام الشك بما حصل لان حاصل ان مراد السكاكي ان مجموع
 الفانية بين يحصل من جهة المتكلم ولم يحصل ذلك مجموع من جهة في العقل
 وبكفي ذلك فانه لا يندفع وكلام الشك لا يلعب اصلا بل بناء
 جوابه على تفسير ما عند العقل ما ثبت عنده لا بما في نفس الامر على ما بناه
 عليه عبارة فاعلم **ق** اي على ان اسناد ما ثبت اشارة لان
 في العبارة مستحقة من وجهين احدهما ان المخارضة للاسناد على من ذهب
 المصنف لا العقل فانه ينها ان المراد من المحل على الجواز لعل على كونه مجازا او
 المجاز نفسه وذلك ما يحل المجاز على كونه مجازا بان كان المراد من
 المنشق المبدأ او بارتكاب حذفت والتقدير في بعض الفضلاء ايجي
 على اسناد الاشياء والافناء الى كسر الفداة ومرتبة العشي لكونه منجما
 ملايين لما هو عند المتكلم ولم يحصل معناه هذا الاسناد انتهى
 واحكاما اختاره الشك فانه ان العبارة لا تفسر على ما حل عليه
 العبارة لابل هذه العبارة او لا يندفع من لفظ المجاز الاسناد والخصوص
 على انه لا يندفع ما هو المقوم من ان هذا الاسناد مجاز وايضا لا يلزم
 ما هو وثبت وهو قول المصنف ان اسنادا ميمز الى جهة البداية مجازا
 ما دام لم يعد اي لم يظن احد ان الظان يقول بل او كانه لو او
 لان المراد هو السبب الكلي ايجي رفع العلم والظن معا لا رفع احدهما
 والظن من استعماله ان المراد احد الطرفين لا مجموعهما وغاية توجيهه
 ما افاده قد سجد الشرح في حواشي شرحه للمنفذ انه اذا اعتبر
 المظن باو ولا حتى يؤول المعنى الى احد الامر من ثم غير دخول المعنى كان الكاشفي

عاما لان الشيء موجود الى الغد المشترك بين العلم والظن وفيه يتحقق
جميع الاقسام من العلم والظن كما في قوله تعالى ولا تظن منهم انهم آمنوا
وان عكس الاعتبار فليس استغناء احداهما للآخر بل بعض المقتضيات من
قول المصنف ما لم يعلم ولم يظن اي لا يتقارر احد الامرين لا لاحد الاستغناء
لا يكفي بل لا بد من اكمل الاستغناء وهو انما يستغنى عن غيره في المعنى لا في
قائه وانه لم لا يصح في فعله انما جعل ما مضمونه غير ظرفه وما لم يعلم
مضمونه متغيره باللام فلهذا الكلام عما يتجه على ان حيث جعلنا لم يعلم ظرفا لقول
اما لا اعتراض الاول فانه ذكره الشرح فيما نزل عنه في حواشي الشرح وقد
ذكرنا توجيهه واما ما مر من حمل كلامهم فغيره عليه ان هذه المعنى
لا يفهم من العبارة ولا ينساق اليه من هذا التركيب الى ما ذكره
من المعنى بل لا يفهم من ظاهره ان ما مره الشرح كما لا يخفى على المصنف
والاولى على قول المصنف ولله المثل ان عدم حمل لفظه هو وجه في توجيه
صحة في عدم لا يكونه خارجا عن انوار لفظه في قوله تعالى ولا تظن منهم
مستقيم لو قال المصنف يحمل على حقيقة لكنه لم يفعل هكذا بل قال لم يحمل على الجازم **قوله**
بني لم يعلم ولم يستدل بما لم يعلم وقد روي في سند اما الثاني فلهذا المصنف
بين المشبه والمشببه به واما الاول فلا يظن به ارباب الكلام وانما فعله
يمكن اعتباره في جانب المشبه به يحصل المناسبة وذلك بان بني كما يمكن
بمعنى كما حملوا استدلوا في بعض الفضائل كما استدلوا في بعض العيوب ولان
الاول حجج الكلام من المحقق عدم حمل قول الشرح على الجازم فلهذا التناول
كما لا يستدل بالشرح الذي هو على الجازم في قوله فانه من العبارة لا يخرج عن
لا يخفى على الناظر ووجه هذه المعنى مما هي عليه في الحقيقة والمناسبة مع
بين المشبه والمشببه به **قوله** فانه بل على انه يعقده فانه ان قلت لم يعقده
فانه هذا البيت وجه استدل الفعل الى الله تعالى انك الجازم بناء
على انه تعالى سبب بعبده هم واما ما مر انما جاز ان يكون الشرح مضمونا
وكان استدل الفعل الى الله تعالى على سبب محبة واستداه الى الله
على سبيل الجازم ان يكون جازما وكان كلامه بالعكس فلهذا
تعارضات قطا ولفظ الترجيح من جانب كونه مضمونا لان الاصل الترجيح

الايمان عما من شأنه الايمان والايان طار عليه عارضه الا ان يقال
الاصل في خصص الايمان والكفر منها هو الايمان بناء على ما روي في المشهور
ان كل مولود يولد على الفطرة هذه او يحنن ان هذه اقرب من الخلاف
في ان الاصل هو الفطرة او الفسق وعليه يتفرع قبول شهادته بجهول الله له
وروايته ونحن ان الاصل هو الفسق اما اولاه فلهذا عدم واما ثانيا فلهذا
يكتفي في حصوله امر واحد في كونه وقض مثله وهذا اختلاف الله له
فانه موقوف على وجود امور كانت واجبة على المكلف وعلى عدم مكان
واما عليه ومن علم الايمان والكفر بل لقول لما كان في اول الاسلام
الكفر اذ من الاسلام بكثرة والمظنون بحق النور والحمد لله اعلم الا غلب
فيكون احتمال كونه جازما انومي من كونه مضمونا في الكلام وانه اذا كان
قبيل الله بمعنى اذ كان استدراة الى كونه فاعلمنا ان الله بهي التوابع
لكن اثبات كون القبل بمعنى الارادة شكل على غير سبب فلهذا
بالارادة ما يتناول غير المتنازل ولو كان جازما في كونه الشرح لجهل كونه
ان بعض خافا فان الارادة هناك بمعنى الميل **قوله** مصيبة واخطا
وفي الاساس جنب الشرح مصيبة عامة الشرح انه حذف من معنى جبه
شيئا وزا وشيا وشيئا منها ليس بضروري فان بعض الفضلاء وصف
الليالي بالاخلاق لا بد منها ومع تفسيره بطني او اسري بالنسبة الى جازمها
موصفا بالاخلاق مع هذا التفسير كما فعلت محل نظرا قول صف الليالي با
لاخلاق استغناء الشرح الله من قوله بطني او اسري وكون المراد بهما
النسبة بالنسبة الى حال الحكم وعدم ميله بكونه سرية او بطنية لا يتنافى
اخلافا فيهما في الواقع ان الحق ان هذه الاخلاق وان حاربها المهرى ويصنف
لكن ليس لي غم من هذه جهة اذ ليس لي لذة في البحر منها عندي سرها بطنها
قوله اما صليان وصليان قبل مجر ان يكون طرفه جفتين غفلتين
وتخلفين نحو انبت البقل فصل البربع واجرى النهر طاعة امر فلان واجرى
المد طاعة امره واجرى النهر طاعة فلان فالتبعية بالوصفين بحمل ان
يكون لاجل ان المصنف انما ذكر الاستدلال الجازم لا الايقاني والاضافي اولاه
حمل حقيقة والجاز على الطرف والحقا عنه ان حقيقة والجاز الغفلتين انما

هو الاستناد الى اللفظ انتهى اقول ينبغي ان يكون له شي من الوجهين ليس بشي اما الاول
فلا يجوز ان يكون احد الطرفين جملة وكان النسبة فيه استنادية
فهذه الاعتبار ينصف بالحقيقة والحق والعقل والاصوب ان يكون
منه الا ان لم لا رتبة لا يجري في العقل اذ قد يكون الطرفان لفظا
معزاه لم يشتمل على نسبة ولم يكن جملة ولا مركبا فانفسر الى الاسم الابدية
لا يجري في العقل ولا يخبر فيها وهذا الوجه لم يكن مختصا بطرف بل
يشتمل على نسبة غير ابية واما الثاني فلان جريانه على راسي
المصداق ان يكون الطرفان اما ان يشتملا على نسبة هي جهة عقلية
الى طرفيها لان نفس الطرفين اما حقيقة عقلية هي التي الطرف
عنه لا ينصف بكونه حقيقة ومجازا عقليتين لانها من احد الكسائ
والطرف ليس باستناد ويمكن ان يكون النسبة لافضاح مذهب العقلين
فكان من ثمة تفرقة ما وازادة ايضا صانعا للافضاح ان يوضح نفسه ما هو
النسبة فانه نسبة الدور في كل **قول** لان الجناح الى التفرقة انتفاا الوية
هو حقيقة ذكر النسبة وعلى من هذا الكلام حين خفي ان وان جعل على حقيقة
لانه استناد الى ما هو عنه الحكم في اللفظ ونال السبب السبب من هذا الكلام
النسبة بين حقيقة العقل وحقيقة اللغوية فكما ان اللفظ ظاهر في المعنى
الموضوع له واخلا عما يبره عنه فهو ظاهر في الاستناد الى ما هو له اذا خلا
عن الاول والمعنى فاسد اذ الظاهر من الحكم العاقل ان لا يفتقر للفظ وقال
بعض الفضلاء **قوله** ان الاستناد الى ما هو له عند الحكم في اللفظ معناه نظرا
الى اللفظ البيان لا الى ظاهر حال الحكم وكنهه بان لا ينصف قريته
على خلافه هذا اقول في النسبة فنكتب قول المص في الظاهر فيما يفهم من
ظاهر كلامه او بكون من ظاهر حاله وقال المص لم يكن على الجازم لم يعلم
ولم يعلم ان فانه لم يرد ظاهره وقال صاحب المنهاج موصف لم يفتقر ظاهره
فلم يكن في زمانه ومما نرى ان المراد ظاهر حال الحكم وازادته واعتقاده وانه
جمله التوينة استخانة في المصداق بالمتكبر افعلا او عاده بد اعلى
وكذا جعلهم صدور الكلام عن الموصوف وظان التوينة وكون الحكم موصفا امر
متفق بالا اعتقادا واعتبارا حال الحكم لا غير واللفظ وكنهه الطوب التوينة لانه وقع

من الحكم

من الحكم انه ارادة غير ما هو له من جهة ما هو له فاستوفى امرت وايضا
على ما ذكره كان مرتبة الجازم محصورة في اللفظي وقد صرحوا بغيره **قوله**
فان المراد باحياء الارض تجميع القوى النامية فيها فربما خذ
تجميع القوى النامية في النبات اذ الاصل في الارض والظاهر ان الحكم
كلما صرح على التفرقة الفقهية بين بين على الموت وبقال المراد
باحياء الارض احداث النبات فيها وهو بعينه معنى انبات
البقول وكذا المراد بشباب الزمان فصل الربيع والخبثي ان قول المص
مخو انبت البقل شباب الزمان واحي الارض الربيع بويده وبلا يرم
ما قلنا فلا تغفل هذا ولا يخفى جريان هذا التقسيم في حقيقة العقل والعلوم
اقتصر واعلم في الجازم في ما على ان المقصود الاصل هو في الجازم في الجازم
انما هو واحواله اذ البلاغة والمواضع والاربابا ما يفتقر في المعاني
الجازمة **قوله** وهو احي الجازم في العقل في الزمان كونه وجه ذكره
انه انما ليعلم ان وجود الجازم في العقل في الزمان بل الجازم مطلق في الزمان
لانه كذب وكان الزمان مستر بانه وسقوط الوقت بين الجازم
اللفظي والكذب وفن عليه العقل ولانه لو كان كذا كذا لكان له ان
لمحور ولا يخفى ما في **قوله** واما على مذهب السكاكي فغيب اشكال
قال بعض الفضلاء على مذهب المص لا يمكن ان يكون في الجازم اذ انما يلبس
لفظ الجازم على تقديره ان اللفظ موصوفه لنفسه ما على ما اخبره
ان لا يوصف بالحقيقة والجازم كما صرح به في شرحه فكيف
وكذا يقولون في جازم ابن زيد اقول الجواب عن الاول ان المراد لقب الجازم
باعتبار الطرفين اذا كانا متعلقين في معناه المعانيير على ما هو الظاهر
الشيخ ابو بن المراد من كون الطرفين مجازا او حقيقة اعم من ان يكون
ذلك حقيقة او حكما واللفظ اذ اريد به نفس والمفروض انه موضوع
لهما كان في حكم حقيقة والجواب عن الثاني ان المراد بقوله جازم
ابن زيد بهذا اللفظ اذ المقول حقيقة هو اللفظ وعلى تقديره ان يكون
المراد معناه فاجلته ههنا في حكم المفروض اذ لا يبعد ان يكون في هذا الكلام و
وما استمر به من ان مقول القول جملة من قبيل التوسعات صرح به

قد سهره الشرح في حاشية الشرح فامل ثم قال في شكل مظهر مطلق
 طواركون الظرف كناية اقول مرادهم بالحق اللفظ المستعمل في غير
 الموضوع له سواء كان مع ونبته صارفة ام لا فيدخل الكناية من هذا
 الاستعمال في لفظ الجواز في مع وان كان على سبيل الجواز **قوله** اي
 ايات الله تعالى في عالم يعلى ايات التوان مع انه اظهر نظرا
 الى سباق المن لان بالطر الى سباق التوان كان المرجع هو
 اسم الله تعالى وهو بصدد ايهام الاقتباس وانما قال ايهاما
 للاقتباس لان الحق من الاستشهاد بالالبته ولو كان اقتباس
 حقيقيا لم يكن فيه استفهام وانما لم يحل هذا على الاقتباس وابتهاد
 الاقتباس من قوله يدح ابناءهم لان الدالين ان يقولوا او نحو
 قوله يدح وارضه لافعة الارضاح واما نكره ههنا فلما بهام المذكور
 ولا يحصل به ان قوله يدح ابناءهم وهو ظاهر **قوله** يريد ان الشرح
 في الجواز المعنى يجب ان يكون له فاعل او مفعول اذا استدل به يكون
 حقيقة فيبحث لان هذا الكلام يدل على ان النسبة الموصوفة بالحقبة
 والجواز العظيمة هي النسبة الى العالم الى المتكلمين وان ما هو له يخص
 في العالم حقيقي والمفعول حقيقي وليس كذلك بل يحرك كل منهما في كل
 نسبة الى المتكلمين والى غيره حتى قد صرح الشرح بجوابه في النسبة الى الغير
 ونحن انه اذا استنبهت شي بالزمان ووضع موضع المفعول فيه كان النسبة
 الفعل ومعناه البجواز عظميا وعليه ففسر **قوله** قد سهره وان
 جدير ان هذه المفعول لا يدل على صحة ما ادعاه الشرح اقول المفعول الذي
 قد سهره لا يدل على صحة ما ادعاه الشرح لكن في بعض النسخ لهذا المفعول
 تنه واذيل بهي هذه وجواب ان عدم كنهى المعنى لا ينافي كون
 اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه جازا في معنى الاغابة الامر ان مدلول
 اللفظ وما يستعمل فيه لا يكون مانعا ولا يلزم الكذب ايضا لان
 الحق نبوت ما هو الاصل والمرجع كالعهد ومثلكا في كلام الشرح اشارة
 الى جميع ذلك انتهى ولا يخفى انه على سبيل الدال على ان ما نكر
 عنه لا يدل على صحة ما ادعاه الشرح وعلى تقدير عدم التهمة ومع قطع النظر

عنه ممول منصوب الشرح ولا نوجب كلام الشرح حتى يمنع عنه غير اصل
 صاحب المنهج عنه وقد حصل ذلك بقوله وتكون لكن بمعنى ثم ورد
 اعراضا على السمع عن مقتضى بقوله يعني في بحث وهو ان لفظ اقدم
 في قولهم جبر على الشرح ما اوردوه قد سهره بقوله فظهر ان لفظ اقدم
 مستعمل فيما هو معناه الله الا ان ذلك المعنى موقوف هو هووم وهو
 بعينه مضمون التهمة المنقطة بهذا ويمكن ان يدعى جواب المفعول
 في التهمة بان البحث الذي اوردوه الشرح كان الشرح مبنا للشرح اذ يلزم من
 كلام الشرح فاذا كان معنى اللفظ موقوف على حقيقة لم يكن بجاز عظم
 نفسه اي لم يكن بجاز لغويا اذ المعنوم منه انه اذا لم يكن معناه موقوف
 كان بجاز لغويا وجبوجه على الشرح انه اذا وجب في كون اللفظ
 صفة لمؤننه وجود المعنى بحيث كان اللازم وجود معنى ذلك اللفظ
 لا لفظ اخر وقد اعترض الشرح لعدم وجود معنى اللفظ ام ولا يعبده وهو
 معنى القدوم في القول الوق بين وجود معنى القدوم وبين وجود
 معنى اللفظ ام حيث كان الاول لا يثبت لكون اللفظ اقدم حقيقة
 لمؤننه والثاني ليس كذلك بحكم حيث بل عدم الثاني كان است بطر
 جاز لغويا لان عدم استغناء اوله من الاقدام وثانيا من القدوم
قال قد سهره وليس هناك فاعل حقيقي له استدراكه كان حقيقة
 فان قلت لا شك ان القدوم لما كان موجودا لم يكن لا بد له من
 من فاعل موجود وموجد له والموجد للقدوم هو المقدم حقيقة فالقدوم
 الحقيقي موجود فاذا استدراكه الفعل كان حقيقة قلت موجد القدوم
 ليس هو فاعل وجود القدوم ووق في بين فاعل القدوم وموجد
 القدوم والمحقق هو الاول وما هو له هو الثاني والظاهر انه لم يوجد
 وليس معنى اللفظ ام هو ترحا والقدوم به او الشرح جبر بان
 في القدوم والافاد ام مستقيم لكن جوابه في مثل سهره في وانما في شكل
 بل الظاهر موجه التردد والمكسرة واحدة فامل فيه **قوله** قد سهره
 لا معنى لاستدراكه الى الفاعل المتوهم فيه نظر لانه ان اراد ان
 معنى مستقيما صحيحا مطابقا لما في نفس الامر اذ لا يكون فيه فائدة في نفسه

كنه غير نافع اذ الكلام في انه بل الحجاز العظمى حقيقة بمعنى لو انه لو استدل به
 كان حقيقة وهذا لا يتوقف على صحة السناد وفائدة انه كان الحجاز العظمى
 فان الحجاز است الذي حقا بقها معان كما ذكره من فروع ثابتة للعلل
 وقامت حروب على ساق ليس فيها معان مستقيمة صحيحة بل مثل نظ
 هذا عند من قال هو ضعف للمفهوم الكلي لكن استمر استعماله في خبر ثابت
 على ما اخبره الشافعي كان الحجاز القوي باليس حقيقة لثبوته صحيحة او ليس
 استعماله في المفهوم الكلي صحيح عند هذا الفاعل وان ارد انه لا يصح
 عقلا هذا السناد فغير مسلم والسنة طاعة لا يمكن تعيين هذا السناد
 المتوهم والسناد الضعيف لكن ليس بظاهريه او تعيين ما هو له و
 ملاحظه بالاعتوان لمفهوم ليس فيه صحة السناد البه فاعلم **قوله**
 وجوابه ان مبني هذه الاثر اضافت في قبيل صحة عليه انه لم يصح
 اسناد ما هو له من غير ان السناد اسناد الى ما هو له يعني مجرد ذلك
 لا يستغني بالاستفارة بالكنية به عن الحجاز العظمى لان اسناد الالباب
 الى الربيع يفتني لا يكون اسناد الى ما هو له واجب بان المراد من
 الالباب عند السكاكي الامر الواسع الممتنع وهي في الربيع شبه بالربيع
 فاسناد الى الربيع اسناد الى ما هو له وروبان السكاكي صرح في بحث
 رد الحجاز العظمى الى الاستفارة بالكنية ان فريضة الاستفارة بالكنية
 قد يكون امر او مفعول كما في اطلاق الكنية وقد يكون امر انحصار كما في اثبت
 ومنه الامر بغيره وتظهر منه ان يكون المراد بالكنية التسع او غير
 الحقيقة لا يكفي في دفع الاثر اضافت ما لم يضر اليه ان المراد من الاظهار
 الامر الواسع كما يفهم من الشرح كذا في افعال بعض الفضلاء واقول لعل الش
 لم يتوضح بحال مرهبة الاستفارة بالكنية انه امر وهمي لعدم جريان
 في جميع المواد والامثلة **قوله** بد كسر في علم البيان ان شافعي تعالى
 وهو انه شمس الحجاز الى الحجاز المرسل الى الاستفارة بالكنية وشمس السناد
 الى المصرفة والكنية والاستفارة بالكنية مجاز مع ان الكنية في قول الهندلي
 مستعمل في المصرفة بادعاء السببية لم يكن مستعمل فيها وضعه بالحقوق
 والحجاز في هذه ما استعمل في غير المفهوم له بالتحقيق **قوله** على ان الكنية به هنا

شخص

شخص ما لم يلقه والضمير لشدان لقبه يعني ان ضمير شهاده عبارة عن شخص
 المتيقن لا يعبث فيه كونه صانعا والمنشبه به لشهادته هو الشخص المطلق الموصوف
 يكونه صانعا اي صانعا لان يصوم معنى يكون حمل الصائم عليه معناه او بعد
 تشبيه الشهاد بالاشخص الصائم لافان في حمل الصائم عليه في آخره في التشبيه
 هو الشهاد والآخر ضمير المنشبه به وقيل اجيب بان المراد من عدم ذكر الطرفين
 من حيث هما طرفان في شهادته صانعا ليس كالكلمة لان اضافته
 الشهاد الى الضمير اضافته لامت لا بيان به واقول الظاهر مراد الشافعي
 ذلك وقوله على وجه سمي عن التشبيه حاصله هذا او الله اعلم **قوله**
 لوجب عند القائلين بالتوقف في تشبيه اول القائلين بالانف
 جعلوهما من قبيل الحجاز في السناد وجوابه انه اذا اعتبر السكاكي بان
 عند الشهاد هذا التوكيد يرجع الى الحجاز وكان قصده ان يبين ان الحجاز في
 الاسناد يقتضي ما هو له الى غير ما هو له فلهذا اعترفت بعدم صحة ما ذكره
 من ارجاعها الى الاستفارة بالكنية لان الكلام في بيان اعتبار انهم
 وقصده هم لا في اعتبار السكاكي الامر لان ابن غزالي السكاكي ليس
 بمتكلم ما هو قصده البتة في شرايهم بل انه احتمال واعتبار كان
 صحيحا وقتئذ وان لم يقصده البتة قال بعض الفضلاء بجواب الحجاز في
 ان صحة اثبت الربيع انما يتوقف على التسع لو ارد بالربيع ذات الله تعالى
 اما لو ارد به الذات على معنى على الاجمال فلا يتوقف على التسع وان كان
 ذلك الفاعل هو الله تعالى لما يقال له بالمكن من شئني بوجهه فلا يلزم من
 اطلاق الشئني بهنا مع انه في الواقع ليس الا ذاته تعالى منع شئني
 اقول اطلاق الاطلاق على ذاته تعالى ليس الا على سبيل الاحمال لان ذاته
 بخصوصه غير معلوم لئلا يمكن له اطلاق اللفظ عليه الما يتوهم ان على
 منحصر في فرد فلو جاز ذلك لجاز اطلاق جميع الالفاظ على تعالى بل ان
 ولو ارد ان المراد من لفظ الربيع مفهوم الفاعل الشار لا انه فكان الكلام
 فاسد الا ما في تشبيه الربيع بالمفهوم الكلي وهو خطأ والله اعلم حصل الشوا
 من تشبيه شرح الباب الاول وثبوت حكمة شرح الابواب الاخر ان يفتني

١١١
 ١١١

هذا هو اللفظ

انه تعالى وصلى الله على محمد وآله اجمعين **قوله** لانه لا يكون له اسطة
او المسند انما الى ان المراد من قوله لانه لا يكون فهو له اسطة
المسند او الاسناد فلا ينافي ما قال اول الامر الامور العارضة من حيث
انه مسند اليه قال بعض الفضلاء بغير حجة وان خرج الاحوال التي يحصل
للمسند اليه من قبل المسند مثلاً لكن يخرج كثير من احوال المسند اليه المطلوب
او خالفها في تخصيصها بحال يخص المسند اليه فيقول الحق نفي الواسطة والرد
دون التوسط بخلاف ان يكون اعلم على انه لو كان المراد نفي الواسطة
في التوسط فلا يلزم الاختصاص او يجوز ان يكون كشيء واحد
نوعه على مثله وفيه على انما نقول التوحيف الثابت للمسند اليه مثلاً لا يثبت
للمسند بل من غير من حيث والتحقق ان مراد التحقيق ان لا يكون وصفاً
للمسند اليه بحال مستقلاً ووجه بلزم خروج ما لا يسمى مروجاً وبذلك لا بد
من احوال **قوله** وهو مقدم على الايمان وظاهر ان سائر الاحوال
من التوحيف والتكبير والتقدم والتأخر تابعة للايمان اذ المعنى بيان حال
توحيف المسند اليه مثلاً واما احوال المسند اليه الغير المذكور من توحيفه وتكبره
فيعلم بالقبالة فلا بد وما ذكره بعض الفضلاء ان اللفظ في صفة المسند
منه انما هو التوحيف على التكرار والمدة على التسمية على سائر الاحوال
قوله وهو اقوى للاستغناء بالذات والصفة فالله لا يفتقر الى
لا يحتاج الى المراتب والصفات لا يفتقر فيها المدة لول عن الدال وقال بعض
الفضلاء فيما ذكره الشرح من وجه كون العظمة اقوى من الذنوبة نظر
وذلك لان كون دلاله الحق اقوى بناء على ان دلاله اللفظ مبرهن
لوجوب ان لا يكون الاعمال والتكبر على دلاله اللفظ فقط بل على
دلالته فكيف يكون محسوساً والاقوى الدليلين بل يخيل اليه وان
جميع الدليلين الى واحد اقوى منهما فيقول من بين كون الشيء كالمسند
بمسند اللفظ في الدلالة بمعنى ان الله هو اللفظ بمعنى العظمة
وبين كون الشيء جزءاً لله ان معنى ان الله هو المجموع فهنا يخيل
ان الحكم على ما كان غير مستقلاً وهو العظمة الى ما هو مستقلاً وهو العظمة

عقل

مخيل ان المسند الفعل من الفعل مثل اسند او الخ من الخ مثل اسند لا من
الخارج بوافقة في الفعل التام غير ان حصل له عشر الفعل لانه انما وصفه
لذلك اللفظ ولا يفتقر الى جهة الدال حتى كان الامر كما ذكره **قوله** بغير حجة
بالتوحيف ام لا قال بعض الفضلاء في هذه العبارة سهو لان اسم المفضل لا يثبت
لعمدة الاستغناء بمعنى انه لا يوجد به وان العظمة فكيف يوجد به ما مع
كله بل انما قد نطق الشيخ الرضوي على ان المفضل قد جاء مع كل من
تفصيل اقسامه صوره عن كماله بل عن كماله في كل وجه وذكره في كل وجه
على سبيل التمثيل ولا يخفى جريان هذا وما كان عليه في جانب التوحيف
قوله او لم يثبت هذا وان كان في الغاية مستغنى عن بقوله لا يفتقر الى
لكن ذكره لوجوه من احدها رعايته الادب فيما كان اسم الله تعالى
او الرسول عليه السلام مثلاً والثاني لكونه نوعاً من النوع او اذ كان كذا
قال الشرح في محضر الشرح وفيه انه لا يثبت باب المناقشة اوج يقول
ببعض الاكفاء بهذا وعن ذكره لا يفتقر الى العظمة ويمكن الجواب عن
اصل الاعتراض بان اعتبار كون ذكره مسند اليه غير اعتبار كونه
مستقلاً ظاهر او هو ظاهر **قوله** بسبب حجة او آية او فوائد فمضمونه
كل ذلك يخرج في كل من المنكر والتوحيف **قوله** وشبهة اخرى من انهم
قال في مسنده الشرح في حاشية تلخيص المطلب ان اما احوال حاشية على او
جده جده وكان له ابن يقال له الزمزم وهو الذي ذكر من حجة اي حجب اصل
الوضع في ذلك وتركه بلين فهو يوافق في مكان واحد على حده فهو
فقال ان معنى زملوه في باله من شدة اعرفها من الزمزم كانت قال عاقلة الله
الشيء يقال زملوه بالثوب اي لفه به ورواية الصحاح بالراء المهملة
يقال زمل به باله لظنه واعلم ان حذف لور والاسم على تركه لا يتصور
من المنكر الاول واما ورواها في كماله على تركه فظاهر من المنكر
الاول ومن غيره هذا واعرض عن بعض الفضلاء في حاشية هذا الكلام
عن مخالفة القيس او ضعف التاليف فهو من تعلقات البلاغة التي
مرجوها غير علم البلاغة ولا يفتقر الى توضيح الحاشية الذي هو من قبضه علم
المعاني في قول جواب عنه ان استعمال التكرار في مسند اليه هو

المسند اليه

حراز

بهما على صنف النصف بنا على نصح الحاجة ان الذكركم بهما يحكم فتقول اولاً
 بهما او ان كان مما قاله الحاجة لم يكن ليس من مسائل النحو او ليس كغيره
 عن احوال الحكم من حيث الاعراب والبناء ولو سلم فليس من مسائل
 النحو بل من فقهنا بهما اما لانه مشترك بين العلمين باعتبار ان اولى
 سبيل الاستطراد وذلك مثل ان يتوض بهما لان حذف تلامذته
 من فريضة فانه قد علم من النحو على ان بهما بيان سر ما جعل على النحو
 على توضيح مسندهم بمعنى ان اهل النحو انما حكموا الوجوب بحذف
 في مثل هذه المواضع عناية فانه فهم في نفس اولى نظيره بهما واما قوله
 للاحرار من مخالفة القياس في الظاهر مخالفة القياس ان يكون النقط
 على خلاف الخاتون المستبط من استواء مؤذات الالفاظ وكون
 المسند اليه بهما واجب حذف ليس كذلك وليس بما ذكره علماء النحو
 ولا يكون له مدخل في صيغ الالفاظ فاعلم ولا يخبط **قوله** وخرج بسناد
 الفصل الى المفعول واما مثل قوله تعالى حتى توارى النجائب فيقال
 منه فاعلمه بغير راجع الى المفعول في الذم لانه حذف وما عترضه
 على بعض الفضلاء بان المراد ان كان ما هو النقط فقط الشكل الامر
 في حذف الفاعل واما اسم المفعول الى المفعول به وان كان ما هو علم
 من الفعل ومعناه دخل المصدر مع انه لم يجب عنه حذف فاعلم انما
 الى المفعول بل قد لا يكون له مفعول في قولهم جواب عنه ان المراد
 هو الفعل بمعنى ان المسند ان كان فعلاً وحذف فاعله وجب ان يسند
 الى مفعوله غاية الامر ان بهما احكم عز في اسم المفعول اليه ونكرت
 التفصيل والبيان الوافي بهما لاكتفاءهم عنه بذكره في علم النحو
 فاعلم **قوله** ولا مقتضى للمعول عنه اي الا مقتضى كان اراجح
 على الاصل عند الحكم نظر الى عرضه فلا يتوجه ان التوبة مقتضية للحذف
 حتى لا يلزم التعريف الا ان رجحان بهما على كون الاصل هو التوبة
 قد يكون في نظر الحكم ارجح منه وقد يكون بالعكس قد كره في حفظ
 بهما ومن عيبه في المواضع لان بهما الكات اعتبارات مختلفة
 باختلاف اعتراض الحكم والمراد بالاصل بهما اما الراجح او الفعده

قوله ومنه واولئك هم المفلحون انما قال من من ولم يخل ويحويه
 لان المراد من غير المسند اليه او بهما كان المذكور في غير حال المسند اليه
 التي هي نبوت الماشرة لهم لعل واحد من الهدى والصلاح استغنى
 وايضا ما ذكره فائدة تكرر المسند اليه لا نفس الذكركم قبل وايضا
 حذفت اولئك كان المسند اليه اولئك الاول ولا حذف
 ولا اقتضيه ومنه ان المذكور قبل المصطوب عليه كان مقدره في المصطوب
 على عاقلة قبل فائدة تكرر اولئك الاشعار بان الاشارة بالهدى
 كان سبب الاشارة بالصلاح بهذا ولا تغفل عن فائدة زيادة
 لفظ الزيادة عنه **قوله** وزيادة الايضاح وكذا فائدة لفظ الايضاح
 في قوله انظرها في نظيره او ياتيه بناء على ان اصل النظم حاصل من حدود
 التوبة الى الله فاعلم ان نفس عليه نظيره **قوله** وجوابه ان عموم
 التوبة وادارة الخصبه تفصيل لثبات التوبة اخبار الشئ ان في
 في جواب واعلم ان عبارة المص في الايضاح ينبغي عنه **قوله**
 كان واجبا واما ان ذلك لا يتفاد شرا طرحت في الكلام ذكره
 لتبسيط كلام المص على ما حمله في هذا ان البعض هم معناه فيكون ذكره واجبا
 لا راجح الاخر ما قبل **قوله** واعترض على جواب التوبة بعض الفضلاء
 بان مراد المص ان الذكركم هم التوبة تفصيل فصاحة الكلام والاحراز
 عن التفتيح للفظ لان حذف التوبة على التوبة على التوبة
 كون المصطوب غير ظاهر الالة ولا مخالفة للفتاوى النحوي لان
 المسند اليه بهما لا يكون القياس التوبة فلا تغفل له بهما العلم بل يكون
 مرجع علم النحو واخبره وليس كلامهم مقصورا على بيان ما لم يعلم من النحو
 بل كثر من الامور المذكورة في هذا الفن ما ذكره علماء النحو ايطفا اما
 لانه من مسائل المشتركة بين العلمين باختلاف اعتبارين او انه
 ذكره بهما استطراد او توفيرا او بينهما كمال المشابهة والايضا وفيه
 استفاد الالباب المتفق في حذف المسند اليه وسببه المص مشابها للتبويب
 ان ذاك المتبويب وذاك المستوسط وذلك للبعد مع انه مذكورة بمصطلح
 في النحو **قوله** اي جعل المسند اليه مفعول ظاهر كما بدأ عليه **قوله**

ح

فيما بعد اي توفيقه بابر المسند اليه على انه حمل التوفيق على ان يكون محض
 للمتكلم فلا يكون من احوال السند اليه ولكن بما هو منه حال ما هو صفة للمتكلم
 والعمل بالاعتبار على ذلك ان الفائدة انما تنسب الى الافعال دون
 الالوهة **قال** وفي المسند بالتعكس هذه اطفاف بحسب المعنى على قوله في
 باب المسند اليه لا على قوله في المسند اليه التوفيق لف والمعنى **وقال** وكما
 اذا اذ المسند اليه والمسند لخاصة لا ياتي به انما يجوز فيما اذا كان المقصود
 من الاجراء في الحكم لا لازم فائدة في هذا الطريق فان لم يكن المسند اليه
 والمسند المقصود لا ياتي بالتوفيق اليه اسلم ان لا شك ان تخصص المسند اليه
 بوجه في تخصص حكم لازم فائدة في هذا الطريق **قال** لانه وصفي خلاف
 الخصم الكثرة ليس المراد ان يكون الموقوفة بمخصصا مخصصا وصفا انما هي
 لتمامها من معين او لا يصح في غير العلم الشخصي على مذيب من قارها
 للمعومات الكلية لكن شرط استعمالها في طريقتها على ما اشرنا اليه
 وبنى توفيقه للموقوفة عليه حيث قال ما وضع ليستعمل في شئ مني ولم يعمل
 ما وضع ليستعمل بي بل المراد ان الواضع حين وصفها لمعوماتها
 لاحظ ان الوض من وصفها لمعوماتها استعمالها لا فيها بل في جزئياتها
 وبهذا المعنى لم يخفى في الكثرة لان الوض من وصفها ليس استعمالها
 في شئ مني بعينه ووق في اقرين الموقوفة والكثرة وهو ان المستعمل في الموقوفة
 هو الشئ المعين وان كان ملكه فلا يعنون ان كل في الكثرة كان المستعمل
 فيه هو الامر الغير المعين لكن قد يكون مصداق المستعمل في شئ ما معينا
 مثلا اذا قلنا كل انسان فهو شخص معين كان الحكم عليه بالذات
 هو الاشياء المعينة مع ان العنوان امر كلي ولهذا يظهر الفرق بين الكثرة
 المخصصة بواجده في الخارج وبين الموقوفة كالمعلم ويظهر من انهم يقولون
 ان ما وضع شخص غائب كمن سمي ولده بغيره قبل ان يولد كان علما
 مع ان الموصوف له كان غير معين عنده او الموقوفة بوجه انما يحصل
 من الاحسن ويظهر ايضا ان نظرية الله موقوفة وعلمه مع ان ذاته
 تعالى لا يكون معلوما للبشر بالوجه الجزئي وبند فمع ما اولادهم ان
 بعض الفضلاء انه ان اراد الوضع الاخر اذ في فلا يوجد في الموقوف باللام

والمضاف وان اراد ما يعم الوضع الشكلي فوجد في الكثرة الموصوفة
 اذ انما انما انما في اقرين الموقوفة بين الموقوفة وبين الكثرة
 الموصوفة على ما بينا على ان انما انما في اقرين الموقوفة بين الموقوفة وبين الكثرة
 غير متساوي للموقوف باللام والمضاف غير متساوي لان المقصود ان التخصيص
 الالهي لا يوجد في الكثرة او لا يوجد في غير الموقوفة ولا يوجد منه تخفيف
 في جميع المعارف على انه لو ارادنا بالوضع الاخر اذ في لكن اعلم ان يكون
 اقرين او با حقيقته او ما في حكمه دخل الموقوف باللام لان المجموع انما هو
 بمنزلة كلمة واحدة وكذا المضاف اذا كان المراد انما المضاف
 من حيث هو مضاف لا المجموع الموقوف منه ومن المضاف اليه ولو كان
 المراد المجموع لشدة الضال اليه بالمضاف وكونه بمنزلة جزء من حصار المجموع
 في حكم الموقوف **قال** قد سحره ولم يستعملها وصفت هي كما قال قلت
 لعمادها اختلفت لمعومات كل كلمة مستقلة فيها لكن مصداقها كانت جزئيات
 قلت من راجع وجد انه علم يقينا انه قصد بالذات بهذه امثلة الشخص
 المعين لا المقصود من الشئ اليه بل هذه المقصود لا يحيط به بل حين استعماله
 فاعلم **قال** قد سحره ولو كانت كذلك لما اختلفت انتم اللغة في حيث
 ان يجوز ان يكون من مذيب الاستدراك الحجاز اللغوي المحيطة به
 الا انها وصفت للمعومات الكلية فلا يمكن التماسه بذلك الالف
 فاعلم **قال** قد سحره وانما قلنا الا خارج خلاصته ان هذه الكلام
 من الرضي معنى على ان الموقوفة موصوفة للجزئي والكثرة لكل على وعلى ان
 الكلية الطبيعية غير موجودة في الخارج انما الموجودات الخاصة التي هي معان
 المعارف **قال** قد سحره اذ لا حاجة بنا الى تصحيحه او ابطاله
 قد سحره الى ما في كلام الشيخ الرضي من الاختلاف ذلك من وجوه
 منها ان يكون الموقوفة موصوفة للجزئي والكثرة لكل ليس هو الوقي الذي
 عمل عليه المحققون بل المعنى في الوقي ما يسمى ان في الموقوفة استارة الى
 المقصود به والمعلومية بخلاف الكثرة اذ ليس فيه تلك الاستارة
 ومنها انه يلزم ان يكون الضمير الراجع الى حيوان ناطق موقوفة الراجع
 الى الانسان ككثرة بل يلزم ان يكون الراجع الى جسم نام موقوفة والراجع

الى الثالث ان كلمة مع كون المرجع في الثاني اختص من الاول منها ان المعرفة
 قد لا يكون موجودا في الخارج لان ابن المراء ان من شانه الوجود في الخارج
 كونه شخصيا فاما في ذاته فلهذا ان المعرفة في قوله ان ليس في ذاته
 لا وصف ولا استغناء ليس في ذاته اصلا لا خارجا ولا في ذاته على ما
 هو الظاهر من عدم تقيده بالخارج وهذه الكلام من مخالفت لما قرنت وهو
 ان كل لفظ هو لفظ في ذاته الى ما سبق في ذاته الخاطب ان ذلك
 اللفظ موضوع له وان في ذاته لانه يكونها الى محض محض نحو لفظ
 رجلا اذا علم المتكلم بعينه بغير الاختصاص لا بغير الوصف وايضا لا فرق
 بين علم الخاطب وبين علم المتكلم من خرج ما علم الخاطب بعينه الاختصاص
 دون ما علم المتكلم وان في الاختصاص يكونه من المتكلم كان الكلام صحيحا
 والعلم كلف لا يخفى ابعين من لفظ التوقف فاما **قوله** فلو لم يبق في عموم
 متعلق بقوله فلا يبريد في بعض الفضل بل هو متعلق بقوله بوجه في صورة
 لفظ **ب** ولا في المعنى لان المراد بوجه في صورة لفظ **ب** من غير
 ان يكون حقيقة بغير عموم كالمخاطب فافادة عموم لانتفاء حقيقة لفظ
 ولعن العموم كالمخاطب لصوره لفظ **ب** وبذلك اقول اخرج في صورة
 لفظ **ب** بل لو فائدة ترك حقيقة لفظ **ب** مع ان يقول المصنف لم يورد
 حقيقة لفظ **ب** بغير عموم والتعبير عن ترك حقيقة لفظ **ب** بالافراد
 بصورة لفظ **ب** نفس ولا يبعد كل البعد ان ابن معنى الكلام ان المراد
 في صورة لفظ **ب** وصيغة ليس لافادة التبيين كما هو محقق في لفظ
 بل افادة العموم محاربا والفظان بهذا افرز مما ذكره هذا الفاضل
 فاما **قوله** فلو لم يورد في قوله ان يكثر زعمه الفقيه عنه ايضا فان قلت
 الاحضار المقابلة يكونه بعينه ليس في الموقوف بل هو لانه ثانيا فهو مطلق
 الاحضار يحصل ثانيا والكلام في الاحضار بعينه قلت هذا انما يكون اذا
 كان الثاني على الموقوف بل هو هو اسم محض اما اذا كان الثاني
 العلم كان الاحضار بل هو ثانيا احضار بعينه ايضا فلما يصح ارجاه
 مطلقا بالقبول الاخر مع خروج بعض منه بالقبول الى علم الاخر لان ابن لما
 خرج الجميع بالقبول الاخر دون الاول لسبب ارجاه الى التوقف لا يخرج مجموع

بعينه واحدا لفظ المراد بالاحضار بعينه ابتداء ما يصلح ذلك ويصح كونه
 كذلك في جملة وان لم يكن كذلك بالنسبة للموقوف بالمعلم يصلح
 الاحضار بعينه ابتداء في جملة وذلك بان يكون بعد اسم ليس لفظا يخفى
 من الموقوف بالتكلم بالقبول الاول في شئ وهو انه على هذا الم بين فرق
 بين الموقوف وبين الموقوف الثاني لابق الضمير الثاني راجع الى اللفظ
 وهو معين على ايجال لانه لفظ ليس المراد احضار اللفظ بل معناه لفظ
 باسم **قوله** لان الاحضار المذكور اعلم من ان يكون لفظا لان
 يقول لا حاجة في اذنه الكلام الى التنزيل الذي معلق في سطره حيث لم
 منه ان العلم المشترك بلا فنية معينة لا يحصل في الاحضار بعينه او على غير
 عدم التوقية في العلم المشترك يحصل في الاحضار بعينه ايضا غاية الامر ان التبيين
 المراد الا ان ابن احضار الم لا يغير معناه بل هو كانه لا احضار ج به او ان
 نعم ان دلالة قوله ابتداء على قولنا يجب واضع ليس متعارفا عندهم
 ولعل هذه اقرب مما اردوه على فسرهم بقوله وايضا الاحضار في العلم
 لان نسبة الفعل الى الالة غير قبيل في كلامهم فالاحضار في كلام الزاعم
 الى الالة ولا يتأخر ذلك ان يكون في التوقف وفي حقيقة المتكلم بناء على ذلك
 باسم **قوله** لان الاسم المخصص بشئ معين له الالة في بحث لان
 قوله شئ معين انما يتأخر من اقوله بعينه والكلام في ان الالة الاخر
 معن عن الاولين معي ان لا يكثر بعينه الاول مع بعينه الاخر فالظاهر ان
 بان لان الاسم المخصص بالمتن الذي موضع الشئ المعين ووجه لا يظهر الاثنا
 كما لا يخفى وكذا الواجب بالمعين المعين في الجملة لم يكن متبعا او كل شئ معين
 في الجملة فاما **قوله** فلو لم يورد في قوله بعد التوقف لا يمنع وهو انما لا
 انه معن عن الاولين فان بالضمير الثاني العائد الى العلم يحصل الاحضار
 بالاسم المخصص الذي هو ذلك العلم لكن الاول مرة لكن لما كان بهذا
 بعينه جبه الى التوقف الثاني ولا بعينه جبه الى التوقف الاول فلو لم يورد
 بالمتن كما في توجيهه قدس سره لا بالمدعى كما في توجيهه فانه قدس سره
 الاحضار بعينه لا يخفى في جميع الاعلام كمن سمي ولده الذي لم يره بعد باسم
 مثلا ولفظ الله قلت المراد ان ابراهيم عند الله علم بعينه الاحضار وكان من شأنه

ذلك ولا يخفى هذه الفائدة في غير العلم واما انه يجب في جميع الاعلام
 في جميع الاوقات والاحوال فلهذا احد هذا قال بعض الفضلاء ههنا اشكال
 لان
 احد هما ان العنوان انما هو العلم الموضوع لموضوع كلي للاستعمال في حيز في
 بعينه على مظهره كالموضوع كلي موضوع بالعلم في ذاته كقوله في ذاته ان العلم
 ليس موضوعا بشئ بعينه على مظهره لان الموضوع لا يتغير من وقتك
 حده الى قايمة نظرا واحدا والشخص الذي لو حصل من الموضوع بعد كثره اقول ان العلم
 احد من اهل التمييز ان جميع المعارف ما سوى العلم كالمعرفة في انما هي
 موضوعات للمعروف كالمعرفة المستمرة استمرارية في انما هي موضوعات
 تلك في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 والمعارف والموضوعات ولو كانت في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 بل هي موضوعات تلك في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 بهذا وما اجاب به عن الاشكال الاول ان في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 كالعلم بل هي موضوعات للمعروف كالمعرفة المستمرة استمرارية في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 تلك في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 الكلية والالمانية مستمرة بالمعروف في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 المعارف بل هي موضوعات للمعروف كالمعرفة المستمرة استمرارية في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 لان التوابع من خواص الاسم بل الظاهر ان المعرفة هي مدخل العلم في جميع
 المركب من العلم ومدخله في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 عن الثاني ان الشخص الذي يكون به الشخص لا يتبدل في جميع اوقات
 وجوده وبخلافه انما المتبدل ما كان شخصا تاما في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 والا فاما هو جزء الشخص كيف يتبدل ويبقى الشخص بكماله ويتبدل كجزء
 يتبدل الكل الى ان **قال** قد سمعته قبل هذه ان يكون على غير ما ينبغي في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 ان الله اصل الاله بالالف واللام ثم حذف الهمزة على غير ما ينبغي في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 التوابع عوضا عن فان كان حذف الهمزة على غير ما ينبغي في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 نقل حركتها الى ما قبلها في الزام الالف في قياس حيث يوجد شرط
 وهو كون الاول وحركة الثاني في قياسها وان كان حذف
 الهمزة على قياسها في الالف واللام على غير ما ينبغي في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات

سلكا لكن سكن وادغم على غير ما ينبغي في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 حذف الهمزة على غير ما ينبغي في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 حذف الهمزة مع حركتها في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 الالف واللام وان حذف ينقل حركتها الى ما قبلها يكون حذف الهمزة
 قياسا ويكون وجوب الالف واللام غير قياسي لان المتبدل المتحركين
 لا يجب منهما الالف واللام اذا كانا من كلمتين نحو ما سلمكم وما سلمكم وهذا
 قريب مما ذكرناه في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 العيش لا يكون الهمزة في حكم المذكور وكان الالف واللام على قياس
 واذا كان حذف الهمزة على قياسها في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 فالالف واللام على حذف العيش في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 ولا ينبغي ما قبله **قال** ومن زعم انه اسم للمعروف الواجب لانه لا
 قال بعض الفضلاء في بحثه ان الله اذا كان علما للمعروف والموجود ومن
 لكن لا يكون حاصله في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 به في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 بالاستثناء على وجه وجوب التوحيد وايضا لا يحصر الاله في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 استثناء في جميع ما يجب المستثنى من قياس التوحيد على انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 ما هو مهم معبودا في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 الواجب لانه وهو يكفي لا يحضره في ذات واحدة فاعني لاله
 محذور الفصل كونه معبودا في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 في ذلك كون الله بمعنى الواجب لانه او بمعنى شخص معين ملحوظ
 لمعروف الواجب لانه لو كونه بمعنى الشخص سبب بتمام التوحيد اقول
 اما الجواب عن الاول فهو ان الله ان كان علما للشخص المعين
 في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 السواء ان بعينه توبينه الاستثناء بل عنوان انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات
 والسماء لكان المعنى لا يكون لمعروف الواجب لانه الا الفرد الذي
 خلق الارض والسماء به يحصل التوحيد ويكفي هذا التوحيد واما اذا كان
 اسما للمعروف كالمعنى لا يكون لمعروف الواجب في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات في انما هي موضوعات

المعروف والمعروف المعبر وبالطريق مع جوار ان يكون ذلك في الجو
كثيرا وايضا اذا كان الله اسما لشخص المعين كان معنى الو
مليح في المعنى لان الشخص المعين لا يكون الا واحدا معينا
فيكون المعنى لا يتغير من هذا المعنوم الا فرد واحد وهذا بخلاف
ما اذا كان اسما للمعنوم الكلي او الكلي من حيث انه كلي كجمل الكثرة
فما مل وما محو اب عن الثاني وهو دفع النظر الثاني في ذلك المعنوم
وحاصل ان المعنى منه جعل معنوم فاجوز العقل كونه واجبا لانه
والمعنى ما هو واجب لانه لا الواقع وط ان الثاني اخص من
الاول فلما بدى الاستثناء الاخص من الاعم وذلك يستقيم فبان
ان هذه التوجيه تجعل الاله بمعنى فاجوز العقل كونه واجبا لانه
او مستحق للعبودية والكلام كان على تقدير كونه معنى الواجب لانه
او مستحق للعبودية في الواقع **قوله** فبذلك استثناء التثنية
منه تامل او يمكن ان يكون الاله بمعنى المعبر وبالطريق والاله اسم للمعنوم
واجب الوجود فبذلك استثناء واجب الوجود لانه من المعنوم الكلي
وهو صحيح انهما وان كانا من بين كسب الصدق كمن بينهما
عموم وخصوص من حيث المعنوم ويعني هذا الصواب استثناء ويمكن
الجواب بان الله لا كان مأخوذا من لفظ الاله فالله ان يوافق
معناه معنى لفظ الاله وح لم يكن الله بمعنى الواجب لانه اذا كان
الاله بمعنى المعبر وبالطريق فاما **قوله** لان الله الى ان ربي
على ملاسته اياها قال بعض الفضلاء في توجب الكناية ان المعنى
الاصلي الذي يقصد به اللفظ الاله لانه الله بهذا العلم من تولد من
النار وتولد النار منه باجتماع كونه وقودا ليدار النار التي وقود
ان شئنا ربههم قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اناروا وقودا لاني
والجوزة وهذه اوجه بديع قول هذا الفاضل وان وقع في استخراج
هذا الوجه كمن ليس له وجه وجبه بانه ان الاستغفار لا يكون جهنبا ان
كان بهذه الوجه معني ان لا يتغير الله به دون تلك المراتب
وليس فليس اذ لا يجني على المائل المصنف انه حين الاستغفار من ابي

لهب الى كونه جهنبا ليس هو اسطة انه وقود النار في العينة حتى لو لم يتغير
قوله تعالى تعالى وقودا بالنار والحق انه لم يتغير الى كونه جهنبا ولم يتغير
الكناية فكل ان كونه وقودا لا دخل له في حصول الكناية والاستغفار
الكون جهنبا ولا يكون الكناية بواسطة ملا حظته **قوله** استغفار من
المعنوم الى اللازم او بالعكس لا يجني ان هذه الكلام من الشئ بل على
ان المراد الكناية المطلقة وسيصح بان الاله انما يستعمل في المعنوم
المعين فبذلك الكناية ان يكون اللفظ مستغفرا في المعنى بمعنى مع انه يخرج
في بحث الكناية بان في الكناية كان اللفظ مستغفرا في المعنى الغير المعنوم
كمن مع جوار اداة الموصوع بنا على عدم التوحيده الصادرة فبذلك
ويجني ان هذه التوحيده وسيجي انهم كثيرا ما اطلقوا الكناية على التوحيده
وجعلوا التوحيده من ابيهما قول او عند هذا منع ما اوردوه بعض
الفضلاء من ان الاله اوجب كونه عن الصفة وجعل كون جاني
الولهب بمعنى جاء في جهنمي كان الولهب منكرا فلا يشي ان كسب
هذا من تلك جعل المستدرك موقفا على اصل ان الولهب هو
جعل كناية عن جهنم باعتماد على اللفظ المعنى الاصلى او باعتبار اشتراكه
في صحت هذا الاسم بهذا الوصف كان المراد منه الذات المعينة
الا ان كسب توجب كونه جهنبا وقد عير واعلم بان كناية باحد معني
منها ولا يجوز ان يكونا وقودا وقودا منع ما اوردوه بعض الفضلاء وقد
يقصد بالعلم الاستدراك الى صفة اشتراكهما العلم اما لا يشترط ما لا يشترط
بهما في صحت العلم كونه رايست اليوم حانها واما لا يشترط ما لا يشترط
بذلك كونه الولهب كسب الكناية بهما لانه عين المعنى الاصلى المستغفر
منه في الثاني هو الشخص المعين باي اللفظ لا المعنوم الكلي الذي
هو المعنى الاصلى ولكن ذلك توجب كونه صاحب الفضل على
قوله هو ان يصح احضار التثنية بواسطة جملة فعلية من الاستغفار
الامث راجع كسب الذي من الاقوله ان كسب كونه يكون حكما عليه
استدراكه لا وقع ما راجع ان هذا الباعث لا يقتضي الموصوف
لجوار التفسير بالصفة الموصوفة لان في صورة النكرة الموصوفة لم يتحقق

انحصار الشئ في موضع واحد معلوم لا يشترط ان يكون له اسم
 معين ولم يكن الى طيب معرفة ووجه الحاجة الى ما كان في السبيل
 في وقت من ان الكلام في مرجع تعريف بعد ان كان المقام لا يعرف
 في فكرة الموصوفة بمفهوم واحد ولا الى ما قال الشئ في غير هذا الموضع
 ان المرجع لا يجب فيه الاطراف والالتفات في مكان هذا الجواب
 على سبيل المثال في اشار اليه في الشرح فلما قلنا بما في قوله ان
 الشئ المحقق لا يتصل على اشار اليه في الكتاب فالأمر ان يطلب من
 بعض المفاهيم بان الشئ عقل عما ذكرناه او لا من فلو ان الشئ
 وانه اول ما ارتكبه في غير هذا الموضع وزعم ان هذا الذي قد يعقل
 به هذا الفاضل على ما ينبغي به كلامه ليس مستبعدا وما ذكرناه من التوفيق
 هو المنقول عن سبويه وعليه المهور وعند البعض انهما اسم الاشياء
 لانه وان كان يجب الوضوح والاستعمال فلهذا لا يمتنع والاشياء
 انما هي بالاشياء بحسبها كغيرها من الاشياء في اشتباهها
 بعد الاشياء التي بمنزلة وضع اليد ويمنار لمن يريه الشئ وليس
 بخلاف العلم والمضمر فان المقصود بهما مما زعمه العقل فقط وعند البعض
 الاخر انهما التام نظر انما يجب الوضوح اليه لا يتناول الامعنا
 ومن جعل المضمر في نظر الى ان ضمير المتكلم لا يتصور فيه اشتباه اصلا
 فكل وجه هو مولى لها كذا افادة قدس في الكتاب في منتهى المنهج
قوله فان تقيدها ليس بحسب الوضوح يمكن بيان التوفيق بين الموصولة
 والموصوفة في الحقيقة بوجهين وجه واحد بان التقييد المستفاد من الشكوة
 الموصوفة انما يستفاد من خصوص المادّة والاشياء منها ولهذه الموصولة
 في موضع لا يكون تقييدها بوجه واحد وبهذا يتخلل الموصولة فان لا انما
 وانما لا تقيدها وصفت لان لا يتصور شخص معين وثابتها ان الواضحة
 حين وضع الموصولة وضع على ان لا يشترط الا في المعين سواء كان
 الموضوع له هو كل واحد من المعينات او المفهوم الكلي لكن يشترط
 ان لا يستعمل الا في المعين وثابتها ان في الموصولة لكثرة الاشياء
 ستمت بحال الشكوة اذ هو معنى التوفيق ولم يخفى في الشكوة

الموصوفة

خل

الموصوفة وهذا الاثر هو الذي حمل عليه قدس في كلام الشرح على ورايتها
 ما اشار اليه قدس به وهو ان المستعمل في الشكوة الموصوفة هو المفهوم
 والنوعية انما جاء من قبل التوفيق وفيه ثبوت في الشرح ان الموصوف
 بالاسم في صورة الاستغراق والوجه الذي كان مستعملا في حقيقة مثلاً او
 التوفيق كان التوفيق مستعملا في حقيقة التوفيق من حيث هو والبعض مستفاد
 من توفيقه الذي هو سببي وفيه بين الموصول وبين الموصوف بالاسم فالجواب
 في قولنا الذي جاء في مثلاً مستعمل في المفهوم والبعض مستفاد من توفيقه
 هذا لكن الشئ هو بين المهور ان المولات موضوعات اما المفهوم الكلي لكن
 اشتمل على استعمالها في جزئيات او انها موضوعات لتلك الجزئيات لكن
 موضع واحد والتوفيق بين الكلامين ان مرادهم حيث قال انما مستفاد
 في جزئيات كون جزئياتها مصدرة في لفظها لان المراد واللفظ بالاشياء
 من تلك اللفظ ولا انها عليها و مرادهم يكون ثبوتها مثل الموصوف بالاسم
 انما مستفاد بالنظر الى ما هو المراد من اللفظ ووجه لم يحصل التوفيق بين المهور
 وبين الموصوفة بما ذكره فاما على ان المصطلح اطلق في الكلام في بيان
 الالتفات ولم يخصها بالمشء اليه لم يقبل بظهور او اياتيه بوجه او قد يكون
 في الموصول تنظيم غير المشء اليه نحو ابو الفضل صديقك والوجه لم يقبل
 وعليه نفس **قوله** وجوابه ان التوفيق والتوفيق شئان ان صدق
 في وجه وعليه ما سيجور قدس به على نظرائه ان يرد ويحقق الالمام الى وجه
 بناء على ما سلم لا يكفي في صحة كلام المصطلح بل لا بد من بيان ان ذلك
 الالمام كان ذريعة الى التوفيق المذكور ولم يحصل ذلك من الشرح الا ان
 بين ما ذكره الشئ يكفي له دفع اعتراض المصطلح وما ذكره من اعتراض آخر
 على المصطلح وهو لم يقصد منع جميع الاعتراضات بهذا الجواب فاما
قوله قدس به اذ لا يري انك لو قلت باني ان ثبوتها من سبب
 التسماء كان التوفيق ينظم البناء بما فيها على حاله هذا الكلام منه قدس به
 مبني على حل البناء على ما يستفاد من المصطلح اذ لو حل على معنى مطلق المصطلح
 والاسماء كما سباني فلهذا ان في صورة تقييدهم بحسب الالمام لان الالمام
 بمعنى الدلالة لا بغيره بالتقديم والجزء سببا اذ انما يكون الشئ بحيث

ينهم من المعنى عند اطلاقه اذ هذه هي بيته ثابتة وانما لفظ الصلة
هذه اللفظ قول الشرح وحاصل ان ياتي بالفتحة على وجه بيته
اللفظ على ان ياتي لابلان هذه المعنى الذي هو ان ياتي لفظ الصلة
من معنى على ان يكون الكلام في الجدة كسيرة على ما يدل عليه
لفظ خبر ثم يقول لا يدر من تحقق التعظيم في صورة التقديم بدون
الاجاء المذكور ان لا يكون الاجاء وسبب الية في صورة عدم التقديم
اذ لا يدر من عدم الالمع من عدم المدلول مطلقا ثم يقول المراد ان
الاجاء المذكور وسبب التعظيم خبر من اوان لا يدر في صورة التقديم
كما لم يتحقق الاجاء المذكور لم يتحقق هذه التعظيم الية ولو بد هذه اللفظ خبر
عند ان يقول لو قد ثبت بني لنا بينا من سكت السماء لم يتحقق في تعظيم
خبر بل تعظيم الفعل فاعلم **قال** قد سيرة وان فسر بما هو عليه وسبب
لاستاد الكلب لقال ان يقول على هذه التوجيه لاح من ان يكون
المراد بالوجه ذات العلة او كونها علة فعلى الاول لا وجه للفظ الاجاء
لان ذات العلة وهي الصلة مصرح به وعلى الثاني فلا مدخل له
في التعظيم وغيره من المعاني المتوسل اليها في كثير من الصور فان تجتمع خبر
انما يحصل من نفس ضرب البيت لان كونه باثنا وعلته لاستاد الخبر
الية وكذا التعظيم يمكن ان يجاب بان المراد بالاجاء هو الاله لانه مطلقا
وح يمكن اختيار الشق الاول بلا قصور ولو سلم فنقول لا يدر ان العلة هي
نفس الصلة المذكورة صير بها مضمونها وهو مذكور فمفادنا في مقام
لفظ الاجاء بلا غبار **قال** قد سيرة مخرج بالخبر عن المعصاة اشار
الى ان المراد بالخبر مقابل المعصاة وهو ما ادركت باحد الطوارس
الحسن الظاهرة اما بالنقل او بالقوة وحاصله ما من شأن ان يدرك
باحد الطوارس الظاهرة وصرح بان المراد بالمشاهدة المبصر بالفعل فمفاد
ماذا كانت محنة داخلية في الخس خارجة عن المشاهدة **قال**
قد سيرة في بحث لا يدر ان ارادوا بالانذار على اصل المراد المعنى الزائد
على المعنى الوصفى للفظ الذي عبر به عن المقصود الاصلى هو يمكن ان يكون
نظر صاحب علم المعاني لا يتم ان المقصود على ما يكون زائدا على معنى

اللفظ الذي عبر عن المقصود به حتى يكون دلالة اللفظ على ثبوت لا محنة
نظر في علم البيان انما تجت من مدلولات الدلالات التفسيرية العنيفة
وكان الوصفية كيف فانه اذا قيل الحكم الذي في مقابل المفكر يجب ان يكون
منه ان في مقابل مفكر قيام زيد يجب ان يكون ان زيد الفاعل مع ان ذلك
بما المراد على ان يكون زيد في ما البتة انما يكون وضيف لا اعتقبت به
منه ايضا بل ان اراد الاشارة الى قرب المسند اليه بمعنى ان يكون
منه بلفظ والا تصح لفظ القرب فتبين هذه الية وضيف علم المعاني اذ
بما هو وضيف علم المعاني اذ هذا الم يعلم من اللفظ وهي اصل ان ما جعل
مسند في المعاني هو انه اذا اراد بيان ان قرب المسند اليه غير
بهذا اذ ان غيره وما كان مسند علم اللفظ هو ان هذا المعنى الموضوع
هو المفرد المذكور القرب والعرف بينهما كثير وبطلان لا يجب ان يكون
صاحب علم المعاني عبر عن المعنى وانما بالافتحاط الذي يدل على المعنى بالذات
الصفية حتى انه لم يستعمل لفظ على سبيل حقيقة علم المعاني من كلامه قدس
بل الكلام ان يكون ما بين صاحب هذا العلم لم يكن عن مسند اللفظ
وفيما نحن فيه كذا على ما بينا فاعلم واجاب بقوله الفضلاء من سيرة
الشبهة بان الحكم بان قرب ليس اخطا في الموضوع له وانما اخطا
فيه القرب على وجه هو فيه لذات ومعلومه جاعلا وما جعله على
الى ايراد اسم الاشارة بان انه قريب وافاد في هذا الحكم اذ
وعى المقام اليك القول لمن يحاطك بما لا يرضى ان تسميه بغيرك
تسميه هذه القول ما ذكره في جواب ان قصد به ما ذكرنا وحل جواب
الشرح عليه فانه لا غنا عن ان اللفظ لا يدل عليه وعلى اللفظ
بما اجابوا اخر من اصل الشبهة بل هو خبر جواب الشرح وهو
ان قصد معنى الا فلا بد من بياض وتوضيح حتى تنظر في معنى وقت
قال او يخبره بالقرب يمكن بالقرب لفظ الخبر كما اذا كان المشاهدة
الية امير مثلا اشارة الى قرب منه وكذا يمكن بالقرب بيان
صفاته المشبهة بصفاته فما اذا كان المشاهدة امير اجبر ويمكن ان يكون
كل واحد منهما بالبعد فاعلم **قال** لان المعنى غائب وانك لان

لان الاسماء الظاهرة موضوعه للفئات وقد بين لان الحكم لا يقتضي
 وقوع الحكم في الحكمية فلم يكن حاطة بخلاف القسم فانه انما
 يتحقق منه لو لم يكن الاسم السلف به **قوله** باعتبار ان كان مقتضاها
 في الذم الى قوله مطابقا اياها الظاهر كلام المتن ان قوله اعتبار
 منه يتبادر الى انه لا يقتضي معنى التوطين وهو المعهود به
 في العهد القديم وقوله مطابقا على الانباء المذكور وبيان معنى هذا
 الانباء والثبوت فيهما مضاف واحد في كلامه **قوله**
 منكم مخصص في التوطين ليس مراده ان مقتضى جميع الوجوه هي بحد
 انه بناء في ما يقتضي من ان الحكم الموقوف باللام على العهد القديم
 كان حقيقة لا يراى في العام المخصوص عند ظهوره بل المراد ان مال المعنى
 وحاصل ما استعمل اللفظ في الحكم هو معنى العام المخصوص بمعنى ان
 مرصده في الخارج شخص واحد والافق الحقيقي هو شخص اولاد
 وبالله است في المعهود الا انه يتحقق في ضمنه ضرورة التوطين والعام
 المخصص من استعماله بالذات في التوطينها وفي هذه اغانية توجب
 كلام الشرح ولما هنا كلام على النوم وهو ان باب الاصول
 جعله العام المخصص والمطلق المقيد كليهما في معانيهما وكما نقول
 اولاد في بين المطلق اذ فيه وبين العام اذ خصصه بيانه ان المطلق
 لما كان موضوعا للمعنى من حيث هو وظان بالقياس لا بتغيره
 للمعنى من حيث هو اغانية صفة الخلافه وقد عرفت انه ليس
 خلافا في الموضوع له وكان حقيقة وكذا ان كان المطلق موضوعا
 للمعنى مع الوصفه المطلقة اثنى التوطين لا بتغيره بل هو صفة
 ابيضه واما العام اذ خصص فكان مجازا لانه كان موضوعا لجميع
 الاغراض فاستعمل في موضوعها استعماله في غير الموضوع له فكان مجازا
 هذا وانما بان العام المخصص مثل قول كل رجل عالم فهو مكرم لفظ
 كل في قول كل رجل واراد على جميع افراد الرجل ولم يكن مخصصا بالعام
 واما في قول كل رجل عالم فهو مكرم فيكون كل رجل عالم فكل رجل ليس جزا
 لكل رجل عالم بل كل جزا ورجل جزا اخر واما ان زيدا لاجوان فلان

فلان

فلان لم منه ان زيدا لاجوان فلان وحيث ان قول المسمى في حق جميع
 كل رجل عالم وهو لم يوضع لمعنى كل رجل وهو موضوع له كل رجل وهو لم يستعمل
 في معنى كل رجل عالم واما ان مقتضى حسن تعلقت في مواضع واذا عرفت
 حقيقة الحال في كل رجل مقتضى سائر جميع العوم مثل الرجال والرجال
 الطوال فمما **قوله** فاذا لم يكن لبعضه لغيره دليلها وجب ان يكون
 للجميع فبذلك لان الجميع اخص من البعض ويشمل على الزيادة فاذا دل على
 على ان المعهود هو التوطين ان يحمل على النقص في الجملة لان النقص اقل ما
 يجتنى المراد منه فاذا اراد الجميع فلما بين من اعتبار اسرار من الطلب
 الدليل او مقتضى التوطين اقل من التوطين في الجملة هذه اذا كان المراد من
 التوطين البعض في الجملة الخ مع الجميع وعلى تقدير ان المراد من الراجح
 للنقص والتدب عن بعض بقول كل منها اي من الاستفراء والعهد القديم
 لما كان مستلزما على امره انه على ما اقتضيه الوسيلة الموضوعة على كل منهما لا بد
 من دليل زائد على ما دل على وان المراد التوطين في الجملة وغاية توجب
 كلامه رحمه الله ان هذه الكلام من استارته الى ما ذكره صاحب
 المعنى وسبغ في الشرح ان المقام اذا كان خطا بيا و قد دل التوطين
 على ان المراد التوطين في الجملة فيبقى حمله على كل الاغراض او حمله على البعض
 ومن البعض ترجيح بل مرجح نظر الى الظاهر فاما ان كان خطا بيا كان
 الاصل المرجح ان يحكم الموقوف باللام على الاستفراء في اذ اول التوطين
 على ان ليس المراد مقتضى حقيقة من حيث هو وان حمل على العهد القديم
 فلان من دليل من خارج فمما **قوله** فبناول كل حسن لا يحكي ما في
 هذه العبارة او يجوز ان يكون لام حتم للاستفراء في لا يقتضي ان يكون
 لام حسن مختصرا في الاستفراء على ما يدل على قوله فبناول كل حسن
 لان تحمل الفاعل على النقص **قوله** وهو ان يرا وكل من وما يشا ولا لفظ
 بحسب اللفظ فالخبر به للمفاج ووافقه السيد السند قدس سره المراد
 بالاستفراء ان يكون شموله لا زاده على سبيل الحقيقة بان لا يخرج
 من العرف ما لم يسموا لافرا ده في عرف النقص انتهى وفيه
 ان الشمول والاحاطة ان كان حقيقة في حق وان كان بخلافه ان كان

في قوله
 فبناول كل حسن

في العرف يقال انه متنازل للجميع ولم يكن كذلك في الواقع ويجب
 حقيقة وهو عني ولا يخفى ان هذه الاقرب الى الحقيقة مما ذكره ههنا فافهم
 لغزنا واعلم ان الاستغناء في الحقيقة اصلا مختلف بحسب نطاق
 العرف واختلافه سواء جعل محققا والعرف في علم وجه الحقيقة او سبي على ما
 ذكره قدس سره الشرح هنا فاعلم **قوله** اشتمل من استغناء المشي والجميع
 قدس سره وانما الكلام في تحقيق معنى التوحيف يمكن بمعونة ما ذكره صاحب
 المنهاج بان ضم النشء بقدر الامكان المحرب رعايته عند ههنا فاذا كان
 امتياز العبد عن محبته بغير المراءى من مدخولها فهو محبته او الشئ المحب
 كما في الاستغناء والعبد الذي فعله جعلوا الاستغناء والعبد الذي من
 منفردات لا محسوس ولم يجعلوا بها شيئا على وجه الضم النشء في ان
 يكون العبد في ارجى ايضا من منفرداته فقال قد يقصد حقيقة من حيث
 هي وقد يقصد من حيث كنهها في ضمن مفردين او مفردين ما اورد
 جميع الامور او معنى هذا الاعتبار فونت ما هو الواجب مع لزوم
 الترتيب بلا مرجع فان قلت سيجي في كلامه قدس سره ما يستدعي بالترتيب
 على مرجع وكذا يحصل من عند ترك ضم النشء قلت سيجي البتة جوابه
 فانتظره **قوله** قدس سره لان معرفة محسوس غير كافية في قول قدس سره
 لان ضم النشء لما كان امرا واجبا بهم وههنا يمكن ان يكون المتو
 باللام العبد في مستغناء في معناه حقيقة ويكون الكلام فيه اشارة
 الى مفهومه في محسوس كما في سائر الافاق لا يمكن التوحيث ذلك على ان
 المراءى تحقيق حقيقة في ضمن مفردين معينين التوحيث انما يحصل من
 التوحيث لامن العرف باللام لا بد من ذلك من دليل وامام
 قوله ثم الظاهر ان كان مبنيا على ما تقرر **قوله** من ان معرفة
 محسوس غير كافية في معرفة حالها وان اردنا ان نفهم من به
 من نفس الموقوف باللام خصوص التوحيث المعين ههنا اول التوحيث
 فاعلم **قوله** اشتمل من استغناء المشي والجميع لا يخفى ان ما ذكره
 قدس سره المصنف انما يدل على كون استغناء الفرد اشتمل من استغناء
 المشي فالاولى ان يفسر كلامه موافقا للايضاح بان استغناء

صلى الله عليه وسلم

المود اشتمل من استغناء الجميع معنى يطبق الدليل على العمومي ويكون
 موافقا لما في الايضاح وانه كما شرح له هذه القنابل وان ارد
 حملها على ما قلنا من ادخال المشي في الحكم لشيء غير قوته ولا رجحان
 اذا كان فيها رجل او لا رجل ثم بينهم اعتراض قصد في الشرح
 في توقيفه وهو ان في الدار اذا كان اذا كان رجل او رجلا من لا
 ولا يصح لارجل من تحقيق لارجل حيث لم يحقق لارجل فلما رجع الى تحقيق
 من لارجل فكيف يتوحيث على كون لارجل اشتمل من لارجل يكون
 الامر بالعكس وذلك بان المراد من اشتمل لارجل ان الشيء في لارجل
 متنازل لا واد اكثر من افراد متنازلة لارجل بمعنى ان المتكفي في لارجل
 يتناول ما يتناول الشيء في لارجل حاصل ان المراد شمول المتكفي لا الشيء
 فالمعنى في لارجل وهو وجوده ان محسوس اكثر من المتكفي في لارجل لانه جماع
 لجزء فقط ان عدد الوجوه ان اكثر من عدد الوجوه **قوله** وهو
 نفس في الاستغناء او اورد عليه الغرض بقوله ما من عام الا وقد غرض
 فانه مع وجود كلمة من ليس بضايف الاستغناء او الكوفا والاستغناء في المكان
 مكذوب باللفظ واجيب بانه بما غرضه واعلم لا يقبل الكذب اقول لا يخفى
 ما في هذه الاجواب من الغش والاولى ان يجاب بان معنى كونه
 بضائفا ليس انه لا يقبل التحضيض من خارج اصلا كيف واسما الا بعد اصرار
 بكونها بضائفا في مدلولها مع جوار التحضيض فيها متلما يصح ان يقال
 على عشرة الاكس فانه اقرار بالتبعية على ما قالوا بل معناه انه بدون
 التحضيض القطعي لا يخص وفي المثال مرسوم كذب لفظ صار سببا للتحضيض
 وهو قطعي كاستغناء في اسم العدد فاعلم **قوله** قلنا لا سلم معنى لان
 ان الجميع لا يقتضي الاستغناء بالجميع اصالة وبالدلالة بل لا فرق
 في ذلك بين وبين موزونه ولو سلم انه لا يقتضي استغناء الاحاد
 اصالة لكن لا شك في عدم خروج الواحد والاشتمال بناء على ان
 الواحد اذا ضم الى اثنين صار جماعة والمود ومن ان الحكم جماعي متنازل
 بالجميع على عاتق او بناء على ان الكلام في الاحكام المشتمل بين
 الواحد والجماعة وان زعموا انه لا يقتضي استغناء الاحاد ولا اصالة

جار

ولا ضئفا حتى انه يصح جاء في البرجال مع عدم مجيئي واحد او اثنين اما
 بان يكون الحكم على الكل من حيث الكل بمتارنا وله بعضا فخراده او
 على ان الداخل في الكل حكم كل جماعة جماعة ويكفي حصول الحكم طاعة
 حصوله لبعضه ووج صح جاء جمع بين البرجال مع ان المجيئ ليس الا واحدا
 مثلا فهو ممنوع بل هو اول المسئلة وعين المتنازع فيه لا يلحق لما و
 ان الكلام في الاحكام المشتركة فكيف يتوهم ح خروج الواحد او
 الاثنين لا نقول الكلام في الاحكام المشتركة ابي في الواقع وما
 بوجه من خروج فاعلموا عن احكامنا ولا ملنا فاة **قوله** يعني لو افرد
 لنوهم انه اثارة الى هذا العالم الى قوله لبقية الشهور والاحاطة
 الظاهر فخره قد سهره الشريف في حواشيه على الكثر في ان العالم
 اسم جمع لانه لا يصدق على بعض حسن من اجناسه ولا يطلق عليه انه
 عالم في الجمع وعرف باللام افاد استبعاد جميع اجناسه واما
 انه افاد استبعاد جميع اجزاء اجناسه فمحلنا من ذلك لان من
 خروج بعض اجزاء حسن لا يلزم خروج ذلك الجنس او يكفي لتناوله بعض
 تناوله في ضمن فرد ما وذلك لانه لا يلزم من خروج الفرد خروج
 نعم يلزم من خروج الجنس خروج جميع افراد ذلك الجنس الا ان يفتش
 على كليته بجمع وبقى البرجال لما افاد تناوله لكل فرد ذلك الجنس اسم
 الجمع وعلى هذا اذا جمع جمع كان تناوله جميع افراد الفرد وفي العالمين
 كان المفرد تقييد **قوله** بدليل انه صرح بخلافه غير مرة كما نثارة
 اما انه لو وجد فعل من الكثر في بدل عن ان استفوا في المفرد اشمل
 من استفوا في الجنس كان بناء على ما ذهب اليه ابن عباس رضي الله
 عنهما ومن تبعه لانه من جهة ومعه لانه صرح بخلافه بحيث يحصل
 لنا نظر في العلم بانه من جهة في الكثر في تخير قوله تعالى
 والملك على اراجا نهما ان اجبا المفرد لان الملك اكثر من الملكة
 مبني على هذا المذهب لكن يقرب الكلام بما يكون غير محتمل هذه
 لا يح عن حرارة واعلم ان الكلام اذا كان في صحة هذا المذهب
 فظا انه لا يتوجه عليه ما اورده الكثر من الجواب لان مجرد كونه

دوت

مقول قول ابن عباس رضي الله عنهما كانت لقوية بهذا المذهب وكذا انما
 نقبه الاله غلب وان كان الكلام في ان مذهب صاحب الكثر
 ما اذا في ذكره من الجواب بدفع الكثر ما في الكثر ان الكثر
 اكثر من الكثر في اختيار المفرد على الجميع لا يح عن قوة وباطلة يلزم ان
 من صاحب الكثر في تحقيق هذه المسئلة فاقول **قوله** وللهذا المنع
 وصحة بغير الجمع فان بعض الفضلاء انه معقوف بقوله تعالى وما من
 دابة الا اقم منها ذكرا ويكفي ومنه بان المراد المنع وصفه مع البقاء
 على طاهره من غير ما ذكره بل والابنة بنار وبل ما من دابة بقولنا ما
 الدواب اقوال ما المعصم في الجواب عنه ان كلامه في المنع
 جعل المسبوق موصوفا وجعل الجمع موصوفا اي فقال على ما هو الشك في
 عندهم من لفظ الوصف وفيما نحن في جعل الجمع خبرا لا نقا ولو سلم
 نقول لما كان دابة في خبر النفي وانما المقوم كان بمنزلة الجمع واما
 ما ذكره من المنع فلا يثبت فبقا فاذ قلنا ما من رجل عالمين الا ان
 مكر ما مع انه ما وبل ما البرجال العالمون الا انه مكرم **قوله** قد سهره
 فيكون المنع من الوصف معقوف بانه كثر اذ لو كان المنع معقوبا
 على ما ذكره فمعنى ان لا يصح البرجال العالمون او المراد من البرجال كثر
 انه عالمون ويكفي الجواب بان في مثل هذا التركيب جعل الجمع على التوزع
 واما بطلان قولنا البرجال العالمون اذ لا يمتنع من التوزع **قوله**
 اي فهو في بعض الفضلاء قد سهره الشريف هذا ايضا لكثرة
 اي بقوله فتوابعي والقوا ب ان ليس بمهمومي اي محبوبي اذ الانبياء
 التي بعد ما يدل على ان البيت وقع في مثل كثره قوله لا عشاء
 عن ترك اعتزالنا ثبت ان المهمومي لما كان مقدر او كان طائفة
 على المؤمنين كما طلاقه على المذكور وكان لفظ مجردا عن علامته التائيد
 غلب جانب التذكير فاورد في تفسيره مذكر هذا وقبل المراد من
 المهمومي القليل وقيل فانه الاضافة انه سبيلة باضافة المهمومي
 الى كثر لانه ما يدل على الاضافة **قوله** فيكون كوكب لفظا قد حمله
 الش من قبل الجواز في النسبة الاضافة واعترض على الحق الشريف

مع

بان الهيئة التركيبية في الاضافة اللامبية موضوعه للاختصاص
 الكامل المصحح لان تجزئ من المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت
 في احدى ملائمة كان تجزئ العوا بالاجزاء على ما توه به بعض من ادعى
 الصانع وذلك لان الجزيء الحكم انما يكون بصيرت النسبة عن جملتها
 الى محل اخر لا جمل ملائمة بين المجلدين كوطا انه لم يقصد به هنا صيرت
 نسبة الكواكب عن شئ الى شئ بواسطة ملائمة بينهما وادعى
 عنه بعض الفضلاء بان تحقق حقيقة الجزيء الحكمي او ظهوره بما غير لازم
 محذور ان يكون الاضافة منقولة عن محل ويختل او يحل محتاج هو في
 الى كامل قول ليس ببناء كلامه قد سهره على زعم انه لا بد من محل
 محقق ينقل الاضافة عنه وفي المثال لم يحقق المحل المحتج بل على ان الذو
 كنهان المعنى من امثال هذه التركيب ليس هو شئ بل هو محل الجزيء
 بالمحل الحقيقي سواء كان محققا او موهوما ثم نقل الاضافة من الثاني
 الى الاول اذ ليس في هذه النسبة والنقل لطافة وعزابة بل المعنى منه
 الكواكب اليها لظهور جده بانه هيئة ملائمة الشئ بتوحيها مقلنا
 في قرايبها لنقل بهما في زمان طلوعه الذي هو ابتداء البرق فقلت
 بهذه الملائمة بمنزلة الاختصاص الكامل ومنه من اللطف بالاحتجائي
قال قد سهره فيه نظر لان النسبة الاضافية يجب ان يكون
 معدومة للمحل طلب ايضا اجاب عنه بعض الفضلاء بان النسبة
 الاضافية لا شئها ما والى النفس بهما حاضرة عنه وطريق الوصول
 محتاج الى افعال واستخراج من النسبة الاضافية فيخرج انه لا طريق له اليها
 اذ الامكان لا ينافي في شئ الشئ بالفعل اقول ما ذكره من انه ما است
 غير مسلم اذ كون الاضافة حاضرة غير ط والكف النفس بهما لا يدل
 على ولو لم تكن الوصول محتاج الى الاعمال والاستخراج منه فترس
وقد حاجب عظيم في كل مرتبة به قال بعض الفضلاء لو حصل الامر
 للمخبر والثاني لتعظيم لا قبل على الذوق في يوم حيث يعينه انه يفتيه
 مانع حيزه عن العيب ولا بد من مانع عظيم عن الاحسان اقول لو حصل الامر
 على التحقيق لا يعينه ان المانع حيزه يفتيه للمنعى او كذا لا يعينه انه لا بد من المانع

العظيم

العظيم للاحسن ولا يفتي المانع حيزه كما لا يخفى بل انما يدل على ان المانع لا يعينه
 عن الاحسان حيزه وهو لا يناسب الملح بل انما يعينه المانع عن العيب
 حيزه وذلك لا يناسب مقام التمدج عن العيب **قال** والى الوقي
 اشار بقوله وقد جاء فان قلت الاشارة الى الوقي يحصل بيان ان
 بينهما لاشئ ذكر ما ذكره الاجماع قلت يحصل الوقي من بيان المقصود ونفسه
 كلاما منها والمقصود بالذات من الكلام الصغير لا انهما مجتمعان في هذه
 المثال **قال** بحيث لا مداخل للتكبر اصلا لمنوع للذوق الظاهر لم يبر وبالمنع منناه
 المصطلح اذ ان صاحب المصطلح اذ في كون التكبير في الالة هو المصطلح
 المعتمد للصغير فالمنع مانع فلا يحسن في مقابلته المنع **وقد** وبه نظف ارب
 المختصة به او كل نوع في ذكر الالب على سبيل التمييز والتحقيق ان لطفه
 الامام ايضا له ما مدخل ما في الاله ووجه الاكتفاء بهما انها الاصل والامر
 كل واحد به يحصل بطريق التوالة كان كذلك فلا بد من النقطة او مجموع المائتين
 فيه في الف بالنبوع كنه المياء ولا ان لطف الام ايضا مدخل ولا
 ان بعض الجوانات المنقولة من غير طريق التوالة كالنقطة والبرق عبت
 بنقطة بهما الكلام وذلك لان المراد معلوم ظاهر **قال** قد سهره
 لا يخفى خلاف الواقع مستبعد جدا اجماعا لفتة للواقع فلان اختصاص النوع
 معو يقتضي اختصاص النوع في هذه التوالة لا ان يحل على الاختصاص الاضافي
 ابي محص به التوالة لا يحل في التوالة النوع الا في وقت ان الكلام على
 فترس كون النوع غير مختص في فرد واحد استحالته العكس فلان ذلك
 المعنى يقتضي تقدم الشخص على النوع على ان كون نوع من ماء معين
 يقتضي ان يحصل جميع افراد هذا النوع من الماء الميعين وطايرانه في ويمكن
 ان ينافي في اختصاص الغير المتساوية يكون حصول النوع وانما هو ضمن
 فرد مسبوقة حصوله في ضمن فرد اخر وهكذا بل طال في المركبات المتوالة
 ابي التي لم يحصل شخص من الامن حتى نوعه لا يكون الا كذلك فكيف يدعى
 فيه الاستحالة وتمام تحقيق ذلك يطلب من الكتب الحكيم على ان الف
 ان يقول حصول نوع من ماء لا يقتضي ان يكون جميع افراده يحصل منه
 بل يكفي فيه حصول بعضها منه اذ كل حكم ثابت لنوع ثبت للنوع

ن

من حيث هو البطلان لا يبين في الوقت مثلما يكون زيد جزيئا
 ان المالك ان جزيئا في فناء لا يظن ان يبين لم يتوجه الى ما بين الاما
 لتلخيص المناسبة بين مادة الشيء ونقطة **قوله** وجب الحاجة الى ما
 ذكره بعض النحاة هو ان التوجيه الذي ذكره الشرح يخص بما اذا اريد
 من المصدر النوعية اما اذا اريد منه مجرد النكبة فبين ان توجيه غيره واما
 ان يقول المالك الذي يتوجه القوم الى دونه فيما وقع المصدر الذي للنا
 بعد حرف الاستثناء واما في اذ كان المصدر للتعريف فلا اشكال في جمع
 الى حذو دونه ولو سلم ان الكلام في مطلق المصدر فكيف يستقيم كلامه
 حيث قال في كلامه وقع كعبه الامن المفعول المطلق اللهم الا ان يكتفى
 لا يستعمل في هذا التركيب الا في موضع واحد من المصدر النوعية وهو كلف
 بل الاضاف ان مثل هذا التركيب قد يقصد به النكبة وقد يقصد به النوعية
 ولا يخفى انه لو كان المصدر للمصدر ايضا لوجب ان يكون اللفظ مقول الش
 للنوعية وقع على سبيل التمثيل وانه اعتبر بقوله لانه كعب ولا يبعد ان يوا
 اذا كان للمصدر كان ايضا لو كان من النوعية او المراد من النوعية
 ان لا يبين على اطلاقه بل اعتبر مع نوع خصه **قوله** اي ارضا منكورة
 جمولة بعبارة عن العزم ان لفظا في قول في كان التسمية النوعية وهو
 بصدد كونه للتكارة كيف وكونه للنوعية قد تكرر انكار وجواب
 ان التكرارة وان كان يرجع الى النوعية لكن هذه هي احدى اقسامها
 خاصة فليس تكرارا فليكن **قوله** قد سحره كان الاواني النظر اليه
 لفظ في حيث لان اللفظ ان التبيين كالتوضيح انما يكون بالنظر
 الى الغير ولا يكون ثابتا للفظ ما دام لم يلاحظ في حال الغير وهو
 التمعن وذلك لانه ان اريد به بالتمييز اللوحظ عند الغير كان الامر
 كما ذكرناه وان اريد به حيث لم يتناول المورد مثلا ولا للوحظ
 قد كلف كان ثابتا للخصم في ذلك فينزل الوصف فاما في دونه فبين ان
 في قوله استارة الاعلى لا يحتاج الى فراغ يشك بان هو هو قوله
 حاجته الى الوفا الذي يشك عند مشيهم وليس منه اية الجهات الثلاث
 الجواب ان الاحتياج الى الفراغ لا يكتفي به دون المعطاة ارب واثبات

لبن

كبه

منه الخ يتبين وان كان من المتكلمين حتى المقاربة والاحتياج الى خبره دون
 بقول العشرة وبناء كلامه قد سحره على الخلق على ان يكون الحكم
 واحد على من دونه كان كل واحد منها على لفظ المشتك فاما **قوله**
 قد سحره انما يتصور به بلا محمل اللفظ ان بناء كلامه قد سحره الشرح
 على ان المتبادر من تقبل الاشتراك اي تقبل الابهام الناسي من التميز
 ان يبين شيئا من ولا يبرهن بالكلية وفي الاشتراك اللغوي لم يبين شيئا من
 الاشتراك بل هو قول بالكلية مثل زيد الناجي وفي المعنوي يبين اقوال في كل
 من الدعوى بين نظر وتامل اما في الاولى فلان الصفة التي يشترك بين
 بعض معاني لفظ مشتك تارة دون بعض اخرى اذا ذكر سمي بعض من
 الاشتراك اللغوي ويترى بعض اخر من موضوعها وكذا في المعارف
 لا فاما في فرض ان اعلان من سمي بلفظ زيد ناجر والباقي غير ناجر فاذ قيل
 زيد الناجر لم يزل الاشتراك اللغوي بالكلية بل سمي بعض منه واما في
 الثانية فلانه اذا كانت الصفة تجعل الموصوفات المشتركة يعني بين
 افراد كثيرة بحيث يخصص في معنى في لم يبين شيئا من الاشتراك
 فلا يستقيم بلا محمل بها تقبل الاشتراك منه او يمكن ان يوا مرادة قد سحره
 ان ما ذكره كحجب الاغلب او الغالب في الاشتراك اللغوي او في الوصف
 ان يبين الابهام بالكلية وفي المعنوي كان الغالب في الوصف تقبل
 الاشتراك فاما في يرد على قوله فلا يكون جارية في قولنا عين جارية
 صفة مخصصة فمن اي قسم من اقسام الصفة اللهم الا ان يتكلف ويغال
 عليها واخذ في الصفات الكائنة او يحصل منها كشف وتوضيح في الجملة فان
 على هذا يرجع المخصص مطلقا في الكشف في اول ما يحسن كشف ما كان عين جارية
 فلت نذكر كلف لكن اعتبار كونها كاشفة غير اعتبار كونها مخصصة فتدبر
قوله قد سحره واما احتمال المعارف فاما حيث من اللفظ في حيث
 او احتمال بعض المعارف ايضا قد بينت من المعنى مثل قولنا الرجل العالم جزيئا
 من الجاهل وقولنا دخل السوق الكثر مثلا والجواب ان الموصوف هو اصل
 المنكر بوصف بالعلم ثم عرفت باللام قاله احتمال الذي يرفع بالوصف وهو
 الذي بينت من المعنى هو احتمال جيل المنكر والموصوف باللام هو مجموع الرجل

ان

رنية

وليس مجموع وصف ههنا ومنه نظر بعد ان لا شك ان للملك ان يصف
وصف الرجل الموصوف بالعلم والادب والامور التي كان من جهة الملك
يرفع بالوصف وتطابق ان هذا الفصيح لا مانع منه في اللغة والادب
بالعلم والادب وتوابعه ان العلم الموصوف بالكلام لا يوجب ان يحصل منه
للتكرار الا ان يقال ان العلم في الصف بعد ان هو موصوف بها ومنه
بعد ان يوجب ان يتكلم في حق نفسه في حق نفسه في حق نفسه بالعلم
والعلم الذي يوجب ان يجمع الى التكرار وكان في حكمه ان ليس له ان يكرر
على مدلول التكرار زيادة معناه ايها فاما **قال** قد سجد واما كون الوصف
خاصا والموصوف له عام فغير مقبول وذلك لان هذا انما يتصور بان يكرر
العلم بالعلم ان الخاص في مثل ان يلاحظ الان في مختلف العكس
كما يشهد به الوجدان **قال** قد سجد وكذا ان اراد به كل نوع نوع
منه نظر انما صح اذا اراد به كل جنس على ما صرح به باعتبار كثرة النواع
كذلك صح في النوع باعتبار كثرة اصنافه في الصف ايضا باعتبار كثرة
اشخاصه فاما **قال** قد سجد فقلت ولما كان قوله وما من وانه هو
في بحث لان كلمة من المستوفية باقية عن الخلق على المجموع اذا انما
منها كل واحد واحد على ما مر عليه لا يحمل وجه هذا الكلام وجهه مقال
وكما انه قبل وما من جنس من يدين بدين لكن فيه تامل بعد
او الجنس كما صرح به في شي واحد فلا يحمل عليه مفهوم لفظ العلم لان
يراد بجنس في ضمن جميع الافراد بناء على ان الاستغناء عن من افروغ
توجب بجنس على ما مر وج كان توجب صاحب المقتضى يرجع الى
توجب صاحب الكثرة على ما مره من جملة في اللفظ الكثرة
الى هذا واما حديث زيادة التعميم والاحاطة فهو جدير به انما
من لفظ العادة بجنس العام كان فيه باعتبار افراجه زيادة في تعميم
وان اراد بجنس خاص فمثل ان يرضى اخص كان فيه ايضا تعميم
اي من جهة اعتبار افراجه لان اول **قال** قد سجد
واوله الشيخ ابن الحاجب فيه تامل في لا يخفى على المتأمل في معنى قولنا
زيد العلم عند اطلاق هذا الكلام انه لم يقصد معنى لفظ العلم وما جرى

بوجه بل وجد من نفسه انه اجتمع عن زيدا بانه فانه لا بانه محكوم عليه
بالقيام **قال** قد سجد اور وعليه انه صرح في اول سورة التوبة بانها
مدنية اجاب عنه بعضهم على ما نقله بعض الفضلاء بانه يجب ان يكون
بانه الابنة نازلة في مكة وحدها والسورة نازلة في المدينة بنماها اقول
المكي في اصطلاحهم ما نزل قبل الهجرة فاذا كان السورة بنماها لم
بالمدنية بعد نزول البقرة في مكة فلا يقال للسورة بنماها مدنية
بل الشايخ في مسئلة ان بن مدنية الا بانه اول ما لم يستثنى صاحب
الكشاف هذه الابنة من قول السورة مدنية فهم منه ان كانا بمنزلة
بعد الهجرة لا قبلها **قال** قد سجد من ايضا اجاب عنه بعضهم بما ذكره
بعض الفضلاء بان ما قد ينسب من كان روايته عن علقمة فحمل الى لا يكون
را حيا بها او يكون معنى الرواية ان ما صدر منها بنماها التمس مكي
لا محالة وذلك لا ينافي القول بكثرة ايضا قول لم ينظر من الكثرة
انه لم يرضى به روايته علقمة بل مدار امره على روايته على ما لا يخفى
على من نظر فيه واما جواب الامر فخصه ظاهر لانه مبني على التمس
عن مقصودهم في اصطلاح المكي والمدينة او قد عرفت ان المكي
يقال لما نزل قبل الهجرة والمدينة لما نزل بعد ما لا نزل مكة وما نزل
بمدينة وايضا على ما ذكره لا ينضبط القاعدتان ولم يحصل الامتياز
بين القسمين فاما **قال** قد سجد وهم قد علموا ذلك سماع من النبي
اور وعليه بعض الفضلاء ان المتنين الوسمين ذلك عنه على السلام
بوجوب ان يوجب التمسك بهم كما عرفت في سورة التوبة
واعتراض ان سماع المنكرين اية سورة التوبة لا يوجب العلم حتى
يصح جعل الجملة صلة واجاب عنه السيد بان الادراك المطلق
كان في جملة صلة واعتراض على بعض الفضلاء بانه خلاف
المعقول والمقول بل هو جواب محتمل ان الاكابر عننا ولا بنا ولا كثر
العلم اقول هذا الكلام يرجع الى ما قاله قد سجد في حاشيته
لان حاشيته ان السمع المسموعون وهم في طبعهم بهذا الكلام
من النبي على السلام لكن لما لم يكن موهوبا اليهم وبين الله تعالى

فلم ينف لهم وهذا الجمل من سورة البقرة أو العدا التي حصل الخطاب
من المتكلمين سورة النجم والحاصل ان الشايع المتعارف في اللغة ان
الخطاب علم المصنف قبل الكلام من هذا المظهر وهو الخط المتبادر من قوام
كان معناه واما بين المتكلم والخطاب لا انه علم من متكلم اخر ولا علم كفي ما ساء
في الكثرة فانه من قول الجواب عن اصل الاعتراض ان الخطاب لما سمع
الاية اعتقد ان هذه المتكلم كان موصوفة بهذه الجملة ولا بد من صحة الصلة
ان لم يكن الخطاب انصافا بمضمون الصلة عما جازما ووجه نقول سمعهم
اية سورة النجم بنيد بهم فكيف وان لم يفهم علمهم بذلك علمنا
ولا يبعد ان يكون مراده قدس سره هو هذا وان كان في عبارته نوع خفاء
ووجه فبنا على الجواب الذي ذكره بعض الفضلاء قد فوج بان
الخطابيين في سورة النجم ليسوا كلامهم مما حصل لهم العلم بان النار وفودها
النفس والحيارة كمنهم لم يؤمنوا بذلك فنادوا بالاشهاد على كذب هذا
الكلام والكاره واجاب عن الاعتراض الاول بعض الفضلاء بان
الصلة والصفة وان كانت ركائز وجوب المضمون الجملة كمن الصلة
انتازت بوجوب العلم بالكلية عليها بان يحمل الخطاب بها لا يبراه
صلته عند السماع انما انار وفودها بالنس والحيارة لان النار وفود
بمضمون الجملة وقولنا انما استند الى سماع من النبي عليه السلام ان بعض
النار وفودها بالنس والحيارة ولا يكفي في عدمية النار معرفة ان بعض النار
كذلك بل لا بد من معرفة النار بهذه الجملة فلهذا انكرت في سورة
النجم وعرفت في سورة البقرة انما في الصلة لا بد من ملاحظة الحكم
عليه بمضمون الجملة وكونه عالما به قبل حكمه في الصفة قبل الوصف
به بالابه ان يكون معلوما للخطاب وكما انه وجب ان يكون ملحوظا
حين جعل الجملة صلة كما يجب حين التوضيف بهذه الملاحظة ولا
يكفي علم الشايع بمضمون الصفة كيف ولفظ من الوصف ان يلاحظ
الخطاب تلك الموصوف بهذه الصفة حتى يجرى عليه حكما فاما في قوله
قدس سره فان عرفت ان الخطاب في سورة النجم هو من ان يلاحظ
جواب الشرح ومثله ان صاحب الكشاف منقذه لبيان وجه تعريف النار

في قوله تعالى فانفوا النار التي الابه فقط وليس غرضه وجه تعريف النار في
وتكثير ما في موضع اخر فان التكثير هو الاصل والتوليف طار وعارض والا فانه
منه الى عذر فكله بل هو الاصل ولا مقتضى لعدم دلالة وجه لا يتوجه ما ذكره
قدس سره فاما تعريف **قوله** ومثل هذا وان امكن جعله على دفع توهم الخور
ليس مقصودا من هذا الكلام توجب المفاضلة بين التفسير ودفع توهم
الخور والتسهر على ما فهم بعض الفضلاء واعتراض بان لا حاجة فيه الى هذا
بل كفي بحسن التقابل بين التفسيرين من عدم دفع توهم الخور والتسهر
وان كان دفع التوهم مستلزما لتقرير بل مراده من ذلك ان الى
المقتضى كما في التفسير اذ دفع التوهم ولا يتوهم من التقابل لا يمنع
التفسير مع دفع التوهم وتوسل نقول بان المراد من التوليف مجرّد التفسير يحصل
التباين من القسمين كما ما هو الخط الشايع في التفسيرات **قوله**
وهو خلاف ما صرحوا به في لا تكذب انت اجاب عن بعض الفضلاء
بان العلاقة اذ بتقرير حكم التفسير لحاصل من جهة المحكوم على التفسير
حاصل من جهة نقول بان هذا مبني على الفظة من اصطلاحهم فانهم
جعلوا التفسير محكوم عليه بما لا يفرق حكمه ولهذه القيل الشايع انهم قالوا
لا تكذب انت التفسير محكوم عليه وان حكم **قوله** ولا يرفع بهذا التوهم
بالتكذيب المقتضى وهو موقوف وقال قدس سره الشريف فانه اذا قيل جاء في
زيد نقف واعتراض على بعض الفضلاء بان حفظ الكلام عن توهم الخور
ينبغي عن مزبأ حياطة وبقية الحكم عن مظنة التسهر به ولانه بناء على ما
صحيح بعيد هذا الكلام ان الاولى ان جاني الرحلان كلامهما ليس
له دفع توهم عدم الشمول لان المشي نص منه بل دفع ان الجاني واحد
منهما والاشياء واليهما وقع تسهوا ولانه بناء على ما ذكره السكاكي في بحث
الفصل والوصول ان ابتاع لا ريب فيه له كانت الكتاب كاتبا في
للمنفقة في قوله جاء في حلفه نقف اذ انه لما عسى بنوهم الى مع الملك
في قوله جاء في حلفه بخور اوسه ولم يخالف ان رحان في شربها
في هذا المقام نقول ان ذكره لا لا يلاحظ بل كنهه بل شربا وسبعا واما الجواب
عن الثاني فهو ان كلامهما ليس لدفع توهم التسهر في التناظر بل لدفع

كيد

توهم التسوية الاسناد والوقوف بينهما واضح فان الاول ان يكون الحكم اراد
 ان يحكم بلفظ عمر ومثل سابق لانه الى ان قال كان عمر وزيد من غير ان
 سمي زيدا اسناد الفعل لا يزيد على ان الفعل في نفسه واعتقاده سنة العزو
 وقد قصد الاسناد الى عمر ولا الى زيد الايمان في النقطه وقع منه التسوية
 والثاني ان بسند الفعل لا يزيد مع انه كان في اعتقاده انه سنة الى عمر
 فقصده اسناده الى زيد حين الكلام وعلى سنة القول مرادهم من ان التاكيد
 المعنوي ليس له منع توهم التسوية ان ليس له منع توهم التسوية في النقطه
 ووجهه على ما بينه قدس سره الشريف حتى ينطبق عليه وفي مثال جاني
 المر جلال كلاهما كان كلاهما لم يقع توهم ان اسناده اليهما معا وقع
 تسوية واما من ذلك ولا يذم من جواره جواز جاني في نفسه
 له منع التسوية في النقطه اذ الوقوف على من انظر اجاد والجواب عن الثالث
 بمثل ما افان ما ذكره التكاكي من التسوية اراد به التسوية الاسناد
 او مراده من التجوز والتسوية هنا على ما بينه قدس سره الشريف في شبهة
 ما كان في الاسناد وهذه الذي منه هو مراد من التسوية في النقطه
 فلا منافاة فاما ما استمر كما امرت **قال** قدس سره فانك اذا قلت
 جاءني القوم كلهم فهم من الاحاطة والشمولة اجماع القوم الى قول لا تربي
 انك اذا قلت كل القوم فكلهم اقول يمكن ان يبين في ما بين جاني
 القوم كلهم وبين كل القوم فكلهم اقول ابراد الكل بعد القوم في الاول
 بعد جبر او في القوم محكوم عليه بالجنسي فلفظ كل يوكده القوم من حيث
 انه محكوم عليه بكونه النسبة ايضا بخلاف الثاني فان القوم بعد جبر
 منوكة بالكل وصار بحيث يكون المراد به جميع الاحاد ووقع توهم التجوز للمعذور
 فيه محكوم عليه بالنقل فلفظ الكل هنا لا يوكده القوم من حيث كونه محكوما
 عليه بالفعل فلا يوكده النسبة **قال** قدس سره وفي يكون الجازي لولا اما
 في الهيئة فيبحث في بحث هذه الاعيان ايضا التجوز للمعذور في لفظ القوم
 او المعنى في حكم فاطمة المعنوم في كلامه محيل نظر هذه او يمكن ان يجمع الاحمال
 في مثل هذه التجوز للاح عن الهيئة وعرضه قدس سره بيان تفصيلها ومطهرها
 فنقول ان معنى الكلام في التجوز على التجوز المعنوي في لفظ القوم هذه الذي

يكون

اشارة

اشارة اليه لانه لا يمكن ان يكون له في نفسه واما في حكم والسادس في الشرح
 ثانيا وبينه قدس سره ووجهه من دليل التجوز العقلي واما في الهيئة التكرية واما في الهيئة
 وعلى الوجهين يكون من قبيل التجوز المعنوي ايضا وليس مقصود به حصر الاعتبار
 المذكور في التجوز في الهيئة التكرية والتجوز في الهيئة **قال** قدس سره
 حيث قال واما في الهيئة التي يقتضي تاكيده في نظر من اعترض على ان
 حيث ذكر هذا الاحتمال في دليل دفع توهم عدم الشمول مع ان هذا
 الاحتمال داخل في التجوز العقلي على ما صرح به صاحب المفتاح وقد مر من قدس سره
 ايضا انما واما عدم الشمول فهو داخل في التجوز للمعذور فان لفظ الضم
 محصور في التجوز بالعقل مما يقتضي دالة التثنية الوسيطة بلا جرح فلهذا استفظ
 المص لفظ حكم الموهم للتخصيص اقول الحق الشريف قدس سره توجه مقصوده
 من هذا التخصيص دفع الاعتراض عن المص وبكفي له ذلك ابي احمال
 ارادة التخصيص سيما وقد ذكره صاحب المفتاح فهو ركن الفن واما
 وجه التخصيص فلهذا يصحح اللفظ واستقامة العبارة وانه يعلم حال ما لم يذكر
 بالمقابل مما ذكر **قال** ففي كونه له منع توهم عدم الشمول نظر اعترض
 عليه بعض الفضلاء بانهم قالوا في جاء في الرطلان كلاهما ان المعنى
 وان لا يجمل ارادة الغرض لانه اذ هو نفس في نفسه ولكن يجمل جملتهما
 الشخص الواحد حتى بسند ضملا لهما اليهما في ذلك جملتهما في الرطلان
 كلاهما لم يقع توهم عدم الشمول لكونه لضاف العدد وحكم بان الاولى انه
 له منع التسوية ووقع الرطلان مقام الرجل محل نظر له جبر اقول مرادك
 الحق ان ليس كلاهما لم يقع توهم التجوز المعنوي في لفظ المعنى لكونه
 لضافه مبدولة ولا ينافي ذلك ما نقل عنهم ان كلاهما يعني له منع
 توهم التجوز في الاسناد **قال** قدس سره ويمكن ان يبين معنى هذا
 جاز ان يراد بهذه الحقيقة وليس ابراد على الثالث حيث ذكره ولا بد في
 هذه التوهم بالتاكيد المعنوي بانك ما يكون بلفظ نفى وعينه الدليل
 الذي ذكره قدس سره على ان هذا لا يجر الا في لفظ عينه ونفسه والهيئة
 على ما ذكرنا انه لو كان في صدد الابراد كان الابراد بان كنه بلفظ كلا
 له منع توهم التسوية كما فينا ولا حاجة الى التمسك بلفظ كل بل انما في المعنى

ان ما ذكره الش في لفظ كذا جبر في لفظ كل فاعلم **قوله** لا عن الكاوتس
 الاله فانه ليس بمنه من فان قلت انك لا تدين مطلقا ليس منه اي
 بل المنه اي الكاوتس مع وصفه لا تدينه اجيب بان لفظ الدين
 في الدين هو لا تدينه المعنى بانك تدينه في الوضو الاصل في ذكر
 ما يدل على انها كانت وقت ما كانت قوله واحد **قوله** ولا يفرق
 من حيث انه في الدين اثنين وال واحد الى قوله الجنس دون
 العدد علم ان اعتبار العدد في كل من الدين اثنين وال واحد ومنه
 وانه في الارض ولا طير ليس على نحو واحد المراد بالعدد في الاولى
 بالاثنية والوحدة وفي الثاني بمعنى البعض اي بين ان المراد بالجمع
 الارضين والارض واحدة وفي لفظ ابي حال كان المراد
 جميع الارض ما يقصد به الاله الا ان مفهوم الاله في احد الوجهين هو
 الجنس المتناول لجميع الالهات وفي الاخر كان المتعلق بكونها وليس
 الوضو بان في احد هما كان الوضو الاصل هو ان المراد بالعدد في الاخر
 كان المقول هو ان المراد جنس الالهات فلهذا **قوله** يبين انه لا خلاف
 بين صاحب الكفاية وبين صاحب المفتاح ليس المراد انه لا خلاف
 اعلم ان الشيخين اذ عن صاحب الكفاية هذه الصفة منوكة في مثل
 نية واحدة وعند صاحب المفتاح يكون موجهة كاشنة وليس منوكة
 على ما صرح به الش حيث قال ويكون مقصوده انه وصف هنا ج
 جني للايضاح والتفسير لا لتاكيد بل مراده رفع ما ذكره العلامة في
 شرح المفتاح حيث زعم ان صاحب الكفاية جعل لفظ اثنين تاكيدا
 اصطلاحيا لفظ الدين وذلك يقتضي اثبات اصطلاح جديد
 بلا سند معتد ويمكن دفع الخلفه مطلقا بان هذه الصفة موضوعة عند
 صاحب الكفاية في اية لا منوكة **قوله** وبالناكبة كما انه ليس بهذا
 التاكيد الصناعي القسمة فليس التاكيد التفسير لوصف المخرج او
 المراد من قوله لا لتاكيد انه ليس هو التاكيد لكن قوله الش في شرح
 كلام المفتاح لا لتاكيد مثل الابر وقوله في شرح كلام الكفاية
 بل اورد في المنفصل قوله في مثل الوصف المذكور نحو ما يدل على مقتضى

الخالفه بينهما في الجملة فليتأمل **قوله** والتمت منه هو الاله الى ان البديل
 هو المقول بالنسبة هو اعرض عن لفظ بعض الفضلاء بان هذه التامات لم يحصل
 التغير فانه البديل اما لو حصل فانه البديل من وذكر البديل البديل
 فلا اذ ليس التغير حاصل بالتمتع بل حصل التمسك به لا زيادة التغير وكيف
 لا والمقول بالتمسك هو البديل وانما ذكر البديل من متناوله مقول هذه الاسمي
 جعل البديل للابض والاكوان ذكره لمصلحة البديل من وكيف يقصده
 البضاح البديل من وهو موضح عنه ذكر البديل ولا فائدة الباقول التغير
 ليس فانه لفظ البديل من والا يحصل مع ون ذكر البديل وليس فليس ليس
 فانه ذات البديل ايضا بل هو فانه يحصل من ذكر البديل من والبديل
 بعده معا ويمكن نسبة الى كل واحد منهما ونسبته الى البديل منه وان كان
 النسب من جهة ذكر البديل ان المقول من بالذات هو نسبة لا حكم اليه
 لا التغير لكن التوهم جعلوا مستندا الى البديل وعدوه فانه البديل لان
 البديل من هو التمسك به ظاهرا وكان متبوعا فكانه كان اصلا فاعلم
 ما جعلوه البضاح البديل من مع ان النسب عكس ذلك نظر الى المعنى
 والحاصل ان نسبة الى البديل من النسب من حيث المعنى والى البديل
 كان النسب من جهة اللفظ والنظر الى الظاهر وانما يرجع الثاني من حيث
 جهة ان جعل البديل مرعا هو ان لفظ التوابع فيه رعاية موافقة
 لفظ بمره صار الباب ارجح الى الطرف **قوله** قد سهره وانت تعلم
 ان ذلك اثبات باب لا يمكن غيره وذلك لانه يمكن ان يقال
 في البيت مضاف نحو ف انما اعظم خلقه وايضا يمكن ان يكون المراد بالاعظم
 منه الا انه غير منسب باقوى الراه وايضا يمكن ان خاله في بدل التمثال
 بناء على تفسيره اذ لا علاقة لمجموعة غير العسمة وغير كونه جبري للمجموعة واما
 المثال فلا يستشعر ما فيه اذ ليس كلام من استشعره بكلامه **قوله** قد سهره
 ابلغ من التخرج لجملة بل انما اولها فلكل شاربان مثل هذا اللفظ لا يكتفي في هذا
 الموضع لفظ وضع لئلا يركب من الاعلاط واما ثانيا فلما بهام ان ثباته
 بهذه اللفظ بحيث لا يفهم من اللفظ عليه ان يلفظ قبله اذ لم يلفظ
 غير لفظ البديل ولا يمكن الصبر عليه واما ثالثا فلكونه احصوا امارا لبا فلانه

اركة

فلا تلو وقع مدارك بكتة بل تتوهم انها لا تشرق لا لا ضراب فقال
قوله اما في البعض فقط واما في الاشتغال هو فان بعض المضللا ما
 حاصله ان بدل الاشتغال كبدل البعض في ان عند ذكر المبدل منه كان
 السمع منتظرا متشاقا لذكر المبدل وكان عند ذكر المبدل منه مذكورا
 في الاشتغال بهذه المعنى مشتركة بين مدلول البعض وبدل الاشتغال
 فالوقوف بان الاشتغال بهذه المعنى في بدل البعض نظا في الاشتغال
 يخرج الى البيان على ما ينهم من الشرح وليس على ما ينبغي واقول لا
 الكل على وجهه في قطعي لا تحذف بكتة دلالة المبدل منه في بدل الاشتغال
 فالاشتغال في المذكر المبدل وكونه مذكورا مسددا جمالا في بدل البعض يظهر
 واقوى على ان في بدل البعض اشتغال اخر لم يجز في الاشتغال وهو
 اشتغال الكل على وجهه وهذا المخرج في سلب زيد ثوبا في الاشتغال منه
 اشتغال الطرف على الطرف والظرف هو التابع لا المتبوع فانه
قوله فتفصيل المسند اليه منه اشارة الى ان المسند اليه هو المتبوع والنا
 معا وتفصيل عبارة عن ان يذكر كل منهما مفصلا عن الآخر مما اذا عت
 ولا يجزى الى جعل المسند اليه هو ر جملان في قولنا جاني ر جملان
 وقولنا جاني زيد وعمر وتفصيله على ما ذهب اليه بعض المضللا اذ
 قد يذكر جاني زيد وعمر ومن غير ان يكون مسبوقا بقوله هم جاء في
 ر جملان وايضا في زيادة اعتبار وتعليل شئني عند **قوله** واخر زيد
 عن نحو جاء في زيد وعمر وبعد يوم او سنة وفيه ما ملأ اذهنا ليس
 عطف المسند اليه لتفصيل المسند بل تفصيل المسند انما يستفاد من التقيد
 بالظرف على ما ذكره قدس سره ووجه القول كجمل المثال فيقول المسند
 او العطف وفيه ليس لتفصيل المسند لا بقوله لا مع انقضاء زمانا في العطف
 في كلام الشافعي فيجب لان المنى بهذه التركيب ليس من مفاصل العطف
 حتى يكون الاحتضار داعيا الى اجتناب العطف عليه كيف ينبغي وانما
 ونعم وحتى لا يفتقد القريب بيوم او سنة فلا فائدة التقيد بالامثلة
 فيما هو صهي الفاء ولا فائدة التقيد بيومهم مقام بعضي التركيب وليس
 نزع العطف عليه للاختصاص بل لانه لا يفتقد ما يفتقده العطف على انه

احمال

لنه

نوع

تفصيل

لتفصيل المسند احتضار اوله لم يطف لا يمتد الى غيره كونه المسند اقول لو كفى
 في المثال المذكور ذكره الشافعي بقوله جاني زيد وعمر وكتب في يومه اليوم
 والسنة ان وقع منه الحذف او لا يمكن ان يفتقد المعنى لا يفتقد من كل المعاني
 ونعم ولعل التقيد بالاضمة غير محظوظ في المثال والاضمة سبيل بعد ونوع
 المنى **قوله** من المصنف الى الاقوى او بالعكس يمكن الاحتضار على الاول
 بان يكون المراد من المصنف الى الاقوى وانما كل الالمصنف
 والا قوى وانما جاني زيد وعمر في قوله جاني زيد وعمر وكتب في يومه اليوم
قوله حتى لو كانت ما جاني زيد وعمر وكتب في يومه اليوم
 يعني زيد في البعض المضللا وفي نظر لان كون العطف لتفصيل المسند اليه
 اعم من ان يكون مقصود الذاتية او لغيره ولا يخفى في كون المسند اليه
 مقصودا بالاعطف لتوصل الى تفصيل المسند في العطف بالفاء ولو لا
 اعم لم يتم كنه العطف في جاني زيد وعمر وبعد يوم فان المنى وفي
 الترتيب كالتقيد حتى كان يجنبها معلوم والظاهر انما وقع بالترتيب
 والتقيد اقول المبني ومن قولن العطف كذا ان المنى بالذات
 منه كذا اولي كان المنى بالذات من المثال التقيد والترتيب وان
 ووقع المجنب فيهما حتى كانا امر معلوم لا يفتقد في فهم ان العطف لبيان
 ووقع المجنب فيهما بل انما يقال العطف لبيان الترتيب والتقيد واما
 بيان في ذلك كنه العطف في جاني زيد وعمر وبعد يوم لان غاية
 ان في عطف المسند اليه لكونه لا يكون مقصودا الذاتية بل لتوصل الى امر
 اخر هو تفصيل المسند ايجابا بيان الترتيب والتقيد ولا يذنب في كنه العطف
 وفيه ان يفتقد العطف فيه بيان ووقع المجنب فيهما مفصلا حتى لا يتم الكنه
 بدون هذا القول فانه **قوله** ولو سلم ولا دلالة فيما ذكره على انه
 يلزم ان يكون له في ان المصنف وصفا بط العطف فكان في العطف
 بالواو على المسند كذا وبالفاء كذا فلو جوزنا ذكره الشافعي لم يضر ما
 العطف على المسند في مضمون ولا يبعد ان يكون في الجواب عن قوله
 فان قلت انه لتفصيل المسند بحسب المعنى لان في قولنا الذي بنا كل
 في شرب كان الاكل مسندا والشرب مسندا الى الكلام بدل الفاء

بسمه

مبنياره

على الترتيب بينهما وهو معنى تفصيل المسند أو تفصيل المسند اعلم من ان يكون
 الثاني من جنس الاول ام لا ينظر انهم قالوا في تقديم المفعول الاول
 باب اعطيت على الثاني انه في المعنى افعال مثل اعطيت زيدا او
 فان زيدا كان اخذا والدرهم ما حوذا فاما **قوله** بقوى مذهب
 الجمهور انما قال بكذا ولم يقبل على هذا الجمهور ان يمكن للسكاكي ان
 يقول المسند هو العود فيها اذا كان المصنف بغير كنه امي والحاصل ان المسند
 العود عند خصصه بانه كنه امي وكذا ما ذكره قدس سره ان المصنف
 يقتضي المناصرة فلا تقتضي **قوله** لا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه
 بالمسند هنا هو وجه بحث او التخصيص هنا بمعنى التميز لا الفصل لان
 الفصل لا يتم له لانه اذا امتاز احد بصفة فبالضرورة كانت الصفة
 مستحقة فيه لا في غيره ونظائر ان التميز هو معنى المسند اليه لا الفصل
 على قول التحقيق ان فائدة تميزه بجمع الهمما جميعا بان ذلك ممكن
 لا يمكن انكاره لانه زيادة اختصاص بالمسند اليه اذا كان بمعنى التميز
 اذا كان بمعنى الفصل وجهه ان يعالج الافعال بالمفعول بالواسطة حرف
 اقوى من تعلف بالمفعول بالواسطة نظير ذلك انهم نسبته لهما فافقا
 بالتحول ليس لهما بالمسند الى الموضوع لانه لبي ثبوت الحكم للموضوع
 وان كان قد لبي ايضا ثبوت الموضوع على صفة فاما مل وهو ايضا
 يقال قصر الشيء على الشيء ومثل الشيء بالشيء **قوله** غالب استعماله
 في الاصطلاح محل نظر بل الظاهر ان عكس ذلك لان التميز ليس
 المعنى الاصطلاحي الحقيقي للفظ التميز على ما بينه في الحاشية **قوله** او قصر
 المسند اليه على المسند لا يخفى ان المراد من قوله اذا كان التخصيص حاصل بوجه
 هو التخصيص الفرع كان مفاد الفصل في الجملة على ما هو الظاهر فخصمه الى
 قصر المسند على المسند اليه وعكس بل علم ان ضمير الفصل قد سمي لقصر المسند اليه
 على المسند وايضا لو لم يكن قصر المسند اليه من فوائده الفصل في الجملة ولم يصلح
 بذلك فلا يستقيم قوله اذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند اليه على
 المسند كان الفصل للناحية فقط ولا يفيد الفصل اصلا اذ لا منافاة
 بين افا وقصر المسند على المسند اليه وكون الشيء افرغية عكس هذا كله

ما

ص

مع ان الظاهر هنا ومن صريح كلامه في شرحه للمعنى ان ضمير الفصل لا يميز
 قصر المسند اليه على المسند وهو اوضح في ذلك السبيل في شرحه للمعنى
 البنية فاما مل قال في تقديم المسند اليه على المسند لا يخفى على المتخصص ان هذا
 انظر من تقديم غيره من افراد الكلام لئلا يقدح في القصد على المفعول
 بجر بان بعض الثالث منه اما اوله فلان المتبادر والمنافق اليه الذين
 ذلك لان المسند من ومضايقت للمسند اليه واما ثانيا فلان كما ذكره
 يلزم نوع تكرار في قوله بعد ذلك في احوال متعلقات الفصل وتقدم بعض
 معمولاته على بعض واما جريان التكرار فاجواب عنه ان مثل هذه كعلم
 حاله بالمقابلة فكلما فروع ولو ابع سعي ان يبين حالها على هذا
 الوجه **قوله** قدس سره الضرب الاول لعدم معنوي والثاني لتفصيل
 ان بين الاول معنى على ان التقديم مصدر رقم الذي كان لازما بمعنى
 تقدم والثاني على انه مصدر رقم المنكر والمعلل بهذا الوجه مما ذكره
 قدس سره ولعله قدس سره يعني توجيهه على حكمة على المعنى الثاني وجعل هذا
 التقديم من قبيل الاضافة لا لفظية يعني انه يتحقق فيه صورة التقديم لا حقيقة
 واذا يعني على انه ما حوذا من عدم اللازم فكان الاطلاق على ايضا
 مثل اطلاقه على المعنى الاخر **قوله** قدس سره وان اراد بكونه في الخارج به
 ان الموضوع والتحولات ان يحسب الوجود في الخارج فكيف يتصور التقديم
 بحسب البنية اللهم الا ان المراد ان التقديم باعتبار مبدء التحول فلا سوية
 وان كان محذورا مع جسم في الوجود في الخارج لكن السواء من حيث في ضرورة
 نادر الموضوع عن موضوعه ثم ينبغي حمل خارج على عام وهو مطلق نفس الامر
 حتى يتناول الحشقات والذاتيات لكن قوله اذا كان من الموجودات
 خارجية لا يلائم اذ جميع المفاهيم خارجية لهما وجود في الخارج بهذا المعنى
 كيف وانها صارت موضوعات في القضايا الجابية صادقة وبرد
 على قوله المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف ان اراد بالذات
 الوجود والوصف المفهوم على ما يوزع موضعه ان المراد من الموضوع هو الوجود
 ومن المحول المفهوم فلا بد من ما ذكره على اولوية الذات في اللامحطة به
 وان اراد بالذات الشيء وعرضية لا يخرج عنه كثر من القضايا بالمثل زيد

حيوان

ولا يكون الكلام مسوقا لاجل افادته وحمل التحفيز في كلام المص على هذا المعنى
بعبارة في اللفظ اما مقصود من الكلام ولا يكون الكلام مسوقا لاجل
افادته وحمل التحفيز في كلام المص على هذا المعنى بعبارة في اللفظ
اما اول اللفظ فيتميز بالافادة وليس من الكلام واما ثانيا فلان نحتاج
الى ان الكتاب يجوز تكلف بان يكون المراد حصر المعنى لعملي لغوي حصر
لغته فيمكن ان يقع عن المص وروى عدم التوفيق اذ لم يلحق التوفيق بحصول
من جهة افادته التحفيز الاخر المعنى بالذات اللهم الا ان يتكلف
ويعني اراد المص بالتحفيز هو هذا المعنى المعنى الذي كان الكلام فيه
كلمة تارة وعبر عنه بهذه العبارة بغيرها على انه يتحقق بهما حصر اخر
وان كان غير معنى وفي تكلف لا يفسد **قوله** قال المص لان المعنى
هو اللفظ والواقعة على كل واحد يمكن ان يتكلف في كلام المص راجعا
الى ما حقه التمسك وذلك بان لفظ ليس مراد من ذلك ان قبل التمسك
كان روية متعلقة بكل واحد من اراد ان بعد التمسك كان ما لفظي المتكلم عن
التمسك واقفا على نحو السبب الكلي فيستلزمه معنى لفظ الكلي بعد ملاحظة
التفني وان ما لفظي لما كان عاما من حيث التفني فكان يجب بنا على التمسك
ان يكون المشتب بغيره ايضا على هذا النحو فخرج الاشكال **قوله** لانه
يجاب فلا يستعمل به ون كل اى لان رابت احد في كلام الخاطب
كان ايجابا وفيه يجب ان لا يلزم ان يتكلم الخاطب في صورة التخصيص
بل هو في روية خطا واعتقاده لا راد فقول وتكلمه ولو سلم فلان يلزم ان يكون
الكلمة بهذا اللفظ بل يجوز ان يكون بلطف اخر وهذا يجب ان يكون
ان لو سلم الوجهان لزم ان يكون ما انما رابت احد حيث يكون
المستدل به معناه على حيث التفني ايضا غير جائز اما على الوجه الاول
اذ قصد قصر القلب واما على الثاني فمطلوبا ولا يخفى جريان الوجهين هناك
فيلزم عدم حواره مع انه جائز كما يشير اليه **قوله** فلان تفصيل
قد سطره والتفصيل ههنا ان يقال ان كان النزاع في روية واحدة
في قول ان كان النزاع في روية واحدة فلا يثبت فيه صور زمان
احد بهما ان يكون الاتفاق واقفا على نوع روية متعلقة بواحد لا بغيره

عند

عند الخاطب والمحكم معا كان معينا في الواقع فيكون المستلزم في
روية متعلقة بغيره يمكن ان يكون غير معين فيهما في هذه الصورة
ينبغي ان يقول ما انما رابت ذلك الاحد الذي كان في الواقع
معينا انه رابي والتعلق به الروية وثانيتها ان يكون الاتفاق في الواقع
روية متعلقة بواحد ما من احاد الناس غير معين مع خصوصية والتفني
اصلا وظاهر ان في هذه الصورة لا يكون روية لفظا بقوله هم ما انما
رابت ذلك الاحد والتفني له اصلا في نظر المحكم وغيره بل روية
بما ان لفظ ما انما رابت احد الان المقصود به بل اعتقا والخطا وروية
خطا ولا يمكن في الاجاب لفظي بالسبب لفظي بل لابد في ذلك من
العبارة اللفظية على السبب الكلي وهو ما رابت احد الا ذلك الاحد
على ما عرفت به واما في الصورة الاولى فيمكن التخصيص التي اذ عاينا
تخصص في روية الموضع المحصو وروية باللفظ الشخصية به او او
عليه فليس هو بان لفظي الروية من واحد واحد متعلق في ما انما رابت
الاحد ايضا فانه وان عرفت فيه الاحد لم يخرج عن اللفظ العام الذي
كان يلزم من وقوعه في سياق التفني فلهذا ضاع عنه التفني مع صياح التمسك
اللفظي اقول بهذا المورد لم يوفق بين الصورتين المذكورتين وبناء
ايراده عليه ان كلامه قد سطره في صورة كان الاحد معينا في الواقع
وظاهر انه لا يبرهن معنى ذلك الاحد واحد لا يثبت بل ان التخصيص
يرجع الى الشخصية اجاب عنه بعض الفضلاء بان روية المقصود في روية
واحد لا يثبت السبب الكلي وروية المقصود في روية الواحد ولفظ
السبب الكلي فالاول هو اعتبار رتبة السبب الكلي والثاني هو اعتبار
روية واحدة لا يثبت في ما انما رابت الاحد كشرا بان لم يقصد به
السبب الكلي وان لزم بل سبب الاحد على وجه اعتقاده الخاطب هو
الاحد لا يثبت فلان لم يكن السبب الكلي لفظا لانه من ضرورات
ما قصد ولا يبعد لعمري الا ما يتعلق به قصد من غير حاجة فانه من ضرورات
في ما انما رابت الاحد ايضا **قوله** وقال الش العلامة ما قاله الش
المحقق فحمل ما قاله الش العلامة بل هو ما حقه ومنه كما يظهر باق في ما نقل

نوع

واما الذي نقل عن بعض المحققين فيمنى على عدم الوقوف بين يدي المسند اليه
على وجه السلب وبين صورة تاجرة عن كما يظهر من تقريره **قوله**
فمقول حصول كلامه فيمنى هذا المقام ان قولنا ما انما رابت احدا
قبل حصول النفي لم يفهم من العموم في المفعول لان العموم فيه جاء
من قبل النفي فيقول وزود النفي كان خاصا فاذا كان النزاع في الفعل
المثبت باعتبار فاعله وان الحكم فيمنى من نفسه فاعلم انه ليس ذلك
الا الفعل المتعلق بالمفعول في الجملة وعلى الرواية التي اوافقت على احد الوجهين
كانت في قوة الالجاب بل في قوة النفي فاذا ثبت ذلك بعينه لست
كان اللزوم ان يكون الغير فاعلا لدروية المتعلق باحد في الجملة وامام
ما ذكره من الدليل من انه ان لم يكن الاثبات للغير على وجه العموم
في المفعول لم يكن النزاع في الفاعل فاعلم بل في المفعول ايضا فمطويعا
لانه اذا كان النزاع في الرواية المتعلقة على احد لا يقبله النفي في قوة
الالجاب بل في قوة الالزام او الالزام فيمنى عن نفسه ومعلوم ان نفسه
انما هو فيمنى الرواية الواضحة على كل احد احد النفي في قوة السلب الكلي لان
نفي الالجاب محذور في انما يكون بالسلب الكلي فالعموم في المفعول انما هو
من جهة نفي الحكم الالجاب بل فيمنى عن نفسه واثباته لغيره لا لان
النزاع في فاعل الفعل المتعلق بالمفعول العام اذ لو كان كذلك كان
ينبغي ان يكون الالزام على العموم قبل النفي والوجه للمثبت لغيره ما نفاه
الحكم عن نفسه وهو الالجاب بل فيمنى لا الالجاب الكلي ثم فمقول
لا شك انما اذا قلنا ما انما رابت كل احد كان باطلا لا فاعلا
ان يكون النفي لا غير الحكم اي كل احد من الناس في اذا كان ما رابت
احد المعنى ذلك بعينه على ما طغى العلامة وبقية الشك يلزم ان لا يكون
لفظ الكل نافية جديده واما الشك فان ادعى عرفا منهم في ذلك
فيظهر حاله من استواء كلامهم وتبين موارد استغناء لانهم وان ادعى
ان مقتضى اللفظ والتشكيك او كانت فكلما منطوقه واللفظ ان ارد
الاول على ما هو يظهر من تقرير كلامه الذي نقله **قوله** لان
المستثنى منه مصدر عام يجب ان يكون في المثبت كذلك الجواب

عليه قدس سره الشريف فيمنى فيمنى بان هذه الوجه مبني على ان الاستثنا
من الاثبات دون النفي وهو بطلان الاثبات في ما انما رابت
الانبياء ليس بان لان المقدار احد الانبياء لا يجوز ان يوجب البطلان
انما ثبت احد الانبياء فلا يتناول في الاثبات ان لا يثبت من
الا ان يفرد مع احد لفظ كل بنا على انه في الاثبات لا يثبت الا
وهو مودود من الشك كما تر اقول فيه لفظ لان الاستثنا والمخرج فيمنى
ان يكون المستثنى من المقدار عام بما يوجب الاستثنا منه ومن المعلوم
ان الانبياء لا يوجب استثنائه من احد في قولنا انما الذي صرح به
انبياء بل المقدار ههنا كل احد حتى يوجب الاستثنا منه وان لا يثبت
ذلك انما يكون المقدار كل احد بل انما يكون لفظ احد في الاثبات
لا يستعمل ون لفظ كل اذا كان بمنزلة مبدل من الواو وانما على تقدير
نسبه محذور ذلك فيمنى لفظ احد وانما يجوز ان يكون اللفظ بمنزلة
مبدل من الواو ولفظ ان استثنى من ذلك لا يثبت في ما حقه ههنا
من ان الاستثنا يقتضي تقدير لفظ كل احد او كل اجل وكل شخص
الى غير ذلك ثم قال نعم ههنا وجه اخر وهو ان يجعل الاستثنا راجعا
الى النفي فيكون الحكم قد ثبت لنفي حزب زيد ونفي عنها حزب من
عداه والتقدير يقتضي اثبات ذلك النفي لغيره ونفي ذلك المثبت
عنه فكانه قال انما حزب زيد اي لا غير روي ما انما حزب
من سوى زيدا في حزب زيد فيكون هناك من حزب كل احد سوى زيد
وهذا وجه وجب **قوله** يعني ان ذلك الحزب الواقع على من عد زيد
مسلم فيه بحيث لان هذه الكلام يدل على ان الاستثنا من الاثبات
قوله من بعض النفي مالا يقتضي ان يكون الاستثنا من النفي مع ان الجيب
يجب عن قبله ثم عليه حفظ ما قاله الا انه لم يبين ما بهوا كلامهم
فما على **قوله** قدس سره وزاد في كسر نكته الضرورة في بيان ما بهوا كلامهم
من بعض الفضل ان قولك اني لست فاعل روي احد في قوة
لست فاعل روي زيد ولا غير ولا غير ذلك مفعول النكرة واجبة فلو
لم يكن النقص الاثبات روي كل احد فيمنى المسند اليه كان ذلك العموم

ضا بها قول اذا توجه النفي في الكلام الى الفاعل اي الى اسناد الفعل الى المفعول
 من نفي ما عليه الحكم وكذا الفعل لم يتوجه الى المفعول اي الى تعليل
 الفعل بالمفعول فمفعول المفعول غير مستفاد من الكلام لانه انما يستفاد من
 توجه النفي اليه لانه نكرة واقترافه في سابق النفي فانما كان توجه النفي
 الى غير لفظ احد فحينئذ هو الاحصاء يكون ضا بها في استنفاد امرت
 فان بعض الفضلاء في توجيه امتناع ما انا ضربت الازيد انما اول اول فان
 توكلت ما انا ضربت النفي ضربت معنى عن نفسك مع اثباته للمعنى
 فاما ان يكون زيدا اخلا في المضروب فيكون مضروبا فلا يصح اشتبا
 وان لم يكن اخلا فيه كذلك لانه غير داخل في مفهوم محكم حتى يلاحظ
 واما ثانيا فلان التقديم بعد كون النفي طلب مسببا من عدم انفيين الفاعل
 محجب ان لا يكون زيدا مضروبا كذلك والنظر بالنفي والاستثناء
 لبعض كونه مسببا من عدم انفيين المفعول محجب ان يكون زيدا مضروبا
 كلف قول على الوجهين مع ان ثباتهما على ان يكون الاستثناء
 من النفي وقد حقيق الشك ان من الاثبات وايضا الوجه الاول جاز في جميع
 صور الاستثناء وهذه شبهة مشتملة على الورود وذكر ما في كتب
 الاصول ان في جميع الاستثناءات يلزم التناقض مع اجوبتها ولا خصوصية
 لها بهذا المقام **قوله** ولم يثبت المصداق اي لم يثبت المصداق في النفي
 الا بصورة التفرقة دون المحصر وذلك لكونه فانه اشتد نفي الكذب
 من لا كذب او كذا ان هذا الكلام من المصداق بل على انه بالمتعارضة
 التقوى وهذه الاشارة ان يكون المتعارضان في نفسه للمصداق اقوال
 فلا ير وما اورده بعض الفضلاء ان المتعارضان يصلح لهما معالان الشك
 ادعى ان المصداق يقصد به التقوى لانه لا يصلح الالة **قوله** جاز
 ولم يغير راو وعلب بعض الفضلاء بان جاز بطل ما حكم به من عدم محبة
 ما انا قلت هذا ولا غيري وما انا رايت احدا وما انا ضربت
 الازيد لانه لو لم يغير رايت جاز يكون غير معني للتحقيق فلا يلزم شئ من
 المفاسد اقول لظان ان امثال ما ذكره من الامثلة ليست محلا للمفاسد لانهم
 يشعروا استقواء كلامهم فوجه ذلك الامثلة ونظايرها مما على حصة

النفي معني للتحقيق بالاشارة بلا شراخ والاشارة المذكورة في هذه الصورة
 والاولى على الاستثناء **قوله** وهذا معنى قوله واستثنى المتكلم ان الشك في
 استثنى المتكلم من حكم الفاعل المنطوق وجعل خارجا عن حكمه او دخل في
 حكمه الفاعل المعنوي لانه جعله خارجا عن حكمه الاستثنائي بل جعل الاستثناء
 عاما حتى يتناول في لا يخرج عنه **قوله** واذا النفي التحق بكم يصح وقوله بانه
 فينه تحت لانه ان اريد بالتحقيق قبل الاستثناء فلا يتم لانه اذا لم يغير
 كونه منوخر المجهول التحق بكم بهذا المعنى وان اريد بمعنى المحصر فلا يتم لانه اذا انفي
 التحق بكم بهذا المعنى لم يصح وقوله بانه **قوله** ولهذا الحكم بانه مع العلم
 جملة لا يخفى ان النسبة التي بين اسم الفاعل مثلا وفاعله في طرفة العيني
 وفي خبر المبتدأ في مثل قائم الذيد ان النسبة غير تامة فمن هذا الوجه ايضا
 بينه وبين مثل زيد قائم كنه لم يتوجه هو اليه اما لان نظره في الاشارة
 وهذا بالنظر الى المعنى واما لان ما ذكره متفرق على ما قلنا لانه لا لازم
 ما ذكره ومستند من وانما لم يقل انما نقول مع على ما ذكره وانه يقع
 له لان الاصل ان يكون اللفظ تابعا للمعنى دون العكس لكن لما ذكر
 اصل النسبة في الجملة جعل القوم قريبا من زيد قائم في التقوى **قوله**
 قلنا جعل تابعا للمعنى الى الضمير هو قال قد سهره في شدة ليلته الذي
 يدل على ان عارفا مع ضميره ليس مساويا لظن ان الخبر في مثل زيد عارف
 هو عارف مع ضميره ويؤيد ايضا ان الاعراب جار مجاز على عار
 هو الذي استحق المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما اشنع اجراءه على خبره الثاني
 اجري على الطريقة الاولى ولا شك انها ارجح عليه وانه الذي استحق
 لا يكون مبنيا وليس عارفا وحده استحقاق الاعراب الذي ارجح
 عليه حتى لا يلزم جواز الاول ان يكون المجموع موباه في ضرب في
 زيد يضرب فان الضارع له اعراب في نفسه وهذا اذا وقع به
 صفة بغير اعراب المحل بحسب اعراب موصوفة دون اعراب الاول
 واما عارفت فانه يتغير اعرابه بحسب اعراب المحل بحسب اعراب المبتدأ بحسب
 موصوفة فلعل ان الاعراب الذي استحق المجموع بكونه خبرا او
 صفة نعم اعلم ان الوصف في نحو مرت برجل عارف الوجه هو

في

المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على وجه البهولة الا انه اجرى
 الوصف على الخطة الاولى لما ذكره السكاكي من الاتباع ولان جردا
 له اعراب في نفسه ثم علم ان المشهور عند النحاة ان اسم الفاعل
 مع فاعله ليس جملة لعدم استعماله على سببه اصلية الا انه اراوه
 مع صلته كان جملة وفي الاعراب جاري على سبب استحالة
 قد سهره ليس في الكلام فربض اضلان بالحق طلب ولا يفهم
 ان يبين كقولنا ان يكون في الكلام فربض يحصل من جملة كناية وذلك
 بان يبين مثلاً مثلاً لا يحل وبقوله ذلك في الجملة عن المحل طلب
 ثم حصل ذلك وسببه لتعريفه بغير المحل طلب ممن كان غير مستند
 لما في المحل طلب ومنه عبا كونه مماثلة له بانه ليس مماثله **قوله**
 بان يراو مثلك وغيرك ان غير المحل طلب مماثل له او غيره
 مماثل له من الجواب ان بعض الفضلاء يوجبون ان معناه
 انه يراو غيرك غير مماثله ثم اعترض بانه لا يظهر وجهه **قوله**
 اما في صورة التقديم فلان قولنا ان لم يبق موجب من جملة اقول
 لا يخفى ان هذا القول يظهر من سببه ولا يحتاج في حقه ما جعلناه في قوة
 الموجبة المعهولة حتى يخرج الى ادعاء ان الالبنة مستندة للموجب
 عند وجود الموضوع محض المحل بالوجود است بانه ان يقول هذا القول
 معناه فيكون في قوة بوجبه فبذلك اذ قال لفظ الكلام كان معناه وخلاصة
 ما يستفاد من بوجبه بوجبه البض بغير شرح النكبة على التأسيس وذلك
 لان الوض ببيان انه بعد لفظ الكلام في التأسيس في ذلك بيقضي ان
 يحصل الكلام سائبة لا معدولة بل على ما ذكرنا في التأسيس اي على نفي الحكم
 عن كل فرد ايجابي فانه لا يبعد نفي القيام عن كل واحد من افراد الالات
قوله وانما في الاول مستندة وهذا المستند اعترض عليه
 بعض الفضلاء بان الكلام في مفهوم القضية دون مناط صدقها لانه
 مدار التاكيد والتأسيس اقول الكلام في مفهوم القضية لكن اذا نسب
 التزام والتأسيس ويغير ذلك الى النطقا بالكان باعتبار الصدق في
 ما هو المشهور بين الجمهور والتاكيد والتأسيس متعلق بمفهوم القضية لكن

في

من جهة صدقها وتحتها لا نفس مفهوم لفظ القضية مع قطع النظر عن صدقها
 ولهمذا اقول ان مفهوم القضية هو الصدق واما الكذب فاحتمال على
 فاعلم ان قولنا ان الالبنة بوجبه ما يدل على ان السبب في البض
 وهو سببان ما يدل على السبب عن بوجبه المستندة للسبب عن الجملة لانه
 بوجبه مطاوعا لا يقضي للسبب عن البعض وما يدل على السبب عن البعض
 المستندة للسبب عن الجملة فان الالبنة بوجبه مطاوعا لا يقضي السبب عن
 الجملة بل كانت مستندة على نفي الاجاب الكلي لانه اوصفت الالبنة
 بوجبه مطاوعا بقوله المستندة على نفي الحكم عن الجملة ولم يقبل القضية بجملة
 الالبنة الكلية فان مطالوعا بوجبه في نفي الحكم عن كل فرد فذلك انصبها
 بالاقتضاء اقول ان الالبنة بوجبه كمال الالبنة الكلية لانها وبت بينهما
 الا باعتبار الكلية وبوجبه فان كان الالبنة الكلية بوجبه سبب الحكم عن
 كل فرد فبوجبه كمال الالبنة بوجبه بوجبه بوجبه بوجبه بوجبه بوجبه
 الاجاب الكلي وهو المراد بسبب الحكم عن الجملة منه لا من سببه ولا من
 في الالبنة بوجبه بوجبه بوجبه بوجبه بوجبه بوجبه بوجبه بوجبه
 فبوجبه الالبنة الكلية حتى يتناول مع الاجاب بوجبه بوجبه بوجبه بوجبه
 الكلية مطاوعا بوجبه في نفي الحكم عن كل فرد ولما كان ذلك سبب كلمات
 بهذا الناحية في هذا البحث يحصل محقق الالبنة الكلية وبوجبه لم تنوجه
 الى نفيها والى وجبها فبوجبه بوجبه بوجبه بوجبه بوجبه بوجبه بوجبه
 في قوة بوجبه فان بعض الفضلاء من نظر لان الحكم بان كل جملة في قوة
 بوجبه لا بناء ان بعض الجملة في قوة الكلية اقول معنى كون الجملة في
 قوة بوجبه انها متلازمان كما اعترض به هذا الفاضل فاذا كان
 بعض الجملة في قوة الكلية وجب ان يحقق بينهما التزام والتأسيس
 في جميع المواد ولا يخفى في ذلك كون بعض الجملة بوجبه بوجبه بوجبه
 واعترض عن المص بان المستندة عند التحقيق ما اضيف اليه لفظ الكبر وكل
 لبيان افراد المستندة اليه فالتأسيس عن الجملة او عن كل فرد لا يستفاد الا من
 الاستناد اما اضيف والبض لا يجبر ما ذكره لو وضع لام الاستفاد في جميع
 كل لان الغنية للنفي في الصور بين الاستناد الامر واحد باللام التاكيد ما يعبده

الاسناد وتقريره اقول للابواب من الاول ان ما ذكره المصنف بالنظر الى
 مقتضى الظاهر الذي هو المناسب للفن وما ذكره على طريق ارباب
 علم الجبر ان الذين كان مطمح نظرهم جانب المعنى واما انه لا يجزى هذا
 الجواب في صورة المعنى باللام فالجواب ان الكلام كان متوقفا
 في خصوص كانه كل المصنف والجواب عنه وقد حصل مفصلا في هذه
 القدر فاما **فصل** فالحق ان هذا الحكم الكثرى مجرد عن خلاف الحكم في بعض
 المواد وان ثابتي كونه كذا لا يكون بهذا النظر الى ما قاله الشيخ لان
 ما قاله مقتضى الاصل مع قطع النظر عن مواد الخصوصية والقوانين الخاصة
 بها والحدود عن الاصل جازية وكيف وانهم قالوا بصفة الامر كالموجود
 مع الاتفاق على انها قد تستعمل للثبوت فاما لان هذا المعنى لم يكن

حاصل ما قبله

بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
قول احوال متعلقات الفعل على حصة اسم المفعول على ما في الرضوي وكما
 في عرفت اهل الرواية يفتض بما سوى الفاعل والمانع افعالهم ثلثة دون
 تفتقر مع انه قد يشوب بعض المتعلق وكان المناسب التفسير به ثانيا
 وقا في بحث الجواز المعنى والمفعول ملابسات دون متعلقات كقوله
 الفاعل فالمراد بهما جميع الملابسات التي كانت غير فاعل ما ذكره حاله في
 هذا الباب به ان كان الظاهر ان يكون على حصة اسم الفاعل لان المتعارف
 ان يكون المراد من المتعلق بالكم ما يكون في عابا بالنسبة الى المتعلق
 بالفتح وبغيره الاول ان يبين للفعل ان تبس او ملابسات بالنسبة الى المتعلق
 كما مر في بحث الجواز المعنى والامر فيه **يقين** قال رحمه الله والمراد
 بالاحوال بعضها قال بعض المتصنفين بالمراد جميعها لان وضع الباب لها الا
 انه اقتصر على ذكر البعض لاستغناء عن ذكر الباقي جازية في غير هذا الباب
 لظهور جبره بانه في ثبوت كانه عليه وتفسيره ببعض الاحوال كما فعله الشيخ
 بوجوب ان لا يخبر العن الاول في الابواب الثمانية ولا شك
 ان هذه الاحوال من جملة الفن اقول من المعلوم ان الابواب اجزاء
 الكتاب فلو كان المراد من الاحوال جميع الاحوال المتساوية لما لم يكن

مذكور في الثمانية كان حال الاحوال على الباب حمل الكل على خبره ولا شك
 ان الباب الذي هو جزء الكتاب بغيره من عالم ذكره الكتاب
 وكون وضع الباب له كجميع الاحوال غير مسلم واما انه يلزم عدم انحصار
 الفن في ان المراد من الفن ان كان هو العلم فقط ان علم المعاني غير
 منصرف في المذكور في الابواب الكتاب وان كان المراد هو المذكور في الكتاب
 فانحصاره في الابواب الثمانية لا يثبت بان يرد من الباب
 بعض الاحوال نعم لا يخفى ان المتبوع من نوعه ان المتعلق بان المذكور في بعض
 بعض من الباب في التبيين مختص فيه وهذه اوجه ولا بد من علم ما اورد
 بعض المتصنفين ان تحت التبيين المقدمي من حيث اللازم لم يكن مذكورا
 في التبيين لان حال محذوف وهو مذكور في الكتاب بغيره فجازي وكون
 عليه السر من المذكور خارج منه فاعلم ان عليه سائر الاحوال حيث كان
 المراد منها نفسه بغيره عن القيد والخصوصيات مثل القدم فانه في
 التبيين انه لم يستعمل المبدأ في علمه وهذا تقدم المفعول عن الفعل
 مثلا **قول** اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل فالعلم المتصلا جمل
 الضمير راجعا الى كل واحد من وجهين غير مشترك بين المشبه والمشبّه به
 بل مرجع الضمير هو واحد منهما لا يكون مشتركا كما وايضا ليس الوضوح من الذكر
 مع كل منهما فانما في التبيين لكل منهما بل هو واحد منهما اقول في جواب عن الاول
 ان مثل هذه العبارة ساجية بغيرهم مثلا بين زيد كالا لانه لو كان كل منهما
 محذوفاً قال في تفسيره التفسير في حاشية المطالع في دفع اعتراض الشك حيث قال
 الا متبوع بغيره على التبيين مما لا يرد مقتضى كونهما ساجية به
 العبارة قد اجب عنه بان القسم الاول والبنات المقدمات في نوع
 القسم الثاني على كل منهما انتهى وليس مرادهم ان يطوف هذه العبارة
 سوجه التسمية ولا يذهب اليه بل ان وجه التسمية مفهوم منها
 متفرع عنه فقولنا زيد كالا لانه لو كان كل منهما محذوفاً في معنى قولنا زيد
 كالا لانه في الاجزاء في صيغة كل منهما ففائدة اللفظ الكل التبيين على التفسير
 بين الطرفين كما اورد في لفظ الكلام التوبيخات للتبيين على اعادة التوبيخ
 لا يكون اذ اورد ما هو التوبيخ حقيقة ما هو ما حوّل من هذا اللفظ وليس

الباقي من الترتيب على هذا التفسير ان ما هو المذكور صريح بما يصلح
ان يكون مرجعاً للضمير مضموناً بهذا او خصوصاً ذلك وكل واحد منهما قدما
يقدر ان يرجع الضمير الي واحد منهما معينا جعل المرجع كل واحد صحيح مطابقا
لما هو المشهور وكان المرجع المذكور صحيحا واحداً واحداً منها لا على التبيين
فليس بمذكور صريحاً بل هو الم مرجع اليه مع كونه خالياً عن حيثية التبيين المذكور
ومن الثاني ان الوضوح من الذكر مع كل واحد منهما على سبيل البدل
وان لم يكن الا افادة النسب بواحد منهما لا بكل منهما لا واحد منهما غاية
الامر ان الحكم المذكور مع واحد منهما بعد حاله ولو شئت هذه العبارة
بوجه استفهام في مقام التوزيع فلا اشكال **قوله** بكونه بان كل واحد
ان المتكلم ليس هو الباقى حيث كان قد تحول حكم مع كل واحد من الفاعل
والمفعول بوجه التوجيه الثاني ولهذا اوله في قوة الوجه التي ذكرها قدس
لشرح التوجيه الاول جوز في الخبر كلاهما بل اقول **قوله** اي ليس
الوضوح من ذكره مع الفاعل فان بعض المضل على هذا التفسير كان يقول
المص لا افادة وقوة مطلقة عارضة الفاعل او كل واحد يعلم ان مع ذكر
شئيه منها لا يكون الوضوح افادة الوضوح فقط من غير تبيين بالفاعل
فالوجه ان قوله مطلقاً ناكه للنفى اي لا افادة وقوة حصولاً اقول وب
محتمل لان استفادة معنى لا افادة وقوة مطلقاً من سابق ليس اظهر
من استفادة معنى مطلقاً على ما فسره من سابقه فلما كان يلزم البراءة
من الفاعل فانه يرد بوجه توجيه الشئ يلزم وعلى هذا التوجيه مع استفادة
على خلاف الظاهر على ما عرفت **قوله** فاذا لم يذكر المفعول به
فان بعض المضل ضمير لم يذكر نظراً الى السوq يرجع الى واحد منهما الى خصوص
المفعول اقول قوله فالوضوح ان كان اثباته افعلاً او غفياً عنه حيث بل
على ان الكلام على فرض نبوت الفاعل على ان المراد ان لا يذكر للمفعول
بخصوصه ولو اريد بالضمير واحد منهما لا شريطة الكلام لا يقتضي لا يخفى
على الناظر ووجه عدم التوضيح تركت الفاعل انه فاعله في الخبر انه قد ترك
الفاعل او وادخل على صفة المفعول وفيه ان هذا لا يخفى في ترك الفاعل
تركه او ما عاين في الخبر جواز الترك والمطرقة الغنى فائدة الترك ولعله علم

من يرم

من غير هذا الموضوع فلهذا لم يتوضح له بهما هذا ولا يخفى ان هذه العبارة
كالمسألة ان علياً يخفى ان يكون المراد فاذ لم يذكر الفعل المفعول به كان
محملاً للملك على ما ذكره التثنية والمعنى واحد او يعود كالفعل مع عدم ذكر المفعول
وكون النفي متوجهاً الى الفاعل بما يوجب التوجيه الثاني كما ان يكون متوجهاً
كان اصلاً في المعارف بالقبول الى الطرفين الا ان الفعل المذكور عاملاً
اصل بالقبول الى المفعول بما يوجب الوجه الاول التثنية اي اشارة بهما اليه
قوله كناية عن ان ذلك الفعل هو فعل المضل لا انقضاء على
الكناية بغيره حتى صحة التوزيع ولم يبق عليه دليل اقول ان كان الفعل النازل
منزلة اللازم مجازاً عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص مستغنياً كان المراد
منه معنى الفعل المتعلق بمفعول مخصوص فكان المراد منه هو الفعل المتعلق
بالمفعول لا المنزلة منزلة اللازم او المراد من الفعل المتعلق او اللازم ما كان
كذلك باعتبار المعنى المراد منه سواء كان معنى حقيقياً للفظ الفعل او
مجازياً فان قلت قلت على هذا لا يجوز ان يجعل كناية عن بعضه قلت يجب
عنه مثلاً مثل ان لا يرد من معنى حارب ضرباً شديداً او لم يلاحظ
تعلقه بمفعول كان ذلك خلافاً لنزول منزلة اللازم على انه لا معنى له في المثال
لفظ الفعل المنزلة في الفعل الغير المنزلة لانه من حيث استعمال اللفظ في
ضرورة ان التبريد المذكور ليس واخلالاً في الدال على ان لا يستعمل
في المعنى فلا يكون له دلالة الوضوح على المذهب اللاحق وايضاً في جملة
كناية فائدة من ان يجوز وجودها ونوع الفعل كلفي لفظ بهما المتكلم
المفعول المعين ولا يجوز ان يزيل لان الترتيب بالعكس لا يجوز ان
يكون كناية عن الفعل المتعلق بالمفعول العام مثلاً ان يقول فلان اعطى
بمعنى معطي معطى كما حصل ان العطاء او اهدى عنه لا يخص احداً كما ذكره
بهذا الفاعل وقد استدل عليه التثنية حيث قال من غير ان يثبت
لمعلوم عام او خاص ثم الظاهر ان ضمير عليه رافع الى المفعول كما هو الظاهر
ولا حاجة الى التوضيح لدلالة الوثنية على الفعل المكاني ايضاً لان الدلالة
على مفعول الفعل من حيث انه مفعول والعلب ايضاً فاعلم **قوله**
وانما قدم الثاني في قوله بعض المضل او ايضاً عدم جعل سابقاً على وجوده

فلا يخرج في توجب الكنية الى اداء الملازمة الا ان لم يكن على ما حقق الشئ
 كلام السكاكي كان في كل من الحار والكنية الاستغناء من المعلوم الى اللازم
 واما السكاكي حيث قال في الكنية الاستغناء من اللازم الى المعلوم من
 اللازم والمعلوم التابع والمبتوع وجب في توجب الكنية على هذا الرأي
 الى بيان كون المطلق تابعا ووجوبها المفيد على راي المص الى بيان انه
 يجوز اداء المعلوم وهو مطلق الروية فاما على علم ان الكلام لا يخرج
 من احد هاتين الا اذا علم من اللطافة ما لا يخفى وجب انه ذكر المعلوم اداء
 اللازم ونائبها انه اداء بالمطلق معناه وادعى انه معلوم للمفيد
 كانه قال صرح في وجوب مطلق الروية لانه معلوم الروية على كونه
 وجب لم يبح انه ذكر المعلوم وادعى اللازم ولم يكن كناية اصطلاحا
 ولا يخفى على ان هذا العارف بصناعة الكلام ان الذي في هو المراد
 وكان المراد من الكنية ليس ما هو المصطلح على ما فهمه الشئ بل المعنى
 الاخر لا يوجب ان يكون النقص الالهي في النقص مطلقا كقوله
 كونه كناية عن الفعل المطلق بالمفعول بخصوصه وينبغي ان سر او بالحيث
 ما يشاؤ الامور العينية والوهمية باوحدان حاسنة وان كانت
 عينية لكن في الظاهر بل قد يخفى في ادراكها بغير البصر وقوة الروية
 والقطعية حسنة على جميع المضافات المعينة للعلوم تشاؤا وله ما واثار حسنة
 الى صفاته كما ان ما تارة استأثر الى احواله لان كلامه ما يصح ان يكون
 متعلقا للمخرج **قوله** وانما قلنا بل قصدنا ان هذه التخصيصات انما يكون
 ضرورية بالنسبة في الاطلاق بما في الشئ نقلا عن الابيضاح وقد فرقت
 انه كان من حيث تلكها في افوارا وبالقدر حفظه في الشئ ولهذا قال
 وجب القدر في توجب الوهنية بناء على كثرة المواد **قوله** وان فرض
 تلازمها في الوجود استأثر الى انه لا تلازم بينهما في الوجود وينبغي
 من الجوابين ان يمكن صدور جميع افراد الاعطال عن الفعل في جميع النسخ
 بل ينص ببعضها وكذا لا يتعلق بغير ما يصح ان يعطى به وكذا يمكن ان يصدر
 من احد الاعطال عن جميع النسخ كمن صدر عنه او عن غيره افراد اخرين

الاعطال لم يكن متساويا للجميع هذه او اعلم ان المنزل المحضر من اللازم كما يجعل
 كناية عن الفعل المطلق بمفعول مخصوص والعبء الوهنية كالتا الى المذكور كذا
 فيجعل كناية عن الفعل المطلق بالمفعول العام على ما ذكرنا واثار الى الشئ
 المحقق وكذا فيجعل كناية عن الفعل المطلق بالمفعول المتقودة التي دل عليها
 المؤثر ويمكن ان يكون المراد بالمخصوص ما عدا العام فينا ول هذه الصورة
 والتفرض لا يتعلق بالمخصوص لانه اول ما يصور منه والكيف على ما جعل
 المتبذل فان بعض الفضل ههنا اشكال قوي وهو انه اذا جعل كناية عن الفعل
 بخصوصه خرج عن ان يكون النقص من اشياء لا تفي مطلقا لو لم يجعل كناية
 وجعل معنى موصلا لاستقام اقول بجواب عنه انه على ما حققنا ان المراد من
 الكناية ليس ما هو المصطلح ان ما ذكره المعلوم واما اللازم واما ما علمنا
 الشئ فيمكن ان يكون الاطلاق بالنظر الى المعنى المكاني وهو الصريح والمعلق
 المخصوص بالنظر الى المعنى المكاني عنه وهو المعنى اللازمي فلامنا فاعا اذ لا يخفى
 على من له ادنى تأمل انه اذا قيل النقص من الفعل المتبذل فليس اللازم
 الاطلاق اي عدم تقيده بالمفعول المخصوص ثم قيل كناية مع ذلك قد
 يجعل كناية عن الفعل بخصوصه فثم ان الاطلاق بالنظر الى المعنى والمعلق
 بالنظر الى غيره ولو لم نقول انه كلامهم ان الفعل الغير المعلق بجنا كناية عن الفعل
 المطلق فالاطلاق على المطلق هو الفعل الذي لا يربط الفعل الغير المعلق به فاعا
 المتبذل فلامنا فاعا وانما الاشكال لو قلنا ان هذا الفعل الغير المعلق بجنا
 كناية عن معناه المفيد بكونه متعلقا حتى يلزم استعماله في المطلق والمعلق
 معا وجب كناية الى ان كلامهما بالنظر الى معنى اخر فاما **قوله** اي ما
 تركت من حيث مفعول المشبه يمكن ان يجعل مرجع الضم ما يصح ان يكون
 جزء من تسمية المفعول المشبه ولا يخفى ان حال المعنى على هذا الوجه
 وعلى ما في الشئ واحد وهذا وان كان اقرب بحسب المعنى
 لكن ما ذكره الشئ اقرب من حيث اللفظ وحاصل ان ليس هذا
 البسب من قبيل بسبب الباق وهو ان يكون ما ذكره مفعول
 فعل المشبه ولم يحدف بناء على ان تعلقه به غريب بل عدم حذف
 ههنا لو اسطره من الوهنية لان الوهنية كون الشئ في بياننا لا ولي

النقل

وهنا ليس كذلك لان المراد من الاول الكايفي المتعلق بالذوق واما
حملة على ان المعنى لو شئت اي ابي اي شئت كان لبيك تفكرا
للمبالغة على ان المعنى الفضل في الطبع على ما لا يخفى على صاحب الذوق
اقول ايضا لو كان ترك حذف مفعول المشية بناء على غزاة يعلقها
به ومعلوم ان التعلق للمشيية بنفس الكايف غير عيب انما التوب يعلقها
بكايف التفكير افلو كان علته ترك حذف هذا على ما زعم صاحب
الضرام كان سعي ترك حذف مفعول الكايف فان بعض الفضلاء في شرح
الكتف فان التعلق للمشيية بكايف الدم غريب فلا يجوز فيه حذف مفعول
المشيية ولا حذف مفعول منقول لانه ليس محذوف فوجه عليه انه
كيف حذف ذلك التاء البليغ من مفعول المشية في مقام غزاة التعلق
ما جعله ملتبس فوجه بقوله واما قوله الى قوله فليس منه اي ليس ما
تعلق فعل المشية فيه بمفعول عيب حتى يكون حذف مفعول منقول ملتبسا
اقول لا قرب ان يبين لما قال المصنف انه اذا كان التعلق فعل المشية بالمراد
غزاة فلا حذف للمفعول حتى يكون فيسرع وجود التوبية لان غزاة به
تعلقها به لغرض هذه التوبية لعدم توترها كما في قول الشافعي ولو شئت
ان ابي وما لبيك بوجه ان يبين اذا كان غزاة تعلق فعل المشية بما
شئت ترك حذف ومعلوم ان في قوله فلو شئت ان ابي لبيك
تفكرا كان غزاة تعلق فعل المشية بكايف الفكر واما يعلقها بنفس الكايف
فليس بغير مفعول هذا اكان على الشافعي ان لا يترك مفعول ابي
هنا كما لم يترك مفعول المشية اجاب بان هذا البت ليس متعلق
فعل المشية هو الكايف التفكير على ما توهم صاحب الضرام بل الكايف المحقق
واما ما ذكره هذا الفاضل فلا يخفى بعده عن كلام المصنف اذ لم يكن المشي
الاشارة الى انه ترك في البيت الاول حذف مفعول منقول
المشيية لعل يكون ملتبس حتى يتوجه انه لم حذف مفعول المتفكر
في البيت الثاني لهذه المصلحة هذا واما القول بان حذف مفعول
مطلق مشي وطبعه غزاة تعلق فعله به وليس هذا مقصدا به هذا
المقام كما يشترط الكلام على ما توهم بعض الفضلاء فليس ينبغي لما شئنا

المسألة ان الغزاة تعلقها به هذه التوبية لعلها واما بان كان التوبية فتوبة
فقط فلو كان لم يترك حذف وله كان التعلق غزاة **وهو** واما ان
من سوء التأمل وجهه ان هذه التوبية من سوفي كلام المتن وغير مطابق
لما في الايضاح **وهو** والقدره عليه لا يثبت في قول هذه المقدمة
بينة ومنها على ما نقله بعض الفضلاء كما به على ذكر ما به ولكن قول
الشافعي من ان مع هذا التوبية ويصور حذف من اول الامر طابع
تعلقه بالذوق والاول ظاهر لان التوبية بعد ما حصل كان ازالته ونفاه
لا وضا فانه لا يكون الا بئس اه فبئس البئس له فانه جليلة
على هذا الوجه **وهو** بل كان في بعض الجس قال بعض الفضلاء التوبية
اما انه لا يبلغ العظم اذ لم يثبت اليه بل هو كونه عبارة المشي بجملة ويجعل
ان يكون المعنى ضرر ان كل شئ الى العظم من الخلق والحق والعصب
فالخلف للغير قول اظهر اوجا وزا العظم لم يقبل ضرر ان الخلق بان كرم ما كانت
اول على الشافعي افعال ضرر ان العظم سببا في مقام كان الجليلة مفعولة
وليس كما كان هذا الاصل اول على المشي في الشافعي فلا حاجة الى وجه
بل لا ينبغي اذ قد واما جعل المفعول مشيا ولا غير الخ من الخلق والعصب حتى يكون
عاما فيدل على انه حمل الخ المصنف في الكلام خاصة بما علة الخلق والعصب
وليس كذلك بل ذكر الكايف وارب ما عدا العظم لان الخلق اكثر الاعضاء ولهذا
قال تعالى ولم يخرجه ولم يذكر شفا او نقول ذكر الخ على طريق التمثيل لانه ظاهر
والكثر من الثاني **وهو** واما لانه اريد ذكره فاما جعل ذكره فاما بنا
على ان المقدر كما المذكور كذا في بعض الفضلاء اقول يمكن ان يبين اذ يذكره
ثانيا وكرهه في الزمان الثاني وهو زمان الفصل الثاني **وهو** على وجه
بعض البقاع الفصل هذا وقع على سبيل التمثيل نظرا الى المثال المذكور والا
فقد تضمن اسناد الفصل الى صريح لفظ مثل غزاة وعرفني زيدا والا الى
لفظ التلبس مقام الا بقاء بعينه **وهو** اي قد عوا العباد كلامه بخلاف سببه
عنا جميع الامانة ويجعل ان يبره خصوص اذ قد عدا فضل الصلوة وعلى الو
لا يخص بالمتن بل هو غير وان اخضع بالكلية لان المطالب بالمتن وال
غيرهم اقول بهما بحث لان الت ربه انه فان حاشية الكثر ان الله

جرح

ان تعدت بالتمام والاك ان معنى الدلالة على ما نوصلي المطلوب به ان
كانت متعديته بنفسها كانت بمعنى الدلالة الموصلة اليه وادراكه في
بالقياس الى المفعول الثاني ومن البين ان الهمزة بهما لما كانت
مختصة بمن تعلق به شبهة الله تعالى كان بالمعنى الثاني لان المعنى
الا والكل له عود الى اول الكلام عام لا يخص من تعلق به **المشبه**
وهنا يجب اجاب عنه بعض الفضلاء ان المفعول الذي حذف كان
خاصا لا عاما لكن حذف الدلالة على ان تعلق به اللفظ لا يخص بهذا
الخاص بل به وبغيره فتولد اي كل واحد ليس بيا بالمتعدي بل للمعنى الذي
اوجه به حذف الخاص والتعدي قد وقع منك ما يولمني واطلما لا يخص
لي اقول في حذف لان عوض المفعول ان كان انا وانه تعلق بالايلام بكل
واحد فليكن المفعول المفرد خاصا بل كان عاما فانه الام انه يمكن التعبير
عنه بعبارة فيها تفصيل للمعنى فكان المعذر على ما ذكره بولمني وغيره
في كان الدال على العموم هو العلم المفرد بعبارة فيها تفصيل ما لم يكن التفسير
قائما في حذف وان كان انا وانه تعلق بنفس المفعول لا غير اي لا يخص
اذا وانه تعذر بغير المفعول عليه يكن الكلام مفيد للعموم اصلا او يمكن ان يكون
والدلالة حذف على العموم كسكتا ومن ان حذف في باب نفس الترخيع
الى كل من باب ممكن كما انه اريد به قد وقع منك ما يولم من ذهاب الـ
نفس الى مع ما يولم به او تروا او يكر الى تمام ما ذهاب اليه النفس
ويحيط بالبال لكن لما كان ذكر المفضل مفردا او متعديا غير عن اللفظ
كل احد فالمفعول الذي قصد تعلق الايلام به هو كل احد لكن لا على انه يكون
لفظ كل احد معذرة في نظم الكلام ولا في جميع الاسماء بل على ان يكون حذف
والا على ان مقصود المتكلم ان يذهب النفس الى كل ما يصلح ان يتعلق به
الايلام ونظ ان ذهاب النفس الى كل من باب ممكن قائم في حذف
وقد استدل الله المحقق في اول الشرح في باب شرك المصنوع بكونه
نفس الت مع كل من باب ممكن **فقد** لان هذه اجابة في سائر الاشياء
ولا وجه في حذف المفعول والاختصار لا يخفى ان ما ذكره الشرح من التفسير في
بما روي في سائر الاماكن ولا وجه في حذفه والشرحان مع الغافل لان ما

ذكره فانه في جليدة جديدة وما ذكره الشرح في ذكره وان كان
خبر من التاكيد قال بعض الفضلاء لعل مراد المصنف في حذف المفعول
انما يحسن عند قيام التوبة من غير حاجة الى اقامتها فان هذا الوجه
لتعديله منونة الا ان اذنه عنه حتى المقام فلا يحسن ما لم يكن في اللفظ
مختصا منونة الذكر من غير حاجة الى منونة اخرى اقول بهذا الوجه
انما يحسن لو قيل لم اخار المصنف قيام التوبة على اقامتها وليس الكلام فيه
بل في ان التوضيح التوبة تكرر لما صرح به والاصوب ان يكون
لما قال في حذف المفعول الاختصار بوجهه لما كان الاختصار احرصا
مقصود الدلالة على سبغ ذكر التوبة امع في لغته للوضوح قد وقع بهذا
بان الاختصار وان كان مقصودا امع لما كان لا بد لتمام التوبة
لانه ضروري في كل حذف **فقد** وايضا لا يصح في اقول وايضا
لفظ الاسماء بلازم حمل الدلالة على التسمية ويمكن حمل الدلالة على معنى
النداء بوجهين احدهما بان يكون المراد ادعوا بلفظ الله او لفظ الرحمن
وبابى اسمنا ويمنوه واما بينهما ان يكون النداء مفعولا باسم النادى
لا بنفسه بوجهين كونه والاعلى او من جهة كونه الله الله وعلى
الوجهين سقط ما ذكره الشرح من الوجوه لكن في الوجه الاول يخرج
الا عن حذف المفعول ايا ادعوه بلفظ الله مثلا وانما لم يلقف
الشء الى هذا الوجه مع الثاني من ان الكتاب حذف لان حذف
المفعول في حذف جمل الاسم فتاوى باعتبار ما **فقد** وهذا
افرب الى تحقيقه في حذف بعض الفضلاء ويمكن نقول في حذف بان
الترجم لصدور الله وولم يطلع عليها والسبق للتعدي سواء كان النداء
بغيرها او لغير غيرهما والسبق لما اشتهرهم وهو اشبه خبرهم لو كان ذلك
لرعاية التوبة لم يكن موجبا لترجم اقول لو كان ما روي من الدور والسبق
للندبة كما في الدخا لم يكن ترجم ولما علم من حالها وحال اسحق في ارحم
عليها ومعلوم ان ترجم الله ووالسبق بلاضافة كل منهما الى ما قبل
الترجم شيئا لترجم فلا بد من مراعاة الاضافة حتى يحصل ما يكون سبب
الترجم فالحذف لا يكون الا بحد الاختصار **فقد** حذف ليعتقل

بعض الفضلاء ان الفعل بهما منزهة عن اللازم بالنظر الى المنه والبيان
بالذات بيان المنه ربه بقول جوارحه الالهي لا ينبغي احتفال فعند
المنه رايضه وكل ما لم يثبت على هذا الاحتمال **قال** اي تاكيد به
المراد من التاكيد هو التقوية لا التاكيد الاصطلاحي على ما به عليه
اللام فلا يتوجه ما توهم به بعض الفضلاء انه ينبغي ان يقول اي
لن كيد بهم التقوية لان المنوكة في المنه رايضه هو المقدر الاول
لا مفاذه واعادة اريد اعرفت مع قوله لا غيره لا شارة الى
ان مقام التاكيد ابن هو في التاكيد **قال** قد سكره بغيره بغيره
قال بعض الفضلاء ان في هذه الالفة اذ هو من التعديل المذكور
لان عدم صحة ما ريد اصبريت ولا غيره ليس محصورا ان القديم
ليس في الخطا في التعيين مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على منوال
في الجمل لان التقدير لم يخطا سواء كان في التعيين او في الكثرة
بل يقول لا مدخل لكونه لم يخطا بل ذلك لاجل ان القديم يستند
الاصابة في الاعتقاد وهو وقوع الفعل غير متصور في الجملة حتى يتناول
ذلك لفرض التعيين ايضا يقول لزم من عدمه من عدمه لا ينافي
لزوم من عدمه اخرى بل من عدمه المستلزم بين العلم **قال**
نعم اذا قامت قرينة فان بعض الفضلاء يكفي قوله لا غيره ولكن كيد
من قرينة على ذلك ففاسد ولا يخفى انه لو اراد بلفظ الغير
كان مشهورا بما قد تكرر فيكون التخصيص بالاعتقاد غير بصح الشر
ايضا **قوله** والتخصيص اي والافق والتخصيص **قال** قد سكره اللام
ان يوعى معنى الاختصاص قال بعض الفضلاء وجه كونه او كونه في الاختصاص
ان الاختصاص بهما محال لان المقصد فاسد **قوله** فلا يبعد ان التخصيص
قد عرفت توجبه القطر المستغنى بهما واعلم ايضا ان المعنى بالذات
اذا كان تاكيد لا يكون التاكيد وسبيل التخصيص وقد عرفت ان الالفة
اذا لم يكن معروفة بالتصديق لم يكن معتبرة فصيح كسر في قوله فلا يعنيه
الا التخصيص اي لا يعنيه افادة معتبرة الاياه فلا اشكال **قال**
قد سكره ولعل مراده ان هذا التحقيق لا يخفى ما في هذا الاعتذار

بر

اك
عبر

كيب

ص

و

او يكون المقام اي التخصيص كما فيا في عدم جعل التقديم للتخصيص ولا ينافي
له الى التحقيق بل التحقيق من خلافه وعوى اخرى حتى انه يجب ان يحل على احد
من تلك المعاني **قوله** يظهر وان ليس الوجه في اعتراض عليه بعض الفضلاء
بان المقام لا يسو عن قصد القصر حتى بان لا ينافي فيكون المعنى انما ينافي
بمؤد من اهل زمانهم دون غيرهم اي اصطفتنا من بين الاقوام
بالهداية فلم يوفقوا حقنا وصناعه وبهذا اذ لم يسو وصفهم فان لم يسو
مقصودا وغيره من المحققين انه لا يمكن في الالفة اعتبار معنى القصر
بل ان نظام استعمال هذه التفسيرات ومحل استعمالها لا ينبغي عنه وذلك
فلمن شئنا الاشكالية على ان الهداية بمعنى الالفة على ما يوصل كان
عاما ليس مختصا بقوم دون غيرهم على ما يدل عليه قوله تعالى والله
يدعو الى دار السلام وقد مر الاشارة الى انه عام **قوله** بمعنى انه
لازم لزم ما جرت به العادة في نظر لان كلام الله الحق مشير
بان معنى الدوام وهو امتناع الانفكاك صحيح مراد غايته انه جرت في
لا وانما وليس كذلك اذ لا يمنع انفكاك التخصيص عن التقديم في مادة
فان صوب ان بين الدوام بمعنى الثبوت والوقوع وح لا حاجة الى
اقتدار من جهة الجمع بين لفظ الدوام ولفظ الثبوت ويمكن ان بين
فان لفظ الدوام الاشارة الى ان القديم وان افاد معان اخرى
لكن الدوام غالب على ما سواه راجع عليها على ما يدل عليه قول الله
والثابت بعد ذلك ويعينه التقديم في الجمع وراى التخصيص اي بعده
قوله استشهد بما ذكره ائمة التفسير فان قلت لا استشهدا به
فيه لان صحة التفسير لا بد من كون القديم لازما غالبا فنفسه بغيره
به ذلك مع صحة اعتبار غيره من النكات كالشرك وغيره ربما يدل
على انه غالب فان قيل تفسيره بغيره كذلك يدل على كون القديم غالبا
بهما لا مطلقا وهو المدعى قلت مثل هذا لا يرد على جميع الاستشهادات
والامثلة لثبوتها لا يثبت بها القواعد الكلية والوجه انه اذا ثبت
في هذا اخرى في بطلان في الكل لعدم الاتفاق على التفسير وفيما نحن فيه اذا
ثبت راجحنا وعلمنا على سائر ما ثبت في الكل هذا اذ جعل العلية بمعنى

الرجحان وان اراد من هذا الرجحان والكثرة فيضم اليه الامثلة الاخرى
وتخصيص هذه بن المثاليين بالتوضيح للتمثيل كما قبل هذه بن المثاليين وغير
الى ان صار اكثر واغلب ويمكن جعل كلام المتن نوعا على ما تقدم
لا وليا على ما لا يوافق على نفس افادة المقدم كونه لا زما
لان بعد الاعراض عن ان الكلام ههنا بمعنى نفس الشئ في الجملة
على ما لا يرد في صحة التفرع ان يكون جميع اجزاء المنفرد عليه مدخل
في التفرع فقامل **ول** قال الشيخ في دلائل الاعراض التوضيح من الفعل
توجيه المتن بان ليس مراد المص جعل الالهام مطلقا على ما في قوله
بل مراده الالهام الذي يكون من قبل التحقير ووجه النظر من كونه
مقبول كالمثلية المذكورة من الاباست وقوله واورده عطف على قوله
مقدرا كان تحت قوله ولم يرد او كان له هذا المعنى بل او تفرعا على
فائدة الاختصاص فقط على ما ليس في ما قبله من جازية قد سببه او على
فائدة الالهام فقط او على ما قبله على ما قبله الشرح ويجوز ان يكون
ايرادا على نظر الالهام فيكون راجعا الى السؤال عن علمه عدم رعايته
القاعدة في الآية واما في قوله تفرع الشرح فهو هذا لا يخفى **ول** لانها
اول سورة نزلت لاختلاف في كونها اول سورة نزلت ويجوز ان يكون
ولاحجة الى دعوى كونها اول سورة نزلت مع كونها محل اختلاف
اذ ذهب بعضهم الى ان اول السور هو يا ايها المدثر وبعضهم الى انها
الفاتحة على ان يكونها اول سورة نزلت بنوعها لثبوتها بان
كونها اول سورة نزلت لم يدل على انها اول سورة نزلت وهو الحق
ههنا اللهم الا ان يدعى ان المراد منها اول سورة نزلت بنوعها فبغير
ول وما به متعلق باجزاء الثاني اورد عليه قد سببه بانها لما كانت
اول سورة نزلت فلا يلزم المقام ففصل الاختصاص كيف ولا ينكر
ان يكون المخصص في دفع النكار كما وجب ان الجواب وان يدفع
الابرا لان المورد اخذ الاختصاص لكن ليس تحقيقا وهذا اخطا
بنوعه بناء على انه جعل قد سببه السؤال انه لم يقدّم المفعول حتى يحصل
الاختصاص على ما قال في حاشيته عند قوله الشرح يعني من الامر خصوصا

ها

ص

الزائدة واما اذا اراد السؤال انه لم يقدّم حتى يحصل الالهام والتمسك
لم يتوجه والاباست له على جعل السؤال هكذا على ما استرسل به من
كون غير اسم الله المتكبر والامر فيه سبيل الى البلاغة مطلقا الكلام
لمقتضى المقام والرواية في هذه الحال اهم باعتبار عارض كونها اول آية
نزلت ومثل هذا ايراد على جواب الذي قرره الثالث بقوله والامر بعد
مع جواب والامر ايراد على هذا الجواب بان يرد على هذا ان لا يكون
القاري مستغنيا في قراءة السورة باسم الله تعالى لا دفعه فقامل **قال**
قد سببه فنقول الرواية يفتقر بذاتها بمقتضى كونها اول آية نزلت
له في الشرح ومعنى كلامه والامر ان الحسن ان لا يكون في توجيه جواب
المفتوح ذلك لا محالة اذ الكلام عليه لكن الظاهر ان المراد الحسن
في جواب هذه الاما ذكر في المفتوح ويؤيده انه في شرحه للمفتوح لم يرد
الى هذه الحال فقامل **وهو** ولانه كما ظهر من الفعل قد يكون في الفعل المفعول
كان المفعول كالمفعول على ما صرح بعض المحققين بان الشئ الى فاعلا
كما انه جزء المفهوم الفعل وله هذا لا يمكن بفعل الفعل بدون الفاعل كلف الشئ
الى مفعول ما خبر المفهوم الفعل المتعدي فلا يمكن بفعل الفعل المتعدي بدون
تفعله فهو ايضا كالمفعول في الكلام في الفعل المتعدي ويمكن ان يجاب عنه
تسليم المفعول ان المراد ان الفاعل كالمفعول من الفعل مطلقا بخلاف غيره
ويكفي هذه السبيل لرجحان تقديمه على غيره او يقر الفاعل كالمفعول من الفعل مطلقا
والمفعول كالمفعول من الفعل المتعدي فاقض الفاعل للفعل على مقتضى ههنا الفعل
والمفعول به يقتضي خصوصية كون الفعل متعديا ومن المعلوم تقدمه ههنا
الفعل المطلق على خصوصية المتعدي لان الطبيعة لا شرط شيئا مقدم
على المقيد بالمقيد على ما صرح به الشيخ الرئيس في المبدأ الشفاء **وهو**
والمفعول الاول في نحو اعطيت لم يعرض للمفعول الاول من باب اعطيت
علمت لانه مستلزم اليه بالتمسك الى المفعول الثاني منه وقد يرد على الثاني
من هذه الجهة وهذه الجبته فثبت لها قبل كونها مفعولين للفعل
فثبتا على حالهما ويمكن ايجابهما بالمفعولين من باب اعطيت ويمكن
ايضا ان يرد ان نحو اعطيت ما يكون متقدما الى مفعولين فثبتا وبان باب

علمت وافعال الناقصة واما المفعول الاول من باب اعلمت
فحكم المفعول الاول من باب اعلمت على ما صرح به ابن الخليل
فهو ملحق به والاخر من قبل مفعولين من باب علمت وقد عرفت
حكمها **قوله** فقبل الاصل تقديم المفعول المطلق نظرا لانه ان المفعول
المطلق جزء من مفهوم الفعل حقيقة بخلاف المفعول به وهو اجزاء
لما كان واختلفا في منولوم الفعل حصل فهم عند ذكر الفعل بخلاف المفعول
ولو كان هذا اجزاء لشيء تقدمه على الفاعل ايضا ولم يفرق احد الا
ان يوحى للفاعل جهة اخرى معارضه هذه جهة واوردوا المفعول
الزمانى اذا كان عاما مستقدا من صفة والصفة فيه عارضة بل هو
اللفظ من ضرورة عنه انما قد تقدم المفعول المطلق هذا وقد عرفت وجوب
تقديم المفعول به وما في حكمه من المفعول اسطة على المفعول المطلق ولا
قوله فيلحق راجي فلان المستفاد من الايضاح ان المراد بالراجي
من جرح على امام الزمان ولو حمل على من نصب العداوة على ال
البت رضى الله عنهم لصح ايضا **قوله** واما الثاني فمبني تقدمه
على ان لا يشاء بناء على ان المراد من المفعول ما يشاء والمفعول النبوي
كما لتوابع **قوله** تقدمه على راجي وورد المفعول لم يتعرض له لوجه
تقديم المفعول اسطة اى راجي وورد على المفعول به ولعل النكتة فيه
ان الاحساس لما كان بمعنى الاضمار في النفس مفهوم في نفس
جزء من مفهوم الفعل بخلاف حقيقة اذ يمكن ان يكون تعلق الاحساس
بغير الخوف ولا يمكن تعلقه به وان النفس **قوله** على انها مفعول
صلى الله عليه وسلم لم يحل جعل متعده الى مفعول واحد وانه متعلق بشركا
لانا نقول للملح الذي الى مفعول واحد بمعنى خلق ولا معنى له ههنا واما
حل الملح بمعنى الاشارة فهو معنى مجازي للفظ الجمل **قوله** وهذا
الاعتراف وان كان منقشة في المتأخر حتى ذكر بعض الفضلاء
بمضى الفائدة التقدم في ما كان النظر الى نفس اللفظ بخوزه وانما جدير
بان من ان التقدم ما حقه التأخير لما كان خلاف الاصل ينبغي
ان لا يتركب الالباعث ارجح على رعايته الاصل ونفى الاصل انظر الى

ليس في القوة بمقتضى ان يعارض الاصل كيف والامثلة البعيدة
المقتضية بان لا يعارض في الكلام ولا يقتضون الى انية نصب خبره
وارتكاب خلاف اصل واما النكتة في تقدمه على المفعول
مع ان الاصل تابع موجب بانواعه وكونه انما انما يناسب
الى راجي حال فعلها لما كان فيه نوع نظو بل بخلاف حال قدم الاخر
الاختلاف وايضا في حاله غير المتأخر في زمانه العاقل بخلاف الوقت
لما **قال** قد سهره فلا يستحق في هذا اصطلاحا فيه لغيره
في شرحه للمفرد حيث عرفت الفرض من بعض اجزاء الكلام مفعول
بجانب لا يجره ولا يكون انتفاء الى انية فانه يصح ان يكون
القيام بغيره قال بعض الفضلاء يجيب عن هذا انه لا يخص به خبر من
اجزاء الكلام لانه لم يخص الفاعل بغيره بالقيام ولا مفعول القيام
بغيره وان لم يخصص القيام بغيره لانه ليس اختصاص خبره بغيره بل
اختصاص صفة بموصوف لا من حيث خبره بل الكلام اقول المراد من
اجزاء الكلام ليس ما كان عمدة فيه فخطا اى ما يكون له انية على هذا
لم يكن مثل ضرب زيد الاخر واذا خلا في احد مع انه بالانفاق كما
فصرنا فلا بد ان يحل اجزاء الكلام على ما يشاء والامثلة ووحيد دخل في
احد مثل اختصاص القيام بغيره وذلك بان فسر الكلام بما تضمنه كانه
بالاستثناء واما انه لا يكون يخص خبره من الكلام من حيث انه خبر
او لا يدل على اختصاص فاعلم انه زيد بالقيام فمفعول اختصاص اطره باجره
لا يلزم ان يكون لهذا الوجه واما بنية فمقتضى الاعراض عن انية
خارج عن التعريف لم يدل عليه التعريف نقول لانه على الاختصاص من
حيث انه خبر الكلام محقق ههنا ايضا لان القيام عالم بصرفه على ان يكون
في الكلام دلالة على اختصاصه بغيره واما ان اختصاصه بغيره كان من
قبل اختصاص الفاعل بالمفعول فغير لازم ولا مستفاد من حقيقة **قال**
قد سهره والثالث اخذ بمعنى معا بلا لاف في اقول يمكن ان يكون ما ذكره
الثالث هو ما اختاره قد سهره وذلك بان المراد من قوله بل اضافي ما
اشاء اليه ولا يقول وكجب الاضافة والسنة الى شيى اخر فسر

يقول بان لا يتجاوز الوجود الى ما هو حاصله من ازيد ما يتحقق ما بين ما اراد به الاضافي
وهو المستحق اصطلاحا بالاضافة الى الاضافي لا بما يقع في الاضافي بطلان وجه
تسمية هذه الاضافي في ما بينه قد سكره و قول ان لا يتحقق ما بينه بطلان وجه
والفرض الامر لا يتجاوز ما بينه بطلان وجه لان ارباب الاصول ذكره
في بيان الفرق بين الحقيقة والخيال ان الخيال قد ينفك بالضرورة وقد
يعرف بالنظر بوجهه من حيث الحقيقة في نفس الامر كقولك للشيء ليس
بجار و انما قلت في نفس الامر لئلا ينفك ما انت بان ان الحقيقة لفتة و
وهذا يعكس حقيقة يمكن ان يقال انما ينفك في شرحه فذلك انما ينفك في نفس الامر
ببطلان حقيقة الحقيقة للخيال لا في الحقيقة المقابلة للخيال في **قوله**
شبهه لمدى له انما لم ينفك في نفس الامر وهو الموصوف
الذي ادعى ان مع ان الوصف المذكور ثابت له بصفة اعم العوم
كالتمثال الاول او نوع عموم كالمثال الثاني او بصفة مخصوص كالمثال
الاضحى هذا و انما ينفك في نفس الامر لان كقولك في مقابل
اعتقادك مع وادعائه انما ينفك في الاضافي و ان لا يتحقق على ما ذكره
قد سكره بهما و سيجي في الشرح ايضا اللهم الا ان ينفك في الحقيقة لا يتغير
ولا يشترط له في مقابل اعتقادك و الشارح الا انه لا يكون في مقابل
السامع اصلا و اما انما ينفك في السامع لا بصفة انصاف جميع من
في الدنيا بالشم و اما انما ينفك في السامع الا ان ينفك في السامع
في الاصل و يتبعه ان ينفك في السامع الا ان ينفك في السامع في الاضافي
على ما عرفت و لو قيل يتحقق الفرض الحقيقي في مقابل السامع اجمالا لولا
بشرطه في ذلك كما في الاضافي فيقول لما كان ذلك في صدره بان
ما يغير سببها هو اختصاص التفسير بغير الحقيقي و ط ان هذا العبد كان صليحا
لذلك بل صليحا للعلم اذ في ما جعله سببا و انما قاله بقوله فهذا
منها فهو اختصاص التفسير بغير الحقيقي كان على ان لا ينفك في السامع و لو
لان ينفك بالهيئة و اما انما ينفك في قولك لما كان اعم معناه الظاهر ان
في اعتقاد السامع و هذا ايضا سببا لخصائص التفسير بغير الحقيقي فلم
لم ينفك في نفس الامر فيما ذكره فاقول **قوله** و بينهما عموم من وجه و قول

جمله

فيه كلف

فيه بحث لان الصفة المعنوية بمعنى المسمى القائم بالغير على ما فسره كان
مبينا للفت الخوي على ما فسره لانهم جعلوه من ان لم ينفك و لو قيل
من ذلك بان يكون المراد النسبة بين الصفة المعنوية وبين الفت
يعول الصفة المعنوية بغير معنى الفت لان الفت على ما فسره كان معناه
بمجموع الذات و المعنى كما صرح بهما و لكن بان ينفك في الكل **قال** قد سكره
واحرز بغير الشمول ان كلامه في خافي العقم كلامه في قولك بان ينفك من وجه
احد هما ان هذا التوافق بغير اجماع و ذلك لانه يخرج عن الفت الذي
يل على معنى الشمول مثل قولك هو ان الفت لعل لان و لو قيل هو
المقابل للايمان ان ينفك الى غير ذلك و ما بينهما ان ينفك في الكل
نقطة مثل التامع الذي كان مشتقا او في حكمه مثل زيد عالم و ما قبل و مثل
زيد احبك عالم و اما ان ينفك **قال** قد سكره بهما و قولك و هو
الذي انت رايه ان ينفك حيث قال على الكون زيد او اخذت فان قلت
بالقوله و بل ينفك في التوافق المفضل على العلم في اجتناب هذا العلم لانه على
ان هذا انصاف يكونه علما فالعلم على علمه انما يستلزم المعينة و هو ذات
العلم على الكون المقدر و هو معنى حاصلا للعلم في صفت لا ينفك ان الذي
بهما اكثر من التاء و بل في المشهور فلهذا المستوجب اليه قد سكره **قوله**
والاول ان ينفك و ذلك لان المعنى في القطر نفس المعنى القائم بالغير
ولا دخل فيه لذات المبهمة و لعل هذا الوجه ان ينفك في استعمال لفظ
ان ينفك ما ذكره قد سكره من الوجهين **قوله** اذ ما من تصور الا
وله صفات بحسب الاحتمال و لو قيل ما من تصور الا وله صفات بحسب
نفس الامر ففقره على واحد منهما غير مستقيم كان وجهه ان الوجه الاول
يل على عدم تحقق القطر الحقيقي في الموصوف بالانتماء الى الصفة وهذا
الوجه ينفك على عدم صحة و صدق الاول ان في و له هذا اخطاه
الثاني ان ينفك في الفصل و بهما اشكال قوي و ان لم ينفك من قوي
وهو انه يمكن قصر حقيقة في كل فخر اضافي معني ان يوجد فخر الموصوف
على الصفة بهذا الاعتبار كثير و فخر في ازيد الاقناعا ما زيد شيئا
ما ينفك في السامع الا قائم اقول منية من فخره بصفة جوا بهما ظ و هو

وبل

وهو ان هذه البس فصر اجتنابا له على وصف القيام لان هذه البس
ان يوجد فصر الموصوف على الصفة بهذه الاعتبار كغيره التي جميع الصفات
عن زيد واثبات القيام له وهو ليس كذلك بل هو فصر زيدا
على بعض ما يفتقد السمع والنفى من صفاته لانه لا يفتقد سائر صفات
زيد والافرب ان يثبت اذا فتن زيد مقصور على ما يصدق عليه انه
شئ او امر فذلك فصر حقيقي او شبه نفى جميع ما عدا ما يصدق عليه
اي شئ لكن يتوجه على ان المعبر هو الصفات المعبرة عرفا وقد
اشارة اليه فيسره في تحاشية المتكلمة بقول الشافعي وهذا اما لا يقع
ولا يخفى ان بعد التحصيل بالصفات الوجودية وان اذ لم يقع لزوم ارتقا
القبضين لكن يتوجه انه ما من موصوف الاول صفات حقيقته او
اعتبارية كثيرة على ما لا يخفى الا ان ياتي المراد بالوجودية الموجودة او
خص الكلام بالصفات المعبرة عرفا **قال** قد سهره وبهذه الاشهر
ومن التوفيق بينهما وكذا في التوفيق بسبب ان التوفيق متعلق بقصد
المكمل واعتباره بل جعله المكون بمنزلة المبدء اوله وهو امر حقيقي ولا يخفى ان
الاعتبار يجري في النظر الاضافي مثلا اذ قيل الا عالم الازيد بالقبض الى عمره
فيكون ان يعتبر المكمل عدم الاعتداد بعمره او ان يبقى العلي عن عمره ويجب
نفس الامر واعتقاده **وقال** وقوله اذ من اخرى معناه تلك وزا صفة
اخرى قال بعض الفضلاء في التوفيق اشكال قوي لانه يفيد ان القصر
مختص حصصا شئ دون اخرى فيكون في القصر الاضافي اثبات
التخصيص لا يرد عليه عن الاخر ومن البين فاده ولوجوز المحذور بالتخصيص
عن الاثبات فيكون معنى توفيق فصر الموصوف على الصفة مثلا
اثبات صفة امر دون اخرى فيكون محذورات اثبات الصفة وقصر
لان قوله دون اخرى لا يفيد سلب صفة اخرى بل لا يفيد الا عدم
اثبات صفة اخرى وهو يخفى مع السكوت عنها في قول الشافعي
قد سهره الى جوابه حيث قال فصر امر بصفة دون سائر الصفات
معناه ان يثبت المكمل تلك الصفة لذلك الامر ويجوز ان سهره
بان يفتقر ما سهره كاذلا لا يخفى انه اذا كان معنى التوفيق هذا انه

الاشكال

الاشكال حاصله جعل التخصيص بمعنى الاثبات وجعل في معنى نفى التوفيق
عدم الاثبات وان كان المتبادر هو الثاني وكذا ان لقول الجليل
التخصيص بمعنى الاثبات بل لقول الشافعي انه شئ على معنى الاثبات
والاثبات متضمن لمعنى النبوت وكذا دون متضمن لمعنى النبوت
المتضمن لمعنى التخصيص اي بصفة اي جعل الموصوف على انه يثبت له تلك
الصفة ولا يثبت له اخرى فان قلت الظن كله دون نفى البس
والاثبات لا نفى النبوت قلت لو سلم كان الظاهر بحسب اصل اللغة لكنهم
في فهم استعمال هذه العبارة في ذلك المعنى استعمالا لا يتجوز لا يتفق
الذين منها الى غير ما هو المعنى وعنه زيدا في ذلك ان لفظ التخصيص
على نفى البس لكنهم ذكره والفظ دون والفظ مكان يستعمل انواع القصر بعضها
عن بعض فلا ينافي في ذلك ان لفظ التخصيص متعلق بالنفي البس لكنهم
ذكره وعليه اطلقوا هذه اللفظ واراها ما ذكرنا **وقال** ويمكن ان يجاب
المصواب ان ياتي قوله كان اخرى ليس المراد منه مكانه في نفس الامر اذ
ما اعتقده السمع ليس مكانه وموصوفه بل المراد مكانه في اعتقاد الذي طلب
ولما كان صبره وانه راجع اليه كان المعبر فيه اعتقاد الذي طلب البس وخرج
القصر الحقيقي عن التوفيق كما كان التوفيق المنقول عن المصنف ووقع بهذا
القييد لا يخرج الحقيقى لم يبال المصنف في القيد الا بانه كان في عبارة
توفيق المصنف وهو قوله عند السمع فكان هذه اشارة من المصنف الى
هذا القيد يعني عن قبه عند السمع فكان في التوفيق مستغنى عن الاشارة
التوضيح والشك الحقيقى غفل عن فائدة هذا القيد في هذا الموضع وغفل عن
تعلق توفيق المصنف عنه ايضا وعن القيد الاخر وهو عند السمع وكذا غفل
عن وجه حذف المصنف عند السمع عن توفيق المصنف فليس هذا الا
غفلة في غفلة في غفلة وبطريق اخرى ان اعترض المصنف قائم على صاحب
المصنف والعذر من قبله ان القصر الحقيقي لم يكن فيه خواص ومزايا
يحصل بها البلاغة فلهذا لم يفرض له ثم لما فرض المصنف الحقيقي وكان
عوضه متعلقا بتوفيق غيره فبيده بقوله من غير حقيقى واما صاحب المصنف
فلما لم يفرض الحقيقي في كتابه فاذا اراد ان يوفى الاضافي فلا يجزى الى

التبيين

١٠١
 وانما متعلقة بغير العرب لا بالرب وان جعل الموصوف هو البني
 على السلام فاعفوا التامع انه مقصور على صفة كون رسالة متعلقة
 بالعرب لا بالرب والى وصف كون رسالة متعلقة بغيرهم فقط القلب
 على قبس ما سبق افاد معنى باطلا ثم اذا جعل الوصف هو الاختصاص
 بغير العرب مع والاخر هو الاشتراك اعلى اعتقاد المتكلم كان قصر قلب
 لكن صفة الاختصاص انما يستفاد من التقديم وليس من تكرار في الكلام
 وايضا لا يكون مقصورا على بل هو عين معنى القصر المعنى به هنا فليس
 بهذا الاخلال بل نحن ان ابن ابي افرح ان التامع بعقيدة قصر الموصوف
 على صفة دون صفة والمكلم انه لعقيدة جامع لهما معا كان على عكس قصر
 الاخر اولم يكن واخلافاً فليكن من الانواع الثلاثة بل لم يكن قصر
 بل المتكلم لا يخرج في دفعه الى اداة القصر احدى الصفتين مفتوح عليها
 بينهما والاخرى انكرها التامع فليكن ان يثبتها للموصوف وللإيجاز
 الى اثبات الاخرى ولو اثبتها لم يكن على سبيل القصر وبالجملة من غير
 انه قسم رابع للقصر خارج عن الانواع الثلاثة المشهورة جعل ما دونه
 نقض لما عدته من صفة البيان **وهو** وفي نظر لانه اذا انت واخا
 بعض الفضلاء قد اخاف المص صاحب المنافع في جعل قصر التبيين تحت
 قوله مكان اخر ومكان اخرى لا تحت قوله دون دون ويجامع بين
 قصر القلب وبينهما هو ايهما لمن اعقده الاضاف بالنظر الى احد الاخرين
 لا بالنظر اليهما وبانهما لهما اعتقاد الخاطي لعكس بانه انما يطلب
 قصر التبيين في طلب التبيين وعلى تقدير خطائه في التبيين بوجه القصر
 الى عكس فقصر التبيين له والخطا بالقوة كما ان قصر القلب له وهذا
 الخطا بالنقل ولا فرق بين خطا بين بوجهها الا بانه في قصر التبيين
 بالقوة وفي قصر القلب بالنقل فظهر ان نحن مع المص ولا بمقودة من
 ولهم هذا فظهر ان كون قصر التبيين له والخطا وان اشكل على القول
 اقوال كون قصر التبيين مناسباً لقصر القلب من وجهين دون الاول
 لا يكفي في ادخاله في العبارة التي عبر بها عنه الا اذا بين كونه بهذه
 العبارة مناسبة لم يظهر ذلك من توقيفه بل التامع في اعتقاد

التم

التامع جهة مناسبة بين التبيين وبين الاخرى ولو سلم فظهر ان
 عبارة دون لم يتناول قصر التبيين كما اعترضه صاحب المنافع كما اعترضه
 باقية لم ينفذ **وهو** فان قلت مراد المص بالآخرى الظاهر في الت
 من ايراد هذا السؤال ونصحه او خالف قصر التبيين في قول المص مكان
 اخرى والا فليكن مثل هذا التوجيه او خالف لافراد في هذه العبارة
 ايضاً فليخرج الى قوله دون الاخرى بان ابن جليل احد الصفتين في قصر
 الاول وجميع الوصفين والاخرى خصوصاً احدى صفتي المتكلم الثانية
 مكان الاول الى الا ان ابن قصر الاول وان امكن ادخاله في هذه العبارة
 بهذه الثانية بل كمن مع قطع النظر عن التامع بل بالنظر الى ان التامع
 اعقده انصاف الموصوف لكل واحد من الصفتين البنتين لا يكون
 اخلالاً فيها بخارج العبارة دون في الجملة كمن يخرج ايضاً قصر التبيين
 باعتبار النظر الى خصوص الصفتين ولعل التامع والامر فيه بين
وهو فلا اشكال بحاله فيه ان هذه الاشكال الباقى غير الاشكال
 الذي كان الكلام في جوابه وعرض الموجه ليس سوى دفعه وبجواب
 عنه وقد حصل مقصوده والطواب ان من التامع ليس الا ان
 كلام المص مشتمل على الف وبهذه التوجيه وان انفع الف المذكور
 كمن على الاخرى **وهو** وغاية ما يمكن ان ابن انا قال كذا ما اولاً
 فلا شتمه على الاضمار واما ثانياً فلا انه احد قصر التبيين مرتين فظاهر
وهو وشروط قصر الموصوف على الصفة او اداة فيه تحت فظاهر
 ان اريد عدم التامع في كجب نفس الامر فظاهر انه لم يشترط بطوره
 تحقيق المتأخر في الواقع ولم يعللها الى طلب مقصد الاشتراك وان
 اريد عدم التامع في كجب اعتقاد الخاطي فلهذا المعنى يلزم من توقيت القصر
 الاخرى فيكون الاشتراط ضارياً ولعل المراد عدم ظهور التامع في اي
 لا يكون التامع في ظاهره كذا لا ينفذ العاقل لطبع بينهما وفيه ان هذه
 ايضاً لقصر الاول فلا وجه للاشتراط الا ان ابن النوفس من الاشتراط
 ان يامر النوع من القصر لا يتحقق بدونه لانه يمكن تحققة منه وبدونه
 فيشترط ان يكون محققاً منه **وهو** وفلان يتحقق تناهما في كجب

انه مشتق من تعقيد طرف الحكم فلما ان جاء في الرجال العلم ليس قصر ذلك
 جاء في الرجال الا بالعلم ليس قصر او يمد بجملته الاستشهاد من كنه
 فان المصنف من نحو ما جاء في الازيد قصر الحكم على زبده لا يحصل الحكم والاقتل
 جاء في زبده ان قال بعض الفضلاء وفتح ان المعيار في ذلك الوقت
 هو الوقت وما ذكره هذا القائل هو وقت مناسبتة **وهو** يدلان
 على قصر القلب دون الافراد لانه قال لا يخفى ان قول الشيخ فان ثبت
 ان المعنى انما جاء في من بين القوم زبده فانه كلف والكلام هو الاول
 وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقتضه واحده لانه السابغ الى القوم
 يدل على ان كلمة لا وانما اذا اطلق كان ظاهرا في قصر القلب وقصر
 الافراد بجملته انما المبدأ من اللفظ وانما اذا قيد نحو وحده او بك
 قيد على قصر الافراد دلالة ظاهرة وعلى هذا يظهر ان عبارة الش
 لا عن كلف او المراد انما لا بد لان على قصر الافراد دلالة ظاهرة عند
 الاطلاق وعدم التعقيد وح لا منافاة بين هذا وبين ما ذكره المصنف
 لان ما ذكره المصنف انما يستلزم في قصر الافراد في الجملة ويحقق
 ذلك بان يكون مستقلا فيه معارنا للتعقيد غاية الاسرار المصنف
 لهذا الفصل والافاد فيه كمن على المصنف ان يتوضن للتعقيد في الاشياء
 التي ذكرها محسن في المثال حكاية **وهو** وانما كان انما مفيد
 للقصر لقضنه قال بعض الفضلاء الاول ان يقدم على هذه الدعوى
 ودليله وجه كون النفي والاثبات مفيد للقصر فذكره بعد ذلك
 كما فعل المصنف في الترتيب اقول كلام المصنف يرجع الى قياس هكذا انما مفيد
 للقصر لقضنه قال بعض الفضلاء الاول ان يقدم على هذه الدعوى ودليله وجه
 كون النفي والاثبات مفيد للقصر لانها مقلدة للنفي والاثبات والنفي
 والنفي والاثبات مفيد للقصر اما الضمري فينبه بالوجه ثلث مذكورة
 والكبرى بينها بعده وظانها لا يخرج في اثبات الكبرى بعد ذكر الضمري
 واثباتها بالدليل بل القايق بهذا الترتيب تقدم الضمري على الكبرى
 ثم قال هذا التعليل قائم في التقدير لان علته كون التقدير مفيد للقصر
 لقضنه معنى ما والا ولهذه افسر الاثمة قولهم شر ابره ذئاب جا

ابره ذئاب الاشتر محصص انما بهذه الدليل محصص بل محصص لان
 يوجب قصه بالتعليل لاثارة الى رد ما ذكره بعض الاصوليين على ما نقله
 الش اقول كون التقدير مضمنا بمعنى ما والا محال من كونه ان كونه
 مفيد للقصر معلل بذلك محال من اعماله انما التقدير فلهذا نفسه بما هو
 اظهر واشهر في افادة القصر ولهذه افسر بعبارة اخرى حيث
 قالوا في قوله تعالى اياك نعبد ومعنا نعبد بكلف بالعبادة **وهو** فليس
 كل كلام يصلح فيه اما على تقدير الترادف ايضا لا يلزم صحة وقوعه
 مقام الاخر لكن بالطلقات وغرضه اثبات هذا بخلاف وايضا
 لا يلزم من ترتب شي على امر ان لا يلزم شي من الامر **قال** قد سجد
 وكلام الشيخ مبني على الاول فتأمل على وجه التامل ان الش في هو
 المصحح به في كلامهم في هذا المقام **قال** قد سجد لان المناسب
 على هذا انه ان المناسب انما يكون بهذا لو كان الا بمعنى ان
 وهو بطلان اتفاق **وهو** اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين
 قال بعض الفضلاء فان قلت القبر سبعة من هذه النعم فكيف يمكن
 صاحب الفن بقوله من حيث انهم على العربة لامن حيث انهم
 اصحاب القبر الا انه عين ما قالوا فيه ذلك فالوجه في حقيقة
 اثبات قول انمة العربة واستعمال العربة اقول في بحث اما اولها
 الاستدلال بقول انمة القبر لامن حيث انهم انمة الخويل من جهة
 ان الاصل هو انما في القبر والرفع والثاني انقضى افادة القصر
 فيبقى ان يكون الاول ايضا مفيد لليلط بقا والاستدلال خطابي
 فيبقى منه ان الغالب الرابع هو القصر في المطلق زبده على انه يمكن
 ان يوجب عدم افادة القصر اما كان المانع وهذا لم يتحقق المانع
 مستحق المنقضي مع عدم المانع فلا يخلف الاثر وانما ثانيا فلان به
 القائل وان كان واحد لكن قولهم في القبر في خصوص الالبه
 غير قولهم في نحو على منقضي الدليل الش في اذ الدليل قولهم لا القائل
 فبعض الدليل بقوله قولهم على انه يمكن ان يوجب القائل ايضا
 لان انمة القبر حكاية مستحقة مشهورة بهذا العلم والرد بالحق

ل

هي علة اخرى مشهورون بعلم الخوف فالتاثير منه وايضا غاية الامر انفسها
 في كونها من علل الوبيته ولا ضرر فيه فامل **قوله** لان ما فيها محصور
 وذلك لان المبتدئة هي بخبر وهم لم يجوزوا كون المبتدئة انكره في حقيقة
 كانت محضه وكون خبره موقوف على ما سبق لفعلها عن المفتح اعلم
 ان لهذا الدليل تفسيرين احدهما ما اشترنا وهو ان الاصل هو وقوع
 التوازيين ولا حاجة فيه الى التمسك بقولهم ويمكنهم في هذا القول
 وثانيهما انهم عارفون باللغة وقولهم سيما اذا اجتمعوا على امر على ما
 به قوله لقول المفكرين كان حجة والشاغل في جميع خبرها تقوية الدليل وهو
 وتشييد البيان **قوله** لما في تعريف المسند لا يخفى ان الالبته على هذا
 التوجيه كانت من قبيل المنطوق زيدا وقد مر في تعريف المسند ان قول
 المنطوق زيدا يعني قصر الانطلاق على زيدا على ان يكون المنطوق خبرا او
 قد مر على المبتدئة على ما توهمه البعض بل على ان يكون مبتدئا وزيدا خبره
 فيجوز تعريف المسند كان على هذه المسئلة ان فقه في بحثنا لان المقيد
 للتعريف المطلوب ههنا هو هذا على ما يوافقهم **قوله** والمثل ههنا واما التوافق
 الاخر في الرفع فلما احتمل ان يكون ما كافه على ما اختاره الزجاج فلا
 حجة فيها فلم يكن نصافي الحق فلهذا تركه في المفتح وقال الشافعي
 مقصوده ههنا **قوله** لكن نقول فيخرج ابو علي كونها موصولة لبعث ان
 عامله على ما هو الاصل منها ويرجح الزجاج كونها كافه وكون حرم سندا
 الى المبتدئة لا يخرج الى تقدير الضمير العائد **قوله** لا ثبات ما ذكره
 اراد ان في انما كان المسبب هو المذكور فالمراد بالمذكور هو المذكور
 والمنع هو غير المذكور فالمراد بالمذكور هو الحكم المذكور اي الوقوع وتفسير
 المذكور هو التلاوقوع والفاعل تكلف في توجيهه من حيث خفض
 ما ذكره به باطن الاجتزاع مع ان المتبادر هو الاول الذي يليها ومن جهة
 تقدير صلة للثبات والنفى **قوله** وصحة انفصال الضمير منه قال الشافعي
 في شرح المفتح الظاهر وجوب انفصال الوقييل انما اقوم لكان المعنى ما انما
 الاقوم وانما يعلم كون الفاعل مقصورا على الوقييل انما اقوم انما قال
 بعض الفضلاء فيجبك لان خبره الاخير في انما اقوم هو الفاعل لا المسند

وكانه وقع من كلام الشيخ حيث قال انما ارفع عن احبهم لم يكن
 المقصود على التمسك بل قوله عن احبهم ولكن بما قاله الشيخ الالباني
 لو اضمحلت في الفعل لم يبق خبره الا خبره الا خبره هو المتعلق وقال
 قد سببه الشريك لا كلام في وجوب الانفصال اذا كان للفعل
 متعلق انما الكلام في مثل انما اقوم وهو محل التوقف بهذا القول ما اورد
 على الشافعي ان الدال على الفاعل انما هو المبتدئة وهي مقدمة على
 المسند بل الفاعل لا كان مسندا اليه كان مقدها في الملاحظة والقول
 الضمير في مثله قالوا انه يجوز رعاية القاعدة والافعال حسب الفهم من
 اقوم معنى الكلام من غير شعوره بالضمير واستنارة ومع قطع النظر عن
 ذلك الحكم بتركه هو الوقوف وقد نقل الشافعي رحمه الله ان مفتح
 ما انما الاقوم و كان فطر الموصوف على الصفة ولعل المصنف انما ذكر لفظ
 الصفة مع ان الحق هو الوجوب ملاحظة لظاير نظمهم حيث قالوا ولا
 يسوغ المنفصل الا بعد المتصل لكن قوله لم يقد المتصل في هذه المواضع
 يدل على وجوب الفصل الاول واسطة بين الاتصال والانفصال في استحجار
 احدهما وجوب الاخر وبما قررنا ظهر ان التوقف الواقع قد سببه
 ليس واقعا موقفا **قوله** لا يخفى ان الفصل غائب قد يوجب مسلم ان الضمير
 في نفس لا ينصف بالغيبة والتكلم وغيره لكن الكلام في ان الفصل خبر
 على الشروان وكل منها علامة لصيغة ما اسند اليه ذلك الفصل
 وهم قد عينوا الباء لعلامة كون الفاعل لذلك الفصل غائبا فلا يستعمل
 فيما كان الفاعل لذلك الفصل متكلما وبهذا الاعتراض لم يندفع بما ذكره
 رحمه الله والظاهر ان مراد المفسر من ايضا هذا اوله لا جعل هذا اقاويله سلم
قوله وقد يستدل على تضمن معنى ما والا قول يمكن ان يستدل على ذلك
 بما قاله الخافعي في وجوب تقديم الفاعل على المفعول وبالعكس فيما كان
 الحق قصر الفاعل على المفعول او بالعكس لا يبيح لعل هذا من ملاحظات كون
 انما متضمنا بمعنى ما والا لانا نقول به الاحتمال في وفي لعل المصنف وهو
 قوله لصحة انفصال الضمير في دليل الشافعي وهو اعمال الصفة الواضحة
 بعد انما وقد تقرر ان الصفة انما يعمل اذا اعتمد على صاحب او كمالا

يقع بعد الاستتمام او النفي وقد اعترض على هذا الدليل بان يقال
 بعض النجاة يلزم من الصفة بلا اعتماد على النفي في البواك لان النجاة النفي
 بالا ويمكن الاعتذار بان هذا القائل ليعرف بين ما كان مخرج
 الا او معناها والمخرج من عمل الصفة المعتمدة على النفي هو الاول
 الثاني **وهو** لمن تردد والجحني بيدها في قصر التعيين ويمكن جرحا
 في قصر القلب واما جرحا في قصر الافراد فلاح من نقصت اولها
 يلزم من ثبوتها عن غير ثبوتها لزم من ثبوتها ان يثبت من اثبات بعد
 اعتقاد الثبوت تأكيد وتكرار ولا يخفى ان هذا التفسير لا يجزئ في قصر
 القلب اصلا ولا في قصر التعيين لا يتكلم وهو ان يثبت في التمر
 ويجهل ان يكون الواقع بهذا النوع اثبات هذا اذا اراد تأكيد حكم
 سبق حكم مخصوص اما لو اقتصر على سبق ثبوت اصل حكم فلا حاجة
 فيه الى هذا التكلف والبعض هذا في قصر الصفة ولا يخفى افراده في
 قصر الموصوف والبعض ما ذكره من المشار في صورة الاثبات
 وفيه عيب حال النفي مثل قولنا ما جاء في زيد بل ع **وهو** فلا يثبت
 الصحيح تأكيد الاثبات الضمني فان بعض الفضل لا حاجة الى هذا التكلف
 لان الاثبات الضمني اثبات منوكة لانه يبرها في فقه جاء التأكيد
 على التأكيد باجماع اثبات يبرها في فقه جاء التأكيد على التأكيد باجماع
 اثبات يبرها في واثبات صحيح اقوال ما ذكره الشان الاثبات
 الضمني تأكيد قطعا لم يبين وجهه فكل وجه ما ذكره هذا الفاضل
 ويجهل ان يكون وجهه ان الثاني بالنسبة الى الاول تأكيد لتكرره
 وقول الشان بالنسبة الى الضم الحكم اراؤنفس الحكم اصل حكم ثبوت
 احتراز عن الحكم مخصوص لانه غير مسلم هذا وان شئت قلت في المنار
 الاول الاول فليكن في القيم عن عمر واهلنا والثاني في القيم مع نفي القيم
 من صفة فكان نفي على النفي والبعض ما ذكره بخصوص بصورة بطر
 العطف دون باقي الطرق والعذر في جميع ذلك ما ذكره الشان
 انه نكتة ذكرت لمناسبة وصف انما يقتضيه ما والاولا ونصحه
 المناسبة بكيفية بعض الصور لكن قوله ليس القصر التأكيد على تأكيد

يبقى محل مناقشة **وهو** ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت
 قال بعض الفضلاء من نظر لان التأكيد اما لا والاكثار اما لا في التردد وكل
 منها يستلزم القصر في الاكثار قصر القلب وفي التردد قصر التعيين ان
 لم يفد التأكيد على التأكيد قصر اصطلاحا ولم يجعل من طرق القصر قول
 فليس نظر اما اوله فلان اللازم ما ذكره من البيان ان الكلام يشمل
 على التأكيد على التأكيد بغيره كلام اخر كان معني القصر لان هذا الكلام
 المشتمل هو محبة القصر مثلا او قل ان زيد القائم فهو تارك على تأكيد
 على ما ذكره الشان وخطا انه ليس معني القصر كيف وهو لا يدرك النفي
 والقصر مركب من اثبات ونفي واما ثانيا فلان في صورة الاكثار
 لا يلزم قصر القلب مثلا بهذا المشار في مقابل من كان منكر القيام زيد
 انما يستلزم قصر القلب لو كان معقدا الوصف الثبوت ومثلا لزيد او كان
 معقدا لثبوت القيام لزم وبشيء من غير ضروري في المثال في ثبات
 التام مع معقدا لثبوت نفي القيام لزم وهو البض صفة والمحكم على الامر
 قلت التام مع قد لا يحيط بالثبوت نفي القيام لزم بل مدار امره على
 القيام عن زيد ويظهر الوفاق في صورة عدم زيد واما ثانيا فيمكن ان يكون
 مراد الشان الحق من القصر القصر المصطلح فاما **وهو** اي تقديم ما حقه
 ان خير فان قلت فخرج عن تقديم المستدلب وقد مر انه ينبغي القصر على ما
 منقولا منقول عن الشيخ وعن صاحب المفتاح فالاصوب ان لا يقيد
 التقديم بكونه تقديم ما حقه التاخير قلت المقصود في هذا الكلام تقديم
 ما يقيد القصر مطروحا او تقديم ما حقه التاخير كلف بخلاف التقديم
 غيره واما فيما لا يكون التقديم للقصر مثل قوله تعالى في ما البنية فلا تفر
 واما البطل فلا تنهد على ما مر فيمكن ان يكون التقديم في البض والى على القصر
 لكن دلالة ليست مقصودة او يثبت بها مانع من اقتضاء التقديم للقصر
 او يثبت التقديم بدل على القصر كمن غير وبدل عن عدم دلالة اقوى كمن غير
 ان التقديم المستدلب على الوجوه المذكورة بقيد الاختصاص دلالة
 مطروحة ايضا الا ان يثبت في التام ان التقديم المذكور لا يبرها
 الاختصاص كان مراد المصنف التقديم بها غير وجه ينبغي ان يعيد

ما ينبغي المذموم ليطر ويمنع ان يعلم ان هذا الحكم القبيح ليس على اطلاق
 مثلاً تقدر المفسول على التماس او انقضى بعض المعلومات على البعض
 المسخوف القبيح لا ينبغي القصر بل ذلك في تقديم معمولات
 الفصل على وفي تقديم خبر على المبتدأ مثلاً لكن لا بد ان يوافق
 في قوله انما ثبت ممكن كان المثال منبسطاً على منبسط السككي حيث
 قال صديقنا انا وقد مرنا وجعل مبتدأ والمصدر مريض به ويمكن
 تقديم ما حقه التاخير وتقديم ما حقه التقديم مثل انما زبد حيث جوز
 فيه الوجهان يجوز فيه القصر وعدمه وقد فاكس اليه بعض الفضلاء
 مثل ما انما ينبغي بنا على ان المنسوب في حكم الصفة **وهو** وان كان
 الحسن ان يتركه مثاليين لان هذا المثال في جواب كلام المصنف بان
 هذا المثال يمكن ان يكون مثلاً لهما معاً لكن بالاعتناء الى المثلين
 لا يرفع الحسن كلف وهذا خلاف عادة المصنف على ما **قال**
 قد سهره فظ ان المشرود حال عن هذه الحكم واعا في قصر القلب
 فالحق طيب وان كان خالي من التبيين خالياً عن الاعتناء وباحد الامر
 بالفصل لكن لا شك انه يجب ان ياتي بالاحد بما كان معقداً
 له فان بعض الفضلاء يجيب عن هذا الابطال انه يمكن ان يوافق قصر التبيين
 في شك يفتقد ان غايته الامر الشك ولا سبيل للاعتناء وكان
 الحق بالقصر وهو الاعتناء وفي غيره من مثل من اعتقد التوقف
 انقول فيه بحث لان الخطاوح كان في اعتقاده ان لا سبيل في هذه الحكم
 الى الاعتناء ويجب فيه التوقف ومن الظاهر ان الحكم المفاد باداة القصر
 غيره بل هو الحكم بان زبد افانم لا فاعه مثلاً وقول زبد افانم لا فاعه
 لا يبرر اعتقاده من زعم ان لا سبيل في هذه الحكم الى زحان احد الطرفين
 بل موضوع كسر الخطا والواقع في نفسه بطريق راو زعمه ان يوافق ان هذا
 الحكم ليس محل التوقف وايضا كلامهم في تفسير قصر التبيين صريح
 في ان المثل طيب قصر التبيين كان مشروداً الى التبيين وعلى ما ذكره
 لا طلب على ان الخطا هو متناهي حكمه والمبتدأ ومن كلامهم ان القصر
 كسر الخطا الواقع في نفس التبيين والحكم لا يبرر جهتها **وهو** بمعنى انه اذا

فاعلم ان هذا التفسير الى قوله وان لم يثبت المستفاد من ان لقادة
 القبيح لم يقرر من مطلق وضع القبيح في البيت في قوله وان لم يثبت
 بالاطلاق على مطلقاً ومن قد يؤمنه ان يكون المثال اذا اخطأ
 التي طيب في قوله من قبيل الكلام بقضي الاتهام برخطا نه نقده
وهو وانما في المثلين القبيحين انما يكون من القصر المصطلح **وهو**
 بخلاف غير يوافق في تفسير السككي كونه بهذه الوجه وهو الظاهر ان لا يصح
 ما يثبت **وهو** واجب بالتركه القبيح نظر اما اوله فلان القبيح
 ان يمتنع ان لا يصلح في زبد بعد التبيين غيره او ليس الملامح الا الحق
 على هذا تركه كسب التبيين في مكان على اخصه لانه طبع الاستثناء
 الذي لا يصلح في النص على المشتبه فقط فلا يصلح من مرعى واحداً بنا
 فان المبتدأ ومن كلامهم انما فاكس ان القصر بالخطا في النص
 ولا يترك ذلك الملاحظ وسره في ان الخطا في قول ان لا يترك
 استثناءه اليه وقوله فاكس في معنى كثير من نسخ القصر في بحث
 يعني الى البحث وتبين فيخرج الى زبد تاسل فان ما ذكره في الجواب
 لا يبين ولا ينبغي ثم قول المصنف الا كره به الا طاب وقع على سبيل
 التبيين او قد يترك ايضاً ذلك لرعاية السبع او الوزن او القافية
 او الخبيس الى غير ذلك **وهو** وفي الباقية النص على البيت فقط
 فان بعض الفضلاء الاول ترك في فيكون العطف على مولى عاملين
 مختلفين مع تقديم الجوز وما يجمع الى رواجهم في نصب وايضا
 الاقتصار على البيت في النفي والاستثناء واجب كما استوفت
 فلا يصح في حقه ان الاصل فيه ذلك في قول في يترك في المعطوف
 ما كان مذكوراً في المعطوف على ويصرح به التبيين وما كان في
 من هذا القبيل لان كلمة في جزمه للمعطوف حتى يكون المعطوف
 هو المجموع فيكون مذكوراً محلاً وانما ان الاقتصار في النفي والاستثناء
 على المشتبه واجب على ما استوفت فاكس انه ان لا العاطفة به
 لا يجمع النفي والاستثناء لكن استوفت ان هذا الحكم يخص بكلمة لا لا
 مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زبد الا فاقم ليس هو ابعاً على سبيل

ان الحق **قوله** لان الحكم فخص بلا دون بل ليس المراد ان هذا الحكم
 لا يجري في غير مطلق بل حكم بل ايضا كذا كذا لكن هذا الماد فخص
 لا يقتضيه الدليل الا فلا خلاف في امتناع ما زعمه الا فانهم بل فاعده لكن
 بل ليس اخر لا بما ذكره في الاصح يتوجه انه لا رجحان بعد رعا المص على عبارة
 المفتوح اذ كما يجب المحقق في طريق الوطء حتى يخرج بل يقتضيه الدليل
 كذا كذا يجب المحقق في عبارة المص حتى يخرج المعنى كانه ما على ما ذكره
 بعض الفضلاء **قوله** الذين لم يستشهدوا بكلامهم لم يثبتوا لصاحب
 الكفاية لانه قال في ارسالناك المانديرا لا حقتك مذهبنا عليهم
 وقال وما كان ذلك الا لبعثنا منهم لا يشبهه في الاسلام
 وما هي الاشهر هوان لا غير ان اجري الاعلى اليه اي ما يصح
 الما لوجه العدل لوضع من اعراض الدنيا مذهب وما وجدناه في عبارة
 الكفاية **قوله** والحق في ذكره في شرحه للمفتوح العبارة الثانية
 والثالثة لكن على سبيل التمثيل وان فرض عليه بعض الفضلاء بانه لم يخصص
 عطف الغير على شهورات بل جعل لا غير حمله من قبله تاكيد للتخصيص واداء
 به لا غير الشهورات موجودة في مكانه قيل ما هي الاشهر هوان ثم قال
 ومن هذه القبيل قوله وما كان ذلك الا لبعثنا منهم في الاسلام
 فان قوله لا يشبهه في الاسلام يعني لا يشبهه في الاسلام
 كذا كذا به النص السابق في قوله لا في مذهب الموصفين يعني لا يشبه
 وفيه ان الرواية لاثبتة اورد في لا غير بالضم ولا يشبهه بالضم
 وايضا قد عرفت ان ما ذكره في سبيل التمثيل في قوله ان ما ذكره
 من التوجيه لا يجري في المثالين الاخرين مما قلنا مما مل **قوله**
 لانها موصوفة لان ينفى بهما ما اوجبه للمبتوع بهذا الكلام وقع
 على سبيل التمثيل وكان مرادهم في ما اوجب للمبتوع عما يلزم
 او نفى ما يلزم بما اوجب للمبتوع او نفى التخصيص بما يلزم بعد التخصيص به
 بالمبتوع بشمل ما نفى زعمه لا عمر وزعمه في الما لوجه مذهب زعمه الا كما
 حكاهم في الشرح في البيان قد ذكره حكم بعض الفضلاء ليقاس عليها
 الباطن كذا ذكر بعض الفضلاء وهو اولى من ان تكاب التكيف في عباراتهم

لناول الجميع على ما فعلته في الحاشية في شرحه بالمفتوح وان فرض
 على هذا الدليل بعض الفضلاء ان وضع لا لا يقتضي الا ان يكون المعنى ثابتا
 للمبتوع بالتخصيص المذكور واما انه لا يكون متفقا بغيره فلا يقتضيه غاية ما في
 الباب ان يتكرر المعنى وذلك لا ينافي في مقتضى وضع لا او لا شك
 ان الايجاب للمبتوع في ما جاز في الازم لا عمر ومقتضى غايته ان المعنى عليه
 ايضا محقق فيكون في ذكره لا محقق تكرر فلو جاز ان المعنى البصر في موجب تكرر
 نصحا بخلاف المعنى الضمني فانه ليس كذلك الثانية في حصر عن الاول دون
 الثاني في اقول في جواب عن اعتراضه انه لو كان المعنى بلا متفقا فيها بغيره
 لم يكن كلمة لا تقتضي عن المبتوع لا امتناع كخصيص حاصل وكان قولك لا ان
 بغيره له المعنى في شيئا قد ثبتت اشارة اليه واما الوجه الذي ذكره فغيره
 انه لا مانع من التكرار في مقام التاكيد والتحقيق **قوله** وهو ما سمي لا عمر
 قال بعض الفضلاء من العجايب مماثل السكاكي بقوله وهو ما سمي وقد انكر
 كون التخصيص فيه للتخصيص كما عرفت واوجب منه ان التخصيص عليه
 بان الاولي التمثيل بزمه اضرحت ووافقه السيد اقول قد مر مذهب
 السكاكي في مثل انما ثبت انه يجوز فيه التخصيص والتقوى ووطا انه جار
 في الضم الغائب ايضا ولم ينفى السكاكي وغيره بين ضمير المكلّم والغائب
 في افا ذمة التخصيص جواز العلم في الاسم المظهر اذ كان موقفا لم يحرم الا غير
 عنه مثل زعمه قام فتمثل بهذا الغاصل خطا بين المظهر والمظهر فاستقيم
 كما امرت **قوله** فيكون لا لبقا لانه كذا المعنى الموجب لا يخفى ان
 بهذا التوجيه انما يتوجه في المثال الثاني وقد عرفت انهم لم يحوا
 في العبارة قد ذكره واما ينطبق على لوجه الامثلة ليقاس عليه الباطن
 فنه به **قوله** اللهم الا ان يوفى ان البصر بالاستثناء فان بعض الفضلاء
 وفي بحث لان الاستثناء عن المبتدئ ليس هو الطريق الثاني بل
 انما الثاني هو المعنى والاستثناء على ان بناء فترات الا لوجه كذا
 على ما ذكره بالبحث خلاف ما تقرر في محله انه استثناء من الاستثناء
 لاستثانته المعنى فاما من **قوله** اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون
 الاستثناء الا من سميع ويعقل اشارة الى ان الا من السمع

ما يكون مفعولاً بالفتل اي بفتل من لول حجر والراد بالاسئلة
 الاجابة هي هنا بحث وهو انه اذا علم الخاطب حكم كان القصر
 في مقابلة ليس يستقيم بل الفائدة في الفاء خبر ولا يكون وفي فائدة
 خبر وهو موقوف ولا لازم الا انه اذا كان الحكم مأكلاً ظاهراً لا خفياً
 وفي فكون الحكم معلوماً بالحكم اي كان معلوماً للخاطب فالفائدة
 في افادته وجوابك عنه من وجهين احدهما ان هذه في صورة
 اجزاء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من الاعراض مثل التنبه على
 الخاطب غيباً بحيث يذكر الضرر في الثاني ما اشار اليه الشرع
 ان فائدة خبر هو التاكيد لما علم الخاطب او التنبه على ما هو ضروري
 حاصله محاذة الغفلة والذهول او اليأس اذ لا يقول عنه قصده
 زيادة التحقيق والتاكيد واذا كان الحكم في نفسه ظاهراً لا خفياً
 اما بالنظر الى الجواب الثاني في فكونه معلوماً الى الاول فبالنظر الى
 ان الحكم في نفسه ظاهراً معلوماً للخاطب وان نزل الخاطب منزلة
 جاي يلى **لا** فكانه دلالة على القصر أصعب هذا الكلام ذكره صاحب
 المنهاج لغير توجيه الكلام القوم به هنا وصدور الكلام بلفظ كان فلا ينافي
 ذلك ما ذكره في شبهة المنهاج ان التقديم اقوى من انما على ما في
 بعض النسخة لكن نحن ان دلالة التقديم اضعف من دلالة انما لان
 التقديم يدل على التخييل وانما يدل بالوضع وايضا انما لا ينافي عند الدلالة
 على القصر بخلاف التقديم فان دلالة عليه في الغالب على ما مر
 لا وانما والاصوب ان يلى انما لما كان مستملاً على كلمة ما لنا فيه بناء
 على ما نقل عن الاصوليين او بنا على ظاهر الامر كبحسب حاجة كلمة
 لا العاطفة بخلاف التقديم **و** وفي بحث لان الكلام في المنع حتى
 لا يبعث المثال الاول في صورته التقديم ومثال الثالث في صورة التاكيد
 لان الكلام ليس في الشيء مطلقاً بانه يجوز ان يجمع معه ما هو مخرج
 ولا يجوز ان يجمع مع الشيء والاستثناء فانه لو كان الكلام في جملة مطلق
 الشيء امتناعاً وجوازا لزم امتناع الاستثناء المذكورة **وهو** يستقيم من القصور
 ثورتي بان الكفار كالموت **فرد** وفيه اشكال لان الخاطب

اذا كان

اذا كان عالماً اقوال يمكن ان يجاب عن الاشكال بتوجيه كلام الشيخ
 وذلك بان يقر اراء الشيخ ببليل المركب وهو معنى الاشكال
 بعينه وقوله ولا يتكره بيان وتفسيره ولا يخفى انه لو كان بليل بمعنى
 البسيط اي عدم العلم مطلقاً لا ببليل نفسه بالاشكال ولا ببليل مطلق
 لا يتكره على الجبريل بل الفائدة في جميع بينهما وفي نفى جبريل التاكيد لا يعلم
 تحقق العلم ثم يتوجه الاشكال على الايضاح لانه قال فاما يعلم الخاطب حكم
 العلم المضاعف الى الحكم على معنى مطلق الصورة في صفة بعينه غايته البعد
 بل المتبادر من النص على جرح والتوجيه الذي ذكره الشافعي في ظاهره
 انه توجيه الكلام الشيخ ومحل عبارة المصنف في الايضاح على سبب
 وسبب ان الماصح انما في مثل انما اتواك من بعد ذلك ويعزبه
 وانت تراه ان ترفقه قال بعض الفضلاء يجيب عن الاشكال على الشيخ
 وعلى المصنف ما به يصح ذلك بان يكون انما هو غالباً في منزلة المجهول
 دون النفي والاستثناء ويكون النفي والاستثناء غالباً في الحكم وربما
 يستعمل معلوم منزلة المجهول كما انه ربما يستعمل نفي في مجهول
 منزلة منزلة المعلوم وحال من المجهول منزلة المعلوم فيها بمنزلة المجهول
 لتحقيق منزلة المجهول الا ان في اقوال محل الاصل على معنى الغالب الرابع
 لا على معنى الموافق للشيء وفي بحث لانه اذا كان استعمال نفي المجهول
 انما كان بعد تميزه منزلة المجهول لضعف الاستدلال في ان كان الحكم مجهولاً لا يتكره
 منزلة المعلوم حتى يصح استعمال القصر كلف وعنه التميز لا يصح اذ لا يمكن استعمال
 اداة القصر بل لا يكون في الكلام فائدة خبر فكيف يصح قوله اولا منزلة
 هذه المنزلة ثم قوله وقال سر من المجهول منزلة المعلوم فيها بمنزلة المجهول
 المجهول الا ان في معناه انه معلوم منزلة المجهول او في منزلة المجهول الا ان في معناه
 لان سر من المجهول منزلة المعلوم يقتضي ادعاء معلوم منه فيلزم ان يصح
 حكم واحد في كلام واحد بدعي مضموناً ويدعي معلوم منه بل في قوله **وهو**
 ذلك الشيخ غير زيد ولا يخفى ان محل خبر زيد على ما تناول غير واحد كعمرو
 او نحوهما حتى يصح مثلاً القصر القلب والافراد معا بعيد عن اللفظ **فرد**

بدل استقامتهم قال بعض الفضلاء لو جعل القصر بالنظر الى استقامتهم هلاك
 اي لا يتعدا الى الاستقامتهم هلاكه واستبقاؤه لا يستغنى عن الترتيل
 ويكون على مقتضى الظاهر ان كان بالنظر الى وجود الاستقامتهم
 ووجوده فلا يصدق القصر لان هذا الاستقامتهم ووقع من الصبح حتى
 بعد غروبهم وان كان بالنظر الى استحواذ اي ليس الشئ مستحقا لان
 يستغنى هلاكه كان فيه استحقاق شاك النبي عليه السلام ثم قال
 والا فرب اعني انه قصر قلب اي وما في الاصول الا انه نزل استقامتهم
 هلاكه منزلة دعوى الوهابية لان الغاية في الاصل هو ان يصدق على صحة امر
 على السلام منزلة المشرك لا يحل عن غيب بالنبوة اليهم ونحوه
 ذلك في شأنهم هناك لا ضرر من الصحة في رضى الله عنهم **قوله** او انما يخون
 ان انتم الا بشئ مثلنا افون لكن جعل الالبسة من قبيل قصر الافراد اضر جاللكم
 على مقتضى الظاهر ذلك لان الرسل عليهم السلام ادعوا اليهم بين الرسالة
 والبشرية فقال الكفار انتم مقصورون على صفة البشرية لا تنحرفون عنها
 الى صفة الرسالة ويمكن ان يجعل قصر القلب اضر جاللكم على مقتضى الظاهر
 ايضا وذلك بان بين الرسل اعفة واكمونهم بشر ليس منهم بل صوابا
 بمنزلة عليا ووجه قصوى فعال الكافرون ان انتم الا بشئ مثلنا لا تنحرفون
 الى مرتبة عليا ولعلهم لم ينفقوا اليها بخير دواعي جلية الاعيان المناسب
قال قد سمعته فالحال في منزلة الخاطب منزلة المنكر في هذا المثال هو حال
 المكلم يعني في الاول كان شاك التبريل حال الخاطب وهو الصحيح من جهة
 انهم استقاموا بذلك الرسول وهذا حال المكلم حيث زعموا الشك في بين
 النبوة او البشرية وكذا حال الخاطب اي الرسل حيث اجروا على رسالتهم
 وبما فررنا ظهر ان ما ذكره بعض الفضلاء ان ما ذكره قد سكر الشرب
 وهم من لان المشاك في الترتيل مطاعا في لغة علم المكلم لما علم الخاطب
 الا انه في السابقي عليه مطاعا للواقع وبعدها غير مطابق وهم من لعدم
 فهم المقصود قد سمعته **قوله** واما انما يتبعها بطريق القصر فيكون على وفني
 كلام للضم اي من غير القصد الى افاة معنى القصر لا يخفى ما فيه من الكلف
 والاهل الى ما قاله بعض الفضلاء ان الخاطبين اعفة وان الرسول يكون

سول

ملكا لا بشئ اقترله الرسل وعوى رسالتهم منزلة من اوتيت ملكية وبكر
 بشرية فقبل لهم ان انتم الا بشئ مثلنا فلكم احكامهم وعكسوه يعني انتم
 بشئ لا ملكة تقول لهم ان لكن الا بشئ مثلنا ليس فيه تكليم انتفاء الرسالة
 بل بشئ المقصود يعني زانوا الزامهم بقوله ولكن الله من انتم يعني
 انتفاء الملكية وهو شئ البشرية لا ينافي الرسالة ثم قال بهنا حيث
 شربتم وهو ان قول الكفار فانه نائب سلطان مبین بدل علمهم لا يكون
 رسالتهم بشئ اقول جواب عنه فانه وهو ان صفة الامر بهنا مسكن
 للغير فقل قولك تعالى فانه يسور فممن مثله ثم قال فلو وجه انهم اعفة و
 ان الرسل ادعوا افضلوا امتياز انهم استحقوا به تلك النبوة افعالوا ان
 انتم الا بشئ مثلنا يعني لا تنحرفون عن البشرية الى امتياز حتى يستحقوا
 الرسالة ولفظ مثلنا والعلب فقول الرسل ان نحن بشئ لمعد متهم و
 قولهم ولكن الله مع طيب الرسالة الامتياز بل هو فضل الله ابوتهم من
 بشئ من عباده اقول ان كان المراد بالفضل الملكة او ما يخص بالملك
 فالبس في طائفة البشر يرجع الى الوجه الاول فذروا وعلمهم ان حيث
 المذكور فيه وهذا لان الكفار اذا طلبوا الفضل الذي ليس في وسع
 البشر للنبوة وزعموا انه لا بد من في النبوة فكانوا امتياز النبوة
 فليف قالوا فانه اسلطان مبین وان كان المراد بالفضل
 الذي كان للبشر استحقاق بالنبوة فلا خفاء في تحفة للرسل ان النبوة
 ليست بجزء التفضل بل كان بقا بليت الرسل واستحقاقه الذي في على
 ما بين في موضع الكلام الا ان بين المراد بالفضل الذي كان في طائفة
 البشر لم يكن شرا للنبوة في الواقع وبزعمهم كان شرا طائفة
قال قد سمعته وان اريد بظاهر حاله شرا واه في كونه صا و
 عنه السمع حاصل ما ذكره ان المراد بالصدق والكذب ما يكون به
 محسب لخص الامر وهو الظاهر لان المتروك فيه ما كان معطوفا به
 والمقطوع به لا يكون الا كونه صادقين في الواقع في الحسن والشر
 بظاهر حال المدعى لان ظاهرهم حال المدعى ان يكون فاطما يكون
 صادقا في نفس الامر ولا يكون المدعى متروكا في صدقه في نفس الامر

بمن على

بل لو شبه قطع الرسل بصدقه في الواقع كمال المعنى وان ارى بصدقه
عنه التمعن وان الرسل لم يصدقه فتمت الكفاية ما فيه
ان يراود في صدقه في الواقع وبشبهه بظاهر حال المعنى فانه
ايضا ترد في صدقه كمال في الواقع بل عند التمعن فالتشبيه في
التردد في الصدق ولا يلاحظ فيه خصوصية كونه في الواقع فلا يسهل
حكمه كمال المعنى وتلك النظم **قال** قد سهره فاطمن عبارة المقنع
ما ذكره بعضهم من انه وجه كلام المفكح بوجوه في كل منها يجعل القصص
قصص التعيين وجعل الصدق والكذب في الوجه الاول مما هو حجب
نفس الامر لكن جعل الحق بالقصص لازم فانه قد توهم انه اذا كان
الحق بقصص القلب فكل لازم فانه قد توهم ان الممكن ان الحق
اعتقده انه اعتقده على ما في طبعه فافاد بالقاء الكلام اليه انه
لم يصدق ما ظنه بل افاده اليه انما هو على ما في طبعه في قصص التعيين ان
كان الحق افاده لازم فانه قد توهم ان الممكن ان الحق على اعتقده
في حقه انه متردد في هذا الحكم فبالقاء الكلام اليه يظهر انه ليس مترددا
فيه بل كان جازما باحد الطرفين فالكفاية بقوله ان انتم الا بشيء
مثل قصصه وازالة اعتقاد الرسل في حقهم بانهم مترددوا في ذلك انهم معتقدها
انهم معتقدهون مترددون في اخبارهم وفي التوابع الثاني جعل الصدق
والكذب ما هو في اعتقادهم مع واجهوا عندنا معمول لا لصدق و
والكذب بحسب المعنى دون اللفظ اما اول فلان معمول المقدر لا تقسم
عليه واما ثانيا فلان ما في حيز المضاف لا يعمل فيما قبله واما عندنا
في قوله عندنا مقصورون على الكذب فهو ايضا معمول الكذب بحسب
المعنى للوجه الاول كما ذكرنا وللغرض بالاجتهاد الذي هو مقصورون
والوجه الاخر وان كان بعد عن عبارة المفكح اذ يجب فيه جعل
عنه تاف في الموضوعين معمول لا بحسب المعنى بلفظ الوجه الاول ذوقه
كان الظرف معمول للكان الذي هو خبر ليس لكن كلامهما اقرب
ما حملته الشعليه كان عند معمول لا لدعوى ولا طائل كنهه وايضا
لا يطبق عليه قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب على ما اشار

البه قد سهره **وقد** ينزل الجمل من منزلة المعلوم لا يخفى ان هذه الكلام
من المصحيح في ان الاصل في استعمال ان يكون الخاطي عالم غير متزلزل
منزلة الجاهل حتى لو كان جاهلا ينبغي ان سره منزلة العالم ويستعمل انما
فلا يمكن توجيه كلام المصنف استعمال انما في العالم بعد سره منزلة الجاهل
فلا يبرر الاشكال المذكور **وقد** انشأ **وقد** وتوكلت بحمد الله على ان يحصر
لا يخفى ان تعريفه حصره في المنة الا حصر المنة من فلا
يكون هذه الحصر على التقدير الذي حكى عن اليهودي ولكن يحصل به تأكيد الحكم
بناء على ما مر ان القصر هو التأكيد على التأكيد ويترجم منه قصر الان
عليه من كان رد القولهم انما يحسن مصلحتهم وتساو من وافي بل يوفق
ثم في قوله ثم التأكيد بان ان ما ذكره يدل على التأكيد ولان التزممية
بجملته ان لا يها موضوعه لتأكيد فانه ثم التزممية في الحق والشرقي واما
لفظ ثم في قوله ثم تعقيب الكلام فلانه تأكيد يحصل من كلامه او اراد
بالتأكيد الرباعية اما افادة القصر او كون الخاطي طبع بها يكون حاكما
حكما شوبا بصواب وخطا **وقد** وثمة انما على العطف انما خط الكلام
بانما مع جبريانه في التعقيب على ما قالوا اما لان المراد بيان منزلة ما يدل
بالوضع واسماء التعقيب ليس كذلك اولان التعقيب يدل على البالد انما
او بين ما لم يذكر المنكر لا يظهر كونه تعقيب ما حقه التاخير فلا يحسن الرباعية
وانما خصه ذلك بالعطف مع جبريانه في النفي والاستثناء لان العطف
لكون الاصل فيه النظم على المشتب والنفي كان اقوى من غيره من بيان
منزلة انما عليه بغيره من غير ما عداه وقد بين بعضهم من النفي والاستثناء
لكماله معالانه وان كان النفي معناه ما فيه قبل الانشآت الا ان
نفي ما عدا المقصور عليه انما ينفرد عن المشتب كان نفي الجاهل اعني
نفي ما عدا المقصور عليه وانشائه **وقد** انك اذا استوتبت وجهها
اقوى ما يكون بمعنى انك اذا استوتبت مواضع استعمال انما وظرفها
اي انما وهو المفعول الاول بوجه است وما في اقوى ما يكون مصدرية
ويكون تامة وقد غير الزمان قبل المصداق وشايخ والمعنى اقوى
زمان وجود انما وكذا اعلق وهو ما خذ من العلاقة وقد اوردت

بالقالب المحرر الرؤية البصرية وقوله اذا كان لا يراد خبر لقوله اقوى ما يكون
وهو مبتدأ والمبتدأ مفعول بان التوضيح وقوله بعد باحوال من الكلام وغير
عبارة عن انما وخبر مبتدأ راجع الى الكلام وكذا مقتضاه وفي حصره لا يصح
بالكلام الذي بعده انما معناه يعني القصر على ما يجعل ذلك الكلام وسيلة
اليه يعني التوضيح **قوله** وكذا بين الفصل من مفعولات الفعل
الى قوله ما قام زيد الا في الدار الظاهرة لا وفي بين ما ضرب زيد الا
عمر واول بين ما قام زيد الا في الدار بان يقع في الاول كان القصر
بين الفاعل والمفعول وفي الثاني بين الفعل والمفعول فيه فان القصر
في الثاني ايضا في الظاهر بين زيد وفي الدار وعند التحقيق بين الفعل
المقيد بالفاعل والظرف وتلغ في الشئ في هذه البسوسى التفتت
في الكلام فان القصر في تحقيقه بين الفعل المقيد بالفاعل ومفعولاته من
المفعول او غيره ولكن قد يعرّب بالقصر بين الفاعل والمفعول وقد
يعرّب بالقصر بين الفعل ومفعولاته المقصور هو الفعل المقيد بالفاعل
في الحقيقة فقد يكتفى بالمقيد فقط وقد يكتفى بالمقيد والمشارقة الى ذلك
تفتن في العبارة فلا تفصل قد صرح بذلك بعد حيث قال معنى ضم
الفاعل على المفعول مثلاً قصر الفعل المبتدأ الى الفاعل على المفعول على هذا
فليس البهانه **قوله** اي السعد في بادى الراى يمكن ان يقع المقصور
مخروف مع رفعل اداة الاستثناء اي وما تركت انكف وبادى
الراى الا الله بن الالة والظرف المذكور مفعول ضم مقدر وكالتوجيه
المذكور قلت لا يجوز اعمال قبل الا في بعد بالالا اذا كان مستثنى منه
وما كان فيه ليس منه فلا يجوز واما كان اعتبار الضم مقيداً لانه يلزم الالحاق
بغير الذكر وقوله بهذه اشارة الى منع بعض الكثرة اشارة الحاجة ولا يكتفى
الفرق بين قصر الفعل على الفاعل على هذا التوجيه وبين قصره في الفاعل
في صورة تقييد المفعول مثل ما ضرب عمر والازيد فان في الثاني كان
المفعول قصر الفعل المقيد بالمفعول على الفاعل وفي الاول قصر نفس الفعل على
واما قصر الفعل على المفعول في تقييده بالفاعل واليه اشارة الحق حيث
قال فعلى هذا لا يكون غير عمر في المثال المذكور مضرب بالزيد ولم يقع

ضرب الامن زيد فلا تفصل وقوله ويخرج صحة هذا الكلام في غير هذا المقام
الظاهرة كما بره **قوله** اي السبب في افاء النفي والاستثناء القصر
محل الوجه على معنى السبب ولم يحل على معنى الطرز والطريق كما سر قولنا
المصه للامام الى وجه بناء الخبر على ما فسره الشئ لانه يهتاج الى ان يفسر
البيان في النفي والاستثناء لان البيان في العطف يكون النفي وال
الاثبات في خصوصين ظاهر وانما يرجع الى النفي والاستثناء كما
سر والقديم اما راجع الى النفي والاستثناء اليه او الى العطف والتحقيق
بالمفرد مع جريانه في الفصل النفي مطلق لان البيان فيه يكون المستثنى
منه غير المذكور في ظاهره فيكون الاثبات بعد النفي حتى يختلف
ما اذا ذكر المستثنى من ان كان القصر في **قوله** وهو الذي تركت
فيه المستثنى من منبته بالمفرد اما على سبيل الوصف بحال المتعلق
اي المفرد العاقل او على حذف والا ليعمل اي المفرد له ولو سمي العاقل
لاستغنى عن التلطف وكذا الوسمي المستثنى به من جهة انه مفرد عن اية
ومشغول عن ارباب المستثنى منه لكن في اطلاق المفرد لا يعلب من المستثنى
وقوله لان لا لا يخرج اي في الفصل وكلف معنى اما على ان صفة المستثنى
في المنقطع مجاز على ما اختاره المحققون من ارباب الاصول وعلى ان المنقطع
لا يكون مفرداً والكلام فيه واراد بالعام ما يتناول الكل بالقياس الى اجزاء
مثل اشترت بجزيرة الاصفها او لى صورة المفرد مثل ما اشترت
الا نصف لجزيرة كان المستثنى منه فيه جزء منها وهو مفهوم على عام
لا يجرى به فلا حاجة الى ارباب خلاف الظ في لفظ العام واقوله
لشأن السبب اي بالتحقيق لقوله في تحقيق الاخراج **قوله** بالرفع احتراز
عن قراءة الضم اذ كانت نافضة واسمها خبر بهو والى المقولة او الا
وقوله المبني للمفعول مراد عن المبني للفاعل اذ على هذا كان كما كان منصوباً
على انه مفعول فاعل تسمى ضمير المخاطب فليس فاعل في **قوله** والا
تلفيف بسبب الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه يمكن ان يقع
لصاحب الكنف ان اسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه
ستقيم مقيداً لظن ان كان لو ابطه الا وما في حكمها **قوله** فعلى من

يكون منه مثلاً أو قد سحر بالشرب في شرب للمفتاح بان قوله
 لنظر الى الظاهر في هذه التوجيه او على تقدير الابدال لا يكون العقل
 في الظاهر الى المتخلف المذكور بعد التخليف بوضوح بالنظر اليه
 فالاولى ان يوضح انه سحر علامة التخليف ضم الحزب انتهى اقول
 يمكن ان يجاب عنه بان التخليف ان كان بالنظر الى التخييل منسداً
 الى التخييل وكان الاسم الظاهر لامت على ما ذهب اليه لكن يجب
 الظاهر ان منسداً الى الظاهر وذلك لانه ليس للتخييل عين وهو لا
 اذ لم يكن المرجع المذكور ابل ولا مقدر في نظر الكلام فيكون لفظ الظاهر
 التخييل ويمكن ان يجعل بمعنى الاسم الظاهر وان المعنى ان التخليف
 بملاحظة الاسم الظاهر الذي هو بدل عن الصريح عبارة عنه هي هذه الاعيان
 ملحق علامة التخليف في الفعل كما في قوله من كانت ايمانك
 رعايته بجانب المعنى قوله من اللفظ بالكلية اشارة الى انه ليس
 ملفوظاً ولا مقدر في نظر الكلام وفي قوله مناسب للمعنى من
 في جنب وصفته وصفته للكلية والافعال ان يقول مناسب
 في كونه جنب لكن في كلمة في صفة قال سكره او قول الرب واذا كان
 التخييل ليس المراد منه انه اذا لم يكن المقدر مناسباً في كونه جنباً له
 لم يحمي القصر كما توهم بل انه كمن في النظر للخصوص المراد وكذا ليس المراد ان
 المناسبة في الصفة لازمة مطلقاً بل في الموضع الذي كان الكلام فيه فلا بد
 مما اورد بعض الفضلاء انه لا يلزم الموافقة في الصفة في ان المستثنى
 منه مذكور **قوله** فاذا وجب ايمانه من ذلك المقدر لا حاجة
 الى ما زاد بعض الفضلاء حيث قال او وجب شي من مالا في جاني
 المازية فانه لم يوجب من العام شي بل وجب شي من ذلك
 لان طرلق القصر هو الشيء والاستثناء على ما مر واعترف به هذا القائل
 لا مطلق الاستثناء بل على ما قاله **قوله** لانه قصد لزوم
 تعقيب اشارة بزمه بقبضه دون لزوم نفسه وكذا في تقدير
 العزم الى دفع اشكال الشك عن محبتهم واما المستفاد
 من انه لا يقاس الا عند الاتيان من قبله والمراد انه لا يابس

ح وكذا الواقع ليس التامه اما ان رالى الاتيان بعد ان سحر لا واما ما
 في قوة الشرح والظاهر بمعنى انه اذا بابس ان بعد الياس فلا يلزم اجتماع
 الياس والاتيان واذا قدر العزم كان حال صفة هو هذا يلزم المتعارفة
 بين العزم واليابس اقول من منقذات بعد وهو ان عن الياس ليس
 التردد فيكون لزوم على الاتيان بحصوله فكل لا يجمع الياس مع الاتيان
 لا يجمع مع العزم بل وكذا العزم الياس وزوال التردد فيحصل طرلق
 بوصول الى المطلوب كيف باقي متقبلاً للتخليف الى المطلوب اللهم الا ان يكون
 المراد من الياس ليس الياس العام بل كناية بل ما يعني معه رجا في الجلبة
 وقد استراليا قد سحر بالشرب في كاشيته **قوله** قد سحر به اي ما
 ليس من جميع جهات النور والاضداد غير جهة الشرب فقول غير ان
 الواضع في الشرح على معنى غير جهة الشرب على ما في بعض نسخ الشرح ولا يفي
 انه لا حاجة الى هذه التقييد على هذه التوجيه كيف ولو قيد به لم يرد الاشكال
 المحتاج في دفعه الى ان وجب العزم والتقدير اذ لا منافاة بين الياس من جميع
 جهات النور غير جهة الشرب والاتيان من جهتين بل الصواب ان
 قيد غير الشرب والافعال الشرب عن بنى اوم بناء على سبيل التقييد قد يطعن
 على ما تناول الشرب والقائمة في ان الشرب لا يترك عن الشرب بل
 عن الشر حال **قوله** قد سحره ولا حاجة الى تاويل الاتيان بالعزم ولا
 الى تقييد الياس بغير الشرب اقول لا يحتاج الى التاويل المذكور لم يثبت في خبر
 مجملة صفة ظرف محذوف اذ لا يحتاج اليه من جهة عدم مجامعة
 الياس مع الاتيان ومنهما من محذوف ومنهما في فهم ذلك ابلغ
 لانه اذا كان يابس في زمان الاتيان اجماعاً للحالة اللهم الا ان يكون
 زمان الياس كيوماً مثلاً واليابس في جهة من والاتيان في جهة اخرى
 واما عدم الاحتياج الى التقييد فقد عرفت ان مقتضى في التوجيه الاول
 اي جعلها حالاً كيف وبعد التاويل كان هذا القيد لغواً في دفع الاشكال
 وبعد التقييد كان التاويل غير محتاج اليه وبالمجمل لا بد من احد الامرين
 في توجيه محذوف لا عليه **قوله** لا يابس اي يلزم الاتيان لو حكم
 بحجوز التقييد والتاويل غير على ما هو مقتضى الامكان الخاص كما هو الظاهر واما ما

اذ فر وجوب التاخير كما هو الواقع فاذا قدم اثنين غير المراد ولا يلزم الالتماس
الا ان يبق المراد من الالتماس خفاء المطامير ومن اللبس وهذا المعنى كما
يقين غير المراد بل من كمال الالتماس والمطامير اذ فيه يتحقق للربس المركب وفي
التمدد للربس البسيط ووجهه انما يتقدم المقصود على المقصود على كون
العكس ان النظر الطبيعي يقتضي ذلك كما لا يخفى **قوله** ويمكن جواب
بح قال بعض الفضلاء انما بان انما في هذا التركيب لا قصر فيه وفي انما
جاء في زيد لا غير المقصود كما قال لا يحكم فيه بل في هذا الحكم من ذلك لان
في انما جاء في زيد لا غير ويحكم القصر بلبس بهته ولا طريق يدل عليه سوى
انما في بان انما في القصر بهته واما البت فلا يمكن فيه جعل انما مفيد
للقصر لانه لو دل على القصر فلا يمكن جعله لقصر التكرار على كونه لهذه على ما يشاء
البت لان المقصود على في انما يجب تاجره وهرنا مقدم وانما
للقصر الحكم على التكرار على ما مر نظيره من الت على ما قلنا في قولنا انما اقوم
ان معناه اقصر الحكم في صفة القيام بناء على ملاحظة ان الفاعل كونه
منه اليه بلا حظ بعد فاعل الفعل او جعل من قصر التكرار على الحكم بناء
على ان الفاعل متأخر عنه عن الفعل كونه معمولاً له فلا يخفى عدم حسنه وانما
لغرض المدح وفي امتناع جامة لا قال بعض الفضلاء قد يقع المص صاحب
المدح في قصص وجه الشبه والاولى الاقتصار على قوله وغيره كالا وفيه
تكرير المعنى لتقبل اللفظ لانه في التكرار في جميع الاحكام الا قول وجوب
نصب المستثنى في الكلام الموجب بخصوص بما اذا كان بعد الاو ولا
يجري بهذه في لفظ غير وغيره مثل سوي فلو لم يخص وجه الشبه لزم مثله
الغير مع الا في هذه الحكم فان قلت المراد جميع الاحكام المذكورة قلت
المراد ليس سوى ما ذكرنا به هنا فالمراد احد مع ان فيما اخره وتفضيل
وتوضيح فالمراد ان معلوم والله اعلم بحقيقة ما اوصفته المقام الكلامان
على الصمد المتعال **قال** قدس سره ابل هي موضوعه لتلك الهيئة
نفسها قول يمكن ان يبق هذه الهيئة هي الكلام النفسي ببيان انه و
وان اشتمل ان الكلام هو مدلول الكلام لفظي المتبادر منه هو
المجموع لكن قد يطلق ويراد به النسبة التي هي لجزء المن بالافادة في الكلام

قال الحق حتى في شدة محض الاصول الكلام النفسي نسبة بين معنيين
قائمة بالمحكم اما تصور النسبة وكون النسبة وقصر روى الشافعي وقال قدس سره
في حاشية المطالب لكون النسبة حلية او شرطية وكون النسبة قياس او استقراء
او تمثيلا باسرها عوارض لوضع لطيف السبب جزئية في الاذهان اما وحدها
او ما حوزة مع غيرها اذا عرفت فلا يخفى انه لو حمل الكلام على النفسي صح قول المص
واللفظ الموضوع له لبت وقوله والانت طلب ما فيه والطلاق لفظ
الكلام على النفسي حقيقة لكن يجب ان يحل على اللفظ لانه موضوع العن وايضا
الانت الذي ذكره سابقا كان بهذه المعنى وايضا الباب السادس الذي
خرج من القسم هو من ادعى كان المراد من الطلب الذي جعل في سائر اللفظ
وكذا التني والتبرجي وغيرهما ثم المراد من الطلب في قوله وقت الطلب
هو المعنى المحض وليس له اعادة بلفظ دون الضمير لئلا يتوهم ان المراد هو المعنى
الاول وليست المص راعى هذه الطريقة في التني فتذكر انما بناء على قوله
واللفظ الموضوع له لبت بالاسم لفظ وكان المراد منه غير الكلام ولا غير
الضمير حتى لا يتوهم ان المراد هو الاول ففي الكلام استخدام او بيق النسبة
الموضوع الى لبت على سبيل التخييل الموضوع ما كان لبت جزاءه ولكن
اقصر على لفظ لبت لانه ملاك الامر في الكلام لان بخصوصها معبرة
في هذه الكلام واما باقي الاجزاء فيعتبر بخصوصها ولهذه الابدال الكلام
بتبدلها بل انما يتبدل بتبدل لبت **قوله** الا ان يحل الكلام لفتاة هذه
يصلح توجيهها للمتن وقد عرفت انه لا حاجة في توجيه المتن الى هذه واما
كلام الشرح ففاده اكثر مما يصلح بهذا التوجيه كما يظهر بالناسل فاعمل
وعناية توجيهه ان يبق اراد الت بالقاء الكلام بجزء او الاشارة في
النسبة لمعاداة بهذا الكلام اذ قد عرفت انما ان اطلاق الكلام على النسبة
شأن بهنهم وهو الكلام النفسي على ما حقه انما فصح ان اللفظ الموضوع له
لبت ويظهر منه ان اللفظ الاشارة مثلا يبق على الكلام وعلى الفات
وعلى النسبة المعادة ولا انت وفيه **قوله** كالاخبار ليس بهذه الحقا
بالمعنى الاضمر على ما يتوهم لان الت ذكر في التبعيض ان الاخبار ايضا
يقال على المعنيين فاعمل **قال** قدس سره واما باعتبار استبعادك ابائهم

فلا يتجدها المراد من استكبارهم عن كثير لا يعني خبر عن كثرتهم بل عن كثرة
 مثل انثاء المدح في افعال المدح وانثاء النجب وغير ذلك وليس
 المقصود استكبارهم واتهمهم من حيث هم ذوات بل من حيث كونهم
 طرفي النسبة المقاداة بالكلام وتوحيدها ان في قولنا كم رجل عند مكان
 الحق الاخبار عن الرجل يكون عند المتكلم ثم انثاء كثره الرجل الذي
 عند في حقيقة تحقق بينهما كلاما احدهما صريح وهو اظن والثاني
 غير صريح بل عليه كونه انثاء واصله اظها كثرتهم لا خبر عن كثرتهم
 وانه اختلاف ليس زيد قائما ولا اخبار بينهما بل ليس الحق به الا في
 ثبوت القيام لزيد فليتخرج الكلام عن خبرية بخلاف كم ورب
 يمكن ان يكون كلامهم وظان ان هذه الكلام طرفاه غير مذكور صريحا وموج
 ان من التمثيل به التمثيل من جهة تضمن الكلام له وهو الانثاء الضمني وهو
 ان المراد من الانثاء في ما يتناول الصريح والضمني قال بعض الفضلاء
 مطلق افعال المقارنة للانثاء كما ذكره في غير صريح اذ كان زيد كجرح بغير
 الصدق والكذب وكذا اظن في زيد يخرج وكذا رتب رجل لزيد وكلم رجل
 ضربه وان كان كم لانثاء الكثرة في خبره ورتب لانثاء التعليل
 من كثر لانثاء الكلام عن احتمال الصدق والكذب ولا يتعدى الانثاء
 منه الى النسبة ففقد الانثاء ما بهما من الانثاء ليس كما ينبغي لان
 انثاءها ليس فيما نحن فيه اقول في بحث اما اولها فلان مراد انثاء
 من افعال المقارنة ما وضع لانثاء المقارنة على ما هو انثاء المقارنة
 من اطلاق هذه اللفظة وانما لانثاء مطلقا او لا ينافي ذلك
 انها قد استعملت في اماكن ينافيها من ان كم ليس لانثاء ذات
 الرجل بل من حيث ان طرفي النسبة وكان الانثاء بينهما
 راجعا الى الجملة والكلام الا انه ليس مذكورا صريحا وكيف يتصور لانثاء
 المتعلق بالمتنوع نعم انها ليست لانثاء الجملة المذكورة مثل ليس
 على ما علمت **قال** لا متناع طلب حاصل ابي ما هو حاصله نعم
 الطالب والمراد من الطلب بينهما ليس الا بشي وانما لانثاء اول
 المعنى لا السعي في تحصيل الشئ والا فاقضى المكان المطع فلا ينافي

بما اما استند بهم ان طلب الخ لا ان المراد منه هو ان في قال بعض الفضلاء
 لا شك في ان الطلب مطلقا يستدعي مطلقا باخر حاصل وفيه الطلب
 لكن في المعنى قد كان حاصل قبل الطلب كما في قولك ليس زيد المركب
 او لم يمت اقول فيه نظر لان هذه الكلام انما بين فيما كان المطع المبيح
 هو عدم حروجه وموته في زمان معين من الماضي وقد وقع حروجه وكذا
 فيه فانه لم يتحقق المطع بالشيء بل يقتضيه في الماضي او اريد به معنى عدم
 حروجه في جميع الزمان الماضي فاذا وقع حروجه من حروجه لم يتحقق
 المطع ايضا فهو السلب في جميع الاوقات وهذا اخلط بين الوجود والعدم
 والمطع يقتضيه فاقول **قال** قد سهره والوفى وحقن القوان يمكن بيانها
 الوفاء من وجوه اربعة وهو الظاهر قياسا على ما نقول في حاشية الثالثة
 لها وقد فصله قد سهره في بعض تضائفه ان حصول الامر في ذم
 الطالب ان له حظه من حيث انه معونه من سهره فظنه من سهره بحيث
 مدلول قولك علمي وان له حظه من حيث انه حال من احواله وجعل الـ
 الملاحظة مطلقة من سهره الجته استقنام ومدلول لعمدة فالمراد من قوله
 من حيث حصوله من حيث انه حال من احواله فالمراد من الفرق الوفاء
 بين المعنيين او الوفاء بين الامر والاستقنام وتوضيحه ان في علمي مصدره
 وهو العلم ملحوظا بذاته وفي الاستقنام ليس النظر اليه بذاته بل من حيث
 انه حال الطالب وانما الملحوظ بذاته هو السنو او ثابته ان المطع والاستقنام
 هو طلب الحصول في ذم الطالب وفي علمي لكونه ليس في علمي المطلوب
 حصوله في ذم الطالب من حيث هو والا فكيف ذلك عن الامر
 لكن يتفك عنه كما في احزاب وحاصل ان هذه المطع في الاستقنام مطلقا
 من حيث انه استقنام وفي علمي حصول الماداة وثابته ان المطع في علمي
 ليس للحصول في ذم الطالب من حيث هو اجمالا ليس مطلقا بالذات بل المطع
 لذاته هو التعليم لانه من قبل علمي كجواب المذكور وبهنا وفي احزاب
 وهو ان ما دل على الطلب في علمي هو حقيقة الامر وهي لا يراعى خصوص
 حصول امر في ذم الطالب بل على حصوله في الذم مطلقا انما الدال عليه
 المعمول واما في الاستقنام فالمراد من حصوله بل على حصوله حصوله في ذم الطالب

بهذا ولا يخفى ان البقية من التي طلب كتحج مثل اذهم واعلم والمنا ومن الحصول
 في الذهن الحصول منه من حيث انه ذهن محل العلم والمعرفة كتحج مثل قول زكي
 نفسي فاما **قال** قد سهره وقديح باب افول فليبحث لان المراد من الطلب
 ان كان هو المطلوب فليس في الاستفهام ايضا سوى التقييم والتعليم
 كيف قال في حاشيته شرح الرسالة ان المطلب في الاستفهام هو التقييم لانه من
 طلب وان كان هو المطلوب الاصل في اي المقى بالذات ابا الطيب
 فمضى على ان يكون هو العلم وهو اجزاء في و منع ان المقى بالذات
 في علمي هو العلم بل القيد قد يتعلق النوض بعد المطلب كحصوله لا نفس
 العلم فاما **قال** قد سهره اجيب بان المراد انتقاء الفضل في هذا السؤال
 و الجواب اذا جعل المطلب بالذات هو ترك الفضل وعدمه بناء على صحة القول
 يكون العلم معه وراود ذلك لان النبي ذن وقع في ذن من قبل
 الزنا فاطلب به هو العلم بمحادث وقد ذكرنا في شرح المفتاح ان
 الغالب بط في اسفل التي ذكرك لا بمعنى ان تعقل العلم بل بمعنى ان لا يتغير
 الوجود ومقتضيه ان العلم ليس مثل مقتضيه الوجود وان كان في مقابل من
 لم يباشر الزنا كان المقى به ان لا يقطع المطلب استمراره بان بعض
 الزنا واما من جعل المطلب بالذات هو الكف عن الزنا فالقصد بقوله كف
 عن الزنا و الجواب بوجهين احدهما ما ذكره قدس سره و ذلك بان
 المطلوب في لا تزن هو الكف عن الزنا كمن يوجه لا يكون ملجوا ظاهرا
 بخلاف قولنا كف عن الزنا فان مقتضيه ملجوا في ذمته ومنه فانه
 ان المطلب في لا تزن ليس هو الكف من حيث هو بل عدم الزنا كالمكان
 عدم الزنا غير مقتضيه و كان طلبه اجمالا الى طلب ما يلزمه وهو الكف
 كان الكف مطلقا بالذات بل لانه وسيلة الى ملازمة المطلب لانه وبعبارة
 اخرى عدم الزنا لا يمكن الا بالاستقبال هذه فاطلب في الزنا هو الاستقبال
 بضمه عدمه وهو الكف عنه فاما ملجوه على التقييم ان الانتقاء لا يكون
 حاصل في الخارج و الجواب ان المراد بحصول العلم في الخارج وقوعه من على
 ان يكون في خارج طرفه نعم او المراد حصول ما يصح السماع بهذا الاستقبال من
 بحسب الوجود في خارج اي كان المطلب موجودا بحيث يصح استماعه

عدم الزنا عنه **قوله** وهو طلب حصول الشيء على سبيل التقييم اي على طريق
 بفهم من حيث هو البوابة وذلك لان المطلوب قد لا يكون محسوسا كما قال
 في النظم من الارادة والطلب والمراد من التقييم اي التقييم وراودا كان
 المراد بالتقييم الكلام كما ذكرنا لكن على طريق التقييم وجه وروايد وروايد
 الى ان يوجه المراد من التقييم اي التقييم لكن لو حفظه بما فيه كان مطلوبا بالذات
 او لم يوجه التقييم لفظي ليس فيه وروايد وقد عرفت معنى الطلب بهذا
قوله ولا يشترط المكان المسمى اي بغيره الطالب قال بعض الفضلاء المراد
 بالامكان ان كان الامكان الذي افق دلالة قوله ليس التقييم
 يوجه وبحث لان في امتناعه هو التقييم نظر وان اراد الامكان العا
 فمضى الاستشراط المذكور فاصرا اذ لا يشترط الامكان الذي افق ايضا
 اقول في الجواب عن اول ان المراد مطلق الامكان بمعنى لا بد في غير التقييم
 من اقسام الطلب ان يكون المطلوب ممكنا ذاتيا وعا ديا ايضا
 دون التقييم فلا يشترط شيئا منها لكن قد يطلب بالامر المحال العادي
 كما يطلبون من الانبياء الخرافات ليعلموا تهم وناينا ان المراد من التقييم
 السن المسمى اي بان يكون على سبيل التقييم وفي امتناعه ان
 لا محال للشيء نعم لو اراد به بيجان القوي على نحو ما كان في هذا السن
 كما وقع في شان زنجار منى الله عنهما لم يكن محالا ذاتيا لكن اطلاق التقييم
 فيها كان محازا **قوله** والا لصار تهم فيها اعماء ذكره صاحب المفتاح
 وفيه نظر لان ذلك غير ممكن كيف والتقييم من اقسام الطلب ودون
 التقييم فالوقوف باق من مائة **قوله** لانه يتبع جملة على حقيقة
 الاستفهام اشار الى ان هذا فترت صارفة عن التقييم على المعنى
 واما التقييم المعينة للمنى فلم يتوقف عليها لانه لا يشترط في كون اللفظ
 مجازا و ايضا المراد التقييم بقوله بل من شئ في مقام التقييم فلفظ
 فترت لان قوله وقد بينى بهل كونه في قوله كونه في مقام
 التقييم بهل لا بد لتوضيح بالتقييم المعينة بهذا لان التقييم الصارفة
 انما يكون في معنى المعينة او التقييم المعنى المجازي و هذا ليس كذلك
 لجواز ان يكون للاستفهام لظاهر ما رتبه اجابا الى التقييم

وي

على ما قاله بعض الفضلاء وقال ايضا ولا يحسن ذلك به بل يكون بالهزة
 ايضا كقول السبيل لا تحرفا شربها السبيل لا تحرفا شربها السبيل لا تحرفا شربها
 وقد صرح به ابن حبيب فالاولى وقد سميت بحرف الاستفهام
 اقول لعل من تعرض للهزة بناء على ان استعمالها في التمني قليل
 بالنسبة الى ما يل على انه يمكن ان يناقش في الثالث يدعي ذكره
 ان الهزة هي هنا للتأكيد واخذت على حرف التثنية لا ثبات
 لان التأكيد التثنية وليست للتثنية والالزام تمنع عدم السبيل
 مع ان المطلوب هو وجود السبيل الى الضرر واني نصر افنا من **قوله**
 فان نصب قريبه ان الى ان نصب معنى اعراب النصب
 وكان على وقوع المثال الاول قريبه صارفة عن الموضوع ليعلم به
 لي زينة قال بعض الفضلاء المراد بالنصب نصب التوبة الصارفة
 فان المضارع بعد الفاء انما ينصب بعد الاشياء الستة واما التوبة
 للتمني فهي ان استغارة لو التمني من بين الاشياء الستة قد شاعت
 دون غيره والعلاقة كون كل منهما منصوب غير الوافع وافعال ليست
 المعينة ان المناسب للمقام التمني كما ذكره الشافعي لا يحتمل المعنى المجزئ على استغارة
 الاثبات فيكون لو استغارة التمني واما بعد في التمني الى الواشعارة بالمتابعة
 اعايا بشار الاثبات او باعتبار التحديث اقول حمل النصب في المتن على
 التوبة من جهة الطبع ولا في البالد من وايضا بناء على ان
 نصب التوبة اجمالا وليس المثال مستلحا على التوبة المعينة وفي حل الشافعي
 كان مستلحا على التوبة المعينة وانه ضرورة يلجأ الى هذه الجملة
 واما ابراهمة على الشافعي ان مراده ان المناسب للمقام من الاشياء
 الستة ليس الا التمني والخير ليس منها والتثنية حقيقة ليست مناسبة لنفس
 استعماله في التمني مناسب لكن يلزم لجاز من جهتين احدهما استعماله في
 التمني ثانيا استعماله في التمني على انه اعترف بعينه بان استعماله
 في التمني غير شائع فمراده ان المناسب الذي شاع استعماله وليس
 الا التمني ولا وجه شريح وايضا لا يكون على ما فاست من المط لا على ما يكون
 مكرها فلما يصح قوله شريح على انقضاء الاثبات فاستقم كما امرت **قوله**

هذه

المضارع

ليس افادة التمني بل ان يقول المراد ان التمني في الماضي لوجب التنبه
 يستلزم التخصيص حتى يتوجه ان التمني طلب الشيء على سبيل المحبة ومحبته المحكم
 للشيء لا لوجبه ندامة الخاطب على تركه او حرصه على فعله فليست يتوصل
 به الى التخصيص والتنبه بل الحق اظهار المناسبات بين الالفاظ والافعال
 ان ههنا مثلا للتنبه او التخصيص مستعمل فيه وهذه المعنى مناسب لما كان
 موضوعه عام وهو التمني لان المعنى الاصل مقتضو اذا يلزم من المعنى الاخر
 حتى يعترض عليه انه لا يلزم من هذه المعنى وتحقيق المناسبات فالاثر
 ويكفي للنقل المناسبات ولا يجب بيان الاستدلال العقل من المقول من القول
 ولا حاجة الى ما ذكره في جواب ان التمني ليس له بل الشفقة على الخاطب
 فوجهه ذلك على ان المقول معنى المحكم صرحه وفعل من الخاطب مع كونه
 التوبة على ان ليس مطلوبه بالمتكلم لانه لا يدل على توبه الخاطب
 والتوبة محالة بهما للمكمل على المعنى الاصل ثم ليس المنزلة في التوبة
 الى بل ولو حتى يكون من من الاستغارة ولا يلحق ان يذكر في الغن بل في
 من التوبة على ان التمني المقصود به ما يحيل من رغبة الى امر **قوله** لكنه حاصل
 معناه واصل ان لو وهل اذا كانا متفرقين فحين نقول ان مجر ومعنى التمني على
 على الجواز واذا ركن مع لا وما الرمتا معنى التمني لافادة معنى التمني بل
 ليتولد من ولسنفا عنه في الماضي التنبه وفي المضارع التخصيص **قوله**
 قد سحره اخرج الى شترها من شتره كلمة واحدة او فتره جماعة من الكلام
 مركبة ان اعتبر فيها انها مفردة منون فكان يشترطها من شتره كلمة واحدة
 وان اعتبر ان تاءيتها تاء نبت للجماعة وان المفرد المنون قد يقع
 موقع الجمع اعتبر انها جماعة من جهة ان الـ منها معنى الاجتماع والجمع
 والظاهر ان ابن ابي عمير حال عن كل واحد **قوله** قد سحره يدل على ان لعل ههنا
 مستعمل في التمني هذا التوجه بحمل لعل مستعملا في معنى التمني لكن لو لم
 من معنى التمني والظاهر في توجيه المتن ان لعل مراده من المرجو ما من
 شأن ان يكون مرجو لو كان لعل مستعملا في معناها فجمعها لعل كلام
 الشافعي ظاهره ما عرفت قد سحره اما اوله فليقله فينبول من التمني لانه يدل
 على انه مستعمل في معنى التمني لكن يولد من التمني وثانيا انه قال استشهد

ضم

الى ثلاث المكنات التي لا طماعة في قوتها اذ ظان المثل للشيء
 غير ذلك الشيء وغير المكن الذي لا طماعة في قوته المكن الذي
 كان الطمع في قوته وهو معنى الترجي في حق كان قوله بولدت معنى
 مبنيا على المكسرة يعني ان كان ترجيا تشبيها بالتمني في بعد حصول المتعلق
 وعلى ما ذكرنا كان لنا سببها بالترجي في الترتيب **قوله** وهو طلب
 حصول صورة في الذهن اراد بالصورة المنة كما حصلت للمعلوم لا المثال
 لقوله فان كانت تلك الصورة وتوقع نسبة واطلاق الصور على هذا
 المعنى شايع وادراكها اذ اكلها واطلاق القول منه ولم يقيد بكونه
 على وجه الاذعان على ما اخبره في مطلق الترتيب اتفاقا بالمشهور
 وهو ان امتياز التصديق عن التصور انما هو بالمتعلق وذلك لان لو
 او اللاتوقع جزاء رابع للفتنة عند هم واختلاف الفتنة بجوابها
 باعتبارها لا باعتبار النسبة فكيف لا انها كجانب وانما الفرق بين الشك
 والعلم ان هذا الجزاء غير مدرک في الاول مدرک في الثاني ولهذا
 فتراد التصديق بادراك الوقوع او اللاتوقع والتحقق خلافا فان التصور
 يتعلق بكل شيء حتى بما يتعلق النفس والافتانك يكون الايجاب
 والسبب وهو فرع ادراكها وقوتها ان عند هم مدارك الايجاب
 والسبب على الوقوع واللاتوقع في صورة كان هذا الجزاء مدرکا
 البتة كما في العلم الا انه ليس مدرکا على وجه الاذعان وان الادراك
 التصديقي بالنوع مغاير للتصور على هذا كان تعريف التصديق
 بادراك ان النسبة واقعة او ليست واقعة فتقتضى بتصويرها
 العلم الا ان يقع بهذه العبارة صارت في عرفهم اسما لا ادراكا
 الاذعان في كنه هذا التوجيه لا يطابق منها بمرور ان اجزاء الفتنة تبنى
 والنسبة للكمية هي النسبة التامة بخبرية التي كانت بجانبية في الموحية
 وسببية في السالبة وليست بعندية كما زعموا واللام يتعلق بها الشك
 وذلك يظهر بالرجوع الى الوجدان كذا افاده بعض المحققين من المتأخرين
قوله وهذه الاعتراف صار بعد ابي مقدمه في المحل الاول والمفصل
 ثانيا فلا يردها او رده بعض الفضلاء ان المعتمد الدال على بوجه التبيين

فوق

ب

هو المحل واما المفصل فتابع المحل وايضا السمة اصل البها في متوغنه عليها
 على ما قالوا ثم قدم كونها للتصديق على كونها للتصور والعكس اولى
 لما سبق في كلامه قدس سره ان المطلوب بالسمة وانما هو التصديق
 حقيقة **قوله** قدس سره والتحقيق انما الطلب التصديق ايضا قال بعض الفضلاء
 التصديق بالثبوت لاحد الامرين هو التصديق بالثبوت لمعين تحلف
 الموضوع فيه بحسب المتعينين وتعيين الموضوع في احد هما يحصل تصور الطرف
 على وجه خصوصية ليكون فائدة لغيره فالحجب بالتعيين على سائر
 ادريس في الانا ام كل يحمل في است الموطوع فتصورا باحد هما يكون
 حكمه انما يطلب بالسؤال لتفسير طرف حكمه من انتم الى الموضوعين بغير تصديق
 انتم فليس بعد التصديق في نظر البليغ وان الفتنة الذميمة في التبعي
 ولو لم فالمطلب في النفس بل بتدليل الصورة وتعيين التصديق بلزم من تدليل
 ولا يلزم من توجه الطلب الى الشيء توجهه الى لارمه فجعل بعض كلمات الاستدلال
 طلب التصديق كونه سؤالا عن موضوع من موضوعات خبر ليس مبنيا
 على التوسع وليس الحق بالجواب الا تصوير هذا الطرف ليكون التصديق
 بالنسبة انتم سواء كان التصديق انتم تصديقا اخر او عين الاول القول
 لا شك ان التصديق بالثبوت لاحد الامرين من غير التصديق بغيره
 احكم خصوصه احد بهما في الواقع او بحسب نفس الامر كيف والاولى قد كان
 حاصله والثاني مطلوبه باخر حاصله الاول قد يكون ضروريا والثاني في نظرنا
 فان باختلاف العنوان يختلف الاحكام ظهروا وخفاء فالتعدد امر
 واقع فان لم يكن في نظر البليغ بل كان الثاني عين الاول في نظره
 كان بقاء الامر على التوسع والمساخنة وكذا كون التصديق في صورة
 الطلب ليس مقصودا لانه بل المطلوب تبيين التصديق الاول وتعيين طرفه
 لا ينبغي كون المطابقة هو التصديق المتعلق بالمعين المغاير للتصديق الاول
 اذ ما ذكره على تقدير تمامه لا ينبغي كون المطلوب حقيقة وفي نفس الامر
 هو التصديق دون التصور وظان القوم اطلعوا عليه انه اطلب التصور
 دون التصديق من هذا الكلام منهم لا يستقيم الا بالبناء على التوسع والتشكك
 والتحقيق قدس سره لم يقل غير ذلك ولا يكون مقصوده سواء غايته الامر ان



ما ذكره وجاؤه لهذا التوسع والتجوز ولا ينافي في صحة الوجه الذي ذكره
وقيل لعل مرادهم ان الهمزة لطلب تصور المسند اليه من حيث ان المسند اليه
وكذا لطلب تصور المسند من حيث انه مسند وهذه الوجهية اشارت
الى ذلك التصديق المطابق لاقول انهم قالوا الهمزة اما لطلب التصديق مثل
كذا واما لطلب التصور مثل كذا او كذا وليس في هذا الكلام لفظ المسند او المسند
فالتوجيه المذكور لا يابعد كلامهم ولو سلم فلا بد في التوسع عن كلامهم
نعم ما ذكره وجه تصحيح كلامهم مثل ما ذكره قدس سره **و** وبهذه النظر
ان كلام المصالح عن لفظ او ذلك من وجهين احدهما ان المثال
الذي ذكره المصالح في السؤال عن التصديق ولم يذكره اقل الشا اذا كان
الشك في نفس الفعل وقد اوردوه المصالح لطلب تصور المسند الذي
هو الفعل وانما قلنا في السؤال عن الفعل ان طلب التصور كان ينبغي
ان يكون اضرب ربنا ام اكرمته كما اشار اليه في قول الشافعي في
يحمل ان يكون في هذا ايضا اشارة الى ان الفاعل مشترك بين المثال
المذكور في المتن ان قوله او لا اذا كان الشك في نفس الفعل الى قوله
ففي طلب التصديق لا يلزم قوله فمثل هذا لا يحمل في ثنائيهما انه اطلاق
القول في ان المطب بالهمزة ما يبيد ما مع ان هذا في التصور ولا يجري في الفاعل
لان الفاعل لا يصلح ان يقع على الهمزة في لفظ وان توسع في اطلاقها
لفظ بانه باعتبار احد طرفي فنتوجه ان لفظ طرفين وكل ما يقع على الهمزة
منها كان ترجيحاً بل يرجح ولو سلم ان تجزئه زيادة اختصاص بالنص لانه
محط الفائدة ليعود نفس الكلام لانه يتردد بين ان يكون المطب هو تصور
المسند والتصديق كالمثال الذي ذكره المص و ايضا هذا امر ضروري
لا حاجة الى جعله شرطاً ضرورياً وفوق هذا اجزاء الجملة على الهمزة والوجه
الاول الصق بكلام الشافعي واظهر من الشرح **و** ولا يصح ان يقول
انت قلت في حاشيتك ان قولك انت قلت شوا حيث يلي الفعل الهمزة
صحيح وانت قلت شوا مما يلي الفاعل الهمزة غير صحيح وما ذلك الا لان
السؤال في الهمزة مما يلي الهمزة فيلزم في الاول السؤال عن الفعل
وهو صحيح وفي الثاني عن الفاعل وهو غير صحيح اذ قول شوا لا اختصاص له

الب

ي

بنا



بنا على خصوص حتى يستلزم الهمزة عن خصوصه فان قلت عدم صحة هذا القول
ليس لان المسند يجب ان يكون على الهمزة بل لان في صورة فاعله بال
كان لطلب التصور لانه حصول نفس الفاعل وذلك ينافي كون طلب التصديق
او اكان في صورة التقدّم لطلب التصور كان ذلك لا جعل ان المسند
على الهمزة لان الهمزة مفعلة لا مفعول فاذ اقم الفاعل على الهمزة والمسند
مما يلي الهمزة **قوله** وبطل طلب التصديق في الرضي انما لا يدخل على الثاني
اصلا في نفسه الفاعل بالاجاب كان اولي قال بعض الفضلاء ولا يجوز انما
في الاصل معنى قد وقد لا يدخل على الثاني **قوله** فيكون طلب التصديق
في حصول هو لا ينبغي ان ينافي الوجه بدل الالتماس والمعه في هو لانه
قاله ليس لا يتطابق على التوهم وما زاد على الشك يدل على انه امر غير جازم
على التامة **قوله** المكونه او في قوله فمفهوم من الهمزة لا يستلزم المتن ولا من ضم
الشاب ولو جزم به انما في قوله هذا التركيب من الحكم كان ينبغي ان يكون
على ما هو صحيح غير متعقد فاذ لم يفسر ذلك فينبغي حمله على ما كان اقل شدة
وهو البتة **قوله** وبهذه الوجه ان يقع وجه لليب انما في قوله بعض الفضلاء
اذا كان احتمال الالتماس واقعا للفتحة فلا يصح في الفتحة بل يندرج تحت
كلام المص فقام كلامه يستلزم ان يكون احتمال الالتماس في معامع الفتحة
فيصح ان يحمل وجهها في الفتحة دون الالتماس اقول الشافعي لم يحمل احتمال الالتماس
واقعا للفتحة بل اعترض على ما يستلزم كلامه القائل ان خلاف الفاعل
كان فيهما مجمع ذلك والاستناد للمثال المذكور وليس فيه ان احتمال
الالتماس يدفع الفتحة بل ان مرجحه احتمال الالتماس بالنظر الى احتمال التخصيص
لا يصح سببا للفتحة و اين احد هما من الالتماس فيمكن ان يقع لعل مرجحه
احتمال الالتماس مع امتناع احتمال التخصيص الذي هو المرجح كما يجوز ان يصح سببا
للفتحة واما مجرد حمل الكلام على الاحتمال المرجح فلا يصح سببا كالمثال ولعل
بهذا هو مراد القائل ان البطلان لم يكن مرجوحا لانه مع امتناع
الحمل على التخصيص سببا للفتحة لزم عدم فتحة رتبة الفتحة على ان يكون رتبة
مفعول الفعل المذكور قد علم لا يتم مع ان المستفاد من المتن ومن
كلام المفتاح انه فيج مطلقا والعلّة التي ذكرها الشارح منه مفعلة عند هذا

الاحتمال لعل مراد بهذا الفاضل هو هذا المكنى لفظا لا بالمراد
قول لما سبق من ان اعتبار القديم والتاخير في نحو رجل عرج واجب
 او رد على بعض الفضلاء ان اعتبار القديم هو التاخير في لانه لا سبب له
 سواء لكونه المبتدأ او المفعول في الاستفهام لانه لا يصح
 وقوع النكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ صريح به الرضى اقول يمكن
 ان يكون المراد بهذا ان السؤال من انصو المبتدأ اليه لكون المبتدأ ارجح
 مخصوصا بالاستفهام قبل الاخبار والحكم والاستفهام بهما عن نفس النص
 وهذا تخفيف يحصل بعد الحكم والاخبار ويحتاج الى تخفيف في الحكم والاخبار
فما مل لا احتمال ان يكون رجلا فاعل فعل مخذوف قال بعض الفضلاء
 الحكم بالفتح على هذا المشكل لانه ليس فيه فتح عدم استعمال المفسر بالضمير على ان
 فيه استعارة عن الكفاية ارجحها التكاثر في تصحيحه وقوة مبتدأ اقول لا يبعد
 ان يكون الاستفهام بالضمير في رفع الفاعل لانه لا يدل على ان المفعول من المفعول
 ففتح مثل هذا ضرب من كان استفهام ضربت بالضمير بل على ان هذا مفعولا
 كان هذا المفسر المخذوف لان زيدا لا يصلح ان يكون منصوبا بوجه واحد
 في مثل رجل عرج باستعمال حرف الجر بل لا يقتضي ان يكون مفعولا
 مخذوف لان رفع رجل لا يستلزم ولا يقتضي فعلا **فما مل** جواز ان يكون
 في الجملة اخرى اجاب عن بعض الفضلاء بان مراد المصنف انه يلزم السكائي
 ان لا يفتح بل جازع بهذا الوجه يعني ليس وجه جازع بل وجه مجمع وهو الوجه
 والفتح تخرج وجه البصر باطلا لانه لا يطاق وجه افواه اقول بعد قطع النظر
 من ان كلت بعد عن اللفظ نقول لعل مضمود السكائي ايراد وجه من غير
 يدل على خصوص هذه المادة ولا يبيّن في عموم وجه بل انما على ذلك على ما ذكره
 النعمان وظان نظروا وجه خاص في حاطرة واظهاره ليس من فتح ولا اشارة
 مع ان كلام المصنف ظاهر في التزام شئني على السكائي واخذت من اولي
 قال وقد مر لو ازم الفصل بهذا من قوله لهم وام المصلحة لازمة لمرارة الاستفهام
 يعني لا يثبت الفصل هنا قبل ولا قبل ان يكون قد اخص بطلب النص لان
 قد يتحقق الشئ في فعلها ولا اتصال بالمفرد است اقول على هذا الموضع
 اذ لم يحسن ان يفتح قد ضرب زيد في مقابل من المكنى لانه لا يضر بل يضر

انه الكرم

انه الكرم لانه يحتاج تكملة الفعل دون الحكم لانه غير متكرر **فما مل** يحكي
 كاسين وسوف فان قلت اذا كان وصفه لخصيصه المضارع بالانتماء
 كاسين وسوف فلا بد من فعل على غير المضارع مثلهما والامر خلافه صحتها
 قلت المراد انها وصفت لاجل انه اذا دخلت على المضارع خصصه بالانتماء
 لا مطلقا والتدوير فيها وصفت لخصيصه ما يحتمل الاستقبال غيره بالانتماء
 ولم يقو على كونه ما كان نصافي غيره كالماضى بالاستقبال اقول وبما فرغنا
 من هذا ما اوردوه بعض الفضلاء لو كان هذا الحكم الوضوح لكان مخصوصا
 بالاستقبال مع انه ليس كذلك كقولنا في زيد وجد انتم ما وعدكم ربكم حقا
 واجاب بان لا بد من من خروج احد الامر من من الماضى او كونه بل عن وصفه
 فانه لا ينافي لان الماضى ركن في الكلام ولا يخفى ان قوته كونه في الواقع
 اظهر وان هذا الجواب جار في السؤال الذي اوردناه **فما مل** يعني انه
 لا يصح استعمال بل لانه الحكم بالفعل حاصل ان القيد بهما الى كونه الفصل من
 الحال او المبتدأ ورتبته الاخوة في زمان الحال العامين فان الحال في النص
 مستعمل في الحال وهو خلاف وضع بل فان قلت بل في كونه المضارع يستعمل
 اذا كان مستقلا في الاستفهام وهذا استفهام في الناحية فقلت اول كلامهم
 بهما عام لا يخص الاستفهام في الاستفهام وثانها ما استرسل في الثانية وحدها
 ان الاستفهام في الناحية كان مفعولا على استعمالها في الاستفهام ينبغي
 ان لا يسخروا الاصل في بعض الفضلاء بخصيصه المضارع بالمستقبل لا بمرورهم
 وحوله على المضارع المقيد بما يجعله حال لا يستلزم عدم وجوده على الماضى الا
 ان يكون تصرف بل سابق على القيد بالحال اقول قد عرفت جوابه وهو
 ان القيد به بما يجعله حال خلاف وصفه بخلاف وجوده على الماضى وذلك
 لانها ليست في قوة الدوام بحيث يجعل ما كان نصافي الماضى للاستقبال
 ولكن يقوى على كونه المحتمل لاحد الامر من باحد هما وانما حصل الناحية بقوله
 بمعنى انه لا ينبغي لان الناحية يكون بمعنى الحكم بعدم وقوة كونه نفي بل
 يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون كونهما مقننا ظهر انه فاعل التقصير
 بالجملة الاسمية بانه يلزم ان لا بد من بل على الجملة الاسمية فاعل التقصير
 يقتضي كونه الاسمية بالاستقبال والظاهر ان ذلك فما مل **فما مل** وبهذا

لما مل

مع

تظهر فاما قبل معنى بما ذكرنا من الوجه الصحيح لا فليس المثل المذكور يظهر
ما قبل من الوجه الفاسد وذلك لاننا ما ذكرنا لتبديل صحيح وما ذكره القائل
تبدل من وجه صحيح مع وجود التبديل الصحيح كان التبديل غير الصحيح فاسدا وقوله
لان الواجب بيان بنى والعلة بنفسها وخلاصة ان بين صحة العلة
التي ذكرها القائل يظهر وتبديل الاستماع بما ذكره اما الاول فلفظ واما الثاني
فبقوله لان الواجب بيان بنى لاننا لم نذكر فلفظ وقوله يكون بل مقصورة بشارة
الى ان البناء ههنا داخل على المقصور لا المقصور عليه كما هو المتعارف
وعنه التحقيق كان الاختصاص بمعنى الامتياز وهذا متعارف لهم واخص بوا
اي امتيزه وذلك لان الامتياز انما يكون لما كان مقصورا على المتميز به
فالامتياز بل على الاختصاص من هذه الجهة فقلت خصصا المضارع باستقبال
على اصل الاستقبال واما الاختصاص في قوله لهما اختصاص فالظاهر ان معنى
الارتباط وقوله كالفعل المراد من كل واحد من امر والفعل ههنا شارة
الى قصر من احدهما ما يستقام لغيره لهما ومعناه بهل لا لثمة وثانيهما
ما يستقام من لفظ اليزيد ومعناه ان كثرية الارتباط انما كان للفعل دون
دون الاسم واليات التي في قوله بخلاف الاسم والمراد نوع الفعل
ونوع الاسم كما كان زمانية اظهر من حيث النوع وهو لا يكون الا فعلا
فلا يصح يسمى الفعل **قال** قد سهره وجن لانه ارجح في قوله وقصره لا يخفى
انه لو قال لهما الوجه في ان ليس المراد في الذات يتم ويكون مستقبلا
او الكتاب ما يحتاج الى التفسيرات التي ذكرها **قال** قد سهره بعد كون
ذلك البيان ضربا وذلك بان لفظ اجزاء العالم في الجسماني كجمل
الزيادة على سبيل الكافة المجتبه والخصان ايضا على سبيل التخصيص فلا يلزم
فلا يلزم التداخل ولا الحلا وخروج القصر الواقع في الاعراض عن التحقيق من
جهة عدم جريان البيان فيها مثلا اذا قلنا الحركة لا يكون الاسم بية
فلا يستقيم ان لفظ النقي لا يتوجه الى ذات حركته بل الى ذات جبره بان يلزم
خروج القصر الواقع في الصور السميكة والنوعية عنه ايضا بل خروج القصر الواقع
في الاجسام لان الكون يتبدل بتغيره بغيره بل كلف البيان كحضر اليه
قال قد سهره كنه يمكن ان يخطا ويجوز ان يلفظ مع قطع النظر عن

وليس المتضمن على فرض محتمل وان تعلم ان هذا جار في التوجب الاول لان اهل
العرف مع قطع النظر ثابت في العالم الطبيعي يجوز القصر في ذات الحقيقة
الجسم وبناء الكلام في هذه العن على انه معات الفلسفة خروج عن الطريق
المستقيم باننا في على الانوار الوهية وانما بقوله فظهر ان الحكم بالشيء
والاثبات لا يتحقق وردهما على الذات بل لا يتواردان الا على الحقيقة
الى ان يعرف ان ليس على ما ينبغي وذلك لان علة كون الشيء والاثبات
يتواردان على الصفات دون الذات هي كون الشيء والاثبات
لا يتوجهان الا الى السبب الذي هي معان غير متحدة لان الذات
فيها معنى وفي الحال وبما يستنبط من اوست جبره بان التوجيه الذي اخاره
قد سهره مع قطع النظر عن الكفاية التي اركبها ما يتوجه عليه لو كان المراد
السكائي هذه النقي ان يغير عن الفعل ما يكون النسبة داخله في او ما يكون
هذه المعنى لا ما يكون رعا سهره فظهر لان هذه العنوان لا داخل في الحكم
على هذه التوجب فان بعض الفضل المراد بالصفة الجمل لان المراد به الوصف
ابدا لا لا ملحوظ على وجه الثبوت للغير وبالات الموضوع لانه ملحوظ
على وجه ثبت له الغير كما هو شأن الذات والنقي والاثبات انما يتوجه
الى المحولات ويختص بالموضوعات والفعل لا يكون الا حقة لانه اعتر
محدث فيه مستند ابد بخلاف الاسم فانه ربما يوصف له النسبة الى الشيء
وربما لا يوصف فبالشعر به كلام الش من جهة اناسما في الذات ليس
كما ينبغي انتهى القول ليس في هذه الكلام ما ينكشف به موضع الاختلاف عن كلام
السكائي ويوضح وجه قوله لان الذات من حيث هي ذات
فيها معنى وفي الحال وفي الاستقبال فلهذا هو الذي تشكك فيه العبرات
اقول اراد السكائي بالذات ما يكون قائما بنفسه كزبد وعلى بالصفة ما
يقابل وهو المعنى المنسوب للفظ الذات والصفة ومعنى كلامه اذا قلنا
ما زبد لم يتوجه النقي الى نفس ذات زبد من حيث هو بل لما يتوجه الى
صفاته مثل الوجود والنبوت او غير ذلك لان الذات من حيث
هي لا يصلح ان ينفى وانما المعنى صفاته وانتفاء الصفات يرجع الى انتفاء
صفته لوجوده ومنها والذات من حيث هي داخل في الماضي وفي الحال

وفي المستعمل لا يتبدل لا يتغير انما المتغير صفاته وهذا كلام حق في حق
الظهور وانا افقضي الجيب من ظهوره الا ان كان من غير كنه عقولنا من هذه
الكثرة مع وضوحها وانما يكون في كنهها كماله ما لا يكون **قوله** لان
ابرازها ما يتجدد في موضع الثابت هذه الجملتين احدهما ابراز المتجدد
في موضع الدائم بناء على ان الجملتين الساميتين يدل على الثبات والدوام
على ما هو المشهور وثانيهما ابراز ما يحصل في موضع يحصل بالفضل بناء
على ما مر ان المتبادر من قولنا هو انك انما تكون في حال والفظ الجدة وبعدها
الوجه الاول كما ان كلمة السبين الدائمة على المضارع تناسب الثاني في
وكذا التفسير بلفظ الثبوت والوجود على ما علمنا في البنية **قوله** بل كنهه دامت
الدوام والامكان والضرورة وغيره قد يعجزنا في جملة القضايا
وقد بلا بظن نفسه بما يحتمل ولاست كالموجود قد يصير رابط وقد يكون محمولا
فلا يبرر وما اورده بعض الفضلاء ان جعل هل كنهه دامت هل المركبة كلام
ظاهري او المحمول فيه الوجود والدوام حيث القضية الا ان الجملتين والمحمول
ادبا بعبارة واحدة والاعتبار بالمعنى قال بعض الفضلاء معناه ضاع عنك
في قوله هل كنهه موجودة او لا موجودة وفي قوله هل كنهه دامت او لا دامت
انك قد عرفت ان هل لا دخل في هذه التقييم فاسد اقول هل لا يدخل
الا على ما هو كجواب نعم ما عطف عليه سلب وما ذكر من العلة ان هل كنهه
قد وهو لا يدخل في البنية بغير ما ذكرنا من ان هل كنهه دامت ان الهمزة البنية كحل
فقد يكون بسيط وقد يكون مركبة اذا كانت لطلب الضم الا ان
الاصطلاح انما يجري في هل دون الهمزة فلماذا اخص بها **قوله**
وقد اخذ في هذه شبهة ان غير الوجود وفي الاول شئ واحد هو هذا
الكلام كحل وجوب احدهما وهو الاظهر وعلامة قوله في الوجود في البنية
محمول وفي المركبة رابط انما اذا كان الوجود محمولا لا يحتاج الى رابط بل
المحمول بنفسه يرتبط بالموضوع وذهب اليه بعض الناس وكلام المتفاج
نما ظهر اليه ايضا وبكذلك الوجه ان الاتفاق المتطابقين على ان ابراز القضية
اما ثلثه او اربعة وان التصديق ينفق بالشيء الذي هو خارج
عن الطرفين مغايرة لهما والمنكف اقول نعم زيدت ولا يري

م

مست

المرتب است مع صفته بفتح مع بان لفظا بمعنى الموجود ووجهه في قوله وهو
است لثبته التكرار في اللفظ او يفتح في اللفظ لكونه في اللفظ لكونه في اللفظ
للمحمل اللفظ لفظا ومعنى فاكفي عنه به وثانيهما ان الرابط لما كان من غير كنه
فالمحمول والرابط بهما غير كنه شئ واحد فصح ان ليس بهما وراء الوجود
الاشئ في واحد كلف المركبة ولا يخفى ان هذا لا يكفي لوجه السبب ولا يرد عليه
ما اورده بعض الفضلاء ان هذه الكلام ظاهري حال عن الفصل او ان ليس
على الكلف جدا او بما يلي في وجه السبب على الوجود وعلى الشئ لا يستدعي
وجود امر للموضوع والالزام التاما المحولات الا ان غير الوجود وفي اكثرها
يقتر الى وجود الموضوع وان كان في بعض البنية لا يحتاج كالا كان والوجود
كنه قبله ولا يكفي هذه في وجه السبب وفي المركبة ذات موضوع ووجه
مغايرة وفي البنية ذات الموضوع فقط **قوله** وانه لا يفي معنى وضع اللفظ
ان يفي وان المراد منه اي معنى كان او يستعمل في اي معنى واما ما ذكره
فانما يصح على ارامي من قال بالوضع في الجازات وذلك لانه كثيرا ما سبيل
عن شرح المعنى الجازي للاختلاف **قوله** فنجاب بابر اللفظ المشهور المستفاد
من الشرح ان الواقع في جواب ما لا راحة لا بد ان يكون لفظا اخر
على ما هو مقتضى التوفيق اللفظي ولا يتبع من تفصيل ما دل على الاسم اجمالا
وليس كذلك بل ما لا راحة قد يطلب بهما مجرد شرح ما كان الاسم موضوعا
وح كان مستغنيا في التوفيق اللفظي ولا يتبع ما في تفصيل ما دل على الاسم اجمالا
وليس كذلك وقد يطلب بهما تفصيل ما دل على الاسم اجمالا وهذه السبب اظلا
في التوفيق اللفظي وقد يتبع في التوفيق اللفظي هذه الكنه عند عدم معرفة اللفظ
المورد المراد من وج لم يكن التفصيل مراد مقصودا **قوله** قد سهره وما لا
لكن القوم عدوه من المطالب بالصورته وقد نجاب عن قدامه لوجوب
احدهما انما اذا قيل انفسه فظاهرا فيحصل التفات جدي الى معنى الاسم
وهو من قبيل التصور وثانيهما ان تصور الاسم بعنوان انه موضوع للفظ
الانفسه ادراك تصور ي اقول يرد على الوجوب ان ليس المعنى في التوفيق
اللفظي للفظ انفسه التفات الى ذات الاسم ولا تصوره بعنوان انه
مستعمل في اللفظ بل في الموضوع من الالف المذكور وعلى الاول للتفات

له

الضم

قد كان حاصله قبل التوفيق كما بين الغضنفر هو الاسد لمن يث به على ان
 الاتفاقات كيفية عارضة للتصور لا نفسية وعلى ان في انه لو كان كذلك
 كان هذه التوفيق اسما يحصل في صورة لم يكن حاصله لا لفظيا وهو **قال**
 قد سكره استحال تلك السؤال بوجه ذلك لان السؤال عن خصوصية مفهوم
 الاسم لا يصلح للاحكام العلم بان لا يكون ما قاله السؤال الصحيح يستحيل ان يكون
قال قد سكره ان ما الذي شرح مفهوم الاسم كما لا يصدق منه الذي يجب
 لغيره هو الذي شرح مفهوم الاسم اجمالا او لفظيا يعني القدر المشترك
 بين الاجمال والتفصيل لا خصوص الاجمال في جواب ان القدر المشترك
 اذا كان واجبا وكان الاجمال معة ما على التفصيل فمحقق ما هو الواجب
 في ضمنه هو الاولي فلهذا يتقدم الاجمال على السؤال سهل لان الاجمال
 بخصوصه كان واجبا التقدّم حتى لو وقع اول الامر التفصيل في جواب
 ما كان المقدم التفصيل وجوبا لكن يتحقق ما هو الواجب في ضمنه على ما قاله
 في الواجب المحرر في الاصول **نقد** استحال ان يطلب صفة و مرتبة
 ما بنا على ان المراد الطلب الصحيح غير ظرف واما بنا على ان المراد
 الطلب الصحيح استحال منه حصول مطلوب به الذي هو حقيقة والمشرع ان حقيقة
 بمعنى الهيئة الموجودة خارجا والمهمة اعم منها فلهذا لفظ الهيئة كلفظ الحقيقة
 اخص بالموجود ولكن تفسير الهيئة بما ذكره القضي الغم الا ان يلى المراد بالشي
 الموجود والمهمة بمعنى الوجود في ربي واعلم ان المذم ان كان لفظ المظ
 على المظ فيكون قوله استحال من طلب وجوده او كلف مفهوم دليل على ما
 هو المذهب على ان بعض مقدم من ان الطلب مقدم على حصول المطلوب
 فاذا ثبت تقدم المظ بما على طلب يارو طلب به مقدم على مطلوبه
 لنرم مقدم المظ على المظ وان كان تقدم المظ على الطلب فلا بد من
 علم ان المطلوب بما حصل بعد طلبه وهو موقوف ولا يخفى ان الكلام على تقدم
 كون المطلوب حاصله بل يحصل بالطلب والا فلا يلزم الرب ثم المظ
 بما ان رتبة تفرقة مفهوم الاسم على الوجه المنخفض به وكذا المطلوب
 سهل التصديق بوجود الشيء المتصور بالوجه المنخفض فلا بد ان في
 التصديق بالوجود ويكون معرفة الشيء بالوجه الاول حاصل قبل

السؤال الثالث رتبة حتى لم يكن طالبا للجهول مطلقا وانما حاجته الى السؤال
 انما يكون المسئول عنه حاصله قبل السؤال ثم اعلم ان المشهور ان الغرض
 لا يقع في جواب ما اصله لانه حصص المقول في جواب ما هو في الحقيقة
 ونوعه وجهه والمستفاد من كلام الشيخ المنقول هو ان الوجود او لم يكن
 كذلك لم يصلح الحكم به جواب تقدم مطلب ما ان رتبة على مطلب بل يستلزم
 ان يكون المقصود بالوجود في تصور الشيء بالوجه المنخفض به اللهم الا ان يكون
 مطلب سهل البساطة هو التصديق بوجود الشيء المتصور بذاته لا بغيره
 والمقصود من الشرح ان هذه النقص بالحققة وقد وقع في شرح الكشادات
 للمحقق ان ذكر الوجود في جواب ما هو ممكن على سبيل التوسع والافتقار
 ونحن انما يجوز وقوع الوضعي في جواب ما بل اضطرار ونوسع في يجوز
 كيف والرسم من المطالب التصورية ولم يكن بين ادوات الاستفهام
 ما يصلح للسؤال عنه سوى ما وقع قبل ان هذه الحجب للغموض واما حجب
 الاصطلاح فلما يقع في جواب ما الا انه في وهو مستفاد من كلامه قد سكره
 في حاشيته على المطالع لكن ارباب الاصطلاح ايضا اذ اساله عن الرسم ان
 سئلوا عنه بكلمة ما فالتفصيل ان المطلوب بما ان لم يكن يحصل صورة غير حاصله
 بل كصورة من بين الصور والاشارة اليها حتى تبين ان اللفظ بازانة كما
 لفظيا وان كان صورة لم يكن حاصله فيسمى به الحجب حقيقة وهو لا يخفى اما
 ان يكون ذاتيا محضا او عرضيا محضا او شاملا عليه وعلى التفسيرات اما
 ان يكون مما علم وجوده ام لا فاذا كان التوفيق بالذاتي الصرف فما علم
 وجوده كان حقيقيا والا كان حاد اسما وعلى القدر بين الاخرين كان
 رساما حقيقيا ان علم وجوده واما اسما ان لم يعلم فاشتمال الواقع في جواب
 مطلقا ثم واعلم ايضا ان المشهور ان الوجود والمعتبر في الحقيقة المتأخر لا يسمى
 هو الوجود البيني ويدل عليه الكلام المنقول عن الرئيس اذ قال الرئيس في الشاير
 هو الوجود في ربي فانه مع ما ذهب اليه بعض اهل المتأخرين من ان المعتبر في
 مفهوم لفظ حقيقة هو الوجود المطلق لا خصوصه في ربي وقد ظهر ما مر من ان
 هذا الاسمي في لفظي وانما في التوفيق بحجب حقيقة المبين للفظي فانه
 ان في شرح شراح القاضي وقد شهد لمتأخر ان الاسمي هو اللفظي سريته

صلى

ن

مبنى على عدم الوقوف ومن ثم انه لم يفرق بينه وبينه في مقابلته لانتظري وقد اطلعت
مقابلته للامس والاول من اير لثاني كونه زعم انها واحد فترمت ان الكافي
هو المنطقي واما اطن الكلام بهنالك ان هذا الجواب من الغالب ولم يرد
ما لثاني **قوله** قد سكره لانه اذا كان الواضع الظاهر مقصوده قد سكره
تصحيح كلام الشيخ بتخصيصه وهو الاشياء بما كان حدودا او ذبا لا فسادا
لعم اذا اراد به كونه مطلقا بهذا التمهيد لا غرض ومغناه لكن هذه الارادة
بمعينة لان قوله كجب الذات باق من هذا المعنى الا ان يكون كجب
الذات مراد من كجب حقيقة مقابل كجب الاسم ولم يرد اعتباره
وحقيقة عطف على سبيل التفسير وح كان بهذا الاختلاف وجوبا للاعتراض **قوله**
وعن العارض الشخص اراد بالعارض الشخص الشخص وهو وان كان
الشخص كعارض للمعرفة والاطلاق للشخص كاطلاق المصطلح على المفضل
شايخ وايراد الشخص معناه المصدري اي التميز الشخص لا ما هو جزئ الشخص
ولا يخفى ان الواضع في جواب من هو الشخص كمن لا كان معرفة كونه
حاصلة وكان الحق بالسؤال هو معرفة الشخص ولا يمكن تخرجه الشخص
عن الشخص وايراده في جواب شايخ وفروع الشخص في جواب والمص
به بهذا الكلام على ان المطر حقيقة هو شخص لا شخص فلا تغفل عن الكثرة
التي تميزها بالمطهر وانما الكثرة الحقن بقوله فانما يصح من جهة ان المطر
يضم من الشخص **قوله** على الاشياء ليس مع شخصه ويعينه كذا ايضا
واورد على قوله انما نأمر في هفت منون انتم فقالوا بل من قلت عوايه
ظلالا ويجيب بان هذا ليس جوابا للسؤال من كجنته بل انما يطلب
على خطا في السؤال من وذلك لانهما ناسي خطا بهما فبهم فبهم
على انه لا يمكن فيه التبيين الشخص الذي هو مقتضى السؤال من ابل لانا
الا التبيين كجنتي هذا او قول المقام ليس مقام البرهان وحصل التبيين
بل ليس الحق بهذا الاخصيل الظن وذلك بحصول الظواهر والاحتمالات
البعيدة لا يمنع الظهور من هذه الايض ما يغيب المور ولا نهيت بالفت الظن
لجواز وقوع كجنتي في جواب وبذلك يحصل مقصود صاحب المتاح قال
بعض الفضلاء وينك نظر قوي وهو انه لو كان للسؤال عن كجنتي كجنتي

مهم

ح

في

من

من قال لك جاني في انك من هو مع شيعته والصح السؤال من قبل
جنت وهو كجنت من هو انتهى اقول المثال الاول لا يفرق كجنتي
لانه لم يرد كجنته في السؤال عن كجنتي بل كجنتي بهذه المعنى مع جواز
ان كجنتي لغيره على ان كجنتي ان يخرج كجنتي الى ان يوجد نظره في كلام
من يوافق به واما المثال الثاني فيقول وقوع الشئ في الصورة وشاهد لانا
بجنت كجنت والصح السؤال عن كل واحد منهما كما يظهر لكل احد بالمرجوع الى قوله
قوله وبان كجنتي عما سكره كجنتي كجنتي في اميرتها كجنتي بالمعنى لانه
عنه ويمكن ليه استعمال اي قال قد سكره كجنتي في شئ لم يفرق قوله
في اميرتها كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي
او اراد في كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي
السند وجعل كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي
على كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي
الاصول فالحق ان كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي
العموم خاص بالمحمول فنقول معنى كلامه قد سكره كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي
وهو لا يفرق كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي
لكن في كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي
وبما نرى في كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي
العموم يتناول غير ما هو المحمول على ما نقلنا فليكن **قوله** قبل ان قوله في جوابه
كل ممرق ان بعض الفضلاء في كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي
شوب ابيض فلا يخفى في صحة فعله من كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي
نقل كذا يصح ان يكون زيدا اقول الجواب عن الاول ان ذكر الوصف للمحمول
من الجملات بمنزلة ذكر العلم وكان المقصود من الانتقال الى خصوص الشخص
تظهير ما مرانه اذا لم يكن جوابا بالشخص بعدل الى مفهوم كل محقق في كجنتي
وعن الثاني ان كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي كجنتي
استشهدا في وجوده في محاورات العوام وما ذكره في كتب المنطق ان
اي للسؤال عن الفصل وخاصة فيما كان انما يكون به هذا الكلام
فما مل **قوله** اقول سل بن السمر لا يخفى ما فيه من اللطافة لكن سرور

في

لكن بغيره على ان صاحب الكشاف جملها من قبل كثر في بيانها
 سلم من حالهم و حال سلفهم فانما ابتناهم يا سالك كثر في بيانها
 محو ان يكون من زائدة في المفعول يكون كمصدر ابي كم مرة ابتناهم
 بيته القول من لا تزداد في الاضافات و قد بيته المرة ان الكتاب ككشاف
 مستقنى عنه بما نقلنا **قوله** و اخرى بمعنى من ابن قال بعض الفضلاء
 بحث و هو انه ليس في ما ذكره و قد كثر من مباحث الاستفهام مما يتعلق
 بعض المعاني فان حقايقه و ضابط لغويته و مجازاته من مباحث البيان
 و فروع قواعده التي انما يتفرع على حقايقه من بابها تحت معرفتها على معرفة
 اطباقه لكن لم يذكر شيئا منها في قول يمكن ان يقع قد مر من الشا لاشارة
 اليه في بحث توافيق المسند اليه باسم الاشارة حيث قال فان قلت
 كون هذا القريب و ذلك للبعد و ذلك للمتوسط مما نزهه الرفع و
 فلا سعي ان يتفرع به نظر علم المعاني لانه انما بحث عن الزيادة على اصل
 المراد قلت مثله كثر في علم المعاني كما كثر مباحث التوفيق و غيره بحقيقة
 ان اللفظ ينظر فيه من حيث ان هذا القريب مثلا و علم المعاني من
 حيث انه اذا اريد به بيان قرب المسند اليه بوقوعه او هو الزيادة على
 اصل المراد الذي هو حكم على المسند اليه المذكور المعنى بشي بوجه تصويره
 اياها كان هذا الكلام او لا يخفى ان قربا به هنا و هي نقلنا ظهور ان توفيق
 البحث بانه صفي عن البصائر على ما فصله من الفصل نصيبا بالقول ليس
 على ما ينبغي **قوله** سواء كان ذلك من جهة الظاهر او بدونه فانه
 اذا نظر من قولك يستعمل في هذا اللفظ بمعنى ذلك ان اللفظ مستعمل في جميع
 ما هو معنى ذلك اللفظ لاقى بعضها و هذه العبارة من المص و لانه على الاعتناء
 الاول غير شرط بل هي على هذا الدلالة على الاحتمال الثاني **قوله** فشرطها ان يطلبها
 احد المسموعين هذا هو المشهور فيما بين الجمهور و لكنه قال الشيخ الرضوي يجوز
 ان يفتي بين ما وليها نحو انك زيدا ثم عرو و ازيد عندك ام في الدار
 و العيت زيدا ام عروا جواز احسن كما قال السبويه لكن المعاد لك احسن و حمل
 كلامك على ان المراد ان شرط زيادة حسن الكلام لا يحسنه و لا لاصل حسنه
 فكيف **قوله** ثم هذه الكلمات الاستفهامية مكملة لافعال العبارة المتضمن

فذكر

في اكثر الشئ و في بعض ما هو افعل في الخبر بزيادة كلمة ان و الا و هو الموافق
 لما في الايضاح و هو الظاهر اما ما في كلمة ان فوجه ان هذه الكلمات في
 لما كان خلاف الاصل و كان كثر احوالها من ان كانت من الاكاد او ان
 لما ذكر معانيها بحقيقة صغار المقام مقام ان بترد و المتعلق بل بسبب هذه في غير
 تلك المعاني المذكورة للحقيقة فيكون استغناء فلا ينفك ما اورد به بعض
 الفضلاء من ان الاولي ثم هذه الكلمات على طبع الايضاح اذ لا داعي
 الى تذكير الحكم **قوله** مما لم يحكم احد حوله قال قدس سره و ذلك لاصحوة بيان
 العلاقة و كسلكه المناسبة للجوزة انه قال بعض الفضلاء مراد الشا ليس ما حمله
 بل ان ارادة غير الاستفهام بهذه الشرط بل هو من قبيل الاستفهام
 التثنية فيكون بهذه الكلمات مستقلة في معانيها او من قبيل الجوزة في تلك
 الكلمات كما صرح به المص لا سبيل الى تعيين احد الاخرين بل لا بد من توضيح
 في موطن الاحتمال و لهذا انه صاحب المنهاج على الاستفهام فقال و كثر اما
 يتولد من هذه الكلمات معان بموتنة فتران الاحتمال و بعد كون الجوز
 بينها بالاحتمال او في معانيها بالاحتمال و فيها تنافي العبر و ان استفادة
 الجوز و هذه من الشا توفيق بالمص حيث صرح بان الجوز في تلك
 الكلمات بانه امر من عند نفسه و الشا يقول قد بواصفه انما يقول
 كلامهم صريح في ان الجوز في تلك الكلمات لنفسها و ايضا الخجب
 و التنبه على الضلال و احوالها مفاد الهمزة و ان الجوز كان فيها على ان
 حمل كلام الشا على ما حمل على هذا الفصل سببه غاية البعد كيف و قيام
 الاحتمالات في كلام لا يمنع التفتيش و الحق فيه فان هذه الاحتمالات
 جارية في كثير من التراكيب مثلا فالواو في قوله لم ينبت الربيع البقل يمتل و حوبا
 اربعة كون الجوز في المسند و المسند اليه و الاستفهام و الهمزة التثنية على ما
 التام في شرحه الاصول فذهب السكاكي الى ان الجوز المعنى داخل
 في الاستفهام بالكتابة و ذهب الجمهور الى انه جاز في النسبة و سيجي في كلام
 الحق في الشا في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم فحمل الاستفهام
 التثنية والاستفهام التثنية والاستفهام بالكتابة و بالجملة كون التركيب
 محتملا للموجوه لا بصير سببا لان لم يحكم احد حوله ولم يبين انه من ابي الفوع من النواع

لا يثبت اليها معنى محمول منكرة وهو يدل على إطلاق من ذهب اليه واما
قوله ومنه مع ذلك الاحتراز فلازم على جميع الوجوه ولا يحتمل بنوعيه
ان ما ذكره قدس سره اوجب واقوى من هذا ايضا **قوله** قدس سره
بما الاستغناء ايضا يستلزم تنبيه المطلب على مراد ان شاء الله
قال بعض الفضلاء الاقرب ان يثبت معنى اذا علمت ان المطلب يعلم
ذلك وتربط به تارة وبها قوتها وبسبب الغلظ لان الاستغناء
دل على ان السادة او به صار سببا للثبوت في ان ما فعله الغلظ كان قابلا
للاستغناء ذلك ان يثبت به قوتى ذلك ليعبر العبره في مثل
بما الترتيب لا يقصد به انى الا بكونه قوتى تارة على ما يظن من شيع
مواو استعمال هذا التركيب بل انى الا بكونه كما ثبت فلانا واما ان قوتى
هذا او دونه فلا يقصد مثله بل ان يثبت المقتضى فلانا وان يثبت المقتضى
فلانا تارة وبما لم يتصور قوته **قوله** قدس سره في العلم من الاستغناء عن
الاثبات وذلك سبب اهتمام ان المقتضى لا يلزم ان المطلب اخذ
الشيء حتى يكون المقتضى في مقابلة بكنهه **قوله** وهو الذي يقصد به هنا قال
بعض الفضلاء ان المقتضى والسبب السند حكم بان المراد هنا هو الاول ولا
فاطلع الى مية او يجهل ان يكون الاستغناء يشترط في المعلوم في ذهن
المطلب لان الاستغناء يستلزم توجه اليه واحضاره وتجاوزا به
اقول ان مقتضى هذا هو ان مراد المصنف هو الاول وذلك معلوم من
قوله باطلا بالمقابلة المقتضى وقوله بعد ذلك لتقريبه بما دخله التخي
بالباء اولو كان التقدير بمعنى التخييل ليشي ان بقوله تقريبه بدون الباء
قال الش في شرحه للمقتضى التقدير منه هم يقال بمعنى التخييل والتخييل
ومعنى المقتضى الاقرار والابحار وهذا هو الش في مقابلههم والاول
هو المراد هنا بل قوله ابي السكاكي قال في تفسيره دون ان يقول
التقريب بالفضل امر بيقاس التقدير على مثال الاثبات وتبين الاظهار على
منوال التخييل فلهذا قررنا ان ليس مرادهم هنا الا ان مراد المصنف هو الاول
وان مراد السكاكي هو الثاني وخط ان ما قلناه عن الايضاح حيث قال
وما جعل المقتضى من التقدير بالفاعل هو واعراض المصنف على دليل دلالة

لا يثبت

لا يثبت اليها معنى محمول منكرة وهو يدل على إطلاق من ذهب اليه واما
قوله ومنه مع ذلك الاحتراز فلازم على جميع الوجوه ولا يحتمل بنوعيه
ان ما ذكره قدس سره اوجب واقوى من هذا ايضا **قوله** قدس سره
بما الاستغناء ايضا يستلزم تنبيه المطلب على مراد ان شاء الله
قال بعض الفضلاء الاقرب ان يثبت معنى اذا علمت ان المطلب يعلم
ذلك وتربط به تارة وبها قوتها وبسبب الغلظ لان الاستغناء
دل على ان السادة او به صار سببا للثبوت في ان ما فعله الغلظ كان قابلا
للاستغناء ذلك ان يثبت به قوتى ذلك ليعبر العبره في مثل
بما الترتيب لا يقصد به انى الا بكونه قوتى تارة على ما يظن من شيع
مواو استعمال هذا التركيب بل انى الا بكونه كما ثبت فلانا واما ان قوتى
هذا او دونه فلا يقصد مثله بل ان يثبت المقتضى فلانا وان يثبت المقتضى
فلانا تارة وبما لم يتصور قوته **قوله** قدس سره في العلم من الاستغناء عن
الاثبات وذلك سبب اهتمام ان المقتضى لا يلزم ان المطلب اخذ
الشيء حتى يكون المقتضى في مقابلة بكنهه **قوله** وهو الذي يقصد به هنا قال
بعض الفضلاء ان المقتضى والسبب السند حكم بان المراد هنا هو الاول ولا
فاطلع الى مية او يجهل ان يكون الاستغناء يشترط في المعلوم في ذهن
المطلب لان الاستغناء يستلزم توجه اليه واحضاره وتجاوزا به
اقول ان مقتضى هذا هو ان مراد المصنف هو الاول وذلك معلوم من
قوله باطلا بالمقابلة المقتضى وقوله بعد ذلك لتقريبه بما دخله التخي
بالباء اولو كان التقدير بمعنى التخييل ليشي ان بقوله تقريبه بدون الباء
قال الش في شرحه للمقتضى التقدير منه هم يقال بمعنى التخييل والتخييل
ومعنى المقتضى الاقرار والابحار وهذا هو الش في مقابلههم والاول
هو المراد هنا بل قوله ابي السكاكي قال في تفسيره دون ان يقول
التقريب بالفضل امر بيقاس التقدير على مثال الاثبات وتبين الاظهار على
منوال التخييل فلهذا قررنا ان ليس مرادهم هنا الا ان مراد المصنف هو الاول
وان مراد السكاكي هو الثاني وخط ان ما قلناه عن الايضاح حيث قال
وما جعل المقتضى من التقدير بالفاعل هو واعراض المصنف على دليل دلالة

ل

وتبين على ان المص حمل القبر على معنى الحمل على الاقرار بل على ان سراد
 الجاعل هو الشيخ عبد القادر ذلك وكذا ما نقله هذا الفاضل عن الشيخ
 حيث جعل قوله تعالى انت قلت لك اسنادا في رواية اخرى من
 دون الله من بين القبرين بل على ان هذا فقط المصحوب من نظر السكاكي
وهو واجب بان يدل عليه ما قبل الامة الى قوله وقد روي بسند
 جواب عن اعتراض المص بوجوبه وقال بعض الفضلاء في الجواب بان
 بحيث اما في الاول فلان الكفاية عقد واصنامهم جعل من ان يكبرهم
 ابراهيم عليه السلام بنف فسلمهم حملوا كبره اصنامهم على كونه ربه الى ان
 يكبرهم واما جواز ان يكون الكبر من الابرار لم يكون التبريم فلفظ
 او جواز ان يكون مامدا او جودا رسلا الى ان لا غائت فيكون قصر
 افراد واما في الثاني وهو ما في خبر قوله وقد روي ان ماروي لعبد
 لم يثبت عنه المص ولو كان ثانيا احاجوا الى اقراره بل كان باق
 لهم ثابته بالثابت يوافق جواب عن الاول ان كبره عليه السلام
 لا اصنام ليس بوجوب كبره او معلوم انهم مع جلالهم جوزوا ان اصنامهم
 قابل للكبر وان كل احد من الكبر يتدبر عليه لا يكرهون كونهما
 مصنوعا منهم والمصنوع يقبل الكبر والتقص وجلالهم عند الكفار من جهة
 اخرى ومن الثاني ان منع الرواية ليس له وضع في نظر الماظرين وما ذكره
 بقوله والاما احاجوا الى اقراره مدفع بان تركه عليه السلام في بيت
 الاصنام ووصولهم حين اشتغالهم بكبره باليس والانه على كبره عليه السلام
 الاصنام في النظر بحيث لا مجال له من الاقرار فلهذا اقالوا ما
 قالوا ولو سلم فلانك ان بالافرا ريزيد استحقاق العقوبة **وهو**
 والاسماء المستفاد من التبريم باسئل بها عن كبره انما يبرهن ان
 بيت هذه الامثلة اذا استقلت للتغير حكمها ما ذكره الشافعي
 لا تكار معنى لا تكار اصل حكم على الوجه الماثل في بطون الكفاية وهذه
 بحسب الظ لا تكار العدا وكيفية الفعل مطلقا او الفاعل مطلقا و
 والقنية عدد او كيفية او فاعل مطلقا لبرهن في الفعل مطلقا
 او لا يتصور الفعل بدون شي من ذلك فلهذا من جليل ابراهيم

ام عروا على ما سبق انه وان كان لا تكار المنقول بل هو كنه فيجب
 لا تكار نفس الفعل **وهو** على ما سبق الى الوهم لما احاج الى ذلك
 لم يترخص في كونه لا تكار المنقول مع ان دليله اجازية لان التركيب
 لا يبعد هذه الاحتمال لهذا لم يذهب اليه في احد قال بعض النفا
 وفي نظر الجواز ان لا يكون لا تكار الفاعل وان ليس من يتصوره التعل
 في هذه الحالة لعدم مخالفة مع المشر في اول لا تكار المنقول وانه
 ليس من يتصور قوله وهو مع المشر في اول ما ذكر من معارضة المشر
 لا يدل على نفي صدور التعل عن خصوص زيد مثلا بل على نفيه عن اي فاعل
 كان فالقن من نفي الفعل مطلقا لا خصوص الفاعل حتى يكون ثبوت
 الفعل وقوعه امر مستحيل بل من الشا ان لا يمكن وقوع الفعل لان هذا
 قسما واقعا تحقق لكل بعد عنه بل من فاعل اخر كيف ولو كان كذلك
 لبين على ان نفي الفعل على خصوصية فاعله على ان لا تكار الفاعل فاس
 من وجوب احد هما ان وقوع الفعل ليس امرا واقعا مسلما بين المتكلمين
 وتبين ان الماكر على ان يدل على نفي وقوع الفعل مطلقا لا وقوعه عن كونه فاعلا
 التفتي وانت حقيق ليس لك سلاح واما انك كنت لا تفعل الكلام ان يكون
 لا تكار الفاعل واما قوله اول لا تكار المنقول وانه ليس من يتصوره
 على الفقه عن ان التركيب لا يبعد كونه لا تكار المنقول قوله فالقن
 هو نفس النسخ والالامة اعم من كل بعض الفضلاء بان ج يفتي بقية الامامة
 الا لا يكره نفس النسخ ولا النسخ والاصنام صطبا مثلا واجاب عنه بان
 الاصنام منكر لا يكره والالامة بل النسخ والاصنام صطبا مثلا واجاب عنه بان
 في المنكر النسخ والمنكر بينهما فلهذا اولى النسخ والمعينه بهما العبرة اقول اما الا
 مجوابه ان المسلم هو ان النسخ والالامة حسن واجب وانما المنكر هو كون الصنم
 منجرا بالالامة في المنكر ليس هو النسخ والالامة مطلقا بل النسخ والاصنام الامة
 المنكر النسخ حقيقه هو النسخ والمنكر بالاصنام ولا شك في المنكر ان
 يستحق القبر من هذه الجهة ايضا فعدم واما كلام الشافعي فان كان مراده
 ان النسخ والالامة اعم من كل بعض الفضلاء بان ج يفتي بقية الامامة
 فلا اعتراض وار عليه لم يندفع بما ذكرنا وما ذكره وان كان المراد

ح

نحو

عروض

ان المنكر احتواء الاعمى الهية وتطلبه ليست مقصودة بل انما لم يوجب
الاصنام من غير ان يكون له ما ذكرناه وبه دفع الاعتراض على ما ذكرناه وما لم يوجب
الذي ذكره فثبت ان المنكر ليس افاوة كون الحق في الاصنام
مطلقا منكر الهية كانت او انبيا او ارواحا او شفا بل فاداه ان ايجادها
الهية منكر العلم الا ان يراد بالالهية ما يتناول الاعوان والشعاع في
في مفهوم لفظ الهية واليه في الاعتراض الذي اراد وعلى قوله
لان هذه الحقيقة توجب ان لا يكون في العلم من قبيل العقوبة حكم المنكر
قال الشيخ في شرحه للمنفرد عند قول السكاكي مراد منه عقوبة حكم المنكر
فيه استدارة الا ان حرف المنكر اذا دخل على ما يعينه الاختصاص مثل ان
اتخذ وليا كان الاختصاص النفي لا النفي الاختصاص كالنفي معونة على ما
من ان مثل ما يعمد من ان المنكر النفي وما انما قلت وما زيدا صيرت
الاختصاص النفي اقول قد يمتنع فيجب المسند اليه من ذلك الحق بين
ما انما قلت واما ما قلت فان الثاني بعينه اختصاص المسند اليه بعد القول
والاولان تعارفا مقام كان هناك قول والمخاطب اعتقد ان فاعله هو المكلّم
منفي المنكر ذلك على ان في ذاته ثبوت لغيره فالمراد في الثاني في فاعله
الفضل المنفي او في الاول فاعله الفضل المنفي فثبت ما قرره الشيخ
هناك واعلم ان فيما نحن فيه كان الحق نفي الاكراه والاسماع في الخطاب
واثبتا منها لغيره وهو المدعى الى على تقدير حملها على التخصيص وكان من قبل
ما انما قلت في ما ذكره ولا يخفى ان الاكراه من المنكر في مقابل المخاطب
انما يكون اذا اعتقد المخاطب خلاف ما يلقى اليه المكلّم فالحسن المحل على
الاكراه ايضا سببا لتعريف الخطاب ان محبة عليه السلام اياهم واما
الامان اسماء لا يثبت في نفوسهم بمنزلة اعتقاد ولا كراه والاسماع
ومن هذه البظواهر ان نظر صاحب الكشاف لا يخلو عن شي في ان هذه
بصير سببا لتعريف المحل المكلّم لا لخصه لان هذه ليس سببا لان يصدر
منه عليه السلام الاكراه والاسماع حتى كان اصلا مرسل واما ان
في فاعله بل انما المراد في اصل الفضل فكان المقام مقام عقوبة حكم المنكر
فقال **فصل** في حقيقة اشتراكه في ذلك او عليه ان قبله الاشتراك انما يثبت

هنا لو كان التركيب مطلقا لا اذ ليس كذلك والالبس ان يقول الحق
مكان افادت واجب عنه بان نفي الاشتراك لا كان من جهة نفي صدور
عن المخاطب حصل الخطاب بالنفي عن **فصل** وهذا اليوم ان مثل هذا التركيب
لا يعني بغيره من قوله لا يجعل من قوله وليس المراد به واجب عنه الشرط
للمنفرد بوجه اخر ايضا وهو انه اراد ان هذه الوجة لا يتركب في الوجة بل في
المراد من غير ما تقدم وهو عدم مناسبة المقام واما المانع المظني فلم يترتب
له ههنا ما سبق **فصل** ونفي النفي اثبات لا ينفك ان المنكر النفي است
كذلك المنكر الاثبات نفي فيجب ان يحل المنكر كله داخل في التعريف فلا معنى
لجعله مقابلا لانا نقول التعريف ليس الا في بعض صور المنكر وهو ما يترتب في
بأحد طرفي الحكم فان لم يترتب لشي من ههنا بان لم يعلل لم يمتنع التعريف لا صورة
النفي ولا في الاثبات على انه لو سلم فاعتبار المنكر غير اعتبار التعريف والفا
بهذا الاعتبار واما قال من المنكر ان ليس له كذا في ذلك ولم يثبت محو له
وهذا المعنى مراد من قال ان الهية في التعريف كان هذه الغاية في ان
يكون المنكر **فصل** وما دخل في ظاهره انه دخلت في القول ليس كذلك
بل مقول القول محروان الهية في التعريف واما انه لا يترتب بما دخل في النفي لا
بالنفي فكلما لم يمتنع كذا لا كلامه على ما يدل عليه الايضاح فكان عبارة
المتن كانت هكذا ان الهية في التعريف هي التعريف بما دخل في النفي لا بالنفي
فترتب النفي غير الى ما هو المذكور في الكتاب واما فصل بقوله وعليه
لما في البيت قلت لكس الاية لان فهم الاثبات من النفي له وجه واما
فهم النفي من الاثبات فلا يخفى عن الخلف واعلم انه لا يجب في المنكر
ان يكون ما هو المنكر بل الهية في ذلك لا يجب ان يكون المتورب على
الهية لان المتورب قد يكون حكم اخر غير المذكور على الهية وفي كلام المتن
والشرح استدارة الالزام مما ذكره فيها ويمكن ان يفي بهذه ايجاد كون المنكر
يجب ان على الهية على ما سبق ليس مخالفا لهذه القاعدة لان المنكر لا
في هذه المثال هو المنقول دون النفي لانه جعل المنكر المنقول المنفرد في النفي
به وسببه الى المنكر المنفرد في الالزام ما هو منكر اوله الشرط المذكور
لم يكن هذه مخالفا له حتى يحتاج الى الاستشاد عن القاعدة المذكورة وبعبارة اخرى

طبيب
بل

هذا من غير طاعة له البهيمية فيستحق من الكرامة لا ما يلزم الكرامة
 الكرامة له البهيمية كالمفعول فيمكن فيه **قول** من غير ان البهيمية
 لطلب لا البهيمية لانه اذا قرأ بصفحة الغيبة كان تاركها لما دل عليه البهيمية
 وامر وعدهم على طلب ما لا بد منه ولم يستفد من قبله فليس عليه **قول**
 فان التوضيح في التحريم والحاصل ان ليس بهما تحريم وقع من الله تعالى متعلقا
 بالذات من ام لا ينبغي ان يطلب في التراجع في متعلقه حتى يكون لا الكرامة المتصور
 وكان اصل الفعل مستلما بل المتعلق لا يتبع التحريم بهما في الاجناس للارادة
 من الضمان والمعز والابواب البهيمية **قول** وكذا اذا وليها الحاصل
 قال في الايضاح وكذا قوله تعالى الله اذن لكم من المعلوم ان المعنى على الكرامة
 ان يكون قد كان من الله تعالى اذن في قوله من غير الله افاضه الى الله
 تعالى الا ان اللفظ اخرج من حيزه اذا كان الامر كذلك لكونه اشبه في ذلك
 وابطال فانه اذا نفى الفعل عما حصل في الكلام ولا في غيره لزم فيه
 عن اصول في بعض الفضائل بهما اذ على السكاي حيث حصل الكلام نفى اصل الفعل
 وجعل ما يلي البهيمية مجموع الكلام لا الفاعل على التقييد على التقوي دون التخصيص
 ووجه الرد ان الكرامة في غيبة الفاعل لا يحصل بغيره انما حصل الفعل لا ان
 صور الرد في المنع فيما لا يحتمل التقوي وبهذه الوقت وجه التوضيح البهيمية الصورة
 من الكرامة وخصه ما سبق اذ لا ينفك لانه اذا كان التقييد التقوي دون
 التخصيص فليس الكرامة متعلقا بفاعل حتى يتوجه ان الكرامة في غيبة الفاعل
 للحصول لا يستلزم الكرامة الفعل بل لا يتكادح كان متعلقا بنفسه كما في اللفظ
 وخطا وانما ذكره في وجه التوضيح بهذه الصورة في المنع بانه اشارة الى ما
 في المنع فتم الوجه لو توضح للمثال الحسن للتقوي البهيمية دون هذه المثال **قول**
 اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان التوضيح قد يكون
 متعلقا بالماضي بهما المعنى الذي ذكره الشافعي وقد يكون متعلقا بالماضي من حيث
 انه ما حصل اي لا ينبغي وقوعه في الماضي مع حسن وقوعه في غيره كما في اذنب
 لمن اكل في منار رمضان اكلت الطعام اي في النهار ثم الكرامة والتوضيح
 قد يكون من جهة الفاعل قد يكون من جهة المتعطل وقد يكون من جهة
 الزمان والمكان الى غير ذلك ولم يبرز للحال اذ قد مر ان ليس لطل

سوى بعض من الماضى وبعض من المستقبل **قول** باو ان اعلى مرتبة
 وكذا ان يكون الاكثار في الكرامة الكرامة بمعنى انه لا يمنع بهذا التظيم
 البهيمية في شئ في اذ المراد من وضع المهاد فوق البهيمية الكرامة وفي قوله
 تعالى بل جازا الا ان الله ان سعى ملاحظة لغيره من النفي المستفاد
 من الاكثار على الاستفاد الكرامة الاستفاد من النفي **قول** او الوجه في هذا
 الاشارة التوضيح ربما يكون التحريم المستفاد من الاستفاد **قول** ورفع
 ضرعون والزيادة الاخرى من ضرعون محررون بناء على ان من حرره
 متعلق بقوله سبحانه وفي هذه العدة بل احضار الغائب الشافعي كما في
 العدة من ضرعون المشار اليه بقوله يذبحون انما هم وسبب جنتهم
 وذلك الاحضار صار وسيلة للشكر عليه **قول** قد سهره فالصواب
 على مذهب وهو ان العدة غير متعدي وذلك لوجوب احد بهما ان العدة
 نفى حرف لا يصلح متعلقا للعددة وثما بينهما ان العدة قد يكون الزاوا والازا
 غير متعدي وهذا الجواب مما افاد في المعنى في شارة المحققين في جواب
 وقسره قد سهره الوجه الذي ذكره والكلام في محل امر وهو ان مطلوب
 الشافعي لا تترن مثلا ان لا يقع الزنا لكونه لم يكن عدم الفعل متعلقا به
 للعددة والكلف انما يقع بما يكون محذورا لغيره البهيمية بطلب يكون
 محذورا للكلف مستلزما له وهو الكلف عن معنى لا تترن كان المطالب الكلف
 عن الزنا لكونه من حيث انه مطلوب في ذاته حصوله بخلاف كلف عن الزنا
 فان المطالب به حصول الكلف عن الزنا من حيث انه فعل كما في حصول المطالب
 منه حصول الصلوة وقد يجاب عن النقص بقوله كلف بان المراد الكلف
 عن حصوله مشتق منه فمضى لا تترن المطالب الكلف عن حصوله ما اشتق
 منه لا تترن وهو معنى الزنا وفي كلف عن الزنا وان كان المطالب به الكلف
 لكن لا الكلف عن الكلف بل عن الزنا ولا يبراد النقص بقوله كلف عن الكلف
 لتعاقب الكفين ضرورة ولو امكن ان كانت جبره بانه لو قيل في التعليل هو طلب
 مثل شئ من النفاذ الال كلف ذلك الطلب لم يقتض بالذات على مذهب من
 قال بان المطالب كلف لا العدم ولا بالامر في قوله كلف وانما على راي من قال
 المعاني في المعنى هو العدم واجاب عن الوجوب بان لفظ ليس هو المعنى

لي

ان الفعل لعدم بل بمعنى ان لا يفعل الوجوه اجماعا لا يحيد او بمعنى ان لا يبيح
 استمراره فلا حاجة الى تقييده اصلا ولا ببر والنقض راس **فصل**
 قد سهره اذ لا يتصور استغناء مع دعوى الالوهية يمكن ان يجاب
 بان هذه الكلام صدر عن غرض في مقام التواضع مع علمه ان الاضطراب
 والالهي اليرحم واعلم ان اعتبار الاستغناء في حقيقة الامر من باب اني احسن
 واختاره للجمهور والكشف الاشهر في ذهاب الى ان معناه الطلب مطلقا بتقييد
 شئني وذهب المفترضة الى اعتبار قبة العلوي بحسب الواقع وقيل بغيره لا في
 الحسين انهم يذمون الا في ما لا على فلا يستقيم عدم التقييد ولا التقييد
 بعينه العلوي اما الاول فخطا اما الثاني فلا يبرح بمعنى ان يكون له ليس امر لانه
 امر مضموم اقول يمكن ان يكون له لا يعني مذهب المفترضة لان المذنب
 له من جهة ان الامر كما انه اعطى ان ذاته عالبة بالنسبة الى الماهور
 اولان استعمال الامر ليس على معنى فاقول ان اللغة فليكن **فصل**
 قد سهره مع ان المختار عنده ان المذهب ما مور به اقول علم ان ائمة
 الاصول موقوفون بين مدلول لفظ الامر وبين مدلول صفة الامر مثل ائمة
 المحققين ومنهم الشيخ ابن حبيب الى ان مدلول لفظ الامر هو طلب
 الحصول استغناء وان هذا المعنى يتناول المذهب وان مدلول صفة
 الامر هو الوجوب اذا عرفت هذا فاعلم ان حسب المفسر في طلب
 بين لفظ بين صفة فمراى في كتبهم ان الامر اي امر موضوع للطلب
 استغناء وان الامر اي صفة للوجوب فتوهم ان المراد من الامر
 في الموضوعين واحد وهو صفة فليكن اذ ذهاب الى ان صفة الامر مدلولها
 طلب الفعل على سبيل الاستغناء وان هذا المعنى لا يتناول المذهب
 بل يخص الوجوب واما المصنف محال لفظ كلامهم ان الامر هو طلب
 الفعل على سبيل الاستغناء على ان صفة موضوع له اذ انضم هذا الى ما
 ذكره ان هذه المعنى مشتركة بين الوجوب والطلب ثم
 ان يكون الله الاظهر من المص كان الصفة موعوفة للمذهب المشترك
 مخالفا لاختاره الجمهور من كونها موعوفة للوجوب هكذا ينبغي
 ان يكتفى بهذا الموضع موضحا هكذا استدلنا فان قلت ما ذهاب

اليه ان طلب الفعل على سبيل الاستغناء لا يخص بالوجوب وكان مشتركا
 بين الوجوب والطلب وهو معنى صفة الامر والمستفاد من كلام ابن حبيب
 ان هذه المعنى مشتركة بين الوجوب والطلب وكان معنى لفظ الامر وكلام
 الشافعي لا يوافق ما يستفاد من كلام ابن حبيب فكيف يقال انه مستفاد
 قلت مقصوده قد سهره ان كلامه هذه المعنى وتناول المذهب يستفاد من
 كلام ابن حبيب وهذا مما لا يمكن انكاره اذ ينعقد ما نقل من ابن حبيب
 ان هذه المعنى يتناول المذهب سواء كان معنى لفظ الامر او صفة او الفرض
 متعلق بعموم لا يكون له مدلول امر او مدلول الصفة فتدبر **فصل** قد سهره
 وهو الذي عني في المحقق بقوله الاشهرى والغرض بالوقف فيها كان المتبادر
 من قوله منها ان هذه المذهب هو ايهما قال بالوقوف بين كونها موعوفة
 للوجوب فقط وبين كونها للطلب فقط وليس هذا بعينه ما ذكره الامام
 في الحصول لان يتكلم في المذهب بالوقوف فيها مضمون منع مخلو اي
 اي بالوصف في وصف له هذا او ذاك متوقفا او على الاجتماع **فصل** وقد سهره
 استدرا الى ان اتم صفة الامر عليه ذكر بعض الوضوح بهما اما ثالثة
 الاول ان اختصاص المعتبرة باللام بالخا على غير الخا طلب ثم والسند قوله تعالى
 فليقر خوارا وجواب ان هذه استدرا والمراد بالاختصاص نظر الى التقييد
 فلا ينافي بحق المثلث والذات والذات في صيغة المجهول الخا طلب سبب منها
 الامر فباب انه وقع الجواب بل ينبغي ان يكون المراد ان ما استدل الى الخا على
 من الامر بالصيغة كان مختصا بالخا على الخا طلب وبهذا كان مستدرا الى قول
 الثاني ان الخا لم يسم المعتبرة باللام مضارعا مجروما وليس الامر عندهم
 الا ما حذفت منه حرف المضارعة قال الشيخ الرضوي الخا بسكون الامر
 كل ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل الخا طلب مجرور حرف المضارعة
 سواء طلب على وجه الاستغناء وهو المسمى بالامر عند الاصوليين ام
 لم يطلب كذلك فالصواب سمي بالامر فيكون على طين ما في المفسر في الثاني
 ان تسمية المستند في غير الامر لا يحسن الخا بل في جميع ائمة اللغة بل عليه
 ما سهره جميعا من كلام المفسر ويشعر به قول المص وقد كتب على هذه اقول يمكن
 ان يجاب عن الثاني بان المراد من التسمية اعم من ان يكون على سبيل صفة

الامر

او على طريق الجازمة قد ذكر في البحث الثالث ان نسبة المستعمل غير الامر
 امر المستعمل الخا في كل جملة من هذه النسبة وان الصواب الصريح في موضع الخ
 يجوز به ان هذه الاستدلال الماشع وكثير على الخ وان كان على سبيل الجازمة
 واستند بذلك منهم قال سلكه على ان كثير على الخ على الصواب والتفسير
 يكون منهم على الخ شدة هذه الاستدلال منهم ومن الثالث ان هذه النسبة
 وان لم يكن على الخ يمكن ان يكون هذه منهم وعظم شأنهم بالنسبة الى العلم الصواب
 او لا شك ان في مرتبة الخ وفي مرتبة العلم نسبة اليهم هذه الكلمة مع
 ان الامر في مثل هذه **قوله** وفي نظر النظر في الايضاح اجاب قال
 بعد نقل كلام المفتاح وفيه نظر لا يخفى على المتأمل من قال صاحب الكفاية النظر
 غير وارو على ما لا يخفى على ذوي عينين وقد بين وجه نظر المصنف في المفتاح
 واجاب عنه بما هو وجه نظر صاحب الكفاية لكن في تقرير جوابه نظر لا يخفى
 وذلك لان الظاهر من كلام صاحب المفتاح ان بناء امده على
 ملاحظة حال إضافة الصفة الى الامر والشئ لم يتوجه في جوابه كحال الاضافة
 بل معنى الكلام على النسبة بلغة الامر دون لفظ اخر كالتعب في هذه الحقيقة
 وجه اخر للامانة او غير ما ذكره صاحب المفتاح والاصواب ان في المناور
 من اضافة الالفاظ ان يكون الى معانيها وكذا المبني ومن اضافة اللفظ
 الى معناه ان يكون ذلك اللفظ موضوعا له لانها اصل السبب التي بينهما
 واقربها فلا بد وان وجه الاضافة لعل شدة استعمال اللفظ في ذلك
 المعنى من غير ان يجر حقيقة في ما اورد به بعض الفضلاء وحمل الامر على الصفة
 التي هي مصطلح ارباب الخ فكان جازا في اصطلاح هذه العلوم خلافا لاصل
 فالاصل ان كل علم هو معنى محقق في هذه العلوم وهو الطلب الاستدلال
 وكذا المبني ومن الاضافة ان يكون المضاف اليه مبانيا للمضاف لا
 ان يصدق عليه ولا يخفى ان ما ذكره صاحب المفتاح يصلح ان يصح وجها
 اقناعيا على ما هو الشايع في المعارف وتلك العلوم لعل كرامة الصفة
 في الكلام قال لم يكو منها حقيقة في الطلب على سبيل الاستدلال ولم يقبل بل عليه
 نعم ما ذكره من قبل المصنف في مقابل قوله حقيقة المصنف ووجه المضاف
 لا يحسن وجهه ومنه ان وفوقه في مقابلة غيرهم ولو سلم هذا اي حقيقة المصنف

يكون

وغيرها وقع من علم الخ او الصواب لامن علماء فتنهم والعلما من مختلفين
 في الاصطلاح **قوله** لانه اي الامانة ابلغ مع تحوير قول لا يخفى ان الا
 على هذا التفسير كان مبانيا للتمهيد به صدق لان حقيقة على هذا هو الاطلاع
 فقط والخلاف فيه له خارج عن مفارن له على ما هو الظاهر والاطلاع والتجريب
 معا فيكون كل من التجريب والاطلاع من الاجزاء الخارجة عن التجربة في العلم
 بغير دعوى التعميم الا ان يكون المراد التعميم التجريبي واما على ما نقله
 عن الصريح في جملته به اعم مطلقا من الامانة فيجب التحمل والاطقان في ذلك
 من نقله هذا **قوله** الا انهما الدليل الطويل الا ان في ذلك خطب لنا ومن
 الدليل بالبدية على ما اشار اليه في ذلك وذكر الطويل الذي هو صفة نظر الى الظواهر لا يمكن
 ان يفي لعل الباء بالاشباع لان حرف الاشباع لا يكتب ويهنا كتب
 الباء في جميع النسخ كما لا يكتب بالامانة وقوله والاستدلال تلك البدية مطبق
 على قوله لانه لا يقدر دليل اخر على ان ليس الغرض طلب الاجل من الدليل قوله لا يقدر
 لعل كلامك اشار الى انه قد مر في الدليل وقوله فلهذا انقطع على انه لا يقدر
 وليس له طمع ويمكن حمل الباء على حقيقة الامر بان ان عرفت انه هو من هذا
 الدليل وشدة غيبته وميله الى المحلص عنها صار كانه يترجم ان الدليل يقدر على
 الاجل كما في قول الخ في شدة كل حسب او انه شبه الدليل الذي قد مر في
 على الاجل في شدة الباء ما هو من خواص ودعوى المصنف استطرافا **قوله**
 قد سهره فان قلت قد سبق ان البني من انقسام الطلب هذا انما يتوجه على
 ما حمل عليه كلام المصنف حيث جعل البني من قبيل القسم الاول وهو ما لا يكون به
 لطلب النفع اصلا وكذا ان يجعل البني من معان القسم الثاني في وهو
 ان يكون المقول بالامر طلب النفع فيمكنه لكن على سبيل الاستدلال ووجه كان
 بهذا القسم وهو ما يكون لطلب النفع فيمكنه من قسمين احدهما ان يكون
 طلبا مستقلا لا يمكن المطر والتم في ما لا يكون كذلك والبيت كان مثالا
 للتفسير الثاني في من فان الطلب فيمكنه من قسمين لا يتضمن ولا يستلزم كان المطر
 وان كان المطر وهو الاجل ليس امر يمكن في ذاته الا ان يفي لعل ان يطلب
 الاجل في حجة في الدليل ووجه كان المطر ليس يمكنه في ذاته فقامل قال بعض
 الفضلاء الاشارة الى القسم الثاني في من غير الموضوع لاما من المعنى ان كان

نزار

الطلب المعبر في مفهوم الامر عن المعنى ويكون المراد الاستغناء واما ان
 الدعاء ان كان الطلب معبرا بامانة الاحكام واحكام الشا في
 ولا يتم الا به عوى ان المتبادر من هذا الطلب اقول انه مختلف في انه يجوز
 طلب الخاتم لا وجه اخذ المحققون الثاني في منبج خلافا الى الاخرى ولم
 يثبت هو الصريح به كذا ذكره في شرح الفاضل في هذا او كان الاضاف
 ان المتبادر من الامر طلب المتبادر به طلبا امكان مع المطب به بل في المعنى
 ايضا اشترط ان المعنى عنه فلا يقبل لا تصعد الى السماء **قوله** نوع من
 التفرع لا اللاحق الدعاء اشار بقوله لا الى حد الادعاء انه اذا اعتبر في اللاحق
 التفرع في الجملة كان المعبر في الدعاء نوعا من التفرع في بعض الفضلاء
 قلت فينبغي ان يصح لم يفت الدعاء بمراد التفرع انتهى اقول في عريف
 ان في الشرح الاشارة الى **قوله** لانه الظاهر ان الطلب عند الاضاف
 او في بقوله من الطلب الى ان الغرض يقتضي نفس الطلب كماله على الطلب
 كان والاعلى الغرض اي طلب حصول المطب في الغرض بلا مهلة وهذه
 يختلف باختلاف الافيض واستتبط بالرجوع الى العرف بمعنى الطار
 وعلى هذا يخرج في غيره من اقسام الطلب وبهذا اقول ان كان
 لا يستقام والنداء **قوله** دون الجمع بين الامرين مع ان الجمع بين
 الاليلين اولى من التام احد بهما بالكلية كما تقرر في موضعه وللكفا
 دليل اخر لم يقدح في المص وهو استحسان العقل نادوب محاورم اذا اضر
 الا متشال وكذا يدل على اعتبار العقل بانه ناجز الا متشال ولا يخفى
 توجهه وروى في نظر المص على ايض ولعله نظيره من توجهه نظره على ما نقله
 لم ينفذ ولم يورده على نظره **قوله** وله حرف واحد الاولي وله صيغة واحدة
 وحيث كان الكلام متضمنا لقصر من لا يخفى توجهه فيهما وجبه حارمة بقوله
 في نحو لا تغفل احراز اعين مثل لا تغفل كقوله فينبى لا يجوز وما ولا ينفذ ان في
 غير صورة كون كلمة لا جازمة ليست للمعنى بل للمعنى ان حصرها في محض
 بهذه الصورة **قوله** وهو كالا مرفوعة استغناء فان بعض الفضلاء لو اكتفى
 لا فامعنا للمعنى والمعنى بمرته بلا خفاء ولم يوجب الى النظر في قوله
 في الاستغناء وقد يستعمل في اقول من الشبهة من غير ذكر وجه الشبهة لا يعلم ان كان

مع الامر في جملة معبته فلو قال كذا ولم يذكر في الاستغناء لا يعلم ان كان
 وكذا لو لم يذكر معبته المعنى لم يعلم مما يلزم منه في مثل هذه المعاني **قوله**
 بالاشغال في احد هذه الاشكال الى الكف عن الفعل المعنى عنه في عادية يكون
 الاستغناء باحد هذه المعبته وبهذا من نوع دلالة على ما ذكره الكعبى عن
 معنى المساج وذلك لانه اذا لم يكن الكف عن الفعل المعنى عنه بدون الاستغناء
 باحد هذه ومن الظاهر ان المساجات كلها احدها والمعنى عنه فكل مساج فموت
 الكف عن حرام طلب كان واجبا لكل مساج كان واجبا بمعنى انه كان فموت
 له واجب المحرم والواجب مطلقا مقابل للمباح فان معنى المساج وجوبه محرم
 في حواشينا على شرح الفاضل في الاصول ومنه ان دليل الكعبى لا يخص بمذهب
 من اخذ ان المطب في المعنى هو الكف بل علم منه به من قال المطب
 هو معنى الفعل وتركه بنوجه ايقنه وذلك بان يوجب ترك حرام وبني لا يمكن
 عادية الا بالاستغناء باحد هذه وليس في العلم حرج وبالحكمه كخص به
 بهذه المذهب مالا وجه **قوله** والمذهب بان متعاربان فان بعض الفضلاء
 يعني لا يمتنع في نفسه وبه فانه ما ذكره السيد السند ان خلافا يسمى
 على الاختلاف في كون عدم الفعل معذورا اقول ان كان مراد الشا منه
 خلافا لا يمتنع له فلا يتوجه اعتراض السيد السند بل سمي حكمة فاسسه
 على بيان ان هذه الخلاف وان كان مبينا على خلاف معنوى لكن
 لا يمتنع له ولا يمتنع عليه خلافا الاحكام بوجوبها وكما انه بل كل من
 قال ان المعنى صيغة في حرمته فان على الوجهين ومن قال انه حقة في
 القدر المشترك بين حرمته والكراهية مثلا كان كذلك عنه على التبيين
 فلا فائدة معتمدا بهما في هذه الخلاف وهذه امور مراد الشا فيكون نظيره
 قد سكره تحقيقا وبيان المراد الشا لا ابراد عليه والافه فانه من **قوله**
 وهذه الاربعة كحرفه في الشرط بعد ما اتي مع حرف الشرط كما هو الظاهر
 فالمراد ان هذه الاربعة هي قرائن حديث الشرط في هذه الاربعة
 يجوز فيه الشرط جوازها مطلقا لوجود التولية التي هي شرط صحة حديث
 وفي القسم الاخر المطلق بل جواز حديث ليس مطلقا بل معبته لوجود التولية
 فالمعقولة بين القسمين من جهة اطلاق جواز وتقيده لوجود التولية

كذلك

لا من جهة وجوده والتميز به **قال** قد سحره هذا الوجه بقضي ان اعتبر
 الخاء المذكور متميزا على الطلب يمكن ان يقع المقى من اجتناب كون مجزا متميزا
 على الطلب برتبة على المطر بهذا الطلب وذلك لما سبق في سحره ان التميز
 الاشياء مما لا يطلب لذاته فاعلم ان الغاية للطلب ليس حصول نفس المطر
 بهذا الطلب لذاته بل حصول ما يترتب على ذلك المطر كتحول حنة بالنية
 الى الاسلام المطر بقولنا سلم والوجه في هذا البيان ان العلة الثانية
 انما ينسب الى الالف الى الالف التي هي من قبيل الكاشفات لا الى المعقولات
 التي كانت من قبيل الآثار وان كان علاقه العلة في الحقيقة بين
 المعلوم والعلة لا بين التامير والعلة لان المتضايفين على العلة و
 المعدولين والعلة والمعلوم فاما **قال** قد سحره ونحن ان مجموع كلامه
 وجه واحد والمراد منه هو الوجه الثاني لا الاول لفساده بمعنى ان معنى
 الوجه الاول على ما هو الظاهر في الالف اصطلاح كان فاسدا فلم يدل
 على شيئا وان استدل بان كل فعل اجتناب لا بد له من حاصل عليه وهو
 اما مطلوب لذاته وهو قليل واما مطلوب لغيره وهو الاكثر فاذا سمع
 الطلب ينقل الذهن الى ما من قبيل الاكثر وكان المقى ترتب ما كان
 الطلب مطلوب بالاجل على ذلك المطر كان راجعا الى الوجه الثاني والوجه
 بين الوجهين مجزوا البان في الاول ينسب بان الطلب لما كان معلما اجتناب
 لا بد له من حاصل في الثاني بان كل كلام لا بد منه من حاصل على علم عليه
 في قاعدة الكلام مع الاشتراك في سائر الملهات على ما قاله بعض الفضلاء
 لفساد نظره على ان دعوى كون قاعدة الحكم سيرة على ان يكون للمتكلم
 في كلامه حاصل على محل نظر اذ ان هذه القاعدة وبوجه ربي وجوب
 وجود الباعث في الكلام ليس من مسائل العلوم الدورية بل ليس الا من
 مسائل العلوم العقلية من الحكمة والكلام وليس غرضه التفتيح سوى ان الكلام
 كان معلما اجتنابا لا بد منه من حاصل وعلة فانه كان باعنا للتشكيل على كلامه
 فليس الفرق بين الوجهين عندنا في النظر بهذا القدر ما يفيده فاسد كما امرت
قال قوله من الاستفهام قال بعض الفضلاء ببرهانه لا حاجة الى هذه الوضوح
 بعد عن الاستفهام له خواتم الاستفهام هكذا استغناء من كلام الشافعي في سحره

السنة ومما ان المراد بالاستفهام ما يكون على صفة اوله لا بعد الشرح بل بعد خبر
 الوضوح من المتكلم است فلا ينبغي ذكر الاستفهام عن ذكره اقول كلام الشافعي حيث
 قال اي ليس باجتناب بل بالهجرة من هجرة استفهام وضحت على الشافعي الى اخره
 يدل على ان مراد المصنف تحقيق حقيقة الوضوح وان ليس مثل الامر الرابع المذكور حيث
 كان كراهية منها باجتناب من غير ان يكون بوضوح من اوله بل بوضوح وليس
 ذلك اعترافا على الخاتمة حيث عدوه بعد الاستفهام او معصوم على كل
 احد ان عدوه بعد الاستفهام جرح في ان مرادهم من الاستفهام ما هو متحقق
 بلا تغيير الى ما تولى من واما كلامه في شرح الكشاف فدل على ان مراد الشافعي
 توجب الاقتصار على الاشياء الاربعه وتترك الوضوح لوضوح لا الاقتصار على الوضوح
 في ذكر الوضوح بعد الاستفهام على ما فهمه بهذا الضمير في كل كلام السكاكي ان
 قصرنا في الاربعه بناء على فهم الاستفهام فان قلت في جرحه بوجوب ان المتكلم
 كثر لم يعد الشرط بعد ما قلت كلامه في الشيء الذي بعده الشرط بل بعد ما بعده
 خارج عما كان الكلام فيه اي المتكلم فلا إشكال وكلام السكاكي في سحره في
 شرحه للمفاتيح قريب مما ذكره الشافعي في شرحه وقد علمت توجيهه **قال**
 قد سحره فثبت انه ليس في الاشارات اسمال في بقاء على ما ثبت في الاصول
 ان الامر بالشيء ينهي عن صفة كان قولنا سلم به جل النار في قوة قولنا كلف
 به جل النار التي لا تشمل على الاشارات فبذلك علمت ان قوله ان كلف به جل
 النار ومع فليس بعد غايته البعد **وقد** اي ان الله واوليا لان قوله هو الولي للخصم
 الا يظهر ان الشرط للمعذر ان ارادوا اوليا لان قوله هو الولي للخصم
 وسر على غيره مسرته الله لم لا يحصر لولي كلف والظاهر قصره على ليل ام الحنة
 من دون الله اي من غير الله فانه ظر في ترك المقام لم يذهب الى الله
 وذلك لان الكلام في مقابل المشركين الغائبين بشركهم الغير مع الله تعالى
 فيكونه وليا وممهورا بالحق لا في الاستغنى والولاء به والحجب من هو ثم فصرنا لفراده
 هو اللابن في مقابل من كان مشركا دون القلب واما لظواهره فانه
 انه يستلزم الاول واليه وفي الشرح على كثر قال السكاكي انه ونحوه في الله
 ليس الخاتمة في وامي الذين من دون الله خطا باليس على السلام والمراد
 بالانس الضار في القائلون بالله تعالى في قوله **وقد** قلت ليس كما ما فيه معنى

الشيء حكم ذلك الشيء فان لم يكن له حقيقة بل هو محض الوجود
فلان ما ذكره في بيان ان ليس كل ما فيه معنى الشيء حكم ذلك الشيء مما لا يعبه
لان معنى الضرب ليس معنى الذي بل معنى الساقط فالشرط المعقد له ان لا يكون
ان يضرب ربه او اخوك بخلاف الذي فان الشرط المعقد له ان
لا يضرب ربه او اخوك ولا خلاف في ان معنى الضرب ليس معنى الساقط
الاخوة و هو الذي لباقة الضرب فانما يحجب الضرب ولا يبيح منه الاخوة انتهى
حاصل ان ليس معنى الاستنهام الا الكار هو معنى الشيء الذي كان مفادها
حقا بل في حق ما فيه معنى الشيء حكم ذلك الشيء ونكف لان هذا
الانكار الكار توحي بمعنى لا يبيح وبالمعنى نفس الشيء انوارا من معنى عدم
اللباقة لا يبيح تقدير الشرط لعدم ترتيبه بجزء وكذا الاستنهام استعمال
البا اقول قولك فان قلت منع فان طوبى لا شك لانه لا يستلزم
وايض قولك ليس كل ما فيه معنى الشيء حكم ذلك الشيء انما يستلزم لو كان
الاستنهام استلزاما لا لوجوده كان مفادها ترتيبه بغيره المنع لا يتوقف على ان يكون
كل ما فيه معنى الشيء حكم ذلك الشيء لا محالة بل يكفي جواز ان يكون
لكذلك لا يفي نحن نوزن السؤال من الترتيب وبحال المذكور على انه يستلزم وعدم
استقامته بجواب لا يضر المعترض بل يمتنع لانا نقول لما كان الجواب هو
ان نل فكلوجه الكلام ان يحل كلامه على ما يستقيم وج نقول ما ذكره على تقدير
تمامه كان كلاما على السند الا محض او يمكن له الاستسناد بوجه اخر بل هو
ما شئت في المثال مع قطع النظر عن انه كلام على السند ولا وقع له في نظر
المحصلين ثم قال واما ثانيا فلان الشيء المذكور غير حق لان ما فيه معنى الشيء
حكم الذي يتبعه المعنى حكم ذلك الشيء اقول انه من حيث النظر انما
بمعنى ما والامع ان لا الساطعة بحسب ما سمعت مع انما دون ما والا فخصه
محكم كونه مقتضى المعنى لا يستلزم او لعلنا نل ان يقول لعدم عدم حرمان الحكم من ان لم
كونه مقتضى المعنى المستلزم فيه بل هو مقتضى خصوصية فذكره ثم قال واما
فان فلان وورد منع الترتيب لا يتوقف على ان يكون ما فيه معنى الشيء
حكم ذلك الشيء لا محالة بل يكفي جواز ذلك اقول انه من حيث جواب هذا
ثم قال واما حيث هو ان ما ذكره يجوز تقدير الشرط بعد هذه الاربعة

ان اريد به جواز تقدير الشرط بعد ما يثبت رعايته بما تحققت به فعل الدعاء
والالتماس في قوله ويجوز في غير ما لو ثبت مع انهما في سكك الامر لان الخية
جعلوا التقدير في جواب الامر والحق واما يستلزمه عند فهم وان اريد به
انه يجوز تقدير الشرط بعد ما يثبت رعايته بما تحققت به فعل الدعاء والالتماس
لما كان هذه المسئلة مستقلة على نحو ما كان المراد رعايته بما تحققت به الخية الخية
التي كانت بهذه الاربعة حقيقة بينهما في اصطلاحهم فيه فعل الدعاء والالتماس
في الامر لا في غير ما **قوله** كما انه عاقل من بعد قد يفي لاجل الحاجة الى جعل هذا الامر
في حكم الامر لان ما ذكره عليه لكونه في حكم العاقل بل في حكمه البعيد
والحق ان جعل بعد المنا وى له منزلة بعد من الحكم فاستعمل في اللفظ الممنوع
للبعيد **قوله** كقول السكاك فان الاراك يتقنوا فان بعض المصطلح استعمال
المنا وى في غير الموضوع له اما مع بناء النداء في غير الموضوع له بان يفصل من
قسم الى قسم كاستعمال الموضوع للنداء البعيد في النداء الغريب والمكس
واما مع خروج عن النداء مطلقا كالاغراء والاختصاص ومنه ما ذكره في
على ان المنا وى حاصره في القيد لا يفتي عن نحو اسكان الاراك
البيت محله مستقلا في النداء البعيد كما فعله الشايب ومن المستعمل في
والتوضيح وغيرهما وجعل قول المص في غير معناه مخصوصا بالشمس الثاني
في قوله لا وى له اقول ما ذكره من ان البيت من قبيل ما كان حرف
النداء مستقلا في غير المنا وى مع خروج من النداء اللاح عن وجهه لان الحق
في البيت ليس طلب اقبال السكاك الاراك لانهم بعيد عن الشايب
لا يمكن لهم استعمال صوته محله النداء منها ليس متحققا بل من قبيل
نداء الاطلاق وكان من قبيل القسم الثاني في علمنا بصرح به الشايب
الا ان يفي لغاية جرحه باقائه بناء وى لهم في حكم من بنا وى به
من بعيد و بهذا الشايب الى ان نل صفة قسم الاراك ان يكون حقيقيا
وقد يكون حكما كالبيت واما نداء الاطلاق فان اعتبر به ذلك
وجعل في حكمه ما كان اقبالا مطلقا بان شبيه بان كان بطلا فبان
كان من قبيل القسم الاول وانه لم يعتبر به ذلك كان من قبيل القسم
الثاني في نعم في البيت افعال اخرى غير ما بينه الشايب ولا مضائق به واما قوله

يب

واما جعل قول المص في غير معناه محصيا بالعلم الثاني مالا داعي اليه فحوا به :
ان الداعي اليه قول المص في غير معناه اذا نظر في البصر الى المادى المطلق :
لان المذكور في اصل كلام المص ان صفة المادى قد يستعمل في المادى
اي في الجدة وقد يستعمل في غير اى مالم يكن مادى اصلا فاستحقاق صفة
مستعمل في قسم اخر من المادى كان على طرفة عينا المتين واخذ القسم
الاول فقولوه وقد يستعمل في غير معناه فخصص القسم الثاني على مفعول
قوله انزل كذا ايها الرجل فل قد سسر كذا لرب كذا في شدة لفتحه **قوله**
ان قول ايها الرجل خطب لنفسه بطلب به الاقبال منه على ذلك
المفعول تنبيهها على انه امر معني به لا ينبغي ان يكون مهابا فيه ولا يفتى
امتناع هذا التوهم في مثل قوله اللهم اغفر لنا ايها العاصية **قوله**
اي شخص من بين الرجال ولي حصل ان ايها الرجل مضمون محذوف
باخص وافخص مع ما في خبره قال فصارى صل شخص من بين الرجال
على ما ذكره المص **قوله** قال ابن حبيب الموقوف بالعلم بهذا اعتراضا
على ما ذكره وهو و تقبل المقام ويحتج بما هو صحيح فيه وقال الشيخ الرضوي
بلغ مفعول من النداء وانما صابه انتصاب المادى اجراء باب الاخصا
يخرى واحد الكثرة حوز والاضب ودخل اللام في كونها الموب لانه
ليس من اى حقيقة لولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء
المكروه مما عرفت للكلام **قوله** نحو بالعلم من الم الزا في الكلام لغة اذ هو
المعروف في سبويه وانما اجترحت اللام من حروف الجر لثابتة معناها
لما يالان المستغاث والمجب من محصو صان من بين امثالها باله
والاخصا كذا قاله او اما اختياره فلما يبعد ان يكون لاجل وقوع
مدخوله ما موضع خبرا او كذا وفي مع الضم كانت معنوية ومثل
العلم بالنبس بالمشقات له كما بين بالترتيب **قوله** من البليغ اعلم
ان لفظ البليغ وقع هنا على سبيل التمثيل بقول الله واما في غير البليغ و
ما يمل مفعول في قوة مجزئة والافظ انه يكتفى بهذا الاستدراك معرفته
بط ولا يلزم ان يحصل له الملكة التي بها يقدر على ان يلف كل كلام بليغ
ويمكن ان يكون المراد بالبليغ صاحب هذه المعرفة وفيه نظافت

عم

ض

ص

ح

هو

قوله لا تترار عن صورة الامر هذه ايضا من باب الاخصا والاعلم
النهى اليه كذا فكذلك قال من صورة الاستدلال بشدها كان اولى
ويمكن ان يكون المراد بصورة الامر الطلب على سبيل الاستدلال فان الاستدلال
بينه وبين النهى بعد اشتراكهما في كونها طلبا على سبيل الاستدلال
ان الامر طلب فعل غير كذا والنهى طلب فعل هو الكف فالوفى من جهة
المادة وكذا ذكر الخياط في قول المص او لم يلح على طلب وقع على سبيل التمثيل
وكان ينبغي ان يقولوا او لم يلح الفاعل على المظ فبقا قول ان يكون موضع التبريد
ببصر زيد يدا او قد جعلت السكيب على كذا السكيب الطالب قال لفظ التفض
التعبير عن التثنية عند التثنية تسمى عن اى قوة وتسمى ان الخياط يبادر
الى الاخصا جازية لانه حتى يستحق ان يعبر عن الطلب عنه باجتهاد
لم يمثل لمرتب في هذا الدعوى التي يضمنها التبريد كذا في ولا يخفى ان
الدعاء بصفة الماضي كما احسن القائل واخطا بمرتب كذا كذا يكون
لا تترار عن صورة الامر هذه اخر قوله كذا لانه من صورة الامر فان
يحدثها ليشا وال صورة الامر ان كان اولى الا انه لما كان صيغة الماضي لم يكن
لها ما دخل في هذا التعبير بل هو بلفظ المضارع كان اولى لزيادة ارتباطه
بالامر بالمضارع لم يزل هكذا الا ان يكون تركت فيه صيغة الماضي ليشا ولما
كان اولى فاعلم فيه **قوله** ويجوز ان يجعل كذا في بعضها قال بعض الفضلاء
اللفظ لا يجعل الجوز والكنية لانه وان وجدت التثنية المانعة عن اراوة
حقيقة مجزئة بالاشبهانه والافظ به اقول الموق ان بعض سيرة الموقاد
لحملة الجواز والكنية من حيث هي مع قطع النظر عن مقارنته التثنية
وعندها فان قلت في جعل الجمع لهما في فائدة لفظ البعض قلت لما كان
بعضها كالجملة الدعائية لا يجعل حقيقة لزوم التثنية بهما في لفظ البعض
ومن الاعتبار استجادة الاعتبارات التثنية التي ذكرها الشخص
بالماضى ينبغي التفتيد ولم يخص بالي طلب بل شاول غيره فينتي تركت فيه
المخاطب **قوله** اي ذلك الكثير ارجاع الضمير الى الكثير كما في قوله اولى من
ارجاعه الى الاشياء وان كان الكلام فيه اذ كان متنى فليفسره بلفظ
الانثى على غير في كثير من الاحكام فمع قطع النظر عن مرتب الجمع يجنب

الى تعبيرات ونجزي لفظ الاعتبار فاستفهم كما امرت ولا تتبع الهوا
قوله الوصل عطف بعض الجمل على بعض اعلم ان الوصل والعطف يتحقق في المفردات
وذلك نظرا وكذا بعض خواص والمزايا التي يتحقق في عطف المفردات
لكن لما كان منظر خواص والمزايا التي بها يبلغ الكلام اقصى مراتب البلاغة
حتى يصل الى حد الانجاز انما يتحقق في عطف الجمل على الكلام بها ومع هذا
لم يكن المحقق وان كان موضوعا لمعرفه الوصل والفصل بين الجمل خالفا عن
اقادة حال المفردات بل على قوله كالمفرد في نظر ذلك فجميع ذلك
ان شئت الله تعالى وبما قررنا ظهر ان ما ذكره بعض الفضلاء من مقتضيات
الوصل والفصل جارية في المفردات ايضا فلا ينبغي التخصيص بجمل اصطلاحا
ليس بشي لاننا ان اردنا ان جميع الجملات جارية في الجمل جارية في المفردات
مفهوم انه ليس كذلك وان اردنا بعضها جارية فيها فاما كما فعل صاحب
المفتاح للاستغناء عن الجمل كانت فحصة بمفهوم انه الوصل والفصل المفهوم
من الشرح ان الجمل المستتر في خبر والصور غير متساوية فمستتر في عطف
على لا يحسن هو الذي سكب فيه العبرات وقال قد سكره هناك ان عطف
بالواو فقد دل على الاجتماع به لانه لفظية مقصودة ثم ان هذه الدلالة تحسن
في كل جملتين محتملين في الواقع كما لا يخفى بل في جملتين متوسطتين بين
غاييتي الاتحاد والتباين ومعرفة هذه الاحوال فيما بين الجمل متغيرة جدا
فذلك سكب فيه العبرات ففهمنا ان لخواص والمزايا التي
بها التفاضل كانت دقيقة انما كانت فيما بين الجمل سيما التي لا تخل
لها من اللوازم فلهذا اخضعت تحت بعضها وذلك لتخصيص باب التباين
التفاضل بين القضايا بالتوضيح لان لها خواص وتفاصيل لا تعد الا تحسن
عن البين ان جملته معرفة متناقضة المفردات **قوله** فبينهما تقابل لعدم
ولم تكن اراهما بل لعدم والممكن ان يكون احدهما متقابلا لغيره
سواء كان المحل قابلا للمادة الوجودية ام لا وسواء اعتبر في مفهوم لفظ
العدم قابلية المحل او لا لان ما ذكره من ان الاعداد لم ينفك بملكها
مما يثبت اول السلب واليجاب مطلقا وبما قررنا به من ان السلب امر ان
احدهما ان يكون القابلية معرفة في مفهوم لفظ الفصل غير ظاهري وهذا عرف

بترك

بترك العطف ولم يعتبر فيه الا في ما بينهما انه لو سلم اعتبارها فاعلم ان يكون في
الفصل فليس بترك فيكون التقابل بينهما فاعلم ان يكون في الفصل فليس بترك في
ولا حاجة الى ما ذكره بعض الفضلاء الفصل ترك عطف بعض الجمل على بعض
شأنه العطف او لا في الفصل ترك عطف الجمل على الجمل على جملته فبما يترتب
لهم لا فائدة في هذا الاطلاق الا لا مجال للتوهم خلافا لكونه وقع بين صحة الا
وقائده وبما قررنا ظهر ان ما ذكره القوم ان بين الكل والجمل في تقابل لعدم
والممكن كان محمولا على هذا الاصطلاح لا على الاصطلاح المشهور وما ذكره بعض
المتأخرين بنحوه بان من شأن المفهوم العام المجزئ في وهو الصورة الذهنية
المطلقة الاشتراك في ضمن الصورة الكلية فهو بان يكون الوجودي هو
الكل امر من شأن مطلق الصورة المنع من الشك في ضمن الصورة فثبت ان كان
الوجودي هو الجمل في مالا حاجة اليه ومع هذا كان غير مستقيم او هذه الغاية
وان تحققت لكن غير معرفة في مفهوم الكل ولا في لانهما معلومان اصطلاحا
لا يعتبر في مفهومهما ما سوى ما يذكر في حد او دما والمفهومين بغيرهم ياخذوا
بهذا البعد في توريثها وما وقع في كلامهم ان بين الوجود والعدم تقابل لعدم
والممكن كان من هذا البين ايضا او لا يعتبر في مفهوم لفظ عدم القابلية للوجود
وان كان المبدأ قابلية للوجود في الواقع بناء على ان يناسب الى المبدأ الممكنة
دون المنع او بناء على ان المراد الوجود المطلق والمنع قابلية ايضا **قوله** ما تضمن
الاسماء الاصلية اراها بالاسماء الاصلية ما يصح السكوت عليه ولم يبق للمفرد
انظر معه كما نظرا المسند عنه كالمسند اليه او بالعكس والواضح وضع الضم
على ان يكون النسبة المعبرة في مفهومها غير اصلية وكذا المصادر باعتبار نسبتها
لجانب عن مفهومها وهذا يختلف لليلة الواقعة خبر او صفة او صلة فانها
في حد ذاتها كانت نسبتها اصلية وان كانت بالنسبة الى المسند او الموصو
والموصول ليست اصلية وانما قال او شتر طاولم قيل او جزاء على ما حقه من ان
الليلة شتر طبة راجعة الى الكلية وانما هي جزئية واما الشتر طكان فيه
ما هو الجمل ايا جزاء ففي كون جزاء جملة لا فرد ولا شتر طية ليجلج الى التوضيح لا
يكون فيها جملة **قوله** يجب عطف عليه ان قبله ويجزئ دون العطف في جملته فثبت
اولا ترك العطف بهما بناء على عدم فسخ الشتر بترك بين جزمين بل قصد

طلاق

جان

بل قصد الى وكون خبر الثاني خبرا عن المبتدأ من غير ان يقصد اشتراكهما
 في الخبرية لانه كلف المبتدأ ولو لم يلف في المرات ان ذلك اي وجوب العطف
 فيما لا يكون طريق الربط ان الاشتراك والوضوح ان الاشتراك بينهما يستلزم
 بدون العطف **قوله** او يعطى ويمنع لما كان المسند اليه في الجملتين واحدا اذا
 تحقق الوجه الى معية بين المسندين صح العطف وليس المراد ان تحقق الوجه
 بين المسندين يكفي لصحة العطف صرح بذلك في او اضرب في جميع هذا
 لكن المستفاد من كلام السيد قدس سره الشريف ان مجرد اللاحق او التتابع
 في الوضوح المصنوع للجملة يكفي لصحة العطف سواء اتحد المسند اليه فيها او لا وسواء
 اتحد المسند فيها ام لا بل سواء تناسب المسند اليه بينهما او لا وسواء تناسب
 المسند فيهما ام لا فافهم **قوله** وهذا فاسد في قول المرات في الواو من لزوم
 الدال على مجرد التشريك ولا يتوقف صحة هذه الكلام على وجوده وتوقفه
 بل يكفي مجرد فرضه يمكن ان يكون محوذا استعمال البعض محوذا العاطفة
 بمعنى الواو اي مجرد التشريك والتجريد بان خصوصية معانيها ووج
 لاحد من اصلا فافهم في بعض النسخة قبل ان يتم في قول عدل وصف
 وتاميف ومعرفة وتحت ثم جمع ثم تركيب بمعنى الواو وكان المراد منها مجرد
 التشريك لضرورة الشرح وقال الكوفي ان او في قوله تعالى الى مائة
 الف او يزيدون بمعنى الواو وقال المصنف في تدبیر الابصار ان الفاء
 بمعنى الواو وهذا المراد بالواو ان يكون على حقيقة اي مجرد التشريك
 مخرج الواو التي بمعنى او ولما كان استعمال غير الواو بمعنى الواو نادرا غير قبيح
 لم يفت الى هذه التوجيه وجب المقتضى فلم يذكر في كتابه وغيره **قوله**
 سواء جعل عطف موزع على موزع اي نظرا الى ان مع اسمها وضربا في قوة المفرد
 فان قلت فلا يتم الدليل لا بد من عطف المفرد على المفرد قلت ان المقصود
 بعد العلم في حكم المنكسرة لان ما بعد ما منتهى منتهى مقصودى علمت وانما
 لم يحكموا بها مطلقا لانه حقيقة لانها اسم وضربا لان حقيقة فان بعض النسخة
 في توجيه العطف في البيت ان مراد ابي تمام ان مراده النوبى وكرم
 ابي الحسين مما لا يبعد الا انه كما تبين من اللفظ من جواز علم الشيء الى
 الله تعالى وفيه حال المبالغة في عظمه الشيء بحيث لا يدرى العقل فاجمع

بينهما انهما مما لا يحيط بهن علم احد فامل قول الاقرب ان ابي جمع بين كرم
 ابي الحسين و مراده النوبى الكثرة الى ان كرم ابي الحسين مراده النوبى
 اى مقرر لا يكره احد كانه ادعى انهما شيان في الغرض في التفسير والاستنباط
 بين الناس وفي هذه الادعاء من المبالغة في المدح مما لا يخفى على العارف
قوله قدس سره لان من حق الاسلام على هذا اى على تقدير السلب
 كان الوضوح من انما يمكن توقيف دين اليهودية ووج كان قوله انما يمكن مستند
 او في باق وانه لان موناك وفلحله قد تحقير الاسلام وهو بعينه توقيف العلم
 فيكون بمنزلة بدل الكل او مستند له فيكون بمنزلة بدل الاستحالة واعلم
 ان الوضوح بين توجيهى الشيء للتاكيد هو ان صاحب الكثرة جعل
 المراد من انما يمكن التتابع على اليهودية وصاحب المنع جعل معناه
 انما يمكن قلوبا وموقفا انما هو ان صاحب الكثرة نصرت في الثاني
 محمله هو انما يمكن من الاول وما بدل عليه وصاحب المنع على عكس
 ذلك جعل الاول موقفا لثاني **قوله** معنى ان قوله انما يمكن محمله في محل
 النصب قال بعض النسخة ما حكاها محكي هو المجموع وقصد تعلق اليه ان
 لا بكل واحد من قوله انما يمكن وقوله انما يمكن مستندون فلا نصب بالبعد
 لا بالمجموع كما انه لا نصب اذ قيل قلت زيد الابيض لا زيدا زيدا مثلا في هذه
 الحكاية كل من الجملتين لا يخل من الاعراب ووجه الفصل من كل منهما
 ليس بمراد من قصد التشريك في حكم الاعراب بل ان العطف على عطف
 على ما هو خبر كونه وهو بهذا الاعتبار اخل في قوله وعلى الثاني وعلى هذا
 معنى كلام المصنف ان جملة قوله تعالى انما يمكن الى ما حكاها تعالى ونقدت من
 المناقشات في محل النصب ولم يعطف عليه لانه يستند في رسمه لا ليس مقول
 قوله كرم وحمل كلامه على هذا بان مراده من قوله انما يمكن مجموع الجملتين
 يا باه قوله وانما لى على انما يمكن وانما يمكن مستندون اقوال فالاصح
 اذا انت جملة بعد جملة فاما ان يكون للاولى عمل من الاعراب ام لا الا قوله
 وضعت الثانية عن الاولى ولا يخفى ان المبدأ من ذلك ان الكلام عطف
 جملة واحدة على جملة واحدة اخرى ومضاهيها كيف ولا بد من جملتين انما
 جملة فانه لا يمكن لاجل ان حصل كلام المصنف على انه لم يعطف احد يستند في رسمه

ون

على جملة انما مملوك لا مجموع بلتين واما ان مستحق النصب مجموع الجليلين لا الاول
وحده بانما هو انما يتعلق القول بمجموع الجليلين لا مستحق لنفسه بل واحد
منها بناء على ان كل واحدة منهما جملة يصح في نفسها ان يكون مقول القول
فكل واحدة منهما مستحق النصب لاجل ذلك مثل ان يرفع كل واحدة
من العلل قوله وهي عدل وصف وثناء بنيت ومعرفة مع ان جزم في الحصة
هو المجموع وذلك لان كل واحد لما كان اسما موصيا مستحق الادراك
والرفع الرفع الذي استحقه المجموع من حيث المجموع وعوضه للكل لا لجزء ليس
عوضه للمجموع كعوض الرفع للجزء الا جزم من زيد مثلا بل ذلك انما يكون
بعوضه لكل جزء جزء منها بل نقول عوض النصب لكل واحد منها اقرب
من رفع كل واحدة من العلل البت وذلك لان مقولته المجموع يستلزم
مقولته كل واحدة بجلاب جزءه المجموع او ما هو شرطه وهو الاستناد
الى المبنية او حصة على انما يتحقق في المجموع على ان يرفع من كل واحد من رجم الله
بالاستناد وحال المجموع الى جزءه واعطاء حصة له رعاية لما هو المبنى ومنه لفظ
واذا استحق الخلة الاولى الى النصب بالذات او بالعرض صح العطف
عليه فنكرت العطف له رفع وهم الشريك ولو سلم فقد يكون حكمه سبب
منه فانه لا يخفى ان نكرت العطف بهما بناء على عدم الاستناد الى
في العامل وان كان معلوما من الجواب كان من مساندة لكن ذكره بهما
لان احكام سائر الاقسام من سائل الفتح يجب ذكرها بهما فذكره بهما
ذكره بتفضيل لاف وتبينهما للمقيم فلا بد وما اورد به بعض الفضلاء حيث
قال من المباحث النقيب التي خفيت الى الان ان فصل العبد يستدعي بهم
من قوله انما مملوك لا يستحق ان يكون من هذه الفن لانه لا يحق ان يرفع من هذه
فالتبديل به حال عن كماله في المصداق فمضد التعقيب النقيب او المملوك قال بعض
الفضلاء الصواب اذا مضد التعقيب بلا ملة او ملة افول المبنى ومنه التعقب
والتعقيب ان لا يكون فاصلة وان كان تعقب الفاصلة لا تعقب ذلك
الشيء ولهذا اقولوا جاد القوم متعاقبا في بلا القطع وترانج وذلك لان
التعاقب والتعقيب مشتق من التعقب فاذا قيل جاء زيد متعاقبا لمعرك كان
معناه انه جاء على عقبه اي بلا ملة وترانج وكون التعقيب قد يستعمل

بلف

بجزا

بجزا بالمعنى ان كل ملة لا يرفع **قال** قد سهره ولا يتصور في الجليلين بالحق
لهما من الاعراب كونهما خبر الملة **قال** قد سهره واما كلمة جزم فلان
قال بعض الفضلاء ويبحث لانهم ذكره في قوله تعالى امركم بالتقوى انكم
بالتقوى وبنين وجنات وعيون ان الثانية بدل البعض من الاول والاول
فيها اقول سيجي ان وزان امركم بالتقوى وبنين وجنات وعيون
وزان بدل البعض وهذا بدل على ان ليس بدل البعض حقيقة ولم يقل ان الثانية
داخله في الاولى ولو قيل كان المراد انهما في حكم الجوزول ولحقنا بهما اذا
ان ما كان جزا وداخلهما هو الالفام واحدا في ما لم يكون وذلك
متعلق بالجملة لانفسها اي في استيفاء لهما والليل عليه هو الاستفاد وما
ذكره قد سهره هو الفقة في ذلك وبكفي ذلك **قال** قد سهره
وج بجزا الشطر المذكور محصورا بجزمي العاطفة للمعزوات فان البعض القضا
قد عرفت انه يجري الشطر المذكور في كل قول قد عرفت عدم جزمه
فتذكر **قال** قد سهره ويمكن ان يلقى توجب الكلام المنفاج بوجزى بنه فزع
مخالفه كلام الشطر وادراكه بالنتيجة ان ينتقل بهما من الادنى الى الاعلى
او بالعكس **قال** بمعنى بل انما جازا لاضراب في كلامه تعالى لا اجز
عنه بل انهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى
عالم بالعلم وبهم وبانهم لم يدون ثم اخذ تعالى في التحقيق مع صانعها بطلان
غيره بناء على اظا الحزرا اي ارسلناه الى جملة يحزرهم الكس مائة الف
وهم كانوا اذ انهم بن علي ذلك وكذا قوله تعالى كلج الرطرا وهو ارب
قوله ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية هذا احوال استنوال بما
يورد وواجب لما كان وضع الفاعل ان بدل على تعقيب مضمون الجملة الثانية
للاولى في الزمان فكيف يصح استيفاء لهما في السببية مع ان السبب وجب
مقارنته للسبب في الزمان فاجاب بان الفاعل بهما لذلك على الرب الزكر
وهو ترتيب زمان فمذا متعلق بقوله من غير قصد الى مضمونها تعقيب مضمون
ما قبلها في الزمان هذا ويمكن ان يلقى شبه ترتيب مضمون الثانية بمضمون الاولى
في السببية ترتيبا وابتداء بنا بالترتيب الزماني واستعمل الفاعل الموضوع عنه
لثاني في الاولى فكانت من قبيل الاستفارة البتة ولعل هذا اقرب فبذكر

طها

قال قدس سره و ذلك لما بعد درجته و علم منزله الاولى الاقتصار على قوله
 بعد درجته لئلا يخلو اذا كان مضمون الثانية دون مضمون الاولى و لئلا
 لم يتوجه اليه لعدم وجه ان مباينة في كلام الباعث فذكر **قال** قدس سره ثم بعد
 كما ان في قوله فليس كمنهوى المتكبرين انما يريد انما كان ما ذكره ان
 كان لفظ عن الرضى لكن مراده من التدرج في درج الاربعاء التدرج في ذكر
 المعاني في ذكر ما هو الاولى فالاولى فلهذا كان واخلا في الرب الذي ذكره وليس
 الرب الذي ذكره في ثم منحصر في التدرج والاربعاء كما في الفا **قال** قدس سره
 انما يجز في بعض الامثلة تفصيلا انما اذا احتق التضا بين مضموني الجنتين
 بحسن هذه الاحتمال في صورة لا تضاد ولا ملازم بحسب الاحتمال لكن كان
 بعد في صورة التلازم كان محتسبا **فان قلت** لا يلزم ان اذا الية
 ظرفية لا شرطية اعلم ان اذا الية لم يكن فيها معنى ظرفية لم يجز الى عمل
 فالمراد ان يجوز ان يكون اذا الية ظرفية متضمنة بمعنى الشرطية لا نظر
 محضه والخيار ان العامل في ظرفية المتضمنة بمعنى الشرطية وهو المراد
 من الشرطية هو الشرطية لا غيرها وان كان المختار في عمل ظرفية
 المحضة ان يكون هو الخبرا على ما في الرضى ثم قال لو سلم ان العامل في الشرط
 ايضا هو الخبرا فلان ان هذه التضمنة ما حقه الكاخر فاجاب عن المنع الاول
 بان العامل في الشرطية هو الخبرا او الشرطية في الاصل ظرفية فاللفظ ان
 العامل فيها هو خبرا ايضا انما يحكم الشيء على ما كان ولم يتوجه الى دفع
 المنع الثاني وانما ان في المذهب وهو افاودة الاختصاص من طرفي الخبر
 و هو اليه ارباب الاصول ثم انما الى دفع المنع الثالث بقوله ثم التبعة
 اذا كان مضمونا فاما عمل الى الطرفين الاخر لا لم يرفع المنع الثاني عن
 الاول ولان بناء دفع المنع الثالث بقوله ثم التبعة على المذهب الغير المختار
 على ما عرفت و ذهاب بعض النفا الى ان المراد اختصاص حكم أي حكم المتكلم
 بالظرف لا اختصاص مضمون الجدة به فقول المص ماسر لا يلزم بهذا التوجيه
 مع انه خلاف الظاهر لفظ الاختصاص اذا البناء منه هو القصر **فان قلت**
 اذا عطف شيئا على جواب الشرط لا يعني ان هذا احتمالا له وهو انه عطف على
 مجموع الشرط والخبر لا يستلزم الاختصاص بالظرف في الية احتمالا لغير العطف

فب
 فب

و ترك هذا العطف لئلا يتوهم عطف على شيئا اخر على ما سبق في هذا و هو عليه
 ما ذكره بعض الفضلاء ان هذا يستلزم الوقوع في ورطة فهو منها و ذلك
 لان اختصاص استنداء الله تعالى بهم بحال تعا و لم يمتح محاسنهم و اختصاص
 تعا و لهم معهم بحال فلو يستلزم اختصاص الاستنداء بحال فلو على ان مع
 قطع النظر عن ذلك من قبل ما يرب عنه وهو افاودة اختصاص الاستنداء بهم
 بحال القول مع التبع قد عرفت ان استنداء الله تعالى بهم فصل لا يوجب
 بحال على ان في كلام المص ليس الا انه يلزم افاودة الاختصاص باللفظ ولم يبرح
 بان الظرف هو ذلك فلو ان وقت القول فاما من **فان قلت** لو قالوا ذلك
 لم نفهم فيه ان الظاهر في قولهم مع محاسنهم ان يكون قولهم عن الاعتقاد به
 سيما او قد فيه قبوله واذا خلا الاستدعاء بغيرهم وهو التبعة فلو لم
 منهم و اضافة الى محاسنهم بقوله شيئا بغيرهم اذا كان هذا القول المعتر
 ما هو الشرط المذكور **فان قلت** او كمال لا يقطع اطلاقها و ذكر بعض النفا
 لا يعني ان في صورة كمال الاتصال في صورة شعبة تصور ارباب خلاف المص
 ترك العطف عقلا و لعل لم يتوهم الية له وجه انه في كلام العقلاء و لعل
 مطلقا فذكر ثم قال ينبغي ان يرا بالعين ما ابتداء والاولوية لان المقوم
 من المفتاح ان في صورة شعبة كمال لا يقطع لا يجب الفصل بل كان الفصل
 اولي انتهى ويمكن ان يكون المص عدل بينهما اختيارا السكائي و اشار اليه
 بهذه الكلام **فان قلت** فلا خلا و فاجزا و انما ان بعض النفا في خبرية
 والاشائية والاول خبرية والاشائية ولو انما يتوهم خبرا و انما كفا
 لان اختلاف الجنتين في خبرية مثلا ان يكون احد بهما خبرا و ان الاخرى
 ان قول الاختلاف في الشيء كالشك في الشيء يقتضي انهم ان الامر
 في ذلك الشيء فلو قال خبرا انما فان الجنتين مستثنى ان في كونها خبرا
 مختلفان في نوع خبر كان يكون احد بهما اسمية والاخرى فعلية نعم لو قيل
 مختلفان بالخبرية صا بالخبرية ما به الاختلاف فعده ما ذكره لكن وفي بيان
 اختلاف الامر في هذا الشيء او بهذا الشيء فاما على و اما خبرا و انما
 فلهذا لا يفتقر الى اصل مصدر **فان قلت** كل لفظي بحسب من ان في البيت
 فلهذا فلو لم يفتقر الى صفة كرام ويمكن ان يفتقر الى الحاجة اليه بل في الش

كب

ان كل حرف و هو ملك كان بفضاء الله تعالى وقدره لا عالم يكن بمباشرة
الانسان بل كان من قبيل النبل اليه كذا كتب عليه ريب قوله لا يجنب بحجة
ولا الاقدام برؤية وجهه قوله والوجه ما ذكرنا في النظر في المصراع
الاجير **قوله** والامر بالبحر ثم بالعكس لا يخفى ان الصورة في جزم كان المنق في وجه
كون الاربع على غلبة الدلالة مع ان المنق افادة ان الرواية على غلبة
وقد انتهى والمعينان وان كانا متساويان في الجحني ان النصف في غلبة
دون الاخر وان المتناسب لبيت هو الثاني وما قرنا يظهر ان في قول
الث والامر في بحر ثم بالعكس لا يخفى ان في قوله لا يخفى عن اضطراب
على ما بينه قدس سره والى كان يمكن ان يفي بهذا من حيثية على ان يهنا جهن
ثم الاستئناف الذي هو شبه كمال الانقضاء كما في كمال الانقضاء لكن من بين
وهنا احتمال اخر وهو ان يكون المراد بالحق في كلام الزائدة وح لا يحتاج الى
ترك العطف **قوله** قدس سره في بحث اما اول فلان ما تقدم من قوله
لم يعطف على لعل قول الثالث لم يعطف على ولم يتوصل له في التعليل وذلك
لان دلالة قوله لم يعطف على على كون الكلام في المحكي اي كلام السراندة
لان ترك العطف كمال الانقضاء بين الجملتين انما هو في كلام السراندة واما
الث عرفان اورد العطف في محله اي في محلي العطف قد كانت غير جائز
بناء على ان ليس له الاحكامه ما في كلامه فترك العطف في كلام الثالث ليس
كمال الانقضاء بل لانه ليس العطف في كلام الراد فترك العطف في كلام
العطف ليس كمال الانقضاء بل لانه ليس قدس سره هذه هي حاشيته وهو
ان الجملتين في كلام الزائدة بينهما مناسبة مستمرة كما نمتزلة جملة واحدة
لان الثانية تبليغ الاولى في خلاف قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل
فان زيادة الواو من المحكي ليدل على معنى تلك المناسبة بين الجملتين او كذا
في قوله قال زيد نودي للصوت واصف المسح واما ترك العطف فان كان
في كلام الثالث اي في محلي قوله انما هو افادة كلام الثالث في كلام السراندة حتى لا يكون
كلامه على كلامه لانه لا يلزم ترك العطف في الا ان المحكي المعنى انه لم يجزم الثالث
في حاشيته كلام الراد حتى لا يفسد كلام السراندة ومقصودنا في قول
الى ما ذكره قدس سره لكن لا يخفى ان قوله لم يعطف لم يجنب ان يكون الكلام في

في المحكي على بناء معلوم كمن قوله لم يجزم البض في المحكي بل كان في المحكي لم يتصل كلام
الث ولم يتصل امره ولم يتصل في قوله قال الثالث لم يعطف على قوله
وان لم يتصل في المحكي في التبديل فاعلم **قوله** قدس سره في قوله تعالى وقالوا حسبنا
الله ونعم الوكيل في بحث او يمكن ان يكون حسبنا الله الثالث لانه في مقام
التعجب والخط يحوز ان يكون نعم الوكيل ضمير مبتدأ في وقت كما هو من بيت البعض
في المحصول وعلى هذا كان نعم الوكيل محذوف من قوله خبر بالثالث لانه في قول
قدس سره في توجيه عبارة المتن انه محذوف والخط يحوز ان يكون الواو محذوف او ان
الي غير ذلك وجواب ان هذا كله الخلف على ان قدس سره
ان يقول ما ذكرته كان التزاما بالث في الاشارة الى خطب الكتاب
قوله قدس سره في المجموع كلام واحد هذا من قدس سره اشارة الى ما ذكرنا
في قوله واذا خلوا الا انك تعلم ان قوله ان قولهم انا معكم مع قوله انا نحن
مستمرزون كلام واحد في ان التخصيص الذي يستحقها كونهما مفقودا القول
انما يكون للمجموع لا لانا معك فقط كما فهم من كلام الثالث فيها وفي هذا الموضع البض
فما هو لا ينظر **قوله** قدس سره والادلة على ذلك انما هو ما عدها اقوال من نظر اذ
لا يلزم من كون الجملة الثانية منصفة في الواقع كونهما دالة على بعض احوال
الجملة الاولى صحيحة حكمها فان المعاني في حروفه منصفة في الواقع بامور ولا يخرج
من العمل ان يحكم بها عليها من حيث انها معاني حروفه غير متصلة بالمتنوية
والوجه انه يصح حكمها بذلك الاحوال لانه انما يجب ان يصح حكمها بها عليها
حال كونها متغيرة عنها بهذا اللفظ الواقع فيها كما يحكم على المعاني في حروفه بامور لكن
بغير هذا الغير لفظه فلهذا يهنا لو سلم صحة حكم من السهل يقول يحوز ان يكون
ذلك من التبعين معنى الجملة بلفظ اخر وذلك كما وما قبل ان الاوصاف
بعد العلم بها صار اخبارا في المودات التي هي صفات حشيتة وايضا معلوم
ان كونها اوصافا لا يكفي في صحة كونها اخبارا فاعلم ان قوله لم يمنع مانع او ليد
شبه انظر الاخبار في هذا على توجيه قدس سره كلام الثالث ولا اما ظاهر كلام
الث فير د على منع كون الجملة الاولى لا يدل على بعض احوال الجملة الاخرى
مثلا لا ريب في بديل على بعض احوال ذلك وهو كونه صدقا وحقا ليس
محذورا بل مثالا فان بعض اللفظ ليس المنزلة لا المنقضا النوع من المناسبة ولا ينقص

اربعه حصص المنزل له المنزل والالم يصح التبرع منزله البديل لان البديل مقصود
بالسنة والحصص من حيث هي محلة لا بطول الكنت اقول لا يلزم الموافقة من
جميع الوجوه بين المنزل له والمنزل كمن في رعاية الملك سببه فيما هو مائة وصل
في المشبه به وفدات رالت لما ان ما هو سبب فصل الفقت عن البيان ان
يدل على بعض احوال المتبوع وايضا قد اخذت هذه الفقت في حد الفقت المعقود
وهو المشبه به وهي اصله وان لم يلزم الموافقة من جميع الوجوه لكن ينبغي
رعاية الموافقة فيما هو مائة المشبه به او ما هو المحقة منه والدلالة على بعض
احوال المتبوع مائة في الفقت بل هو حقيقة الفقت واما البديل فظا ان
كونه مقصودا بالسنة لا يصح في كل المثل لهما من الاعراب ان حمل
على الظا الا ان بق المراد يكون مقصودا بالسنة اعلم من ان يكون سنة
الى شئني او سنة شئني اليه او سنة معتبرة فثنا ولكنة **قوله** معنى ذلك
انه الكتاب الكامل اذا حصل فزيف الكتاب فزيف جنس كافي لافادة قصر
الكتاب في المثل اليه بذلك وظاهره غير صحيح فاما ان يخصص بالكمال
او بالخصص وعلى الاول فيقتل ان يقصد الكمال لا كمال من وجهين ان يقصد
الكمال مطلقا مطلقا الاول ان حقيقته وعلى الثاني ان كماله عاينها اي ادعاء ان سائر
الكتب ليس كاملا وعلى الثالث وهو ان لا يخصص كان ادعائها الخ وكان
محتملا لادعاء ادعاء وهو ان سائر الكتب في جنسها كانت ليس كمالا
والثالث رالي الاجرين ولا ينبغي ان يجهل ان سائر الكتب السماوية
ليس كمالا مائة او ليس كمالا اي يترك ادعاء ذلك ولا ينبغي ما فيه فلا
هو الاول فان قلت لعل مصر الكتاب الكامل او الكتاب مطلقا ليس بالنظر الى
الكتب السماوية الاخر بل بالنظر الى غير ما قلت المتناوذة من الطهر الاضافه الى ان
بالنظر الى ما هو قهر فيها ونظير بانتم است الى ان على الوجه الاخر كان المراد
بالكتاب المستعمل في البرج الى معنى وحشي بخلاف الاول اذ الكمال معني وحشي
وهنا اضمال في وهو ان يكون الكتاب للعبه وكون المعبود وما استعمل
اليه في قوله انما سئلني عليك قول لا تشبه وفي الكتب المنقذه ووجع لا يعيد
القصر ولا يحتاج الى توجيهه **قوله** فورا انه اي وزان لارباب منه به
وزان نفسه في قال بعض الفضلاء جعل بمنزلة النكبة المعنوي لسنه ان لا ي

به الخط على ما ذهب اليه الثالث والسبب ان النكبة لا يكون له منع الخط
على ما مر في بحث المسند اليه قول المراد يكون بمنزلة نفسه في جاء في زيه نفسه انه
منزل منزله لامن جميع الوجوه بل من جهة تباين بالمعنى الاول دون كونها مائة
ليها والنجب من هذا النكبة ان قد است راليه في الحق وقد نقلت عنه
قال الثالث وهو نفسان لانه اما ان ينزل النكبة من الاول بمنزلة النكبة
المعنوي من متبوعه في افاة التوفير مع الاختلاف في المعنى فلا تغفل **قوله**
قلت هذا واخرج الهمداني اقول في بحث اما اوله في ذكره بعض الفقت
ان هذا الكلام على السنة الاخرى واما ثانيا فلان كون البلاء سببا للهداية
لا يمنع في صحة قصر سبب الكمال في الهداية او كون البلاء في نفسه سببا للكمال
مما لا يمكن التماسه غاية الامر ان حصار سببا للكمال هو الهداية فيقال **قوله**
قد سهره وادخل لا اشكال عليه قال بعض الفضلاء سببه ول صاحب المفتح
عز في باب الراجح الكنت ان في المعقود لا يجوز التمسك به ان يكون
التاكيد بكونه اقول يمكن ان يفي في وجه ترك العطف ان الاول لما كانت
معنوية والثانية لفظية فلماذا المباهنة لم يعطف وهذا اشبه بالحق لانه
جزا والثالث اذ ان لم يعطف على التاكيد لسلابته عطفه على غيره وهو
المتبوع واما ما ذكره في سهره فقف انه لو صح ما ذكره في المعقود عطف شئني على
ما سهره شئني الا في محله بل لا بد من عطفه على المجموع وليس كذلك كما لا يخفى
والدالة عبارة الفتح عليه ما ذكره بقوله لان قوله تعالى ذلك الكتاب
لا ريب فيه حيث جعل مجموع بمنزلة شئني واحد ووجه تسميته نكبة المعنوي
على المعنوي على ارجح صاحب الفتح مع انه في المشبه به ليس الامر مثلا
يقع جاء زيه ربه نفس لا جاء زيه نفس ربه ان المعنوي لما لم يستقل من جهة
استتماله على غير المتبوع كحالات المعنوي فانه لفظا نقلت ثانيا كان
المعنوي بوقوعه نحو المتبوع ومرتبطا به **قوله** وهذا المعنى مما لا يخفى له
في الجمل سيما التي محل لهما من الاعراب لا ينبغي ان التميز الاول انما هو
عن النكبة اللفظي والثاني عام سهر به البديل عن النكبة مطلقا وانت
جدير بان لا جعل به المعنوي اشارة الى كل واحد من التميزين كما هو الظاهر
مبين وعليه ان التميز الثاني وهو من مطلق النكبة ليس مما لا يخفى له

في الجمل مطلقا على ما يقتضيه قوله لا سيما التي لا تحمل لهما من الاعراب وان
 الاول ليس عاما بالقياس الى التاكيد مطلقا فالاصوب ان يحل كلامه
 على ان مراده ان امتياز من التاكيد فليس الا لمراد من الامرين في الاول
 من التاكيد المطلق والثاني من مطلق التاكيد والمجموع من حيث المجموع
 وهو ما به الامتياز من الجميع لا يتحقق في الجمل مطلقا اذ الامتياز بالاول لم
 يتحقق في الجمل اصلا بمعنى انه يعتبر به التاكيد فيها فاستحق المجموع ايضا في الجميع
 هذا في جميع الجمل واما التي لا تحمل لهما من الاعراب فاستحق في الثاني فيها
 ايضا فاستحق في الجميع فيها لما كان باعتبار كلا الجزئين معا كان اولى بها
 فيها فلهذا اقال سيبا وهذا الوجه هو الذي استار اليه قدس سره في محله
 لو تأمل فيها ظهر ان مراده حيث جعل التاكيد الاول ما به الامتياز من الكل
 والثاني من خصوص الجمل التي لا تحمل لهما من الاعراب فكانه قال لم يتحقق
 به المجموع في الجمل مطلقا سيما التي كان كذا منها فيها قال بعض الفضلاء
 اقول فيما ذكره ان النظر احدها انه لا يتصور لامتياز من التاكيد فيها فذكره بمن
 الامتياز بان البديل في حكمه كبر الى ما لم نعم انه ايضا مستحق في الجمل التي لا تحمل
 لهما من الاعراب اقول من اذ اخل في قول الثاني لان تكرار العامل في البديل
 لا يحمل في المقياس بالنسبة ثم قال في ثانياها انه لا يميز عن مطلق التاكيد بان لفظ
 مغاير للجملة الاولى اذ ان التاكيد المعنوي يتحقق فيه ذلك ايضا اقول قد عرفت
 جوابه وهو ان الثاني لم يقصد به الامتياز من كل التاكيد ثم قال في ثالثها ان
 ما ذكره جار في البيان اذ البيان لا يميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ
 الا وان فسيفى ان لا يعتبر اقول ما ذكره في ثلثه في ترك التوضيح للبعد مع انه
 كان ينبغي ان يذكر واما البيان فلما كان مذكورا على ما هو الاصل فلا يحتاج
 فيه الى ثلثه وجرى بان التاكيد فيه لا يضر في التاكيد لا يجب الاطراد فيها
 كيف وانها كانت بعد له وقوع فيها خالف الاصل **قال** قدس سره وان كان
 استنباط القصد من حيث من جانب ثلثه الجمل الثانية بدل الكل وتقرر ط
 وجواب ان اعتبار بدل البعض والاستعمال من جهة ان ليس لتاكيد في كان
 اعتباره مغاير اعتبارها وهذا الجواب بدل الكل فان اعتبار الجمل الثانية
 تاكيد او قد اعتبر كان مغاير اعتباره **قال** ما عليه المسلم من اسواء الخالصين

لا نقول

في السه وهو لا يخفى انه ان قلنا ان المقابل الثاني ومنه ما فسر ان كان
 يعتبر في مفهوم المسلم ان سكره وجهره فقولنا في السه وهو لا يخفى على اعتبار
 الجزاء في مفهوم المسلم ولا يبعد ان نفس المسلم بالمعنى وعلى ما فسر بعض الفضلاء
 وج لا حاجة الى عمل التاكيد **قال** قدس سره ولكن صارت قولنا لا يفرق بين
 الوصف حقيقة في اظهار كراهية اقول فيه تأمل لان التفرقة بين اصل ولا يتم
 مشكل لان اصل لا يستعمل في طلب الرضا من الخيوط ولا يبراد منه هذا
 بل المراد من المنفصل هو من هو كمال الكراهية وباستعمالها يحصل اظهارها
 وكذا لا يقيم كبر المراد من طلب الكف عن الاقامة بل كمال الكراهية وباستعمالها
 فيها يحصل اظهارها بالمعنى المراد فيها واحد والوصف في بيها بان دلالة
 اصل على هذه المعنى على سبيل المجاز ولا لانه لا يتم طلب على وجه حقيقة التوبة
 غير ظاهرة لانه لا يكون اصل مجازا فيه كونه مجازا لغيره فيه ولا يعلم
 ايضا كذلك وان اراد ان مجازا في محل نظر وتأمل ذلك لا يثبت
 الوصف الوفي فيه كما استار اليه قدس سره في محله لا يثبت عدمه
 ايضا ولا يعلم لا يثبت الوصف الوفي ايضا ولا عدمه في التوفيق لكل
 بل حكم وان اراد ان ثبوت الوصف في لا يتم اظهارا عزب من اصل
 غير مسلم **قال** قدس سره لان كون الدين عن القيد جزءا من الار
 بالشئني انما يجب بوجوه المستفاد من السرح وحاشية ان ما نقل في
 الاصول من انه في باب لبعضهم الى ان الامر بالشئني مستغن عن
 هذه المراد من التقنين ليس معنى المعنوي بل الاصطلاحي وهو ان
 الدين عن القيد والمعنوم الامر بالشئني لكن المستفاد من مختصر ابن حبيب
 وشرح القاصي ان المراد ان الدين لازم للامر لانه جزم في الفاصلي
 في شرحه في الامور الاجباب طلب فعله على تركه العاقل ولا يلزم على
 فعله لا المقتدر وما هو معنا الا الكف عن الفعل الممور به او جعل كونه
 مكلها ضد لفعل والزم به كما كان وهو يستلزم الدين عنه فقام
 فيه **قال** لان عدم الاقامة تغاير للامر في الاول من حيث حيث لان
 المعبر عنه في التاكيد بدل الكل ان يكون المراد من الثاني
 جزم المعنوي من الاول وقد علمت ان ليس المراد من الاول

علم

الرجلة ولا من الثاني الا فامة وحصل ان جميع ذلك مما هو بالقياس
الى المعاني المرافقة من الالفاظ والمراد منها من واحد ولهذا قال الثاني
او في بناء دية المراد فاعل من **قوله** لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني
الشيطان لم يكن قال بانيانوا نوحيا لوسوس وذلك لان الوسوسة
هي القول الطغى للامتناع وكان اثره فلا بد من تعينه بالفاعل لغرض من تعينه
بالشيطان كونه خفيا وكونه للاضلال هكذا قال بعضهم وفيه نظر اولاه
في فاعل وسوس وهو الشيطان وايضا فاعل في ضمير الشيطان وكان
عبارة عن فكيف يقع توحيج المرجع به وايضا الموضح بهما هو المفعول والمفعول
المتعلق بالمفعول وشيئ منهما ليس محله على ان الوسوسة قد لا يكون قولا
ونظرا الا ان لبي المراد بالقول بهما ما يشا ولا غير اللفظ موح القول المراد بفعل
هو اللفظ الصريح فيكون اخص من الوسوسة فيصح توحيج به مع ان فاعله كونه
امرا خفيا وكونه للاضلال من لفظ الوسوسة اظهر من لفظ قال تعينه بالفاعل
او دلالة هذه الالفاظ والاولى مطابقة او صريح من الالفاظ وانما جبر بان
الحقا في قوله تعالى فوسوس اليه الشيطان من جهة المتعلق فيكون ان الجملة
الثانية من حيث تعللها بمفعول القول كانه بيان للجنة الاولى من حيث
اعتبار تعين الوسوسة بامر مالا لا يمكن منه كورا وكان مراد او هو مرادهم
من كون الثانية بيانا للاولى فالمراد يكون الثانية بيانا للاولى ما يشا
كون نفس الثانية او جبرتها بيانا لنفس الاول او جبرتها والشعر ورد
الاستراض على هذا المقام بناء على جملة كون الثانية بيانا للاولى على معنى
المتبادر قال فاعل الدليل على ان الشيطان لم يكن على ما حملنا من التقييم
انه لو حمل على لم يكن قوله وقد يكون قطع لجملة عما قبلها لكونها بيانا لتفسير
لمن ومن مؤداهما بعد قوله او بيانا لها معنى لاجلها فيه فندسه وما مرزنا
ظهران ما فهم من كاشفة عما لا بد في الثانية من التعينه بالفاعل المفعول
جما صحت بصح بيانا للاولى ليس على ما ينبغي بل الدرس الا ان بنو مضمون الجملة
الثانية هو نسبة الفعل المسند الى الفاعل المتعلق بالمفعول المعين وهذه
النسبة موصوفة للنسبة التي في الجملة الاولى وليس المعنى بان نسبة للتوحيج ذات
المفعول بل النسبة التي هي جبر الجملة ثم خفا منها من جهة المتعلق ووفق بين

كون الشيء موصفا وكونه شيا يكون موصفا فلا تغفل وعلى هذا التوحيج
وصف النفس للجنة وكذا كون الاول موصفا فلا حاجة الى ان الكاشف يكون
الثاني بيانا للاولى على ما اركب بعض الفضلاء وكذا الحاجة الى جعل الفصل
للجنة فندسه ورج يظهر ان قوله تعالى عذاب يوم كبير الا انه غير داخل
فيما ذكره لان المتعلق الى البيان بهما نفس المفعول والنسبة التي هي مضمون
الجملة الاولى وما دما بل هي امثلة ان عمره بيان لاجل خفض فاعله بيان
ولا دخل للنسبة في البيان ولا المبينة بل هي في مجال **قوله** مما يؤدى الى
ف والمعنى احترز به عن مثل قولنا زينة فانه وعمره فاعله وكذا لعل اولاه
في عطف الثالثة على ما فاصلة عطفها عطف ولا يتقاربت المعنى به وايضا
لو كان مطلقا لكان غير المعنى به والمصحح الفصل مع احتمال الاستئناف في الالفاظ
مقصودا وقد قالوا بغيره كما اشار اليه المصنف **قوله** وشبه هذا الكلام لا يتقاربت
انه يشتمل على مانع من الجبر ان هذه الشبهة محققة في صورة كمال الاتصال
لكن المراد ان وجه الشبهة منافية للثبوت وعدم اتصالها مع المانع من العطف
عدم جامع مطلق حكم المتقاربت من ابي غير المتصلين كمال الاتصال وانما جبر الاتصال
بالكمال لان الاتصال في الجملة يجب لصحة العطف وانما ما فيه المانع من العطف
عدم جامع مطلق حكم المتقاربت من ابي غير المتصلين كمال الاتصال وانما جبر الاتصال
بالكمال لا فالمراد بكمال الاتصال ما يكون في حكم الاتصال وفان بعض الفضلاء
وجه الشبهة ان من ابراهام خلاف المعنى في عطف المتصلين جبر وانما
ابراهام اتفاقا معناه لانه شامع في عطف غير المتصلين على جامع ابراهام تحقيق
بحاجته اقول في صورة كمال الاتصال بغير تحقيق مثل هذا الالفاظ او فيه ابراهام
المتقاربة وعدم كمال الاتصال لان الشك ان عدم الاتصال بين المتصلين
اكثر من الاتصال بل يقول اكثر في المتقاربة بالقياس الى الاتصال واظهاره في الجاد
المتصلين جبر وانما معنى بالشك الى اختلافها معناه **قوله** وفي سورة ابراهام
عقب السلام هذا هو الصحيح وفي بعض النسخ سورة الرعد وهو غير صحيح قد اجاب
عنه بعض الفضلاء بان المراد من العذاب فيما مضى ابي في السورة البقرة
والاعراف الى الخطين ما يتعلق بمعتقد من الاولاد والانس وبنوهم
وبين قولهم بنوهم انباء بهم وسيجنون في سورة ابراهيم عليه السلام

ع

بهم

كان المتعلق المراد ما يتعلق بانفسهم على ما هو المتبادر اقول بهذا الوجه حسن
لكن يخص به هذا الموضوع وما ذكره الشارح غيره وهو ما خذ من كلام
الخاص في نفسه حيث قال في سورة ابراهيم المراد بالعباد
في سورة البقرة والاعراف لا يفسر بالتوحيات والقتل ثم في معطوف على التوحيات
بهنا وهو اما جنس العذاب او استنساخهم واستنساخهم بالاعمال التي قد
قوله ابراهيم على صفة الجليل وهو الرواية شاع في الظن والوجه فيه ان
اريدت ان يكون على صفة الجليل فاذا اقيم المفعول الاول من مقام الفاعل
لم يبق الا المفعول الثاني فصار مثل ظن وذلك انما يلي ان يكون على صفة
المضارع المجهول من باب التفعيل بمعنى يحجر ومعنى ان ما لها واحد وذلك
بناء على ان رايت بمعنى ظننت **قوله** لتلاينوا بهم انه عطف على قوله يعني لا ياتي
لا مناسبة بين مسند يعني واراها وكفى ذلك في انفي التوحيات لانا نقول
كفى للمناسبة كونه متعلق الظن اقول لا يخفى ما بين الطرفين من المناجزة
والاولى ان ياتي في الجمل التي لها محل من الاعراب يعني في ضمة العطف
فصحة التفسير كلف في حكم الاعراب واما وجودي مع فاعلها يجب عطف
وكونه مفعولا على ما هو ويكتفي بكونه متوحيات في صحة ولا يشترط كونه
مفعولا حسنا كيف وحكم يكون ابراهيم من مظهرات سلم من جهة
عدم حسن المعنى قال بعض النحاة اختصار الفصل على العطف لعدم الاعراب
انما حسن لو لم يكن في الفصل ابراهيم مع ان في الفصل تنوينهم ان ابراهيم جملة
خالية او خبر بعد خبر لان اقول افعال في غاية البعد لان العامل مع
هو فعل البني فاعلى تقديره وقع طلب بذكرها من الشارح كان ظننها صحيحا
صا وفاقليس ظن ظننا هذا في الظن واقعا معارنا له عادة بل المقارن
له ظن صدقها فيه واما الاحتمال الاخر فيحصل عن ان ما كانت ان الاخبار
اذا كانت جملة كان يجب عطف بعضها على البعض ولا يجوز تركه فاعلى
قال قد سكره فان قلت فماذا اقول في قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا
يكون ان لو معنى قوله لا يستفهمون ولا يستخرجون معنى واحد مؤخر وهو
عدم تغير الحكم كما يلي هذا حله فامض ايجاز فيعطف العطف او لا ثم يحيل ذلك
المعنى الواحد اخر او احد امعنى وان كان متعديا والنظر في هذا وجه اخر

لا يحكمون الحكم احد بان لا يستفهمون حال عن فاعلها ووجه ما مره من
جزء الشرط العامل فيها المباعدة في ترتيب الجزاء على الشرط وعدم المصلحة بينهما
كما انه لا مصلحة ولا شراخي بين وجود زمان الاجل وبين الاجل وثانيها ان
المراد باذا الوقت الموعود مثل السنة التي وقع فيها الاجل والموت والاراد بقوله
يستخرجون ولا يستفهمون عدم النضر والقدر بالسنة الى الزمان في السخفي
الذي وقع الاجل فيه وثالثها ان المراد اذ اعلم الله اجلهم اواراده لا ياتي
اجله عنه ولا يتقدم عليه وصارح ان اجله لا ياتي من زمان علم
الله وقوعه في اواراده فيه وتقدمه على زمان معين في مقتضى علمه اواراده
وان كان محال لا يمكن ليس محال يتصور ولا يتصور في بابي النظر ومثل هذا الاحتمال
كما في لحنه الكلام **قوله** كما يفيض الجواب من السؤال لما بينه من الاتصال
بهذا الكلام يدل على ان من اسباب الاتصال كون الثانية جوابا عن سؤال
ناشئ عن الاولى لكن لم يبين اسبابه ولعله لا ليس له مباحث يتعلق به حتى
يذكر على حده بل الكافي يذكره بهنا بنفسه لاجل اتصال وقال بعض الفضلاء
وجه عدم التوضيح ان الجواب والسؤال وقام من المكملين والواصل انما يكون
في كلامين مكملين واحد على هذا يعني ان ياتي ترك الوصل لانه اشد اكلام
لانه شبه الاتصال ثم قال يمكن الاتصال وحاله في قولهم اوبيا نالها لانه بيان
منه السؤال ولكن ان يحمل وجه فصل الثانية عن الممثل منزلة السؤال
انه كما بيان لانه لا يبين به انها تضمنت السؤال اقول الاوضح ان ياتي في الجملة
الاولى ان الثانية خفية لما قبل جواب فاطمة الثانية اعيان ذلك الجواب
الجملي وتفيد واما بيان جبرج لما تضمنه من السؤال واما ما ذكره في حاشيته كتابه
انه منزل الاولي منزلة الثاني فترك العطف لان الثاني مل بالاعطف
على الكلام ففي غاية السخافة كما لا يخفى **قال** قد سكره لما بينه من كمال
الاتصال والاختلاف خبرا وان شاء انترضى على بعض الفضلاء باستغاضة
بقوله ان ضرب ريدا في جواب من اصرح اقول يمكن وضع البعض
بانا لانه ان قول ان ضرب ريدا هذا مستعمل في معنى الامر وهو طلب
الضرب لان من اصرح ليس معناه السؤال عن ضرب في حال او في المستقبل
حتى كان يقع ضرب من المكمل متعلق بشخصه وبان انه ريدا او غيره

مثلا على ما يقتضيه الكلام لانه استوفى وسؤال عن المعقول بعد العمل باصل الحكم لانه
 يستعمل مقام لا يتبع ضرب احد بل معناه من يتحقق ان يكون مفروفاً الى
 قطابقة اجواب لا يقتضي ان يكون معنى الحرب زيدا ازيد من معنى الضرب
 فيكون ضربا معنى وان كان الشئ لفظا فحصل الموافقة بين لفظين ضربا معنى
 وقد رقت انهما كافيته وايضا صح هذا الكلام في جواب من قال من ضرب
 مع ان الحكم لم يقصد طلب الحرب من الشئ بل معنى بل قد لا يكون مطلوباً له
 كما لا يخفى على من نظر في مطلق استعماله لانه فاعلم ان استعماله ليس في معنى الا سرف فاعلم
قول ولا حاجة الى ذلك ببرهانه اما اوردوه بعض الفضلاء المستشرقين
 لا سيما الاستنباط لا الصحة والمصطلح لم يقصد بذلك الكلام انه شرط لصحة
 الاستنباط بل انه شرط لمنه ولا يخفى ان مثل هذا لا يمكن ان يكون في الترتيل
 المخفول عن السكاكي انه لا حاجة في صحة الاستنباط الى شئ بل السؤال المقدر
 من قوله الواقع بل كفي كونهما حاصلين لفظاً السؤال الا ان يقع هذا في مدخل
 في حقه وهو مشتمل ولكن يمكن ان يكون القوم ارادوا بالاستنباط هذا
 وهذا القيد داخل في المعنوم الاصطلاحي له والسكاكي ناقل لا حطاً لهم ولا حجر
 في الاصطلاحات فاعلم **قول** كما غابت مع لم يحل في نقطة الوزن الواقعة
 النوصة من تلك التثنية ولا بعد ان يحل سببها **قول** اي ما ياتك
 على كلامه الكلام متعارف استعماله في السؤال عن العلة فيكون معناه
 ما شئت على اي معنى مع اي سبب وان كان ان يكون سؤالا عن حاله
 الى ما هو سبب عت كما هو شأن الطبيب من الاستفسار عن حال المريض ليعلم
 ما هو سبب مرضه قال بعض الفضلاء لا يظهر ان سره وانما ضرب بعد ضرب وهو
 لفتة بالمرض والسره له انهم والطرف الطويل وجنبه على ان مرضه ما
 لا يبرح في الصحة ولا يخفى ان هذا القسم يقتضي عدم التاكيد لما مر ان الكلام به
 الالبته ان لا يكون ولا وجه لاحاله بهنا وببانه في القسم الثاني في اقول لا يخفى
 ان الاستنباط لا يستلزم على الدقة في الكلام والاختصار في اللفظ بل من جعل
 سره وانما ضرب بعد ضرب ولهذا احكموا به في البيت واما ترك التاكيد بهنا
 فلا كان هو الاصل والتاكيد حاشا وبه فلهذا لم يتعرض له بهنا بخلاف وجوده وان
 فانه حاشا كان الاصل فيه عدم فلهذا التوضيح سبب التاكيد به لانه كان

فلان

خلافت الاصل **قول** كانه قبل بل النفس اماره بالسوء قال بعض الفضلاء
 بهذا السؤال لا يخفى بالبال من قوله وما ابر على نفسي بل لا يظهر ان السؤال
 المقدر هو قوله ما شئت عدم تميزه كالتاكيد لانه لا يخفى ان في موضع
 التاكيد فالكلام مع خالي الذين المتشرك من قوله المتشرك اقول لا يجب في تميزه بل
 من قوله التاكيد الا ان في ذلك الموضع اشارة الى الجنس بغيره حتى ان النفس
 الباطنية والفهم المتعارف لا يتروك فيه وطلب لانه يشير الى حقيقة لا وجوده
 على ما مر فاطور بالبال المتعلق وصحة ليس بلارم وايضا على ذكره من التاكيد
 كان سؤالا عن السبب المطلق لعدم التبرية والمقن من طلب الصورة
 فلا ينبغي التاكيد لانه كبر الحكم ولهذا قال الشئ وعدم التاكيد ايضاً مشتمل
 اي بانه سؤال عن مطلق السبب وكون الكلام مع خالي الذين ومع ذلك
 انما يكون فيما كان المقن بالافادة هو نفس الحكم وكون طرفه وايضا اذا كان
 السؤال عن سبب التبرية وكان المقن طلب التاكيد الذي كان اصل الحكم معلوماً
 فكيف يكون خالي الذين عن الحكم **قول** من ان الخاطب اذا كان شراً
 في الحكم اي حقيقة او منزل منزله أفلا ينافي ما مر منه انه من قبل جعل خالي الذي
 منزله المتروك لانه سائل متروك في الواقع **قول** ووصلت بحرف موضوع
 لا يصل اذ بالوصل المعنى اللغوي اي الربط والافعال في السببية والقرز
 بقوله عن القسم الثالث اذ الوصل فيه حتى لا يبرح وبالموضوع للوصل عن
 القسم الاول لما مر في بحث المسائل فاعلم ان كونه ان كونه
 المقامات لصحح الكلام الثاني والاصحح له وبيان وجه الفائدة فيه
 وينبغي غناء الفاء وبما نقلت من طرف وما جعل ذكره بعض الفضلاء حيث قال
 ولا يخفى ان الاول ايضاً وصل حتى لا يبرح في الاعاوت بينه وبين الثالث
 في ذلك هذا وكون هذا اللفظ الوصلين اي كون الثالث لفظاً من الثاني
 بنا على انه عدول الى قولي الدليلين اي العقل والنقل وهو العقل هو ما مر في ادل
 بحث المسائل وافتاوت بهنا بحرف تفاوت المقامات لانه
 اذا كان السبب من السبب محض الاول ان كان عن المطلق فان كان
 مع الزكي فينتهي الثالث والافال في **قول** كانه قبل صدق قوله هذا
 الرغم ام كونهوا قال بعض الفضلاء اذا دار الكلام بين النفي والاثبات

من

فلا معنى للسؤال المهمزة وام اولا معنى لا مفعول التصديق باحد هما لانه
مفروق عن معرفة كل احد اقول لا يعتبر في صحة استعمال المهمزة وام سوى
انما لطلب اليقين بعد العلم باحد هما سواء كان ذلك العلم يحصل لكل احد
وكان امر ظاهر او لا ثم قال او الاظهر ان المراد زعم القوم اذ لا يتكلم في غمرة
يتكلم لان الفعل لا يقع في الغمرة فلو لم يزل ذلك لم يتحقق فالزعم
في معناه المشهور ولما كان زعمهم مبركبا لانهم يصدقون افعالا حاسبا
بانهم صدقوا اشارة الى صدقهم في كونه في الغمرة وقوله ولكن غمرني لا يخفى
اشارة الى كذبهم في اعتقاد الانبياء اقول هذا الوجه يخرج الى زيادة
تلك في البيت اذ لا بد من تغيره يتكلم بعد غمرة على انها صفة لها وكذا
يبنى تغيره متعلق صدقه اخصوص كونه في الغمرة بلا ملاحظة هذه **قوله**
اي او وقع عنه الاستنباط كجذات المفعول يعني ان الفعل يستند الى مفعوله
بالواسطة وبالنسبة الى مفعوله بلا واسطة صار منزلة منزلة اللازم على
ما صرح به في المحضر ونعم ونون عن الفعل المنزلة منزلة اللازم بهذه العبارة
فيقال في فلان ليطي بوضع الاعطال على ما مر ويكون الاستنباط ليعني
اللفظي اي الابداء ووجه معنى من متعلق به وليس المراد ان المفعول بالواسطة
وهو تحت بند محذوف في الكلام والفعل مستدله ولا ان استوفيت مستعمل
بمعنى او وقع الاستنباط محذوف فلا بد وما قال بعض الفضلاء وليس التقدير
او وقع الاستنباط عنه فيكون من قبيل جعل من العبر والنزوان لانه لا
واعي اليه **قال** قد سهره ويكون المطلوب حصوله وجبه
ثم النص يكون تلك الخصوصه سببا للمطابقة المصنوع الذي في بحث
لان السؤال عن خصوصية السبب قد يقع من تصور خصوص جميع الامراض
فكذلك يكون المطلوب هو تصور خصوصية السبب وان اراد تصور
خصوصية السبب من حيث انه سبب يرجع الى النص كونه سببا وملاحي
اذا استدل عن خصوصية السبب وقيل جوابك انك لا تكلم مثلا فمزيد
لك تصور في هذا الجواب لم يكن حاصله فكيف قبل كل من ان المطلوب
ليس الا النص يكون الشيء الخلفي سببا له وسبب هذه السنو الا ان تصور
خصوصية السبب يجوز ان يكون مثل قام زيد ام عمرو ولعل قوله قد سهره في البيت

التي بعد ما ومنت بحث قد سبق اشارة الى ما في هذه الحاشية ايضا **قال**
قد سهره والمتشهور ان الحق بهنا ايضا هو التصور وفيه بحث وقد سبق
تحقق ان الحق في الصور بين هو النص لكن هذا المعنى وهو كون المطلوب
تصديقا في الصورة الثانية اظهر كما في السؤال عن السبب **قال**
قد سهره فاشارة الى توجيهه ويمكن توجيهه ايضا بان المراد من لفظ الا
في جانب الصفة هو مطلق الذكر والقبيل لفظ الاعادة لكلمة اعادة
الذات **قال** قد سهره لان اسم الاشارة موضوع الضمير والسبب
ان اسم الاشارة موضوع للضمير فكيف اذا استعمل في غير مرام
فالمسند اليه ليس تلك الصفات صار كانه محسوسا به وكان
المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات كذا اجابات الضمير فانه لا يصح
ان يكون المراد به محسوسا به **قال** قد سهره وهو ان يجعل الذين
يؤمنون بالسبب موصولا بالمتقين يعني انه اذا جعل الذين يؤمنون صفة
للمتقين مثلا ويوقع الاستنباط عند قوله اولئك على يدى فكيف
قبل ما بالمتقين خصوص اكون الكتاب ما ويا لهم دون خبرهم كان
محتملا لئلا في اعي الاعادة بالوصف بناء على اعتبار الوصف
في الاشارة وملاحظة على ما بينا اننا وللفهم الاول وهو الاعادة
بالذات بناء على انه اشارة الى نفس الذات من غير ملاحظة الوصف
واما اذا جعل الذين يؤمنون جملة استنباط فيه هذه الاستنباطات
لا يجعل غير الوجه الثاني ولعل الجواب باننا بناء على انه لا يجعل غير الوجه
الثاني الذي هو ما يقع لان الذين يؤمنون بمعنى المؤمنين بالسبب
المتممين للصورة **قال** قد سهره هذا الكلام مغلط فان الحكم بالثبوت
لزيد في المثال المذكور فان قلت يجوز ان يعذر السنو ان لم يكن
من الاعمين واليه يجمل ان يكون الخاطب لخص في صدور امتحان الحكم
بل يبرر سببا صانه قلت اما الاحتمال الاول فيه فانه على هذا
كان ينبغي ان يقول صدقته دون صدقته واما الثاني وفيه
قوله بمرأى اشارة الى ان محل استفاد هذا الكلام بعيد عن قصد النحاة
قال بعض الفضلاء لك ان يجعل صحت وعلى صفة الكلام فيكون

عادة

السؤال من الخاطب بغير المحسن منته بل خفاء اقول الظان ما زاد له
 بقوله انت حتى تعلم انه على صفة الخطاب كان منبأ على الرواية على انه
 على هذه اليمين ان يقول صدق في القديم لا صدق فيك بالانكشاف
 له جعل ان احسن في معنى الامر على صورة الماخذ للفقهاء او اظهرها للرعية
 الى غير ذلك لم يتوجه به الا برأيه قد سهره ولا ما اورد به بقوله
 وبما قررنا نظره ان قوله فيما تقدمه والسؤال المعذر منها كما اذا احسن
 اليه ليس بشي سواه ارجى على صفة المبني للفاعل من المضارع او المبني
 للمفعول من الماضي او يمكن ان يقرأ على كلا الوجهين لا ان يقرأ
 التركيب لا يستعمل في موضع قصد فيه طلب الفعل به او ما ذكره بقوله
 فالصواب مبني على حمل المثال على غير السؤال عن السبب مطلقا
 مطلقا لان السؤال عن السبب المطلق ان يسأل ان سببه ما ذا ولا
 حاصل لان السؤال عن السبب يخص ان يسأل ان هذه الخفاص سببه
 ام لا والاحسن به هنا صدر عن الخاطب وعرف سببه اذا احسن فعل
 اختياره لا بد فيه من علم الفاعل وبفائدة وغاية لكن الظاهر ان كلهم
 انهم جملوه من قبيل السؤال عن السبب واعلم ان ما ذكره انت
 في ذيل قوله قلت لو جحد انه فرق بين سبب الحكم الذي في جواب
 وبين سبب الحكم المنضم للسؤال ففي قولنا زيد متبعي بالاحسان
 بيان لسبب الاحسان الى زيد مع انه لا يستعمل على سبب استحقاقه
 للاحسان فالتلخل بين الشئيين ولم يفرق بينهما وبنينا بسؤاله
 عليه وبناء جوابه بالفرق بهذا خلاصة جواب كنهه فخص في
 جواب التبيين بالسؤال عن السبب مع صوابهما في الجميع ولو لا
 ذلك ليقين ان يذكرها قبل السؤال عن غيرهما على ما اورد به بعض
 الفضلاء واقول بجواب ان الالكل كان بنا سؤاله على
 الفرق بين السببين فالجواب عنه بالفرق بينهما عن السبب
 فالنوع السبب الثاني من السؤال الاول لا يقتضي ذلك احتضا
 ذلك احتضا من ذلك احتضا ذلك النفس بالسؤال
 عن السبب وكذا احتضا بما يكون جوابه بالاحتضا في مع انه

بكرى في غيره كما يقع احسن الى زيد زيد يدفع عذابي او اهل الشجيرة
 يدفع عذابي على ما اورد به بعض الفضلاء ايضا واقول بجواب ان قولهم
 يدفع عذابي قوله قولن بسبحي الاحسان واهل بل يقول قوله مع العدا
 لا يصلح ان يكون جوابا عن السؤال المعذر وهو انه لما ذا احسن اليه
 عالم ليقول انه له نعم العذاب بسبحي الاحسان وكان اهل له فاعلم **قوله**
 اي موافقة في الرحلين المم وفين لا يحق ان المبالغة تقتضي لقي مطلق
 الموافقة عنهم سواء كان في السؤا وفي تحضر وعلى الاول سواء كان في الرحلين
 المم وفين او غيرهما فنقوله في الرحلين المم وفين ليس على ما ينبغي
 وكذا الملقى في الموافقة بينهم وكذا ابيهم وبين غيرهم اي ليس لهم موافقة
 بينهم فكيف مع غيرهم وعلى هذا ايضا فبقدر في الرحلين ليس محسن ويمكن ان
 في السؤا بل في المحلطة والموافقة بين الرفقاء فالملق انه لم يحصل لهم الموافقة
 بينهم في السؤا ايضا فبقدر على ان لو تحسروا بعدهم عن طريق اللان **قوله**
 قلت بل يحمل النكيد والبيان يمكن ان يكون انما ينفذ به انك لم تبت المزمع البنا
 او لم جعلت عفا دنا كما دنا بنا على شئ سؤا لغيرهم في الكواؤب
 فليكون استنفاذا واحدا فاعلم **قوله** وانما كنت بهذا التقيلا حاجته
 الى الاعتذار لنتك التقيلا لان قول المصنوع اما للتوسط فاذا التقيلا لا يقتضي
 الا ان كلما تحقق الوصل للتوسط لا بد ان يكون للبيان منقذين خبرا
 على ما قالوا اما ان ازيد مطلق بمعنى مهابين من شئ في فريده مطلق ولا بد
 انه كلما التقي للبيان صح الوسط للتوسط صح يحتاج الى الاعتذار وقد
 اورد عليه بعض الفضلاء بوجه اخر وهو ان معرفة معنى الوصل له في الاما
 ومعنى الوصل للتوسط معرفة عنهما هناك وانما ذكرهما للتمثيل فنقوله اما للتوسط
 فاذا التقيلا اي الجملان ليس لثمين التوسط بل لتقية لثام لثام في باقته
 لثام لثام فلا بد ان لثمين بالاعلم به او عزرا لثام ذلك انه احد بهما
 التقيلا في المتنازع والاضافات ان ذكره اولي من ذكره **قوله** لانه كانه سورع الى
 الاشتغال به اذا يفر بلقط الماخذ واما فيما نحن فيه حيث عبرت بلفظ المصا
 فيحصل كونه ابلغ من جهة انه لثامه على انه كمثل السببه حتى انه ارجى قوله في السؤا
 لثام يكون كذا ما كان معني ان يقول لثام كذا برباع السؤا الى الاشتغال

ب

ين

ع

بصيغة المستقبل اللهم الا ان يقر المراد منه معنى حال تخفينا في ضمن بعض من شرط
 او اخر الماصي وقولك سورج بصيغة الماضي بمعنى على انه اوضح الماصي فنتبه
قوله بل ليل قوله باله ورسوله وجه الدليل ان كان ان النبي لا يكلف
 بالامان منف فظا البه ووان كان ان سعى ان يقول كنت
 او في موضع ورسوله فالجواب ان اعتبار عنوان الرسالة لانه
 الامان برسالة ويمكن ان يفي المنفعة بين الخطين حاصل ان صورة
 العطف ضرورة المنفعة بين الكل جزئه واعتراضه على بعض النضلا
 ان عدم حوازمه والخطين بالرسول لا حال لتوهم غيره على انه لو كان
 كذلك لنعني ان يجملوه من جانب العطف ولم يحمله احد منها فقول الظ
 من كلام الش في شرحه لم يفتح وكذا من السبيل الش في شرحه ان
 هذا غير جائز او مستقيم لا لاكتساب بل لرواد من الخطين من غير
 التصريح بالنداء كما ذكره الش قال السند السند لوجه ما فت بينهما ان
 وان كانت موجودة باعتبار التقابل بين السند من السند الراجح الا ان
 العطف بين امرين الخطين من غير تصريح بالنداء مستقيم بل غير جائز
 عند بعضهم لكنه متفق بقوله تعالى يا يوسف اعرض عن هذا او استغنى
 لذكرك ويمكن ان يفي لوقين بالزيج كان سندا من حيث الذكر ان
 باسم امرأة بني لقمان طلب منها من الراجح لا من شئني وايضا فيه
 شائبة من شك حرمة نقلها فلهذا لم يصح باعادة حرف النداء
 مع المندوب **قوله** فاسر بجمد الفاء فاجزا وندوة تير الكلام هكذا اذا كان
 كذلك فابشر وبشر قال بعض الفضلاء جعل في الفتح شئ عطف على قل
 جرح وما قبل ما بينهما الذين امنوا وحذف القول سما في القرآن كونه وجعل
 المصنف بغيره اندز به وبشر اوتب ما عبره ولما لم يكن زحان لما ذكر
 على ما عبره السكاكي استعمل الش المحقق بينهما القول فيه فخطا فان ما سوى
 بينهما في الآية الاخرى وهي قوله تعالى فان لم تغفوا ولن تغفوا سورة
 البقرة لاني سورة الصف على ما نقله في سورة **قوله** قد سره وهو فاسد
 لان العطف على المسند في بحث اما لا فلك ذلك ممنوع كيف ومثل فام
 زيد وقعد عمر وما لا حال لغيره وهي اصل انه يجوز عطف وا حد عطف مؤخرين على

على مؤخرين كل على نظيره ولا يلزم من عدم التوضيح العطف الفاعل على الفاعل
 انه يكون المحكي واما الفاعل على انه لا خلاف البناء كما في السج والبط
 عند اراقة هذا المعنى لا ينبغي ان يقول على قوله فالتقوا اي العطف الفاعل
 بل سعى ان يقول على ما توى ولكن الامر فيه سريل واما ما بنا فلان عطف
 الامر على الجملة المشتملة على فعل الامر لما كان شائبا فمكن ان يرد بالضمير
 عند قول صاحب الكشاف وكذا ان يقول هو موقوف على قوله فالتقوا
 الجملة بوجه قوله فامروا **قوله** قد سره لاسن ولا وقت في كلامه على انه
 انزل لاسن ولا وقت في كلام الكشاف على ما فهمه قد سره ما ذكره الش
 مستفاد من الكشاف واما على ما يحمله كلام الش عليه فكان احسن وادق
 بما فهمه صاحب الكشاف وبتبعه قد سره بانه ان مراد صاحب الكشاف
 انه قد جرح الجملة عن كونها خبرية او ان شئت ونظر المجرود مضمونها وهو
 مبهمة الجملة المؤداة لوصف المدح او الذم مثلا وهو سر والعلامة من جملة
 وصف نواب المؤمنين وجملة وصف عقاب الكافرين وادراك
 المحقق من قوله حاصل من مضمون الجملة ووجه لا ينبغي المباعدة بين الخطين
 في نظر المحكم نظر الى ما هو عمدة غرضه ومقصوده فيصح العطف للنتائج
 بين الخطين من جهة الطرفين مع عدم التباين بينهما من جهة النوع والوجه
 كالخبرية والاثباتية واما ما ارضاه قد سره من التوجب المثال المذكور
 فغيبه ان المثال لما كانت هذا على ما ذكره من دعوى فيها علة لا ينبغي
 ان يراد من مطالعة مقصوده حتى لا ينبغي التخصيص ما او يتم فلا ينبغي
 الجبل مع ان ملك الامر في توجب العطف كثره في الخبر في كل من الموقوف
 والموقوف عليه على ما عرفت به ووجه كخار في الشر به الفراء ووجه بقوله
 ان اريد شفا فالتا وهو انه يقول لكن لا بان يجعل كل منهما خبرية او ان شئت
 بان يجر من خصوصية كعارف ولا يخفى على الناظر المكشف ان هذا ادق
 والطف مما قد سره فاعلم **قوله** بان بودي معنى هذا الكلام
 يعني ينبغي ان يكون هذا المعنى والمصنوع لكن لا بهذه البساطة لانها انما هي
 من الله تعالى بل بعبارة مناسبة عليه السلام وكذا بان يبدع عندنا في عبار
 تعالى بقوله على **قوله** وكذا باعتبار السند في الاولى ذولي المسند وان

محملة عليه

وكونها باعتبار المتصفات كما في المثلث والظرف وحال غير ذلك ويمكن ان
 في الظرفين لا يمتد الى المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث
قوله ولكن ان جعلها مضافا للمثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث
 من غير ان يمتد الى المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث
 لان المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث
 المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث
 ولو كان المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث
 لم يكن من المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث
 المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث
 اسقاط **قوله** قد سهره اما على او في ازاها على ما هو على حقيقة وما في
 حكم وهو المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث
 في ينقص العقل سببه لطيف في المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث
 من التكملي ومن المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث
 في النقص اجتناب عنه في الموضوع بلا ضرورة بل يحق ان مرادهم من الجمع ههنا ما
 يصير سببا لصحة عطف احد الطرفين على الاخرى وذلك قد يكون عقليا
 بان يكون العقل سببا لربط احد الطرفين بالآخرى فلا يصح سببه جمعهما في التركيب
 حرف الجمع وهو الواو يعني ان العقل يحكم نفسه بلا ملة الوهم بان بين
 الطرفين علاقة يصح عطف احد الطرفين على الاخرى وذلك من جهة انهما
 في الطرف او تعلقهما او تعلقهما اذ ان هذه الاسباب صارت
 سببا لصحة العطف بين الطرفين ولما مع العطف ان سببه كمال الوهم وجمعهما
 في تركيب واحد حرف الجمع وذلك الامر يتوحد في التعلق او التضاؤل او كذا
 الكلام في الجمع جنبا ولا حاجة فيه الى ان هذه الاسباب صارت
 سببا لجمع الطرفين في المفكرة بناء على ان من شأنها الجمع والتركيب بل
 لو لم يكن مفكرة لجمع وترتيب بين الاشياء مع العطف بالواو الا ان التعلق
 الذين لم ينفوا معنى المفكرة وانها جامعة ومركبة بل من شدة وجود قوى التعلق
 بقول الصحة العطف بالجمع العقلي والوهمي وغيرهما وان المفكرة قد تجمع بين
 اشياء لا يصح العطف بينهما لم العلاقة بينهما وقد لا تجمع بين اشياء لا يجمع

ومنها علاقة كانت سببا لصحة العطف كما ان تعلق المثلث المثلث المثلث
 المفكرة لصحة العطف بل معاراه على ما ذكرنا وانما قلنا انه لا يدرك في
 بذاته اي انما قلنا بقولنا بذاته لان العقل يدرك في ايض بالان
 الا ترى ان في المثال الاول كان المدرك للطرفين لا بد ان يكون
 وظان المدرك لكان لا يكون الا عقلا فلهذا قد ركت الطرف الاخر الذي
 هو مخبر في ايض هو العقل وفي المثال الثاني لما وجب ان يكون مدرك الطرفين
 واحدا وليس لنا قوة جسمانية هو مدرك للطرفين واللون فالضرورة مدرك
 معا هو العقل وقبيل بحث بل لان القوة المستمارة بالمثلث المثلث المثلث
 بجمع مدرك كان كذا هو نفس الظاهرة على ما تقرر فلهذا قد ركت الطرفين
 ههنا هو نفس المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث المثلث
 لا يخفى ما فيه من الكلف كيف والعقل يجوز ان يجمع الاشياء في مبدء
 نوعيه واحدة مع عدم محبة العطف بين الطرفين بل يحق ان يكون المراد الا كذا
 وعدم الامتياز بالذات فان ذلك يعني صحة العطف والاحتياج الى
 الامتياز بينهما بالكلية على ان الغالب ان يقول اذا اثنى الامتياز بين زيد وعمر
 مثلا بالشيء فكل صفة ثابتة لزيد كانت ثابتة لعمر واذ الصفات
 ثابتة لذات والموضوع ان ذاتها واحدة فافهم ذلك فانه وثيق
 ولا حاجة الى ما ذكره بعض الفضلاء من ان المراد انه اذا لم يكن بقدره وامتياز
 عند العقل الا بالشيء فافهم ذلك فانه وثيق من الكلف على ما لا يخفى
قوله قد سهره اللهم الا ان يجعل ذلك الموصوف له صرح ان المراد بجماعه
 على ما اقتضاه الاسم الموصول وح كما يندفع هذا الجواب يمكن دفع السؤال
 المورد في الشرح بقوله فان قلت وذلك لان جمع ما عداه لم ينفى في غير هذا
 الشخص فكانت مسملة الشخص الغير المنفرد في غير هذا الشخص وليس المراد ما
 عد الصفه المخصوصه وهو الصفه العامة حتى يتوجه ان الصفه العامة
 لا يكون مسملة الشخص فاقبل **قوله** او تضابط وهو كون الشئين بحيث
 لا يفرض بعض الفضلاء ان استندام تخفى احداهما لا يخفى في سببه الجمع في المفكرة
 فلا ينجح الى استندام تضابط اقول استندام احداهما لا يخفى في سببه الجمع في المفكرة
 او جزم لمؤنوسه بناء على اعتبار التعلق بل في مفهوم التضابط ايضا لكن لما كان هذا

في

كها

الاستدلال من مخطوط في صورة القضايا غير موزونة وهذه الجوانب لا حاجة الى اعتبار
الضاد بل يكفي كون حصول احد هما في الذهن لا يتحقق عن حصول الآخر وب
وهو لا زعم الضاد وذلك لانهم اعلموا ان الضاد لا يقع عليه هذا الزعم
تاميل ثم قال قد يتحقق الضاد في الضدين كما يتحقق في الصور فاذ عطف
احد على الثاني على الاخرى بناء على تحقق الضاد من الضدين كان اقوى
من ان يعطف احد بهما على الاخرى من جهة الضاد بين طرفيهما فلم
يعبروه واجاب بان المتبين اذا كانا بهذه الصفة كان ذكر احد هما
مستغنيا عن ذكر الاخرى فلا يجمع بينهما البتة حتى يعطف اقول الضاد بين
المتبين لا يكون الا بان يكون قولنا زيد او عمر ومضاد لقولنا عمر او زيد
ومن المعلوم ان طهوية زيد وعمر ولا مدخل لهما في الضاد يعني ان يكون
الضاد بينهما باعتبار الالوهة والاشوة فيخرج الى الطرف وهو المفرد واما
جوابه فيتم بغيره لان غايته ما في الباب ان يكون احد بهما تابعا
للاخرى والتاكيد في كلام الباعث اكثر فصح جمع بينهما لجهة فرض التاكيد
نعم يمكن ان يكون لعل ترك التوضيح على فرض وجوده لانه لم يعطف
فلا ينبغي ذكره في عدد اسباب صحت العطف **قوله** وفيه نظر
لان الضاد انما هو بين المفردين اقول المراد بالعد والمعدول
هو الفاعل والمفعول على ما يقتضيه التعريف الذي اوردته الشرح لفظ
مراد العلامة ان كون احد الامر من علة فاعلية لاخر مقتضا له وجوده
امر لا بد له الا العقل ولا يمكن ان يدرك بحس وهذا الحكم كون
شيئي اقل من اخر فان هذه قد يعلم بالعقل قد يدرك باطس معنى
كون العلة والمعدولة امر معقولا انه امر لا يدرك الا بالعقل وكون
الافقية والاكثرية مما يعم ان الافقية والاكثرية من الامور التي يعلم تارة
بالعقل كما يحكم العقل بكون كنه مفعول اقل من المشرة وتارة بانحس
كما يحكم بحس بان كنه اقل من المشرة وحيث فلا غبار في كلامه ويجب
ان هذه الالوهة يتحقق في كل واحد من الطرفين مع عطف سنها وتو عطفها في
عبارة المنفرد وشعره وتا بهما بعض الفضل فحكم بان هذه اسرها ومنع
من العلامة وهو يرى من في بيان فان كانت الفاعلية يعلم بحس كما في مثال

الجوار والسيرة ثبت قد تكرر في موضع ان اطلاق الفاعل على مائة مجاز
كالبناء بالنسبة الى البناء والمراد بالجماع الوهمي من حيث قد عرفت ما عليه
ولا حاجة الى عاونه ههنا ومن البطلان القوة التي من شأنها الجمع والتفصيل
ان استعملها الوهمي سميت تخيلية وانما سميت مفكرة من جهة استعمال
العقل باها فلا ولي ان يقول من جهة اجتماعها في التخيلة وكذا اجتماعه في العقل
انما قال هكذا نظر الى ان الاولي التغير عنها في جماع العقلي وجماع الوهمي
يعطف واحد على الاخرى لا يتوهم بالاختلاف بين الجامعين بالجموع والعقل والوهم
قال وسكره ولبست بحال العلية والمعدولة كذلك وفيه انه
ان اريد بكون الافقية والاكثرية شيئا من لا يمتنع عنده ان هذا
بحسب الواقع وانما الامر فليس كذلك اذ ليس موافق كل كثير الاكثر والواقع
وليس تحت كل قليل اقل من الفعل نعم لا ينهي الاكثرية والافقية الى صفة
منه الكثير والقليل فيكون عدم الوفاة بهذا المعنى غير متحقق في جانب
العلة كما بنا على انه اذا انتهى الى الواجب تعالى وقف واما عدم
تحققه في جانب المعدولة فيفهم معلوم اذ لا مانع من ان لا يعطف العقل
الى حد قسمه اذ لا يحسم على راي الحكماء بل معلوم انه لا يعطف على ما بين
في موضع اذ قدرة الله تعالى لما يعطف عند حد على ما هو المشهور بقوله
بجملات العلة والمعدولة محل نظر اللهم الا ان يراود بجملة مجموع العلة
والمعدولة يعني ان هذه تحقق في مجموع المتضادين في احد المتضادين غير
متحقق في المجموع الا وان كان متحققا في احد الطرفين **قوله** فان الوهم
بهرزهما في موضع لا مثال فان بعض الفضل وفيه نظر لانه قد حقق ان المراد
بالتمثيل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص لهما لا الاشتراك
في جمعة النوعية وهذه الوصف ههنا الاختصاص وهي مشتركة بين النفس
والقمر فهما متماثلان متبعض بل لفظ المراد بالاشراق حسن حال الدنيا بالنور
حسني او بالعدل الذي هو النور المعنوي غير من الكل لا لاشراق ثلثية
بين الثلثة تماثل متبعض اقول مراد الشرح عن قول المراد بالتمثيل
الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما ان المراد هو هذا بعد
اشتراكهما في النوع والنوعية علة ان المعترض اورد ان التماثل

بمعنى الاشتراك في النوع لا بمعنى الالاف عطف زيد على عمرو والاشتمال
 على الاول على ثلثه المشتمل على الثاني على اثنائه اشتراط اشتراط كمال الصداقة
 والمحبة فاذا قال المراد بالتشاكل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص
 بهما كان ينبغي ان يعين شيئا كان احص من النوع حتى يصلح ان يكون
 جوابا له قوله بهما جمع ههنا لا ريب في معنى اشتراك زيد وعمرو
 في الاشتراك كما هو المراد من تشابه اشتراكهما في وصف اخر له اختصاص
 بهما فلا عور ولا نظر **قوله** وهو التقابل بين امرين وجوديين يتقابلان
 على كل واحد منهما غاية في اختلاف اعلم ان المراد بالتقابل على محل واحد
 ان كان عدم اجتماعهما كان ذكره بعد التقابل مستلزما وان كان المراد
 لزوم احدهما للآخر كما ذكره بعض المتأخرين فيجوز مثل السواد والبياض
 او كجملو المحل عنهما وان كان المراد صلاحية التقابل ابي بصرى ان
 يراد كل منهما غيب الامر لما حجة الى ابعاض المحل بالوسط فيقع التكلف
 وبعد عن اللفظ يخرج عنه مثل محنة عن المكنز والمحنة اليه الا ان يفي بهذا
 الاشتراط انما هو في التقابل محقق ولو كان متضادا بان مشهورين
 والاولى اسقاط هذه التبعة الاخر على ما ذكره في شرحه الشريف حتى لا يخرج
 شيئا ويكون توفيقا لمطابق التقابل الذي هو احد الاربع المشهورة
قال قد سهره لانه اراد بالوجودي معنى الموجد ولا يخفى انه على هذا
 لم يدخل الايمان والكفر لان العلوم والاعتقادات ليست من الوجود
 الخارج عند المحققين وقد صرح به في كاشفة المطالع وغيره على انه قد سهر
 موافقا لشرطين صرح بان الوجودي المذكور في تقسيم التقابل
 بمعنى ما ليس للشيء واخلطه بالمعنى الموجد في خارج حتى يتناول التوابع
 الامور العقلية الغير الموجدية كيف وهم لم يذكروا الوجودي في تقسيم
 التقابل والاما ما هو المتقسم الى المتضادين والمتضادين فعلمه المتقابلان
 اما وجوديان او احدهما وجودي والاخر عدمي والاول اما متضا
 او متضادان وعلى هذا فكيف يمكن جعل الوجودي المذكور في تعريف
 المتضادين على معنى الموجد يخرج المتضادان مع انه منقسم لهما معا
 اذ لا يميز في التقابل في المشهور في الوجودي سوى ما هو منقسم

يقان

المعنى الى التضايف فالاولى ان يفي تحت التقابل كفا بالمشهورة **قوله**
 اعني بقول النفس لذلك والادعان لا يشار الى ان التقابل ادراك
 مخالف للتصور بالنوع لا مجرد المتعلق على ما هو زعم المتأخرين ولهذا افترسوا
 التقابل ببادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وقرئوا بين ذلك
 واليقين ان في صورة الشك لا يدرى كماله في النوع والادعوى بخلاف اليقين
 وذلك لان التصور يتبين لكل شي حتى عند من لم يتبين لكل ما هو من
 انه متعلق التقابل بنفسه في نوعه واختلاف المتعلق وحج يرد ان التوابع
 المشهورة لا تصح من تصور ان النسبة واقعة اللهم الا ان يفي بهذا في فهم
 صواب اسماء الادراك المبين المستحق عندهم و مراده رحمه الله بالادعوى ان
 ليس كغيبه العلم على ما يتوهم بل نفس الادراك الخالف بالنوع للادراك
 التصوري **قوله** اللهم الا ان يفي الكفر الحارشي من مشر الايمان بالحق
 لم يفلح بالوسط بين وبين الكفر وعلى هذا يتحقق الوسط كما لم يرد في التقابل
 غير متبين فاقبل **قوله** والاولى الثاني اذ بالاولى والثانية غير
 المتضابطين وهو ما سهره الش وبرد على قوله لاشتمالهما على وضعين
 لا يمكن اجتماعهما ان هذا لا يصلح وليا على كونها شعبة المتضادين بل كان
 وليا على كونها شعبة التقابلين كما لا يخفى وقوله كونها عبارة عن المحلين
 بشرطه لو لم يميز محل شعبة التقابلين حقيقة وليس كذلك لما ذكر ان تقدم
 متغيريهما ويمكن ان يفي لتبديل شي بامر لا ينافي صحة تعديله شي اخر ثم نقول
 بهذا بحيث وهو ان الاول والثانية بالمتضادين المراد منها لا شك في صحة في
 تعريف المتقابلين على ما هو كونهما خارجين عن ان مع لاشتمالهما على
 العدم ويمكن جواب عنه من وجهين احدهما ان التقابل بينهما ليس بالذات
 والمقسم الى الاربع المشهورة ما هو التقابل بالذات اذ التقابل بينهما
 باعتبار اشتغالهما على المتعديتين ووجهها وبما يتفادان تقابل الايجاب والسلب
 وبما يتفادان اشتغالهما على التبعين والسبوقية وبما يتفادان وتاثيرهما
 في خروج عن التقسيم بغير الوحدة اذ منه جمع نوعي التقابل كما عرفت وهذا
 مثل ان يفي الالبوة مع البياض معا بل للنبوة مع السواد وليس واخلطوا بين
 من الالف م الاربع **قوله** اذ ليس بينهما غاية في اختلاف فنه بحث



مناجاة

لان السماء ليس غايه حلافتها ليس الى الارض اذ يمكن ان يكون مطر
 السماء اطول او وقع فان قلت لعل المراد ان تلك الحلافت لو اقع اي لم يقع حلا
 اشده من لانه لا يمكن قلت لو كان كذلك لا يمكن ان يكون العالم
 من الطرة والصورة تقابل النضاد بحيث يبنى على فرض انه لم يكن خلاف
 واقع كان اشده وليس كذلك بل بينهما تضاد مشهور ولا يصير
 حقيقيا نوصفا واعتبارا **قال** قد سكره هذا على تقدير كون ذلك
 المفهومين موجودين في الخارج قد عرفت ما عليه فتذكر **قوله** في انه لا يحضر
 احد الشئيين او المتضادين الا ويحضره الاخر قال بعض الفضلاء فيه انه
 اذا كان كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل
 الوهم اياه منزلة المتضادين اقول ما ذكره الشئ بيان لو جازمت به
 والمناسبة بين التضاد وشبهه وبين الضابض والمجمل بينهما من جهة
 جامع ولو اورد على المصداق الحاجة لصحة العطف الى جعلها منزلة الضابض
 بل يكفي بينهما كونها تحت لا يحضر احد منهما في الذهن الا يحضر الاخر وحاصل
 ان يخفى ما هو وجوب السمة كافت لكونه جامعا والحاجة الى اعتبار الشئ
 بالضابض فالجواب ان هذا ليس بشئ جامع ومكمل بل بيان كونه
 جامعا وبما لا عقليا ونظا ان يحتاج فيه الى اعتبار السمة ويمكن ان يكون
 كونهما بهذه الهيئة مع كون احد هما بعينه اثن الاخر غايته البعد لا يكون
 الا بنسبة الوهم فيه تام **قوله** وذلك تحت الضاد وبخطور
 بالبال **قوله** فان بعض الفضلاء فيه نظر وهو انه اذا عمل تنزيل الوهم اياه منزلة
 الضابض بانه يحظر بالبال الضد كالمضاد مع المضاد لا يصح التغير
 كونه اقرب خطورا بالبال مع الضدية بل الوهم اياه منزلة الضابض اقول
 كانه لو لم يزل الشئ في انه لا يحضره احد المتضادين او الشئيين بهما الا يحضره
 الاخر والوسيلة عليه انه فعل هذه العبارة في شئ سكره لكن الشئ الذي رتبها
 كذلك هذا الوجه في خطورة الضد مع الضد بالبال اشهر من ان الاشياء
 يعرف باضدادها وقد طعن بعض الفضلاء بان العطف نتج عنه تضاد الضد
 الى منزلة اول ما سمع عنه هو الضد الاخر لان التبرع منه الكل **قوله** يترن
 في الجبال بنى على اللطف والافنة العطف بفقران لا حالة وانما جرت بهما لان

المناد

التمثل مثلا امر لازم لا يكون وفنا دون وقت فلا حاجة فيه الى التبرع
 والمراد خيال التمع او تقارنهما في خيال التمع تقارنهما عند التذكر ايضا
 لا مطلقا اذ الخيال ضرر ان جميع الصور المتداخلة والمتداخلة **قوله** ترتبها وهو
 اراد بالوضوح ان يكون عالوقا للخيال ما لو سأل بان لا يجيب عنه وانما
 اذا كثر وبالترتب ان يكون حصول احد بها مرتبا على الاخرى وسببته صحة
 اللطف نظا واما الاول فليكن الخفة من الصور بين في الخيال اتفاقا والاول
 اقوى واتم وبما قرنا ظهورا في كلام الشئ كان الشئ ليس على الترتيب
قوله والصاحب علم المعاني قال بعض الفضلاء المراد من المعاني بمرنه
 وهو معرفة الفصل والعصل وح لا يحتاج الى اخذ قوله معظم اياه الفصل
 والوصل اقول في هذا التفسير مع قطع النظر عن كونه حقيقة ارباوة ترتب
 للمعاني بانه معظم كل المعنى على ان التفسير عن الكل يعطى لاجل عن احد تلك
 المقدمات اعتبارا بالاولا بعد التفسير عن الكل يعطى لاجل عن احد تلك
 وبما جازم لا يكون مدركا بالخيال قد عرفت انه جرت وليس مدركا كك
 شئ جرت بهما وادارتها فيها وقد اشار اليه حيث قال و
 انه لا يمكن جعل صورة مرتبة في الخيال حيث لم يقل صورة مدركة للخيال
 على ما ذكره **قوله** وهذا معنى جرت في لا يدركه الا الوهم لو سلم كونه جرتا
 بالاضافة الى جرت في القول لا شك ان تضاد هذه الذات امثلة الشئ
 لا يمكن ادراكها به دون ادراك الطرة فيها فليكن ان يدرك الوهم اليها
 والسواد مع كونها صورة وجواب ان الوهم سلطان القوى محسنة
 في الصورة ايضا يدركه الوهم كمن يسمونه قوة الخلق وشهرة القول بانها
 مدركة المعاني في جرتية معنى على ان ادراكها من حواسها **قال** قد سكره
 الى غير ذلك من المفيدات هذه اشوبان من كثرة التبرع يحصل
 والشخصية وليس كذلك لان هذه العقود كلمات ومن ضمن بعضها
 الى بعض ولو الى غير الزمان لا يحصل خبرت عالم بنيت الى الشخص وليس
 كذلك وهو وحده كاف في صيرورة جرتيا ولا يحتاج الى كثرة ولقد
 لم يحصل من ضم الكلمات المتكررة كل من ضم في الشخص في الواقع وليس الكلام
 فيه بل الخلق ان جرت انما يحصل من طريق الاصل فقط فامل **قال**

فليت قدس سره لا ادرك في الحقيقة حاصل السؤال ان اجبال الوهم وافقنا
بطع بين المتضادين كيف يتصوره دون ادراك الوهم المتضادين وهما
فهم يكونان كلتيهما في نفس العقل وخلاصة الجواب ان الوهم قد يستعمل العقل
في الخيلات المتضادة **فقال** المتذكر بانظر الى الظاهرة واما الثاني ففها
كقوله سلطان القوي حجة وله مدخل في جميع الادراكات لطيفة واما الاول
فمفهومه بل مما يستعمل في المقولات المتفرقة عن محوسات كما في خارج حجة
ارجح من هذه المقولات على سبيل الالفة وببانه انا اذا ادركنا البياض
جزئيا كان او كلياً فالوهم يستعمل العقل بنسب الى تصور السواد منه وجميعه
مع في المفكرة فالجواب بل من ادراك الوهم كمن يستعمل العقل **قال**
قدس سره لان الوهم انما يتفرع المعاني من الصور الخيالية اقول فيه نظراً الى الغم
الذي لم ير الذنب قط محذور وبنسب له سبع من العداوة وطمان في
هذه الحال لم ير صورته في الخيال واما الجواب في المحذور حصره في
الوهم في المعاني المتفرقة من الصور الخيالية غير نظراً الى انتم اعلم من الصور
المحسوسة **فقال** قد ذكرنا ان الجنتين الشينين هما غير المصطلقين الى
شينين لتناول المفردين اذ فيها البطلان بين الجامع على ما عرفت به
غير تصور المنكر الى الموقف او الجامع بين المفردين ليس التماثل من تصور
من تصور انهما بل تصورهما ووجه توجيها ان اريد بالتصور المعنى المصورى
اي حصول الصورة لم يصب الكلام في الجامع العقلي والوهمي والخيالي
وان اريد الصور العلمية لا يصب في الجامع الوهمي لان التقاد وانما يكون
بين نفس البياض والسواد لا بين صورتهما لا جتماعهما في الذهن وكذا
نسبة التضاد لكن صح في الخيال على ما اشار اليه حيث قال والتفاد
انما هو بين نفس الصور وانما لم يتفرع للجامع العقلي بناء على ان الالتحاد
في التصور يستلزم الالتحاد في الصور العلمية بناء على ما ذهب اليه اهل
التميز القائلون بالوجود الذي ان الاشياء بنفسها يحصل الاذيان
والصور العلمية منة مع معلومتها في المعرفة والتماثل بين المعلومين
يستلزم التماثل بين صورتهما بهذه الوجهية لكن حجة بغيره لست نذكر
حجة شبه التماثل في ذكره جامع الوهم اذ شبه التماثل كما في التماثل في الحقيقة

بين المعلومين تحقيق بين صورتهما العلميتين على ما عرفت ولعله انه قد سئل
في شبهة حيث قال فانه ان قيل لا يجوز في الوهمي اذ لا تضاد بين الصورتين
في الذهن فلا تغفل وحيصل ان الالتحاد بين الشينين في المعرفة النوعية والتماثل
بينهما من لوازم بينهما لا يتحقق بينهما في الخارج والوهمي على هذا الجواب
التضاد وشبهه وان اريد بالتصور المقصور وجعل الاضافة في حي مع الوهمي
ان يكون بين تصوريهما تضاد بين من فيل اضافة العام الى الخاص كخبر
الادراك ولو لم الاله على ما ذكره قدس سره في شبهة صح الكلام في العقل
لكن سقى الاستدراك في لفظ التصور واما السكاكي فلهذا قال بجامع بين
الجنتين وخص الكلام بالجنتين لان الكلام فيهما اورد تصور افكاره اذ لو اورد
المعرف كان الموعود نفس الجدة فالتضاد من الكلام انه لا بد في حي مع العقل
الالتحاد بين الجنتين في تصورهما وفي الوهمي التضاد بين تصورتي الجنتين
وهذا كما ترى فلهذا اخار المنكر ولا يلزم في كلامه سوى ايراد بلفظ التصور المقصور
وهذا الجوز مشهور بينهم مضارباً بظهوره واولى فاما معنى العدد ولعلها اما هنا
المصطلق المشتمل على الاستدراك وبما فرنا طهره في قوله الثالث وباباه قوله
في التصور موافقاً لوجه توجيها ما اوردناه الثالث انه يلزم كفاية الجامع بين
مفردين منهما في عطف الجنتين فكذلك ينبغي ان يلزم هذا هو وضع **فقال** بعد
تحقيق الجوزات بهذا الكلام الثالث بل على ان راجعة تناسب الجنتين
في الاسمية والعطف مثلاً ليس امر اضرو با وادخل في حقيقة البلاغ فوج كان
قول السكاكي لزم ان يكون المراد من الوجوب الاستحبابي وليس الباطل
له على ذلك انهم جعلوه من الحسنات ولكن يمكن ان يكون مرادهم
حسن الدار في كثر ارضهم بابا ونصدهم بلفظ الحسنات ربما يكون
ما ذهب اليه **قال** قدس سره في هذه العبارة اشعار بان المقطوف
عليه عرضة قدس سره من بانه اظهر ان ما قاله الثالث ان هذه الوجهية ما
تتضمن بل بعض المتأخر من ابي الثالث الرضى واباه ايراد بعض المحققين في هذا
الكتاب وعقل عن الجوز ليس مطالباً بقا لواقع بل بانه اما ذكره الشيخ
ابن محجب وهو نفس المتن واشارته بخط القادة الى وضع ما رجا
بني اعتباراته فليدركه الكبر اعتباراً لهذه المرجوحه ضرورة ان اعتباراً

حال الشيء اولى من اعتبار حال غيره وذلك ما به محط الفائدة
 والابحار في المتن باقل من عبارة المتعارف انما اعلم ان مقصود
 المصنف هنا ليس ببيان تعريف كل منهما تعريفاً جامعاً ومافيهما بل ذكر ان لا به
 من البناء على المتعارف فافاد بيان ان البناء على المتعارف يستلزم على اي
 وجه كان ولو سلم لنقول لم يذكر العتيد وفي التوقيفات ليكون جامعاً
 مانعاً اعني اعلى ما ينبغي له قوله والاقر بـ **قوله** ان قول من قبله ان يقع
 ما اورده بعض الفضلاء انه قد ينصرف نظر المصنف الى حفظ تعريف الابحار
 عن حصول الاصل والاعتبار في تعريف الاطباء عن كثرة والتطويل واما
 اعتراضه بانهم جعلوا له نحو ارجل زيد من الاطباء ولا عبارة للام
 غيره فاقول في جوابه عبارة الاوس طحسب اصل اللفظ والوضع
 وهو المعبر في هذا الباب بلا ملاحظة امر زائد على اداء المقصود
 هو قول زيد حسن او حسن زيد او طب او طب او مثل ذلك ولا شك
 ان قولنا نعلم ان رجل زيد اكثر منها وهي عبارة البغيا لاستعمالها على اعتبار
 ايراد الكلام او لا لعلنا نعلم مفصلاً وايراد حقيقة المصاح العام الى غير ذلك
 من نكات هذه الكلام فلا وسط ان الحكموا بهما في محاوراتهم فان
 تلك الاعتبارات فوهم من هذه جهة كانوا ابلغا لا اوسطاً وان لم
 يعبروا بها فلما لم يستعمل على الاعتبارات الزائدة على ايراد اصل المراد كان
 وسطاً بالنسبة الى المنتمين على الاعتبارات الزائدة والمنتمين عليها
 اكثر منها من جهة الاعتبارات وان لم يكن اكثر منها من جهة العبارة
 ونفس اللفظ فاما **قوله** فاعلم ان الابحار مقيدين في بحث اذا علم
 ان الاختصار مقيدين لا الابحار الا ان ايق مراد من الاختصار حيث قال
 والاختصار يرجع نارة في الابحار فيميز عنه بلفظ الاختصار فيميزه عن
قوله لم يبعد من الصواب انما لم يعمل صواباً لان هذا وان كان
 اوجب مما ذكره المتوهم في الوفاء لكن لا يحسن شي وهو اطلاق
 لفظ الاختصار باعتبار اقل المعاني والمعارف انه من جهة فله الاعراض
قوله لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما قال بعض الفضلاء وب
 انه يبين بالبناء على امر في على طبق دعواه انه لا يفسر الا بالبناء على

وط

اقول بناء على العرف لا يفتح في المتن ولا في **قوله** كفاش
 من المتعارف يزداد ان اذ لم ان يذبحه الابحار لكن قولك او اكثر
 تنبيه على تناوله للاطباء **قوله** واما المتوسطون بين الجهل والبغيا
 في قول بعض الفضلاء في بحث لان متعارف اوسطاً العرب لكسبه
 للبحر فالتعريف لا ينفذ الا بفتح لغة العرب والنصف عام لكل يحصل اقول
 الجواب عنه ان الفن لا يخص لغة العرب وان يخص باللغة في تعريف
 من المعاني قد عرفت ان المصنف اطلق وج نقول لا يعل لغة الذين بين
 الجهل والبغيا في هذه اللغة قد عرفت انهم من الكلام كيرى فيما بينهم في ايراد
 بالبحر ان كان من لم يكن عارفاً بلغة العرب بل بلغة فليس على الامم
 حجة الا وسط من لغة او تعريف من له من هذه جهة وان كان ممن عرفت
 لغة العرب وان كان في اصله عجباً فيكون اوسطاً من لغة العرب
 في فناء وله تعريف من غير كلفة فاما **قوله** المقبول من طرف البغيا فافاد
 بعض الفضلاء بهما الجائز الا والانه ان اراد بالمقبول ما المقبول مطلقاً
 سواء كان من البغيا او من الاوسط فالمراد ان قض غير مقبولين
 من الاوسط لانها تخرج عن طريقهم لانه اع وان اراد المقبول من البغيا
 فليس له وي وان قصه الذي في مقبولين مطلقاً بل اذا كان له اقول
 في جواب بحثنا الثاني ونقول لا يفرق من الكلام كونها مقبولين مطلقاً
 بل مقبولين الى الاقسام المذكورة في حق الفهم معنى في القسم
 بدون القسم لانه وفيه كما في تفسيره ان الى الابيض وغير الابيض
 فلا يفرق ليس الابيض مطلقاً هو محمود ان اذا القسم حقيقة هو محمود ان الابيض
 وهو لم يخفى بدون محمود ان والابيض قبله ام من جهة فله ايمانه
 الناقص الوافي مثلاً في القسم والفهم هو المقبول الناقص الوافي فافاد
 اصلاً اذ لم يخفى بدون المقبول وان اراد ان لا يخرج عن التعريف اللازم
 من القسم مالم يستعمل على الاعتراف نقول بحج تبعية القول اذ غير المنتمين على الاعتراف
 لا يفرق من مقبول من البغيا يخرج عن التعريف بقية القسم ثم قال ان كان قولنا
 هذا في انك وجاء في جهات ناظرين كلاماً مؤداه اصل المراد بلفظ
 ما وبخفي ان لا يكون احد هما اطباء والاخر ابحار او باجود لا يستعمل

محذوف باعتبار حقيقة **قوله** بمقتضى ما كانه اعلم من بيننا عتدوا احد يمكن
 ان ينفى القليل ان من علم حكم النصوص بحفظ جوده وصورة من قصد فقل
 ففي شريعة النصوص جوده مخطوطة او من جهة جريانه في جميع احوال المكلفين
قوله انه النوع انما قال نوعا من الجوده لان هذا ليس بصورة حقيقة
 بل المراد ايقاظا وعدم ازالها منه نوع من الجوده لا حقيقة للجوده فاقول
قوله قلنا حسنة لان جهة التكرار به حاصل ان الحسن فاقول من رده
 البصر بغيره في التكرار والتحقق ان التمثل ان قصده سبحانه ان المثال لا يتغير
 على رده البصر على الصبر بغيره من جهة وجهها من وجهه رجحان الاله
 فليس بين الاما عاده فاجواب تمام وهو ان هذا الوجه من حسن
 في المثال بغيره وجه التبع ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى
 الاله واما اذا فرر كذا وهو ان المثال ان اشتمل على جهة في وجهه على التكرار
 ما شتمل على ما يفران هذا الوجه من رده البصر على الصبر وهو وجهه حسن
 فوجهه من جهة من البصر بغيره بغيره حسن فلا يكون للابن رجحان عليه
 من جهة عدم اشتراكها عليه بالاعرف ان لم يكن على صفة التبع
 فليس للخصوص على صفة الرجحان فالظاهر ان الجواب المذكور لم يصلح
 له فله فاقول **قوله** وبقي الجمع بين المضامين فان بعض الفضل المتماثل
 بعضه بشتل على المطابقة او في بعضه جمع الفضل وفيه وكذا الفوائد البهتة
 كي لا يتحقق على من له في تامل **قوله** او جوابا بغيره بغيره على ما هو
 المشهور ان الجمله الشرطية من مجموع الشرط والجواب لا يخرجها وحده
 كما اخبره صاحب المفاتيح وبنيته **قوله** او ليندب نفس السامع
 كل مذهب يمكن فان بعض الفضل فان قلت بغيره في النظر جبره على
 فيكون بمنزلة الحكم بما لا يعرفه وكان عينا في الكلام او لا يعرفه فيكون الايقان
 الشرط انما هو مالا لا يصلح الكسوت على ففت هذا اشكال قوي واظن
 انه اذا لم يصب فوجه على الخصوص بغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 في ذلك وحذف مثل هذا الجواب ليندب نفس السامع كل مذهب يمكن
 بخصوصه حتى يتكشف الجواب على ويكون بغيره ذلك ففما مضى ففما مضى
 لف اقول بجواب عن اشكال القوي ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى

فوجه ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى
 بما لا يعرفه ولا يكون الايقان على الشرط الايقان على ما لا يعرفه الكسوت على
 وبهذا المثال كفاية فان فيها يتحقق فوجه ففما مضى ففما مضى ففما مضى
 اراوه في الموضع ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى
 الحكم بما لا يعرفه ولا يحظر بالبال فيما نحن فيه يحظر جميع المحتمل بالبال
 لكن لا فوجه ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى
 وحاصله يرجع الى انه يتحقق فوجه العالم المقدر ونفس السامع بغيره كل
 مذهب يمكن في نفسه ولا يتحقق ما فيه من الكلف **قوله** وكما ان النفس
 نحو والبصر بالبال ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى
 او بغير ذلك وبهم وما ذكره في ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى
 لا يكون جبره من كلامه ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى
 بل هو من جهة ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى
 في وضع النفس ان الله ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى
 ليس جبره الجمله اخرى واما مجموع المذهب من جهة ففما مضى ففما مضى
 على الجمله ليس الا الجمله ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى
 من الجمله وهو المذهب الذي المسند وقول الحق ليس مسندا ولا مسندا اليه
 في المجموع ولو سلم ان المراد بالجمله بهنا ما ينشأ من المذهب من المسند اليه والمسند
 والفضلات والكليات على ما ينبغي القول لا شك انه لا ينفى ضرب زيد جملته
 وضرب زيد عمره وجملته اخرى في فهم كيف ولو صح ما ذكره له ان يكون
 في قولنا ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير جملته ففما مضى ففما مضى ففما مضى
قوله وحذف على وجهين انه لا ينافي بيني له فان بعض الفضل الجمله
 ليس نفس قيام الشيء مقام الجمله ولا عاده ففما مضى ففما مضى ففما مضى
 وكما ان حذف مضاف اقول لا ينافي ولا حاجة الى التفسير وذلك لان
 المراد من الوجهين ليس العندين بل المراد من الوجهين المثال ففما مضى ففما مضى
 كان من الصفة والمراد من المثال والكلام والكلام اوضح في الكلام ان قيام الشيء
 مقام الجمله ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى
 مقامه الجمله ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى ففما مضى

والمنصه والظاهر ارجي من حيث انه اظهر فيخرج الى كون الحق اظهر **قوله**
 وليس لم اذ انه يدل على تعيين الامر او تعيين الغياب قال بعض الفضلاء في شرح
 هذه الموضع الشرع يد اشارة الى ان حادركم لو وقع في مقام يدل فيه الغياب
 على خصوص الحق وقت كالتعاب بعد ذلك في خصوص ولو وقع في مقام لا يبرهن
 الفعل الا في خصوص بعد العلم واما في مقام ذكره الشك فكان اصعب من فهم ما في
 الحق انقول ما ذكره الشك لا يخرج عن كلف واليه اشارة بقوله فليكن ما ذكره
 هذه الغرض ايضا مشتمل على الكلف لان ما ذكره انما يكون موجها لو كان
 المثال صفة عاجل ان يكون مستلزما في مقامين لكنه ليس كذلك لكونه من
 التبريد فليكن **قوله** لان الحق لا يلازم صاحب حجة عليه لقوله اياه قال
 بعض الفضلاء ما لا يلازم عليه الشيء لا يلازم على كماله لان مقتضى
 الشيء مقتضى لازم اقول المراد بالثبوت لانه لا يثبت بحيث يمنع التكا
 عنه ولا يكون الشخص فيها اختيارا حاصلا وحاصل الامر يكون غائبا بحيث كان
 صاحبها معذورا لا يلازم عليه ولا يثبت ان يكون صاحبها انما يبرهن بحال
 منزه وما اذ لا اثم فيه اذ الحق يثبت تكرار المراهقة واطلاق اللام عليه
 نظر الى الوقت **قوله** على ما يشهد به قواعده في اخره على بعض الفضلاء
 ان الحق لا يكون محققا فلا معنى لطلب بجا وجرور فضلا متعلقا بموقفه
 فواين الحق اقول ليس مراد الحق من قولك على ما يشهد به القواعد الخفية
 ان بمعرفة تلك القواعد علم انه لا يلزم الجار والجرور من متعلق بل ذلك معلوم
 لكل من يعرف لغة العرب سواء كان نحويا ام لا الا ان علم الحق لما كان معبرا
 ولغة العرب حتى ان كل ما لم يكن موافقا لقاعدة لم يكن صحيحا كما على ما يشهد
 اشارة على انه اذا قلنا حدثت شيئا ما وجدته المتكلم بمعرفة اللغة حصل
 مزيد الطمانينة او نقول مراد جازا لا بد من موافقة تلك القواعد في الو
 لا انه ما وجدته المتكلم بمعرفة اللغة مستفاد منها البتة **قوله** لما طبع الله القوس
 على من ان الشيء اذا ذكره بهما لم يبين كان اوقع منهما من ان يبين اولا
 قال بعض الفضلاء انما يوجب فضل الثمن لان وودا لم يره لوجب له النفس
 الب والسبي في حقه فيقع الايضاح في ذلك التوجيه التام في حفظ كل اخطا
 فلا حاجة الى ما قال ان من ان النفس جعلت في احوالها لا لانه وسبب

منع

ما يثبت ذلك الغرض الا انه ترك بيان له لاستقنائه عن ذكره مستبعد
 لانه يكفي من التكتة **قوله** لذة الوجدان ولذة الخاص من اللام في بعض الفضلاء
 لا معنى لا يلازم النفس قبل ايراد اللة عليها يكون مع اللة لذة الحجة عن اللام
 فلا وجه ان يثبت ان يثبت لذين لذة العلم على وجه الاستيهام ولذة العلم
 على وجه الايضاح اقول ان اراد بقوله لا معنى لا العلم النفس قبل ايراد اللة
 عليها انه يستلزم ذلك عقلا او عادة فيغير مستلزم ان يكون خلافا للواقع واني اراد
 انه لا فائدة فيه في ان الفادة فيه تكميل اللة على علم مفضلا **قوله** بحيث
 ان يكون لا غرض في الشك الاظهر موافقا لشرح الحق في والايضاح ايضا يجيل
 اللة من قبل ما كان النقص الايضاح بعد الاستيهام لان الحق لا يطلب هو الله
 تعالى ولا تصور في شانه الوجدان الاخر ان كان يظهر ما ذكره في تفسيرهما
 ويجوز ان يثبت على السلوب كلام العباد فلا يلزم جبر بانه في هذا الحق طلب
 تعالى شانه والا فلا ايضاح بعد الاستيهام ايضا لا تصور في شانه تعالى فاقبل
قوله ارجي قول من يحمل الخصوص خبره من اخذ وقت اذ على القول ان مقتضى قدم
 على الخبر كان الواضح منه اذ مقتضى ما على المبرهن وفي بحث ارجي ايضا كان
 الخصوص سبب ناجزة عن خبر كان موصي الخبر بجملة المتقدمة التي هي خبر وهو فاعل
 الفعل نعم لم يكن موصي لانه لم يكن موصي سبب الناجز وكذا لم يكن موصي له
 نظر الى التقدم الذي هو الذي للمبتدأ فان كان مراد من ان موصي موصي
 احد من بين الوجهين مع كلامهم والآقا وذكر بعض الفضلاء في هذا الاعراض
 بوجه اخر وهو ان المبتدأ بناصرة موصي الخبر المتقدم طلب على ملك الضمير ان
 اذ فيه كان الخبر الموصي موصي للمبتدأ المتقدم ولا يخفى ان ما قررنا هو الاولي والمبتدأ
 ليس موصي الخبر حتى يكون على الضمير ان يثبت الخبر بهذا القول يمكن في باب
 ثم الرجل زيد وجمان اخر ان غير ما قالوا وهو ان يكون الخصوص مطلقا
 لفاعل الفعل وان يكون بدلا منه وعلى سبيل الوجهين لا يخفى ان يكون ايضا
 بعد الاستيهام فاقبل **قوله** اذ لهما بدلا اختصارا قال بعض الفضلاء بهما بحيث ان
 احد ما لا لا يصح تميزه اذ في صنف النايك لما قالوا ان فاعل ثمر لا بد ان
 موصي باللام او مضاف اليه ومضمرا ميمنا بكرة منصوبة او بما وثا بينهما ان لو اقبل
 ثم زيد كان اختصارا واجزا لان ثم لم يمدح العام في حسن من الاجناس مطلقا

يكون

فتعني نعم الرجل زيد ان اريد اجماعه في جميع ما يتعلق بالرجولية لا مطلقا حتى يكون
 معه صاحب الغالبية ويمكن ومنها بان المقى نعم مدح زيد مثلا في جميع ما يمكن
 وفي الاختصار بان نعم زيد في الرجولية كونه في الرجولية توفيقية
 الا انه التزم في الاطلاق لا السرا لا البضاح بعد الابهام وبهذه اظهر
 ان المراد بالاختصار ما يقابل الاطلاق والمساواة مع الاطلاق
 الاطلاق فقط كذا في المتن وضوء السند مع الاطلاق
 الاختصار على ما لا يجوز الاطلاق والمساواة مع الاطلاق
 كيف لا وقد قلنا ان نعم زيد في افاضة مدح زيد بالرجولية اختصارا لا مساواة اقول
 اما الحجة الاولى فتجوز ان مقصودهم ان يكون له الاختصار في افاضة المدح
 العام لكي لا يكون نعم زيد بان يحصل زيد فاعلا للنسب ولم يفسر هو اكون في علمه بل هو
 بالتمام ولم يحصل زيد فاعلا مع انه اختصار فاجب بان السرا من هذه الحصول في
 الايضاح بعد الابهام والماجست الثاني تجوز ان اصل المراد هو افاضة
 المدح العام لزيد وطان هذه المراد يحصل زيد فاعلا للنسب المدح وليس في
 اختلال عدم كون اصل المراد بل العموم في افاضة المدح بالرجولية
 ولو سلمنا نقول بان المقى من نعم الرجل زيد بيان مدحه في حصول الرجولية غير مسلم
 بل نقول المقى هو المدح العام الغير المقيد بشي الا ان ذكر الرجل لاجل حصول الاختصار
 بعد الابهام بل عليه انهم جعلوا الرجولية على نعم ويكون في قوة قولنا حسن
 الرجل والمراد به هو في ما بين حسن الرجل وحسن زيد في الرجولية مثلا
 ويقال في الفارسية نيك است مرد يعني زيد ونيك است زيد وورد
 وايضا ما احترازنا ان نعم زيد هو المدح العام على ان فيه زيادة المبالغة
 المناسبة لمقام المدح فاعلم على اولى وبهذه اندفع ما اوردوه لقوله وبهذه
 ظهر ان المراد بالاختصار ما يقابل الاطلاق والمساواة مع الاطلاق
 الاطلاق فقط على ما ذكره المتن والسند وكذا استدل في ما ذكره بعد ذلك
 بقوله يعني شيئا وهو ان نعم الرجل مدح عام لزيد في الرجولية فلا بد من ذكر
 الرجل وزيد معا فلا اطلاق بل كان مساواة فان قلت نحن نعلم ان
 قولنا نعم الرجل زيد لا يدل على انه جيد في العلم وكذا اقول نعم العلم على زيد فهو
 بوصف صالح للعلم وبذلك علمت لوجوده او بهد ابرج الامموم الصف

بل

والقول المعلوم اي المعلوم للخالف ما ذكره فهو محنت وعلى قول من اعتبره نقول
 الكلام في منطوق الكلام وان منطوق قولنا نعم الرجل زيد هو انه فيه مطلقا
 بلا تقييد بالرجولية وبغيرها فاحفظ هذه الحقيقة فانك بذلك جنتي هذه او ما ذكره
 في دفع الجنتين فبشر وعلب ان ليس فيه ما يستدعي به البحث الاول واما
 ما ذكره في دفع الثاني فتوجه على قوله وقد امكن فيه الاختصار بان نعم
 نعم زيد ويقدر فيه في الرجولية بل المراد انما هو الاطلاق والاختصار
 على ما يكون لعدم محنت وما يكون بالتحذف وليس الكلام بهذا بل
 زاندا على اصل افراد لفظة وبالاختصار مقابلته فتأمل **وهو وجه**
 حسنة سوى ما ذكره قال بعض الفضلاء في صحة استعمال سوى بهذا نظر لانه
 حرف استثناء ولا معنى للاستثناء بهنا والعبارة الصحيحة غير ما ذكره بحيد
 حاله عن التبدل اقول سوى قد يستعمل استعمالا له ولولم انه للاستثناء
 لا غير نقول يصح ان يكون استثناء عن وجهه بناء على ان وجهه
 مصدر مضاف بغيره العموم فصار المعنى وجهه جميع وجهه حسنة ابراز الكلام
 الا ما ذكره **فوق** فكانه يجعل التغير عن المعنى الواحد بالمعنى المفسر بان
 بمنزلة لفظ النطق بعد الندف او رعلبه بان بمنزلة الندف بعد اللفظ
 لان المعنى شبه باللفظ والعصر بالندف فالوجه انه من قبيل التشبيه بالصفة
 ورجا في المعنى طمة المتعد وشبه اللفظ الذي يجعل النطق المتفرق شيئا واحدا
 وتوضيح شبه اللفظ بالندف باللفظ كذا قال بعض الفضلاء واقول يمكن
 ان يكون في توجيه الشرح اما اولها فبان ان التشبيه في حقيقة اللفظ
 والندف ولا يلاحظ في التشبيه خصوصية القدم والناظرينها واما
 فبان ان كان الحكم ايرادا بقول وشب فيه لخص وطول الامر ثم قصد
 الى الاطلاق والايضاح بعد الابهام فاعر واما في صورتي المشي
 وفترهما فالندف فتدبر في الملاحة على ذلك وان كان من خلاف
 في اللفظ فيصير على ابرادها مشي انه لف بعد اللفظ في الملاحة
 واما ما ذكره بقوله ورجا في مقتضى ان يجعل النطق في قولنا الش بمنزلة
 لف النطق على اقسام النطق واجزا لانه فلفظ اللفظ وانه اوان كان
 سلاكن قوله وتوضيح شبه اللفظ بالندف باللفظ معناه ان التوضيح

ن

بنا

لما كان تشبيهها بغيره وقت بان بعض بعض من وجعل مشا وبخ
 بعض اخر وجعل مشا اخر اوضح ان في القسمة والتفصيل الثاني في الجملة وفيه ان
 القسمة باسمين لا يشبه اللف الذي كان بعد القسمة بل كل
 بعض من كان باقيا على ما كان عليه او لا من اللف وانما هي صفة
 الله وتفظ فلا يناسب المعنى اللغوي الذي هو اللف لم يحصل بعد
 القسمة فاقول **قوله** اما لفظ على على العام لان اوضح
 قال بعض الفضلاء لم يصح جعل قوله تعالى من كان عدو الله وملائكته
 ورسله وجبريل وميكائيل من هذه القبيل ولكن لان جبريل وميكائيل
 عطف على الله على ما هو الاصح اقول كلام الشافعي على كونها معطوفتان
 على الملائكة وكون الاصح عطفها على الله غير ممكن عند الشافعي لان لو كان
 كذلك استقام كلام الله ايضا اذ ان منطوقه ان الامة من
 على ان يكون عطف اللف على العام لا على خاص **قوله** وهو ايضا
 اي التبيين بغيره في قوله تعالى من كان عدو الله وملائكته ورسله
 كان متعلقا بالقسمة بغيره الكلام وهو اي التبيين مطلقا بغيره ايضا
 هذه القسمة كما كان في تلك الاوقات وعلى وجه من جعل هذه القسمة
 لفظ الثاني في كان متعلقا بنفس اللف الثاني الذي جعل معناه بغيره
 الثاني اي كما ان اللف مطلق التبيين بغيره في قوله ايضا وقول المصنف
 حيث قال وهو ايضا وان ان يقول وهو بنفسه ايضا ربما يكون له
 القائل **قوله** وجه نظر لان الامة ان من لا يكون حليما حين لا يكون
 محله ان يعلم ان بناء كلام الله على قول ان لا واسطة بين الله والعباد
 وان حال الشفيع لا يخرج احد منهما وانت جبريل بان هذه السبب ببناء بل
 الظاهر ان يكون شخص حال لا يكون بها حليما ولا غضوبا وذلك
 بان لا يكون له بشره وطلاقة وجه ولا قعر وعبوس وجه وهذه الاحمال
 اخر كان اعترض المصنف على الخلق بغيره ايضا وكان مؤيد الله
 في منع الاعراض وحيث كان كلام الله وضع على سبيل التشرع والاعتقاد
 فاقول **قوله** ان بعض الفضلاء لا يمكن اثبات ما منه بانه اذا لم يكن
 حله مع الله وحسنا لا حاله يكون غيبه مريبا والالحان حله حسنا لا حاله

لغيبه اقول المقدمة التي سبقت بها ان اذا لم يكن حليما لا يكون حليما
 مريبا في عين الله والذي ذكره هذه الفاضل ليس اثباتا بل
 المقدمة بل بمرقعة اخرى اي ان الله لم يكن حليما كان مريبا في عين
 الله واما من احداهما من الاخرى على ان هذه المقدمة ايضا مقدمة
 فاقول **قوله** والمراد بالصلح الكلامين ان يكون الثاني بيانا
 للاول هو اعتراض عليه بعض الفضلاء بقوله وقد فالت ان يكون
 الثاني معطوفا على الاول كما في قوله تعالى اني وصفتها انتمي والله اعلم
 بما وصفت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فان ما بين
 قوله اني وصفتها انتمي وقوله واني سميتها مريم اعتراض على الاعتراف
 به اقول قد وقع في كثير من النسخ بعد قوله او بدلا قوله او نحو ذلك والظاهر
 انه لم يوجب في نسخة هذا القائل المتضمن وعلى تقدير انه لم يوجب هذه الغيبة
 في النسخة لم يبرر الاعتراض لان النسخة التي وجد هذا القيد فيها قريبة
 على ان المراد بالنسخة الاخرى هذه الغيبة المعنى وذكر البعض على سبيل
 التمثيل والامر فيه **قوله** وما جاء بين كلامين وهو اكثر
 من جملة ايضا قوله تعالى فان توين من حيث امركم الله الامة اعتراض بعض
 الفضلاء وقالوا خفاء في الاعتراض بنا جملة واحدة خبره جملتان
 وليس اكثر من جملة لا محل له من الايام اقول لا خفاء في ان قوله
 تعالى ان الله يحب المتوابين جملة وقوله فوجب المظهرين وان
 لم يكن جملة كنتم الى جملة المذكرة بغير المجموع اكثر من جملة فبصد في
 على المجموع انه اكثر من جملة ان صد في على ايضا انه جملة بناء على التفسير
 الجملة بما تضمنه الكلامين بالاسناد فانه بنا ولصحت فقط وكذا اسناد
 مجموع صحت بناء على انه محقق مثالا والظاهر ان هذا الفاضل توهم ان المراد
 بالكثر من جملة ان يكون امرا من جملتين فاقول **قوله** ومنها المطالبة
 والاستطاف قال بعض الفضلاء وجعل المصنف في من كانت الاعراض
 في البيت صفة الطباقي وفيه انها من البدع اقول كونها من البدع
 لا ينافي ان يكون اعتراضا وذكرنا في من المعاني من حيث انه
 ادعى مقتضى المقام هذه الصيغة يجب رعابته وفي البدع من جهة انها

من الحسنة ان بعد البديهة كثر المثل المشتركة بين العلوم فمثل
قول واما على ما ذكره في الايضاح الى قوله فففيه اختلاف في بعض النسخ الجبيل
 عنه يمكن ان لا يشترط قوله المفرد لانه في الكلام من الاعراب حيث
 ان المفرد يجوز ان يكون حرف تبيين او حرف خطاب او صوتا من
 الاصوات ولا يكون له محل من الاعراب **اقول** المتبادر من قوله لهم
 لا محل من الاعراب ان يكون من شأنه ذلك وظاهره ان ليس من
 شأن المذكورات ان يكون لها من الاعراب والتعبير والمراد
 التبريد بكونها ما يكون جزمه مستقلا بجملة على ما هو المتبادر بدل
 على ما ذكرنا تنوع الماشية المذكورة في هذا الباب وايضا قال الش
 هناك ليس المراد بالكلام هو المسند اليه المسند فقط بل مع جميع ما يتعلق
 بهما من الفضلات والتوابع وظان ما ذكر من حرف التبيين
 وغيره لا يصلح ان يكون شيئا منها والله اعلم بالصواب والسليح
 والباب **ثم** الفن الاول **وسئلوه** الفن الثاني ان شأنه
 تعالى **ولم** على الامام والصلوة على خير الانام محمد والجميعين

قول اراد بالعلم المكتبة التي يقدر بها على ادراك كانت خبرية نظ كالمثل
 في تعريف علم الما في بدل على ان المراد بالمكتبة هي التي يستاهل القوم علمها
 اجماليا وهو ان يوجد في القوة المدركة صورة تبيها كانت مبداء
 لتفصيل مائة وكان علميا بالنقل لكن اجمالا لا تفصيلا وقد حقق قدس سره
 ان المتبادر من كلام القوم في هذا المقام ان مرادهم من المكتبة هي ان يحقق
 في خبره ان لا في المدركة صورة او ان لا يشكو الذين مولا هي شمس جدي
 وذلك بسبب بالنقل وكان علميا بالقوة الويسل بالنقل وذلك متحقق حين
 انه هو لانه الصورة الادراك لم يكن حاصلة والمدركة فالمراد بالمكتبة على
 مقتضى ما ذكره به هنا كجمل العلم الاحمال والنقل بالنقل والاول هو اللفظ بالنظر الى
 التبيين والثاني بالنظر الى كلام القوم **اقول** والثاني اولي لان من كان ذاهلا
 عن مثل الخ والتقدير بها كمن يحصل خبرا من النص بها بحيث لا يخرج
 في النص بسببه منها الا حكم كسب فقال له الخوي وانه من علماء الخوي بسببه

حين توجهت الى علم اخر غير الخوي اظن انه لا يخرج بذلك عن كونها من علماء
 الخوي مع انه ليس له العلم الاحمال هو في البسطة المختلفة في المدركة بالعلم
 وهو في مقوله قدس سره ان هذا المحل صحيح لكن ليس مرادهم من صحيح
 وعلى اي معنى يجب الاشتراك ان من يوفق ايراد كل معنى بقصد بطلان مختلف
 في صنوع الدلالة لكن لا يعلم تلك القواعد الكلية لا تفصيلا ولا اجمالا ولا يحصل
 له النص بها بالنقل ولا بالقوة الويسل بان كانت محفوظة في خزانه بل
 انما يقدر على ذلك بالسبب لا يتيقن ان يتيقن وان علم البيان حاصل له
 مع صدق التوفيق بناء على حل العلم على المكتبة عليه الا ان في ما ذكره الش حيث
 قال يقدر بها على ادراك كانت خبرية ربما يشعر بان تلك المكتبة كانت
 كلية صحيح سبب الويسل لا منها ليست كلية ففما حل وما حققنا علمت ان اذا
 اراد بالعلم نفس الاصول يعني ان يحل على تلك الاصول حاصلة لا علم من
 ان يكون في انفس قوته المدركة او في خبره ان لا بد ان يكون مصدقا منها
 ولا يكفي تصور ما ذكره الادراك ان يكون النص بها ليس مجرد التعليل بل حصول الاما
 بناء على كونه كون المسئلة ضرورية واما بالليل والامارة وما حكم الش
 بان حل العلم على نفس العلم والتصديق بالقوة اعدتوهم فاستفاد ما ذكره قدس سره
 فيما سبق ان وجهه انه ان كان خبرية في التوفيق من غير حاجة اليه
 ويمكن ان يكون وجهه انه يخرج جميع علم بالنسبة عن التوفيق عند انه هو ولم يبق احد
 الا ان يحل على العلم بالقوة اعدتوهم فاستفاد ما ذكره قدس سره
 قدس سره من ان سادة البشارة غير واضحة المعنى اجاب عن بعض الفضلاء بقصص
 المعنى الواحد بمعنى الكلام البليغ لاشتمالها على موضوع الفن اللفظ البليغ **اقول**
 كون موضوع الفن هو اللفظ البليغ على تقدير تسليمه ليس في الاشتمال بحيث
 يهتم من لفظ المعنى الواحد في التوفيق انه معنى اللفظ البليغ وقد مضى ان صناعة
 التوفيق عن استعمال الخوازم وجود التوفيق **قول** وبالدلالة الدلائل الغلبة
 منها بناء على ما سبق ان الاختلاف في الوضوح والظفا ما يباياه القوم في الدلالة
 الوضوئية وهذا على تقدير صحة ما يرد على اعتبار الدلالة الوضوئية استغناء
 لا مطلقا ولا شك ان معنى واحد اذا عبرت عنه تارة بالدلالة الوضوئية وتارة
 بالدلالة العقلية كان اختلاف في وضوح الدلائل **قول** والمعنى ان علم البيان

الضرورة

في هذا التفسير ان راي المراء بالموافقة ليس النسخة المعروفة متروكة على
 تلك المكتبة او العلم بالاصول بالنظر من راي ان يعلم البيان بل لو كان لا لافدا
 المذكور ولم يوفى بالتفصيل شيئا من خبريات كان علما بالبيان وان اللام
 في المعنى للاستغراق الوفي والبداهة ان يكون معنى كل معنى في قوله قصد المكتبة
 وان خبره بان له اقدار على موافقة احوال كل تركيب تركيب بوضع عليها
 من غير ان يكون موافقا له يقال ان عالم بالبيان يحجز الاقتدار على نسخة
 المعروفة والتجربة والاستشهاد في الاقدار على التركيب كيف وكثير من علماء
 الفن لا يقدر على تأليف كلام بليغ واستدراك الباطن فلا ولي ان يقول
 مكتبة او اصول فائدة بها على موافقة ايراد كل معنى بمعنى انه يوفى حال هذه الا
 لان يكون مورد **قوله** من ليس له المكتبة بل من له مكتبة هذه
 المعروفة فان بعض الفضلاء يقول بل لو لم يكن له مكتبة هذه المكتبة ايراد
 كل معنى في قوله قصد المكتبة كالمركب المكتبة بالسيف لم يكن عالما بعلم البيان
 اقول موافقة ايراد كل معنى بطرق مختلفة في الموضوع لا يوجد بدون حصول المكتبة
 واما موافقة الووب وذلك بالسيف فمعرفة ان التوفيق صادوق
 عليه اذ يصدق على سلفه انه كيفية راسخة فيكون مكتبة وكانت بعد
 بها على ايراد كل معنى بطرق مختلفة اللهم الا بالاركان غائبة في المكتبة ويمكن
 ان يلقى البعض من الشك فيكون لم يكن عالما بعلم البيان انه ان موافقة
 ليست من البيان ونظرة ما يقول لم يكن ذلك من البيان في شي
 اجماع لم يكن ذلك من البيان في شي اجماع لم يكن ذلك من البيان في شي
 من البيان ولم يكن فائدة ونمرة الصلابة الا انه شاع في العبارة
 وح ما ذكره الشك هو ما ذكره هذا الفاضل علان هذا اوقع على سبيل
 التمثيل والابتنى ما عداه من الامثلة **قوله** ويعتبه المعنى بالواحد **قوله**
 بعض الفضلاء هذه الدلالة مستغنى عنها باللام الاستغراق فانه
 في معنى ايراد كل معنى اقول المعروف باللام الاستغراق في بعضه به
 كل واحد وهو الاكثر وقد يقصد به المجموع ولهذا افرقوا بين قولهم لكل
 رجل عنه درهم وبين قولهم لكل حال عنه درهم حيث قالوا لدرهم
 في الثاني درهم واحد بازا الجميع فلو لم يقب المعنى بالواحد اصل اللفظ

يراد

التوابع بان يكون المراد ايراد المعاني بالظرف اجماع كل معنى بطريق **قال**
 قدس سره وفي ذكره العتوم عنه **قوله** قال بعض الفضلاء الا فني ان لو افترز
 به عن مكتبة الاقدار على ايراد المعنى العارضي عن الترتيب الذي يصعب
 به المعنى معنى الكلام المطابق لمقتضى الحال لظرف المذكورة فانه بالبيان
 من علم البيان اقول ان كل قيد في الترتيبات يحجز به عالم شيئا والبيان
 امر ظاهر لا حاجة الى التوضيح له ولهذا لم يتوجه اليه الثالث الحق ولم يلتفت
 اليه السند بل انما افاد فائدة لا يكون ظاهرا من الترتيب على ما
 هو شأن سائر القيد في سائر الترتيبات وبما ان فيه شيئا
 على ان علم البيان ينبغي ان يباين عن علم المعاني في الاستعمال ومنه
 يعلم وجه تسمية علم المعاني في الترتيبات على علم البيان فانه حيلة
 يتضمن فائدة او هي شيئا واما ان يقتضيه المعنى يكون معنى الكلام المطابق
 لمقتضى الحال فكونه فانه يحجز به عن معنى لا يكون كذلك فني غايه الظهور
 ولا خصوصية بهذه الترتيب ولا به ذلك القيد يحجز به عن معاني المذكور
 وعن معاني المركبات ان فضا ومن معاني المركبات الثالث الغير
 المطابقة واعلم ان كلاما من الوجهين الذين ذكرهما قدس سره بل على تقديم
 المعاني على البيان استعمالا على تقديمه عليه به ومنها كنه قدس سره
 اقام الاول على وجه تقديمه عليه استعمالا ويلزم منه تقديمه عليه
 والثاني هو المثلث الذي يقوله كنه لما كان في تلك الاول فانه يباين
 على الوجه الثاني بان يكون المعاني بمنزلة المركب والبيان بمنزلة
 المفرد ليس الامن جهة ان فائدة المعاني يتوقف عليها فائدة البيان
 ونظ ان هذا كاف لوجه تقديمه نفس المعاني فني اسند ركنه وجوب
 ان المراد بالتركيب ان فيه زيادة اعتبار في المفهوم لامن جهة كونه
 موافقا على البيان فلا اسند ركنه وذلك لان اعتبار كيفية
 الافادة زائدة على اعتبار نفس الافادة **قوله** على ان الاختلاف في الو
 فان بعض الفضلاء فيه ان تلك المكتبة يحجز بالتفسير المذكور سواء كان
 الابداء المذكور او لا لان المعنى الواحد متقدم في الترتيب على الاختلاف
 في الوضوح اقول من الثالث ومع ايراد ايراد على الترتيب وهو انه يصح

صريح

من جهة ان طبيعة مع نقل من الدال الى المدلول من غير ان يحكم النقل
بان الاول اعني الدال مسبب عن الطبع وهذه اختلاف العقلة لقول المنقذ
ليس لا العقل وان قيل ان العلاقة في الاستقالات فيها من ان الدال قد يابى
بان الوجود والتلفظ بلفظ اخر بناء بان يقول الدلالات العقلية كثيرة
يستند الى خمسة العادة لا بان يعلم ان احدها سبب للآخر او سبب
عنه او هما سببان عن ثالث من غير ان يكون للطبع مدخل فيها وان كان
من جهة اخرى في بيانها حتى ينظر فيها فاعلم **قال** قدس سره فاجواب
هو ما ذكره هذا المحقق جوابا صحيحا كيف والدلالة فائمه بمجموع الطرفين
كل واحد على ما ذكره هذا المحقق حيث جعل كلاما من كون الشئ والاول كون
الشئ مدلوله فاما باحد الطرفين فقط فله كانت الدلالة عنه فائمه
باحد الطرفين كانت نفس احد الجانبين الصنفين وقد حكم بان الدلالة
غيرهما وكذا احد من اللزامين فالحكم باحد الطرفين وكذا ان المجموع هما
كل واحد منهما كذلك الصفة الفائمه به الفائمه بهما او بناء الاشكال
عليه لولا وجه النقل الاول الى ايضا الدال ان بنى مع المحقق ان
هذا التفسير كما لفظ الذي استحسنه في الصحة الانه سببان فكان هذا
من هذا المحقق الزايمي لمن غير التوفيق الى ما استحسنه وليس مراده ولا
مراد سبب المحققين ان هذا الجواب صحيح في نفس الامر حتى ير ان التوفيق
بالبيان غير صحيح ووجه بوجه ان هذا اختلاف الظاهر كلام قدس سره
اذ الظاهر في ذلك وحق ان هذا الجواب يتحقق لانه جدي بل لو كان
الدلالة حصة فائمه بمجموع اللفظ والمعنى لم يكن لهذه الاعتراض جواب
صحيح وميله قدس سره في حاشية المطالع الى ان الحق هو الاصل الثاني
وجح فالاولى ان ياتي او ما ذكره السك كان مرودا وما ذكره اورده
عليه قدس سره وما ذكره قدس سره كان شتما على الشارح وادراك
خلاف الظاهر فالاولى والظاهر ان ياتي كون اللفظ هو وهذا انما
اخر لا يكون المدلول سبب اليه هذا الحق وهو ان يكون الدلالة المعنوية
لنظم المعنى من اللفظ كان مصدرا منها للمعنى حصة للمعنى في نفسه بما
بالنظم على ان يكون مصدرا منها للمعنى ايضا فكلما قبل المدلول هي المعنوية

من جهة ان طبيعة لسبب والاعلى غير فاعلم **قال** وكان عليه ان ينفذ ما
يما يكون للموضوع مدخل فيها قال بعض الفضلاء اللام للوهة اي الدلالة
الوصفية لان اللفظ الموضوع هو الذي يفاد وبسبب فاما بالمعنى
وعنه خارج عن حجة الاعتقاد اقول ان مقتضى مقام التوفيق على ان
المعتبر هو اللفظة الوصفية فاليتقيد باللفظة ايضا مما يشترط
ومعنى الثالث ان المصداق في الدلالة باللفظة احراز ان غير ما من العقلة
والطبيعة اذ لا يخفى ان المعتبر ليس مطلق الوصفية ولا مطلق اللفظية
فجعل اللام اشارة الى خصوص غير ما من العقلة والطبيعة ولا يخفى
ان المعتبر ليس مطلق الوصفية ولا مطلق اللفظية الوصفية والتقية باللفظة
اولى من العكس ثم قال اوجب في نظر لان دلالة اللفظة ايضا وصفية
معبرة ولا وجه لاستفاد من درجته الاعتراف كيف وهي موضوعه
بصفات اللفظية من جهة والحاشية اقول ان كانت اللفظة عارضة
لفظ وليس موجودا مستقلا فلهذا دلالة ليست مستقلة بل تابعة للدلالة
جوه اللفظ العارضة هي له ولم ينسب لهم اذ خالها تحت الصلابة اذ لو
باللفظية خربت دلالتها وان سقطت الفيد باللفظية خربت دلالة محطوط
والمعنوية والاشارة وغيره بالمعنى التي جعل النفس متنا والالها
لكن يعلم حكمها بالمقابل وقد ضم جوابا بان احكام الدلالات المعنوية
اي اللفظية الوصفية فيها ولم يملأوا شيئا مما سمي الدلالة **قال** قدس سره
ان على الوجود فان طبع اللفظ ينضج التلطف بلفظ قدس سره
في حاشية المطالع ان مثال الدلالة الطبيعية الغير اللفظية لم يتحقق واورده
عليه دلالة حمرة الخوصفة الوجودية ودلالة حركة النفس على المزاج
الى غير ذلك هذا انما هو منها نظر لان الدلالة الطبيعية كالعقلية بحدة
العقل منها بين الدال والمدلول ليس بسبب الوجود فقول ان كان غير ما
من العقلة من جهة ان مصدر وجود الدال في الطبيعي هو الطبيعة وفي العقلي
غير ما كما بينا من الشرح غير ان افراز قدس سره من العقلة مجردا من
مصدر والالها بانها طبيعة عن سائر اقسام العقلة كالحركة كيف ومصدر
الدال في العقلة قد يكون جوهرا فليس بالدلالة جوهريه كذا وان كان

بهذا **قال** قد سهره وان اراد ان المجموع المركب من اللفظ ومعناه صفة له فذلك
 وان كان لان اللفظ لم يكن صفة للفظ واللفظ صفة لللفظ او من الظاهر البين
 ان المركب من صفة زائدة وصفة هذه الصفة ليس صفة لغيره فانه به وكيف
 يمكن ان يكون صفة للفظ فانما به مع انه ليس بشئ من اجزاءه فانما به وصفه قالوا
 ان العالم اذا كان مركبا يجب ان يكون فانما بهما ولا يكون في ذلك
 فانه ببعض اجزائه فكيف اذا لم يكن بشئ من اجزائه فانما به نعم في العارض
 بمعنى اخرج المحل لا يجب ان يكون عارضا بتمامه كالانسان ايا الناس
 الى كل واحد من اجزائه فلهذا وما قلنا صرح به سيد المحققين وغيره من المحققين
 قال بعض الفضلاء قول المؤلف من اللفظ يجب الصورة فغير محسوس
 المحقق لان فهم المعنى اذا قيل بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما فافهم باللفظ
 ايجازا بحيث يفهم منه المعنى اقول فيه نظرا لان اراده ان اللفظ باق
 على معناه لكن فيه تعبد او المراد من التعبد بهذا العذر فثبت على ان هذا
 التعبد لا يوجب تحصيل المحل ولا يصير صفة زائدة تعبد بها بمقتضاها صفة لغيره مثلا
 بحكمه فانما يحسب السماع لا يصير بغيره بالاسم عن صفة الجسم
 الارضي فانما به على ما تحققت وان اراد ان اللفظ كان مستقلا بخارجا
 لمعنى الكون المحسوس هذا ابراهيم رحمه الله من النذور بل لغير
 كان كجمله مما لا اجزا وهو ان يجوز في حمل اللفظ المذكور على الدلالة مباينة
 في كونه له ما لا يلقى عدم عدم وجوده وزيد عدل امكن ليس المعنى فربما
 بفرض اللفظ لان التوحيف المبني على غير جازم بل المعنى فربما بما يفهم منه
 وهو الكون المذكور فاما مل وارا وبقوله دلالة واخرى لا تسد دفع ما
 بين الجوز في التوحيفات استعمال المجازات التي لا يكون لها دلالة
 على المعنى بان هذه الدلالة واخرى مبني على ما ذكرنا من ظهور عدم صحة
 الحمل على اللفظ واوجب المجازات التي يستقل الدالين اليه هو هذا المعنى
 فيجوز عليه هذه اوجه صحة التوحيف باللفظ واما وجه المدعى ان الكون محسوس
 اليه مع كون دلالة على المعنى مستحقة لا يمكن ان يكون له دلالة ما ان
 انه في حاشية المطالع وهو انهم يسمونه بالاشراج على ان النمرة المقصودة
 من تلك الحالة هي اللفظ فاما هو فالتوحيف بالكون على ما سهره

المعترض

المعترض او ان كان اولى من حيث الدلالة والوضع لكن التوحيف اللفظ
 اولى من حيث استعماله على الشيء المذكور كذا بينهم واحضرن على التوحيف
 بعض الفضلاء سوا غيره اسم لا بان الدلالة ليست ايجازا فهم المعنى من اللفظ
 او كون اللفظ بحيث يفهم هذا المعنى عند الاطلاق فخصه صفة بل عند الاطلاق
 على اللفظ الدال سواء كان ذلك باطلاق اللفظ واستعماله ومثاله
 الخط الدال عليه او بغيره هذا اوله ما قاله الرئيس في الشفاء معنى ودلالة
 اللفظ ان يكون اذا اترسم في الجبال سمع اسم اترسم في النفس معناه
 اقول الجواب عنه بانها كذا عنائه وهي ان المراد عند الاطلاق مثلا
 الا انه لما كان اقوى ما يتصور من مدخله الدال فخصه وفيه شبهة على
 ان الغائبة الاصلية من الدلالة ان يطلق اللفظ ويراد فهم معناه لان
 يجمل اللفظ مثلا وينقل الى معناه على ان لنا ان نقول اذ صرح ان كل ما فهم
 فهم لان الاطلاق ملزم لفهم مدخل اللفظ المذكور ان توجه النفس
 وسواء الدالات مع ان لم يزل ان يمنع ان حصة الدلالة هي ما ذكره
 بل ما ذكره المحرر الا ان يثبت بما قلنا عن الرئيس فافهم **ق**
 لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له اقول لاني ان المعنى
 بالذات من وضع اللفظ المعنى دلالة عليه او به احيى وله كان موضع
 الواضع دلالة على بشئ اخر كونه او لازمه له صفة له وذلك لا ينافي
 ان يكون دلالة على جزئه او لازمه قد يكون مقصودا من الوضع هذا اوله
 لان الدلالة على نفس الموضوع له استنادا الى الموضوع اظهر من استناد
 الاخرين اليه لانه مستند الى الموضوع ابتداء وبما استند اليه
 لكونه مستند اليه وبما يستند الى الموضوع اقول مدخله المعنى في الدلالة
 الوصفية اقل من مدخله في الاخرين لان فيها مع اشغال النفس من اللفظ
 الى الموضوع له لا بد من اشغال النفس من الكل الى الجزء ومن المدلول الى اللام
 سعيه وروا لا غرض في كونه يتوجه ان الاستشغال الى الجزء لا يكون من
 الكل بل الامر بالعكس وكذا الاستشغال من لفظ المعنى ليس اولا الى الموضوع له
 بل الى البصر ولهذا اقلها النفس ليس بما للخطا بقية وكذا الامر
 لان فهم الجزء من اللفظ بغيره على فهم كل منه وكذا في بعض اللوازم على سعي

ع

قال

في حاشية وكذا الامر لان فهم حيز من اللفظ بقدم على فهم الكل منه وكذا
في بعض المواضع وله قبل ان يثبت الوضوح للموضوع له احدى من مناسبة
لما هو جزمه او لا يزمه لكان حسنا ولا يرد على شي وهذا اظهر ما ذكره بعض
الفضل بسميت وصفه لان من شأنه ان يوضع تحت محقق الاخر من فانه ان
الوضع فيها امر ان عقليان لم يوقف فهم الكل على فهم حيزه وامتناع التفكير
منه الملازم عن المعلوم انتهى وذلك لان الدلالة الوصفية ليست
سلك الوضوح فقط بل المراد **قوله** من جهة ان العقل يحكم بان حصول
الكل وقبه نظر لان هذه الدلالة احيى دلالة النظم مثلها من جهة
حكم العقل يستلزم الكمال لغير استزاعا فبينا بل نفس الاستدلال في الوضوح والنا
ان يكون قد خلت العقل فيها اكثر من مدخلية في الوصفية وهذا **قوله**
وتخص الاولي بالمطابقة وفي بعض النسخ وتعبه الاولي والاولي في الظا
واما الثانية فلما خرج من شانه لان الدلالة على تمام الموضوع لم يبقه بل
فالعمل مستند الى الغاية واعلم انهم قد اختلفوا في ان الالفاظ طاعت لظهور
وبراد النفس بما هو ذلك بوضع الواضع وصفيا له على ما اختاره
او بالدلالة العقلية بالمعنى المعاني للموضوع والطبيعة في ما اختاره السيد
والاخرى على المنصف ان الثاني هو الاظهر وعلى التفسير من دلالة اللفظ
على معنى على الثاني كان خارجا عن المقسم وعلى الاول كان داخل في الدلالة
الوصفية الا ان لبي المناور من التوليف ان يكون المعنى الموضوع له متبايرا
لله ان الدلائل فخرج عن المقسم لان المقسم دلالة اللفظ على معنى **قوله**
وارب الكمال الاولي حذف لفظ اللفظ الالزامي لما قرر في هذا البحث
ان الدلالة ليست تابعة للارادة ولعل وجهه ارادة قوة البحث
صحي لم يبق للمعروف مغزى وكان الاعتراض جاريا على هذا مد يد من
استمرط الارادة في الدلالة وان كان هذا المذهب يتجنا من على هذا
لا يلائم تدبير الكلام بفعل استمرط الارادة **قوله** وجواب
انه لم ينطه توليف الدلالات هو اخر من عند بعض الفضلاء بقوله
فبذلك انما ولا فلان الحق من القسم ليعين الدلالة المعبرة في العين
او الدلالة المخدوة في التوليف على ما ذهب اليه الثالث باختلاف الترتيب

بجمل

بجمل هذا الحق واما ما بنا فلان القسم ضم القيد المتخالف الى المقسم
فانما لم يراع كالحال تلك القيد على ما ينبغي اطلاق القسم والمجموع من التوضيح
بالترتيب اظهره خلل القسم من هذا الوجه لانه انما يوضح بالتوضيح الترتيب
اقول اجواب عنهما ان ليس من شأنه ان يمتنع من الاعراض على الترتيب
وان البعض بان غير منفع بانه لما كان الترتيب غير متفق بالنظر الاول
فيكون حذف بعض مقبوه والاعتناء على وضوحه وشهرته فالتوضيح مستفاد
من القسم ما يعبر فيه تلك القيد ووج لا ينقض وغرضه من ذلك ان
اعتد ان كانت الصريح بالقيد والتكثيرة في وظائف ما ذكره من كون الترتيب
غير متفق الا ما ساء بصالحه لترك الصريح فاجاب الشاخص
هذا الشرح عن المقسم بهذه العبارة فيد بحسب ما هو في قوله لعل الامر
التي يختلف باعتبار الاضافات وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا
على شهرة ذلك والسبب في الذين اليه واورده على ما نقله هذا
القاض ان فيه بحسب المعبرة في الامور الاضافية بحسب القيد في المعاني
بوجوب الترتيب بالا اعتبار والبيان المعبرة في مفهوم الدلالات لتبديل
اقول هذا انما يستقيم اذا قبل منه دلالا من لفظ واحد على مدلول
واحد كانت واحدة منها مطابقة والاخرى تضام وكان التفسير
النظمين عن المطابقة بالذات لا باعتبار وانه مبني على ان يكون القسم
والاثر انهم ان يفهم حيزه والارادة في ضمن المقدم اجمالا حتى كان حيزا
اذا اطلق اللفظ فيهم فبين اجمالا وهو الضمقي ونقصا وهو المطابقة
وقد قرر المحقق الشرح في حاشية المطالع وفي هذه الحاشية يمكن ان
المستفاد من الشرح مطابقة للمواقع ان فهم حيزه سواء كان في ضمن الكل
او كان استقلا لان استعمل اللفظ فيه كان تضام او لو كان مطابقة
وظا ان حين استعمال اللفظ واردة حيزه او الملازم بان كان اللفظ
بحيزا كان حيزه والملازم مفهومين استقلا ونقصا فلو كان هذه
مطابقة كان جميع الحيزات مدلولها بالدلالات الوصفية وظا ان
الحيزات معبر فالدلالة الوصفية معبر بل هي المعبرة ومحقق الموضوع
والطفا فيها البض كما لا يخفى وما ينبغي في حاشية ان بين فهم حيزه في ضمن

الكل

وارا دة لافي صمته بكون بعينه والاول هو دلالة التضمن وكون الثاني فيه
 بحث اما اول فلان المدلولات التضمنية والالتزامية قد يجرى حكمها
 وبها وظانها لا بد ان يكون متخوفا تفضيلا وبالذات لا صغنا وبالفتح
 وايضا سلك ان بين التضمن في صمته الكل وارا دة لافي صمته بكون بعينه والاول
 هو دلالة التضمن وكون الثاني بفتح كمن حين الارادة لافي صمته بلا حفظ
 استقلال لافي صمته ايضا بالضرورة الوحدة ايته وذلك لان العقل يحكم
 بان ما يرا اصاله وبالذات من اللفظ نفهم منه ايضا وتام الكلام فيه
 سيجي وايضا استعمل اللفظ في خبر الموضوع له ويراد بفهم بالذات
 من حيث كونه خبرا فظان دلالة ليست الا صمته لان المدلول المستند
 الى كونه اللفظ موضوعا بازا خبره كان تضمنا بلا شك وج كان اعتبار
 التضمن من المطابقة مثلا باعتبار وجهيته فلهذا التضمن الواحد ان اعتبر مع فيه
 كونه مستندا الى اللفظ موضوعا بازا خبره كان مطابقة وان افتر مع فيه
 كونه اللفظ موضوعا بازا خبره كان تضمنا ولا منافاة بين كون
 وجهيته تعليلية وكونها للتعريف ايضا وبما قررنا ظهر انه فاع ما اورد
 على ما قاله في المحضر هذا ويمكن دفع النقص باخذ وجهيته تعليلية والعذر
 في ترك ما تقرر في الاصول ان تعليل الحكم بالوصف الصالح للعلية يشعر
 بالعلية مثل قولنا الكرم العالم وامن مجاهل افنا من **قوله** وهو ان المطابقة
 دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام اورد على التوفيق بعد
 اعتبار وجهيته انا اذ افترضنا وضع لفظ الشمس مثلا بازا مجموع حرم والصنوع
 كان له على الصنوع ولان ان احد بهما من حيث ان الصنوع خبر الموضوع
 وبهي تضمنيه ولا اجماع من حيث انه لازم محرم وهو دال عليه وبهي خارجة
 عن الثلث اما من المطابقة والتضمن فقط واما في الالتزام فلا شراط
 خرج من غير المدلول اللفظية الوصفية في الثلث ولا تصحيا بلسان
 عدل بعضهم عن اعتبار وجهيته لتوجب التوفيق حتى يندفع التوضيح المذكورة
 الى ان قالوا معنى التوفيق ان دلالة اللفظ بسبب الوضع اما على تمام الموضوع
 بذلك الوضع او على خبره او على خارجة ولا يخفى انه على هذا اندفع التوضيح المذكور
 ولا يوجب ورودا خلا الحصر ايضا ويمكن جواب عن لغز الحصر

مكونه

اعتبار وجهيته بوجهه وذلك بان يمنع ان لفظ الشمس دلالة على الصنوع
 بواسطة دلالة على حرم المدفوع وذلك لان فهم حرم حاصل من اللفظ
 ح انما هو من ضمن الكل وبعبارة وكلمة المدفوع بها لا يستلزم انفصالا مضافا
 له كان كذلك يلزم في نفس المتضايقين ان يتفكلا بتفكلاات غير متضايقين
 ان كان الدلالة هي العلم وان عرفت التفاتات لانهما به لهما ان
 فله الدلالة بالتفاتات على ما فهم من الشفاء واخاره قدس سره في
 حاشيته المطالع واول اليه التهم وبان لبي ماسة واخذة في التضمن لان
 معنى قولنا التضمن دلالة اللفظ على خبره من حيث انه خبر للموضوع له
 ان التضمن دلالة اللفظ على خبره الموضوع له من حيث ان اللفظ موضوع
 بازا ما هو خبره او من حيث ان اللفظ موضوع بازا كله وبما نها و
 في الالتزام لان معنى الدلالة الالتزامية هو كون اللفظ والاعلى خارج
 اللازم اجماعا لم بعينه وخوله في الدلالة وهي اصل ان معنى الالتزامية
 ان يكون الدلالة لا باعوا سطة كون المدلول نفس الموضوع ولا باعوا
 كونه خبرا سواء كان خبرا له في الواقع ام لا بل كانت بواسطة
 كونه لازما للموضوع له وبهذا كذلك لان لازم خبره لازم لكونه بالمعنى
 العام وبعضهم ذهب الى ان يحصر في الثلث ليس يتفق وفيه ما مل
قال قدس سره ناسب ان يدعى فيها التوقف على الارادة المذكورة
 اقول فيه بحث اما اول فلان ما ذكره بل طر ان مثابة المطابقة
 باعتبار الارادة اقوى من مناسبة التضمن والالتزام به وبهذا
 بدل علة لواعبر الارادة اما في المطابقة فقط فكان الاول اولى به
 لكن الكلام في انه لم بعينه فمهما معا وانه لو اعتبر فيها فليس فيه ثبوت
 الاولى ولا اعتبارا جازا لم بوجود غايه الامر ان المتغير ليعتبر اولى
 من بعض اولئك ان التضمن والالتزام من جهة مدخل الوضع
 فيها كان اعتبارا لارادة خبرها لا يحسن تناسب الا ان السادة المتكسبة
 في المطابقة اشده واقوى واما ثانيا فلان ما ذكره في عدم صحته اعتبار
 الارادة في الباقين بدل مدعى صحة اعتبارها في المطابقة ايضا بانه
 ان العالم بالوضع يتفكلا من اللفظ الى الموضوع له وبغيره سواء ارادة

علة

لا يظن ان لا فائدة ليس مقصود فمما **قال** قد سهره بان لن لا نتم ان
 اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالة على مجزئ بالضمين ان قول من نظر اما
 اولا فلان اللفظ اذا اطلق واربعه الكمال فثبت انه يفهم
 من مجزئ ايضا فيقول ان لم يكن هذا الفهم دلالة اخلاص تعريف
 الدلالة وان كان دلالة فلا يثبت انه دلالة لقطعة وصفت فان
 خارجا عن الثلث اصل محصر في الثلث واذا كان داخل في الثلث
 ومعلوم انه ليس داخل في المطابقة ولا التزام اما الاول فلانه منهم
 مجزئ في ضمن الكل لا اصالة والمطابقة فهم المعنى واصالة وايضا فمضمنا
 ان هذه التهمة من جهة جزء الموضوع له واما الثاني فلهذا كونه خارجا
 عن الموضوع له والوجه الثاني من الوجهين المذكورين على انها ليست
 مطابقة والمفروض صحة التعريف ومحصر في الثلث فاذا بطل الثمنان
 ثبت انها تضمنت مع صدق حد المطابقة عليها وهو انها دلالة
 اللفظ على تمام الموضوع له واما ثانيا فلاننا لو سلمنا انها ليست تضمنت
 فلا يثبت انها دلالة لقطعة وصفت فلا يمكن ان يكون ضربا عن التعريف
 لان المقسم معبر فيه وبهي خارجة عن المقسم وليست بمطابقة فيلزم
 انتفاض حد المطابقة لا بما يسمى تضمن بل بدلالة اخرى وهو في الف ليس
 دون الانتفاض بالتضمن لا بل الكلام على فرض اعتبار الارادة
 في الضمن اصالة فاذا لم يتحقق ارادة مجزئ اصله حين ارادة الكل
 لم يكن دلالة تضمننا لاننا نقول ليس النزاع في ان الارادة معتبرة في مفهوم
 الدلالات ام لا لانه لو كان النزاع في ذلك فمما اما ان يكون
 النزاع في انها معتبرة في حرف اللغة او في الاصطلاح لا سيما في الثاني
 اذ لكل احد ان يصطاح على ما يشاء واما الاول فلان اهل اللغة لم يقبلوا
 في حد الدلالة سوى التهمة على انه لو كان كذلك لم يستقيم ما ذكره
 قد سهره في دليل عدم صحة اعتبار الارادة في الباقين او مجزئ ومضمنا
 لا يلزم تحقيقها وايضا كلام الشافعي على ان معنى الدلالة حقيقة ما كانت
 الا التهمة سوى التهمة كما يظهر بالنظر في النزاع في ان الارادة شرط
 في الدلالة مع الاتفاق على ان حقيقة ما ليست الا التهمة واما ان كونها

كلا

نقضية

نقضية بخلاف ما فرضنا من اعتبار الارادة واستشرطها في تحقيق الدلالة
 فمما وادبان ما ذكرنا دليل صحة على ما ادعينا فاذا التزم في الفته كما فرضناه
 من الاستشرط المذكور كان الاستشرط باطلا وهذه الاية ان فرض لان
 استشرط الارادة كان كلام الموقوف لدفع النقض واما ثانيا فلاننا اذا
 اردنا باللفظ جزءا للموضوع له من حيث انه مجزئ فلا يثبت في كونه
 دلالة نقضية مع صدق حد المطابقة عليه فان قلت هذا ليس
 تضمننا لما ذكره قد سهره وهو انه لو كان يلزم عدم استلزام الضمن
 للمطابقة اذ عند ارادة مجزئ دون الكل لم يتحقق المطابقة بناء على فرض
 اعتبار الارادة قلت اولا من اعتبار الارادة في الدلالة لانه ان يجعل
 الاستلزام بمعنى انه لو تحقق الضمن فثبت تحقيق المطابقة بمعنى انه لو استلزم
 اللفظ واربعه تمام الموضوع له كان مطابقة لا الاستلزام بالفعل
 والثالث ان ربه في منطق كتاب التمهيد حيث قال في كلامهما المطا
 ولو تعديرا وبما قلنا فظهر ان بين كلامي الشان نوع ثاخر وهو ان ما ذكره
 في التمهيد يقتضي ان يكون الارادة معتبرة في الدلالة وصريح كلام
 في الشرح يدل على عدم اعتبارها فانما هو ثانيا ان النافض لا يجب عليه
 رعاية قواعد التهمة من الاستلزام بل من ادعاء من الموقفين ولعل من لم
 بصحة التعريف لا يستر في تلك القواعد نقول تعريف المطابقة با
 صادف فيلزم تحقيقها بناء على فرض صحة التعريف **قال** قد سهره وال
 باق على حاله والتزم في مثل هذه الجوار لا يتعلق لا بالانتم بل بالارادة
 اقول في نظر اما اول فلان الارادة متنوعة على القصور والاهم تابعة
 له فاذا كان مجزئ مراد بالذات وتعلق به الارادة بالذات
 وقصد كان مقصورا ومضمنا بالذات وكيف يمكن تعلق الارادة
 بشي قصد او بالذات مجزئ يكون ذلك مقصورا بغير امر اخر
 على ان لا يكون مخطرا بالبال لا يكون متعلقا اليه وقصد والظاهر ان الوجه
 الصحيح يحكم تلك المفهمة واما ثانيا فلان المعاني الخارجية قد يصححها عليها
 ويحكمها بها وقد صرح قد سهره موافقا للجمهور ومثابها لما يحكم به اليه
 ان الحكم عليه وبه لا بد ان يكون معلوما بالذات مخطرا بالبال

بقة

نقل

مطلقا الى قصده او انظر ان الوجود ان الصحيح كما ينبت المفسر واصالة
 وسبب ذلك في الحقيقة المعلقة بقوله ان وكما نرى ان ذلك هو الا
 ان بقاء الوجود ليس لانه ليس لازم ما فلا يخلو بطلان ما سبق من
 الجواز في معناه لا يفرق من اللفظ معناه بل من طريق امر مطلق فلهذا
 اصالة وبالذات او حكم عليه بهذه الاعتبارات لا ينفصل عن الكلام
 في الحكم بل في الحكم على الحكم الذي يحكم على المعنى الجازي محض وسبب لفظ
 من الحكم بالذات التسمية فلا يحكم به او هذا ولا يخفى عليك انه يلزم
 لمن ذهب الى انه اذا قصد باللفظ محض انه لازم كما في الجازيات
 صارت الدلالة مطابقة لانضمها وانما ان المعنى من الدلالات
 هو الوصفية وكون العطف **قوله** اذ بعد التام في التواضع فيهم
 ان بعد ان معنى التواضع يلزم فهم المدلول الانشائي وليس كذلك بل
 بعد التام في التواضع طفا منها ما قبل التام زمانا كثيرا الا ان بقاء التام
 والتوقف انما يكون لعدم الاطلاع في هذه الزمان على بعض التواضع
 اذ لو توقف مع العلم بجميع ما فرض له من خلاف الانتقال لم يكن خلف العلم
 عن سنده التام فبالظهور ان كان لعدم الاطلاع على البعض وبعده
 بنقل الجازية فاما **قوله** وغير ذلك فالحكمة في التوقف في خاص
 وذلك في كثير من الاستعمال من غير ان يهيم الى حد الوصف ط كلامه ههنا
 وصحيح ما في التوقف بل على انحصار التوبة في الدلالة الانشائية على التوقف
 العام والخاص وما يجزى به وظاهره ان ليس كذلك في الصواب انما يجزى
 التوقف اعم من العام والخاص وكما عداه على غيره من سائر التواضع
 وبقي التوقف على العام وكما عداه على ما بناه التواضع التي ليست بوقف
 خاص ولا جازية **قوله** فليس هو اعلم ان من نفس الدلالة يكون
 اللفظ هو غرضه ان يخلو في انشاء الكلام الذي يبنى بالمعنى الاخص
 في الدلالة الانشائية من غير الخلاف في تفسير الدلالة هذه او يتوجه على من
 جعل ان الجميع المركب من تلك الجازيات والكليات ومن قرأها
 في البنية او المقابلة ان احد هما ان المركب من اللفظ والتوبة الطالبة
 ليس لفظا فلا يكون دلالة على ما سيرها واخلة في الحقيقة ولو سلم ذلك

وصية اذ التواضع قد لا يوضع للدلالة على المعنى فان قلت بل يوضع الوصف
 النوعي قلت قد مر ان المعنى من الوصف هو التبيين بنفسه والتواضع ليس
 موصوفا كذلك ولو سلم ان المعنى هو الوصف بالمعنى العام بقول الجازيات
 وضع التوبة بالتوبة لزم التام الدلالة ان يبين دلالة الجميع او اخلة
 في الحقيقة الوصفية توسعا على ان ما يلو الاصل والعماد في الدلالة ما كان
 لفظا موصوفا وتاثيرها ان التوبة اذا كانت خفية فلا يكون الجميع
 ايضا والامر بهذا المعنى وقد عرفت جوابه **قوله** وسبب تربية هذه المظاهرات
 ولو بالذات معنى لو فرضنا ان ملاحظة المدلول الانشائي بالذات
 لا يتبعه مرسومه وان كان غير واقع كان الدلالات تربية بالوجه
 الذي ذكره في الحالة مختلف من حيث الوضوح واما اذا كانت بالبنية
 كما حققناه كان الامر ظاهرا واعلم ان مراده انه اذا ثبت ان دلالة
 لفظ واحد على اللازم التوبة للموضوع لا واضح من دلالة على اللازم العبيد
 في لودل على هذه اللازم العبيد باللفظ الموضوع لما كان هذا اللازم فربما
 كان الدلالة عليه واضح من دلالة لفظ واحد على بنية واسطة ومنه لما كان
 هذه اللازم لازما لغيره لان الكلام في بيان امر او معنى واحد بدلالات
 مختلفة في الموضوع قال لم يكن وضوحا واضح دلالة من بعض اراد بالدلالة
 فهم المعنى من اللفظ لا يكون اللفظ كجست بغيره من المعنى لان هذه مجتبه
 ثابتة للفظ بعد العلم بوصفه وقبله ولا يكون متفقا على تقدير افتاء العلم بالو
 والمراد بعد ما اوجبنا الدلالة ان يكون اصل الدلالة مختلفة على ما هو متقضي
 المفهوم فلا يبرأ ان عدم كون الفرض او وضع لازم لبقية التروية **قوله**
 مصدق انما لا يقول والاختصاص قول لم يكن كما واحد دالا في توبة
 قولنا ليس كل وهو سبب التوقف في وهو المراد ههنا ولا ينافي ذلك
 ان يكون مستلزما في السبب الكلي ايضا ولا يخفى انه لا حاجة في التوجه
 الى التوسط بل الذي ذكره الشر **قوله** قلت التوقف على العلم بالوضع
 تفصيل لان اللازم من التوقف ان يكون فهم المعنى من اللفظ اي ذلك اللفظ
 بسبب العلم بالوضع وهو قولا عليه العلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى
 بالجملة اي اعم من ان يكون من ذلك اللفظ او لا وعلى الثاني اعم من ان

من اللفظ في الجملة اولاً من اللفظ اصلاً اقوال على ما قررنا ظهوراً ما ذكره
بعض الفضلاء في الاشارة الى وجه الوجود وهو ان فهم المعنى من اللفظ يتوقف
على فهم المعنى لا من ذلك اللفظ واخيراً جواب الذي ذكره ان
منه رجح عليه وليس جواباً استغناءً فاللفظ في المعنى بسبب الوضع
يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع فلا دور اقول بهذا اللفظ واخيراً جواب
القول ان المستفاد من التوفيق ان فهم المعنى من ذلك اللفظ بسبب العلم
بوضعه انه وظ ان العلم بالوضع لا يتوقف الا على فهم المعنى في الجملة سواء كان
من اللفظ اولاً وعلى تقدير ان يكون من اللفظ فهو اما كان بسبب الوضع
اي وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى اولاً فهذا الجواب يندرج في جواب
القول ان اللفظ لا يمكن ان يكون منه رجحاً في جوابهم وهو
ان المراد بفهم المعنى من اللفظ الذي هو حقيقة الدلالة الاتفاقات التي
اليه والتوقف المتوقف من التسمية اي حقيقة الدلالة الاتفاقات التي
وقد صوبه قدس سره الشريف في حاشيته المطالع وبالعلم بالوضع هو حصوله
في القوة المدركة ووجه نقول بصير الكلام هكذا الاتفاقات بالمعنى موقوف
على حصول الوضع في ذهننا وادراكه وهو موقوف على ادراك المعنى اي
حصوله في القوة المدركة فاللزام توقف الاتفاقات بالمعنى على ادراكه
وهو ليس دوراً لان الادراك العلم من ان يكون على وجه الاتفاقات
ام لا وكثيراً ما ذكرنا اشياء يحصل صورها في مدركنا مع عدم الاتفاقات
اليها ومن هذا الجواب يندرج في اشكال اخر ينفع ذكره بعض الفضلاء وهو
ان حين اطلاق اللفظ ويذكر اللفظ فهم المعنى لتوقفه على العلم بالوضع عليه
فلا معنى لفهمه من اللفظ لانه يحصل في حاله بان يكون في حال اولاً وهو
اصل ادراك المعنى وفهمه وحاصلنا بناء على الاتفاقات بذلك المعنى
الذي كان مدركاً في قلبه فيحصل في حاله يمكن دفعه بوضوح وهو
ان عند سماع اللفظ تذكر العلم بالوضع وتذكر المعنى سابقاً على
تذكر الوضع فسماع اللفظ صار باعثة لتذكر المعنى الوضع وهو لم يكن متوقف
تذكر المعنى سابقاً عليه ففهم المعنى بهذه الواسطة هي الدلالة فليس بها
فهما من فهم المعنى وفهم المعنى من حيث انه مراد والا فاصل الفهم حاصل

فيل

فيل الدلالة ففهم الدلالة ففهم المعنى من حيث انه مراد وقد مر ان لا معنى للدلالة
الا ففهم المعنى سواء كان مراداً اولاً وان اجتناب الارادة في الدلالة غير
صواب فاستقم كما امرت **ف** وقريب من ما يلي التوفيق بين الجواب
على ما بينه قدس سره في حاشيته المطالع ان تعابير التبيين في الجواب
الاول بحسب الاطلاق والتعبد وفي هذا الجواب بحسب الزمان
وعند هذا الحكم الشك يكونه قريباً منه لا يحسن من ساحة كان من جهة
اشتماله كما في كون البناء فيها على تعابير التبيين وان كان جهة التعابير
مختلفة فيها ففهمه من اللفظ المتعلق في هذا الجواب نظر لان فهم المعنى
في حال اطلاق اللفظ يتوقف على العلم بالوضع فيها يتوقف على العلم
بالمعنى فيما فتح العلم بالمعنى في حال اطلاق اللفظ يتوقف على العلم به
فيها اقول العلم ان المراد اسئوالاً وعلى التوفيق المتوقف للدلالة بسبب
موقفه مستغفارة من وهي ان فهم المعنى بسبب العلم وهو موقوف عليه
ولها مقدمة اخرى صادقة وهي ان العلم بالوضع كونه ثابتاً يتوقف
على العلم بالمعنى الذي هو طرف تلك النسبة فيلزم الدور وحاصل الجواب
ان مراداً من العلم بالوضع المذكور في التوفيق هو العلم التام بالوضع
او لا شك في انه يحتمل قبل سماع اللفظ العلم بالوضع تحقيق الدلالة واذا كان
المراد ذلك العلم التام بالوضع فاللزام من التوفيق بين المعنى
لاسببية العلم حين الاطلاق وان كانت السببية بهذا الوجه اظهر
وافعالاً في هذه النسبة بينه على مقدمتين صادقتين في نفس الامر لا دخل
فيها للتوفيق وهو ان فهم المعنى في حاله من اللفظ موقوف على العلم بالوضع
حين الاطلاق والدليل على ان العلم التام لا يكفي في فهم المعنى من اللفظ
بحال ومن علم الوضع ونسب او فهم علمه وكان صورة الوضع مختلفة في
خزائنه لاني القوة المدركة لا يفهم المعنى بمجرد من اللفظ والعلم بالوضع اليه
لكونه نسبة يتوقف على المعنى بالمعنى كونه طرفه وبما قررنا ظهوراً ان السببية
من مقدمتي الدور مستغفارة من التوفيق فينبغي في هذا الجواب الاشكال
عن التوفيق وليس مقتضى الجواب وهو شيخ الرئيس سوي بهذا اما هذه
الشبهة فينبغي في الجواب الاول الذي نقله الشرح عن القوم وبما قررنا

بين

ن

من جواب ابيض فاعلم ان **و** لم يسمي ان يجمع بحسب الدلالة
و دفع الاشكالات منها على ما فرزنا وهو الحق الذي لا ياب الساطل
من بين يديه ولا من خلفه عالم كجراح حوله وذلك فضل الله يؤتيه
من يشاء **ف** جواب ان المراد بالاختلاف في الموضوع هو ان
عليه بانقل بعض الفضل جرت قبل من حيث لان الانتقال من المسمى
الى الخارج من شدة انط الدلالة لا لشيء من شدة انط الدلالة
المطابقة وجعل الانتقال سرعه وبطون اختلا فالانت الدلالة وكون
الاختلاف لثبوت التكرار كذا حكم على ان يفتى ان لا يعتبر
اختلاف الطرق في الموضوع ونحفظ باعتبار الدلالات الالزامية بسبب
المراد من اصل من التام في التام فان اختلاف الدلالات الدلالة
بل من جهة سرعه التنبؤ للثبوت وبطون اختلاف الغوايب وضوحها
و حقا ولذلك يختلف تلك الدلالات باختلاف الاشياء فيقول
الجواب عن الاول انه مراد الحق ان الاختلاف الواقع في الدلالات
الالزامية اختلاف يرجع الى الاختلاف في ذات الدلالة لا لشيء من
و يتوجهها الى التوجهات الدلالة الى لا المسمى في الدلالة على الالزام
الغريب والى الدلالة على الالزام البعيد مع قطع النظر عن خصوصيات حال
الت مع هذه الاختلاف الاختلاف في الدلالة المطابقة من جهة تكرر
الموضوع سرعه وبطون فانها تكون بسبب اختلاف حال التام مع الالزام
ما يتفرع به الدلالة المطابقة ولهذا تختلف باختلاف الأشخاص والازمان
على ما صرح به وفيه شارة الى ان الفرق بينهما هو ما لم يعتبر بهما
الاختلاف في المطابقة بان امر غير منقطع بالنظر الى نفس الدلالة وتعتبر
خصايصها وبيان ان ما ثبت منها في العلم باختلاف الموضوع الواقع في الدلالة
الالزامية فلا ينقل عن الانتقال من المسمى الى الخارج لشيء من الدلالة
الالزامية بل هو من التام في ان الاختلاف في الالزامية من جهة
و موضوع التوبته و حقا فان كان ذلك الموضوع بحيث يمكن ضبطه وبيان
حاله بان كان لازما للثبوت لانه لا يمكن خل من حال التام مع مكان مقرر
والدليل لا يجبر منه والافلاسم اعناره فاعلم ان المراد بالوجه ان يسمي

تأني الموضوع ونحفظ في الدلالة المطابقة ان المراد بالاختلاف بسبب
الى البقاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسبب التكرار و بطون
يستوي في العادة وخاصة على انه لا يبعد ان يجمع لا يجمع ذلك الاختلاف
في الكلام البليغ لان الدلالة بعد الضميمة وهي لا تكون الا باللفظ لشيء
الدوران على التكرار فيقول في نظر لان الكلام في ان البقاء لم يغير
بهذا الاختلاف واعتبروا اما كان في الالزام او اى سبب يرجع له هذا
على ذلك واما صفة بقوله لا يبعد في غاية البعد لان بعد كونها
كثيرا لا يترتب عليهم خالها عن الغوايب قد يفتى وبت الانتقال الى معانيها
اسرعا وابطال هذا واعلم ان الت في الحقيقة على ما ينبغي اعترض على
بيانهم ان العلم بوضع اللفظ لا يستلزم عدم الاختلاف بان العلم
يقف وكت جزمنا وطنا غالب وغير غالب ممن هذه جهة بقا وبت
الدلالات المطابقة ايضا واعترض على بعض الفضلاء بان هذا الكلام
لا يعتبر عن البقاء بل يشترك في خواص وغيرهم وقد عرفت جوابه
واما الاعتراض بان الاختلاف في الدلالة انما يكون من جهة ان فهم
المعنى قد يكون اوضح وقد يكون خفيا وخط ان التصديق بالوضع لا مدخل
له في ذلك بان يكون كثر من بسبب الموضوع الفهم والظن خفا وبت
في جوابه المعتبر في الدلالة عند فهم على حقه فذكره في جوابه المعتبر
في الدلالة عند فهم الشرح في محاسبته ما كان على المعنى المراد اى من حيث
انه مراد فقيه شوب من النص يكون مراد او خط ان النص بالوضع جازما
وبغيره يصح سبب التام بهذا النص وضوحا وخفا او خطا انه اذا علم
كونه مراد اجاز ما كان اوضح مما اذا كان مظنونا وهذه انما هي من
الاختلاف في العلم بالوضع ثم قال والوجه ان المراد بوضوح الدلالة
الموضوع الذي يدفع به التفتيش المعنوي على ان الاضافة عديدة في ثبوتها
الى ما سبق في المقدمة من ان ما كثر به عن التفتيش المعنوي هو علم
البيان اقول بر د على مثل ما هو وان اطلق الواقع من جهة عدم
تذكر وضع اللفظ للمعنى المسمى لم لم يميزوه فان اجيب بان ليس
لذات الدلالة اول لانه غير منقطع كان رجوعا الى ما ذكره الت

ن

قوله يمكن تأويله ذلك المعنى المعلوم هو ان لا يكون له معنى مذكور في بعض النسخ
 من ان اللازم من حيث انه لا يلزم له على مذكوره كما صرح به في غير
 هذا الموضع اقول او ايضا لو سلمنا دلالة اللازم من حيث انه لا يلزم على
 مذكوره فلفظ انها ليست دلالة التزامية لانهما مفترقان بالافتقار الى
 اللفظ على الخارج اللازم للموضوع له من حيث انه لا يلزم له وجواب ان
 به امتنه رحمه الله تعالى استدل الى ان الكفاية على اراضي السكاني وهو
 ان في الكفاية كان الانتقال من اللازم الى مذكوره بعكس الحارز في غير
 عليه المصداق ان اللازم من حيث انه لا يلزم له بدل مذكوره واجاب عنه
 ان المتحقق بان مراد السكاني باللازم هو التبع والردف مثلا طول
 النجاة ونابع طول الغاية دون العكس واذا حمل اللازم والمذكور
 في كلام الشيخ على هذا الاصطلاح لم يتوجه ما ذكره ولا ما ذكرنا فاما
قوله فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس قال بعض الفضلاء
 ثبت في الاثبات وهو ان في الدلالة على كسبه لان المعنوم او
 لاحد بهما هو كسبه وليس كلف ان يحمل الاعتراض ان ينبغي ان
 يكون دلالة الاثبات على كسبه او صريح من دلالة كسبه ان عليه
 لان دلالة كسبه ان عليه او صريح من دلالة المطابقة ودلالة الاثبات ان
 على او صريح من الاو صريح من دلالة المطابقة والافصح من الاو صريح من الاو
 من ينبغي لانا نقول ان الاو صريح من الاو صريح من الدلالة المطابقة كسبه
 او صريح من الاو صريح من المطابقة كسبه لان الاو صريح من الدلالة المطابقة كسبه
 اضطر على كون الامر بالعكس ايضا فثبت لفظ اقول قول الشيخ بالعكس ان
 به عكس ما ذكره صرحا وهو ان دلالة لفظ كسبه ان عليه او صريح من دلالة
 لفظ الاثبات ان عليه وهو الظاهر كسبه السواء وان اراد به عكس ما فهم من
 الكلام وهو ان دلالة لفظ الاثبات ان عليه كسبه او صريح من دلالة
 على كسبه وانه من كسبه ما فعل عنه بهما من كسبه فثبت على كسبه ان
 المتبادر من قوله ينبغي ان يكون الامر بالعكس ان يكون عكس ما ذكره
 احدهما يحال بما فهم من الكلام من غير قصد اليه ان على هذا كان اعتراضا
 على المقدم المذموم على ان في اللفظ لا يختلف الدلالة وصوحا

ص

مل

حج

ان

وصوحا وخفا، بالنسبة الى الجوز، وجوز، بحجة بان الواقع على ما لا يحتاج
 فيه الى اخذ التام ويبين دلالة الارتباط على كسبه ودلالة لفظ كسبه
 عليه فلا صوب ان يحمل العكس على كسبه المذكور وما اراد عليه من ان
 العكس غير مستقيم او كل منهما بلا واسطة لو كان كلاما على السند الا يخص
 فاما **قوله** واكثر ما يفهم الكل من غير التفات المقصود منه بيان الوقي
 والمغايرة بين الفهمين فان الفهم الثاني لا يتحقق عن فهم الكل بخلاف
 الفهم المتأخر فانه قد يتحقق عن فهم الكل كما يدل عليه كلام الرئيس واراو
 بالفهم الثاني التفات اصله الى الجوز كما طرح به بقوله من غير التفات
 الى الكل كما يدل عليه كلام الشيخ المنقول وحيث كان المراد بان يثبت ان يحصل
 عقبيه ما لم يكن لا مطلقا بل بغير اشتراط الادراك من التوجه والنفس
 الى جانب الجوز اصله **قوله** قدس سره قد صرح جوابا ان القضية لا يلزم لفظ
 في المركبات وعلى ما ذكره لا يلزم يمكن ان يكون كما عرفت معنى الذموم
 ان القضية لا يتحقق عن المطابقة في المركبات بغير اشتراط الادراك
 من التوجه والتفات من النفس لا مطلقا نظيره ما يقع في البديهي الاولي
 ان التصديق لا يلزم تصور الطرفين يعني بعد سلامة الالات والتفات
 واعلم ان ما تمسك به الشيخ من الوجهين وهو حجب كونها ما يعين
 للمطابقة وكثر هموا المطبقين وكذا ما نقله ان المعنى القضية انما ينقل الذم
 من المعنى الموضوع له الى كلامهم وقد اراد بهما صاحب المطالع الكشف وما بهما
 صاحب المطالع وما ذكره قدس سره من توجيه التاثير انه من جهة القضية
 والتمسك على من قال بان الانتقال الى المعنى القضية بعد الانتقال الى المعنى
 المطابق ومن البكلام ان المطابق وسيظهر فائدة هذا الفصل فانظر
قوله قدس سره وجواب المطابق لغيره اعم بهم في توجيه ما ذكره قدس سره
 ان دلالة القضية مثلا هي الدلالة على جزم الموضوع اليه وفي الالفاظ المعروفة
 الموضوع للمعاني المركبة بنوعه في ضمن الكل اجمالا وهذا هو الدلالة
 في المركبات وقد بلا حظ الجوز. ويثبت اليه على سبيل التخييل مع ارايد
 باللفظ ذلك المعنى القضية وحيث كان فهم الجوز به فهم الكل وفهم جزم الجوز
 بعد فهم جزمه والاختلف وصوحا وخفا، باعتبار الفهم المتأخر فان هذا

ن

انهم وان لم يكن تضمنت لكن لما كان الدلالة المعبرة عنه به دلالة ليس الاما
 كان على المعنى المراد والدلالة التضمنية انما يكون على المراد لا على ملاحظة الجهر
 من حيث انه مراد وذلك انما يكون اذا لم يخطئ في اصالة لغيره ولا يخلو ما
 عليه وبهذا انما يكون محصل العمل المركب الى الاجزاء بالغا ما بلغ ولا شك
 ان فهم الجهر بعد التحليل انما يكون بعد فهم الكل فهم جهر الجهر بعد فهم الجهر
 متحقق الوضوح وخفا في التضمن من حيث انه معتبر لا من هذه الجبهة
 لانه من ملاحظة الجهر فيه وجهر الجهر على الترتيب هذه اما في حاشية
 بالنظر الى المتن ومنها ما هو افق السبق في حاشية المصدر بقول الش
 حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجهر في ضمن الكل ولما في حاشية
 حاشية شرح المطالع حيث ان على ان التضمن الا فهم الجهر في ضمن الكل اجمالا
 وان حمل كلامه بهذا على ان كلا العهدين تضمني لانه دلالة على جهر في جملة
 جهر بان الوضوح والخفاء فيه ح ظ لا مسترة به لكن يتوجه المخالفة بينه
 وبين ما ذكره في غير هذا الموضع وكلامه قد يسرر به هنا حيث قال
 هو الدلالة التضمنية لما ذكرته لمطابقة حيث في التضمنية يكونها لازمة
 وقوله بعد من حيث انه مراد بلفظ الكل ومودعي بالدلالة التضمنية ربما لا
 هو التوجيه الا جهر ثم يقول هذا التوجيه ما ذكره الش في فصل التضمني
 على التوجيه الش في و بناء اعترافه عليه غير صحيح وكذا ما ذكره الش في جوابه
 من فصل التضمني في التوجيه الاقول في بحث اما اول فلان التوجيه الاحتمالي
 للجهر لما كان محتملا مع فهم كل بالذات اذ بهنا يسرر في الذاتين
 صورة واحدة هي فهم الكل وفهم الجهر معا باعتبار انشائها الى الجهر
 والى جهره في كيف يتصور حكمه بغيره على فهم الكل زمانا او ذاتا الان
 بين لسان هذا التوجيه من حيث تعلقه بغيره متقدم على الفهم من حيث تعلقه
 بكله في حقيقة فهم التعلق الاول على التعلق الثاني وبهذا الوجه يحل
 اشكال قولي عن كلام ارباب حكمة والكلام ان جهر مطلقا متقدم
 على كله في الوجودين مع قوله بان جهره متقدم على كله في الوجود
 ولقد تكرر في كلام الرئيس لغة الطبيعة لا يشترط شيئا على الطبيعة
 بشرط شيئا لغتها البسط على المركب مع تصرفه بان جهر والنوع

مخزن وجودا فاما في بعض النسخة في بحث اما اول فلان التوجيه
 التفصيلي او لم يكن تضمنت لكن الاختلاف في الوضوح والخفاء باعتبار
 اختلاف فاع الدلالات التضمنية اقول في التوجيه الثاني في حاشية لا بوجه لهذا
 التوجيه اصلا واما على التوجيه الاول فمطرح جوابه بالنظر في توجيه ما في
 حاشية على ما قررنا وما هي صلات اختلاف الوضوح متحقق في الدلالة
 التضمنية لان حيث الذات بل من حيث كانت معتبرة وعلى المعنى
 المراد لانه انما كانت على المراد اذ على العمل المركب الى الاجزاء ومطلبت
 تلك الاجزاء اصالة بعد فهم المركب على الترتيب فلا اختلاف
 في التضمن العبر باعتبار طريقة وشروط وهو التوجيه التفصيلي فاف في حاشية
 المطالع الا حطرا بالبيان ليس نفس الدلالة التضمنية بل هو شرط للمعنى يكون
 المدلول التضمني مراد اذ استعمل للفظ فيه ثم قال اما ثانيا فلما القائل
 باستنداه المطابقة للتضمن فيما يشترط معناه والبطال الانتقال من
 الموضوع الى الجهر كلام اهل الميزان فلما بنا في ما ذكره الش في توجيه
 كلام ارباب البيان اقول به ان التوجيه ارباب ارباب ارباب ارباب
 ذكره اصحاب المطالع موافقا لما في الكشف وعبرة من كتب الميزان
 وما اورد في فقهه عليه من ارض الش ارباب على ما سمعت مما نقلت
 فكيف صار المقترض على المذكور في كتب ارباب الميزان كلام اهل
 اهل البيان والاعتراف على المذكور في شرح كلامهم كلام اصحاب
 علم الميزان ثم قال واما ثالثا فلان الدلالة التضمنية على جهر ليست
 دلالة عند اهل الميزان لانها ليست وانما تختلف علماء البيان فان
 الدلالة في جملة عنه فهم معتبرة مع ان يكون دلالة تضمنية ويكون
 التضمني عنه فهم غير ممكن توجيه كلام الش بانه ارا في قوله التضمن
 هو فهم الجهر وملاحظة بعد فهم الكل ان التضمنية المعبرة عنه القوم ذلك
 لان المعبر الدلالة على المعنى المراد اقول به انما هو التوجيه الثاني الذي
 اوردنا في حل حاشية لكن يتوجه على الفاضل حيث بني كلام الش
 على طر لى اهل البرية وعبد عن سنن ارباب علم الميزان ان الش
 لو عدل عن سننهم فكيف تمسك بمعا لانهم حيث انفلان ان تمسك

به كلامهم فتمت كسر **ق** قد سكره لو اذ كان اللفظ مشتركاً بين معاني
في ان يكون الاختلاف لا بعد متبهاً لان المعنى لا يختلف في دلالة
لفظ واحد على معنى واحد بالقياس الى دلالة اللفظ افر على الاختلاف
في دلالة اللفظ واحد بالقياس الى معان فيامل **ق** معنى باللائم
ما لا ينشك عنه بل ليس المراد عدم انفكاكي خارجي لانه ليس له مدخل
في دلالة اللفظ عليه بل انه يتيقن ان يكون عدم الانفكاك بحسب
تخرج صواباً لان ينشك ان الذي من عنه لم يقبل امتناع الانفكاكي
بشأن اللفظ الوفي وبذلك في التوفيق جميع الى زات واكتفاءات
ق اولاً دلالة اللازم من حيث انه لازم بسبب جواب عنه
في الشرح وقوله واللائم انما هو دليل اخر على عدم صحة ان الانتقال
في الكناية وهو ان المراد من اللازم التامع والردف كطول النجى وطول
القائمة واورد عليه الشك هناك الى ان زفة يكون من الطرفين كما في
الغيت وبالعكس اقول ايضا اذا استعمل اللفظ الموضوع للشيء في الموضوع
مع نصب التوبة الصارفة فلا شك انه داخل في عدم حوازا ارادة
الموضوع له مع عدم صدق توفيق الحيز عليه وايضا عليه وهو استعمل
اللفظ الموضوع للموضوع في نابعه مع نصب التوبة داخل في مع عدم
صدق توفيق الحيز عليه على مقتضى ذلك التوفيق والعلم فبنا على
من اللازم الى المدوم ونعبر ان مدار كناية على الدلالة العقلية لانهما
المعتبرة ههنا اذ بهما الاصحح وحققا والدلالة الانشزامية هي الدلالة الالهي
بالمعنى المراد ههنا من المدوم والدلالة الانشزامية هي دلالة اللفظ
على اللازم المستحق سواء كان خارجا او داخلا على منزلة ففي الكناية
كان الانتقال من المدوم الى اللازم دون عكس **ق** ثم خطبه
الكلام بل عدل ان الواجب في الكلام الحيز او انما في ظاهره الكلام
لان حمل المدوم على المعنى المقابل له في الاملاعات من حيث هو
وجزئية والكلمة والسببية والسببية لانه الظاهر ان التماثل ممكن
يمكن ان يفي المراد ههنا ما يتناول الكل على ما ينبغي وقد اثبت
في الشرح من دفع الاعتراض ههنا او اعلم ان الملقى ههنا بيان التوفيق بين

الحجاز والكناية بعد استنساخها فكون الانتقال كل منهما من المدوم الى اللازم
دون العكس على ما ذهب اليه السكاكي واما توفيق كل منهما توفيقا
ما لا يعلم مما ينبغي في صدق التوفيق لكل منهما فلا بد وما اورد به بعض الفضلاء
انه في ذات قيدان ههنا توفيق كل منهما به وبهنا احد بهما قيداً صطلا
التي طلب والثاني في قيد على وجه يصح اما الاول فخطا وبسبب بيان من
توفيق الحيز وحقائقه واما الثاني فذلك استعمل اللفظ في لازم الموضوع
قد لا يصح كما في اطلاق لفظ الاب على الابن وبالعكس اما ان كناية
عن توفيق الحيز على ما ينبغي فخطا اذ القيد ان مدكوران عنه واما عن توفيق
الكناية فلا يمتنع ان الحيز في كناية بهما في توفيقه عن اعتبارهما
في توفيقهما صرحا **ق** لان معناه كونه معناه لم يقبل حيزه معناه لان
معنى الكناية هو المعنى العازمي وحده كمن مع حوازا ارادة الموضوع
فلا لم نصب توبته صارفة عن ارادة الموضوع نه فكأنه اريد بالموضوع
ايضا ويشي ان بعد ان لا حاجة في بيان توفيق الحيز على كناية به انه فهم
عندها طلبا بمعنى انه قد خرج اليه لكن ليس عنه لها بل كونه تحت جالبه كما في
في هذه التوضيقات والاشباه ان التقدم بالطلع في المشهور
تقدم العلة ان قصته اي غير الفاعل المستعمل فكل لو كان معنى الحيز
كما جاز بالقياس الى معنى الكناية وبوجه تقدمه بالطلع على كونه تحت
على هذه المعنى التقدم بالطلع ويحتمل ان التقدم بالطلع قد يطلق ويراد
به التقدم في الخارج اليه على ما خرج سواء كان فاعلا مستقلا ام لا وههنا
هو المراد من التقدم الطبيعي حتى لا يلزم الاستدراك في وجه التقدم
والطلاق التقدم بالطلع على هذه المعنى ايما صرح به الحق في شرحه
للأشياء ان توفيقها فطور بيس الشفاء وقد ذكره قدس سره
الشريف في حاشيته شرح حكمه العين ايضا وما وقع في كتب الميزان
وجه تقدم مباحث الصورات من ان الصور متضمنة على التصديقي
طبعاً كان بهذه المعنى لا بما حمل عليه شراح المطالع من المعنى كما في
النا قصته وبعده التفرع عن ذلك بوجه على ان لا حاجة له في وجه
التقدم اي التوضي بالتقدم بالطلع حتى يخرج الى اعتبار كونه ليس عنه

ج

د

هـ

له في تفسيره بل ان يطوى ذكره في الطبع والتوضيح وانه مقدم لانه
 الذي صار سببا لوجه التفسير في قوله في غير كاف لا مدخل له في
قوله فتبين الوضع لا يتبين عليه بانه لو كان ابتداء الاستعارة
 عليه سببا للتوضيح له في باب على حدة مع التوضيح لعلاقات الجاز
 المرسل التي كانت اربعة وخمسة في الباب واجب بان
 هذه العلاقات ليس لها احوال كثيرة يقتضي ان يذكر في باب
 على حدة بل يقتضي بالتوضيح لها عند ذكر الجاز المبني عليه واما التشبيه
 فله مباحث كثيرة دقيقة مستندة على اعتبارات ولطائف فلهذا
 تعرض له على حدة وقدم على الجاز المرسل ايضا لان الجاز المرسل والاستعارة
 بمنزلة شيئين فلا وجه لتوسط التشبيه بينهما وابتداء الاستعارة
 على التشبيه اما لا حقيقة لها كما هو الظاهر من الشرح والمنس واما كون
 علاقته لها واما الاستعارة باكتفاء به فهو وان كان دخلا في التشبيه
 لكن للاختلاف في حقيقة اشتماله على لطائف ودقائق جعلت
 بابا على حدة فلا يجزئ حصرها في التلخيص على ما اورد في بعض الفضلاء
قوله قد سكره والوجه في الضبط ان يفي اذا اراد باللفظ خلاف
 الموضوع له في قولنا اما اول فلان عدم ارادة
 الموضوع الوضعي من قولنا وجه كالتدريس بظاير لان المراد وجهه كما
 في جميع جهات حسن وهو لا ينصرف في المدح عن قولنا فهو في غاية حسن
 واما ثانيا فلان التشبيه اذا اراد به المبالغة في كمال الشيء او اريد به انه
 ممكن او انه على هذا المقدار من الوصف فانه لم يمنع مانع عن ارادة
 المعنى الحقيقي ودخل في الكناية والافعال الجاز المرسل في هذا الاعتبار لا يكون
 مقصدا رايها قول لا شك ان قولنا وجهه كالتدريس لا يجوز ان يكون
 المراد ان التشبيه بالوجه كمال حسن وان يراد به في غاية حسن من غير
 قصد الى معنى التشبيه وكلام القوم مبني على الاول وكلام هذا الفا
 مبني على الثاني فان اراد بهذا الفاصل ابراء اضرار ويكفي كلامه
 في ضبط الالوه اب عليه ثم عد عليه شي وان اراد ان معنى هو هذا
 الاضطرار على ما يناد من كلامه فكان مطالب بالبيان فان دعوى

ك

بعد

ن

ن

الوجه ان الضرورة غير سموعة والظان قول قد سكره فاما دلالة
 الى هذا واما الجاز الاخر فمقتضى بحث اما اول فلاننا نحن ان لم يمنع مانع
 عن ارادة المعنى الحقيقي وهو التشبيه قوله فكان دخلا في الكناية لانه
 لان الكناية على هذا التفسير ان يطلق اللفظ ويؤيد معنى غير الموضوع له
 لم يكن ارادة منه مبنيا على التشبيه مع جواز ارادة المعنى الحقيقي ومن الظاهر
 ان ارادة الامكان والمساواة في المقدار مبنيا على التشبيه كما ان
 ارادة كون وجهه في غاية حسن من قولهم وجهه كالبدن مبنيا عليه
 ايضا فان قلت مراده ان القوم اتفقوا في تفسير الكناية بجواز ارادة
 الموضوع له سواء كان بناء على التشبيه او لا وهذا اذا دخل في الكناية
 على تفسيرهم قلت هذا الفاضل لم يراع تفسيرهم واصطلاحاتهم بل
 هو ملتزم للاضطرار والاعتبارات الظاهرية على انه على هذا
 لا حاجة الى التخصيص بما اذا اراد به التشبيه الامكان او المساواة او
 المبالغة في الكمال بل على هذا القول كان مطلقا مباحث التشبيه وادخل
 في الكناية على تقدير ان لا يمنع مانع عن ارادة التشبيه واما ثانيا فلان
 على تقدير وجود المانع لم يكن دخلا في الجاز المرسل لان بناء ارادة هذه
 المعاني على اعتبار التشبيه محذوف يكون دخلا في الجاز المرسل اللهم الا ان
 انه دخلا في الجاز المرسل على تفسير القوم لكن قد عرفت ان هذا الفاضل
 ملتزم بحالهم فاما **قوله** اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه
 الاستعارة قال بعض الفضلاء ان هذا باب مبني بالتشبيه فلهذا قال
 ثانيا التشبيه ولم يأت بالضمير لئلا يجوز الى تكلف في الرجوع ببنى ان المراد
 من التشبيه ولا على هذا الوجه هو اللفظ فهو يرجع الى الضمير مراد من
 المعنى كان تكلفا فانه اختار الاسم الظاهر في المعارف في امثال
 هذه العبارات ان يكون المراد به اكلت التشبيه على ما فسر في
 ثم يقول كما ان في هذا تكلفا كذلك وضع الظواهر وضع المضمر والكلام
 في انه لما اختار الثاني على الاول ثم اورد على قول الثالث اي هذا باب
 التشبيه الاصطلاحي الذي يقتضي عليه الاستعارة ان المراد بالتشبيه
 في الاول اعم من المبنى عليه الاستعارة لان المبنى عليه ما يكون وجه التشبيه

منه اقوى والمذكور في هذا البحث وهو المقصد الاول لا يقتصر على قول
 الاستقارة المستتارة على المراد من التشبيه في الاول لا يقتضي ان يكون
 الاستقارة مثبتة على كل ما يقع انما مثبتة على هذا النوع والطان ما كان
 وجه التشبيه منه اقوى من الواقع لما لم يكن كذلك في التشبيه الصريح
 لانه نوع واحد وهذا بخلاف الاستقارة والتشبيه الصريح فانها نوعان
 متباينتان فلهذا لم يجعل الاستقارة مثبتة على المعنى اللغوي المتداول لكل
 فاعمل واما ما وجهه به فانه ان التلخيص اعترافه على شمول التوفيق
 المذكور للمعنى الاصطلاحي لغير ما يكون وجه التشبيه اقوى لا على محرد ان
 البحث في هذا المقصد لم يقتصر عليه فانه يورد على قول الثاني فاللام
 في التشبيه الاول للعمد انه اذا اراد بالاول التشبيه الاصطلاحي فاللام
 فيه لجنس لان لاهم العمدة شارة الى قسم من مضموم اللفظ ولم يرد
 بهنا قسم منه وجعل التشبيه بالمعنى اللغوي واصرته الى الاصطلاح
 بل لاهم العمدة بقوله قول بسبب قول المصنف قد ذكرت حيث قالوا
 بهنا ما لم يكن هو ولم يقل هو وهو بهنا ما لم يكن يدل على ان معنى التشبيه
 هو ما سبق والمراد منه بهنا قسم منه على ما اعترف به هذا الفاظ
 وتوحيده ما اختاره ائمة الاصول انما الجواز من الاستشراك فلفظ
 التشبيه باق على معناه اللغوي واستعمل في الاصطلاح على سبيل المجاز
 والاطلاق الاصطلاح على المجاز وانهما على تحقق الوضع في المجازات
 غير غريبة **قوله** وما بين ان الموقفة اذا اعتبرت في بحث لانه
 ان اراد جواز ان يراد بالموافقة انما غير ما اراد به لانه لفظ الظاهر
 المتبادر وهو الاول كيف هو في الاستخدام وهو صحيح جائز وان اراد
 ان ليس فيه خلاف لفظ المتبادر وليس كذلك ضرورة ان المتبادر
 من المعروف باللام منه وبنية العمدة العمدة على ما صرحوا به بل لا فرق بين
 العمدة وبين الضم الغائب ويمكن ان يجاب بان المقام مقام
 الصفة فاذا عدل عنه فلا يفرق كنهه والمناسبت للمقام البنية على المراد
 بالثاني في غير المراد بالاول على كل حال **قال** قدس سره فيكون تشبيهها
 لانه ليس المراد ان ليس تشبيهها اصطلاحا بل كنه اللفظ لان الكلام

كان فيها تم لا يخفى ان باب تفاعل قريب لوجهها من باب فاعل
 لانه لا تشبيه على ما عليه كل منهما واستشراكهما في الفاعلية **قوله**
 قدس سره في تشبيه باللام يمكن ان يقع بهذا اللفظ تشبيه اهل بيان لغات
 والنقض منه يعني ان الواضع من استعمال باب الفاعلية في وقت المش
 ولا يلزم منه كون المشراكه معناه الموصوف له وهذا كما يقع في التشبيه
 اذ قد يكون التشبيه به اقوى من الظاهر انه لم يثبت في مفهوم باب الفاعلية
 والتفاعل وحده الزمان فقوله قدس سره انتشارا كما في قبل احدهما الاخر
 في زمان واحد كان المراد منه مطلق الزمان الماضي على مقتضى الصفة
 ولا يلزم الاتحاد في الزمان شخص هذا في بعض المقتضيات يتوجه على
 هذا الجواب ان هذه الامثلة على تقدير قصد المشراكه فيها بدل على
 التشبيه وورق بين التشابه والتشبيه يدل على ما سبقت له المصنف فيها
 بعد حيث قال فان اراد بجمع بين امرين تشبيهي فالحسن ترك التشبيه
 الى الحكم بالتشابه اذ انما يشبه قوله المصنف انه اذا قصد مجرّد جمع بين امرين
 تشبيهي في جملة لم يجعل احدهما مخصوصا تشبهها والاخر مشبه بها لانه لا يظن
 لفظ المشبه والتشبيه به والتشبيه فيه فغنى خط بين المعنيين كيف ان
 قال في التفسير حين بعد قول المصنف الى الحكم بالتشابه لانه يكون كل من تشبيهي مشبهها
 ومشبه بها وقال عند قول المصنف في محبت اداة التشبيه والاصول في كونه
 الحائز اي في الحائز ونحوها كلفظ كونه ومثل مشبه بمختلف كان
 ونماثل وتشابه فاعلم ان تشابه من اداة التسمية فلا يحك في اطلاق
 لفظ التشبيه ان يكون احدهما اقوى والآخر عدم الفرق بين جعل احدهما
 مشبهها والاخر مشبه بها وبين اطلاق لفظ التشبيه في ذكره المصنف
 ان الاخرين ذلك وظان غير الحسن كان من التشبيه ومنه في
 تعريف التشبيه المطلق على ان ذلك لو كان كان في عبارة التشابه
 واما المشابهة فاعلم ان مقتضى كون احدهما مخصوصا تشبهها والاخر مشبهها
 فباب الفاعلية الا ان المشابهة التماثل ما به في التوفيق فلا يشترط
 من التشابه كونه من حيث وايضا يلزم من كونه ان يكون مثل تشابه ربه
 غيره واخرا جاعل التشبيه وقد عرفت ان الحائز لفظ الحق فوجب

ان

على المقصدى لتوجيه كلامه حفظه **قال** قد سهره قد عرفت ما فزناه
 اتفاقا لا حاجتنا في لبس المراد انه خارج الشبهة بل انه اما خارج فيخرج
 عن التوحيص بقوله لا لانه او داخل باعتبار قصد المعنى اللاتزمي به
 ولا يخفى انه لو اريدت موى توحيصى القوم على توجيهه قد سهره
 في التوحيص الذى زعمه فيه اخرى اختيارا والتبيين ان لا
 يتجوز الكاف صفة في فعل وتفاعل او نحو ذلك المذهب عليه التوحيص
 بينهما **قوله** على وجه الاستحسان والتحقق وهو ان تذكر المشبه به ويرا
 المشبه سواء كان مفردا او مركبا فيدخل فيه التمثيل فبالعبارة حسن كل
 من الاستنارة الحقيقية والتحقق بمرادها جهات التشبيه حيث
 جعل التمثيل مقابل الحقيقة مبنى على انه حصل المقصود في الاصطلاح والمعنى
 اللفظي المفرد وانما لم يقل الاستنارة بل انقضاء الى الحقيقة والكنية لان
 الاستنارة عند المصطلح اطلاقا على الكناية بمرادها اصطلاح بلا مناسبة
 بينه وبين المعنى اللغوى فاطلاق اللفظ الاستنارة عليه على سبيل
 الاستعارة اللفظية دون المعنى **قوله** وانما قال الاستنارة الحقيقية
 والاستنارة بالكناية لان الاستنارة الحقيقية لا يخفى ان اللاتزمي وان
 نقول انما لم يقل الاستنارة الحقيقية ايضا لانه انما قال الاستنارة الحقيقية
 والاستنارة بالكناية ولعل وجهه انه اراد انه لم يذكر فيه الحقيقة والكناية
 ولم يضر بلفظ الاستنارة لتساؤل التمسك سواء كان على سبيل الاستنارة
 المقنونة او اللفظية بان يكون المراد ما يطلق عليه لفظ الاستنارة
 على ما اختاره المصنف لانه لا خلاف في اطلاق اللفظ على الكلام بهذه عبارة صاحب
 الكشاف ولا يخفى ما فيه ووجه الشبهة بان مقتضى لارادة المنقول
 ولا يخفى بعده والبعيد ما قال بعض الفضلاء ان المراد انه لو قطع النظر
 عن حال بدل المراد المنقول عنه وهو عدم التوحيص وعن حال بدل
 على ارادة المنقول اليه وهو التوحيص وعن نحو على المقال ومنقضى سوف
 الطالب للحقيقة او الجواز لارادته احدى منهما به **قوله** اما باعتبار
 انها مأخوذة في تعريف وانما لم يتوضر لانه لانه الذى بهى ركن الاعظم
 لانهما حقيقة التشبيه لانه قد علم تفسيرها في الوجه الثاني لا بد من انجاب

مأخوذة وذلك لان المشبه والمشببه ووجه الشبهة على المعنى لا اللفظ
 وهو ليس اجزاء الكلام الا ان بقى المراد الكلام النفسى **قال** ولان ذكره
 الاطرافين واجب الشبهة او وجوبه انما اذا قال قد سهره كماله فيبقى
 في جوابه نعم ففقه حرف الطرفين والمطابق من وجهين احدهما ان المراد
 انه لم يخف في الطرفين معا بدون التوحيص وثانيهما انه لا يخفى ان
 بدون اقامة الشبهة مقامها ومهرها قد انتم نعم وهو التوحيص مقامها
 قد استمر في الوقت او استمر الوقت بذلك فلهذا حقت في ذلك
 كذا استمر الى السند في شدة حقيقته **قوله** كونهما جنسى ادراك قالوا
 والمراد بالعلم بهما ملكة يفكر بهما على ادراكات جنسية لا نفس الادراكات
 اقول لا يخفى ان كون الشبهة ادراكا لا ينافي كونه وسيلة لادراكات اخرى
 كيف وادراك القول الشبهة كذا ادراكات المقدمتين صار جهته وسيلة
 الى ادراك الحروف والشيء ويراد ايضا ما اراده بعض الفضلاء ان الادراكات
 المقدمتين صارت سببا لوصول الملكة والملكة سببا لوصول الادراكات فبان
 فصح ان الادراكات سبب لادراكات في الحقيقة ويمكن ان يجعل وجه الشبهة
 ان كل واحد منهما بمنزلة صاحبه عن الجواز والمثبت اقول لا فوى ان يكون
 بجهة حقيقة بوجه صحة محسوس وكونه اى الارادة والعلم به سبب
 لصحة كون الارادة لانه لا بد من مبادى الافعال كقوله الارادة علم
 بالنوع ثم اراده ثم شوق ثم حركة على ما نترقى في موضوعه وكذا سبب صحة
 لصحة محسوس لما عرفت ان الادراكات يصح سببا لادراكات فلهذا الصحة
قوله لان العلم بالمعنى مستفاد من نحو اس فيبحث لان
 الاستفاد من احد هما من الآخر لا يصح سببا لان لا يصح استفاد من
 مشبهما والمستفاد مشبه به اذا اصابته والفرقة المعنوية بينهما ان
 يكون حصول وجه الشبهة في احد هما اقوى ولعل ما هو في الاستفاد
 كان وجه الشبهة اقوى على ان يمد الاجتزاء في المعنى الصريح الغير
 المستفاد من قدامنا الى بقوله يعنى العلم المستفاد من ذلك محسوس
 وايضا يمكن تشبيه محسوس بمفهوم ما هو من محسوس اخر ولو سلم جميع ذلك
 فانه لا بد من علة من جواز بل غاية الامر عدم الاستحسان فتأمل اللهم

ن

الا ان يقي هذه كذا بعد الوقوع كالوجود التوحيدي ولا يرد انما هذه الامور
عليه وكان عدم ظهور استغناء من الاستغناء في كمال الظواهر المتبع وفيه
ما في **قوله** اذا انشأه او نصه انما فيه ذلك لان من ابراه
الشيء بالعلم مقبلة بهذه الحال كما لا يخفى والمراد بالعلم المنشور على الرعا
وان اطلق على المكون البصر والظان المراد بالشيء معنى المنة اعلم بان
يكون جميع شققة او بان يكون استحسن وادبره من معنى المطع
بثبته المتشبه به **قوله** وبهذا القيد يتبين من العقل اي بغيره خاص
عن العام حتى صار خالفا في المراد العقلي الصريح فيكون محمدا
المتباينين عن الآخر **قوله** وحال ان مضاعف في كانه ان شاء الله
الى ان في البيت قدم خبره وذلك في خبر الموقوف اذا لم يكن التباس
جائز ولا التباس في البيت لان من استغناء العمل بغيره ان لا مضاعف
اي ملازم ما يمنع عن التبعيل كمن حقيقته غير معلومة فاللازم جعل المضاعف
منه اليه كمن الشك في كونه اولي وان لم يكن واجبا
لضرورة الشر فان بعض الفضلاء وكهولان يبرأ بالمضاعف حقيقته
ويكون من استغناء انما يربان فصار احد قبل لا يمكن الا في حال الخطأ
ونعمي اقول لا يخفى على الوافق لغرض الشك ان هذه المعنى لا يفسد
لانه مقرر على الاستغناء من قبله فلا يفتي منه بخبره في حال النوم
فلهذا لم يفتي اليه احد ثم قال في كون الباب الاغوا انما لم يرد
ما وانه يحسن نظر لان مادته اي شئ كان لانه لا مناسبة له كماله
من التوابع ولا يخرج على صورة الباب المتعارف بخصوصه بل على
مهيئة له بما مناسبة في جهة بصورة الباب اقول انما عرفت ان المراد
بالوحي ما لا يدرك به ولا ما وانه واما ان ليس له مادة موجودة
بل هو مخترع محض وذلك **قوله** وليست ايضا بالاشقاف عطف على
ليس من المعاني جزئية والمقيد بذلك توطنه لتحقيق الذكر كره
والاجتناب الماخوذة من شهاد لا وجود لها ويدر كها وليس عطف على
ليس مما لا يمكن ان يدرك فيكون تحت قوله لانها والبلد احز
على انها ليست من مدرجات الوجود بل كانت صور على ما توهم بعض

الفضل فاعترضه بان ليس يقوى لان من افراد مدرجات الوجود
ان لا يكون له تحقيق بل يكون بحيث لو ادركت بعد وجوده لا درك
بالوحي **قوله** ويحقق ذلك ان اللذة ادراك وبيل هو سوما مخفف
على ما ذكره المحقق في شرح الاثار ان المراد بالا درك العلم
وبالشيء تحقيق الكمال لمن يلبس فان التكليف بالشيء لا يوجب العلم
في اللذة من غير ادراك فلام والذلة للجد والافه وادراك الشئ
من غير التبعيل لا يوجب لولا يوجب لذة كصورة لظاهرة والمرارة واما
قال من حيث هو كذا فكذلك لان الشئ قد يكون موهما وموجبا
للذة والقوى بالحيثية وانما قال الكمال لانه يستلزم البصيرة من القوة
وكمال الشئ من وجه من القوة الى الفعل وانما قال طر بغيره لانه مؤثر
واعترض على بعض الفضلاء ان بيل ما هو غير لا يخص بيل المدرك
ما هو غير بيل بل من طلبة المدرك ايضا من قبل اللذة كما درك
الشخص حسا بانه مع انه بيل ابنه ما هو كمال وخبره اقول
لذة الاب من حيث حسا بانه بيل بصدق عليها انها ادراك بيل
لما هو كمال وخبره المدرك وهو ابنه المنصف بحسن فان وجوده
كمال وخبره لا يبره واما ان الاب حصل له بيل الابن الحسن وان لم يحصل
له بيل الحسن لانه نعم له حصل حسن لنفسه كان له لذة اخرى ثم قال اللذة
قد يكون لغيره ادراك ما هو غير من غير بيل سوى الادراك كما درك
الصورة حسنة فانه لذة ولا بيل سوى ادراكه اقول لا شك انه بيل
لكن لا يحسن بل للصورة حسنة ولهذا اذا فاهت ولم يكن ح بيل
لم يكن بهذه اللذة واما اللذة المحصلة من محل المحبوب فهو بيل
للصورة بحالته ولهذا كما رت دون لذة الوصال والمسافة
لانه بيل لحيته وفي محل بيل كصورته بحالته واعترض على ما ذكره
اولا بان المتبادر من اللذة والالم ما هو بحسب ما في الارواح في سوا
كان الادراك كذا كذا او بالعلم اقول لو سلم اني جعل حسا في كلامه
بمعنى المحسوس لفظا كما هو الظاهر كان حسا بانه الامر فيه بين وانا
بان القوة الشهوية والنفسية ليس لهما الادراك بمعنى العلم وقد عرفت

نبا

انه لا لانه ولا المبدونه اقول ان جواب انه ليس المراد ان نفس
 القوة الشهوية او النفسية مثلا هي المدركة كبريت و مهم عدو بها
 من القوى الخركية القابلة للمدركة بل ان الادران اليها على سبيل
 المتابعة والحق ان القوى المدركة كانت مدركة والنفس حصل
 لها ما كان بل لا ما فيه نفع وجلب النفع من مطالب القوى الشهوية
 كما ان دفع الضرر مطلوب القوة النفسية قالوا لا يمكن ان نلنا بانفس
 الواهية تصوره شئني برهوه لا نفعل لان الواهية انما يدرك معنى
 جزئيا متعلقا بحسوس والمرجو غير موجود بل ادركه بالوجه الكلي قبل
 وجوده بل ادركه بالوجه الكلي قبل وجوده اقول المراد ان لا يحصل
 ادركه الواهية اذا كان من المعاني الخركية ونحقيق انه حين الر
 كانت للنفس انظر وحلجان وهذا معنى جزئي ادركه الواهية
 ثم اذا حصل المظهر من حيث حصول المرجو حصل له حالة جزئية كان
 مدركها الواهية الا ان في العبارة او في ذلك فان قلت قبل
 القوة مطلوبها ليس معنى جزئيا متعلقا بالحسوس لان القوة ليست من
 الحسوس قلت القوة حالة في المادة الطمانينة متعلق بالحسوس
 ولو بالوسطه وكيفي هذه الكون من مدركات الواهية والاعمال ان
 كمال القوة العقلية لا يحصر في الادراكات النفسية ولا في ادراك
 المحركات اقول كلامك حيث قال الاشك ان للقوة العاقلة
 كمالا وهو ادراكها كمالا في القوة لا بل على محصر اصلا بل خص بالنور
 ما هو اصل كمالها لان تحققي اللذة فيها اظهر واقوئى وخامس ان
 الادراك بالقوى الباطنة ليست من الصور الحسوسة ولا من المعاني
 الخركية المتعلق بالحسوس لان القوى غير حسوسة اقول قد عرفت
 جوابه وهو ان الادراك بالقوى الباطنة يتعلق بالحسوس قوله
 القوى ليست حسوسة قلنا لكنها متعلقة بالمواد التي هي محسوسة وكون
 مدركات الواهية باثرا عما عن الصورة المحسوسة لا شئ طر كونهما
 فيها متعلقا بالحسوس اختلفا في بيان فاعلم **قوله** الذي قصد اشتمال
 الطرفين منه قصد اعتبار البقاء فلا بد ان يكون للوصف زيادة

انقص

انقصا من المشبه به اذ الظان المراد من الشئ هو المشبه به ويجوز
 ان يكون عدم التعيين والتعريف لتساؤل كل من الطرفين فبدل
 على ما قاله الشئ وليس في صراحي الحق بخلاف الاول والدلالة
 في عبارة الشيخ بل على القصد على ما عرفت انها مصدر وليست فعلا
 على كذا وقد عرفت اما احقر اربع الوصف بحال المتعلق او عن الوصف
 الاخر اثنى وعلى التعديرتين كان ترك التحضه اولى ونظيرهما قرنا ان
 كلام المصنف كان برتبا عن شئ التحضه كان اعم واقيد من كلام
 الشيخ وكان على الشئ بيان وجوده والوصف بواجب القوام وبيان
 رجحان تعريفه على التعريف التام واعلم انه لما كان وصف الطرفين
 انما يثبت للطرفين بعد اشتمالهما في واجبه الشئ بعبارة التعريف
 مثل من قبل فينبغي ان يثبت على صفة المضاف فلا يخفى ان موفه الطرفين
 اجلي من موفه وجه الشئ فلا يكون التوفيف بالبر ولا ببر وما اورد
 بعض الفضلاء ان الوجه ليس احوج الى التوفيف من الخوف من الطرفين
قوله في جواب شئني مظهر لا يخفى ما في البيت من ان المشبه ليس
 على وصف المشبه والمصراع الثاني لا يناسب الاول فلاب ان كان
 صفة الغيب اما في الاول واتا في الثاني فلهذا الكلام من المصراع
 اشارة الى اختيار الاول واعتبار الغيب في المصراع الاول كما
 ان قوله في مقام البيان والتفصيل شبه الجحوم بين الدجى والبس
 بين الالباب بل على اختيار الغيب في المصراع الثاني فيفسد كلام
 المتن اضطراب بل اشارة الى تجويز وجهي الغيب في البيت
 مع ايماء الى ترجيح اعتبار الغيب في الثاني حيث غير المصراع الثاني في
 مقام بيان معنى البيت والوجه في الترجيح ان الكلام الثاني ينبغي ان يكون
 على وفق الاول والثاني لما كان بعد الاول مناضرا عنه معنى ان يكون
 تابعا له وكون العكس وايضا الواضح ان الدجى الشئ من الجحوم الا ان
 في المشبه باعتبار الغيب للاشارة الى كثرة السنن فلا يخفى ان قوله
 حال بياض واشراق وقوله حال سواد وظلام فيطعن ان يكون
 المشبه به لشمسه هو والنور كما ان المشبه به في شئ البعد هو

عليه شيئا واحداً في معنى بيانها حتى يكاد يظن قالوا لا لا والاضغف
من كل شيء في مختلفات بالانواع تحت كل نوع استثنى خاص كالسواء والقوي
والضعيف وكذا الضوء والصوت وغير ذلك يحكم ولو سلم ان القوة
والاضغف حقيقة هما الاضافية بقول المثال هو الصوت الذي هي صفات القوة
لا انفس القوة فمنه في النظر من هذه الجهة ايضا فبما **قول** فيجب
الاختلاف في صلابته المفروق والمفروق وملاينته صار كل واحد منهما
سبباً لحدوث الصوت والحد ما يعبر عنها بالفارسية بترتير ان
التقليل يعبر عنه بالفارسية بلفظهم وبما غير القوة والاضغف مثلاً كما أنه
وتر الثانيه وصار الوتر صدأ أو كان الوتر ممتد صارا للصوت
احد وانما كون قطر المنقذ صارا سبباً لحدوثه فكما في غايته يسمى بالفارسية
بموسيقا وانما كون الضيق سبباً لحدوث البرق وانما هذه الالتهواء
فكما في الغايته المسماة بالفارسية بغير **قول** وبهي قوة ممتدة في العصب
المفروق على جرم اللسان فان بعض الفضلاء فيه انه يخرج من القوى
المفروقة في بعض هذه العصب ويدخل فيه قوه في غير مدته للطعم
مودعة فيه كاللثة اقول لطوابع عن الاول ان المراد تعريف
كل القوة فلا تفضل المراد بكونها ممتدة كونهما كذلك في لفظه وعن الثاني
ان هما قبه اخر قد تركت لوضوحه وشهرته وهو قولنا بذكرتها
الطعموم في لفظهم ورواه لو سلم المراد انها ممتدة في فقط على ما هو
المبتدأ وفي مقام البيان مخرج اللثة على ان المتقنيين فكلها لا تفرق بينهما **قول**
والاحص لانواعها فان بعض الفضلاء كان المراد بالانواع المضمومة ما بين
المندرجة تحتها والافالركية الطيبة والركية المسكن لبساً نوعين مختلفين
تحتف اقول ان الحق حصل الركبة الطيبة والركبة المهيبة مختلفين لا الركبة
الطيبة والركبة المسكن بل الركبة المسكن نوع كان تحت نوع هو الطيبة
وتسميه ركبة العود مثلاً **قول** ساربه في البدن كله اي في حله البدن
كله على ما في حكة العين وكان الشد فيه لان تحتفه على ما ينبغي لبس تحتفه
لثنتها ابل قد حذفتها هذه القيد في كتب الحكمة والكلام لم يبق على تفصيل
في موضع فكان هذه اسما من غير ان يكون من التذكارات والعلامات

فان

فان اقدمي بهم وجب دفع ما اورده بعض الفضلاء انهم قالوا هذه القوة
لم يخلق في الكبد والسرير والطحال الكبد فلا يصدق في التعريف على شئ
من اخر الخدود ثم قال لا يصلح فيه الاستثناء لانه لا يصدق في على ما
عضو عضوه ويصدق في على القوة العائدة وان منه اذ لو اريد بالمعنى
ما علب اللثة كان في صرا ولو اريد بالحد كذا بالثبات بل هو الذي
المعضو وكما عرفت انما تعريف كل القوة فلا يفسد في عدم صدق
على لاس كل عضو عضوه ويعلم من موفقه لاس كل عضو عضوه وحصل
المعنى على المعنى اللغوي ليس فيه قصور ونقصان بظهوره في تعريفها
كثير على ان هذه ليست تعريفات فوجب كونهما شئ واحد مجموع
الذاتيات ولا يعبر فيها بشئ من الوصفيات بل ليس الحق بها
الان لا يضر تلك القوى في الحقيقة بغير موفقه الموفقه بها اظهر
ما حصل من اللثة **قول** هو ان يكون سرهما نافع النضابا على
هذه اخرج ملة الكتاب الاراء النصوص وكذا اذا كان سرهما الانساج
وسهولة استخراج النقطه لا لئلا اولت على التعريف الاول سنوال ذكره
بعض الفضلاء وهو ان الذكاة بجماكت ب الاراء فليكن يكون
معها اقول بجواب عنه ظلال المراد بكونها ممتدة كونهما ممتدة لا
لغة الممتدة وبهي ما يتوقف المعلول على وجوده او لا وعدمه ثانياً
حتى لا يجوز في معناه المعلول **قول** يحصل من الشئ في بعض الفضلاء
اقول هذه الاصطلاح ارباب المنطق على ما نطق به كتب الميزان فلا يرد
ما اورده بعض الفضلاء من ان هذه احد اسم العلم في العلم الحاسب
استثنى على انه لو قيل اريد بالعلم مطلق لم يرد في هذا المعنى ثانياً وكما
اف منه ولا يخفى ان المعنى المشهور لفظ العلم بين المتكلمين وارباب
علم الاصول هو القدر المشترك بين التصورات واليقين وب
وقد افسره بصيغة بوجه كمالها علم الاكبر منطلق ذلك التميز بصفة
ذلك التميز وهو الشد ما ذكره من المركب والكل في مقابل الموفقه
فكان الاولى ذكره **قول** والى كمالها اشار صاحب المفتاح في هذه
الاشارة نظر وتامل النظم من كلام المفتاح ان يحذف في نطق على مقابل

نهم

الا اعتباري والنسبي معا على ما يقضيه التقابل لان لو لم اوردوا
 الحقيقة في مقابل الاعتباري والنسبي معا فلا يمكن حملها على الظلاله فقلت
 العرف المشهور فلا بد من حملها على ان يحتمل في ذلك طبقا على مقابل الاعتبار
 وقد يطلق على مقابل النسبي ليطابق المشهور وهو معنى الاشتراك
قوله اما واحد واما ممتلئ واحد لما كان المركب محققا واحدا
 حقيقيا ووحدة حقيقة لا يبعد جعله واحدا في الواحد فلم يفت القوم
 الى اجزاء هذه القسمة في الطرفين لان تعدد واحد الطرفين يوجب
 تعدد النسبة ونهاية عند العرف فلا يكون نسبها واحدا وانما
 معتبرة في المقسم على ما يكون مشهور وهذا الجواب لعدم وجه النسبة
 فانه لا يوجب تعدد النسبة **قوله** لم يفت الى القسمة
 اي قسمة ذلك المركب على ما ينقسم ما كانت عليه فليس هو حاصل
 ان القسمة كما هي هي منسوبة فلا تقابل كما ان ثانيا فلهذا لم يورد
 التقسيم التلافي بينهما وجعل خصما لمقتد **قوله** لان المركب
 من الخسوس والمعقول من حيث انه مركب لا يكون الا معقولا
 قال بعض العقلي ما مصلح العقل وحسبي ما مصلح حسي والمركب
 ما مصلح العقل وما مصلح حسي لا يكون معقولا حقيقة ولا حسي
 بل مركبا منهما اقول هذا ينبغي له لو كان المراد من المعقول ما حصل صورة
 في العاقلة اما لو نسب ما لا يكون محسوسا فلا يتوجه وهذا انما هو
 من اللفظ المعقول على ما فسره في محاشي المطلق فاحسب
 الخط ويمكن ان يرجع الحكم الى مقتد الذي هي اجزاء المركب دون
 اجزائه مع ان النسبة مطلقا مقتد وانها ممتلئة فقلت **قوله**
 سواء كان بينهما حسابا قال بعض الفضلاء مقتد والذي بعض
 حسي وخل في هذا الحكم لان منه وجه شبه حسابا فيكون الينا ويل
 حسي باحسب بينهما وبيوض كما فعله الشيخ اقول ان قول الشيخ
 سواء كان بينهما حسابا بناه على الواحد والمركب حسي
 كان او انتزاعا مقتد وحسبي وقوله او مقتد ومختصا
 بناه على ان المركب مختلف الاجزاء والمقتد الذي بعضه

اي

يع

حسي

حسي وبعضه عقلي وفي صورة كون وجه الشبه مركبا مختلف الاجزاء
 لا يصدق في ان وجه الشبه كان حسابا لم يتحقق وجه الشبه حسي
 لان ما هو وجه الشبه مركب من حسي والعقلي وقد عرفت ان
 المركب منهما كان معقولا وليس فلا يكون حسابا لاختلاف الظاهر
 حصر الكلام في صورة مقتد والمقابل للمركب وعلى هذه القسمة يظهر
 مراد الشان وجه النسبة في النسبة الكلية الذي كان مقتد اياه
 قد يكون حسابا وقد لا يكون ولا ينافي ذلك تحقن وجه الشبه حسي
 وانما في بعض اجزاء النسبة يحتمل في فاسل **قوله** لا متناع ان يدرك
 بالحسي من غير حروف بعض الفضلاء الحسي كما سيجي ما اوردته حسي
 صح ان يدرك من الطرفين حسي والعقلي ما يصدق في عيناها وقوله ان
 المراد ان وجه الشبه يخرج الغائم بالطرفين طرفي حسابا والغائم
 بالطرفين لا يكون حقا في عيناها اقول لا قرب في الجواب ان لقي
 كلام الشيخ المحقق على اذاعة المتن يدل على ان المراد بالحسي ما كان مجموع
 امراده حسابا ولا ينبغي ان يكون بدورها كذلك حيث قال ان ايراد الطرف
 الى حصة في المواد مدركه بالبرهان قوله في حصة في المواد حصة او
 لتعريف بقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
 الا انما اشرك على ما مر **قوله** بسقط اني عشر فتسا حاصلة من ضرب
 اربع حالات وجه الشبه في الثلث من الطرفين اي ضرب الواحد
 حسي والمركب كذلك والمقتد كذلك والمقتد مختلف في الطرفين
 العقليين والمشتبه العقلي والمشتبه بحسي **قوله** وفيه تسليح
 لان تحقا ليس سموع اي ليس سموع بالذات والا فبالسمع يور
 خفاء الصوت وبالشطب الركبة وبالطعم لذة الطعم فلو اريد بالسمع
 ما يدرك بالسمع في الجذع اعلى ما هو مقتضى العرف انه مع الاعتراض
 على انه ان اريد الصوت الخفي والطعم الممتد اي الطعم الذي فيه لذة والمركب
 الباطن على ان يكون من اضافة الصفة الى الموضوع افعلا **قوله**
 وهذا استطراد ما ذكره الشيخ لم يظهر منه سقوط كلام الشيخ او من جهة
 ان يكون من قوله لم يدركه او هو كالمركب او غير ذلك لم يكن الحقي

ن

بالذات نسبة بالعدم وهو متشبه وجوده بالعدم على ان يكون استنادا
تبعية بل المتعلق بالذات هو ان ذواته سلب الوجود عنه كونه وان كان بالمال
يرجع الى التشبه وجوده بالعدم كمن القصد بالذات متعلق بهذه السبب
لانها ذات الاشتراك في وجوده كشيء والشيء لم يكن ان يمكن بهما قصد
التشبه بل ان مقصود به من مثل هذا الكلام هو محذور السلب وانظرا
وحده ذلك اما بالذات او او بغير كلام البقاء فلا يمكن ان ينفذ بسقوط كونه
من محذور ما ذكره المصنف فاما **قول** انما يكون اذا كان وجه التشبه مركبا
فبما تال الظاهر وجه التاميل مع ذلك او يمكن ان ينتزع بهيته وشبه
بهية منتزعة اخرى لا في كونهما بهية منتزعة بل في كونهما مرغوبين او
مرودين ولا دليل على عدم جواز هذه او يمكن ان يوجب كلام الشكافي
ان مراد من الحقيقة المتعينة لا مثل الذات بل الهيئة المسعرة لكن
من الذوات لامن الصفات بغير المتعينة ووجه يرجع الى ما يوصله
الشيء حيث قال بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء
مختلفة او عدة اوصاف لشيء واحد فاما **قول** وان كانت
كما في الواقع جعل الشيء قوله في المراد متعلقا بما يلي وهو الصفا
المقادير نظر الى الظاهر فان بعض الفضلاء بهذه القيد قد استفيد من
قول الشافعي لانه لا يخالف في الحقيقة ولا يكون للتركيبات
او لا علم بكونها ولا يعلم استوارتها وهي في الواقع كبر في ما يشبه
قول الشافعي انه متعلق بالعلم لانه كبر في الواقع فخصه بالاختصاص اقول
ليس هذا التخصيص بل التخصيص هو التوب على ما اخبره علماء
البصرة في التنازع وهو المعنى عند المحققين والتفصيل انه يجزئ امور ثلث
احدها ان يتعلق بالآخر فقط على ما اخبره الشافعي ونسبه المحققين في
شبهه للمفتاح ونما بينهما ان يتعلق بالجميع على سبيل التنازع ونما لشيء
ان يتعلق بما لا ينفك فقط وهذا بعد غاية البعد واما الثاني وان كان
بحسب المعنى اشبه يمكن بناءه على التنازع واعتبار حذف فلهذا
لم يقتضوا اليه على ان يتعلق بالبعث والمستدبر بغيره ونسفه بالاول
والآخر فقط خلاف الظاهر **قول** والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا يكون

اقول اراد بالتعارف الاجتماع في السماع لا التوب المحامي ووجه لا يرد ما
ذكره بعض الفضلاء ان شدة الافتراق لا بد من تحت التنازع ووجه
لان هذا انما يكون اذا اراد بالتعارف المتعارفة والتوب اما اذا
اريد مطلق الاجتماع في سماع واحد فلا يخبر **قول** والمصنف قد جمع بينهما فلما
اراد الخ اعترض عليه بعض الفضلاء حيث قال لغرض التفتيش حيث نسب
الى المفتاح انه سكت عن ذكر المقدار كما ان الشافعي سكت عن ذكر الكيفية
والمصنف جمع بينهما لان الظاهر هو صاحب المفتاح والمصنف تبع في ذلك
ولم ينصرت بان له لم يكن في نسخة ذكر المقدار لانه شره في نسخة
للمفتاح اقول كلام الشافعي لا يدل على ان صاحب المفتاح ترك ذكر المقدار
بل ليس في كلامه سوى ان صاحب المفتاح غير عما اراد الشافعي بالمقدار
بلفظ الكيفية وبيان الخلفه بين الشافعي في ذلك ومخرج عبارة
المفتاح حيث اشار اليه بقوله اي مقدر في التوب والبعد ونسبه
الجميع الى المصنف لا ينبغي ان يجمع في المفتاح ايضا كيف ومفهوم اللقب غير معتبر
عند الجمهور على ان المفهوم انما يعتبر حيث لم يكن لذكر القيد فائدة اخرى
سوى كونه محكم والمصنف بهما هو ان الشيء في حده وشرح كلامه
والمفتاح انما يذكر بها واستطرد او نسبة مثل هذه القلة الى مثل مع انه
يعتبر من شره على المفتاح يدل على ان له سوء الظن بان الشيء المحقق
وكان مصداقا لقوله تعالى ان بعض الظن اثم **قول** وسبني ان المفرد
قد يكون معناه انه لا يوجب التركيب فان بعض الفضلاء بعد تحقيق
معنى التركيب وحوال من نور في التشبه به ايضا لا يوجب التركيب
او معنى التركيب ان ينتزع الهيئة من عدة امور اقول لو اعتبر القيد اخلا
احتمل ان يكون التشبه به مركبا لا بمعنى ان يكون التشبه بصفة هو نفس
المركب من العفود وكونه زمان السو به بل بان يعتبر بهية منتزعة
من هذه العدة ويجعل تشبهها به فيكون القيد اخلا حتى لا يتوهم
ما هو التركيب اصطلاحا لانه لو لم يكن هذا التركيب هو التركيب
المعتبر بهما فلفظ بينهما حاشا عن ذلك كيف وقد ضلوا ايضا معنى
التركيب المعتبر بهما في الطرفين وفي وجه التشبه حيث قالوا في التشبه

المفرد بالمركب كشيء الشقيق بالعلام باقوت تشبه على راجح من
 زبر جده اذا كان المشبه والمثبه به نفس الشقيق والاعلام سورة
 بل الهية المنزعة وجعلها مشبهها ومثبهها به بناء على ان ما هو مشبه
 ومثبه به متفرع عنهما فهذه المركبة سابقة بينهما فلا تغفل **قوله**
 فقد احل كثير من اللطائف اضطراب كلام الناظر في الشرح في بيان
 الاحلال فقال بعضهم ان سقوط بعض اثر بعض يستفاد من جهة الحال
 فان ما يحصل في زمان ما يشانه ان يحصل بالتدرج واختلاف محركات
 وما يتبعها لا يتم سقوط بعض اثر بعض ورد بان الحصول التدرجي مقتضى
 الانطباق على الزمان حالاً كان او غيرهما وان اختلاف محركات
 بجي مع سقوط جميعها وقال بعضهم بغير ما يفيد صفة المضارع
 من استحضار الصورة العجيبة المستفادة من جعل الماضي في معرض الحال
 وقبل بقوت الاستمرار في الماضي المضارع بصيغة الاستقبال المناسبة
 للمقام ورد بان على يمين القولين يلزم قوت لطيفة لا يكره في انهاء
 شرحه لا الاختلاف بين اللطائف في كونه وقال بعضهم بالانضمام
 كواكب اذا كان ما ضياء بغير وصف البين بالخلوع الكواكب فيلزم
 تشبيه شار النفع والتسوية بالتدريج في الكواكب بخلاف غيرها
 فانه بغير وصف يكون الكواكب بسط بالتدرج اقول يمكن ان يقع من
 الشرح تشبيه الهية المنزعة من عدة امور واقعة في الهية متفرعة
 من عدة امور واقعة كذلك فاذا كان الفعل ضياء احل كثير من اللطائف
 المشار اليها بقول الشيخ بل غير من هية التسوية وقد سكت من
 اغاويها وهي تعلق وترتيب الى قوله فانه على هذه الامور كجملته والعدة
 فان هذه الامور اذا قصد انها واقعة في الهية الهية اخرى
 واقعة فيها فلهذا ورد صيغة الماضي لم يفرد وقوع هذه الهية المشتقة
 على اللطائف المذكورة والظاهر ان من ذكر الوجه الثاني من اورد الوجه
 الثالث قصد ان معنى الشرح استحضار جميع تلك الامور وقوتها
 بالماضي وكذا الحق اظهر كون جميع هذه استمرار في وقوفات
 ورجح لا غبار في كلامهم ايضاً ولو تبادر لوجه تفرير الشيخ في اثباته

حيث اور للجمع بصيغة المضارع وهو ان استار اليك ان سطلع
 عليه انما يشبه **قوله** كذا تشبيه الشقيق بالعلام باقوت لا يخفى
 ان ليس الحق تشبيه الشقيق بالهية المنزعة وهو على انما تشبه
 الشقيق بهذه العدة من الامور التي هي جوابه فيكون تشبيهه
 بمفرد اصطلاحاً او تشبيه الهية المنزعة من الشقيق اي اجزائه بالهية
 المنزعة من العلم اليقيني المنشور على التراجيح لكن لما كان في صورة
 الانشراح من عدة امور لطيفة ودقة جعل البيت من قبل تشبيه المفرد
 بالمركب وبما قررنا انه رفع ما اورده بعض الفضلاء من ان البيت
 لا يعلم انه من قبل تشبيه المفرد بالمركب ورجح كان في الكلام شراح
 حيث جعل المشبه والمثبه به بحسب انطباع الجوهرين وذلك
 له لا لهما على الهيتين وانتم اعلمها وتفصيل ليس المراد تشبيه
 الشقيق بالهية اولى بالثاني بل الحق تشبيه الهية المنزعة
 من الشقيق بالهية المنزعة من الاعلام المنسورة فان قلت كان
 تشبيه المركب بالمركب يلزم ان لا يكون تشبيه المفرد بالمركب
 لما قلت انما قلت ذلك للمركب بالمركب لا بد من النظر في تفصيل
 الاجزاء في انشراح الهية من كل احدى الطرفين وذلك بالانضمام
 المركبة فاذا كان المشبه مثلاً لفظاً مفرداً فالمثبه وان كان هية
 متفرعة لكن ملحوظة مثلاً حطرت حلبة وانما يكون مركباً لو حطرت تفصيلاً
 فلهذا يلحق في التركيب مجرد كونه هية متفرعة من عدة امور لو حطرت
 تفصيلاً فما حفظ هذا الحق فانه بذلك جفت **قوله** قد عجز المصنف
 عبارة الشيخ جعل الهيات طرف التشبيه لا وجه التشبه
 وجعل الهية المقصودة بالتشبيه الذكر كان الكلام فيها على وجهين
 لا ما يجزئ في الهيات ففي عبارة المصنف **قوله** الشمس كالمراة
 في كلف الاشكال حيث بدا ما نص لما غفل الحق ان وقوع الصب
 عليها وقت العصر والشمس اذا كانت قمرية من الافق كان
 المراة في كلف الاشكال سببها بها بخلاف ما اذا وسط السماء ورجح
 كان المراة فوق راس الشمس وهو المراد بالاشكال تشبيهها بها **قوله**

فمنهاك ايضا قال بعض النضام معنى قوله ايضا انه كما لا بد من حركات
لا بد من كونها لا جهات مختلفة وهذا اظهر مما فسر الشافعي قول وفوق كلمة
ايضا بعد قول المصنف بانك يدل على ما فسر به الشافعي ولو كان الامر كما ذكره
بشي ان يقول لا بد من اختلاف حركات مختلفة ايضا بغيره ايضا بعد الاصل
كما لا يخفى على من له وقوف بالاسباب الكلام **قوله** والامكان به
وجه الشبهة مغرور ابرر عليه المنع بانه يجوز ان يكون وجه الشبهة يبينه
مستتره مركبة عن حركات مختلفة بالسرقة والبطوة الى جهة واحدة
وعن حركات لا جسم الى جهة واحدة واجاب عنه بعض الفضلاء
بان المراد ان هذا القسم اذا كان يدعى لا بد منه من هذا اولها
ذلك ان وجه الشبهة الذي لم يكن بد من قبل احد من الوجهين
اقول لا يخفى ما فيه من المنع والاحتياط على التكلف لانه ان اريد باليد
ما لا يكون ابدع منه ففي بعض الامثلة اشكال وان اريد ما يكون
بدعا في الجملة فلم لا يحصل ما هو الوجه المذكور من قائل **قوله** وان
الحار جازيل لما فيها الاولي عبارة المشن وهو حرمان الاشفاق اما اولها
فلان نسبة الجاهل الى العلم لا يجوز لان الجاهل قد علم ما من شئ العلم
واما ثانيا فلان اعتبار الجاهل بجانب المشبهة ايضا لا يحل عن نفسه اذ هو لا
علمون لما في التورية الا انهم لم يعلموا بها فممنوع منها لكن المراد من
الجاهل عدم العلم مطلقا والمراد بقوله وكذا في جانب المشبهة ان الواقع
في جانب المشبهة شئ مشبهة بما في المشبهة وهو حرمانهم عن الاشفاق
اللازم للجعل فلهذا **قوله** واعلم انه قد تسرع من مغرور قال بعض الفضلاء
في مشبهة الجاهل المتدبر فممنوع مما سواه كان التسرع في طرفه او وجه الشبهة
فلا يخفى في تسرع وجعل الشئ فيه خيرا وجه الشبهة ولو بداه الضمير في قول
فممنوع لفظ لا جواب استزاعه من اكثر ونحن نجعل الضمير للمعبر عن
من الفعل قول لما كان الكلام في احكام وجه الشبهة بقية الزايع من
احكام الطرفين نعم الحكم الواقع بينهما بحيث يشمل الطرفين لا من جهة
مع ان الاصل بناء المملوك كمنه ولا شئنا له على موافقة الفاعل
ومع سلامة هذا الجمل عن تعليل الضمير على اعتراف به **قوله**

وتوضعت بيان لما دل عليه تحسنت ولا حاجة الى حمل معناه وهو قوله
تحسنت فمضمنا للمعنى توحيث على ما فسر بعض الفضلاء ولو جعل من
هذا القبيل فلا يخفى فيه ايضا وما قيل في ان تحسنت والابصار في
المسمع ما كان فيه هكذا من الوبس ممنوع بل الظاهر ان كلامهم حيث
لم يقيدوا بالسمع في مواضع كثيرة وشرايب جديدة لم يسلم من الوبس
ولم يتوجه هو البيان السماع منهم على ما يخفى على النظار فيها انه لم يشترط
السمع فيه فاقبل **قوله** لان هذا المعنى مشتمل بين الطرفين
فلا يبعد ان يكون المشبهة به اشار الى انه لو نقص هذا المعنى بما يحج عن
الاشتمال كان صالحا لان بصر وجه الشبهة وذلك بان يخص
الابصار المذكور بما يكون من الخيتم ويجعل مشبهة به وحض في جانب
المشبهة ايضا بالمشبهة وجعل وجه الشبهة القدر المشتمل بين الابهام
وح كان الابهام صلة التشبيه داخل على المشبهة وعلى ما هو الظاهر لما كان
في هذه الحصة كلف لا يدل على قربته وانما اخبار ان الابهام
السببية وكانت داخل على وجه الشبهة واشارة الى تجويز هذا
الاحتمال او لا بما بينا وثانيا بقوله قائل فافهم من بعض الفضلاء بعد
ايراد هذا الاحتمال انه ظهر منه ضعف ما قال الشافعي بل هو عدم
تأويله في عبارة الشرح بل هو انما هو المظهر منها وعن قائلها فاقبل
واما تشبيهه على القوم من جهة انهم لم يتوجهوا الفاعلة انفسهم المعينة
معنى التذرع في استزاع وجه الشبهة فليكن محقق وذلك لان اليأس
يحصل ويستم بالتذرع لما لم يكن له مدخل في لفظه الكلام وحسن الشرح
بل هو حصول اليأس منه وبتم فحالة كان او خلو في فاضله الشافعي
من الظاهر كما في الشرح وشبهه بالخسر لم يتوجهوا اليأس اما بان لا يكون
له دخل في استزاع وجه الشبهة بل كان امرا زائدا على او انهم لم يتوجهوا
له كره في بيان وجه الشبهة لانه الى هذا قائل **قوله**
فان قيل هذا المعنى ان يكون فيه بحث لان ما ذكره ان لا بد
من استزاع وجه الشبهة من تمام ماله مدخل فيه لا من بعضه فيما
كان وجه الشبهة مركبا من غير عامل منه ولا سلم ان يخفى هذا

بين

الحكم في غيره حتى يقتضي ان يكون بعض التشبيهات مستلزمة
 تشبيهها واحد من جهة واحدة واما التشبيهات التي يكون من الاقسام
 المشتركة فالاولى ان يستفهم وفق ما التوافق بين التشبيه الواحد على ما
 مررت وبعض التشبيهات المحتملة او المستلزمة وبجانب بيان التوافق
 معاً ففلا لا يوضح قال بعض الفضلاء ومن جهات التوافق انه
 لا يمكن الزيادة على المتعد والاول اى المركب بخلاف الثاني وانه
 يقع للظواهر ايضا بان تستخرج من متعدد ويجب التفرع من اجل من
 اقول كل من الغاية بين مع ان سهل الماخذ من كماله كوز في الكتاب
 وعذرهم في ترك التوضيح لها سبب هو استقفا منها ما هو ضروري
 على الغاية الاولى انه اذا ريد على تشبيه مركب من متفرعي كان
 وجه التشبيه مركباً منها بشي اخر لم يتغير حال التشبيه المركب بل كان
 باقياً على ما كان الا انه فان اليه تشبيه اخر لم يكن متفاداً له فليس قبل
 كما في المتعد الثاني وان اردت ان جعل الزيادة جزءاً للمركب
 المتفرع فهذا متفاداً اجزاء السجيين مثلاً لا يمكن ان يزيد على الكل والسر
 والالم يكن سيجياً اذ هو صلب الزيادة صارت حقيقة اخرى وهذا كخلاف
 النقصان اذ يمكن استقفا جزء من مركب فان قلت المراد هو الثاني لكن
 على سبيل التوضيح زاد فلان على اجزاء الترتيب مثلاً ثلثه اجزاء اخر
 قلت فعلى هذا اذ تشبيهه هذا بان او حاصلة يرجع الى ان الكل متفاداً
 للجزء والهيئة المسعرة من الثلث غير الهيئة المتفرعة من اثنين فاعلم فيه
قوله ولا يخفى ان زيدا يصفو ليس من التشبيه المصطلح ظاهر اعتراف
 بينه وبين الغاية ويجعل ان يكون تحقيقاً قال بعض الفضلاء المتفق بقولهم
 زيدا يصفو ويكدر زيدا يصفو ويكدر فيكون من قبيل زيدا يصفو
 بل كانه استقفاً للتشبيه فلا يبرهان زيدا يصفو استقفاً باكتفاء
 بالتشبيه كما ذكره الثالث او استقفاً بغيره كما ذكره السيد اقراف
 بحث لانه اذا قيل انا اصفو وكبر او انت اصفو وتكدر فكيف
 يصح تميز الماء بينهما مع صحتهما عندهم فان قلت لما حذف الماء
 وجعل الاسم سبب التشبيه كانه اجزاء الصغر يهود الى الاسم الا ان
 م

لمخوف على ما ينبغي في كان قلت سيجي ان هذا الغرض له بسبب
 هذه الزيادة وشيخ على صاحب كيف سبغ له بهذا التوجيه **قوله** ثم ينزل
 الرضا ومنزلة النسب لا يخفى ما في كلمة ثم الدال على ان مدلولها
 وقع بعد ما قبلها من ان اذ الامر في الترتيب باللبس على ما يظهر
 من تقرير الشرح وقد وجه قدس سره الشرح في حاشيته شرح للمفتاح
 بان القصد الا التراجيح في المرتبة اذ العدة في التشبيه الترتيب المذكور وما
 سبق كالنوطه له ولا يخفى ما فيه من الكلف وقال بعض الفضلاء
 المراد انه في بقصد الى التفرع وجه التشبيه بين نفس الرضا ثم ينزل منزلة
 النسب مبرع اقول لا يخفى ما فيه من الكلف والنصف اما الاول
 فقط واما الثاني فلان في جميع الافعال الاختيارية بعينه القصد وكان
 متفاداً على نفس الغرض لا اختصاصاً له بهذه المقام والاولى ان يلقى معنى الكلام
 ان وجه التشبيه الى ما به وجه التشبيه فلا بعد الترتيب وهو الرضا وشرح
 اولاً ثم يجعل الرضا بمنزلة النسب والثاني في ذلك يجعل الجنب مثلاً
 منزلة الجارة ومثله في اللبس وعلى هذا فسيمة الرضا وبوجه التشبيه من قبيل
 تشبيه الشئ باسم ما يؤول اليه كقوله تعالى اني ارا اذ اخبرتم **قوله**
 والا فتمكم قال بعض الفضلاء ان ما نقله من المروزي في حيث قال
 ان فاعل سكة الالباب فمقصود بها الهذ والتلجيد بل لانه يمكن ان
 يكون فاعل واحد مثلاً للتلجيد والتمك اى الهذ وكلام التلجيد على ما
 في مثال واحد فذكره كالكف ما نقله او حتى تشبث الشئ اقول محل ان يكون
 عرضة رجمه من نقل كلام المروزي في الاشارة الى الفاعل وان يهنا
 اصطلاحاً وجعل التوافق بين بان لى معنى كلام التلجيد ان كان المعنى
 من جهة والملاحظة من غير اعتبار قصد الاستدلال فمخرج والا فتمكم وحاصله
 ان في التلجيد لا يعتبر ولا يقصد سوى الملاحظة والظاهر ان كان قصد شئ اخر وهو
 الهذ كان بهذه الاعتبار منه لا يخلو فمخرج قد بناقش على قول التلجيد
 وليس في قولنا هو جازم اشارة الى شئ من قصد جازم ان قوله هو
 جازم صار مثلاً في كماله كذا قال بعض الفضلاء واقول فكيف ان اللبس
 الاشارة الى هذا المثل على قصد به شئ كونه مثلاً على كلام على اقراف

في تعريف التسمية على سبيل الكلام لا اياه فاقبل **قوله** لانا اذا قلنا بالبيان
 كالشجاعة والبصيرة على ما كان الشئ نفسه النضاد لا امر امتنع عنه كما قاله
 المصنف والبصيرة لا ينفك من قولنا لا ينفك هو حاتم الا انه حاتم في الجود لا انه ضد له
قوله لكن لما حذف الموصوفات وجعل الاسم سبب التشبيه كان له خبر
 قال بعض الفضلاء بهذا الكلام موضع غيب وان ارضى بالثبوت وذلك
 لان الشخص الغائب ان كان عين رتبة فلا يصح التشبيه وان كان
 غيره فلا يصح جعل خبره لثبوت قوله جعل الاسم سبب التشبيه كما انه خبر ترويه
 انه مع ذكر اداة التشبيه لا يجعل التشبيه كما كان التشبيه ولان موصوفات
 بلغة لا تخلف الا بشرط فبقية ثبات اقول بخلاف الثاني ونقول مراد
 القائل ان لا حذف الموصوفات الذي هو التشبيه به والضمير في حقيقة
 عبارة عن معنى مطابق له لا الاسم كان وهو التشبيه اجري حكمه
 حال التشبيه على الاثر والترتيب موافقة للمنه المذكور دون المشقة
 المتركة تترجى للوجود على العدم واعطاء احد التشبيهين حال الاثر قوله
 ذكر اداة التشبيه يمنع عن ادعاء الاتحاد بين الاسم والمخبر فقلت
 يمنع عن ادعاء الاتحاد ذاتا وجها على تقدير التبدل لادعاء اتحاد
 في بعض الاحكام وعند هذا اندفع ما اورده هذا الكلام على القائل
 ويمكن توجب التشبيه في توجبه لا يتوجه على السؤال اصلا والمبني
 به ليل الزجاج وذلك بان يبق كان مستغنى في معنى الظن ولكن
 حكم الظن بان رتبة اقتران ادعاء هذا الحكم بناء على المشقة به
 وانه تشبيه بمن قام فالتشبيه بينهما ضمن وهذا كان اصله كما في
 استعمال هذا التركيب في التشبيه اصار كان التشبيه هو المعنى
 الحق منه من غير نظر الى كيفية دلالة عليه واستفادته منه وتخليد
 الاخر انه وهذا كما قاله الا لا اله الا الله بقصد معنى التوحيد وهو
 امتناع غيره تعالى ووجوده تعالى من غير ملاحظة ان خبر الموصوفات
 بل هو موجود اذ يمكن بالاحكام العام وهو في عرف الشرع صار
 كانه علم للتوجب وبذلك كف وضوا الاطراف المشهور في هذه
 الكثرة ان المعذر اما الوجود فلا يستغنى عن الوجود البتة واما الكمال

العلم فلا يدل على وجوده تعالى فاقبل وعند هذا التلخيص ابراهيم
 الفاضل **قوله** اي في الكاف ويحتمل ان هذه العبارة مراد فان
 في سائر اللغات ينفك استعمالها في مثل هذه المعنى اقوالا
 كل البعدان يبق كل نحو بمعنى مثل وكان التركيب فعل قوله هم شريك
 لا ينفك ويثبت على نحو كافت به لانه الصريح وفي الكاف على طريق
 المفهوم الموصوفات بمعنى اذا كان ما هو مثل الكاف حكمه في الكاف
 الذي هو التشبيه به والاصل في كان بطريق الاولى حكمه في **قوله**
 مما جعل على المفرد ارا بالمفرد مقابل المقدر فقاير وان ثبوت به لا يخل
 ايضا الا على قواعد وهي موزونة لا جنة كذا ذكره بعض الفضلاء اقول
 المفرد لا يطلق على مقابل المقدر ولم يقدح به من معاني لفظ المفرد في خبر
 فالاولى ارا بالمفرد مقابل المركب مثل تشابه رتبة وعمره وان يخل
 فيه ثبوت على المركب وهو الفعل المعطوف عليه واما في مثل
 تكون الطواريق بين الضاربه على ما ذكره فالكاف يدخل حقيقة على
 وهو مضاف الى اسمه فاقبل **قوله** اعني عطف على قوله تعالى كمثل الذين
 استوفوا الاولى ان يقول من مثل الذي استوفى كجذف لفظ الحيات
 حتى يكون مراد في المعطوف اولها كان خبر المعطوف على ظاهره
 تقديره في المعطوف **قوله** والتشبيه بخذوف مضاف في مضاف
 اليه يعني ان الاثنين في ان كلا منهما كان الخذوف المقدر مضافا و
 مضافا اليه اما في الاولى في مضاف والمضاف اليه مثل في
 في الثانية على ما قدره السكاكي هو من كون الطواريق بين ولا ينفك
 في ذلك الوقت فيبين من وجه اخر وهو ان المضاف اليه في الثانية الاولى
 كان مضافا اليها هو مذكور في الثانية وهو العصب بخلاف الثانية
 او يجتمع فيها لا تقدر سرام اخر هو مضاف الى خبر الكاف وهو الموصوفات
 الذي اجتمع اما في الاول ولو قدر كون الطواريق بين كان الخذوف والكون
 مع الطواريق بهذا ما ذكره قدس سره الشريف في شرح عبارة المشن
 وقال بعض الفضلاء تقديره يكون وقت قول السبي والكون مضاف
 الى الوقت وهو المذكور في الثانية اي ما قاله الاضافه اضاف المضاف

الى الطرف ولا يخفى ما فيه **قوله** وذلك اذا كان المشبه به مركبا
 واستغنى عنه انه اذا كان المشبه به مفردا يجب ان يلى الكاف ولكن
 اذا كان مركبا فمنع ان يقع على الكاف الا بان يعبر عنه بلفظ مفرد
 كمثل لائق ووقع المركب على الكاف بان يقع جزء منه يليها لانا نقول
 بهذا الذي وقع على الكاف ليس جزءا له بل لما اشترج عنه اللفظ **قوله**
 وما الناس الا كالدبار واليد بها اليد مبتدأ واما جزمه وبلغه
 جمع يلفظ او يلفظ وبهي الارض القوي التي لا يشي بها وبهي خبر مبتدأ محذوف
 عبارة عن الدبار وهذه اللفظة ايضا حاله على ان يكونا بمنزلة حال واحد
 واما حرف متعلق بما يلفظ به بها وخذوا طرفا ليلقح لضمه المعنى
 المصدر حتى اذا لا يجوز ان يكون خبرا لا متناع الا جازر بلفظ الزمان
 من غير محذوف هذا خلاصة ما ذكره الشافعي في شرحه للشافعي في قول
 فيه نامل لانه ان اراد ان لا يجوز ان يقع طرف الزمان جزاء عن غير
 المحذوف على ان يكون هو المحذوف لكن لا يجوز الا جازر بهذا الوجه من جهة
 ايضا لا يجوز هذا الا فيما كان من جنس الزمان على ان فيما كان
 في ليس كذلك بل علة منصوصة باللفظ جزءا لا باعتبار المتعلق
 وان اراد ان لا يجوز على ان يكون هذا او ارفع في هذا الزمان ففي جواب
 لا محال للتعريف كما في طرف المكان بعينه سيما ان كسر ما متناع
 والفظ ان يبنى ذلك على اللفظ لا الدليل فاما **قوله** فليتنا من يمكن
 ان يكون وجه النامل ان يهنا اجمع الاضداد احدهما عدم ارتكاب
 محذوف وفما بينهما ووقع المشبه به على الكاف فلفظا بل ان يقول المخرج
 الاصل الاول على ان في قوله تعالى كما انزلناه من السماء الآية وج
 لم يجب ان يخرج تحت الترتيب ويجعل ان يكون وجهه ان لا يمحذف
 في قوله تعالى او كعب حيث قد لفظ مثل كعبه لانه ضرورة وظان
 لو قدر ههنا اللفظ المشبه به حسن له بانه حسن المشبه به كما في او كعب
 من السماء الآية فلم يغير ههنا فان قلت علة ارتكاب محذوف ليس
 محذوف المشبه به بل انتفاع باب محذوف فلفظ مع راحة المشبه به والظن الاول
 مفقود ههنا فلفظ نعم لكن خفي بوجه اخر وهو علة كون المشبه به على الكاف

فليتنا

فليتنا **قوله** واذا كان مشاهدا لاسم فليس الترتيب بهذا اللاحق
 بعد بل لا يظهر ان يكون المثال الاول صارا للشبهه فيها بل الى او عا
 حتى صار بحيث يتبين الاتحاد والمثال الثاني يبرهن كونه مطلقا فليتنا
 المشبه به هذا قال بعض الفضلاء معترض على الشافعي ما ذكره انما يصح وجهها
 لتقريب التشبيه في علمت ان رتبة الكلام بل معنى الكلام انه قريب
 ابي نسب الى الترتيب لا في العلم من الدلالة على نفس الكفاية وتحققه
 فيقيد بمبالغة في التشبيه فيقول التمام جعله امثله من التشبيه البليغ
 على ما سبق في المثالين فلفظ في او عا والمثال والمبالغة في التشبيه
 فالتحقق نظر الامال الكلام واصله في اللفظ وان كان دعوى
 الاتحاد ولكن في تحققه والمثال كان مبالغة في التشبيه وقد سبق ليقول
 ليس بحيث يتبين انه هو هو واما قوله في العلم من الدلالة على الاتحاد
 فليس ان العلم لا يدل على الاتحاد بل على احد المفعولين على اللفظ فيقضي ذلك
 والعلم والمرتبة فافهم **قوله** كان اصوب انما قال اصوب
 ولم يقل كان صوابا لانه يمكن ان يكون من قبل المصداق يقال هذا بشي
 عن زيد اي حاله وظا ايضا ان الفعل المبني على نفس التشبيه هو مثل
 شابه وقت شابه وغير ذلك وكونه امثالا لكن لا يخفى ان رتبة
 حذف اللفظ يحتاج الى العناية فلهذا اختار لفظ اصوب فانه مع ما ذكره
 بعض الفضلاء بعد التواضع مما نقلنا ان كلام الشافعي صنف منه او انت جدير
 بانه لو قال المصنف بشي يشبه عن التشبيه كان اشمل وان قولنا اشمل
 ان رتبة السبيل على قوة المشابهة يحصل بالمبالغة وكون احسب
 بخلاف التشبيه الصحيح **قوله** وهو بيان انكائه هذا ارفع على سبيل التمثيل
 والاف التشبيه قد يكون بغير ذلك كيان الوجوب او الامتناع
 او الوقوع او غير ذلك مثل سائر الصفات والاحوال الاعتبارية
 لان المراد من حالها ماعدا مثل الامكان اما بان المراد الاحوال الموجودة
 او اللفظ للوجود حتى يحجز الامكان واما لانه ما ذكره بعض الفضلاء
 التخصيص بالامكان من ضمن النقص مع انفسا في غير الامكان على الوجوب
 والامتناع والوقوع من ضمن النقص لان هذه الاحوال اللفظي المراد ههنا

نحو

غير مقصور بها على ذكره **قوله** فخرج بهذه الدعوى قال بعض الفضلاء جعل
 الدليل لرفع الكاركة من مخرج من جعله لرفع الكاركة لانه المناسب
 لمقام المدح اقول ليس كذلك بل هو مقتضى الاستبعاد والامكان وكذا ان
 القوف على غير الجائز ليس محل الاستبعاد والامكان وكذا ان
 من البشر من جئنا ليس محل الامكان بل ذلك هو القوف على غير
 مع كونه منهم ولا يخفى ان في نظم البيت صار الاول مقبداً مقصوداً بالآلة
 والثاني جعل فيه المدح المدحى ما ذكره في موافق نظم البيت
 وكان ايجاجاً على ما قصده بالافادة واما على فكان على نظم البيت
 وصار الدليل استدلالاً على ما ذكرناه واما المدح فهو مدحاً على السواء
 لان المدح هو المقيد بالقبيل على اني قد بينا **قوله** كما في تشبيه نوب
 بنوب اخر في السواد قال بعض الفضلاء فيه ان البديع لم يختار هذا
 على قوله بهذا السواد فانه اوضح واخصر واقل لوسيلة محموران يكون
 التشبيه منظوماً فابقى حلت عنهما قوله و ذلك مثل التصريح
 بالموافقة في النوب وايضا ما ذكره جازي انه لم يختار قوله لم زيد
 كالاسم على مثل زيد شجاع كيف وفي التشبيه وفي لطفه وقبول
 لطيف محمول التصريح كما لا يخفى ولا حاجة الى اعادة ذكره في جواب ان
 في التشبيه بسفاهة خصوصية السواد ولا يستغنى عن الاخبار ولا جبر
 بهذا في بيان المدح ارسب في معرفة الحار وبيان التلون من اول الامر
 مثلاً وان كان على وجه يتضمن بيان المدح فلا يبعد من بيان المدح
قوله لان الفلك بلبسات انهم من بالعبادات قال بعض
 الفضلاء بانه المثال لا يخفى بغير حال غير محتمل بل هو مقتضى
 لا يجوز بعد نقضها كغيره من نفع الرقعة على الماء بل كان نقضه دون نقض
 ذلك فيمكن التشبيه بطوره اقول كذا في استبعاد هذا المثال
 في المعقولات خصوصاً بانه بها على انه يمكن اجراء مثله في هذه البعض
 من الحساب وذلك بان لى الفلك نفس بهذه المحسوس اي الرقعة
 على الماء دلالة على عدم النفع عند العقل الكلي وانهم من ذلك البعض
 من محسوسات قال ولله في هذا كلاماً كما وجب عليه ادخل في لا يخفى دلالة هذه

قادة

الباردة على جواز الزيادة والقصص في بيان المقدار وليس كذلك
 لانه منقوض من التشبيه وجواب ان معنى الزيادة غير مراد
 في جفته ادخل في بعض الفضلاء اذا قلت في مقام التكميل لقصر الفاعل
 هو كطل الترخ يكون التشبيه لبيان مقدار طول مع القافيات بينهما
 وقد بان المراد بعد م القافيات عدم ادعاء او كجيب الواقع
 فانه في بيان المقدار الآلة عا في لا بد من عدم القافيات وادعاء
 ان في الحاق الناقص بالكمال اداء عدم القافيات وبينهما فرق
 وبقية اقول القوف بينهما كما هو ان الآلة عا في الاول لاجل الاستدراك
 بالتشبيه وفي الثاني لاجل مدحه ونظمه فان ذكر الصفات للبيان
 الشخصي فيكون على سبيل التظيم فيكون محالاً وقد يكون على قصده
 الاستدراك فلا يكون محالاً ولا مدحاً بل تحقيراً ولهذه اربعة في قوله لطف
 والمدح قوله على قصده التظيم لا ضرار من الاستدراك نعم قال لو كان في بيان
 الامكان وجه التشبيه في التشبيه انتم كان التشبيه في اذخار المشبه في غير
 الامكان اقوى لانه اذا كان ما يكون مستنداً تحقفاً كان هذا المستند
 اولى بالامكان اقول هذا انما يتوجه اذا كان مرادهم بالافضاء
 ما يتناول الاول لونه لان ما ذكره لا يدل على وجوب اللامنية كما لا يخفى
 وبعد هذه القول لعدم لم يعبر واللامنية بهذا لان ادعاءها لا يلزم المقام
 كما اذا كان المقام مدح المدح والذم وكان المبالغة مقصوداً في المدح
 كما في البيت المفضل عن ابني القليب اذ ظان ادعاءه كون الملك
 نفوذه على الدهماء انهم من نفوذك على الناس لا يناسب المدح بخلاف
 الاعراف اذ المفضل بالاباء ان يكون الاعراف واظهر من النفس نعم قال
 وفي اقتضاء التوفير لا من نظر اذ في تشبيه المعقول بالمحسوس يحصل تعبير
 حال المعقول على ما مر وجواب عن ان المراد بالافضاء ما يتناول
 على سبيل الاول لونه على ما مر في الاشارة **قوله** فليد لا يطابق وهو
 اقول وايضا دعوى كون التشبيه بآلة لا يصح الا في صورة زبادة
 التعزيز كما مر في كلامك وايضا دليل الاعراف لا يحجز في صورة الرمان
 والتشبيه والاستطراف وايضا دهور الاعراف في هذه الصورة الثالث

٥١

غير صواب ايضا لحفظ الشرح ونقطة الحاشية بالقبول
 هذه التوجيه الشرح لا يخرج الكلام عن الاضطراب اذ يعني دعوى الامة
 في صورة بيان المقدار وبيان الامكان بلا دليل كما فهم من كلام
 في مقام توجيه بالنسبة والشبهة والاستطراف وايضا دعوى
 الامة في جهة التشبيه بهذا المعنى اعني ما توجه اليه التشبيه في صورة التوجيه
 ايضا حمل على لان ما قد سبق بيانه انما هو في الامة في وجه التشبيه
 بهذا المعنى اعني ما توجه اليه التشبيه في صورة التوجيه ايضا حمل على
 واذا حمل فمادة صورة التوجيه على معنى الامة في الوجه من التشبيه
 يلزم زيادة الاضطراب كما لا يخفى ولما كان ما ذكره ناسن الاضطراب
 على كلام المفتاح لبيان حقيقة الشرح في شرح كلام المصنف في وجه
 لها بالنظر والتفصيل فلا تغفل **قال** قد سسر لان التشبيه به حقه ان يكون
 اعرف بجهة التشبيه من التشبيه انما ذكره الاخر في هذا النسخة وفتح
 على سبيل الاستطراف والمقن الذي ثبت به الدعوى هو الامة
 بمعنى كون التشبيه به اقوى في وجه التشبيه وعلى هذا اقتصر معنى الكلام
 انما جعلت النسخ العائد الى التشبيه به ايها هو انتم من التشبيه في وجه
 التشبيه وهو الامر المشترك لان التشبيه به حقه ان يكون انتم في وجه
 التشبيه وهذا كلام صحيح اما لو قيل بل قولنا لان التشبيه به حقه ان يكون
 انتم قولنا لان التشبيه به في غرض التشبيه لم يكن الدليل موافقا لمدعى
 وانت خير بان اطلاق وجه التشبيه على النسخ من بعيد واما اطلاق
 جهة التشبيه على غير بعيد وانه لو قيل الوجه بمعنى النسخ مستلزام كلام
 السكاكي فلا بعد ان يقال انه صحيح لان معنى الكلام ح واما النسخ العائد
 الى التشبيه به فمرجه الى ايها هو كون انتم من التشبيه في وجه التشبيه اي النسخ
 من والمراد النسخ العائد الى التشبيه كما لا يخفى في صورة التوجيه
 مثلا وصارحى اصل النسخ العائد الى التشبيه به ايها هو كون التشبيه به
 انتم في النسخ العائد الى التشبيه لكن حمل على النسخ العائد الى التشبيه دون
 التشبيه به مع ان الكلام فيه بعيد لكن بنسخ ما اورده عليه ان الدليل
 لا ينطبق على الدعوى فاقابل **قال** قد سسر بعرف الكلام عن ظاهره

نقل عن حاشية بيانه بان لن نقدر الكلام من التشبيه بان يكون
 اعرف بجهة التشبيه من التشبيه واقوى حالها وانما حضورا
 والالم بهج الاخره انتهى ويمكن ان يستطراف اعتبار الاخرية في صورة
 التوجيه من سبيل الامة اي وامتناع توجيه التشبيه بيات وبه لان
 املفة التوجيه تعضي ان يكون ما به التوجيه **اعرف** وهو موضح
 به في كلامه المتفصل بعد ليس به من تصور العبارة واللفظ بل من باب
 ذلك وانت خير بان جريان الدليل فيها لا يحل من صحتها وليس
 في التوجيه والتشبيه به بيان وتوجيه حتى ينبغي ان يكون الجبين اعرف
 لما قصد بيانه والا لزم تعريف الجمهور لمجهول اللهم الا ان يكون في البيان
 وتوجيه زينة التشبيه او في التشبيه به بيان وتوجيه لبيان التشبيه
 لكن يتوجه ان هذه العبارة بحري في الاستطراف ايضا فان في الاطراف
 ايضا بيان وتوجيه لطراف التشبيه وغايتنا مل **قال** قد سسر ويمكن
 ان يكون وجه التشبيه بين وجه التوجيه ومقنة الظبي **قال** بعض النسخة
 في بحث اما اولها ان الملازمة المتراها يقول والا فلا تزيين
 ممنوعة لان محم والتشبيه بالمرئ يحصل زينة وحصل للظبي ميل الى
 ما بنا فلانه اذا غمر وجه التشبيه او اللطيف فوجه التشبيه في التشبيه
 انتم باعتبار اللطيف اقول لا يخفى على المصنف العارف بالاسباب
 الكلام انه اذا قيل وجه مقنة الظبي في السواد ولم يقصد به السواد
 المحصول بل قصد انه مثلا في مقنة السواد وحقيقة من حيث هي فلا يلزم
 على الاطلاق انه يمكن ان يكون التشبيه به بل يكون التشبيه به اقوى
 وانتم في وجه التشبيه اذا لم يكن قريته بيان المقدار ولما بنا في
 هذا النسخ وحاصل ان التشبيه اذا اطلق بنا درمت زبا وناه
 وجه التشبيه في التشبيه به حتى اذا قصد الاغراض الاخر كان بمقنة
 القريته والامة في وجه التشبيه قد يكون باعتبار الكمية كما
 يكون في التشبيه به امثال ما في التشبيه وقد يكون باعتبار الكيفية
 وما نحن فيه من هذا القبيل يحصل التوجيه مع جعل وجه التشبيه
 هو مطلق السواد ولعل هذا اقرب مما ذكره قد سسر التشبيه

ن

واما الاعتراض الثاني فيقول كون السواد اللطيف في مظلة الظلي
انتم على ما قلتم اعترف به ان له مكانا وجبه شبه ههنا انتم
تأخذون التشبيه فلا يصح فليس به بل هو مقتضى ظاهر عبارة المضاح فاما
في **قوله** يجوز ان يبريد بها الازهار لظلمة معني ويجوز ان يبريد بها
غيرها وذلك بان يبريد بها شقائق النعمان على ما قاله بعض الفضلاء
ورجح على الازهار وغيرها لانه يادى في شقائق النعمان في اللون
والشكل والطاوة واللفافة الى غير ذلك وايضا يجوز ان يبريد بها
حقيقة بل هو المخصوص لانه سبيل لطاها وهو في ذلك بعض الفضلاء وحسنه
بحسب وذلك لان وقت ظهور الشقائق في البلاد المتعارفة للموت
بعد بروز النسيم يبريد او شرب من بخلاف الازهار والاشجار في قول
ضعف بها شدة الى انقضاء وقتها في غابة الرطوبة وعظم الخلة ويجوز
اذا وقع الجمع بين شيئين في التشبيه ايضا ان جبرها ان ما ذكرناه
اذا كان احد الشيين والآخر مشبه بها او احدهما جملتها مشبه بها
والآخر مشبه بها به انما يكون اذا اراد الخاف ان يفيض في وجه التشبيه
فعل في نفسه من عدم تلك الارادة ينبغي ان لا يجوز التشبيه فكيف يصح قوله
تجوز التشبيه في **قوله** ان المراد ان وجوب جعل احد الشيين
مشبه بها والآخر مشبه بها به انما يكون اذا اراد الخاف ان يفيض في وجه التشبيه
التجويد الثاني في قول المصنف فالحسن ترك التشبيه وعلام الاول قول الشافعي
اذ لم يقصد شي من ذلك لوجب جعل الفرة مشبه بها والاشجار مشبه بها به وما
نقل عن الشافعي على ما في بعض النسخ منقضا الاستقامة وعدمها بعلام ما في
الشرح فعمل لعله لهذا الرض فاما **قوله** فانه لو قيل المخرج منصرف من
الدعوة لم يكن سببا في بعض الفضلاء التشبيهات المتعددة في الجملة
وحده وحسن اذا جمع مع تشبيه آخر وافضل يمكن ان يكون لعل مقصود صاحب
الكشاف ان هذه التشبيهات غير حسن اذا فرق ولم يجمع على ان ذلك
يرجع بالمال الى التشبيه المركب ولا يخفى ما في **قوله** فاما
خصها لانه انظر **قوله** في المختصر ولا تنها المني بالنظر فان بعض الفضلاء
ولانه بخلاف الشمس في اول طلوعه وتشبيه اول النهار بالليل المقصود ان

لان
المقصود

لان نوال الشمس في نصف اقول كون الشمس بخلاف اول النهار لا يدل على ان
المراد تشبيه اول النهار بالليل المقصود **قوله** قد سحبه فبقية قوله وتشبيه
تركيب قال بعض الفضلاء في القاموس ان المقوم والمقومة لينة فيها القمر
فليس المقصود مقدر اقول المقوم كالمشمس من جهة الاوصاف
والوصف ما يدل على الذات المبهمة مع معني معين وقد صرح ارباب
علم الاصول بان الابيض ليس معناه الجسم الابيض بل شيئا له البياض
الا انه علم من خارج ان ذلك الشيء لا يكون الاجسام لان تلك
المقصود مبصرة في مفهومه وتجب من هذا الفاضل انه قد علم من علم
الربوب وقد قال خلاف ما اجمعوا عليه وقد علمت انه خلاف ما انفرد
في اصول الفقه ايضا واما وجوب ما في القاموس فسر لان قال كذلك
بينا ما حصل المراد وفي المصداق الذات المبهمة المقصورة في مفهومه وهو
كلام الشافعي بان المراد ان هذه التشبيه في البيت لا يخرج عن شانه لانه
شبه النهار للشمس الذي يرجع اليه الضمير والمقصود تشبيه الهيئة اقول
اقول بهذه الراجح عن شانه وعلل شافعي ما مر في قوله تعالى مثل نجومه الدنبا
كما انزلناه من السماء الآية فان المشبه به هو الهيئة المتفرقة وهو
بظاهرة الماء الآية لانه يبي كافي التشبيه **قوله** في كون هذين
الشيئين من باب التشبيه نظر **قوله** فان بعض الفضلاء في بحث
اما اوله فلان هذه التشبيهات تشبهت تشبهات والتشبيه مقصود
في الكلام لانه في معنى ان تشبه تشبهات تشبهت من هذا او ذاك او ذلك
واما ثانيا فلان تشبيه التشبهات تشبهات تشبهات لان تشبيه التشبهات
بالتشبهات منها احد من الثلاثة بتم تشبيه التشبهات بها واذا اعرفت
التوجب في هذا البيت ففرض على بيت الطردي وانما لم يجعل شافعي
مقنية عن التعديل لان استقامة امور متافقة تشبهت واحده في كلام واحد
وعوى نبوت امور متافقة تشبهت واحده فلا يقدم على عاقل حكما في
التشبيه بالامور المتماثلة اقول في نظر لا نزلهم اجمعوا على ان الاستقامة
ايمن من التشبيه الجرح **قوله** فيقول اذ حصل الشان على الاستقامة كان بلغ
ولا يجتجج الا ان كتاب حذف وتغير خصوصها اذا كان بعينه

ر

عن الطبع كيف وظان ان ليس المنى تشبيه بالنسب بل تشبيه التفرع
بالاشتراك الثالث اوله ان تشبيه فاعل التشبيه مع كونه من احوال بالاشتراك
اليها ونحوها الى الخد فبما هو ضرورة وان كان ما لا يبعد الذي في السهم
كان خطأ والحق الذي ذكره بين التشبيه والاستفارة ان في الاصل
يجوز الجمع بين الامور المتماثلة دون التشبيه غير سمع سماعا اذا ذكر
المتشبه به بلفظ او كان في البيت الاول اما الثاني فلا يبعد ان يقال
الواو وقع موضع كلمة او لا نهما يعني بمعنى ما على ان دعوى كون هذه
الاستفارة في كلام واحد محل نظر بل كل منهما وقع في كلام اخر
بحسب المعنى والتقدير فاعمل ولا تحط **قوله** وهذه هي المتفرعة من تشبيه
فان انقض العوضا سمي تشبيه العجز به لانه المواقف لما نقلت
عن السكاكي حيث جعل كون الوصف متفرعا من متقدم وكونه غير حقيقي
كغيرها فيه اللوحظ والمحمل المتفرع معتد اياه في غير حقيقي اقول نظم كلام
السكاكي وان افترض ذلك كمن سوفي المتن يعرض ما ذكره ان
الحقيق وذلك لانه قال المص وهو ما وجهه متفرعا من متقدم وقبده
السكاكي بكونه غير حقيقي وظان ان ارجاع الضم في عبارة المتن الى المتفرع او
من ارجاعه الى الواو اما اوله فلا يقدح واما ثانيه فهو العدم
فلان المص في صدره توليف التمثيل وجعل الجزء الاول هو المستوعب من
متقدم بمنزلة الجنس والآخر وهو كونه غير حقيقي بمنزلة الفصل والنتائج
في صيغة الترتيب فبقية البحث بالفصل لا يشي ان في هذه الواو وورد
على المص ويمكن ان يلقى من قبله ومن قبل الثالث ان المص اوى الى ان
الاولى تقديره العتبه له جوهرى وجب بنفسه ارجاع الضم اليه على انه يمكن
ان يكون المراد من المتفرع هو الواو وكان التقدير يحل المعنى
لان الضم ارجع الى الواو المقصود بالمتفرع في غير المال ذكره الش على ان
الامر في مثله بين قال وليس حقيقي بل عائد الى التوهم بهذه الظاهر
بخلاف ما في نسخة المصاح حيث قال والتمثيل اسم للتشبيه الذي وجهه
كان وصفا غير حقيقي بل جازيا انتهى جعل صمى في مقابله للاختصاص في
وهنا مقابل للوهمى فاعمل في التوفيق **قوله** قال الشيخ في سائر البقا

ول

التمثيل

التمثيل التشبيه المتفرع من امور لا يخفى ما في كلام الشيخ من انه افق في الظاهر
ول اول كلامه على انه لا بد في التمثيل ان يكون وجهه متفرعا من امور واحده
كلامه على انه لا بد من حيث فان اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال
ضرب الاسم مثلا لانه يقال ضرب النور مثلا للنور والليونة للعلفان
الطرفين في هذين المثالين وكذا وجه التشبيه ليس مركبا من امور الا
ان تفرع من لفظ التمثيل وبين ان يلقى ضرب الاسم لانه **قال**
فدسسه لا يخفى ان المتبادر من انتزاع وجه التشبيه من متقدم هو قال بعض
الفضلاء التبادر في محل المنع وانما اخير الانتزاع على التركيب الاعتباري
وليتنا وان كان مركبا من امور هي اجزاء طرفه وكذا استدراجه المص
على السكاكي ضعيف لانه لو كان التمثيل على سبيل الاستفارة كذلك
وقد وجد في كلام السكاكي تحفص الاستفارة المتصلة بالمركب ولا بد من
من تحفص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرأه مركبان
اقول ما اورد من المنع كالمرة اذ لا يبين ان الكل متفرع من اجزائه بل يلقى
الاوهام متفرع من موضوعه فانهما هذا ونقول الاستفارة التمثيلية
استفارة كانت بمنزلة على التشبيه التمثيلي على ما يستفاد من قوله
هنا على ما نقله وكذا يفهم من المصاح فاذا كان الاستفارة المتصلة
بما يكون طرفاه مركبا لزم ان يكون التشبيه التمثيلي كذلك وايضا كل
تشبيه تمثيلي يصلح ان يجر الاستفارة محسلة على ما يدل عليه توليف الاستفارة
وايضا كل تشبيه اذا عجز عن التشبيه بلفظ التشبيه به صار استفارة وظانه
لا منع عن ذلك وانه لا يلقى لانه استفارة من قسمين فحين ان يكون
تمثيلا فاذا وجب في الاستفارة التركيب في الطرفين وجب
ذلك في التشبيه ضرورة اتحاد الطرفين في الاستفارة والتشبيه
فما حل **قوله** ويكون وصفا حقيقيا فان بعض العوضا المراد بالوصف
ان يكون ما انتزاع عنه اوصافا حقيقية والا فالهبة الانتزاع حيث
امر اعتباري اقول الهبة الانتزاعية قد يكون شكلا فانه بينه
حاصله من احاطة حد واحد وبالجملة اورد قد يكون وصفا فانه بينه
حاصله من تشبيه الاجزاء بعضها بالبعض والا لامور خارجة فاذا كان

وجه الشبه شيئا من عالم كمن امر اخبار ما كيف وبها من مقوله الوصف والمقصود
 في تقسيم الحكم الى الجواهر والوصف هو الوجه والخارج على ما هو المشهور
قول فلو لم يكن دون ان يقول ايضا ما كان في ذلك لكان
 اما وما وال على محض فاحضر تحت لعمري محض الوصف او معنى ما ذكره وصف المشبه
 فقط **قول** فلو لم يكن الوصف المشبه لوجه الشبه هذه القيد استغناء
 من اعتبار وجه الشبه في الطرف اي ما ذكره في وصف الطرف من حيث
 انه طرف فانه في مملها بعض الفضل بان اعتبار الوجه من محض عانه
 والش لم يفتن بما هو مراد الش المحقق ومن التوجيه فامل **قول**
 الا ترى ان ادراك الالف من حيث انه شئني او جسم
 اقول اراد بالادراك الاحمال ادراك الشئني بالوجه العانه والتفصيل
 مغايرة ما كان ذلك الوجه ذائبا او عرضيا واراد بالشمال
 ما يشاء والشمال الكل على اجزائه واشتمال الخاص على العام بل واشتمال
 الموصوف على الصفة وح لا يشكال في حصول ادراك الالف من
 حيث انه شئني احمالا بالشمال الى ادراكه عه التام وكذا في قوله
 لان المفصل شئ على الجمل وكذا في قوله وجب نقه بمجرى التوفيق
 الحاملة فامل **قول** او انه ووجه المشبه به معنى ان يراو بند ووجه
 حضور المشبه به معنى عدم غيب حضوره ووجه لا يوجه الا اعتراض بل ووجه
 الواسطة وهو ان يكون المشبه به قبل التفصيل ولا يكون حضوره غال
 ولان ادراك يكون **قول** شئني واحد او اكثر اي يكون المشبه به
 عليه وجه الشبه واحد البسيط لا مركب فيه او اكثر من واحد يكون
 الطرف اما واحد او متعدد او هو المراد بقوله كل ذلك في امر واحد
 او امرين او اكثر وهذا مبني على تخير ان يكون وجه الشبه مركبا مع كونه
 طرفه معززا او قد جوزه الش وان لم يكن ضواليا على ما حقه قد سهره على
 ما مر اليه الاشادة وبسبب مفضل **قول** ولا منسوجة عليه الشائب
 لا يخفى ان سمي ان يقول في سجد او للشائب فامل **قول** سببه سوجه شيب
 الالف لظواهر احتمال الاشتغال الاول اشارة الى التفتيد المنطقي والبناء
 الى التفتيد المعنوي **قول** ومثله قول الاخر ان السحاب ليس شئني اذا نظر

من اطراف البيت ان فيه اشارة الى ان المطر في الشئني يتقلب
 منها الجبال من هذا الموضع **قول** ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط
 وهو التشبيه الذي يقيد به المشبه والمشبه او كلاهما بشرط وجودي
 او عيني او مختلف على ما يستفاد من الشرح فعلى هذا ان كان سبب ابي
 طبيب ايضا من هذا القبيل لكن يقيد بشرط من لا يح عن تكلف فامل
قول وهو ما حذف ادائه فان بعض الفضلاء في جعل زيد في جواب
 من قال من شبه الاسد موكدا انظر لان حذف الاداة على هذا الوجه
 لا يشترط بان المشبه عين المشبه به فالوجه ان يفرق بين حذف التقدير
 ويجعل حذف كناية عن الترك بالكلية حتى لا يكون معذرا ايضا اقول
 قد اخذ هذا اعم ذكره الش في شرح المفضاح وسبقه مع جوابه وبسبب
 في كلام هذا الفاضل ان المراد بحذف المشبه بوجه عدم ذكره في بيان
 المراتب الا ان يفرق بين حيث المراتب وبين هذا البحث فامل
 في كل موضع على معنى ان وفيه تكلف والظاهر في الجواب ان بقى المراد
 بالحذف ما يكون سببا للاشعار بالاختلاف بقرينة الوجه الذي ذكره
 لبيان التاكيد على ما ذكره الش وبما ذكرنا من اعتراض الا وهو ان
 قول ان زيد اكالا سبه يشتمل على التاكيد مع انه ليس موكدا بل سمي
 ولا حاجة الى الجواب عنه بان المراد التاكيد بالنظر الى نفس اركاني
 التشبيه لا الامر خارج كما اختاره هذا الفاضل **قول** فكل من يدين الو
 ابر ومن الاخر اما الاول فلان المق مع هذا الموضع وتشبيه الماء
 بالورق انما هو في اللون بسبب سقوط الورق في الماء وصيرورة
 الماء مسلويا به وهذا سببا لذهن الماء والورق بل بل يكون
 الموصوف ضربا وايضا في الش في جميع الاشياء المتشابهة وهو
 الذي باب والجهن بمعنى النضة وقد فانت في هذا التوجيه
 وايضا هذا المحرمي بصر سببا لكون الماء مثل الورق فلا يحق وقد ضرب
 على طين الماء كما يظهر با وفي تامل واما الثاني فلانه لا دلالة لبيت
 على كونه اطلاق الاوقات بل علة وقت حريف وهو من ادأ
 الاوقات **قول** لان المشبه به مذكور قطعا اعترض عليه في شرح

جهن

المفتاح بانه اذا قيل في جواب من شبه الاسره كان المشبه
 محذوف في جواب و هو ايضا ان في هذا المثال حذف الوجه
 والاداة ولا مبالغة في تشبيهه فضلا عن كونه في اعلى مراتب التشبيه
 وقال بعض الفضلاء المراد من الحذف ما لم يكن معه رايا قول
 الاظهر ان الحق المراد بحذف وجه التشبيه ما يكون محذوف مشعرا بعموم
 وجه التشبيه يحصل المبالغة من هذه الجهة وحذف الاداة ما كان
 منشا للكشعار بالاختار وبين المشبه والمشب به مجتصلا التاكيد لا مطلق
 محذوف بغير رتبة ما ذكرنا واجاب عن الثالث وتبعه من قدس سره
 في شرحه للمفتاح اولابا ان ليس تشبيهها اذ ليس القصد الى بيان اشتراك
 الشئيين في امر بل جواب التاميل وبيان الفاعل واما بناء كونه لم
 فليس مما يرد في تشبيهات البلغاء والكلام فيها انتهى ولا يخفى
 على الناظر المتأمل ان كلاما من الجوابين اقصفت من الاثر وقال
 بعض الفضلاء في دفع جواب الاول انه لو لم يكن هذا التشبيه
 لم يكن زيد في جواب من قال اخبار ابل يقينا لفاعله اقول في الكلام
 غير مستلزم لان هذا السنو ال عن تصوير السند اليه العلم باصل الحكم
 والنص على ما تحقق في تحت الاثر فليس اخبار ابل تصويرا وقال
 في دفع الثاني انه لا معنى للمنع من البليغ لان هذا حذف قياسي لا هو
 على التاميل بل جواب ان هذا انما هو بالقياس الى سائر المراتب
 فلهذا لم يكتف بالابواب في حكم السنو او مطابق له في حكمه نظ
 من بيان المراتب الثابتة اقول لا يخفى اما في جوابين من النقص
 والاظهر ان الحق المراد بوجوب ذكر المشبه به ما يتنازل التقدير
 ومن نظر في الفرق بين المشبه والمشب به فاعلم والاولى ان الحق
 لما كان محذوف في مقام جواب السنو الامرات بما مطروا به
 فاذا قيل وجب ذكر المشبه به كان مثل هذا مستثنى عن هذه القاعدة
 واما حكمه فيتم بالمقابلة فاعلم **قوله** قد يكون باعتبار اختلاف
 المشبه به لم يشر الى ما يكون باعتبار اختلاف المشبه لانه اذا اختلف
 المشبه صارت تشبيهها لان الغرض من التشبيه عائد الى المشبه

ك

في الغالب فيكون الشخص في كل تشبيه هو المشبه فاذا تغير كان
 شخصا اخر من التشبيه **قوله** وكان مذهب الاسره فان كان
 لما اشتمل على الكاف وكذا ان كان اول التشبيه لما فيه من التاكيد
 او لقول من استدل رة الى التردد في كونه من الاسره فالمبالغة
 فيه انتم من التشبيه الصحيح **قوله** فانه ان ذكر الجميع فهو في المراتب
 اقول لا يخفى ان هذا تناقض ما سيفصل حيث قال الاجر ان كان
 في عدم القوة فلان قلت كونه او في لا ينافي ان يكون شئيا اخر
 وهو الباطن مثلا فكونه او في قلت في يد غل ما حذف في المشبه
 فقط في قوله والامتنع وسط العلم الا ان بقدره قوله ان ذكر الجميع
 قولنا او ما عدا المشبه كان النفي في قوله والامتنع بالمدكور والمقدور
 جميعا لكن التكلف فيه كثير وينبغي ان يرد بقوله وان حذف
 الوجه والاداة ما يتنازل وحذف المشبه وذكره ليوافق التفصيل
 الا في **قوله** بان حذف الاداة اقوى ذكر في شرح المفتاح
 ان كون حذف وجه التشبيه اقوى استنادا من المفتاح والسبب
 واقف في هذا الشرح وقد بين التوجيه ما في شرح المفتاح ان عند
 وجه التشبيه يفهم عموم فضا المعنى انه مثلا في جميع الاحوال فيشغى المبادر
 بينهما ولو وجب الاتحاد وقت نظر اذ وفي ظاهر بين قول زيد مثلا
 غير وادى كذا في جميع الاحوال والصفات وبين هو هو
 اي هو عين له ومثله اذ التشبيه يعكس المغايرة الذاتية ولا يخفى
 المغايرة الاعتبارية او وجه التشبه قد مر انه قد يكون لونا وقد يكون
 جنسا او مضافا او مضافا بوجه تشبيه زيد بنف وبهج عده عليها
 واما حمل هو هو فبعض الاثر في المغايرة كحجب المفهوم
 والاعتبار بكنفي ههنا **قوله** باعتبار متعلق بالاختلاف الال
 عليه سوف الكلام ههنا احتمالات اثنان احدهما ان يتعلق بالمتعلق
 المدلول عليه بلفظ المراتب وان يتعلق بالعلم وان يتعلق بالقوة
 او بالمبالغة والاول ذكره بعض الفضلاء ولا يخفى عن صحة واما الثالث
 البوار في فتو جبهها اما بحيل العلم مثلا ما يتنازل وجوده وعدمه

وبيان

ابي العلوي وجودا واما ما يقتضيه ذكر الاركان كلها او بعضها ومن
 عليه الباقى واما يجعل العلوي في الجنة حيث يتناول الوسط واما ما سماه
 الاوتى فكان خارجا من هذه الجنة على ما يشعر به عبارة المتن فلا بأس
 بعدم تناول الحكمه وكذا حال الثاني فقام **قول** والخلاف لفظي
 راجع الى انفس التشبيهات في وجه المقام انه ان ستر الاستعارة باستعمال
 التشبيه به في التشبيه لم يكن مثل زيد استعارة وهذا المشهور
 في تفسير الاستعارة عند الجمهور ولهم هذا ذهبوا الى ان التشبيه ليس استعارة
 وان ستر باجر التشبيه به على التشبيه على ما اختاره ذلك الذي
 سواء كان باستعارة فيه او بحكمه عليه او بما في قوة الخلق والشار
 الى هذا المعنى يقول لانه لم يحركه كان استعارة فاطلاق التشبيه
 مثل زيد استعارة او تشبيهها بمعنى على تفسير لفظ الاستعارة
 واما التجزئة فلم يكن استعارة بالتشبيه بل لهذا المذهب احد الامة
 استعارة واما انه داخل في التشبيه فبمعنى على تشبيه التشبيه فان فيه
 في تشبيهه بقية ان لا يكون على وجه التجزئة كما فعله المذهب لم يكن تشبيهها
 واذا لم يقيد به كان دالا خلافا في محال السكك كما في هذا اذا لم يذكر في
 تشبيه الحاف وكونه واما اذا فيه كان خارجا فاطلاق فيكون
 التجزئة تشبيهها ايضا لفظي بمعنى على خلاف في تفسير التشبيه
قول لا في ذلك من التناقض في نظر لان التناقض انما يلزم
 لو لم يجعل قوله اسم المذهب خضابا متعلقا بالتشبيه به بل جعل متعلقا
 بالتشبيه على ما استفاض من بيانه حيث قال جعل المذهب الذي هو
 اقوى الجنس خضاب به دليل على انه فوفقه لكن لا يكفي على النظر
 ان الظاهر متعلق بالتشبيه به اذ الظاهر ان الجنة صفة لاسم فيلزم التشبيه
 باسم هو هو مذهب ولا في ذلك اذ قد مر نظيره في الاستطراد
 كما في سبب المذهب من المذهب موجه الذهب وايضا لو كان
 بهذا التشبيه متعلقا لكان التناقض كالتناقض في الاستعارة ايضا فمتفق لانهما
 لكونها منسبة عن هذا السبب **قول** وقد جعل المذهب الموقوف موصوفا
 به فيجب ان لا يجرى في قولهم بدركين الارض مع انه جمل من قبل

مالا

مالا حسن فغير الحاف فيه وهذه النسخ من قبل ما منع دخول الحاف
 فيه ولا يخفى ان هذا الوجه جار في البيت الاول على ان يجعل القيد
 متعلقا بالتشبيه به كما هو الظاهر بل التناقض يمكن ان يجرى في البيت الثاني
 بان يجرى انما كانت كونه بدركين فيكون جميع الشرف واليوب
 يستضي من موضع الرجل ونحن ان هذه الامة من قبل التشبيه بالار
 الفرضي وقد ثبت في قوله **قول** كما ليس على المذهب بدركين
 وذلك لان وجه كان التشبيه به بالار يستضي عليه ليس كالتشبيه
 والتحقق فلا ينبغي التشبيه بالار الذي هو حكم المذهب عليه **قول** علم يكن
 لتعريف التشبيه بمعنى اما لان الكلام ليس مسكونا لا نبات الكلام
 التشبيه بالانبات تلك الصفة الجينية واما لان التشبيه
 به لم يستعمل في موضع لانه ماله تلك الصفة الجينية ليس من جنس
 المال فلم يكن تشبيهها بالار استعارة ولا يخفى عليك ان هذا الوجه
 والذي ذكره اقله في دخول كان وحسب تجري في الحاف ايضا
 فلا وجه لخصه بهما فاقبل والله اعلم بحقيقة الحال والمقال **قول**
 حيث اشتمل حقيقة على استعارة لفظها وضع له استعارة الوجود
 ان بينهما تشبيه لهما في عدم والمملكة على وجه تضمن ان ليس بينهما تشابه
 لعدم والمملكة حقيقة لانه ليس مفهوم احد بهما سلب مفهوم الاخر
 بل القيد المعتبر في مفهوم الحاف سلب القيد المعتبر في مفهوم حقيقة فقط بل
 لعدم والمملكة حقيقة بين قيد بهما لا بين نفسهما لكن لما كان التشبيه
 هو افضل مفهوم مذهب حقيقة والحجزة قبل الحاف عدم وحقيقة ملكة وفيه
 ان هذا الوجه يقتضي ان يجرى هذا وصف الكل وسببه باسم حجة
 فيكون الخلاف كون احد بهما جرحا للمذهب سمي الكل باسم حجة ولا
 بينهما تشابه فاقبل لعدم والمملكة فالاولى ان يجرى اطلاق لفظ السبب
 من جهة ان احد بهما وجودي والاخر عددي وان لم يكن لغير احد بهما
 عد مالا فاطلاق التشبيه لهما الذي بين التشبيه وعدمه في غير واحد
 وجودي والاخر عددي في الجنة وحل كلام التشبيه للرجوع عن كلف هذا
 واعلم ان عدم والمملكة قد يطلق على مطلق السبب والواجب ولهم هذا

ل

ل

قالوا الامام توفيت مملكتها وقد مر في اوائل باب الفصل والوصول بنا
 ما ذكره الشافعي وما ذكره ناعلي ذلك وقد يطلق على ما يقابل السلب والاحتياج
 بان يصير في مفهوم عدم كون المحل قابلا للوجود في ذاته او اريد بهذا المعنى
 فالوجه في هذه لفظة الشافعي في قوله لم يصير في مفهوم المحل قابلا للوجود
 كان قابلا في الواقع فتأمل **قوله** فرع الدال على ما وقع له في الجملة اي من
 حيث الدلالة وان اعتبر بحيث اي من حيث انه والظاهر ان
 ان لم يقيد الدلالة بكونها معبرة فهي ما كانت مقصودة بان كان
 المعنى مقصودا واما كان فرع وان قيدت لم يكن فرعاً وذلك
 لان فهم مجرد لا يتوقف عن فهم الكل لكن فهم الكل من حيث انه
 غير لازم في فهمه كذا كذا وكذا في المذموم واللازم والمراد بالوجه
 ما هو بالنظر الى قصد الواضع لا ان ضرر في الوجود حتى يفي فهمه
 على فهم الكل وكذا فهم البصر اي على فهم المعنى او يفي في بعض المواضع
 التوحيدي وهو المراد بقلبه في جملة **قوله** قدس سره الوجه الاول بالنظر
 الى مفهومه حقيقة والظاهر لا يخفى ان بناء كلامه قدس سره على انه جعل
 قول الشافعي لان التجاوز عطف على قوله ولهذا نقدها معناه عنوان كاشفة
 لكن لا يلزم قول الشافعي انما التوضيح للاصل مناسب فانه يدل على انه
 وجه اخر لا يبرر الوجه من حقيقة لا يتوقف على هذا كان معنى ان جعل
 موقوف على قول الشافعي لا يبينها وتوجب كلامه قدس سره ان الوجه الثاني
 لا افا واما الوجه الثالث عن حقيقة وتوجب معاش على واما التوحيدي المذكور
 فوجهه انه اذا ثبت وجه الابرار على وجه التقيين مع تعريض اصل الابرار
 فهو من باب توبيخ العام على خاص او على دليل او بقا اراد به
 ان التعريض من حيث انه اصل مناسب وحيث كون الشافعي اصلاً
 هو التقيين **قوله** ولا يخفى ما في هذه من الكلفة المستغنى عنه بما تقدم
 اي بما اختاره الجمهور وذلك لان التزام كونه قبل ذلك كان صفة
 متوقفة ثم حذف الموصوف وحيث بان الدلالة على الموصوفات
 تكلف واعلم انه يكفي لتوجب لفظة حقيقة ان يكون ما حذره من حق
 اللازم فلا يخفى صاحب الفتح الا ان الكتاب الوجه البعيد لتوجيه كونه ما حذره

من حق الشافعي والجمهور الى جعل التام للفعل مع ان الاصل في التام ان يكون
 للتام ثبت على ما ذكره المحقق الشريف قدس سره على انه لو لم يثبت
 على الوجهين مع انه غير لازم فلا يصح ان يجعل على نفسه براهين
 حق اللازم ان يكون التام ثبت على ما هو اصلها وعلى نفسه براهين
 من المتعدي ان يكون للفعل اعتبار الاصل في التام بطلانها بين الابرار
 الكلفة البعيدة اذا اعتبارت الموصوفات ثم ان في التام للدلالة على
 زيادة الكلفة بالتمسك الى جعل التام للفعل لا للتام ثبت انما في التام
 كبر في كلامهم فعلى التقيين الاول ان الرجحان لصاحب الفتح وعلى الثاني
 للجمهور ولا يخفى ان كون التام على التقيين كانه ثبت للتام ثبت
 او على التقيين كانه ثبت للفعل ليس امر اضروفاً بل امر متعلقاً
 بالجمهور وما اختاره السكاكي فتأمل **قوله** اذ لا معنى له في التام وذلك
 لانه ان جعل كلمة في صلة للاستعمال على ما هو الظاهر بمعنى ان اللفظ كان
 مستعمل في الاصطلاح فظاهر الفاء وان اول معنى ان الاستعمال
 وقع في اصطلاح بالحق كذا اي استعمال اصطلاح وحيث به يجب
 بهذه الكلمة فلا معنى له في التام لان استعمال اللفظ لا يكون الا في اصطلاح
 به يجب بهذه الكلمة وانما فلا يثبت بغيره الاستعمال بغيره في التوحيدي
 مع ان القيد في التوحيدي ثبت لذلك وحيث لم يخرج ما خرج بهذه القيد
 كما ذكره قدس سره الشريف وهذه افاقا في بعض الفضلاء كقولهم بغيره
 بعد تقييده بالوضع وما ذكره الشريف انه لو تعلق بالاستعمال فلا معنى له
 عند التام وما ذكره قدس سره الشريف انه يستغنى عن التوحيدي بالجار
 الذي خرج بهذه القيد على تقدير تعلقه بوضف غير معتد اقوال من الشافعي
 والسيد السند رحمهما الله انه اذا تعلق بالاستعمال اي به من حيث هو
 كما هو الظاهر فلا معنى له ويستغنى عن التوحيدي وبناء كلامهما عليه وزججه العطف
 بالوضع على التعلق بالاستعمال بهذه الوجه لانه لا يمكن بهما توجيه اخر
 وهو تعلق بالاستعمال المقيد بالوضع بل هذه التوجيه لزوم وجه متفرع
 على توجيه الشافعي لما كان تعلقه بالوضع اظهر كونه اقرب وبسط
 من تعلقه بالاستعمال المقيد بالوضع اختاره ولم يوجه اليه واما التعريض

في

لنفي كونه مطلقا بالاستعمال من حيث الاطلاق فلهذا هو المهم اذ كان
 في صفة الاستعمال لا في صفة الوجود بل هو المهم في الاستعمال لا في الوجود
 ثم استعمل ما هو اقرب الاحتمالات **قوله** احدهما ما استعمل في غير ما
 ما وضع له غلط فان لفظ الوتر يستعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة
 كما انه ليس بجواب لبيان الفصل من غير ما وضع له لفظ الشئ عن الابطاح
 ان اللفظ المستعمل في ما وضع له غلط ايضا يعني ان يخرج عن التوحيف
 كان يلفظ باللات ان موضع البشر غلط فانه ليس حقيقة اولا اعتداد
 بالاستعمال من غير شعور من ان يراد بالمتعمد المستعمل قصد
 كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية ليجوز القسط مطلقا من قبل المستعمل
 قبل ذكر قول فيما وصفته في قول استعمال اللفظ في غير ما وضع له لفظ
 احدهما ان يستعمل الوتر في الكتاب بان كان مقصوده ان يكلم
 بالكتاب فخرج على كسائه الوتر موضع الكتاب ومثل هذا يخرج
 بقية المتعمد اذا اراد به المستعمل قصد او تباينهما ان يبرهن شيئا بحقيقة
 ان اللفظ لا يطلق عليه لفظ اللفظ لان وقد كان قسرا وطلا ان
 بهذا الغلط لا يخرج بقية الاستعمال بقية باللفظ ايضا وليس غرض المص
 اخرج مثل هذا الغلط الا ان يبين محل هذا داخل حقيقة وقد صرح بعظام
 وايضا المثال المذكور لا يصح ان يكون الغلط من هذا القبيل اولا لاعتقاده
 في الكتاب الذي بين يديه ان يكون له فسر كنه منافسة في المثال
 ولا يبعد ان يفي ايضا لفظ اللفظ ان موضع البشر غلط داخل حقيقة
 فلا ينبغي اخرجه ولو اخرج منه في ان يخرج ايضا اذ الكلم باللات من غير
 قصد استعمال في معناه فلا يكون حقيقة بالنسبة الى معناه لانه لم
 استعمالا معبر مقصودا فلهذا قسم من الغلط فاللفظ اربعة اقسام
 اثباتا باللفظ ليس الى غير الموضوع له او احراز باللفظ الى الموضوع له
 وفي ثلث منها لم يقصد الاستعمال صحيح بقية الاستعمال واحد يخرج بقية الموضوع
 الا ان يبرهن انه داخل حقيقة على ما عرفت فامل هذا وقد توحيش
 في ان المثال المذكور يطلق لفظ الوتر على الكتاب لان المعروف باللام
 صفة له هذه الاستعمال في توصيف الشئ بما ليس وصفه ليس

اطلاق

اطلاق لفظ الوتر على غير الموضوع له بل الغلط به هنا في صفة وصفه
 البلية اطلاقه على بل الوتر من مستعمل في معناه وكان من قبل الجواز
 المعنى وهذا مع انه منافسة في المثال من دفع بان المثال المذكور وان لم يكن
 فيه اطلاق لفظ الوتر على الكتاب كنه متضمن له لما بينهما من الاتحاد مثلا
 في زينة الغرض بل من جهة اطلاق لفظ الوتر على زيد يستلزم في صفات المبررات
 التي كانت مقصودة بذواتها دون موضوعاتها على ما قبل والمراد
 بالاصطلاح مطلق الوتر المتناول للغة والشرع والوقوف العام لا يخص بطبيعة
 وهو الوتر الخاص بخصوصه والمراد بالخطب الخطب والكلمة تلك الكلمة
 فاذا وضع شخص لفظا لمعين بينهما علاقة فاذا استعماله احد بهما لانه وقع
 وضع له بل للعلاقة كان بخارج الحقيقة اذ لا يصح في علمه ان كلمة مستعمل
 فيها وصفته في اصطلاح به خطب تلك الكلمة لان هذا المعنى وان
 كان موضوعه باللفظ الى تلك الكلمة لكن ليس الكلمة موضوعه بل هو الموضوع
 الذي كان الكلم بهما من جهة اذ ان استعمالها في ليس من جهة وصفها
 بل من جهة وصفها للمعنى التي له علاقة به ولما حصل ان المصطلح بهما وان كان
 واحدا لكن الاصطلاح بعدد فامل **قوله** لان الاستغارة وان كانت
 موضوعه باللات وبل من ان خروج الاستغارة بقية الموضوع ليس من جهة
 ان المتبادر هو الموضوع بالتحقق باللات وبل لو فرض ان المتبادر ما هو
 باللات وبل يخرج ايضا ان الموقوف لفظ بين الموضوع المذكور في قوله بان
 المراد من ما هو بالتحقق ويمكن ان يجاب عنه بان الظاهر ان قول المص
 والوضع بعين اللفظ ليس خيرا لتوحيش حقيقة ووجه نقول لما كان الموضوع
 متبادرا في الحقيقة كخرج الاستغارة بهذا البعد اذ لا خلاف ان اللفظ في التوحيش
 محمول على معانيها المتبادرة واما اذ لم يكن متبادرا من فلا يعيد القول
 بان المراد منه اذ اخرج الاستغارة عن التوحيش فامل واعلم ان فيه
 في اصطلاح به خطب بوزن في توحيش حقيقة والجاز وقد تيسر من
 فيه بحقيقة فاللازم ايراد الحاص بها وقد يجاب اما شهادته واما لان
 فيه بحقيقة مراد في توحيش الامور التي يحلف بالاضافات **قوله**
 بشا والموود والمركب بل نقول ينبغي ان لا يخص باللفظ لتناول الجاز

في الهيئة التركيبية بل سندا هو الظاهر لان المنصف هو صف حقيقة قد يكون
لفظا بالتمسك الى المعنى المتعلق به وقد يكون اسما او قد يكون كلمة
باعتبار الاعراب وقد يكون هيئة والثالث الاول من هذه الكليات
تعاريفها دون الرابع فيسمى التسمية بهذا الاسم لان بقاها كان سندا
التسمية فليلا التسمية بان معرفة يحصل بالمقابلة من اجزاءه فقامل معنى
بهنا شئنا وهو ان الكتابة البنية يجب ان يكون من حقيقة ونحوه يخرج
بالجواز ولم يتوصل له مكانه اذ بالحي زماينا والكتابة وبالنون والواو
في توبف الوضعية التوبف المبينة **قال** قد سسر ه ولسن ليجاز وضع خطي
ولا نوعي اعلم ان الوضعية تارة الشخص النوعي واخرى الى العام
والخاص فالوضع الشخصي بلا حظ الوضعية الموضوعية بخصوصه وشخصه
وبقية بازا المعنى كوضع الرجل والنوع ان بلا حظ المعنى ككل كوضع
المتنقات اذ ان الوضعية بعد وضع المصدر والمعاينة لا يخرج الى
ملاحظة كل اسم فاعل معين وتبين بازا مناه بل وصف عبارة عن
ان يقول كل اسم فاعل موضوع لما قام به معنى مصدره واسم المفعول
لكل من وقع عليه ويمكن اذ اما الوضعية الخاصة فهو ان يكون الموضوع له
بلا حظ حين الوضعية بخصوصه كوضع زيد والعام ان بلا حظ الموضوع له يكون
كل كوضع اسماء الاشياء مثلا فانه موضوع لكل شئ را به فهو ذلك
معين لكن لما ندر ملاحظة ما يخصه صانها على الفصل لوظيفة اجمالا المعنى ان
المش را به المعنى المذكور في العموم والخصوص الى الموضوع له نسبة النوعية
والشخصية الى الموضوع فوضع لفظ هذا مثلا شخصي عام ووضع الصواب
لمعناه نوعي عام ويمكن **قال** قد سسر ه فهو ظا البطون لان الاستتمام
والنقص يدان ان يكون مثل لفظ النكر والتوبف والا فاد صر فالقيام
معانيها بلفظ الغير كزيد مثلا اللهم الا ان يخص الغير بمقتضى الطرف فيصير دورا
فقامل **قال** قد سسر ه فتوردة في الاستفارة التوبف ان شانه تعالى
الذي يخص من حقيقة قد سسر ه في ذلك الموضوع ان ذكر المتعلق في حرف
انما وجب لتجصل معناه في الذين اذ لا يمكن ادراكه الا بعد ادراك
متعلق لانه لا يلاحظ هذا الكلام وعلى هذا القول التوبف ما يكون منهم

المعنى من اللفظية فتوبف عليه والمبنا ودرمت ان فهم نفس المعنى من حيث هو
غير متوقف عليه فخرج متعلق بحرف عن توبف التوبف ولم يخرج حرف
منه فتوبف معناه على معنى متعلقه عن ان يكون دلالة على معناه بنفسه
فيكون وصفه اذ خلا في توبف الوضعية ويكون لفظه اذ خلا في توبف
لحقيقة **قال** قد سسر ه هذا الكلام لا يجزى لفظا بل مع قطع النظر عن صحة
والحاصل ان هذا الكلام من الشئ بل اعلى ان المعنى من ذلك وحمل دلالة اللفظ
بنفسه على معنى اخر غير ما سسر به الشئ في هذا المقام وليس كذلك بل
بناء ابراه على هذا الحمل وان سندا المعنى لم يتحقق في حرف مفتي الجواب
ببنيق اما توبف الدلالة بنفسه على معنى اخر يتحقق في حرف او بيان ان
هذا المعنى يتحقق في حرف بمعنى ان تجر النعين كاف في فهم معناه واتي
له ذلك **قال** قد سسر ه فلا بد من بيان معنى الاصله يمكن ان يكون
الاصل كمنى بمعنى المراجع وبمعنى الظاهر المبنا در على ما صرح به في الاصول
فلست ان يقول المراد احد هما مع سسر فاعله وولان عنوان الاصل
غير مفهوم كمن الشئ موضوعا له غاية الامر ان سبب كون المعنى راجعا
وظاهر امتداد في الواقع كونه موضوعا له كمن غير ملحوظ في التوبف وبتم
الكلام لان كون معنى كلمة من مثالا وهو الالبسة راجعا وظاهر امتداد
بالقياس الى معنى الظرفية مثالا في كمال الظهور واعلم ان المراد من الدلالة
بنفسه ان يكون بلا قربت بل على المعنى المراد من حيث انه مراد لا مجرد
فيه وخطوره بالبال فلا يشكل بالمعاني الجارية التي تمنع التمكن تصورها
عن تصور حقايقها ولا يخرج في فهمها من الالفاظ الموضوعية لمقاييسها الشئ
كالاجزاء والاعزازم الثالث مثل البصر بالقياس الى المعنى ففهم هذه المعاني
الجارية عن الفاظها وان لم يتوقف على التوبف كمن فهمها من حيث
انها مرادة بتوقف عليها وهذا التوبف مفت على اعتبار الارادة في حقيقة
الدلالة على ما توبف به بعض الفضلاء حتى يكون منا فيما حقايقه اول المعنى
ان الارادة غير معبرة في حقيقة الدلالة بل معنى له هذا ان الدلالة المعبرة
ما يكون تابعا للارادة على ما سسر في حاشيته قد سسر ه الشريف روح
نقول المراد الدلالة المعبرة فلا اشكال **ول** وهو ما وضعه لمعينين

او اكثر الخرج بقية بعد الوضع السواء لاشارة والضمير على من يدب
من قال انها وضعت لوضع واحد لمكان معينة متحدة لكن بمرحل
في المشترك المنقول والمرجح اللهم الا ان يرد بقية الوضع ان يكون
على السواء ليس بضرعا وتابعا للاخر فتأمل وذلك لانه عين
للدلالة على كل من المعنيين بنفسه حاصل ان الاجتناب الى التوحيش في الجاز
امر لازم لذاته وفي المشترك صار عارضا لوسطه وضع للمعنى الاول
ويمكن ان يقع الواضع حين الوضع والتبيين لم يلاحظ وضع للمعنى الثاني
والاجتناب الى التوحيش لما كان من هذه الجهة فاذا لم يلاحظ الوضع
الاخر لم يلاحظ التوحيش ايضا وهذه الجملتان المجازا من عتبة للمعنى
المجازي لا يلاحظ التوحيش عند التبيين وهذه امر في ان يبينها **قال**
قد سسر فلما مقتضى الدلالة السؤال المذكور بجمل ان يكون بناء
على توحيش ان عدم المانع من تسمية المقتضى وهو يحصل بالتوحيش في المشترك
فدلالة اللفظ المشترك ليست بنفسه بل بالتوحيش وجوابه ان
عدم المانع ليس بضر المقتضى بل شرطه والظاهر ان جواب انه حمل
السؤال على هذا ويجوز ان يكون بناء على ان معنى لوسط التوحيش
ان لها مدخلا وعين ووطان وجود التوحيش في المشترك لما حصل
بها وفي المانع عن الدلالة كان لها مدخل في الدلالة ومجوابه ان
مرادنا من كونه لوسط التوحيش ان للتوحيش مدخل من جهة كونه
نفسه او جزءا لها وعدم المانع ليس كذلك فبناء على حمل المدخل
على المعنى العام المتناول برفع المانع ووطان هذا الحمل ليس بعيدا عن الكلام
وعباراتهم بخلاف توحيش كون عدم المانع جزءا للمقتضى فانه سسر
ظ ففهم السؤال على الوجه الثاني في اولى واقوى فاجبه قد سسر هذا
وقد فهم بعض الفضلاء ان المراد من كون التوحيش تسمية للمقتضى انها
تسمية للدال وهو سسر هو لان الدال هو نفس اللفظ والتوحيش مقتضى
لكون اللفظ والالاء جزءا للدال والافني كونه صورة كون التوحيش
معنوية كان الدال غير اللفظ لان التركيب من اللفظ والمعنى ليس
لفظا فلا يكون الدال كلفظه والكلام فيها فالرث على هذا الوجه

انما هي

انما هي المصاحف الاولى فلما ذكر ان البناء من دلائل الحقيقة
واما الثاني فلما ذكر ان التوحيش دفع المزاوجة لان يكون الدال لشيء
وكان من تسمية المقتضى للدلالة **قال** قد سسر فلما تم ان وضع اللفظ
لكل واحد منهما هو اسند هذا المانع بعض الفضلاء بان الواضع لما كان هو
التبيين لوضع فلا يلزم من مجموع التبيينين تبيين ثالث لوضع حتى تحقق
وضع وان كان يلزم لعلنا نثبت ان قول ليس التوحيش من التبيينين الا لالدال
على المعنى وضمه من اللفظ وقدر بين ذلك بان المبدأ عند الاطلاق
هو ذلك المعنى الذي هو مفهوم واحد بها فاذا سلم لغته لم يبق ان يسم
الوضع ايضا **قال** قد سسر لا يمتنع كون اللفظ مشتركين كابين معنية
فقط وايضا يلزم التاويل لم وصفه للغة المشترك من كل واحد وبين
القدر المشترك بينهما الا ان يقع القدر المشترك بين العام والخاص
ولو سلم فهو العام بعينه ويرد على قد سسر انه يجوز ان يكون المعنى
في كون اللفظ مشترك كما هو الوضع الصحيح اما يلزم من الالاء فلا يلزم
كونه مشتركين كابين الثالث ولو سلم يقول من جواز المشترك بين
معنيين فقط انما يلزم بقول ذلك ان المانع لوضع الضم في كل
قال قد سسر بل الواضع التردد بين المعنيين مطلقا يعني من لم يثبت
بعموم المشترك وهو ان يسمي لفظ واحد في اطلاق واحد على جميع
معانيه مع الالاء كما يسمي لفظ المعنى عند عدم التوحيش في المشترك
ان يتردد التردد بين معانيه بل المراد من هذا او ذلك لا يجزى
على المجموع مع البطلان عند هذه وهذه الاخص بان يكون المعاني متساوية
بل كان مطلقا واما من قال بعموم المشترك كالت في رحمه الله
فيقول التردد عند تحقق التوحيش بين المعنيين واما عند عدم تحققها
مع الالاء فلا تردد عند **قال** قد سسر ما ذكره كتحقيق للتوحيش
فيه بحث اذا لم يلاحظ في الجملتين التوحيش في فهم معناه والمجازي
انما احتاج اليها في الالاء وذلك مثل ان يكون المعنى المجازي
جزءا للمعنى الاول اما تساويه عكس هذا تخفيفا للتوحيش بين المشتركين
وبين المجاز مطلقا فتأمل **فرد** لظهور ان دلالة على اللازم ليست

سطه

بقرب بل هو اسطر قربة وايضا لو كان كذلك لم يكن الكناية من
 مقاصد فن البيان على ما مراد والالتماح ليست لغوية بل وصفية
 اقوال ايضا لم يكن الكناية ابلغ **قوله** اي من غير قربة ما نشأ عن ارادة
 الموصوف له بل يعني المنفي في الكناية هو القربة الصارفة لا مطلق القربة
 فكون الشئ كناية بجي مع الاجتناف الى القربة المعينة فليس والالتماح
 بنفسها ولا يخفى ان حمل الموصوف له على معنى اخر غير ما عثر في مقصود
 الوصف على ما ذكره بعض الفضلاء له في الدور وان كان كلاما مستورا
 عنه لم يمكن ان يكون له دور في موصوفه كنه بعد **قوله** ولما كان المعبر
 هو الالتماح على المعنى المراد وانهما وجه العبر لم يحصل فالقربة الصارفة لها
 مدخل في الالتماح دلالة اللفظ على المعنى المجازي وقرب ما فيه **قوله**
 يستلزم انحصار قربة المجاز في اللفظي وكذا ان لم ينحصر قربة الكناية
 في المصنوع او برعب ما مر بالالتماح في الشرح انما هو ان القربة
 الالتماح عن ارادة الموصوف له في المجاز لا يقع تحت الحمل على الموصوف له
 لا تحقق دلالة اللفظ المجاز على معناه المجازي وليست من شئ مفقود
 الدلالة وليس الشرح ان لم يتوجه اليها اما الثاني في كلامنا انما
 الاول فلفظ موصوفه فاعلم **قوله** هذه الالتماح بحيث ليس مراده ان
 ليس بهذه الالتماح علاقة بقرب حتى يكون اجنبيا على ما فيه بعض
 الفضلاء ان هذه الالتماح وان ذكرها هنا مقربا لعلها تحققت
 وتحقق معنى الوصف لان القوم اوردوه كنه مستغلا **قوله** لسنا وى
 نسبة اي نسبة موصوف اللفظ واخبرته اول وى اللفظ المعين
 من حيث الالتماح وليس المراد وى اللفظ المعين من حيث انه معين
 حتى يتناول ما يقول بعده ان التخصيص انما يستلزم الى الوصف والالتماح
 اللفظ على ما تولى به بعض الفضلاء فاشرح على التلخيص ان الالتماح
قوله يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طليعية يقضي اخفاها
 دلالة اللفظ على ذلك المعنى هذا الكلام من جهة اخرى ان
 هذه المناسبة باعتبار وجودها وتحتها في كل صواب لا يقتضي
 دلالة اللفظ معنى دون معنى وثانيتها ان العلم بهذه المناسبة

يصير سببا لكنا في الوصف فعلى الاول ما ذكره الثالث من الملامح
 المشابهة له قوله لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف
 الالتماح الى قوله ولا تنوع وصفه مشتمل على كل ما تنوع اذ لعل هذه
 المناسبة لم يكن حاصلا لكل احد فاختص اللغات باختلاف الالتماح
 وانفشت المذلول من الدليل كما في صورة كون الدلالة بالوصف بعينه
 وكذا المناسبة الطبيعية لعلها نسبت بالقياس الى المعنى الحقيقي وكذا اياها
 بالقياس الى المفعول عنه وعلى الثاني ان دفع المنع كمن الالتماح جعله المتناهي
 مثل الوصف وكان العلم بالمذلول سببا لعدم العلم بها لا تحققت في الواقع
 فاعلم واما قوله ولا تنوع اجعل اللفظ بواسطة القربة بحيث بل على
 المعنى المجازي دون الحقيقي وقوله ولا تنوع لغيره فبما ان القربة
 لا تجعل المعنى الحقيقي بحيث لا يكون فهم المعنى الحقيقي لا يبرهن ان القربة بل كونه
 مراد ابرهن بها كمن الكلام في نفس فهم المعنى من اللفظ وكذا في المنقول
 لا يبرهن فهم المعنى الحقيقي المفعول عنه بل كونه مراد ابرهن الفهم من الارادة
 وكذا انقول فهم الالتماح بالمتباينين ليس من نعم الالتماح
 بهما في الواقع كما ان محال كمن الدلالة هي الفهم والعذر في ذلك
 ان المذموم يدبري وما ذكره من شئها فلا ينظر تلك المتفاوتات
 فاعلم وقرب الالتماح معنى ان يكون بمقدار ما كانت اجلي من
 الدعوى والظن انما نحن قرب كان الامر على عكس ذلك على ما لا يخفى
 على الناظر المصنف **قوله** لانه منوع والمستند ان ذلك انما كان
 محال لو كانت المناسبة لكل من المتباينين من جهة واحدة واما
 اذا كانت من جهتين فلا ولا يخفى ان هذه المنع اضعف من المنع
 اوردنا على دليله فكون دليله اول محذورنا من فاعلم **قوله** نقل
 الى الكلمة جازية اي القربة يعني ان المجاز في الاصل مصدر يهيى اما
 اسم الفاعل او المشتق من جاز المحال بمعنى لغة او اما بمعنى اسم
 مفعول اذا اشتق من جازية به على ان يكون الالتماح به ولهم
 قال نقل الى الكلمة جازية او يجوز بها قال المصنف لا يضر بعد نقل
 كلام الشيخ وبنظر والذمى بسنفا من شرح المنع لوجه النظر ان

جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل على فاعله كلف ولا يخفى ان جعل المصدر بمعنى
 اسم الفاعل امر متبع لما ليس في النظر عند فهم بل الاصول
 ان يكون النظر متعلقا بالشيء الثاني لما عرفت من لغة العرب وحرصها
 وانما عبرت عن راجي المصدر في المجاز بمعنى الطريق موافقا لما
 الجوهري بالترجمة اشار الى التسمية في حاشية شرحه للمفاتيح
 انه لا يلزم ما ذكر في التسمية بتحقيق لغوات التقابل وان بعض النسخ
 لا خفاء في ثبات التقابل لكن لا يلزم ان يكون هذا الوجه بل ترك
 ما ذكره في تحقيقه الى ما يلزم من تسمية المجاز في غايته حسن لان المعنى
 المجازي كالبالغة التي لا يمكن لفظ المجاز في جملته حقيقة فانه ممكن
 استغنى في المعنى الحقيقي فالسمة بالحقيقة تسمية باسم المعنى لا في المعنى
 ثبت فيها فذكر في التقابل قول المصنف حيث في المجاز بالظرف
 جعل وجه التسمية ان المجاز طريق الى تصور معناه ونظر التسمية على ما بينه
 السبيل في خصوص بيان المعنى انه على ما ذكره لا يحصل التقابل لانه لا يمكن
 توجب ان يحصل باعتبار التقابل وانما ان المعنى كالبالغة التي لا يمكن لفظ
 المجاز والمعنى الحقيقي كالممكن للفظ فكذلك اكثر من ثبات التقابل او على
 كان التسمية بالمجاز وبالحقيقة كغيرهما من قبيل تسمية اللفظ بما هو اسم
 لمعناه لا بالحقيقة فقط **قوله** واعتبار التناوب في تسمية شي باسم
 هذه الكلام في ذكره السكاكي والمق من دفع ما مر مما يقال في ذكره وجه
 التشبيه بالمجاز لا اختصاص بالمجاز بل في تسمية حقيقة اللفظ بها
 وذلك لان وجه التسمية لا يلزم ان يكون مطروحا ولا يكون منفك
 بل المقرب من المعنى بهذا اللفظ دون سائر اللفظا وقد حصل هذا المقرب
 بما ذكره فلا غبار **قوله** ولهذا اشترطنا المعنى هذا وان كان موافقا
 لما سبق ان التسمية باسم كان من قبيل المجاز المرسل لكن عند اكثر ائمة
 الاصول ان صدق التسمية يقتضي بقاء قيام المبتدأ **قوله** فلا يمكن
 جمعها في تعريف واحد ان اراد انه لا يمكن ان يجمع بينهما في تعريف واحد
 بان يكون ذلك تعريف لكل واحد منهما فممكن من قال ينبغي ان يعرف المجاز
 مطلقا قبل التسمية لقول ينبغي ان يعرف المصدر المشترك بينهما ثم يفسر وان

اراد انه لا يمكن جمعها في تعريف بمعنى انه يعرف تعريفا للمصدر المشترك
 بينهما بل انما هو معنى الجمع في تعريف واحد منهما فممكن من قوله في تعريف
 لما ظهر تعريف المصدر المشترك مما ذكر في تعريف التسمية في غير ما وضع
 الى المجاز والكناية على ما مر في اوائل الفن يعني تعريف المصنف ولا ينبغي
 بذلك في الكناية بعد الدلالة في تعريفه **قوله** وهو متعلق بقوله او صفت
 قد عرفت انه يمكن جعله متعلقا بالوضع المقيد اي غير المستقلة وقد اشار
 الشافعي في شرحه لمتننا الى وجهه وهو ان يكون متعلقا بالمعنى بوجه
 المفهوم من لفظ غير ولا يخفى انه جدير به ليدخل فيه المجاز المستعمل في
 وضعه في اصطلاح اخر هذا ما ذكره المصنف في الايضاح وفيه الشافعي
 واعتراضه على بعض الفضلاء بان ذلك لا يخلو عن التسمية في غير ما وضع
 كما انه داخل في الكلمة المستقلة فيما وضعت له قول كلمة غير انما والشيء وقد عرفت
 ان الشيء اذا اورد على معنى عام كلي افاض في جميع افراده وذلك لان
 في العام سمي جميع افراده ولهذا افاض في بعض الاغصان من بعض الاغصان
 اذ لو كان في العام تحقيق معنى لبعض افراده ففي مجموعها انما كان
 فلا يكون احصا من اللغات وهو ظاهر وان كان معنى التوحيب
 لا المجاز كلمة مستقلة فمالم يكن اللفظ موضوعا له صلا فاذا كان المعنى
 ما وضع له في اللغة فلا يصح في علمه انه غير موضوع له صلا فاما مل
 صحيح اللفظ اي من تعريف المجاز بوجه على وجه وجه والكناية بغيره فثبت
 عدم ارادته قال بعض الفضلاء كما يحجج اللفظ في المجاز الذي لم يصب فيه
 فثبتت بعبارة فان استعمالها على هذا الوجه لا يصح الا ان يدعى
 ان عزمه على قولهم على وجه وجه في تعريف المجاز بما عرفت وفي العلام
 اقوال استعمال لفظ المجاز في المعنى المجازي عبارة عن ان يطلق اللفظ ويراد
 المعنى ولا في ذلك هذا الاطلاق وتلك الارادة انما الف في عدم
 التسمية فعدم الصحة يرجع الى عدم التسمية لا الى وجود الاستعمال والارادة
 انما الف في عدم التسمية بخلاف اللفظ من جهة عدم الاستعمال كما في
 الاستعمال غير صحيح فاما مل فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون
 مجازا او اراد بغير ما وضع له في اللغة وان كان مما وضع له ايضا

به وضع آخر والمحصل ان المراد بهذا السبب الجوزي لا السبب الكلي وفي
 التعريف اريد به السبب الكلي وذلك لان الالفاظ التي هي
 الواقعة في التوفيق محمولة على المعاني المتبادرة منها وقد عرفت
 ان المتبادر هو السبب الداخل على مر عام توجيها الى كل واحد من
 افراده التي كل واحد لا توجه الى البعض منها في الجملة كغيره قد يعلمون
 على السبب الجوزي وهذا محمول عليه بوقت التعريف وهذا بحث وهو
 ان المشترك داخل المقسم خارج عن اللفظ من ان الظاهر من
 التعريف المحصر وذلك لان المراد بتفسير الموضوع له انما لم يكن السبب
 الكلي بل السبب الجوزي في قصد في معنى المشترك لانه غير موضوع له
 بوجه للمعنى الاخرى في هذا مناشات احدها ان المعنى الجوزي
 للموضوع له بناء وان البعض افراد الموضوع له فلما تضمن التعريف في شخص
 المعنى الجوزي بما عدا افراد الموضوع له بوقت المقابلة فانه بان قوله
 ونوفي اللغة حقيقة في المعنى الاول بشرط ان الموضوع له الاول كان
 موضوعا له كسب الموضوع المعنوي وليس يلزم فلا بد ان يكون المراد
 بقوله ونوفي اللغة في المعنى الاصل او ذكر اللغة على سبيل التمثيل فانها
 ان كلامه مشعر بان العمل لا بد ان يكون بطريق التعريف وليس
 ضروريا في ان يقول من غير ذلك وليس الوجه في التوضيح مما
 حصل الفشل بطريق التعريف على احد الوجهين دون غيره الامام
 الى ان الغالب في الفشل ما يكون بطريق التعريف على احد الوجهين
 ورايهما ان المراد بالاجور ان كان عدم الاستعمال مطلقا فلفظ
 ضرورية ان الشارح قد سفل لفظ الصلوة مثلا في معنى الدعاء وايضا
 قوله وفي الشرح بالعكس بل على معنى الاستعمال وان كان المراد عدم
 الاستعمال بالوضع الثاني في جميع كلامه فليس وجه في اذ لا يحال فهو بهم
 صحة استعماله في المعنى الاول سبب اللفظ الثاني حتى يقيد بقوله
 حتى يحذف الاول مشترك بينه وبين القسم الاخر وان اردنا ان صاحب
 الشرح لا يستعمل لفظ الصلوة في الدعاء على ان يكون حقيقة لغوية
 بل لو استعملها في ما كان من جهته كونه مناجاة شرعية فلفظ الصلوة

التوفيق بينه وبين لفظ الدابة كغيره سموه **قوله** وهو ما ينبغي ان
 عن المعنى اللغوي اراد بالمعنى اللغوي الاصل لبناء وان كان مقصودا
 عن الوفي والشرعي او كان ذكر اللغوي على سبيل التمثيل على ما عرفت
 انفا ويمكن ان يكون اللفظ في الشرح هو اللفظ الخاص من الاسم
 لا بيان التوفيق للجامع للمانع للوقوف الخاص والتوفيق عليه انه لم يخصص
 له كغيره كجرح الشرعي عن توفيق هذه اما حكمه للوقوف في محل لا لتعريف
 اولي لا يلزم في مثل هذا التوفيق الا لا مبنيا زاعما اشتبه به وهو اللفظ
 العام لا يشتمل على جميع افراده ولا امتياز من جميع ما عدا افراده فقام
 واخر من على بعض الضملاء بان الجوزي مثلا يشتمل العوب وغيره كما
 ان العوب يشتمل الجوزي وغيره فليس احدهما متبعا دون الاخر او خاصا
 دون الاخر لانهما جليله ويمكن ان يكون المعنيين هما يكون واحدا للفظ لكلا
 في يحصل امر مخصوص والجوزي انما يوضع اللفظ ليشعر في يحصل الجوزي بخلاف اللغوي
 فان نظره في وضع اللفظ ليس على استناده يحصل امر مخصوص استثنى
 اقول لا يحل في بيان الوقوف ان يكون الجوزي من حيث انه جوزي مثلا
 ليس صاحب لغة ولكن وهذه الجملات العوب اذ يوق في العوب
 ولغة العوب والحاصل ان وضع اللغة من كان واضحا لجمع الالفاظ
 الموضوعات في اللغة في الوقوف انما يوق للجمع مثلا يوق من عرفت معنى لفظ
 المراد لفظ انه يوق لغة العوب بهذا اسم فاللا وجه لتعريف العوب
 بالعام على ان تعينه بان خاص لانه اذا اطلق العوب في الشرع
 الى العام اقول على تقدير ان العوب رعاية المقابلة بالوقوف الخاص للفظ
 بنوهم مقابل بالعام بالخاص فقام تعريف **قوله** وانما الجوز فلان
 الا حط على الذي وقع في طلبه وواعلم ان ما ذكره الشرح في الجوز
 بجرحي في نفس الحقيقة كما ان ما قال في نفس الحقيقة بجرحي في نفس الجوز
 بناء على ان الجوز تابع الحقيقة في نفسه الا ان سلكي ان يكون تابعا
 حقيقة الى الانقسام على ما ذكره في شرح الشرح وليس في الشرح من ايراد
 وجه مستقل في كل من الحقيقة والجوز مع انه يكفي فيهما وجه واحد لانه
 السبب **قوله** بما شبهه لغاه الاصل لم يبق اللغوي لبناء وللكل وفيه حقيقة

مراد منها اي شئ بمعناه الاصلي من حيث انه سببه في هذا المطلق
 لفظ المنسب في شئ الانسان فان كان من جهة شئ به شئ
 البعير من جهة غلظ مثلاً كان استقارة وان كان من اطلاق الحاصل
 واردة العام ثم اطلاق العام على خاص كان مجازاً من سلا لفظ
 واحد قد يكون استقارة ومجازاً من سلا ولكن باعتبار ان على ما يستحق
 الشئ المحقق رحمه الله **قوله** ومع هذا ان الشئ الذي هو سببه في الاستقارة
 المصريح بالابضاح بعنوان كونه شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 الى دفع توهم ان سببه في شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 يحقق سببه في شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 الاستقارة الى التوهم فيكون شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 على تقدير حمله على ان سببه في شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 في استعمالهم فلا نقض به وعدم اشتراط الاستعمال في مطلق
 الموضوع **قوله** وبهذا معنى قوله في شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 اطلاقاً في الوب لفظ السبب في السبب مثلاً في موضع بعلاقة التسمية
 اذا اعتبر نوع العلاقة دون شخصها هو المراد بقول الله لا بد ان
 المجاز موضوع بالنوع لا بالشخص ولا يظهر ان يكون كما فهم من كلامه في
 رخصه الواضع استعمال اللفظ بسبب العلاقة المتغيرة لتمامها دون
 شخصها كانه قال كلاماً وصفت معنى فلك ان شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 معينة نوعها بما وصفت اللفظ له هو اللفظ النوعي **قوله** بر نفق
 ما ذكره الى حيث عشرين وبعضهم جعلوه بالسبعة وعشرين **قوله**
 غير ما سبق قال بعض الفضلاء قال الشئ او شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 سبق لم يكن الا السبب على ما حققه فكانه اراد ان السبب في شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 تنسب اليه وما ذكره سببه حقيقة لكن بما به انه قال او شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 وعشرين اذ السبب فيها اعم من حقيقة والتشبيه والالزامات
 على حثه وعشرين اقول حصر ما سبق في التشبيه غير ما سبق في
 الراوية في المرادة بعلاقة المجاز او حثه في الحقيقة او لا حثه
 الى حيل المحل بمنزلة العلة الفاعلة بل هو مثل اطلاق الوبه على اياها

فلا بد من ص

طلاق

فان

فتأمل مراد الشئ من انه او شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 سببه في شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 منها فاذا كان من جهة سببه كان المراد انه او شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 السبب فاذا او شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 انه او شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 والمذكور بعده حقيقة فلا يخار في الكلام **قوله** يعني ان في سببه في شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 مجازاً او اقول ليس مراد الشئ ان قولنا في التسمية مجازاً مقدر ان في نظم
 الكلام المصحح بغير هذا ومن المجاز في تسمية الشئ باسم غيره مجاز بل
 به احوال معنى كلام المصحح فانه في ما قال بعض الفضلاء وجه ما ذكره
 الشئ في توجب المن حثي اذ على ما وجهها لا حثي لا في المن ولا في الشئ
 واما توجب عبارة المن ففقه به ان من التسمية بالمجاز تسمية الشئ
 باسم غيره او من المجاز تسمية الشئ باسم غيره وجه هذا الفصل
 كلام المن نارة بانه في تقديره وناسخ من المجاز في التسمية ونارة
 بانه في تقديره فكون ومن ذو تسمية الشئ باسم غيره اقول حل كل من
 على الابد ان ثبت مع ظهوره في التفسير كلف نام واما الوجه
 الثاني فيجب ان اطلاق ذي التسمية على لفظ المجاز في غاية التعريف
 اذ اللفظ ليس صاحب التسمية بل الواضع بالوضع المجازي اذ المستعمل
 دون اللفظ والوجه ما ذكرنا **قوله** يجعل جميع الاصبع في الاذن به
 جعله الشئ من قبيل مقلدة الجمع بالجمع على سبيل التوزيع ولا يبعد جعل
 من قبيل المبالغة وانهم شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 صلي لا يسمع اقول بهما الظاهر هو ان يكون لا يخار بهما وذلك لان التسمية
 بعض الافعال التي هي اجزاء من شئاً في شئاً في قوله لا بد ان الشئ
 دخلت به فلك ودخلت لينة فلكان ونحت المنديل وغير ذلك
 فلهذا سببه الظاهر الاذن الى الاصبع صحيح حقيقة لا مجازاً باعتبار ذلك
 بهوضفه وهو المأخذ لا حثه بعض من الاصبع فلا يخار لانه الكلمة ولا في
 الاسناد ويجوز ان يكون الخوز في الاسناد وان يكون على حد
 المضاف اي المأخذ احصا بهم والاول هو الاولى **قوله** والعجب

انه قال في تفسيره اي الاله 4 اش ربهه الاله فمع ما يتوهم به وبما
انه جعل الاله دابة الى العسل حتى لو لم يكن رجا الحاجة بالهذه لم يقدح في
بالفعل وبهي علة غائبة له ولا ينافي ذلك كون الفل من العلة وسببا له
الوجود وتفسير المصداق اشارة الى هذه العلة من العلة وذلك لان الاش
الى هذه العلة من العلة لا دخل له في اداء الملق فكان مستدركا في بيان الوض
اقول في دفع ما توهم به بعض الفضلاء ان المعلوم من وجهه قد يكون علة من
وجه اخر والمقصود في تفسيره وفي صدق بيان الاله في العلة في كل
قول او ما كان عليه قد اختلف اهل الاصناف في صحة اطلاق المسمى بحجر
وفي المبدأ في الزمان الماضي بما يطلق عليه بل هو حقيقة ام يحار في باب
الاكثر الى انه حقيقة فلا حسن القول كونه محار من غير التوضيح بالعلماء في
الفن اصلا **قول** انما هو اخص او صاف المسمى به مثلاً في اس
ويراد المراد من الشئ والابن اس ويراد الاكثر لان الحجر ليس اخص او صاف
الاس كالتشبيح والظان مراد به كونه اخص او صاف ان لا اخص
بحسب تنقل من الى هذه الوصف فاذا انظر الى الوتيرة الصارفة عن الطل
على الموضوع لا تنقل الى الموضوعات لهذه الوصف بمجموعة الوتيرة المقيمة
فاذا حصل ان عند سماع لفظ الاس تنقل الذين الى وصف الشئ عن
فاذا لم يكن ووتيرة صارفة حصل على نحو ان المفسر وان نظر الى الوتيرة
الصارفة ولم يحل عليه بل يرد الى ان يظهر مرتبة معينة للمعنى الذي
يحتوي فيه هذا الوصف في كل لفظ عليه والظان بهذا الترتيب وليس
ضروريا بل في تنقل الى غير ما اوصف باله وصف المحض عند تحقق الوتيرة
كما لو مثلاً ينادى شئاً متشابهة اس تنقل الذين الى اللفظ اللام
الا ان يني بالنسبة الى من عرف ان الاس لا صفة بل كان الحجر اخص
او صاف **قال** قد سكره بن كنجح الى معونة المعاصم والمصلحة والوتيرة
است جبر بان على هذا ان كان قول الشئ انما ينفرد بالشيء لا لغيره
وعمره على خصوص من ظهوره لانه عند نصب الوتيرة على خصوص زيد وعمره
بدل عليه فلا فرق بين الاستفارة المراد من الشئ وبين الاستفارة
لخصوص ربه مثلاً في كل **قال** قد سكره اعني السبع والتابع وفي نظر

لان قول الشئ ولهذه اشراط السناء الى قوله فلا بد ان يربى باللفظ معنى
لازم للمعناه الحقيقي وهذا ولا شك ان المراد بهذه اللفظ هو ما ينقل
الذين من المعنى الحقيقي اليه كما في تفسيره وهذا اعم من ان يكون انما بالمعناه
الحقيقي او بمقتضى حاله وليس المراد باللفظ التابع واللفظ اسمي بالذين و
وتفسيره الى الاله يعني المحض والذين المعنى المحض الى الخارج في ظاهره ان النسبة
لا يستقيم في جميع الامثلة بل في البعض ويمكن التيقن بالعكس كما لا يخفى على
المتشكك او اذا كان اشارة اليه كان المراد به المعنى المراد منه واللفظ
التابع وهو المراد من اللفظ وهو ان المراد باللفظ بالان
هو اللفظ المحض فكما كان المراد لا يمكن تحققة بدو ذلك اليه
جزءه وبالمجمل امتناع تحققة الكل بدو جزءه لا بجزءه بجزءه
فلا وجه للقول الذي بينه الشئ وان كان هو النفس الناطقة فليس ينبغي
منها جزاءه ويمكن تبين الان ان بهذه المعنى بدو منها فلا فرق على اي
حال اللام الا ان يني المراد الاول اهل الوصف يطلقون الان ان
على من لا بد له ولا يطلقون على من لا راس له بمعنى ان المركب من اليه
وغيره من الاعضاء يمكن تحققة بدو منها اذ كيف يعول على كل تحققة الكل
بدون جزءه اني جزءه كان بل بجزءه وانهم يطلقون الان ان على مقطوع
اليه مثلاً ولا يطلقون على من لا راس له او لا يخفى ان هذه النصف المراد
بالان ان كان المركب من اليه والراس وبغيرهما فلا فرق
وان كان المركب من الراس وبغيره ولا يعتبر اليه في ذاته وشركه
فليس اليه جزءه ولا يكون مما يمكن فيه هذا على ان الوصف يني المراد
انه ان لا راس له كما لو لم يكن لا بد له نعم في يطلق على الشئ في
رون الاول لفظ الان ان موضوع للمعنى الاخر اذ الان ان اعم
اعم من الان ان اليه والمثبت فان قلت الامكان حسم تام
حسم متخرب بالارادة ناطق وجميع هذه العضول مسببة عن الملك
فليس ان ناطقنا اولاهه ليست وضو لا بل انما رايها والمشتبه
لا يكون ذاتا لا اشتغال على النسبة والذات المستمرة في رتبة اليه
محمقة وثاناً ان المراد بان في الثاني في جملة ابي ما يمكن ان يكون

نظر

لما مضى وان كان الخواص كما اذا بناه السلب عن والامر لا انقلب
 ومن عليه البواقي فاعمل **قوله** فاللفظ الواحد بالنية الى المعنى الواحد
 يجوز ان يكون استعاره وان يكون مجازا مرسل فيسبغ لانه
 بهذا اللفظ انما كان استعاره بالنسبة الى خصوص الرقيل الشجاع
 بان اطلق واورد به خصوصية ولان المشابهة انما يكون بسبب
 وبين الحيوان المفترس وانما كان مجازا مرسل من جهة اطلاقه واردة
 الا نكت المطلق من ليكون الملافة تكون احدهما مطلقا والاخر مقيدا
 ولم ير وبالمعنى مثلا الا نكت ان كان حين كونه مجازا مرسل
 والا كان من اطلاق احد المقيد على الاخر بل المراد هو المطلق الا ان
 مصداقه هو خصوصية النكت لانه ان وتوجبه ان المعنى من اللفظ
 قد يطلق ويراد لاما استعمل اللفظ فيه فمصدرا وبالذات بل ما حقق
 ما استعمل اللفظ فيه في صفة وكان مصداقه **قوله** بالغيب ونحوه
 وذلك لان اصله ان يكون فليت الاله والفاقر حذفت فاللفظ
 المفضل من الفاقر من ان السلاح يشبه به الكاف وشكك وشكك
 وشكك جديدة وفي الصحيح شكك السلاح لابس السلاح النام وشكك
 السلاح وشكك جديدة ففعل الشكك في السلاح اي نام السلاح لا
 يوافق شيئا منها اقول اذا جاء شكك السلاح بمعنى لابس السلاح
 النام كما في الصحيح ففعل الشكك في نام السلاح يوافق ما فيه لان اصل
 شكك السلاح على ما في الصحيح هو ان يكون كالباء على ان عدم موافقة
 فكما بين لا يفسد في نفس الشك لان اللفظ لم يخص صريحا فاعمل **قوله**
 والتبعية بالنية الغير وهو اللفظ وحمل ان يكون الملافة في راجعة الى النفي
 كقولك لكالي وما انما اظلام لغيره او يكون راجعة الى الاثبات وعلى
 الاول كان ملافة في النفي وعلى الثاني في نفي الملافة فوطان الاول اوافق
 المقاسم الملافة في المذهب **قوله** فاذا فيها لبس الطوع والكره فيصير
 للمنتخب في هذا الموضع فان قيل يمتلأ فكما باللباس لبس او طعم
 الطوع او مرارة لبس الاذنة اجيب بان في الاذنة من الاستعار
 لشدة الاحاطة ما يشبه في الكسوة لان الادراك بالذوق يستلزم

الادراك باللبس من غير عكس وفي اللبس من الشكول والاحاطة وبها
 ان الترتيب ووجوبه ثم جميع اللبس في الطعم والمرارة انتهى
 كلامه وبسبب في الشرح في باب الترتيب البنية لعل من جهة
 انه لما شبه الطوع بشخص فصار اثبت له ما لا ربه وهو اللبس
 فان قيل اما في ذلك الاثبات بان يكون المجاز في الاثبات
 مع كون اللبس مستعملا في معناه على ما اورد المصنف فافهم من كلام
 الشيخ عبد القادر او جهة ارادة الامر لو لم يشبهها باللبس واللبس
 مستعمل في كماله كماله الكافي وحاصل كذا ان حل الالباس في الكفا
 الحقيقة الى لفه وسه لعل على التخييل امي الاصحى بديل على ان
 الحمل على التخييل مما تظن به الكافي وكان من قضا بصره والحال
 ان صاحب الكفا صرح به في الكفا في قال بعض الفضلاء بان
 مراد الكافي من الاصحى جمهورهم لا جمهورهم ولم ير بقوله غير
 تخصيص الاضمان منه بل انه على خلاف حكمه والاحكام موافق للفرق
 محتمل او المراد بالاصحى اهل عصره اقول كل من التوجيهين ابر
 من الاخر كما يظهر بالنظر الى كل منهما بعد النظر الى الالباس **قوله** فليس
 قبله ان الحمل على التخييل كلف جدا اجاب عنه بعض الفضلاء
 بان لبس الشخص ما يبرز فيه فلهذا لم يوجب شخصه اثبت باللبس
 ببرز لا مطلقا فكمسوه فاذا لبس الطوع مجازا عن ابرازها في معنى
 الطوع ومنه افاذا انها اثبت بالطوع في الغاية صهي كانها نفس
 الطوع وبارز في لباس اقول ان اراد ان المراد من اللبس لبس
 منها صحت في بل فبرز في الشخص فبغير معنى في دفع الاعراض لان
 ما يبرز فيه البنية كاللبس بحيث لبس من اللوازم الما وبه الشخص
 الضار من حيث انه ضار وهو ظاهر وان اراد ان المراد منه ببرز
 في الشخص الضار فاللبس لا يبر عليه **قوله** لا سيما في الترتيب
 الترتيب في البنية والبنية مقتضى الترتيب ان ما عني باللفظ صاحبها
 وظان ما عني بلفظ الالباس منها وهو مجبور ان المفترس لم يخل بها
 وكلامه ان بعد ثبوت المشبه لم يكن مشبهها بما وضع له لفظ الالباس

لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه ثم لازم منه انه لا يستلزم اللفظ من المعنى
 المجازي الى ما يشبه به لانه دل على ان الموضوع له اللفظ لا بد ان يكون
 مشبها به وهذا كان المشبه به المعنى المجازي الكلام لا ان يراد بالو
 ما يشبهه اول الموضوع المجازي واعتبر في علب بعض الفضلاء باننا اذا فسرنا
 لفظ مشبه كالمشبه والمشب به فاستعمل في المشبه من حيث انه
 وضع له اللفظ كما كان حقيقة مع صفة في تعريف الاستنارة عليه اقول المراد
 يكون اللفظ مضمنا للتشبيه المذكور ان يدل عليه وظان انه اذا استعمل
 اللفظ في المشبه لكن لا من حيث تشبه المراد منه مما وضع له اللفظ بل
 من حيث انه مما وضع له اللفظ لم يشبه المراد منه وهو **قوله**
 وفيه نظر لاننا لم نعلم بناء كلام التشبيه على ان القوم ادعوا ان اسد
 في مثل زيدا اسد مستغنى عن معناه وكان حقيقته وصحة الكلام مبني على
 تقدير اداة التشبيه لا التشبيه فاوردنا في كلامهم فان قالوا الاصل
 في الاطلاق حقيقة فلان ان يقول الاصل ايضا غير انه حرف اداة التشبيه
 وتقدر به يا وادواتها من الاصلان وثبت لفظ الوهمان نقول
 المراد ان هنا وهو ان الاستنارة تبلغ من حقيقة وايضا في طريق
 الجمهور كان الكلام مسوقا لبين التشبه بين زيدا والبس في طريق
 الشك كان هذا امر اسما وكان القصد بالافادة اثبات
 الذات المشبهة للاسد لزيد فكان اقرب بالاستنارة
 لان في قولنا رابيت اسد اي كان التشبيه ايضا غير متيق لانه
 بل كان المقول زيدا المراد من التشبيه بالاسد كان مشبهه للاسد
 اسد وظان في الاستنارة انه وتقدر به بما لفت ليس في غيره
 ثم لما كان الغرض ان يقول عدما هذا التشبيه لم يحل الشيء على
 في زيدا اسد لان المراد من الاسد هو المراد من التشبيه وهو زيدا
 بعينه صفة المقام بالمراد من الاسد ليس هو زيدا بخصوصه بل
 بحقيقة المراد من التشبيه كيف والملازمة في مطلق المجازي
 انما هو بين المراد من التشبيه والمقترن لا بين زيدا وبين
 والاسد لم يدل على زيدا بخصوصه على مراد الاستنارة وانما المراد

ضع

سبح

ايضا فيه وهو انه ان ارادوا في الملازمة مطلقا بينه وبينه سواء كان بمعية
 التوبة ام لا فيغير من بل عند نصب التوبة الدالة على خصوص زيدا بحقيقة
 المعروف والدلالة وان اراد ان زيدا لم يكن لانه للمعنى محقق للفظ الاسد
 بلا قرينة ولم يدل اللفظ على بلا قرينة فاستشرك بين زيدا وبين
 المراد من التشبيه على ما مر في كلام السيد ففسره حيث قال الاستغفار
 لا بد من من يعمد الى التوبة والمقام **قوله** ففسره كما هو الظاهر انه
 يتفق الجارية ومن وقوعه محمولا انما قال كما هو الظاهر لانه لو كان المراد
 الذات لكان معناه بعنوان تضمن للمعنى المصدرية يعني بهذا
 لتعريف الجارية لكان العنوان غير مطعون بانه بل لا حظ الى الملاحظة
 الذات وبهي غير صالح لتعريف الجارية كان الظاهر لتعريف الجارية
 ان يكون المقول هو المفهوم المتضمن للمعنى المحيية وكذا لما كان المراد
 الذات المشبهة لا المعينة بل هو المحيية لكان المقول بالذات
 محل ما هو وصف معين للموضوع دون الذات المشبهة الا باعتبار
 متضمنها بالوصف المعين كان الظاهر ان يكون المراد من حين كونه محمولا
 هو الوصف نفسه **قوله** ففسره وانما ارادنا زيدا لا يعني ما فيه فان
 خبره صريح على ان كان صرح في الذات ولا يخجل ان يكون المراد
 منه المفهوم من لفظ الاسد فيكون التشبيه حرا جارا الى الذات
 المشبهة لا الى زيدا وايضا في صورة التفسير لما كان الاسد جارا الى جمل
 رجوع التشبيه الى زيدا بما في محله واما قوله فيكون سباقا في الكلام التشبيه
 زيدا ويكون اسد مستغنى عن صفته فيكون صفة على احد لان ما
 ذكره قبله من زيدا بل هو في الفارسي لا يدل على ما فزعه اصلا ووجه
 كون اللفظ دعوى التشبيه لا الاكثاد ولا لعل انه لو كان المقول دعوى الاكثاد
 والمراد من حقيقة اذ لا رتبة للمعنى فيكون دعوى الاكثاد من حقيقة
 الاسد وزيدا ولا يكون ملاهما بالمعنى دعوى الاكثاد من ذات
 الاسد وزيدا واما لعل فلان الترتيب لا ملاهما للمعنى في صورة
 التشبيه كان اللفظ لعل لانه الكثرة لا يجر ولا معنى ان يجر اذ ان
 من التوجيه في مثل زيدا اسد اولى مما ذهب اليه الجمهور اما اولاه لان

لار

على ظاهره من حقيقة وقد مر ان اعتبار المعنى الحقيقي والدلالة اللغوية
 من فن البيان واما ثانيا فلان الالفاظ بالمتبهرات لما كان مهنيا
 امراسا ظاهرا لا يحتاج الى دلائل لفظية كان ابلغ من افادة كون زيد
 شجاعا وايضا كان اوضح لانها هو الاستفارة بالاتفاق مثل ان
 اسد ابري هذا كله مع ان الشبه بينهما من كيفية الاحتمال ولو كان
 لما قالوا بل ولو كان مرجوحا ايضا بعد التحقيق المقام فقولوه ولو قد
 قامت المباهلة ليس المراد انها لم تقدر اصلا وكان اللوق ان زيد
 ضروري من افراد الاسد حقيقة وكان الاسد مستلزما معناه والاب
 لم يرد الكذب وايضا يستلزم الى انه تقدير كسب المال بل اراد ان
 ادوات التشبيه مهنيا مقدره غايه الامر انها لم تذكر في اللفظ والترتم
 حذفتها وكثيرا ما يعجز في الكلام على ان لا يتصوره فكون زيد من افراد
 الاسد لم يكن مقصودا بالافادة من الكلام بل كقول الكلام بحيث لو لم
 يمد المعنى لم يحصل التماسا لمبا لغيره التشبيه فالحق من الكلام افادة
 التشبيه لكن على سبيل المباهلة **قال** قد مره وحقيقة ذلك بقوله
 زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد بر عليه وجب تامل في ههنا
 لم يكن تقدير ادوات التشبيه على ما مر وفيه الاسد من التفسير يحصل
 التوفيق من هذه جهة فالافتضاء الذي ادعاه في جزم المنع على ان
 لفت ان يلزم ان زيد الاسد ايضا استفارة وكان الاسد الموقوف
 بمعنى الرجل الشجاع وظهور تقدير ادوات التشبيه بمعنى انه يصدر له ظاهرا
 وليس بحيث لا يحسن لا يفهم منه **فما مل** قد مره وانما
 وقع له ما وقع بنا على توهمه يمكن التوفيق قد مره كلامه قد مره
 ان في استعمال لفظ الاسد في الرجل الشجاع يكون الانتقال من معنى
 الاسد الحقيقي الى مفهوم الشجاع ومنه الى معنى الرجل الاول انتقال
 من المعروض الى العارض المتصور ايضا وبه والثاني من العارض
 الى بعض موهضاته ولا يخفى انه لو كان كذلك كان الاسد اذا استعمل
 في الرجل الشجاع فكان استفارة كان معنى الشجاع واما في الملاحظة
 بالضرورة وكان القصد منها اليه ضرورة فيخلق مجازا يكون

على ظاهره من حقيقة وقد مر ان اعتبار المعنى الحقيقي والدلالة اللغوية
 معنى الشجاعة والبطانة ليس من الازما ضروريا وان كان كلفه
 فيه اتم واقوى لكونه مشبهما به وبهذا القدر يحصل مقصودا
 او يحصل به القدر من الرجحان بالعيس الى ما ذهب اليه القوم
 وفيه بحث لان الانتقال الى الرجل كما كان بواسطة الانتقال من اطلاق
 المفترس الى معنى البطانة ثم منها الى عالم تحقيق الانتقال من المعنى الحقيقي الى
 مفهوم البطانة لم يحقق الانتقال الى المعنى المجازي فاذا لم يكن الانتقال
 الى معنى الحقيقي الى معنى البطانة لازما بطريق الاول لم يكن ملاحظة
 لازما في الاستفارة كيف وهذا الانتقال موقوف عليه تابع له بل
 قد صرح قدس سره في تلك المسئلة ان الانتقال الاول كان غالبا كالتوفيق
 الثاني لانه موقوف على الانتقال من معنى البطانة الى الرجل ويسد
 بمعونه المقام والتوفيق لم يحقق الاستفارة اي فهم معناها موقوف
 على هذه الملاحظة وتحقيق حقيقة لم يوقف عليه ولكن هذا ليس
 له اثر في الرجحان **فما مل** **ب** قد مره معنى واحدا ان يمنع هذا
 والعرف ان في قولنا زيد اسد في الشجاعة لما كان وجه الشبه قد مره
 لم يكن حمله على الاستفارة فلما معنى قولنا زيد رجل شجاع في الشجاعة
 بحيث زيد اسد اذ ههنا لا مانع من حمل اسد على معنى الرجل فلما يلزم
 من تجويز الاستفارة في زيد اسد بحسب قوله زيد اسد في الشجاعة ولا
 من حكم يكون تشبيها في الثاني حكم يكون الاول ايضا تشبيها **قال**
 قد مره اجماعا ومن لوازم استعماله في فائدة التفسير ان العلاقة يجب
 ان يتحقق في غير ما بهي علاقه له لكن يجوز ان لا يتحقق في بعض افراد ذي العلاقه
 والمقيد ههنا هو ان لا يوجد في العلاقه بدونه فيغير العلاقة الى اللزوم
 اذ الشجاعة لا يتحقق بدون لازمه **فما مل** قد مره زيد مثل اسد عليه
 فليس قول المراد اسم تشبيه عليها وقع في اكثر نسخ الشرح لا ما يعبر عنه به
 التي لفظ كان ونحوه في جميع الاستعارات غير ظ ولا **فما مل** **و** وايضا
 من ذلك انما كان ابعدا لان الاول كان وجه الشبه مذكورا في الشرح
 وهو دليل كونه تشبيها واما ههنا فلم يكن كمنه ما يكون دليلا على كونه

على الاول الترتيب في جواب عن على ما ظهر من تعبيرنا ثم قال منها بحث لانه
 ان يجوز ان لا يكون ثم فعلت مجازا في مقابلة من قال كرم ريدا
 بان يكون واقعا باعتبار الجواز على الاكراه بالتوقيت ويكون التوقيت
 مقبولة للعلم المستعمل في علم ان لا يوجد من المجاز ما يكون عاما
 مستلزما في خاص او لا يوجد في عام فترتب صارفة عن المعنى الموضوع له
 او كل ما يظنه فترتب صارفة فيجعل ان يكون فترتب لو وقع العلم على خاص
 ويكون العام مع استعماله على عموم فلا يكون فترتب صارفة اقول ان
 ان اراد بعد مقتضى المجاز في تلك الصورة انه لم يوجد لفظ كان مجازا
 في خاص بحسب اللفظ ولفظ الامر فترتب من المظهر اذا قصد اللفظ
 حصة من اللفظ المعين واستعمل اللفظ وادار ان الخطاب فترتب
 من اللفظ كان مجازا بلا شبهة وان اراد انه يدرك ان لا يعلم في الخط
 كونه مجازا او حقيقيا فترتب ان المظهر لم يقصد فيه كونه مجازا ولا خطا
 يعلم بالاطلاع قصد المتكلم على ان عدم العلم بمجازية استلزم على ان
 التوقيت انما نصب فيما اذا اراد ببيان اللفظ العام الخاص بخصوص
 واما اذا اراد بالعام لكن وتوقع في خارج على خاص فترتب عليه
 ان المتكلم لم يقصد ان الخطا فترتب بغير خصوصية الخاص من لفظ العام فترتب
 المترتبة اذا كان المراد بهذا ان كان كسند ركاز بيان المعنى مثلا اذا قال
 جاءني رجل لم يقصد انك بغير خصوصية زيد فترتب التوقيت على ان
 المصلح واقع في خارج على زيد كان القوي اذ المعنى **قوله** لا لغوي بهذا
 مراد لغوي والافق كونه مجازا عقليا بمعنى ان التصرف في امر عقلي بهذا الادعاء
 المذكور لا يتناقض كونه مجازا لغويا بل لو كان مجازا عقليا بمعنى ان المجوز
 في الاستناد دون اللفظ لم يكن مجازا لغويا وليس كذلك ولا جعل
 بهذا فان معنى ان التصرف في امر عقلي وقال لغوي **قوله** كان استغنى
 الى قوله استعماله وصحت له جعل الشك كان نافضة وقد ردها
 جزا ويجعل ان يكون عام بمعنى حصول كان مجازا ومتفقا ولا يخفى
 ان هذه الوجة الاولى ان كان مستلزما على الكتاب حذف والتقدير
 اول من الثاني لان استعمال كان في النافضة هو الشك في الكثرة على ان الغرض

العلم بحال جعلها نامة مشتملة على ثبوت لا ينفكها العلم المستقر في كل
قوله لان خبر ولفظ الاسم وهذه الدلالة التامة في المص
 في الاصحح ويرد عليها احوال ان عدم استعمال الادعاء المذكور لا يستلزم
 كفاية مجرد الفعل حتى يلزم المفارقة المذكورة وتفصيلا ان الوقف بين المفعول
 والاستغارة العلمية عبارة الشك بانه حين الاستعمال من المستعمل دون
 المفعول الغنية الاستغارة العلمية ينبغي ان يكون ان يكون فيه ذكر الشك
 مع التثنية كما قاله في الكتاب والمطل المذكور ايضا يجوز بسبب الادعاء
 لكن لما كان اصل الدعوى وهو تحقيق الادعاء محققا لم يتوجه جبهه الى رد منها
 باسراء هذه الحاشية في الادعاء ينبغي ان يكون مجازا عقليا فيكون ان يكون
 لا جعل جعل المجلد في الادعاء غير متعارف لم ينفذ لفظ الاسم كما هو اللفظ
 وان يكون من جهة الادعاء في الهيكل المخصوص للرجل الشجاع كما كان الاول
 لا ينافي كونه مجازا في الادعاء في الهيكل المخصوص للرجل الشجاع فترتب
 ما في باب اللفظ كونه مجازا لغويا قال الشك في التلويح كلام من جعلها
 مجازا عقليا ينبغي على اعتبار مجموع هو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع
 والحق خلافا انتهى لانه كان لفظ الاسم مستلزما في الموضوع له وهو
 الهيكل المخصوص وكان المجاز في انما نهى له كان مجازا عقليا بالمعنى الذي
 مر فترتب انما نهى له كان المجاز في عقد الوصف وهو التركيب التلويحي
 وقد عرفت ان الحقيقة والحق العقلي فيكون في الشك الاضافة والجمعية
 وسبب تفصيل وجب بظهور كونه حقيقة لغوية غايية الظهور فلم يكن مجازا لغويا
 وقد عرفت ان محال هذا المذهب لما ذهب اليه الجمهور من هذه
 الجهة فترتب ان دعوى كونه حقيقة لغوية ومجازا عقليا لا لغويا كما اخبر
 بهذا القائل لا يستقيم الا بالادعاء به من الوجه لا بالوجه الاول وسبب
 انه لا ينافي كونه مجازا لغويا اقول على سبب استبعاد ما اورده على
 بعض الفضلاء وهو ان كونه مجازا عقليا لا يجب ان يكون مبنيا على
 الاحتمال الثاني الذي كان مرجوحا بل يقتضي على الاحتمال الاول ايضا هذا
 دليل اخر للادعاء المذكور قال بعض الفضلاء وهو انه لو لا الادعاء المذكور
 لما انتفع استغارة العلم قول يجوز ان لا يكون الادعاء شرا لكان استغارة

وامتناع استغارة الاسم العلم على معنى على امر اخر لا على اتفاق شرط هو
الادعاء بنا على الادعاء لا يجزى لا افراد له كما لمعنا في العلية التي كانت
بشرتها حقة فاقبل **قوله** وروى بان الادعاء الى قول لا يقتضي
كونها مستقلة في وصف له قال بعض الفضلاء فيه ان الادعاء واجب
صحة كونها حقة كلفي اذ هو لا ضرورة في القول بالتحيز فهو عوي كون
الحيز غفيرا لا يتوقف على اقضاء الادعاء الاستقلال في وصف له بل
يكفي في ان يبق بصر ان يكون الاسم مستقلا في مفهومه ويكون
واقعا على الرجل الشجاع لا ادعاء من افراده فالجواب ان البقي
استقلال الاسم في مفهومه لا يوجب سموه لرجل الشجاع وسر
حكمه كما في افراده ما لم يقصد به اقول له لهدى الاعراض على جواب
المصداق لان الدليل الذي رفق المصداق عن هذا القائل هو ان ادعاء هو المنة
في جنس الشجيرة واجب الاستغارة بالاول والثاني المذكور في الشرح
المفصلة عن الاضاح والادعاء يقتضي كون اللفظ مستقلا في وضع له
فلا يكون الاستغارة مجازا لغويا وقد عرفت ان مخالفة هذا المذهب
لما ذهب اليه الجمهور من انه قولهم يكون مجازا لغويا والقائل يفي ذلك
لا من مجاز لغويا اعتقدا بالمعنى المذكور كقولنا انت المصداق من المنة
وذكر بالمتن ان القائل قبل هذه المنة ليس ضرورية لما ادعاه القائل وهو
كونها مجازا اعتقدا او كونها حقة لغوية فلا يوجب بل يلزم الاستدلال
في كلام السند ثم قال ذاك رايك استاذك استاذك استاذك
شجاع يمكن في طريقان احدهما ان يجعل الاسم مستقلا في مفهومه الرجل
الشجاع وثانيهما ان يستعمل في وضع الاسم ويجعل مفهوم الاسم
الذي ملأ حظه الرجل الشجاع وبشرته كقولنا في التركيب التقبيح في الحاصل
من جعل مفهوم الاسم عنوا انما هو الرجل الشجاع فيكون التركيب بين
الرجل الشجاع والاسم مبنيا على محور العقلي وان كان يقتضيه فلا يكون
مناك مجاز لغوي الا ترى انه لا يجوز لنت في قولنا في شجيرة فصدق القم
بان المجاز عقلي وهو التركيب لا يعلمون اقول الطريق بهذا التام اتفاق
التي هي وهو المذهب الاستغارة التي لمحقق لتوجب قول القائل الثاني كون الاستغارة

مجازا

مجازا لغويا وذلك بان كان لفظ الاسم مستقلا في الهيكل المخصوص
لكن ثبت لرجل الشجاع هذا الهيكل المخصوص فيكون المجاز في هذا الاسباب
كانه قال ايت رجلا شجاعا استغارة فيكون هو صاحب الرجل الشجاع
بمفهوم لفظ الاسم على ان يجعل الرجل الشجاع مفردا للمفهوم الاسم
وكان المفهوم الاسم الملاحة كما جعل المفهومات الملاحة في افرادها
في القضايا بالخصوص كما ذكره عند الفاضل وعلى ان هذه حقيقة
ثبتت لتلك الماهية على ان يكون صفة لها ما رخصت اياها وان
ثبتت لها على طريق اثبات الشيء لفظ فيكون مفهوم الاسم
بمعرفة الوصف الكاشف وعلى هذه الوجوه يكون لفظ الاسم
مستقلا في الرجل الشجاع وكان الادعاء المذكور في الاستغارة فيكون
مجازا لغويا ويمكن ارجاع الاستغارة الحقيقية الى الاستغارة بالكتابة
وذلك بان اسم الرجل الشجاع بالهيكل المخصوص وثبت له من
لوازمه لفظا لانه من لوازم حقيقة الاسم فيكون استغارة بالكتابة
و استغارة بحسب على هذا المكان المراد من الاسم الرجل الشجاع وتبين
في الاستغارة بالكتابة ان يكون المنة مذكورا باللفظ الموضوع له ولا ان
يكون المنة بمعنى لفظا ولو ثبت في بقول ليس فضا ان يكون
من الاستغارة بالكتابة المصطل عليه في المشهور بل ان شبيه بها
وانه انما يصح هذا ولا يخفى على العاقل العارف المنصف ان الحق من
ايدي هذه الامثلة وان كان بعضها بعيدا استقصا الامثلة
وشحذ الاذهان واسمها بفتح في دليل الجمهور على كون الاستغارة
مجازا لغويا لكن لا يقدح في جواب الجمهور على ما نقله المصنف من دليل الاستغارة
القائل وذلك لان الامثلة يقدح في مقام الاستغارة ولا يقدح في
مقام المنع فذكر بعضها في مقام الجمهور جواب الجمهور عن دليل القائل
بكون الاستغارة مجازا لغويا في قوله من الادعاء في حله بان الحق
ان الاستغارة مجاز لغوي ليس مما ينبغي فظهر مما فرنا ان جعل الاستغارة
مجازا لغويا في قولنا من جعلها مجازا لغويا كقولنا بالليل المفقول عنهم
لانه مردود بما قاله المصنف بل مما فرنا فذكر **قوله** وانما يجزى البقي

الامثلة

عنه لا يخفى ان القائل استدلالا لغيره واليه عنى على كونه الآداء والمص
في جواب سلب الآداء ومنع استناده لمطلوب اطهر وهو كونه لفظ
الاستدلال فيها وقطع له فالجواب في دليل الآداء بعد سلب المدعى لا يضر
القائل استدلالا وتوجيه ان مع قطع النظر عن الآداء لا يستلزم
مطلوب القائل به ان يجب بجواب آخر وهو ان ما ذكرته
لابتث الآداء وهذا جواب آخر مبنى على التمثل والاستظهار به
فان قد ما اوردوه بعض الفضلاء ان الكلام قد تم بدونه اذ التوجيه التبري
عنه لم يجعله دليلين على كونه مستقلا منها وجعلت له بل استدلال
بهما على الآداء فلما سلب الآداء ومنع اقتضاؤه كونه الاستدلال مستقلا
في معناه جفت فلا حاجة الى المناقشة في كون التوجيه والبرهني عنه مبنيين
على الآداء فليكونا مبنيين عليه **قوله** حتى ان كل ما يترتب على التسمية
يقين هذه العين الاعتراف بحقيقة الآداء في الاستدلال لانا نقول
هذه امبالغة في التشبيه وكذا قوله فليتنا على تناسي التشبيه
فما مل ولا يبعد ان يكون منشأ القويان الاستدلال لغوية انا اذا را
شينا من بعيد وكان رجلا وكمن زعمناه اسدا فقلنا راناسدا
فلما شئت ان نلفظ الاسد كان حقيقة لغوية وكذا اذا التزم احد
ان اسد موضوعه لرجل فاستعمل في منه القائل خطا اذ عا لم يكن
الرجل اسدا بافترا كونه اسدا وفاس احد هما على الآداء والمحل
ان التوفيق بين الامتياز الباطل والآداء الذي لا محل للمبالغة في تشبيه
يكون بعيدا فاما **قوله** ولا يكون يكون الاستدلال على فالحق لا يبعد
ولان العلم لا يدل الا على تعين من غير اشتراط وصف فلا يستلزم ان
بين معناه او غيره الا في خبر التعيين وكيفية من السوارض التي لا يمكن
شئ منها جازما في الاستدلال انتهى وقال الشافعي في النسخة التي
ان الاستدلال بلفظي وجوده لا يتم شهوره نوعا خصوصا بالمشية
فيان وجد ذلك في مدلول التسمية سواء كان علما او غيره جازا استدلاله
والا فلا انتهى **قوله** ان ما قلنا بجمل الوجه المذكور في النسخة والمذكور
في الايضاح فاما **قوله** على ان المراد بالاسم السوف وقوله

ذلك

فكف انه اراد بسلب الانامل منه ان هذه الكلمات من التبدل
على ان المراد بالتوبة ما بنا والقرينة المعينة لمراد مختصم القرينة في
قول المص بالمالع عن ارا ذمة الموصوع له لاح عن سماجة الا ان بين التوبة
المعينة لمراد من الجاز كانت مالتة عن اطل على الموصوع له واللام يكن
معينة لغير الموصوع **قوله** اوهان ملتمة مرهونة بغيرها ببعض يكون
الطبع قرينة قال بعض الفضلاء وفيه انه لا يصح كونه تسمية للواحد ولا يصح
حمل الواحد على البسيط لانه معنى التزم من واحد هي مركبات واسطة
وعلى اي لغة يرسم واسطة هي معان غير ملتمة يكون المجموع قرينة
وحمل الالزام على خبر يكون المجموع قرينة وكون كل واحد بعيدا قول اذ حمل
الواحد على معنى البسيط كان المركبات التي كانت التزم من واحد
واحدة في قول التزم من واحد لان معناه ج اكثر من بسيط وظان هذه
المركبات ليست بسيطة وهو ظا ولا يكون اقل منه فالنص كانت
اكثر منه فلو يمكن ان يكون على ان المراد بالواحد ان كان مقابل لغيره
وهو الاكثر من الواحد لم يكن مضافا للمعاني الملتمة لان الملتمة من
الواحد كان واحدا بمعنى انه ليس كثيرا منه وان كان بمعنى
كان غير مضاف لقوله والتزم من واحد لانه معنى المقعد والحاصل ان
الواحد قد يطلق على ما يغاير الكثير اي ما كان كثيرا من حيث الآداء
كما في الالف كالكثير بمعنى ان له افراد كثيرة او ههنا هو المتبادر
وقد يطلق بمعنى ما لا يكون لاجزا والمراد بالتزم من واحد هو الكثرة
بالمعنى الاول لان المراد من الكل الا فرادى على ما صرح به فان كان
المراد بالواحد المعنى الاول فالتقابل بينه وبين المعاني الملتمة
لانها واحدة بهذه المعنى وان كان المعنى الثاني فالتقابل
بينه وبين القسم الثاني واما الاعتراض الآخر وهو انه يعني بالواحدة
على اي لغة يرسم ان المراد بالالزام ما بنا وما يتوحد الالزام فبقا
والخلاصة وظن ان الفعل لا يخط واحد بعد واحد بمعنى التزم للام
وهو خص من التالف والالزام فيحق الالزام بهما ظ لا محالة للتسمية
فما مل ويمكن ان يكون معنى القسم كذا التوبة انا واحدة او اكثر منها وعلى

مع

وعلى التفسيرين في ما بسطة او معاني ملتزمة وتلزم مراد المص هو سدا
 لكن المجلد في القوم للفت الثاني في صيرها فالمراد بالمعاني الملتزمة ما يتناول
 الاله احده الملتزمة والكثرة الملتزمة ففرض الحالت ام الاربعه لكن على الاجمال
قول وباعتبار اخر قال بعض الفضلاء هو بالاضافة الى اعتبار امر اخر
 هو المتعارضة بما يلزم شيئا من الطرفين وعدمها فيكون على اعتبار نظر
 ولو افتتج بارة الا يطرح هنا بدل قول باعتبار اخر باعتبار امر خارج عن
 ذلك كله والثقل على قول في ما بعد وباعتبار اخر تركبها توجبها
 منسوبة باعتبار اخر غير الاعتبار است التثاقول احاطه من ذلك
 او المذكور فيما بعد في تفسير قول المص باعتبار اخر هذه البارة غير اعتبار
 الطرفين ومجامع وظان ان هذه البارة يحتمل الوجهين واعادة لفظ
 الاعتبار وتفسيره بلفظ الغير الذي هو مفاد لفظ اخر في المتن لرعاية
 المقصود والاتصال بين المضاد والمضاف اليه ولو انها بمنزلة
 كلمة واحدة وان مغايرة كل واحد من المضاد والمضاف اليه
 من دون مغايرة الاخر فته **قول** وهذه الاولى من قول المص ان الحيوة
 والرهبة اية مما يمكن اجتماعهما قال بعض الفضلاء في بحث لانه يجوز
 ان يكون اعتبارهم ان لا يحيل استغارة الامانة للاحياء وفيه
 لعدم امكان اجتماع الموت وحيوة في المص بما ذكره على امكان الاجتماع
 اقوال جله الاول انه ان ههنا استغارة في الفعل جمعة مصدره ومصدر
 ذلك الفعل الذي هو احيى هو الاحياء لا الحيوة الا ان يوافق استغارة
 حيوة ايضا بل من استغارة الاحياء لكن لا شك ان الاستغارة صالحة
 وقصد هو الاحياء وايضا ما جمعت مع الالهانية في محال واحد هو الاحياء
 لا الحيوة نعم حيوة اجتماع الالهانية في محال واحد الا ان يتركب المراد
 من الالهانية مصدر الفعل المحمول بكون الشئ مبدءا وممدا بانه
 تكلف ولهذا قال هذا الاولى ولم يميل الى انه الصواب بهذا الوجه
 كلام الشئ وما ذكره هذا الفضلي ليس من شرطه ولا يكون في نفس
 حرر افقنا مل **قول** من كلامه ولا يخفى عن اقتضائه ان بعض الفضلاء
 التلخيص بالاشد ان يكون الانارة في البعض اكثر من بعض ففقول

الضدان فيما نحن فيه الموت والحيوة وهما في الاشكالين باعتبار
 الاشدة التي هي التفاوت في الانارة وذكر في العلم وصف القوة
 لبيان تفاوت الحيوة هي الشدة لتفاوت انارة بالتي فيها العلم
 والقوة فكل من كان اقل من اصففت قوة منهو باسم الميت
 اولى لانه اسم للاشدة في الموت لانه وال علم الثبوت دون
 محدوث استثنى اقول حيوة اذا كانت مما يقبل الشدة والصف
 وكذا الموت ففقول المص كان استغارة اسم الاسم للاصففت اولى
 فيقضي ان يستعار اسم الذي حيوة استعملن كان حيوة اصففت
 لان الفاعل التلخيص والاشدة والاصففت على ما ذكره هو كل واحد
 منها حيوة والموت فالاشدة والاصففت في حيوة بمن كان حيوة
 اشدة ومن كان حيوة اصففت وكذا في الموت لان الاشدة والاش
 واخلان تحت جنس واحد فليس للاسد هو الحيوان والاصففت
 هو الموت ووجه يتوجه ان اسم من كان اشدة حيوة مثلا لم يستع
 لمن كان حيوة اصففت بل استعار اسم حيوة للميت وبالعكس
 وليس كل واحد منهما شدة بالانتماس الى الآخر ولا الاخر ضعيفا بالانتماس
 اليه لانه في ان الاسد به بالانتماس الى المشارك له في حيث لا ما كان
 ضده او يقضيه وايضا ان كان المراد من كونه اولى ان استغارة اسم
 الاشدة اولى من غيره كما هو الظاهر وعلب ان استغارة اسم من كان
 حيوة اصففت لمن كان حيوة اشدة لم يقع حتى يوافق اسمها اولى منها وكذا
 ان المراد بالاصففت الموت لكون الحيوة شدة بالانتماس الى الموت
 كيف يتجلى مع ذلك كما دل عليه كلامه اذ لا يمكن ان يكون شيئا من كل واحد
 منهما اشدة من الآخر وان اراد ان استغارة اسم الاشدة للاصففت
 اولى من استغارة غير الاشدة للاصففت فيه وعلب انه خلاف الواقع
 او غير الاشدة اقرب بالاصففت وبالحجة كلام المص في غاية الاخلال
 ولا يصح لهذه التفات **قول** وانما الاختلاف في اللفظ لا في الكلام
 الشئ بل على ان يجمع مطلق قطع المباشرة والسرعة محققة في احد الطرفين
 فقط وليس كذلك فالمراد ان يجمع قطع المباشرة بالسرعة في الحجة موافقا

لما ذكره المص والمرد يكون الاختلاف بالسرعة بمرتبة السرعة وبما هي
الشدة بوجه يعني الخلف بين كلامه وكلام المص من جهة ان كلامه
يقضي ان يكون وجه الشبه نفس مرتبة الطرفين وكلام المص يقضي
ان يكون احد منهما جزءا لهما الا ان يرد بالداخل الذي بالمعنى العام
فيه ففان ولعل المص من نفع كلام الشيخ الاشارة الى التفاوت
والاختلاف بين الكلامين في **الظواهر** والمجانب والمثابرة
من واد واحد لكن ليس المجانب على طرف التشبيه والاصالة استغنا
حقيقة مصطلح بل المراد انهما تحقق منها المجانب بخلاف الـ
والفقه **قوله** قلت امتناع الاختلاف انما هو في المرتبة بحقيقة قول
ما ذكره من الدليل بحسب رقي المرتبات في حقيقة ابيض وذلك لان
الدليل هو ان السواد مثلا ان كان حصوله في احد المجلدين استـ
فلا يخفى اما ان يشمل الاشياء على ما لا يشمل عليه الاصنف امر لاو على
الثاني فلا تفاوت في الاشياء وعلى الاول فلا يخفى اما ان يكون
بمنه الزائد واختلاف في مرتبة السواد المطلق المشتمل عليها او لا فعلى
الاول لم يكن السواد مشتملا كاهف وعلى الثاني لم يكن التفاوت في
السواد بل في الامر فخرج عنه من التوزيع واليدهم ولا يخفى على الناظر
لما قيل ان جاز في جميع المرتبات حقيقة كانت او باعتبارية بل الحق
في جواب ان يلقى معنى قوله في الذي لا يقبل التشكيك ان صدق
الذي في كمال السواد مثلا على السواد في السبب والتفاوت وذلك لان
ان يكون نفس احد الفردين است من نفس الفرد الاخر لانه استـ
منه في معنى السواد واذ اعرفت هذا فممكن الجمع بين القولين
بانه يمكن لكون وجه الشبه قسما في المشبه به ان الفرد المتحقق منه
في المشبه به است من الفرد المتحقق في المشبه لانه حصول وجه الشبه
في احد هما است والمعنى هو هذا اقلنا فانه يمكن ان يلقى اذا كان
موجودا جزءا للفرد وبما هو ذا على ما صرح جوابا بجوابه بل هو قسما فلا
ان صدق على ما كان نفسا لاولي وكذا صدق على ما كان جزءا لاولي
له اولى فيتحقق الاختلاف في الذي بالاولوية وايضا صرح جوابا بان حصل

شك

العالى على التساؤل بواسطة حمل المنسوط حتى قال له حمل محسن على العنصر
بواسطة حمل على النوع وحمل النوع على الشخص فيتحقق الاختلاف في حيز
الذي في بالخير والناظر هذه الكلمة مع ان بناء هذه الفقرة على قولها
ليس على ما ينبغي بل بناءه على الامور الوضعية وفي العرف بين السواد
تختلف بالنسبة الى السواد الشدة والسواد الضيف مع كون السواد
جنس لهما وهذه الفقرة كانت في انشال هذه المقام **قوله** والظاهر ان
بانه من قبيل الاستغناء بالكنية المذكورة سابقا فنقول ان الاختلاف
وهذا الكلام التام والمق من ليس اعتراضا عن المص على ما توهمه بعض
الفضل بناء على ان الكلام في الاستغناء المصرفة دون الكنية
واجاب عنه بان من المص ان يثبت على ان التفسير الى العانة وفي
بحر في الاستغناء بالكنية اذ يكفي في سائر الاستغناء ان يثبت
من قبيل الاستغناء في النظر بوجه ولم يرد المص ان يجمع الاستغناءات
الواحدة بمرئنا نظر بوجه بل المق بوجه على دفعه ويحكم بان هذه استغنا
نظر بوجه لما كان الكلام فيها وانما قال الظاهر ان يمكن ان يكون المراد
صدر السواد بالاعتدال بوجه لا يكون استغناءة صلافة بالكون
استغناءة بالكنية اذ اريد بالكل ككل الدليل في شبهة الدليل بالخصوص
استغناءة بالكنية وانما كانت الكل بوجه فربما **قوله**
والفهم الاول في مقام وجه كخصم هذه الفقرة وجعل البعض حيا
والبعض غيبا بوجه الشبه دون الطرفين ان هذا وجه الشبه
انما هو في صورة نقد وجه الشبه دون تركه لان الجمع هو وجه الشبه
ح وهو اما حسي او عقلي واما الاجزاء وان جاز ان يكون بعضها
حيا والبعض غيبا كنه لم يتصوروا النفس الاستغناءة باعتبار الاجزاء
لان وجه الشبه هو مجموع المختلف صورة الكثرة فان وجه الشبه
كل واحد منه اولا يخفى ان الكلام في الاستغناءة الواحدة فلا يتصور
فيه نقد وطرف في الشبه واما النقد في وجه الشبه فهو وان كان
مثلا نقد الشبه ونقد الاستغناءة ايضا بحسب حقيقة كنهية كنه
الشبه فهو وان كان مثالا لنقد الشبه لكن بالنظر الى الظاهر

ص

ر

في العرف انه تشبيه واحد واستعارة واحدة وتام تحقيق ذلك بطلب
 من باب التشبيه **وهو** وزعم المصنف ان في التشبيهين ايت تشبيهان
 انما قال ذلك لان القول بحق الاستعارة بالكفاية مع التصريح به في القول
 بالتشبيهين بخلاف ما عليه المصنف من ان الاستعارة الكفاية ملزمة للامتناع
 التخييل وعلى ما زعمه حكمت الاستعارة بالكفاية به وان تخيلته اللهم الا
 ان ينفق من المصنف ان يمتنع استعارة بالكفاية على من يمتنع على
 من يمتنع غيره فاما **وهو** فانه لا يستقيم ان ينفق من ضوء الشمس
 عن الهواء ففاجاه الظلام يمكن ان يوجه المفاجاة على طريق
 للظهور بان الحق ليس مفاجاة الظلام بالنسبة الى نوع الضوء عن
 الهواء حتى ينفق لا معنى للمفاجاة اذ المفاجاة انما يكون فيما لا يكون
 الثاني من غير تشابه على الاول ثم يتبعها ضرورة بان يكون فيما لا ترتب
 لوقوع الثاني بعد الاول بل مفاجاة الظلام بالقبض الى وجود
 البطل المنسوع عن الضوء وامانة وجه لفظ الامة فهو ان استعارة
 على الامة من جهة اشتغال الكلام اي الامة على شمع الضوء عن الهواء
 وترتب النهار على الليل ثم ترتب الليل على النهار في زمان يسير
 وحاصله ترتب الليل والنهار وتفاوت بينهما فيكون من قبيل قوله تعالى
 ان في خلق السموات والارض واخلاف الليل والنهار روبا انزرا
 الله من السماء من ماء فاجابه الارض بعد موتها وبث فيها من
 كل دابة ونصراف الرباح والتشاح المسبحين السماء والارض
 لا يات لقوم يقتلون حيث فسر الفاضل اخلاف الليل والنهار بغير
 وقال فيكون مثل قوله تعالى جعل الليل والنهار خلفه **وهو** فيه خلل
 لغزوه ولا يكون له ما لا يخفى ان الخلف هو حقيقة تشبيه واحد
 واستعارة واحدة لكن لا يجمع منعد فذا ذكره ان هذا في حقيقة
 استعارته ان ليس على ما ينبغي بل ينبغي ان يقول بهذا في حقيقة
 استعارة واحدة كذا في حكمه منعد وعلى ما قررنا فظهر ان نظر
 المصنف واولي **وهو** كذا في تشبيه الامة بالسمكة
 ولاف دونه اذ في حقيقة حيث ان لم يكن صاحب المفاتيح راعي

فيها

بجانبين هذا على مذاق الثالث وقد عرفت ان الحق ما ذكره في باب
 التشبيه وما ذكره في الاستعارة فكلما ما ذكره ذلك لان
 الاستعارة لما كانت في التشبيه تامة كذا في الامر فيها فتعوبلا
 على ما حكته في التشبيه الذي هو الاصل لها **وهو** ان كان المشتق
 حصة انما قال ذلك لان ما ذكره وبسبب من ولبس كون الاستعارة
 بعينه في الشفاهات محض صحت الصفات الدالة على الذات المبهمه
 دون اسم الرمان والمكان والالان هذا او اعلم ان في مثل المرفوع
 او اصله ان اسم المكان كجبل كذا وجهه احدها ما ذكره ان وهو
 ان الاستعارة في غير المصدر تامة بان يكون الاستعارة في المصدر
 وفي المكان ايضا تامة وهو خلاف اللفظ ان يكون في المكان فقط
 فنقول ان لا يجر القيم والمكان لفظ المحر وليس على ما ينبغي **وهو** وعدم
 ظهور الافعال في الموضع الذي هو المستعار له اقوى من ان يكون
 المراد بعد ظهور الافعال ما كان على طريق عدم الملكة اي عدم ظهور
 العمل مع ان من شأن ذلك ولا يخفى ان هذا في النوم اقوى
 منه او قبله مع الاستعارة وبهي في النوم اقوى من خفقان الموت
 بناء على ان ما للكفار حين كانوا في القبر راحة بال نفس الى حالهم بعد
 البعث **وهو** الذي في النوم اقوى من قب نظر لان بوث الميت
 اقوى من بوث النائم فالامر بالا فانه انبى بالمتكس فاما **وهو**
 ويكون التورية استناد التورب المسمى بعلى فيه بحث لان تورية
 الاستعارة بالكفاية لا بد ان يكون لازما لها وبالمشبه به فكيف
 يتصور كون تورية واحدة في تورية على استعارتين متباينتين
 ويمكن ان يجاب عنه بان كل واحد على بقصد بهما تارة ما باب اوى
 الغمر وتارة ما باب اوى الطين فاللفظ وان كان واحدا
 لكن التورية المعنى وهو التورية حقيقة متعد فلا يخفى ورفنا مل
وهو واما الموصوف في نحو شجاع باب اي قوله في وقت
 ان اريد به يجوز هذا التقدير منه في كونه لا يقيد او يجوز ان لا يقيد
 او يجوز ان لا يقيد في كونه موصوفات وان اريد انه لا

ان تركيب هذا حذف اذ لا يصلح هذه ان يصير موصوفات
فغير موصوفات هذا المنع ليس من ارباب اللفظ ولم يشترط احد في جعل
الاسم موصوفات ان يكون غير مشتق وهو **موقوف** وهذا نظر وهو ان
هذا الدليل بعد ان يحذف اشارة ذلك الى ما فيه من الاشارة وقد بينه
في بعض النسخ في ذلك فليس من جهة اللفظ وحده الا ان
اللازم ان تصادف المشبه في اللفظ بوجه الشبه والمثل ان لا يشبه به
واما ان لا يجب ان يصنفها كسبب من حيثها وكما يجب عليه فغير لازم ولو سلم
فلا يستقيم ذلك في غير الفعل اذ قد تقرر ان كل اسم يصح ان لا يمتنع
محكم ما عليه كلف والمفهومون عرفوا الاسم بتركيبه والما للفعل وحرف
وان قالوا انها غير محكم عليه لكن قد فصلوا ذلك وقالوا لاخبار
عن لفظ الفعل صحيح مثل ان لا يبق ضرب فعل ماضى وكذا عن معناه
اذا عبر عنه بلفظ الاسم اذ ان قيل معنى الفعل مركب مثلاً وكذا عن معناه
اذا اعتبر بلفظ مع لفظ الاسم كما قيل معنى ضرب مركب وانما المنع ان
يجوز عن معناه معبر عنه بلفظ الفعل وحده وحق نقول لا يلزم في حكمنا بان
المشبه بوصف بوجه الشبه ان يبين معناه بلفظ وحده بخلاف ان
يعبر بلفظ الاسم وكبر عنه بذلك الباع ان هذا مبني على الخط بين
الاستقلال المعنوية واستقرار الذات والضرورة ان يكون الشيء
مخبر عنه هو الاول الثاني في التاكيد ان هذا يقتضي ان لا يحق الاستغناء
في المصدر ايضا احالة بجزء من الدليل في اذ الزمان عارض لمعناه
بل عروضة مستغاث بواسطة استغناءها على ما لا يخفى الرابع
ان هذا الدليل على تقدير تمامه يدل على عدم صحة استغناء المشتقات
احالة احالة ولا يتبادر الاستغناء التبعية لبدء انصاف المشبه
بوجه الشبه ايضا لكن بناء والموصوفات يجب ان يكون معنى غير مخبر ولا
الدليل بالتحذف وهذا الدليل اكثر من ان يعبر عنه فقامل
وهو غير متناول لاسماء الزمان بوجه نظر لان هذا الدليل
لا قبل فيه بواسطة دخول الزمان او عروضة لها كبناء والصفات
بناء والاسم الزمان او عروضة لها ايضا لموضع الزمان لمعناه

اللفظ

ايضا كاسم الفاعل لا فرق وايضا منهم لم يشترطوا في ضرورة الشيء
وصفا ان لا يكون اسما الزمان والمكان والالة واللفظ كيف
يمكن الحكم به من جريانه في اسم الزمان مع القول بانه في اسم الفاعل
وتحال ان اجريانه في من جهة عروضة الزمان لمعناه وهو غير متقرر
واذا كان له وضع الزمان كحجج الاسم عن صلاحية الموصوفات
فبان يكون هذا الزمان اولى بغيره فانه اولى من الفعل ايضا
اذا فرق بين بين كون الزمان واحدا في الشيء وبين كونها
فقامل **وهو** ولا يقع اوصاف الشيء جواب سوال هو ان لا تقو
الموصوفات في هذه الامثلة كما لا مثله التي بقتة تحذف والتمام
والواسع كلها صفة لهذه الخبيرة لان الثاني صفة لاولي
فاجاب بان الامر ليس كذلك وفي بحث من وجهين احدهما
ان قوله ولا يقع اوصاف الشيء ممنوع لان هذا المنع مالم يدل عليه
دليل لا عقل ولا نقل ولم يشترطوا ذلك في باب السمت وتاثيرها
انه لا يلزم من عدم وقوعها اوصافا على فرض التبع لان يقع موصوفات
في هذه التراكيب اذ يجوز ان يصف الموصوفات بعد ما قبل ان ينفذ
مضاه موصوفات واسع واسع صفة فضاء لا مقام وفضاء كان
جزءا من المبدأ المقدر اى هذا وحذف الواو بين الجزئين بناء على
ان الخبر الثاني عين الاول بحسب الذات فقامل **وهو** فلا ولا
ان يبق معنى لما كان الدليل المفقولة عنهم غير تمام ولا عام وقد عرفت
ان الدعي ببناء والاسم الزمان وغيره فلا ولا ان البناء ابدل
تمام عام كمن لا يخفى ان شبه ابل الاول بالصواب هو الصواب
فقامل **وهو** اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على
الذات هذا اذا فصل الشبه في نفس الذات فقط واما اذا
قصد التشبيه في الذات والمعنى معا فليس في التبع لفظ الشيء كونه حاضر
والاصوب تركه هذا وبقا اذ قصد التشبيه المعنى فقط وهو
الشيء كان الاستغناء بغير ما كانت تالفة لشيء المعنى
بالمعنى للاستغناء المصدر والمعنى المصدر لا اذ قد لا يقع هذه الاستغناء

في المصدر وقد استرأى الى الذات حيث قال اذا كان اللفظ المتبعا
 فعلا او مشتقا من فالاشتقاق بعينه والتشبيه بالمصدر حيث لم يقل الا
 الاصلية في المصدر روح بعينه بلفظ المصدر المشتق واذا قصد التشبيه
 في الذات فالاولى التشبيه بلفظ الذات على ما ذكره وان
 قصد تشبيه الذات بالذات والمعنى بالمعنى وذلك على نحو
 احدهما ان يكون تشبيهها مقودا وانما بينهما ان يكون مراد من
 ان بعينه بلفظ المشتق لكن بهذه التفصيل اسم الزمان واخر به لولا
 على الذات المبينة في الجملة فان قلت على القدر الاول وهو ان
 يكون المعنى تشبيه المعنى بالمعنى يعني بالتعبير بلفظ المعنى لا المشتق اذا كان
 الى منونه الاشتقاق قلت اذا اشتغل فقل بمعنى ضرب ضربا
 شديدا فاشتقاق في حقيقة هو القتل والصفة باقية على حالها مستقلة
 في الزمان الماضي وبقية من هذا السبب الى الفاعل فلا يلزم ان كان
 زيادة يجوز فاقبل **قال** قد سببه فاعلم بذكر مقتضى وقت الى قوله
 ولا في نحو فان قلت تحقق السبب في الخارج اي في الواقع غير موقوف
 قلت السبب المبينة انما يكون مدلول الحرف اذا اضيفت يكونها
 ان الملاحظة الغير وهذه الصفة انما يحصل لها اذا ذكر المتعلق **قال**
 تحكيك اذا لا يوافق الا انه وجب ذكر المتعلق في وقت وكذا
 ذكر المتعلق السبب في هذه الاسماء اما ان ذكر المتعلق في الاول نشتم
 الدلالة وذكر المضاف ليحصل الوضوح والفاية فغير معلوم فالقول كان
 تحكيك لانه حكم بلا دليل **قال** قد سببه ولما كانت هذه السبب التي
 هي جزء من الفعل لا يحصل الا بالفاعل وجب ذكره وبقية اسما
 مشهور يعني على هذه المقيدة وهو ان السبب المعترف في مفهوم
 الفعل اذا كانت جزئية لانهم لا يذكرون الفاعل حين ذكر الفعل
 بدون الفاعل حقت الدلالة التخصيص دون المطابقة ضرورة فهم
 معنى الحرف اقول جوابه اما لا يمنع تحقق الدلالة التخصيص لا منها
 فهم جاز في ضمن الكل لا مطلقا صرح بذلك قد سببه السبب في حقيقة
 المطالع وفي حاشية الشرح في فن البيان فان قلت نحن نفهم من ذلك

لها

منه فاذا لم يكن نصيبا فانه دلالة هي من الدلالة الثالث اذ لا شك انها
 لفظية وصية وهي مختصة في الثالث المشهورة قلت لفرع من ضرب لفظ
 ضرب الذي هو مصدره بالدلالة العينية فملازم لغوهم من الضرب معنا
 المطايعي وذلك كدلالة لفظ الشوم على معنى التسع ط من الاول
 الى الثاني الموضوع لمعناه واما ثانيا فبان ان معنى الدلالة ليس هو الفهم
 بالنقل بل كون اللفظ بحيث منى اطلق ففهم المعنى وبه حاشية ثانيا
 للفظ ضرب بدون الفاعل اذ يصح في علم انه اذا اطلق اي اطلاقا
 صحيح ففهم معناه واما ان اطلاق الفعل بدون الفاعل غير صحيح وثالث
 بان المراد من كون المطابقة لازما للتصديق والالتزام ان يكون اعلم
 من ان يكون حقيقة او حكما كما صرح به في الحاشية في مطلق كذا السبب
 حيث قال يلزمهما المطابقة ولو قد بمر او ظان ان بهما تحقيق الزموم
 التقدير في فاقبل **قال** قد سببه لا وحده باللام غير باله سبب فملا
 فان قلت السبب المبينة في الصفات على ما صرح به قد سببه انما انما هو
 بالنبس الى ذات ما لا الى كل ذات مبينة كالنقل في كان مثل
 لفظ الابنة حيث كان مائة وقت معناه عليه لغوهم من لفظ فكان
 مستقلا بالمعنوية بل ذكر فاعل الصفات ليقين بكهذه الذات
 المبينة وفي النقل لانه الفاعل قلت لا يلزم من عدم افتقارهم معاينها
 الى ذكر الفاعل وكونه متفهما من الفاعل كما تكونها مستقلا بالمعنوية اذ
 ان معناه اللفظ لا يكون ان الملاحظة غيره بل يكون ملحوظا لذاته وظ
 ان السبب التي لغوهم من لفظ ضارب ليس ملحوظا لذاته وغير مقصورة
 اصلية من اللفظ على ما استرأى الى هذا وتفصيل المقام ان الفعل ان
 وقع محكوما به فلاح اما ان يقع محكوما به لفاعله او لغيره معنى الاول كان
 محكوما به باعتبار محل الاشتقاق وقيام المحكوم به بالمحكوم عليه لاجل عليه
 به هو كونه صحيحا في الموضع لوضع الفعل وان وقع محكوما به لغيره مثل
 زيد قام ابوه في ملاحظة السبب الدالة في مفهوم الفصل اجمالا ويجب
 ارجاعها الى السبب النقية به حتى يصح ربطها بالغير واما جعلها محكوما
 عليه والوفى بینه وبين اسم الفاعل مثل ذلك ففهم ان جعل

لها

محكوم ما عليه باعتبار الذات المعينة كقوله اسر الفاعل باعتبار الذات
 المبسوطة فلا تسمى في صحت كمنح لا يكون الفعل محكوم ما عليه ضرورة
 خروج الفاعل من الفعل ان كان باعتبار محذوف فمقول انه كان محكوماً
 بحب ذاته ولو وقع محكوم ما عليه بغير خلاف وصف وان كان
 باعتبار محذوف مع النسبة على ان يكون المحكوم هو المجموع فلا يصح لان
 المجموع غير مستند وان كان باعتبار محذوف المفيد بالنسبة فلهذا
 له ذلك وبطلان النسبة التي لا يربط بالغير لا وحدها ولا مع غيره
 واما مجموع الفعل مع الفاعل فلا يصح محكوم ما عليه ولا به اما اولاً فلهذا
 على النسبة التي هي المقصودة بالذات فلا يربط بالغير واما ثانياً
 فلان الجزء الذي اعتبر فيه وهو النسبة على اعتبار اصالة وكان غير
 مستند بالمعروف فلا يصح ان يبنى منها كاسم الفاعل واما اسم الفاعل
 فيصير ان يكون محكوم ما عليه باعتبار الذات المبسوطة المقيدة بالنسبة
 الغير ان من الغير المقصودة بالذات واما اذا اعتبر النسبة
 المقصودة اصالة فلا يصح له ذلك لا وحدها ولا مع غيره لعدم
 استقلالها بهذه التفصيل ما اذا قدس سره مع بعض الزوائد وفيه
 بحث لان النسبة في الصفات لما كانت بتبعية به يصح لان يصح
 المركب منها ومن الذات التي عليه واما باعتبار محذوف فيصير ان
 يصح محكوم ما به حكماً استغنياً كما ذكرناه واما محكوم ما به هذا الاعتبار
 فلهذا لا يصح لانه بغير خلاف في الوضع الا ان يتركبوا فيكون كونه
 محكوم ما عليه بالحكم التام وبين كونه محكوم ما به بالحكم الغير التام واما
 في العقل فنذكر كون شئني واحداً محكوم ما عليه وبه حكمه اياً حكم التام
 على ان نقول او وضع العقل لان يكون محكوم ما به فقط واما المجموع كاسم
 الفاعل فقط انه يصح لان يصح محكوم ما به بالحكم التام على طريق الحكم
 به هو اودق بن زيد ضرب ووطا انه غير الحكم الاستغناء الذي كان
 باعتبار المعنى في فاعله **قال** قدس سره واعلم ان التفسير عن الما
 بالمضارع وعلى اعلم ان العقل لما استعمل على الزمان المتعين
 فيمكن ان يجعل الاستغناء عنه تابع للزمان الداخل فيه كان

ن
صحي

لغية

كذا

سبه الزمان الزمان الماضي بالزمان الحاضر الا ان الرض لم يعلق
 بنسبة نفس الزمان بالزمان بل باعتبار وقوع المصدر في الماضي
 اليه وجعله التشبيه فيه اجمالاً الى التشبيه في المصدر فضلاً عن
 وتقليد اللسان لغيره لا يمكن لانه فهم لهم وذلك لسهولة الضبط
 بهذه ويمكن ان يشبه النسبة الاسنادية بالتشبيه الطرفية مثلاً وبالعكس
 والنسبة الاسنادية لما اختصت باحوال يصح ان يجعل وجه التشبيه
 الا انهم لم يفتنوا اليه بل اذا ارادوا ذلك جعلوا الفاعل على تشبيهها
 بالظرف او بالعكس لانه معنى اسمي متعلق في الوجود الفاعلي وهو اولى
 من اعتبار التشبيه بين نفس النسبة المحذوفة لفظاً الاسم على ان
 فيه ضم النسخة على ما عرفت انه فهم لهم قال بعض الفضلاء الضرب
 حقيقة في كل من الضرب في الماضي والظرف في المستقبل فليفت
 بتحقق استغناء من احد بهما لا يخرجني بغير الاستغناء في نفس
 اقول قد عرفت ان الاستغناء في المصدر باعتبار المتعلق لا باعتبار
 ذاته حتى لا يتصور به وان التباين على ان التباين لا اعتباري كانت
 في مثله **قال** قدس سره وبما فرغنا من ذلك فظهر ان ما ذكره القوم
 الى قوله دليل صحيح قول كونه دليلاً صحيحاً وان انفع عنه نظر الشئ
 محل ما من بانه انه كونه ان يحمل التشبيه والتشبيه به موصوفاً ومحمولاً
 بالمتببه به او بوجه التشبيه ولا يكون انهما فيهما في الواقع وقد
 حقق قدس سره في ان المعنى المصدر الذي في الفعل لا يكون محكوماً
 عليه لانه كان خلاف وصفه فكيف صح ان لا به ان يجعل التشبيه محكوماً
 عليه مع ان التشبيه في العقل لا يكون بمعنى مصدر با فان قيل يمكن ان
 يعبر عنه بلفظ الاسم ويجعل محكوم ما عليه فلهذا يمكن ان يتركبوا فيكون
 معاني مثل ضرب باخر مثله ويجعل محكوم ما عليه بان يعبر عنه بلفظ الا
 سواء بسواء وانما لو كان جعل التشبيه محكوم ما عليه امر لا يمتنع
 والاستغناء عنه المبني ولا يمكن ان يكون ان يعبر عنه بلفظ الاسم
 فالدليل على كونه قدس سره ليس صحيحاً في نفسه وان انفع عنه انما
 الشئ بل الصواب ان يقتصر على في العقل وسائر المشتقات

سم

نم

ما ذكره الش في الصفات واسم الزمان واجوز به حيث قال قال
 او على ما ذكره قدس سره ان التشبيه لم يشترط لصفة وكذا الزمان
 قد يقع الا للمعنى المصدرى **قال** قدس سره لو جاز ان يذكر بالان
 والة اقول هذا اذا اراد الاستغارة باعتبار نفس الذات فقط
 اما اذا اراد استغارة مجموع الذات والمفعول في معنى ان يعبر بلفظها لانه
 احضر من ان يعبر بلفظين دل احدهما على الذات والاخر على
 المصدر فكانهم جعلوا مثل هذه الاستغارة بين ذلك ان يترفع من
 مجموع الذات والمصدر مزية منسوبة اخرى مثلها وبسبب اللفظ
 الدال على التشبيه فيكون استغارة واحدة وان لم يكن مجازا
 مرك **قال** قدس سره راجي مبرهنة لا يقين لها اصلا يمكن ان يكون من
 قبل الش ان المفعول مثلا انما وضع لذات ما وقع فيه القتل لا بخصوصية
 الزمان او المكان بل تلك خصوصية انما يستغاد من الصنف
 الدال على النسبة لخصوصية وهي السمة الطرفية والالان وذلك مثل
 قيام المعنى بغيره من صفة اسم الفاعل و وقوع الفعل عليها من صفة اسم
 المفعول والافعال والالان على الذات المبرهنة الصرفة فكان اعتراض
 الش مبني على هذا الجحال لكن لما كان الالف في مستلها والموقوف على
 لا يمكن تصحيح اعتراضه على التوفيق بل غرضنا من ايراد هذا الاصل هو
 كلامه بعد ذلك لا يمكن واخر اجبه عن ورطه تلك الشاعة والنقصان
 وما هو لنا ظهر بطلان ما ذكره بعض الفضلاء بعد ذكر هذه الاحتمال
 في تلك الاشياء حيث قال وهذا الظاهر ان تشبيح السبب على دعوى
 الانتقاض ليس في موقعه بل في ان دفع القصد بغيره الاحتمال
 واما دعوى الانتقاض فلا بد فيها من القطع ولا يكفي فيه مجرد التحويز
 والاحتمال ثم قال هذا الفاضل في توجه الاستغارة البتة انها المتعارفة
 تابعة للمصدر انما هو معنى المصدر مشتق بين المعنى الحقيقي والمجازي
 في المشتقات فلا استغارة عند تحقيق الامن بمعنى مصدرى فالافاضل
 بالاعتبار ان يعتبر هذه الاستغارة في المصدر اذ احاط له وخلق ال
 عن الاستغارة او بغير اعتبار الاستغارة في المصدر ليكون كفضل مجازا

المشتقات بالاستغارة في كفضل حقا بغيرها ويكون النسب بين المجازي
 والحقوقي مرعا اقول اما الوجه الاول فانه عليه ان دعوى الاشتراك
 ما سوى معنى المصدر بين الحقوقي والمجازي است في المشتقات
 انما يتم اذا كان الاستغارة في المصدر فقط مثلا كون ما سوى مصدر
 قبل مشتق كما بين معناه الحقيقي وبين معنى ضرب ضربا شديدا
 سلم من حيث ان الاستغارة هنا باعتبار المعنى المصدرى واما ان
 جواز ان يكون الاستغارة باعتبار ضرب اخر من الفعل كما اذا استعمل
 قتل بمعنى سبقت فلفظا فلا يكون ما سوى المصدر مشتقا كما هو هو ظ
 واما الوجه الثاني واصل ان كفضل المعاني الحقيقية المشتقة ومعرفة
 بمعرفة معنى مصدر ذلك المشتق هذه الا على القتل على معنى قتل وقا
 ومقتول وغير ذلك فاذا كان الاستغارة اقرب والتحويز باعتبار
 المصدر ايضا كان كفضل المعنى المجازي لا كفضل المعنى الحقيقي يكفي منه
 معرفة معنى مصدره اقول في نظر لان الاستغارة في المشتقات
 يصدر من اللفظ والكلام في انه لم يجعلوا الاستغارة فيها باعتبار
 غير مصدرها فلا معنى لجعلها باعتبار ان استغارة معنى المجازي من
 كتب اللفظ كما استغارة معناه الحقيقي من حيث انه يكفي فيه معرفة
 معنى مصدره وحاصل ان مثل اللفظ لا ينبغي ان يجعل باعتبارها فنتا
 فاما **معه** لم يشق منه والصفة المتبادر منه انه مستغارة ولا
 النطق للدلالة ثم يشق منه الناطق بمعنى الدال فيكون استغارة الناطق
 للدال باعتبار استغارة النطق للدلالة ومعلوم ان ليس كذلك او لا
 ما يستغارة المشتق للمشتق من مع عدم شعور الذامن بالاستغارة
 المصدر للمصدر ولو قبل ان استغارة المشتق للمشتق ثابت التشبيه
 المعنى المصدرى بالمعنى المصدرى كان له وجه ولكن جهاد المفتاح
 صرح بان المراد انه بعد الاستغارة في المصدر او لا ثم اشتق
 المشتق وبسبب المعنى المجازي فصرح بان المراد من جعلها تابعة
 لاستغارة المصدر للمصدر انه قد استغارة المصدر للمصدر او لا وط
 تابعة لها فالتبعية قدس سره اقول فلا وجه لما قال بعض الفضلاء وبسبب

جدا لا يخفى على مستمع مشتق او حرف انه لا يتكلم الا بالمصدر او متعلق
 حرف ولا يستعمل شيئا منها فاما **قول** فكذا اطلاق النطق على الاله لا
 قال بعض الفضلاء الكلام في ان الاستفارة البغية تكلف المتكلم
 الفضلاء فلا يثبت بالاحتمال قول هذا انما يريد لو كان مقصود المص
 من ذكر هذا المثال يخص الاستفارة به وليس كذلك وحي حصل
 ان هذا المثال او رد للتوضيح لا يشهد ذكره لئلا يلبس فاما من هذا القول
 لا يخفى ان هذا المثال على احتمال الجواز المرسل لا يبعد ان يكون انما يحار
 مرسل شئ وذلك انهم لم يشعروا بالعدم التيقن بذكره وانما
 من التوضيح في الجواز المرسل حجة ولا يخفى ان هذا جريانه
 في حرف بان يستعمل حرف في معنى حرف اخر وكان العداوة
 غير المتأثرة فاما **قول** تحقيق الاستفارة البغية في ذلك انه
 شبه ترتيب العداوة بالترتيب في قول بعض الفضلاء فيبحث لان الترتيب
 بين المعلومات لا العلية فلما ثبت بينه وبين العلية حتى يستفاد
 لا الكلام وانما يصح هذه الاستفارة لو كان وضع اللام للمعلوم
 والترتيب ومدحول للام النوض وان كان معلوما من وجه وعلته
 من وجه لكن لم يقبل احد ان وضع اللام للمعلومات بل التيقن على ان
 اللام للمعلومات اقوال في بحث وذاك لان مرادك من ترتيب
 العداوة على الالتفات ترتيب علة العداوة والترتيب وحده وان
 كان وصفا للمعلومات لكن ترتيب العداوة على الالتفات وصف للعدة
 وبهي الالتفات وهذا هو الحق الثالث كان صفة للمعنى لكن فهم المعنى
 من اللفظ صفة للفظ وعلى ما حققه قدس سره الشريف في بحث الاله
 كان الترتيب في اللفظ غير بالترتيب في الاله لانه لا يلفظ
 عبرت بفهم المعنى من اللفظ والامر فيه يبين ولا نظرك في كلام القوم
قال قدس سره لان الجوراء في الاضافه في قول بعض الفضلاء
 قابل السكاكي بطبع الواحد من هذه الامور مرادها ما يجاوز الواحد
 من اثنين او اكثر فحيث ان الترتيب يمتثلان فجميع من الفاعل والمفعول
 الاول والثاني باعتبار قوله في تسمى جميع من الفاعل والمفعول

في سرى اقوال في بحث لان المذكور قبله الفاعل والمفعول الاول
 والمفعول الثاني والجوراء في افعال الجمع مقابل الواحد منها كان اللفظ
 المتبادر في مجموع المذكورات لا بعضها **قول** والاول مطلقا في تسمى
 الاستفارة باعتبار ذكر ما يلزم المتبادر او المتبادر به وتركه فلا يخفى
 محصور بان الاستفارة لا باعتبار الكيفيات وجميع لا تحصر في الترتيب
 ان تسمى باعتبار ان كانت كالتوابع اما في الترتيب او في غيره واعلم انهم
 ما جعلوا الترتيب وان كانت مما يلزم المستفارة من عدم الجوراء
 صرح بذلك شرح الفتح فالمراد بعلام الاستفارة ما يلزم المستفارة
 من حيث انه مستفاد وبهذه جهة انما يثبت له بعد الترتيب
 مجموع الترتيب عن الترتيب ما فهمتم اعلم ان معنى الثالث من قول والاول
 مطلقا والثاني في كذا والثالث كذا السبل بيان المبدأ الفعالة في نظم
 كلام المص بل شرح لمق المص وبيان حاصل مقناه وتفضل بعبارة المص
 في نظم الكلام فلا يرد ما اوردوه لبعض الفضلاء ان شرحه في حقه
 عطف على مطلقه والجميع خبر مبتدأ مخذوف وهو مبدى واما ما يشترط
 كلام الثالث ان الترتيب اجزاء لمعذرات ثلثة اى الاول مطلق
 والثاني في حقه والثالث شرحه في **قول** وبهي ما لم يكون بعضه
 ولا توجب ان اراد بالصفة والتفرع ظاهرا بهما لم يظهر الاخصار وان
 اول الصفة مخرج الكل اليها فلا حاجة الى ذكر التفرع وليس المراد بالتفرع
 ما عدا الصفة بل ما كان الصفة بهذا المعنى المراد بهما غير مصطلح
 ارباب الترتيب في سرى **قول** فلا يكون بجوراء لان جعل الاله
 قريبا للاستفارة بالكتابة واستفارة بحسب ارادة حقيقة ما فيها
 وجعلها بجوراء ارادة ما تفرقت من اصحاب الشاهد فلا يخفى
 واعلم ان في الاستفارة بالكتابة بهما كان المصنف المذكور مذكورا
 بلفظ الجازي ولا في **قول** بهما بجوراء ايجاز في السلاج
 بجوراء ملامتية وكان غير ترتيب وكذا المصنف اذا تسمى من طرف
 الى التوابع اعلى ما في البيت بجوراء ان وكذا انما كان لان قوله
 له لبد بعضه تسمى لان البد على وزن الغب جمع لبد حكمة وبهي

ن

ب

الشرح المزمع انما هو على منكب الاسد فان بعض الفضلاء قد يكون عدم التقديم
 في شئ من نظر لان الاسد بعيد عن الوصف بعد مفعول الظن بل هو
 بالترديد المشبه لانه انما يوصف بعد مفعول الظن كما كان في شئ من النظر
 اقول من نظر لان الحق ووصف المفعول في الشئ من نظر ان ووصف شئ من
 بان اظفاره التي كانت للسان لم يعلمت لم يدل على شئ من
 لو ووصف بان اظفاره التي كانت للسان لم يعلمت لم يدل على شئ من
 من وجهين احدهما من جهة اثبات الاسد والآخر من جهة ان
 تلك الالطفا لم تعلم بل هي على حد وقوة **قوله** وبعده حتى
 بظن الطهول جعل الظن متعلقا بالاجابة لا الى صفة صموده بل صموده
 فطعم فيف بمثلها ان احد مما جئت جعل في جهة متعلقا للظن لا للقطع
 والقلم وان من جهة انه سبب الظن الى الطهول اما الفضلاء فيعلمون
 ان صموده ينصرف الى جهة **قوله** لما كان له هذا الكلام وجه فان لفظ العطف
 في نظر اوله في وقت الترتيب على تناسي التشبيه لا يصح مع التصريح به
 فاذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم انه لا تناسي
 التشبيه لما كان له هذا الكلام وجه اقول ان اراد بالشرح بالتشبيه في شئ
 الاشارة الى اي التشبيه في الجواب عنه ان في التشبيه البليغ لما كان
 اشعارا بالاختلاف والتشبيه بين المشبه والمشب به فكان من تناسي
 التشبيه وان اراد بغير التشبيه وهو الظاهر لفظ التصريح مثل ان في فلان
 كماله لم يعلم اظفاره وقول ان كان قولنا لم يعلم اظفاره هذه المشبه
 فلا يكون شئ من لان الترتيب ان يثبت للمشب به ما لا يعلم المشبه به
 وان كان متعلقا للمشب به فمضنه ولو انه شئ من نظر فتأمل **قوله** لكن
 المشبه اصل من جهة ان الوضوء هو الذي قال بعض الفضلاء البناء
 على النوع بناء في عبارة المفتاح في محاذلة قوله حتى انه ينبغي على علو
 القدر وعلو القدر هو المشبه اقول للث ان يقول بل البناء على النوع
 في محاذلة بناء علو المكان نعم يمكن ان يراد بالنوع المشبه وبالاصل
 المشبه به وكان معنى الكلام انه اذا جاز البناء على المشبه باثبات
 حواض الاصل وهو المشبه به له او يراد بالبناء على المشبه به خواص

المشبه عليه وارجو انه له على ما قال بعض الفضلاء لكن يصح الابضاح حيث
 قال واذ جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه به مع هذا الطل
 فتأمل **قوله** تقدم رجلا وتوخر اخرى المراد بالمتروك من بطن اسر
 فتقدم ثم بطن خلا في محاذلة لالتك ولا يخفى ان المتروك لا يتركه الجمل
 الاخرى بل المراد من تقدمها وجواب بان المراد بالمرحل فطوة على
 ما اختاره الشرح في شرح المفتاح وقال المعنى تقدم خطوة قد امكن وتوضر
 خطوة اخرى خلفت مع اشتغالها على الكف ليس بشئ لان تاخير خطوة
 المتقدمة الى موضع ايسر منه لا الى خلف المتروك وعلى ان المشهور في
 حال المتروك وتقدم الرجل وتأخره بالخطوة وتاخرها وقال
 قد سكره الشرح في شرح المفتاح ان المراد بالمرحل الاخرى الرجل
 التي قد مرها جعلها رجلا اخرى لا سكرها من حيث انها قد مت قال بعض
 الفضلاء الظاهر ان قد سكره ان اخرى صفة تارة اخرى تقدم رجلا
 تارة وتوخرها تارة اخرى اقول ما ذكره قد سكره صريح في انه اجعل
 اخرى صفة رجلا فليكن كان ما ذكره ظاهرا وهو جعل اخرى صفة
 تارة في هذا الكلام خلاف الظاهر من الظاهر صفة رجل اخرى اما
 اولا فلتقدم رجلا واما ثانيا فلان تارة غير متكررة في الكلام وتقدم بها
 خلاف الظاهر فتأمل **قوله** وهما كجث وهما كالحجاز المركب كما يكون
 استنارة قال بعض الفضلاء تجيبان الجث ان ما سوى الاستنارة
 التمثيل من الحجاز المركب كجذات بالوض والحجاز بالاصالة اجماعها
 الا حلة في الحجاز المعروفة بخلاف الاستنارة التمثيل فانها من حيث انها
 استنارة لا يجوز في شئ من اجزاءها بل المجموع مثل من معناه من غير نظر
 في شئ من اجزائه اقول من نظر لان المثال الذي ذكره الشرح للحجاز المركب
 المتأخر للاستنارة وهو قوله تعالى حكاه عن امرأة عمران رب
 اني وضعتها كان لنقل المجموع من الاجزاء الى الاثنا عشر وليس بشئ
 من اجزائه يجوز الاستنارة بغيره من الجواب انه نقل هذه المثال
 وزاد عليه لعل العانية وظاهر ان في شئ منها لا يجوز في المفردات
 بل في المجموع فليكن واثبات ذلك كثير في الكلام فاستفهم كما مر

نعم بنوع ما ذكره مثل ان يستعمل اللفظ المركب في لارم ١٠٠ حجة اولاً
 الجبرين فاما ما اذا استعملت الهيئة التركيبية لللفظ الفاعل في
 الفعل مع المفعول فقلت به كان داخل في ما قاله المحقق **قوله** استعمل
 لفظ الال والصفة التوفيق بين الال والصفة في ان يخص الال ان يخلو
 الصفة قال في القاموس لال على الال كالحال وفي الصحيح لال
 واحد حالات الال ان وما تعلقا ظهر ان ذكر الصفة بعد اطلاق
 التميز بعد تخصيص الال بعد ان يكون توفيق المقابلة ذكر خاص بعد خاص فلا تكرر
 اضلاً فاما **قوله** واما الاستعارة فمجرد تسمية خالصة عن المناسبة
 قال بعض الفضلاء ووجه المناسبة انها استعملت للدلالة على ذكر لازم المشبه
 وما حقه تلك الدلالة اداة التشبيه **قوله** ما يكون خفياً بالدلالة
 على التشبيه الصريح وبعبارة اخرى على التشبيه المصطلح هو اداة التشبيه
 واما الدلالة على التشبيه المظهر في النفس الذي لا يكون تشبيهاً اصطلاحياً
 فهي حق لا كلاً من التشبيه للمتشبه ولا بعد ان يلقى تشبيهاً بالاعتقار
 باعتبار مقلدها وهو الاستعارة الخفية فانه لا يرد في الاستعارة
 المكنت على منسوب المصروف لهما توفيق الاستعارة بالكنية لا يشتمل ما جعل
 التورية في استعارة لفظ لازم المشبه بل لازم المشبه فان تورد التورية لازم
 المشبه بلفظ لازم المشبه به بل على التشبيه فانه لو لا التشبيه لم يستعمل لفظ التشبيه
 للمتشبه والابا سلك به اذ عند المصنف ان تورية المكنت لا يكون الا كالمثل والتورية
 بهما هو الاستعارة الخفية على ما سبق في تحقيق المكنت فلاف في حوجه
 عن التورية قول لانه مجرد التورية على التشبيه لا بناءً على الدلالة بغيره عليه قد
 يكون تشبيهاً واحداً والفتوة بل لا يظهر ان يقول يخرج عن التورية
 مثل هذه الصورة بناء على انه لم يصدق فيها انه يشتمل على معنى
 بالمشبه به او المثل للمتشبه بهما فمخصص بالمشبه لانه يرد بالال لمخصص بالمشبه
 ما بين اللفظ اذ لفظ التفضيخ في اصل الوضع باطل بل هو بغير
 المزايا يشتمل لفظ الامر لمخصص بالمشبه **قوله** ولهذا انعم كلام
 صاحب الكشاف اي بان المشبه هو لفظ المشبه به المترك قال بعض الفضلاء
 زعم المحقق والسبب ان عبارة الكشاف بهما بل على ان المشعار

هو لفظ السبع المتروك الموزون وليس كذلك لان المقصود
 من استعارة السبع للمنية دعوى ان كونها سبباً امر مسلم بالانابة
 في التشبيه وهذه الحق حصل من اضافة الال خلفاً لهما من غير
 حاجة الى تحمل كون لفظ السبع مستعاراً لهما وان اضافة الال خلفاً
 اليها قربت على كونهما فالحق ان الاستعارة بالكنية ينبغي انما
 السببية للمنية المكنت عنها بذكره راد في الذي هو الال خلفاً
 وفي قول الكشاف حيث قال عن ذكر التشبيه المتعارف وقول
 فكتب تشبه على ان الشجاع اسد دون ان يقول فكتب تشبه
 على استعارة الاسد للشجاع دلالة ظاهرة على ما قلنا اقول كون الحق
 من استعارة السبع للمنية دعوى ان كونها سبباً امر متعارف وكان
 مسلماً انما سلم في صورة استعارة لفظ السبع للمنية استعارة متعارفة
 حقيقة والاستعارة بهما انما كانت مكنته وادعاء لا حقيقة وكلم
 فكذلك اضافة الال خلفاً الى المنية والاعلى لا ينافي دلالة الاستعارة
 على ايضاً فمخصص تكلف فلول على الباعث لهما على جعل الكنت
 المكنت من قسم الخمار اللغوي بقدر الامكان للفظ او ضمن التشبه
 بقدر الطائفة واما ما ذكره بقوله فالحق فقد ذكره قدس الشيرازي
 في حاشيته نقلاً عن صاحب الكشاف في غابة البسط والتفصيل والتوفيق
 بينه وبين ما ذكره نقله عن السلف في تحقيق الاستعارة
 بالكنية ان مرادهم من استعارة السبع للمنية في النفس ليس
 مجرد استعمال اللفظ بل مع ملاحظة جانب المعنى وادعاء ان المنية
 هي السبع بل ان كونها اياه امر ظاهراً فاما **قوله** بل فلو
 تحققت كاستعارة التفضيخ لكان ذلك على ما في الكشاف
 تحققت المكنت بدون محله وعند المصنف هما متلازمان فاذا
 يقول المصنف فقلت لعل المصنف بعد ان انقضت بهما مستعمل في
 العهد دون ما هو من خصائصه بل يقول انما التشبيه للتشبيه
 المضمر في النفس وكل تشبيه مضمر في النفس سماع بالاستعارة المكنت
 عنه اي هذا واعلم ان بعض الفضلاء زعم ان تشبيه المصنف بهما وقال

اقوى ما يدل على ضعف مذهب انه في قول اظفار المنية يجعل كون المنية
 سبعا امرا مما قلنا يكون هناك قصد الى التشبيه فلا يصح
 قول وقد يظلم التشبيه في النفس فلا يصح بئس من ان كانه سبعا
 المشبه ولا قول ويدل عليه بان بئس التشبيه لم يحط به
 اقول مراده قد سببه من قول وقد يظلم التشبيه في النفس
 ليس التشبيه التبعي بل هو التشبيه بكونه على وجه المبالغة
 وادعاء العينة او المراد التشبيه للمنى عليه الاستعارة حيث قا
 الاستعارة مبنية على التشبيه وذلك لانهم شبهوا الرجل
 الشجاع بالاسد او لانهما بالنعوا فيه وجعلوا ذلك امرا
 مسلما فغير واعنه بالاسد وحكموا عليه حكما كان ذلك
 حكما مقصودا بالا فادع بل محقق عندي ان ما ذهب اليه المص
 هو الاقوى ما ذهب اليه السلف بيانه انه لا شك ان
 قول نسبت اظفار المنية محقق تشبيه المنية بالسبع تشبيها
 في مبالغة واما استعمال لفظ السبع في المنية في اللفظ
 في النفس فليس محقق بل لو جرد ان ربما يلف به فالمص رحمه الله
 اخذ بالمحققين المقطوع وتترك المحتمل المشكوك واما رعاية المناجاة
 في نقل لفظ الاستعارة فليس امرا ضروريا بل ربما تركها
 التحملات او رعاية المناجاة في التسمية قد مر في حاشية
 قد سببه الشرح انه امر اكثر من لا ضروري حيث قال عند
 قول الت وجعل معمولات المسند كالحال او كونه من المقدمات
 والاضافة والوصف من الخصائص مجرّد اصطلاح بهذه
 البشارة كما ان تعيين بعض الالفاظ بارزاء بعض المعاني في اللغات
 يصح من غير ان يراد بها تلك المناسبة كلف يصح في الاصطلاح
 الا ان الغالب فيها رعاية المناجاة واعتبار الرغبات **قال**
 قد سببه كذا كلف جعل الاستعارة في المثال المذكور الى قولنا لا يلزم
 ما هو المصطلح من معنى الاستعارة يعني وان كان ملابسا لما هو
 المعنى اللغوي بخلاف الاستعارة بالكناية فانه لم يحقق المناسبة

من جهة اللفظة ايضا وانما لم يكن مناسباً للاصطلاح لان الاستعارة
 في الاصطلاح جعلها باسمها في اللغة وادعاء ان من راجع وجهه انه
 علم انه محقق في المثال المذكور تشبيه مقصود بمبالغة واما انه استعمل
 لفظ السبع للمنية فغير ظاهري قلت لو لم يستعمل السبع للمنية لم يحصل
 المبالغة المقصودة قلت بهذه المبالغة يحصل من اضافة الالفاظ
 الى المنية كما مرّت الاشارة اليه فاطلاق لفظ الاستعارة
 بهما ايضا لا يخفى عن سائحه لانها مبنية على ان ادعاء كون المنية
 سبعا بمنزلة جعل اللفظ بارزاء المنية لانه مستعمل فيها بل انه
 موضوع لهما ولا يخفى ما في من النصف وحق ما ذهب اليه المص
 ثم نقول انه في استعمال اللفظ التبعي اي حقيقة الادعاء الى تحقيقه
 والى زعمه المحل الا به خل الاستعارة في المحل في اللغة في **قوله**
 قد سببه وحق ان جعلها مستعارة لا موزع موزعة لا عن
 تصدق فالاولى ان لا يجعل تلك الالفاظ باقية على معانيها
 فان بعض الفضلاء لو بقيت تلك الالفاظ على معانيها كان ابتداء
 حكم الاستعارة المحسوس يرجع الى التشبيه لا اليها فنقول ان
 نسبت اظفار المنية لو اريد بالاظفار حقيقة ما يفيد تعلق اظفار
 السبع بفلان لا لتعلق الموت به اقول المراد من الالفاظ وان
 معناها جميع لكن ثبت ذلك المعنى للمنية وبحكم على ما للمنية بانه
 نسبت فلاننا فلان الموت ما هو المعنى من الكلام **قال** ولو اريد
 بالوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين لم يثبت التعلق الى اللفظ
 الثالث وهو ان يكون المراد من الوضع ليس بملحق الوضع
 ليرد انه لا خلاف في ولا الوضع بالتحقيق ليرد انه ليس اصح
 القولين بل الوضع بالادعاء بل فظانه يصح كلام السكاكي ح من غير
 حاجة الى التزام التعلق والاضطرار لان كون الاستعارة
 موضوعا بالنسبة وابل على الصوابين لا عند الكل اقول لما فرزنا ان
 ما اورد به بعض الفضلاء يجيب عن الاعتراض بقوله والمراد ما هو
 بالنسبة وبل هو موضوع الترتيب للمورد عليه بل لفظ العلة ينسب عن هذا

كان

فغ

وذلك واضح وحل للنقطة في التوفيق على المعنى الغير المتبادر
او على ان التوفيق واضح ليس من ادبرهم ودلالة لفظ العدم
على ذلك غير مسلم بل لفظ بعد بل على ان جعل الكلمة مستقلة فيها
وصفت له ليس مطابقة لواقع كمن ذهب اليه بعض فلول محل
الوضع على ان يولي وهو يتحقق بحسب الواقع فكأن ان يولي بعد
بل لا يبعد ان يولي قد استشهد في كتب الفن وكتب الاصول انهم
اجعلوه في ان الحارثات بل كانت موضوعه ام لا وقع حقيق
بعضهم ان هذا النزاع لفظي راجع الى نفس لفظ الوضع في
بالتحقيق بنفس لم يكن موضوعه وان تستعين مطلقا فكانت
موضوعه وحيث كان المراد مطلقا ما يطلق عليه لفظ الوضع فكان
ينولاه المنكرين له وضع في الحارثات ان يطلقوا لفظ الوضع على ما
بتناول الحارثات وكلام السكاكي على اصح القولين اشارة الى هذا
الطوائف اللفظي ولا يخفى ان هذا التوجب بحج الكلام عن القبول
بلا ارتكاب التوجب البعيد فامل **قول** يجب ان يكون لاه
زائدة اولين المراد اخر الزاع ان لا يخرج مدلول الاستتارة عما وصفت
على ما اختاره المحقق في مختصر الشرح قال بعض الفضلاء المراد اخر الزاع
من ان لا يخرج مدلول الاستتارة عما وصفت له فلا يدخل الاستتارة
في المستقلة فيما وصفت له اقول محل الاستتارة على مدلولها ثم تقدم
صلة للفظ خروج غير ما هو المتبادر منها اذ المتبادر هو وجهها على
التعريف ثم من اثبات نفى كون الاستتارة حقيقة من اثبات
كون معناها ليس من قبيل معاني صحايق مع وجود التوجيه من
الذين ذكرهم المحقق توجيهها مطابقة لقواعدهم ولها نظاير كثيرة
في كلامهم لا يبين بان يكتفوا ان يلفظ وهو **قول** لانه
نفى قد فسر الوضع بمعنى ان الوضع تبادر من الوضع بالتحقيق
وذلك لظهوره ولم يفرض له ومع هذا فاستمر الوضع
المتحقق ولم يفسر الوضع فليس واضح مع قطع النظر عن تبادره
فيه في الواقع كان متبادرا فظهر الاستتارة فيه ايضا فمحملة

على ما بناه اول التبادر وعلى خلاف المتبادر من وجهين اقول بما قلنا انه وقع
ما قال بعض الفضلاء انه يجوز ان يكون لقب السكاكي تفسيرا
لاحد معنيه ولا يلزم من لقب واحد المعنيين نفى الاخر استتري وذلك
لانه اذا فسر بغيره ثم استعمل في المتبادر ان المراد منه هو المعنى
الذي فسر به سيما اذا كان متبادرا من لفظ الوضع على اطلاقه
ايضا **قول** ولا يخفى عليك صنف هذا الكلام وذلك لان
المتبادر من كون الاستتارة موضوعا بالتحقيق بحسب الواقع
ونفس الامر لا يجب الادعاء **قول** لانا نقول الموهود هو الوضع
الذي استعملت في قول بعض الفضلاء المراد ان الوضع في قول
من غير تناقض بل في الوضع الوضع في اصطلاح به التي طب و ذلك
بوجب تقيده الوضع في غير ما وصفت له باصطلاح به التي طب
اقول كلام الموهود معناه ان لاه الوضع للموهود فيكون ان يكون
المراد الوضع في اصطلاح به التي طب وذلك يقتضي ان
يكون المذكور ساقا الذي ساقا لاه لاه هو وضع اصطلاح
التي طب اذ لو كان المراد من معنى اخر لم يكن الكلام اشارة
اليه وذلك ممنوع فانبات كون المراد من هذا الوضع انما
بان كان المراد من الوضع في قول فيما وصفت له هذا المعنى
وهو غير مسلم لان كون المراد من الوضع هو هذا المعنى اثر ثابت
مقرر ثم يلزم من العلة ان المراد بالاول هو هذا الخاص وهو لفظ
وحاصل ان لاه هو كون المراد من لفظ الوضع هذا المعنى من العلة
انما يكون بان كان المراد من الوضع المذكور قبل هو هذا المعنى وهو
ممنوع والثابت بين سنده وهذا القائل عكس فحصل اول لفظ الوضع
بهذا المعنى ثم يلزم من العلة ان كان المراد من الاول ايضا هو هذا
ففضول ولا يكون لفظ الوضع بهذا المعنى غير طريف وهو محل
خلاف وثاننا ان هذا ارجح لسفاه لاه من العلة بل من خارج
فان قبل الموهود لا يلزم ان يكون مذكورا ساقا بل قد يكون
ظاهرا متبين في الاله الذي من مثل كسب الاله اذ لم يكن لاه

ح
يكون

غيره فلما لم يتبين ان جعل المراد اشارة اليه لتبينه وظهوره فلا
 ان يجعل اشارة اليه كشيء اخر من ذكره قبله **قول** فلهذا جاز تركه وتو
 حقيقة دون الجاز فامل وجه التامل ان قد يجنب في تعريف
 الجاز بغيره المست الذي كان داخل تحت لفظ غير لانه وبه
 للفظي المستفاد من لفظ غير وجه بصر التعريف هكذا وهو ان الجاز
 كلمة مستعملة لاف الموضوع له من حيث انه موضوع له وبصر لكن لما
 كان فيه نوع تكلف اشارة اليه بلفظ التامل قول ومن الجواب
 ان بعض الفضلاء جعل وجه التامل كلاما من عند نفسه واعترض
 به على الثالث **قول** وهذا غلط لان اشارة الى الكتاب
 حر فان بعض الفضلاء في نظر لان هذه التورية لو كانت مانعة
 عن ارادة الموضوع له لم يعبه الخاطب سبها بل هذه اشارة
 فمرتبته مانعة عن ارادة التفظ لا الارادة و فرق بين بين
 الارادتين اقول بعد التفظ به واستعماله في الوجود يصلح
 ان يصير مرتبة لعدم الارادة وح لا يتصور جعلها مرتبة على
 عدم التفظ به وهو ظاهر او قد اجب عنه بوجوه اخر منها
 ان المبدأ ومن احد ان التفظ بالكلمة عن قصد وبان المراد من
 الغلط ليس معنى السهو لبنا في القصد بل ما يكون خطأ في الكلمة
 صادرا عن قصد ورغم بعض الفضلاء ان مثل هذا الغلط داخل
 في تحفة اقول المبدأ من قولهم مستعملة فيما وصفت له لا يتحقق ان ذلك
 بحسب نفس الامر لا بحسب الظاهر من الخاطب على ما اشر
 اليه في توجب قول الحق ولا يخفى عليك صنف هذا الكلام فامل
 وبان المراد نصب التورية قصد وبان المراد نصب التورية نوعا
 والكل تكلف فامل **قول** وما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة
 هو قال صاحب المنقح بهذه العبارة اعلم ان الجاز عند السلف من
 علماء هذا الفن قسما لغوي وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفعول
 وعقل وسبائك تورية ويسمى مجازا في الجملة واللغوي قسما
 قسم يرجع الى معنى الكلمة وقسم يرجع الى حكم لها في الكلام والراجع

الى معنى الكلمة قسما خال عن الفائدة ومقتضى لها وان يسمى الكثرة
 ولها الف سمان فائدة حصوله ولا يخفى ان جواب الش
 قد تم عنه قوله وما يدل هذا القول على سوفي كلامه لا يقتضي ان
 يكون تاييده الجواب المذكور لكن الحق ان جوابا اخر مستغل
 عن الاعتراض المذكور وحاصل جواب الاول ان بين الاستعارة
 جعلت قسما من الجاز المفعول وبين الجاز المفعول من وجه فادخل
 التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا يلزم جعله قسما من الجاز المفعول
 الذي هو مفسر وحاصل هذا انه جعل الجاز العقلي والجاز الرابع
 الى حكم الكلمة وهو الجاز في الادب من ان الجاز في لفظها ليس
 من اقسام الجاز المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وصفت له بل كان
 من اقسام مطلق الجاز فافهم الى الاستعارة التي من اقسامها التمثيل
 هو مطلق الجاز فلو سلم ان الاستعارة مطلقا قسم الجاز كان قسما
 للجاز بالمعنى الاعم دون الاخص وعلى التوجيهين يتوجه عليه ان جعل
 المفسر الى الاستعارة وغيرهما هو الجاز في المفعول على ما صرح به والتمثيل
 كان قسما من الاستعارة فافهم الى الجاز العقلي وان كان هو
 الاعم لكن المفسر الى الاستعارة هو الجاز في المفعول فلا يعلم من ذلك
 انه جعل المفسر الى الاستعارة هو المعنى الاعم كذا اوردوه بعض
 الفضلاء اقول ايضا الجاز الرابع الى حكم الكلمة اما جعله السكاي قسما
 من الجاز في المفعول على ما نص عليه فلا معنى عليه مع الجاز العقلي
 في حكم المفسر اليه هو مطلق الجاز دون المفعول بخصوصه نعم بر
 على السكاي ان كلفه جعل هذا داخل في الجاز في المفعول المفسر بالتفسير
 المذكور وبجواب بانه جعله في حكمه وعنده توجها على ما صرح به في المعنى
 فانه بر **قول** فلا يصح في التورية من غير تورية لاني جعل الاستعارة
 التورية قسما من الاستعارة التي هي قسم من الجاز المفعول على ما هو
 الظاهر تورية على ان المراد بالكلمة هو المعنى الاعم لانا نقول لانه
 فيه اذ يجوز ان يصح التفسير على ما وجه الثالث وهذا ولا يخفى انه
 يسمى على هذا الجواب على السكاي انه جعل الجاز العقلي والراجع

الى حكم الكلمة واختلف المجاز المنسب بالتفسير المذكور ويجاب بانه جعل
في حكم واحد على ما صرح به في المفتاح فانه **قوله** فلا يصح في التوفيق
من غير توفيق لا يوجب جعل الاستعارة التمثيلية قسما من الاستعارة
التي هي قسم من المجاز المنفرد على ما هو الظاهر في قوله على ان المراد بالكلمة
هو المعنى الاعم لا اننا نقول لادلالة فيه ان يجوز ان يصح التفسير على ما
وجهه في هذا ولا يخفى انه سفي على هذا الجواب على السكاكي
انه جعل المجاز المعنى **قوله** سنا ذلك لكن يقول بعد ما ريد بالكلمة
ما لم يقل مثل هذا اريد على التوفيق على اي حال وذلك بان يبق
ان اريد الوصف بالشمع كمنحرف المشتقات عن توفيق حقيقة وبذلك
في توفيق المجاز وان اريد ما هو اعم به في المجاز في حقيقة ولا يصح في
توفيق المجاز على شي من افراد **قوله** وفيه نظر لانه لو ثبت
ان مثل هذه التسمية بغير استعارة في وايض هذا التوفيق مخالف
لصريح كلام السكاكي حيث قال من الامثلة استعارة وصف
احد في صور بين منتهى من امور بوصف صورة اخرى فان
هذه العبارة صريحة في تركيب الطرفين فاقبل **قال** قد سكره
ان المتبادر من هذه العبارة ان وجه منتهى من عدة امور
معبرة في طرفه وذلك لان المقارن ان يقر انتم الوصف
من موصوفه ولا يقر في المقارن انتم من كلمة الالزام
المحمولة وهي ايضا يرجع الى كونها اوصافا يضر من المسألة
والمراد بالوصف ههنا ما يتناول مثل المصيبة النوعية بالقياس
الى جنسها وفصلها فان بعض الفضلاء المتبادر من هذه العبارة
الاستعارة عن منتهى وهو غير اجزاء والالفاظ ما وجه منول او مركب
من منتهى وحمل التوفيق على ما يتبادر واجب ما لم يصرف
عنه صارف فلا بد ان يكون كل من طرف غير مركب وفيه ان صرف
التوفيق عن الظاهر ليس باصعب من ناو بل يمكن ان يكون الطرفين في
قوله تعالى مثلهم كمثل الذي في مفردين بجهلهم كما على سبيل التوسع
وجعل ادخال الحاف بنا على المسألة لا محالة مع شبهه به كاذب

الي حفظ التوفيق على ان اختيار الاستعارة على التاليف لانه لا يثبت على ان
المعنى هو التركيب الاستعاري انتهى القول في عرفت ان عند التبادر
ما قررنا لاما ذكره وامانا وبل يمكن ان يكون الطرفين مفردين في
الاية المذكورة فقد استدل قديم سركه الشريف بقوله اما التسمية
فقط لانه غير مفهومة من لفظ المتشابه قوله كمثل الذي بل من جميع الالفاظ
المتقدمة واما المشبه فذلك ايضا لان المعنى متقدم في اظهار
الايان وابطان الكفر الى اخر القصة فنكت الالفاظ مفردة في الالفاظ
ثم ابد كلامه بالنقل من الكتاب وما قررنا نظرا ان السبب في التبادر
له على جعل كذا في الطرفين فيها مينا على التوسع ليس بناء على
على حفظ التوفيق فقط وكذا ادخال الحاف **قوله** فان الذين انما
يتنقل من اللفظ الواحد الى تلك العدة اجمالا بحيث لا يكون شئ
منها مقصودا اقول قد جوز قديم سركه الشريف في حاشية شرح المطالع
ولانه اللفظ المفرد على المعنى التفصيلي التركيبى وقال يجوز ان يوضع لفظ
مفرد بازا نسبة تامة خبرية كما يجوز وصف بمعنى مركب غير تام
فان قوله نادان على ما في الشفاء مركب من لفظين احدهما
يدل على عدم والاخر على العلم او العالم فيكون معناه مركبا وقوله
عليه بلفظ مفرد وهو مجازي وكذا كلف قوله في دست شدة دل
على معناه مفرد وهو صحيح واذا جاز ذلك فيلحق مثله في المركبات
النامة وقد يقر به قومه كما في جهات ونحو قوله في طرب رو واذا
اذ لم يبرعم هناك خبر انتهى الا ان يقر ما نحن فيه وهو معنى الطرف
كفى وعلى من ليس من هذه القبيل ولو سلم ذلك فلا يخفى في فهم المعنى
التفصيلي من اللفظ المفرد بمعونه المقام والقراءن ولما كان الدال
هو اللفظ المفرد والمقام قرينة على الاجزاء الدال على اللفظ الدال
هو المفرد اذ الوقوف بين اجزاء الدال بين ما هو شدة طلاله
ظ وذلك بناء على الاكتفاء في الدلالة باللفظ في الجملة على ما صطلح
عليه باب البيان فاقبل فيه فان بعض الفضلاء وفيه ان
استعارة اللفظ الدال على الهيئة المتشعبة لهية اخرى لا يجب ان يكون

من الهيئة المفصلة لهيئة مفصلة بل لا يكون الا الهيئة مجتمعة و ربما
يكون من هيئة مجتمعة اذا كان اللفظ مفردا الا ان ذلك الاحمال
لغزبت تفصيل الهيئة بحصر تفصيلها و بحمل الفعل و سبيله تفصيلها و ذلك
يكون لهذه الاستقارة شرف و فضل اقول كانه لم ينظر الى كلامه
قدس سره في هذا الموضوع و الا فهو مردود و مما قال به حيث قال
لا ينفك اذا لاحظنا بالاحمال في ضمن لفظ واحد فلما بعد ذلك ان
تفصيلها و ينشئ منها وجه شبه لانا نقول ان من حيث انها لو حفظ
تفصيلها ليست مدلوله لذلك اللفظ الواحد بل اللفظا متقدمة
بحسبها مقدرة في هذه الارادة سواء كانت مقدرة في نظم الكلام
او لا كما سياتي في تحقيقنا انتهى و حاصله انه اذا انتقل بعد الاحمال الى
هذا التفصيل و ينشئ وجه شبه من هذا التفصيل و بحقيقة كان
طريف التشبيه هو التفصيل دون الاحمال صارا سبيله الى ما يلوطن
حقيقة فاعلم لا تنزع الهوى فيضلك عن سبيله **قال** قدس سره
و لاصل ان يكون كلمة على استقارة بتعبه يستلزم ان يكون متعلق
بمعناها اقول يمكن ان ينفك لم يرد الشك في ان الاستقارة في كلمة على
فقط استقارة بتعبه تمسك بل مراده انه يشبه الهيئة المنتزعة
من المتعق و الهوى و تمسك به ثانيا مستقارة عليه بهيئة مركبة من المركب
و المركوب و اعتقاده عليه متمكنا من ثم استيعاب مجموع الالفاظ المركبة
الموضوعية لاستقارها في الهيئة المتكاملة في الهيئة الاولى و انما
ذكر الاستقارة في كلمة على لايها العدة و المتعلق بالذات في استقار
بهذه الهيئة على ما صرح به قدس سره فان قلت اذا كان الاستقار
في هذه المركب متمسكة كان ينبغي ان يكون مفردا انها مستقلة في معانيها
بحقيقة على ما صرح به الشرف و قد قررته قدس سره في بيان الاستقارة
التمثيلية فلا يكون الاستقارة بتعبه فلا يجوز اجتماعها قلت يمكن
ان المتعق في الاستقارة التمثيلية ان يكون هناك لفظ مركب
وضع للاستقار في موضع فدل عنه و استعماله في مقام اخر على هذا
فلا مانع من ان يكون بعض هذه الالفاظ المستقلة في هذا المركب

مستقلة في المعاني الخازنة لغيره ان لا يكون خازنة من هذه
بهيئة مثلا في قوله هم اراك تقدم رجلا و توخر اضري لو استعمل فيه
لفظ المركب او السبب بخازنا في الرجل موضع لفظ الرجل فلفظ انه لا ينفك
في كون المركب استقارة متمسكة كان باقيا على من التمثيل و قد شبهت
تمسكهم بالهوى باعتقاد المركب على المركوب ثم شبه الهيئة
المنتزعة منه و من حال المتعق و الهوى بالهيئة المنتزعة من افعلا و
المركب على المركوب و من حال المركب و المركوب و قول الشرف
هذه استقارة بتعبه كان محمولا على ما هو المبني و من و اما قوله
تعبه فمعناه انه مستقلة على هذه الاستقارة بناء على ان في بعض
مفرداته تحقيق هذه الاستقارة و اما اقتضاره على ذكر الاستقارة
في البيان فلكونهما عدة في استقار هذه الهيئة و تشبيهها بالامر
قوله هذه استقارة بتعبه متمسكة على التام **قال** قدس سره
احد ما ان المشبه مثلا اذا انتزع من عدة الامور فممكن ان ينفك
ان لو تخذ الهيئة البسيطة من امور متشعبة اى ان مجموعها من حيث
المجموع لا من حيث من اجزاءها بحيث يكون مخصوصه كل منها
منه فخل في تلك الهيئة البسيطة لكن لا على ان ينشئ بعض منها
من بعض ذلك المجموع نظيره ما ينفك في الكلمة ان معمولات الموضوع
هيئة عارضة للجزء مثلا بسبب نسب اجزاء بعضها الى بعض و الى
الامور اخرى عارضة فالكيفية عارضة للمجموع من حيث هو مجموع
ولست مركبة من بنيات نسب الاجزاء بعضها الى بعض و بالتسلسل
الى الامور اخرى **قال** قدس سره الثاني انه لم يطبقوا على ان وجه
الشبه في التمثيل لا يكون الامر كما افادوا يمكن ان ينفك مرادهم من هذا
الاستقار على الوجه المخصوص و هو ان ينشئ كل جزء من جزء و مراد
في الطرفين مطلق الاستقار لا به لغيره من دليل على ان حصر الموضوع
فيما ذكره ممنوع عند الخصم الى ان ثبت بالدليل **قال** قدس سره
الثالث انه قد تكلم بالانزعاع كل قول يمكن ان ينفك مانع من
حيث انه مانع لا منه بل و مانع من بل في جواب عن الوجه

هم

الثالث جميعا **قال** قد سسر فقول ان قوله تعالى على يدي يحمل وهو
 ثلث اقوال تحمل وجهها افر وهو ان يكون من قبيل المجاز العقلي بان
 يكون الجوز في كسبه على الالهدي والوقوف بين يديه ان يكون
 استعارة بالكناية ان الاستعارة بالكناية كان النسبة مقصودة
 لذاته والاسناد اى اثبات لازم المشبه به قربت عليه وفي
 المجاز العقلي كان النسبة مقصودة الغير مصحح للسان الى غير ما هو
قال قد سسر لان الاعتلاء هو العدة في تلك الهيئة فان قلت
 في الاستعارة المصروفة لابد ان يطوي ذكر المشبه بالكلية
 وتسميها فكيف يذكر المشبه فيها بلفظ وهو الالهدي قلت
 انه غير لازم الا ترى ان اللفظ المستعمل في المشبه بمطابقة التشبيه
 اذ بين المراد منه اذ فسر ولا شك في صحته ووقوعه في الكلام
 فلما شبره في استعارة اما اولها فلصديق حده عليه واما ثانيا
 فلخصه بمجاز في الاستعارة والمجاز المرسل وانه لا يكون مجازا
 بمرسلا فقل ان يكون استعارة واما الشرط المذكور فلعده
 شرط حسن والا كان باطلا وثانيا ان لما كان المجاز في المركب
 باعتبار عدوله وبعده من الموضع الاصل الى الموضع المشتمل عليه لكان
 وليس مجازية باعتبار اجزائه حتى كان كل جزء من مجازي مجموع
 متولف من المجازات وهي اصل ان المشبه هو الهيئة المستعارة
 من ذلك المتعد فلا يلزم من اجزاء المركب ان لا يكون المشبه
 فيه وذلك لما عرفت ان المشبه في هذه الملاحظة ليس بشي
 من الاجزاء بل الهيئة المبرزة منها فالاجزاء اجزاء لما سسر المشبه
 في الاستعارة المصروفة لا اجزاء لنفس المشبه فيها فاما وجه عليه
 قد سسر ما ذكرنا اننا انما لا مانع في التمثيل ان يستعمل بعض مفعولات
 في المعنى المجازي ثم سسر الهيئة منه ومن معانيها في مفعولاته وشبه
 له هيئة اخرى وما قالوا ان مفعولاته لا يجوز منها معناه لا يكون الجسم
 لا جازي في مفعولاته لانه لابد ان يستعمل جميع الالفاظ في المعنى
 محقق لما عرفت مفصلا هذا ما يمكن من قبل ان المحقق رحمه الله

لكن

لكن الاضاف ان هذه اللفظات ومجنى ما افاد قد سسر الشريك
قال لكنه سسر وجه الاستعارة ما ينبغي في كلام السكاكي في فصل
 بيان شرايط حسن الاستعارة انه قال يحق المحل بدون الكناية
 لا يحسن عند البليغ **قال** وعلى التقديرين يكون سسر هذا لا نه
 كان سسر في قول بعض الفضلاء عبارة يمكن الا انه كان ينبغي ان يشبهه
 بنظر شراب مكره او شراب مكره ومفاه ان يشبهه
 بمطبخ النطف او بمطبخ الماء ليس على ما ينبغي وليس المراد ان عبارة
 لا ينبغي انما قصده من التشبيه بنظر شراب مكره او شراب
 مكره على ما بينت ان لا خلاف عبارة ان اقول ليس مراد الشبه
 المحقق مما ذكره سوسي ما عليه هذا الفاضل على ما صرح به واما قوله
 ولا دلالة للفظ على هذا فهو جواب لسؤال مقدم كان قبل لم يحل كلام
 الشبه على انه يشبهه بنظر شراب مكره او شراب مكره
 فاجاب بان لفظ لا في هذه الموق ثم قال يمكن ان يقع المقام قربت
 على اذ يشبهه بالنظر المكره او الماء المكره فلا استعارة في قول
 المقام لا بل على كون النظر اذ المشبه به مكره بالان قصده ان
 ان يقول اني استغنى ما كان مكره بالكلية لو وض الرهواء فلكيفي
 ما كان مكره بالكلية كل واحد ذلك لانه لما ظهر ان استغنى الماء
 ونهى عن شرب الماء الا ان كان الطان الماء الاخر كان امرى لغا
 الماء البكا فبقول ان ليس لي غنى الى مكان ما كان مرغوب بالانس
 بل الى ما يشبهه به كل واحد من البكا فالمقام وسوق الكلام به لان
 على انه يشبهه بنظر شراب مرغوب للانس او شراب مرغوب
 لهم وظن ان المراد بالمكره ما يكرهه الناس لا ما يكره الله فقامل
 ثم قال على انما ان السسر مكره لجواز ان يقول اني استغنى
 ما الماء مع عدم كونه وانما استغنى ما يكره في حفظ ما ملامك
 ولا يصح اقول ان لا يفيد في دفع الاعتراض لانه كان التشبيه بنظر
 شراب مرغوب او شراب مرغوب ولا دلالة في اللفظ عليه
 ولو لم يقط ان خصوصية يشبهه بالنظر او الماء لا دليل عليه ويكفي

فصل

ع

بأنه المستبعد ان قتل **قوله** قلنا فرق بين المعنى المجموع به فال بعض
الفضل لا يراد على ان يتولد من اسم في السلاح مقدر له كبد
اطفاره لم تقم لاشت ان شاع في السلاح من حيث انبث للمعنى لا للمعنى
وليس من تنية المكتبة به فلا بد من يجوز في الانبات او في المبث و
ان الترشيع كما يقارن الاستعارة المصحة كذلك يقارن الاستعارة
بالكنية به وهو ينال يقارن لفظا للمعنى به بل للمعنى فالعرف الذي بينه وبين
بين الحذف والترشيح وبيان المطالب بالفرق بينهما انما يكون في الحذف
والترشيح الذي يقارن الاستعارة المصحة والشأن المحقق انما هو
بيان الفرق بينهما وانما الترشيع المقارن للاستعارة بالكنية فلا يمتز
عن التجليل في ذلك ولا يحتاج الى بيان الفرق بينهما بل لعل صاحب
المنهاج التزم فيه ان المراد بالصورة الوهيمية كما في التجليل فاستقيم
كما امرت **قوله** فخرسره فقد اعتبر في كل منهما ما هو خارج عن المعنى
وما اعتبر فيه خارج يكون خارجا فليكن فان كان في ذلك فاما ملو في التام
ان في المعنى لا يتصور الموضوع له الا بتصوره الا انه يدعى ان من جرس
غيره كالمعنى مثلا وعلى تقدير ان لفظ المنه انما هو مستعمل في المقصود
لا في الصورة ولا في هذا المفهوم على المنية المنصورة بصورة السبع
اقول ومن الجواب ان بعض الفضلاء اعترض على فخرسره بان ذكر
وجه التام الواقع بكلامه بعبارة اخرى غير ما ذكرنا وهي هذه
اعبارهم في الجواب ليس فيما استعمل الاستعارة بالكنية في بل انما استعملت
فيما وضعت له وجا في رجع من الاضافة لا من التسمية به وواجاب
بهذا الفضل عن جانب السكاكي بان المنه في الاستعارة بالكنية
والاستعارة المصحة ليست استعارة هي تسمي الجاز بل يطلق على
الاستعارة فليكن الاستعارة بالكنية حقيقة انما في السكاكي اعلم ان
الفرق بين السلف من علماء هذه الفنون فسمان لغوي هو ما يتقدم
ويسمى بخلاف المنه وعقلي وسبائك توفيقه يسمى في زواج الجمل
واللغوي فسمان تسمي به جمع الى معنى الكلمة وتسمي به جمع الى حكم لها
في الكلام والرجع الى معنى الكلمة فسمان حال عن الفائدة فمنهض عنها

والمقضي

والمقضي لها وان لم يستعاره ولها الف ما استعنتي وصيغته عبارة
عن المقضي للمعنى في التسمية وقد جعلت من الجاز اللغوي المرجع الى المعنى
الكلمة المقضي لفائدة فعبارة السكاكي يقتضي ان يكون الاستعارة
المقضية الى المصريح بها والمكسب ما هو في الجاز اللغوي فليكن يصح
ان يكون المكسب فسمان حقيقة اللغوية كما توهم بهذا الفضل فلهذا الوجه
لا من له الكلام السكاكي فليكن **قوله** كذلك يدعى بهذا الاسم
المنية اسم السبع مراد باللفظ السبع اقول القائل ان يقول لا حاجة
لهذا الادعاء اذ عا. الترادف بل يكون يكفي كون المنية فخرسره
بان يكون اطلاق السبع عليه كاطلاق الاسم على الخاص وتوهم ان
السكاكي يقتضي من لزوم التناقض لا يحتاج الا الى جعل المنية من جرس
السبع وجعل افراده تسكن متعارفا او غير متعارف والمنية
اسم لغير متعارف وهذه الابا في ان ادعاء ان المنية من جرس
السبع وانكار ان يكون شيئا غيره ولا يحتاج فيه الى دعوى الترادف
نعم بهذه الدعوى يحتاج اليها لدفع هذا الاشكال فحق معنى الاستعارة
في المنية ويمكن الجواب بان معنى القوم ليس ان دعوى كون المنية
سبع يحتاج الى دعوى الترادف بخصوصه لكنه بل ذكر الترادف على
التشابه لعل التثنية في ان ادعاء الترادف ودعوى الاتحاد وكانت
المبالغة اشتد في صورة جعل المنية فردا من السبع والامر فيه سهل
قوله ويحتج ان الاستعارة بالكنية به هو لفظا لكتبة السبع اقول بهذا
الكلام لا يحتج ان يصدر بلفظ الحق وذلك لان كون اللفظ
مستعملا معتبر في كونه حقيقة او مجازا ومن انظر الى لفظ السبع لم يستعمل
المعنى ليقول انبث المنية اظفار يافى المنية فلم يكن المستعار مجازا
اللام الا ان يحمل الاستعارة المعقولة فيها اعم من ان يكون مجعلة
محقة او معتدلة وهو ضا لكن السكاكي يعبر في القصد بالذات
وهو ان يطلق اللفظ ويراد المعنى منه وقصد اوظ ان المراد به
لم يقصد من لفظ السبع معنى المنية بل من لفظ المنية هذا هو الجواب
مستعمل على التام لا يستحق ان يسمى بكونه حقا **قوله** والآية

اي وان لم يقد التبع التي جعلها قربة لا يفتي ان يكون الشئ الاول كحق
 في الثاني اذ كان كانت استنارة بنية لكن لا يكون بحيث على
 ما ذاب السككي منه ورة تحقق الدلالة فلهذا لم يفتي المكنت بدون
 التجنيد في ولازم على اي حال ولا اقتضاها للشئ الاول **قوله**
 اما معتز وبيهي كما لا ظفر في اخلافت المكنت ونظفت في قال بعض النفا
 وهو ضعيف لاننا لانم ان ذلك اعترا في استنارة نظفت
 لان كونها وبهت ليست لاستنارة نظفت موهوم كما لا ظفر بل
 لانه ليس مع حال نظفت بنوهم بنوهم كما لا ظفر مع البرج بل
 النظفت بنوهم بنوهم محض اقول في السككي في بنية المكنت عنها اما معتز
 وبيهي كما لا ظفر في اخلافت المكنت ونظفت في قال بعض النفا
 الشئ الظفتي رحمه الله عليه رحمه الله ونظفت في ان نظفت في حكم الاظفر
 معتز وفيه صرح السككي في مواضع بان الاظفر معتز وبيهي بمعنى انه
 مستعمل في الامر الوهمي فكان من قبيل المجاز اللغوي على انه لو كان في حال
 على ما ذكره انه ليس بهنا امر بنوهم بنوهم في الحكم فلفظ النظفت لم يستعمل
 في شئ في هذا التركيب فكان من قبيل الكلام الموهوم من المعلوم انهم
 كنه كنه بل انما مستعمل في الدلالة التي هي امر محكي عقلا اذ في امر وبيهي
 تشبيه بالنظفت على ما اجاباه والاول غير محقق كلامه ففتي ان في
 فاما من ثم قال سلمنا انما اعترا في استنارة نظفت بصورة وبهت
 لكن ليس ذلك مع حفظ الدلالة لانه لا كان في احوال بعض صور الاستنارة
 البتة للاستنارة بالكتابة بل نظفت مملوكة نظفت في حال الوتيت
 الاستنارة بالكتابة لا بد ان يكون مع التزام الامر في الثاني في القول
 بالمراد اقول من الظاهر ان ليس مع السككي اذ اذ ان بعض صور الاستنارة
 يمكن ارجاعها الى الاستنارة بالكتابة اذ مقتضوه على ما صرح به و
 ونقل عن الشئ والمصطلح في الكلام بتبديل الالف في ذلك بان يرد
 البتة الى المكنت مطلقا حتى يستفي عن اعتبار البتة والا فلا فائدة
 في اذ ان بعض صور البتة يمكن ردها الى المكنت وهو نظ
قوله نعم يستفاد من كلامه يعني ما من الوجه لتوجب كلام السككي

وان كان مبرودا على ما فصله لكن يمكن توجب كلامه بوجه اخر وهو انه
 ليس تحتلما اختاره بل دا على القوم حيث اعتبروا المكنت مع البتة مع
 انه يمكن لهم الاكتفاء باعترا المكنت التي على طر كنههم حتى استفتوا عن
 زيادة مدته الاعتبار ورجح كان مراده بالمكنت والمكنت ما بهو صطلح
 القوم لاما اختاره وعلى هذا كان ذكر اصطلاح المصطلح البتة على ان
 بهذا الاكبر اذ يرد على المصطلح وورد على القوم ومن الجواب ان بعض
 الفضلاء لم يشبهه لم يوزن الشرح وانما رآه وحيل به التوجيه بها
 الكلام السككي او رده من تلقا نفه فلهذا مع وضوح الشرح اما غلطة
 منه او تقاقل فاما **قوله** كان يكون وجه الشئ شاملا للظفر فبن
 واقبا بافا دة ما علق به من النوض بهذا الكلام من الشئ المحقق مبني
 على ان المراد بشرط نحن ما يتناول شرط الطية اذ طان شمول
 وجه الشئ للظفر فيمن شرط انط صحت الاستنارة ووجهه ان حسن
 لما توقف على الصحة فكل ما كان شرط الصحة كان شرط الحسن
 لكن لما كان شرط انط الصحة كما قد مر من سابقا اقتصر بهنا على ما
 هو شرط للحسن فقط فاما ما اقول له انما اندفع ما اورد به بعض النفا
 وكان ان اراد ظهور الشمول او الشمول كشمول والا فشمول وجه
 الشئ ما يتوقف على نفس الشئ لا حسنه وانما كان حسن به
 جملة الشئ لانه مبني الاستنارة **قوله** لم يحل الشئ وبهت
 الاستنارة فان قلت على هذا استحق موضوع لم يحسن في الشئ وحسن
 في الاستنارة فلا معنى لقول المصطلح والشئ انما محلا وقول الشئ كل ما
 بناء في في الاستنارة وبناء في في الشئ لا يوجب بهنا وان لم
 يحسن الشئ لكن يصح واما فيما لا يكون وجه الشئ جليا فيصح
 الشئ ولا يصح الاستنارة والاعتبة باعتبار الصحة لانا نقول
 الكلام كان في اسباب حسن الاستنارة ولهذا اقال الشئ بهن الغار
 اذ اوردوا في شرط الاستنارة لكن لغوت حسن الاستنارة قلت
 قد عرفت ان المراد بشرط حسن الاستنارة ما يتناول شرط
 صحته وخطا ان الاكفا غير صحيح فالاستنارة عند كون الشئ

عاب

غير جلي غير صحيحة لا اندما غير حسن فقط وقد عرفت توجبه لفظ الحسن
 الواقع في الشرح بمعنى كلام المصنف ان كل موضع بناء في الاستعارة
 اي يصح فيه التشبيه بخلاف العكس اذ قد يصح التشبيه دون
 الاستعارة واذا قوي التشبيه لم يحسن التشبيه لكن يصح في كل
 ان في صورة الاستعارة لم يصح الاستعارة واما في صورة قوة التشبيه
 فيصح التشبيه لكن لم يحسن التشبيه فان بعض الفضلاء المراءى من كون
 التشبيه اعم محلا كونه اعم محققا على ما يشهد به لفظ المحل والاعم
 اذ اطلق ينصرف الى الاعم المطلق ولم يظهر بما سبق الا افرق
 التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع صيغته ما هو ظاهر اجتماع
 التشبيه والاستعارة انه اعم من الاستعارة مالم يظهر ان الاستعارة
 لا يفرق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافا من انه قد يتعين
 الاستعارة ولا يصح التشبيه افيها علموم من وجه وليس كذلك
 ان يجعل المصنف عليه لانه خلاف العبارة وعلو ذلك لم يظهر
 مما سبق وليس للاعم معنى اعم منها حتى يجعل عليه اظهر مما سبق
 احد المصنفين وفي عبارته من هذا من الظاهر في الايضاح الى قوله
 ولهذه اظهر انها لا تحققان في كل من يجيء فيه التشبيه اقول لانه
 لفظ المحل على ان المراد المصنف محقق التحقيق دون الصدق غير ظ
 بل عدم الصداق بينهما على ما ظهر من تميزها اظهر من هذه
 الدلالة واما قوله فهو لم يعلم مما سبق فجاوبه انه قد علم من تعريف
 التسمية وبيان شدة الظاهر صحة اذ لم يكن فيها تميزا ما بينا
 صحة الاستعارة بل قد علم من تحقيق حقيقة الاستعارة حين قالوا
 بنائه على التشبيه ان في كل موضع يصح الاستعارة يصح التشبيه
 واما قوله بل سيعلم خلافا فقد عرفت توجبه بما لا مزيد عليه
قوله ولعل ان يكون في بعض الفضلاء من يجيب عن الاعتراض
 بان الاستعارة لا يحد صورة مخترعة ومهمة اخترعها المبلغ و
 اضافها الى التشبيه من هذه الدلالة لم يشهد به فهو امر مبطل غير
 مصرح به في الكلام فلا يمكن بيان التفاوت فيه اقول الا يظهر

ر

في

ض

ان يلق الاستعارة المحذرة لانه كان اطلاقا لفظا على امر موهوم
 وذلك لانه لا يشبه المنة مثلا بالسبع ذهب الى ان المنة
 لما كان تشبيها بالسبع كما في صورة صبره التشبيه لفظا والمنة
 التشبيهه بالسبع او كان بهما النوع الواحد بالسبع كما في صورة الاستعارة
 بالكنية لا بد لهما من امر كان بازاء الاطلاق في السبع فاستعارة لفظ
 الاطلاق في الصورين تامة التشبيه المنة بالسبع فاستعارة لفظ
 الاطلاق في الصورين تامة التشبيه المنة بالسبع اما تشبيهها كما مثلا
 او غير كامل واذا كان تامة كان يعني ان يكون جهات حسن
 متوحد اذ ليس لهما في نفسهما تحقق وحسن مع قطع النظر عن التشبيه
 المذكور واما انه امر مبطل محقق لا يمكن بيان التفاوت من المشر
 بيقول تحقيق التفاوت فيها في نفسهما فغير مستحق فيقال **قوله** ان
 اضافته الى الاعراب لبيان انما قال لانه يمكن ان يلق المراد
 بحكم الاعراب المعاني المقصورة على الاسم من الفاعل واخرها
 فان بعض الفضلاء الاضافة لانه اي حكم لا عرابها لانه اضافة العام
 الى الخاص شجرة الاراك فقول التسمية للبيان على نحو النحو اقول
 شاع انهم التفوا في كون الاضافة بيانية صدق المضاف على
 المضاف اليه اي لم يكونا متباينين وايضا يمكن ان يلق في اضافة
 العام الى الخاص فيجوز ان يراد بالعام مفاد ويقيد بالخاص فلا يكون
 اليه مفسر المضاف فلا يكون بيان له وان يراد بالعام معنى محض
 وسن ذلك بتبينه بالخاص فيقال في تشبيه الاراك اي الاراك
 فيكون الاضافة بيانية بلا شبهة ج ولا يمكن ان يلق الاحمال الثا
 في نظر الش كان اظهر وانما قلنا في نظر الش لان الاحمال الماول هو
 الاظهر حتى يكون اللفظ مستقلا في معناه المحقق ولهذه اقول لفظ
 ان الاضافة بيانية بلفظ الظاهر يمكن ان يلق على الاحمال الاول لما كان
 لما كان مصداق العام هو الخاص المذكور لانه وحققه كان في صفة
 في خارج فيكون المضاف اليه بيان المضاف اي لمصداقه ولعلهم لهذا
 اكتفوا في كون الاضافة بيانية محم والصادق بين المضاف اليه

في

قول بحذف لفظ او زيادة لفظ صحيح به هذا القيد مثل قولان جازية
 زيد ومرت بزيد فان في زيد في الصورة الثابت بغير حكم
 الاعراب لكن لا بالزيادة ونحوه بل بغير العاقل بعض
 الفضلاء لكن كجرح ما ينبغي ان يكون محي زاده هو جملته
 ما اضيف اليها واقترنت مقامه نحو ما ريت مذ فرف فانه
 في لغة بمر زمان س فرف الا ان يقول قوله كانه بما هو اعم من
 الكلمة حقيقة او حكما قول الزمان المحذوف مجرور لفظ صفة كصفة
 موصفة فكانت مجرورة حكما مثله فلم يكن فيه لغير الاعراب من
 نوع الى نوع اخر ونعم ما افاد النفا ان على نحو من نحو على انا نقول
 الاعراب يتبادر من الاعراب اللطفي فان جعل عاما تناول
 القيد يري ايضا واما الاعراب اطلقا فطلاق الموب كان على سبيل
 الجواز فانه بمعنى انه وقع موصفا لوجه ما ليس بحق الاعراب فيه كجرح
 في الاعراب ثم قال لا بد من مذهب ما ليس بمجاز نحو انما زيد بغير
 فانه بغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيد قائم فانه بغير
 اعراب ازيد عن هذا النصب الى الرفع بحذف احد حرفي
 ان ونحوهما وبقية ذلك اقول ان المثال لا يضر فاجواب عنه على ان
 احدي التوابع لا يوجب في اللفظ انه حذف لفظ في كل حال
 واما المثال الاول فنقول قد استأثرت المحقق فيما زاد وحق ان المراد
 بالزيادة ههنا مصطلح النحاة وهي حروف الزائدة واما ان ما كان
 من عمل ان ليست من الزوائد بهذا المعنى وايضا عما ذكره المصنف ليس
 توفيقا للجواز بالزيادة بل مقصوده حكم على لفظ الجواز بانه قد يطلق على
 الجواز بالتحذف بهذا المعنى وايضا ما ذكره المصنف على الجواز بالزيادة
 فانه استأثر الى قسم الجواز بهذا المعنى والتوفيق المذكور فيها
 زاد وحق ان حيث قال يعرف بكذا او يعرف بكذا او كذا امذكور
 في المصنف وصرح عن تعريف المصنف حيث قال زيادة لفظ مستغنى
 عنه استغناء واصلها اي لم يظهر لزيادة فائدة اصلها وارجح بهذا
 القيد مثل ليس زيد مطلقا وما زيد مطلقا اذ الباء مدخل خبر ليس وضمير

يقول في عرف النحو انها بازائدة وبهذه الاحتياج الى هذه الزيادة
 وذلك كمن اي اخر اجها بهذه القيد لان الاستغناء الواضح مثل كمن
 باله في جملته ودرهم وهذه الخلف المثاليين اذ الباء في التثنية
 لزيادة التأكيد فلم يكن مما الافادة من اصلا **قول** ونظ جازية المنع
 انما قال لولا لانه قال سكذا الحكم الاصل ليقول له كمن هو مجرور وانما
 مجرور فيه ثم اطلق الجواز على القطب في الاستثنائية وعلى وجه قوله
 ليس كذا وقد اوردنا هذه الكلام من تعريفه تعريفه الجواز حيث قال
 الجواز وهو عند السلف ان يكون الكلمة منقولة عن حكمها الاصلي لغيره
 وعلى هذا فنقول واما الرفع في زكان بمعنى ان الكلمة المستغنى عنه
 كان مجرورا لكنه خلاف الظاهر لا يذهب عليك ان بهذه التوليف
 المستعمل خرج كثير من النقص من المنقولة عن بعض الفضلاء اذ ليس مانع اليه
 الاعراب الاصل في هذه الامثلة غير الاصل بل اصل اخر وليس له
 ان يقول انما اوردت هذه النقص على تعريف المصنف فانه
 ان ليس مقصود المصنف تعريف هذا المعنى من الجواز بل ليس فيه الا
 الاشارة الى التوضيح لانه وان لفظ الجواز يطلق عليه ما قابل
قول وفي نظر لانه اراد ان يرد اجاب عن النظر بقصده ووافقه
 بعض الفضلاء ان مراد صاحب المصنف انه ينبغي ان لا يسلي بهذا
 المعنى بالجواز لانه يشبه بالمعنى المشهور المتبادر وهو الجواز في اللفظ
 بل سمي ان يسمى ذلك مجازا بالجواز ولا يخفى ان هذا ظاهرا لفظ
 المصنف بلا حكمة فلما معنى قول لا تعرف لكما في ههنا رابعا
 نعم برء عليه شيئا اخرج وهو انه ان كان سبب انه لا معنى ان
 يسمى بهذا المعنى بلفظ الجواز ثم دانه تشبه بالمعنى المشهور على ما
 هو الظاهر في تعريف الجواب فبرء عليه ان هذا اجاز في الجواز العقلي
 على ان دفع الاستغناء بالتواضع مما لا مجال للنزاع منه وان كان
 السبب انه لا مناسبة بين وبين المعنى المنقولي للفظ الجواز فغيب
 ان ان الكلمة لما انقلبت من اعراب الى اعراب اخرى فكانت
 حالها الاصل الى حال اخرى بلا فرق بين وبين المعنى المشهور

ح
 منع

حيث كان وجه المناسبة فينا ان نقل الكلمة من معنى الى المعنى اخر
ولان في شيا اخر يصح له وجه ذلك ولعل الشك في تحقق لم يتوجه
الى هذا التوجيه لانه لا لانه لم يحظر بيان حاشاه عن ذلك
قول فوجه التوفيق بين كلامي المص 4 قال بعض الفضلاء معنى قول
المص انما يخالف الجازم من جهة ارادة المعنى الحقيقي ان ارادة المعنى
الحقيقي فارق بينهما فانهما جازمة في الكناية كما ذكره في التوفيق
فمنه في الجازم انما دل عليه تعريف الجازم لانه ما ذكره في ان ما به الخالف
جواز ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازم لا ارادة من جهة التوفيق وقوله
من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازم تناقض ولان لا يتفرع
ظهور ان الخالف من جهة ارادة لازم ولا جازم في معناها لا التعريف
الجواز كما في الشك في قول الفاضل المتأخر من قوله لم يخالف الجازم من
جهة ارادة المعنى مع ارادة لازم ان نفس ارادة المعنى الحقيقي فارق
بينهما وذلك بان يكون مراد واحد بهما غير مراد في الاخر وقد عرفت انه
ليس يلزم ذلك او الكناية كثيرة ما لا يبرأ والمعنى الحقيقي بل يصح ارادة
فلا بد من تناقض وان المراد ما به الخالف هو جواز ارادة المعنى الحقيقي
فانه الذي يحقق في الكناية دون الجازم هذا الفاضل ان لم يورد
الجواز فلا يثبت الكلام والا كان توجيه الشك في تحقق فمما قبل هذا قال
الشك في محضر هذا الشرح فان قلت قد صرح صاحب الكتاب
ان قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى ليس كمثله شئ
كنا به مع امتناع ارادة المعنى الحقيقي في حرف تعالى فان قلت المراد
مع جواز ارادة من جهة حيث انها كناية وامتناع الارادة في هذه
الامثلة بواسطة خصوص المادة واوراد على بعض الغرض ان هذا الكلام
خال عن التحصيل مع انه لو جازم الدور في تعريف الكناية وبه خل هذه الكلمة
في تعريف الجازم في قول الفاضل ان التوفيق لا محل من عرف حقيقة كل
منها وامتياز النوع كل منهما عن الاخر عنده وانما الوض من التوفيق
نفس اللفظ ليشتمل على ما هو المتبني عنده على ما هو في التوفيق
اللفظي ووجه بندفع الجميع اذ حاصل التوفيق ان الكناية ما يستعمل

في لازم الموضوع حال كون ارادة الموضوع له من جازم اي نظر الى الوض
وج يدخل امثال هذه في تعريف الكناية ويخرج عن تعريف الجازم ولا يلزم
المراد لان التوفيق لفظي لكن الانصاف ان الامتياز بين الكناية
والجازم ليس الا بهذا الفارق وهو جواز الارادة وعدمه ليس
لهما نوع مغاير لنوع الجازم مع قطع النظر عن هذا القيد واما ما اختاره
في جواب من انه جعلت من باب الكناية ولم يجعل من باب مضاف
فمما قبل **قول** وفيما قبل قال بعض الفضلاء فيما رايته من نسخ الايضاح
اي من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازم فلا يجزى عليه شئ في قول فمما راه
الشك من نسخ الايضاح وكذا فيما رايته يتوجه ما اورده الشك في الظ
ان في نسخة هذا الفاضل سقطت نحو جازم عن العلم واللام في سبيل لكن
يبقى المتأخر في شرح يتوجه ما رايته ان الوض ليس نفس الارادة بل
الجواز فيحتاج الى التوفيق لفظ الجواز وهذا لا يبعد ان يكون عن قبل المص
الكلام من في الايضاح على السبيل المفتح وليس من ضلال فنه **قول**
ولا دلالة لعدم على محض قال بعض الفضلاء فينا لو عرفت علامة للزوم
بين الملزوم والمفروض من انتقال من السبيل لا محالة وان لم يعرف لا ينتقل
من الملزوم ايضا قول في محله بحث وذلك لان المراد من الملزوم ان ينتقل
الذي من ما هو ملزوم الى ما هو لازم وذلك للانتقال سبيل لتحقيق
هذا الملزوم في الواقع لان الانتقال ما هو ملزوم الى ما هو لازم سبيل
معرفة علاقة الملزوم بهذه الفاضل خلط بين كون نفس الملزوم
سبيل للانتقال من الملزوم الى اللازم وبين كون معرفة الملزوم سبيل
قول وفي نظر لان الجازم يكون من الطرفين قال بعض الفضلاء يمكن
دفع بان ذلك الوض مبنى على ان الموضوع له مراد ابد في الكناية لكن
ينتقل من الى ملزوم فالموضوع له في الكناية مانع في الارادة والانتقال
من التابع في الارادة الى المتبوع وفي الجازم الانتقال من الموضوع له الذي
هو المتبوع المحض للمعنى الجازمي لانه الاصل بالنسبة الى الخارج ولم يوص بالتبعية
بحسب الارادة اقول في نظر لان ما بنى هذا الوض على قد عرفت فانه
اذا مر انه يصح ان يقع فلان طوبى لاجابة مع انه لم يكن له بخلاف اصلا وايضا



وايضا نظر الشانما هو على من فرق بينهما بان الانتقال في الكفاية من النابع
 في الوجود الى متبوعه كما يظهر من قوله فمن نظر من واجدا لا على كل من
 فرق بينهما باي وجه كان **قول** فليس ان يتحقق في صفة من الصفات
 اختصاصا مخصوصا معين قال بعض الفضلاء انفس القسامين على سبيل
 الوجه حيث اخذ الاختصاص في مضمونها بجعل شرطه الاختصاص
 لغيره اقول الشانما ذكره في نفس القسامين نفس القسامين مع الاستثناء
 المذكور وحيث ان ما ذكره ليس بنفس القسامين فقط بل بنفس الماتخوذ
 مع ما هو شرطهما من الاختصاص وهو **قول** ولعل وجه النظر انه
 في الترتيب في القسم الثاني قال بعض الفضلاء الامر به في وجه النظر ان
 جعل شرط القرب والبعد في هذه القسم شمول الماتخوذ وعدمها في الثاني
 وجوده والواسطة وعدمها كما في قول ابن السكيت غير انما كان ذلك
 من ثغرات صاحب المفتاح وكذا في الاثر انه الى ان كل واحد من القسمين
 يحكم في كل واحد من القسمين لان عدم الفارق ظاهر واخيرا بهذه الطريقة قصد
 الاختصاص في النفاذ والامر في سبيل **قول** اي ثبوتها في بعض الفضلاء
 حصار الكلام اراد ان ثبت بعبارة هذه الصفات له ولا يخفى سبب
 اقول ايضا الاختصاص اذا كان بمعنى الثبوت فكيف يتحقق به قوله بهذه
 الصفات بل هذه انما ثبتت اذا كان الاختصاص بمعنى الامتياز وقد عرفت
 انه اقضي لانه امتياز ثبت في بصفة انما يكون اذا كان الصفة ثابتة
 له دون غيره وكل صفة في الذات مستفاد من قرينة المدح لانه اذا جمع بين الصفتين
 في وقت ضمنت على وجهين في غير حصره ومكانه فلم يتحقق في غيره فلهذا وان يكن
 من طرق القصر على ان يحصل من معنى القصر لا اولى حال الاختصاص عليه **قول**
 ومن نظر لوجه السطر ان مدح كل واحد الى قد يكون في القسم لا نفس القسم المعنى
 وفي القسم قد يكون اعلم من وجهين المفهوم في نفسه محمول ان الا لا يبيض
 وغيره لا يبيض مع صحة قسم كل منهما الا جهواك واجهه والله اعلم بالصواب
 والبالمر جمع والمناقب هذه اما ينسب الى في توضيح الشرح ودرع
 ما اورده على بعض الفضلاء من الوجه والوجه
 على الاتمام والصلوة في علم من هو افضل
 الانام محمد والله واجه به عليه السلام
منت

ط
 بن

في

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	AMCA ZADE HÜSEYİN PASA
Yeni	...
Eski Kayıt No	386